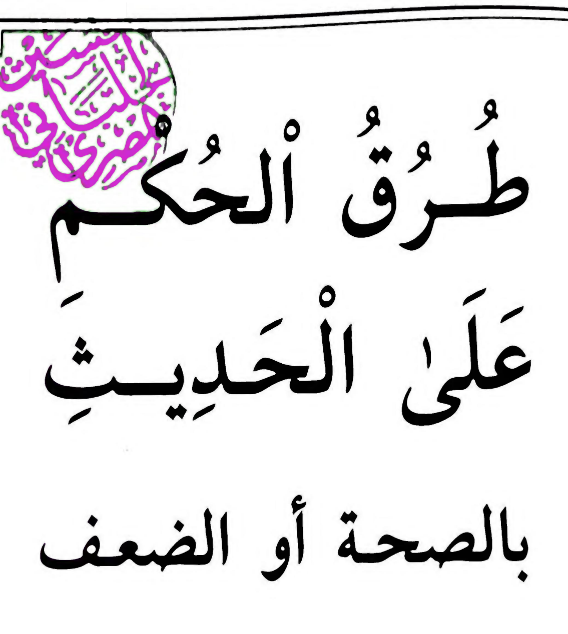


طُرُقُ الْحُكْمِ عَلَىٰ الْحَدِيثِ بالصحة أو الضعف

تاليف

استاذ دكتور/ عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي

استاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

الناشـــر

مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الثانية

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م

رقم الإيداع : ٢٠٠٧/٥٧٣٥

ISBN: 977-5260-97-3

الناشـــر

مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع

٤ شارع أحمد سوكارنو - العجوزة - فاكس : ٣٣٠٤٤٨٤١

هاتف : ٣٣٤٥٢٣٠٢ - محمول : ٠١١١٣٣٧٥٣٧٥

البريد الإلكتروني والمواقع الخاصة بالمكتبة:

www.elemanlibrary.com

elemanliblary@gmail.com

elemanliblary@yahoo.com

https://www.facebook.com/elemanliblary

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، حمدًا طيبًا طاهرًا كثيرًا مباركًا فيه .

وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبد الله ورسوله ، وصفيه من خلقه وحبيبه ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين .

وبعد : فهذا كتاب أوضح به الطرق التي بها نعرف حال الحديث النبوي من حيث الصحة أو غيرها ، فإذا سمعت حديثًا أو قرأته فإنك بهذا الكتاب :

١- تستطيع أن تعرف هذا الحديث هل قاله رسول الله ﷺ أو لم يقله ؟ وبأسلوب آخر هل هذا الحديث : صحيح ، أو حسن ، أو ضعيف ، أو شديد الضعف ، أو موضوع[1] ؟

٢- وتستطيع أن تتتبع كل كلمة من كلمات هذا الحديث ، هل قالها رسول الله ﷺ بلفظها ، أو رُويت بالمعنى ؟ أو أنها ليست من قوله ﷺ ، وإنما هي مدرجة من قول أحد الرواة .

٣- وتستطيع أن تقف على أقوال الأئمة في الحكم على هذا الحديث ، وهل صححوه أو ضعفوه ؟ إنه يعرفك كيف تجمع أقوالهم ، وكيف تفهما .

٤- ولكن ماذا لو أنك وجدت حكم العلماء على الحديث مختلفًا ، بعضهم يصححه ، وبعضهم يضعفه ؟ إن هذا الكتاب يمكنك من دراسة حال هذا الحديث ، لتُرجِّح أحد الرأيين ، فتعرف حال حديثك بدقة .

---

(١) هذا هو التقسيم الأصلي ، لكني سأختصره في طول الكتاب ، فأقول : من حيث الصحة أو غيرها ، كما تقدم هنا ، أو أقول : من حيث الصحة أو الضعف .

٥- أما إذا لم تستطع الوقوف على حكم لأحد الأئمة على هذا الحديث ، فإن هذا الكتاب يُمَكِّنُك من دراسة هذا الحديث إسنادًا ومتنًا ، ومعرفة حاله من حيث الصحة أو الضعف .

لقد كنت أُدَرِّسُ هذا العلم لطلاب الدراسات العليا منذ سنوات ، وكنت أتوق أن أحرره ، وكان الطلاب يريدون ذلك ، حتى يسّر الله ، وهأنذا أبدأ في تحريره ، سائلًا الله سبحانه وتعالى العون والتوفيق .

ويرجع حرصي وحرص طلاب العلم إلى عظم قدر هذا العلم ، وعميم فائدته .

فائدة هذا العلم :

إن الحكم على الحديث أمر في غاية الأهمية ، إنه معرفة ما قاله الرسول ﷺ بكل تحرٍّ وتدقيق ، إنه معرفة السنة النبوية ، هذا العلم الذي يُكَوِّن مع القرآن أَصْلَيَ الإسلام .

إن الحكم على الحديث هو غاية علوم الدراية ، والتي تسمى أيضًا « علوم الحديث » و« مصطلح الحديث » .

إنه غاية علم الجرح والتعديل ، وعلم الرجال ، وعلم التخريج ، وعلم العلل ، وغير ذلك من علوم الدراية التي غايتها معرفة حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، والتثبت من كل كلمة قالها رسول الله ﷺ .

وأسأل الله التوفيق والسداد .

المعادي في ربيع الأول ١٤٢٧هـ

أبريل ٢٠٠٦م

عبد المهدي

مقدمات

حقائق اساسية

تحديد الحديث

١- اسم الصحابي .

٢- نص الحديث .

٣- الوصل والإرسال .

٤- الرفع والوقف .

٥- صحة القراءة .

٦- الدراية بالأسانيد .

تحديد المتابع والشاهد .

- المعرفة العملية لمصطلحات المحدثين .
- المعرفة العملية لقواعد المحدثين .
- من يحكم على الأحاديث ؟
- كيف يعرف ذلك ؟
- إجمال طرق الحكم على الحديث .

بسم الله الرحمن الرحيم

حقائق أساسية

أولًا : تحديد الحديث :

أحيانًا أجد للعلماء كلامًا دقيقًا في تحديد حديث ، وكثيرًا ما أجد الطلاب تلتبس عليهم المسألة ، ومن هنا عقدت هذا العنوان « تحديد الحديث » .

من يريد تخريج حديث أو دراسة حاله من حيث القبول أو الرد عليه أن يدقق في :

١- اسم الصحابي :

فإن المتن مرتبط بالصحابي ارتباطًا وثيقًا ، ومن يريد تخريج حديث عن صحابي معين ، عليه أن يبحث عنه من مسند هذا الصحابي ، أما من يريد تخريج متن حديث دون تحديد راويه من الصحابة ، فهذا عليه أن يحدد راويه من الصحابة ، ويخرجه عن كل واحد منهم مستقلًا ، ثم يستفيد بكل هذه الأحاديث في الحكم على هذا المتن .

وعليه ففي كلا الحالتين المتن مرتبط بالصحابي ، فحينما تخرج حديثًا عن صحابي معين ، فدقق في ذلك ، فلربما كان الصحابي معك باسمه ، ووقفت على الحديث في كتاب من كتب السنة ، ذكر الصحابي فيه بكنيته ، فلا تتعجل ودقق فلربما هذه الكنية للصحابي الذي معك .

مثال :

حديث أبي موسى الأشعري قال : صلى بنا رسول الله ﷺ ثم قال : « يأيها الناس ، إن الله أمركم أن تتقوا الله ، وأن تقولوا قولًا سديدًا » .

ثم تخلل الرجال إلى النساء ، فقال : « إن الله يأمر أن تتقين الله ، وأن تقلن

قولًا سديدًا »[١] .

حديث عبد اللّٰه بن قيس قال : صلى بنا رسول اللّٰه ﷺ صلاة ثم قال : « على مكانكم اثبتوا » . ثم أتى الرجال فقال : « إن اللّٰه عز وجل يأمرني أن آمركم أن تتقوا اللّٰه تعالى ، وأن تقولوا قولًا سديدًا » . ثم تخلل إلى النساء فقال لهن : « إن اللّٰه عز وجل يأمرني أن آمركن أن تتقوا اللّٰه وأن تقولوا قولًا سديدًا »[٢] .

إن مَنْ وقف على هذا الحديث بصورتيه هاتين ، قد يظنه حديثين ، أحدهما عن أبي موسى الأشعري ، والآخر عن عبد اللّٰه بن قيس ، لكنه لو تأمل وافترض أن يكونا رجلا واحد ، وراجع كتب الرجال فإنه يتضح له أنهما راو واحد ، في الأول ذكر بكنيته ، وفي الثاني ذكر باسمه . فهو عبد اللّٰه بن قيس بن سليم أبو موسى الأشعري الصحابي الجليل[٣] وعليه فهو حديث واحد اتحد راويه الأعلى واتفق معناه .

لقد رأيت في ذلك أعاجيب ، فلمجرد وجود الباحث جملة من حديثه في حديث آخر يعجبوأنه قد خرج حديثه !! وربما كان حديثه موقوفًا وهذا الذي وجده مرفوعًا !! .

عجيبة :

قال السيوطى في كتابه جمع الجوامع : عن على قال : قريش أئمة العرب ، أبرارها أئمة أبرارها ، وفجّارها أئمة فجارها ، ولكل حق ، فأدوا إلى كل ذي حق حقه . ابن أبي عاصم في السنة . ش .

قالت باحثة تحقق جزء من جمع الجوامع : أخرجه مسلم وابن أبي شيبة وابن

---

(١) أخرجه البزار كتاب المواعظ باب الأمر بالتقوى ٤ / ٦٨ رقم ٣٢١٧ كشف الأستار عن زوائد البزار .

(٢) أخرجه أحمد ٣٢ / ١٩٤٨٨.

(٣) ترجمته في تهذيب الكمال ١٥ / ٤٤٦ رقم ٣٤٩١ وفيه كثير من مصادر ترجمته .

أبي عاصم والبزار .

واضح أن تخريج الباحثة يختلف عن تخريج السيوطي تمامًا !! فالسيوطي يخرج الحديث من كتاب السنة لابن أبي عاصم ، ومن المصنف لابن أبي شيبة . أما الباحثة فتزيد على السيوطي أنه أخرجه أيضًا مسلم في صحيحه ، والبزار في مسنده ، وراحت الباحثة تخرج الحديث منهما ، فذكرته من صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « الناس تبع لقريش في هذا الشأن ، مسلمهم تبع لمسلمهم ، وكافرهم تبع لكافرهم » .

وواضح أن حديث أبي هريرة عند مسلم يختلف تمامًا عن حديث على الذي ذكره السيوطي !! فحديث على موقوف ، وحديث أبي هريرة مرفوع ، وهذا غير هذا تمامًا .

حديث على من مسند على ، أما ما خرجته الباحثة فهو من مسند أبي هريرة ، وهذا يختلف عن هذا .

إن كلام الباحثة يفيد أن السيوطي أخطأ ! فكيف يكون الحديث في مسلم ويخرجه من ابن أبي عاصم في السنة وابن أبي شيبة ؟ وكيف يكون الحديث في مسند البزار ولا يخرجه منه ؟ إلا أن المتأمل يتضح له أن السيوطي لم يخطئ ، فالحديث الذي ذكره ليس في مسلم ، وليس عند البزار ، إذ الحديث الذي عند مسلم مرفوع وحديث السيوطى موقوف .

وأيضًا الحديث الذي عند البزار مرفوع ، وحديث السيوطي موقوف ، إن الخطأ عند الباحثة لعدم سيرها على منهج المحدثين ، فالمرفوع غير الموقوف . والذي من مسند أبي هريرة غير الذي من مسند على ، والأحاديث يدقق فيها ، فلكل كلمة معناها ، ولكل جملة معناها ، وعند الزيادة فالتخريج يجب أن يكون للأصل والزيادة ، وإلا فإن كان لجملة من الحديث ، فالتخريج لهذه الجملة ، والحكم على

هذه الجملة ، وتبقى الزيادة تحتاج إلى التخريج والحكم ، كما يتضح من العنوان التالى إن شاء اللّٰه تعالى .

مثال آخر :

لو طُلب منك تخريج حديث : « لا تأتوا النساء في أعجازهن » .

فإنك تجده في مسند أحمد عن علي[١] .

وتجده في مسند الترمذي عن علي[٢] .

وفي سنن أبي داود عن على بن طلق[٣] .

فماذا ستفعل ؟

أتتعجل وتجعله من مسند علي بن أبي طالب الذي أخرج أحمد تحت مسنده ؟ أم تجعله من مسند على بن طلق والذي أخرج الترمذي عنه الحديث مصرحًا باسمه في الراوية الأولى « على بن طلق » ومقتصرا في الرواية الثانية على « عليّ » منبها بعدها على أن عليا هنا هو علي بن طلق ؟

أم أنك ستجعله حديثين ، أحدهما عن علي بن أبي طالب ، وهو الذي عند أحمد ؟

والثاني عن على بن طلق ، وهو الذي عند الترمذي وأبي داود وغيرهما ؟

واضح أن تحديد الصحابي هنا قضية ، وتحديد الصحابي يستتبعه تحديد الحديث ، وهذا أيضًا قضية أخرى ، فهل هذا من مسند على بن أبي طالب أم من مسند على بن طلق ؟ وهل هو حديث واحد أم حديثان ؟

---

(١) أحمد ٢ / ٨٢ رقم ٦٥٥ طبعة الرسالة .

(٢) كتاب الرضاع باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن الرواية الثانية لحديث الباب ٤ / ٣٢٨ بلفظ « إذا فسا أحدكم فليتوضأ ، ولا تأتوا النساء في أعجازهن » .

(٣) في الطهارة باب فيمن يحدث في الصلاة ١ / ٣٥٣ رقم ٢٠٢.

أئمة حفاظ :

لقد ذكر ابن كثير هذا الحديث في تفسيره عن علي بن طلق ، ثم قال : ومن الناس من يورد هذا الحديث في مسند علي بن أبي طالب ، كما وقع في مسند الإمام أحمد بن حنبل ، والصحيح أنه علي بن طلق[١] .

فتأمل دراية الحافظ ابن كثير وانتباهه .

وأيضًا الحافظ الترمذي فلقد أخرج حديث أبي هريرة : « إن الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ »[٢]. ثم قال : وفي الباب عن عبد الله بن زيد ، وعلي بن طلق ، وعائشة ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وأبي سعيد .

لقد كان الترمذي حافظًا يقظًا ، فلم يقع في عزو الحديث لعلي بن أبي طالب ، وإنما لعلي بن طلق .

وأهل زماننا على درب الحفاظ :

ففي تحقيق مسند أحمد انتبه المحقق لحال هذا الحديث وقال : وإدراج هذا الحديث في مسند علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - خطأ ، فإنه من مسند علي بن طلق ، نبه على ذلك ابن عساكر في كتابه ترتيب أسماء الصحابة ص ٨٤، وابن كثير في تفسيره ...

وهكذا فأئمة الحديث وعلماؤه منتبهون ، أبانوا أن الحديث من مسند علي بن طلق ، وليس من مسند علي بن أبي طالب ، فحددوا الصحابي والحديث . وعلينا أن نقتدي بهم في ذلك .

٢- **نص الحديث :** فكثير من الباحثين إذا وجد بعض حديثه في كتابه ظن أنه بذلك قد خَرّجه ، وأن الحكم على الحديث الذي وجده هو حكم على الحديث

---

(١) تفسير ابن كثير ١ / ٥٩٨ تفسير آية « نساؤكم حرث لكم » ورقمها ٢٢٣ من سورة البقرة .

(٢) أخرجه في الطهارة باب ما جاء في الوضوء من الريح ١ / ٢٤٩ وقال : حسن صحيح .

الذي معه ، وليس الأمر كذلك ، فلربما كلمة واحدة في حديثك مختلفة عن الحديث الذي وجدته تجعله ليس حديثك .

مثال ١ :

حديث زيد بن خالد قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لو يعلم المارُّ بين يدي المصلى ماذا عليه كان لأن يقوم أربعين خريفًا خير له من أن يمر بين يديه »[١] .

وحديث زيد بن خالد وقد سئل عن المرور بين يدي المصلى فأخبر أن رسول الله ﷺ قال : « لأن يقوم أربعين خير له من أن يمر بين يديه »[٢] .

إن الحديث الأول ذُكر فيه تمييز العدد « أربعين خريفًا »[٣] ، أما الحديث الثاني فليس فيه ذلك ، ومن هنا ذكر الهيثمي الحديث الأول في مجمع الزوائد ، على أنه من زوائد البزار على الكتب الستة ، مع أن الحديث الثاني في سنن ابن ماجه – أحد الكتب الستة – لكن الهيثمي يرى أن الحديث الأول غير الحديث الثاني ، ووجود الثاني في ابن ماجه لا يمنع أن الأول زائد لما فيه من زيادة تمييز العدد .

وهذا الذي جرى عليه الزيلعي ، فإنه ذكر الحديث الأول وعزاه للبزار ، وذكر الحديث الثاني وعزاه لابن ماجه[٤] ، وهذا كما هنا ولم يعز الأول للبزار وابن ماجه ، ولم يعز الثاني للبزار وابن ماجه ، وإنما الأول للبزار ، والثاني لابن ماجه ، وما ذلك إلا لأنه يرى أن هذا حديث ، والثاني حديث آخر ، وهما وإن اتحد الراوي الأعلى واتحد معنى المتن فلقد ذكر في الأول تمييز العدد « أربعين خريفًا » ولم يذكر في الثاني .

---

(١) أخرجه البزار ، كذا في المجمع ٢ / ٦١ وقال : ورجاله رجال الصحيح ، وقد رواه ابن ماجه غير قوله « خريفًا » .

(٢) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة باب المرور بين يدى المصلى ١ / ٣٠٤ رقم ٩٤٤.

(٣) الخريف أحد فصول السنة ، ولا يأتي في السنة إلا مرة ، وعليه فمعنى « أربعين خريفًا » أربعين سنة .

(٤) راجع نصب الراية ٢ / ٧٩، ٨٠.

وكذلك حديث زيد بن خالد عن رسول الله ﷺ قال: «لو يعلم المارُّ بين يدي المصلي والمصلِّي ما عليهما في ذلك لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه»[١].

إن هذا الحديث خرجه العراقي فعزاه إلى السراج، ولم يخرجه من البزار، ولا من ابن ماجه اللذين تقدم تخريج حديثي زيد بن خالد منهما، وما ذلك إلا لأن فيه زيادة على ما فيهما، نعم هي زيادة قليلة تتمثل في كلمة «والمصلي» لكنها أفادت معنى كثيرًا، فالحديثان الماضيان الإثم على المار بين يدي المصلي، أما الحديث الذي عند السراج فالإثم على المار بين يدي المصلي، وأيضًا على المصلي !! فكلمة «لو يعلم المار بين يدي المصلى والمصلى» كلمة «والمصلى» هذه هي الزيادة على الحديثين السابقين، والمعنى: لو يعلم المارُّ بين يدي المصلى، ولو يعلم المصلى ما عليهما من الإثم ما تجرأ المار على المرور، ولما قصّر المصلى فصلى في الطريق وقصر في الدفع.

إن هذه الكلمة الزائدة أفادت معنى ليس في الحديثين السابقين، ومن هنا أصبح هذا الحديث غيرهما، يخرج بهذه الزيادة، وكل ما ليس فيه هذه الزيادة فليس هو، ويحكم عليه في ضوء الطرق والمتون التي فيها هذه الزيادة.

ومثال ٢:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لو يعلم المارُّ بين يدي الرجل وهو يصلى ماذا عليه لكان أن يقوم حولًا خيرًا له من الخطوة التي خطاها»[٢].

---

(١) ذكره في إتحاف السادة المتقين ٣ / ٤٢٧ ونقل عن العراقي: أنه أخرجه أبو العباس محمد بن إسحاق السراج في مسنده بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه الطبراني في الصغير ١ / ١٥٠ باب من اسمه حمزة.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لو يعلم أحدكم ما له في أن يمشي بين يدي أخيه معترضًا، وهو يناجي ربه، لكان أن يقف في ذلك المقام مائة عام أحب إليه من الخطوة التي خطا»[1].

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لو يعلم أحدكم ما له في أن يمر بين يدي أخيه معترضًا، وهو يناجي ربه، كان يقوم في ذلك المقام أربعين عامًا أحب إليه من الخطوة التي خطاها بين يديه»[2].

إن هذه ليست حديثًا واحدًا، وإنما هي ثلاثة أحاديث، لكل منها تخريجه والحكم عليه، إنه على الرغم من:

اتحاد الراوي الأعلى «أبو هريرة»، واتحاد مخرج الحديث، فالجميع يروونه بأسانيدهم عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن مَوْهَب، عن عمه عبيد الله بن عبد الله بن مَوْهب، عن أبي هريرة.

وقرب معاني هذه الأحاديث، فكلها في التنفير من المرور بين يدي المصلي، إلا أن هناك فارقًا بينها يجعل كلا منها حدثنا مستقلًا، هذا الفارق هو: حولا. ومائة عام. وأربعين حولًا.

وأقصى ما يمكن في تخريجها أن تخرج اللفظ الذي معك وليكن الذي فيه «حول» وبعد تخريجه تقول: وقد جاء مكان «حول» مائة عام في حديث أخرجه فلان وفلان. وجاء مكان: «حول» «أربعين عامًا» في حديث أخرجه فلان وهكذا.

إن هذه الأحاديث الخمسة يظنها بعض الباحثين حديثًا واحدًا!! يخرجون

---

(١) أخرجه ابن حبان ٦ / ١٢٩، ١٣٠ رقم ٢٣٦٥، وأخرجه ابن ماجه ١ / ٣٠٤ رقم ٩٤٦، وأخرجه أحمد ٤٣١/١٤ رقم ٨٨٣٧، وابن خزيمة ١٤/٢ رقم ٨١٤.

(٢) أخرجه عبد بن حميد ص ٤٢٣ رقم ١٤٥٢.

بعضها ببعضها ، وربما خرجوها أيضًا من حديث أبي جهيم نظرًا لذكر زيد بن خالد فيه ، فإن زيد بن خالد أرسل بُسر بن سعيد إلى أبي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ في المار بين يدي المصلي ... الحديث . وحديث أبي جهيم هذا أصح حديث الباب - أخرجه الستة وغيرهم - فيظن الباحث المتعجل حينما يخرج حديثًا من هذه الأحاديث الخمسة أن حديث أبي جهيم حديثه . وهذا خطأ .

مثال ٣:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه »[١] .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر »[٢] .

قد يظن الباحث أن هذين حديث واحد ، لاتحاد الراوي الأعلى واتحاد المعنى ، ولكن زيادة كلمة « وما تأخر » جعلت هذين حديثين ، لكل منهما تخريجه ، ولكل منهما حكمه ، ولذا نجد المنذري في الترغيب[٣] يخرج كلًّا منهما على انفراد ، ويحكم على كلٍّ منهما وحده .

مثال :

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ أو قال : قال عمر : « إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما »[٤] .

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : إما عن رسول الله ﷺ وإما عن

---

(١) أخرجه البخاري في الصوم رقم ١٩٠١ وفي أول فضل ليلة القدر رقم ٢٠١٤ ومسلم رقم ٧٦٠.

(٢) أخرجه أحمد ١٤ / ٥٤٧، ٥٤٨ والطيالسي ٤ / ١١٥، ١١٦ رقم ٢٤٨١، والنسائي في الكبرى ٣ / ١٢٧ رقم ٢٥٢٣.

(٣) ٢ / ١٣٤.

(٤) أخرجه أبو داود في الصلاة باب إذا كان الثوب ضيقًا يتزر به ٢ / ٣٣٩ رقم ٦٢١.

عمر قال : « إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه ، فإن الله أحق من تُزُيِّن له »[١] .

إن هذين حديثان وليسا حديثًا واحدًا ، والسر في ذلك الزيادة التي في الحديث الثاني ، فإنها جعلته حديثًا آخر .

مثال ٤ :

وهذا من كتاب الجامع الكبير للسيوطي ، قال رحمه الله تعالى :

قال رسول الله ﷺ : « إنما أنا لكم بمنزلة الوالد ، أعلمكم ، فإذا أتي أحدُكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ، ولا يستطب بيمينه » . حم د ن هـ حب وأبو عوانة عن أبي هريرة .

وقال ﷺ : « إنما أنا لكم مثل الوالد للولد ، أعلمكم ، إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها » عبد الرزاق عن أبي هريرة . انتهى من الجامع الكبير للسيوطي[٢] .

جعل السيوطي رحمه الله تعالى كل واحد من هذين حديثا مستقلًّا ، مع اتحاد الراوي الأعلى « أبو هريرة » واتحاد المعنى . وما ذلك إلا لأن الحديث الأول فيه النهي عن الاستطابة « الاستنجاء » باليمين « ولا يستطب بيمينه » وهذه زيادة على الحديث الثاني .

وهكذا فاختلاف المعنى بالزيادة أو النقص يجعل هذا حديثا وذاك آخر .

قال ابن الصباغ[٣] - في زيادة الثقة : إن ذَكَر أنه سمع كل واحد من الخبرين

(١) أخرجه البزار كما في الزوائد ١ / ٢٨٤ رقم ٥٩٠ قال الهيثمي - جامع زوائد البزار على الكتب الستة - أخرجته - أي في الزوائد - لقوله : « فإن الله أحق من تُزيِّن له » وباقيه عند أبي داود .

(٢) جـ١ صـ٢٨٩ مصورة دار الكتب .

(٣) على بن محمد بن أحمد نور الدين بن الصباغ أحد أئمة الإسلام ، قال السخاوي : أجاز لى . توفي ٨٥٥هـ. ترجمته في الضوء اللامع ٥ / ٢٨٣.

في مجلسين قُبلت الزيادة ، وكانا خبرين يُعْمَل بهما[١] ....إلخ

والشاهد من كلامه أنه ثنّى « الخبرين » يُعمل بهما . فجعل الناقص حديثا ، والزائد حديثا آخر .

وراجع كتب الأصول والدراية[٢] .

٣- ومما ينبغي مراعاته في « تحديد الحديث » الوصل والإرسال » ، فإذا روي حديث متصلًا . وروي أيضًا مرسلًا ، فكل منهما حديث ، يدرس على حدة ؛ بمعنى أن له تخريجه الخاص به ،وحكمه الناتج من معرفة حاله .

مثال ذلك :

حديث يرويه خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين ، ولكني أكره الكفر في الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : « أتردين عليه حديقته ؟ » قالت : نعم . قال رسول الله ﷺ : « اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » .

وحديث يرويه خالد الحذاء عن عكرمة أن أخت عبد الله بن أبي .... الحديث

وحديث يرويه أيوب عن عكرمة أن جميلة[٣] .

جميلة هي امرأة ثابت بن قيس ، وهي أخت عبد الله بن أبي بن سلول .

واضح أن الحديث عن الطريق الأول متصل ، ومن الطريق الثاني والثالث مرسل ، وتدرس هذه الأحاديث في ضوء ذلك ، فيخرج المتصل وحده ويحكم عليه . ويخرج المرسل وحده ويحكم عليه .

---

(١) تدريب الراوي ١ / ٢٤٥.

(٢) المحصول للفخر الرازي ص٦٨٠ الجزء الثاني القسم الأول .

(٣) الأحاديث الثلاثة في صحيح البخاري كتاب الطلاق باب الخلع ٩ / ٣٩٥ رقم ٥٢٧٣ - ٥٢٧٧.

ومثال ثان :

حديث روي عن إسرائيل بن يونس ، عن جده أبي إسحاق السبيعي ، عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، عن أبي موسى ، قال : قال رسول الله ﷺ « لا نكاح إلا بولي »[١] .

وحديث روي عن شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ مثله[٢] .

إن الحديث الأول متصل ، أما الحديث الثاني فمرسل ، أبو بردة تابعي يرويه عن رسول الله ﷺ . وليس فيه ذكر الصحابي .

وعليه فيخرج كل واحد منهما على حدة المتصل وحده ، والمرسل وحده ، ويحكم على كل حديث منهما على حدة ، حسب ما تقتضيه دراسة أسانيده ومتونه . وللعلماء دراسة مستفيضة على هذا الحديث ، راجعها في مظانّها لتعرف كيف أنهم يُخرِّجون المتصل وحده ، على أساس الأسانيد ، ويخرجون المرسل وحده ، ويخرجون المنقطع وحده ، مع الدراسة والحكم[٣] وأيهما يقدم المتصل أو المرسل ؟ وهل هذه قاعدة مطردة ؟

وعمومًا فراجع هذا الحديث وأمثاله ، متأملًا عمل الأئمة فهذا يفيد كثيرًا .

---

(١) أخرجه الترمذي في النكاح باب ما جاء لا نكاح إلا بولى ٤ / ٢٢٦. وأبو داود في النكاح باب في الولى ٦ / ١٠١.

(٢) أخرجه الطحاوي في النكاح باب النكاح بغير ولى عصبة ٣ / ٩.

(٣) راجع الترمذي في الموطن السابق ، لكنه تكلم على حديث « لا نكاح إلا بولى » بعد حديث « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها .. » ٤ / ٢٢٩ تحفة الأحوذي . وراجع نصب الراية ٣ / ١٨٣ - ١٩٠، والحاكم في المستدرك ٢ / ١٦٩. وفتح المغيث للعراقي صـ٧٩ « تعارض الوصل والإرسال » والتلخيص الحبير ٣ / ٣٢٢ - ٣٤٤ أرقام : ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦١٨، والكفاية صـ ٥٧٨.

٤- ومما ينبغي مراعاته أيضًا في تحديد الحديث : الرفع والوقف ، فإذا وجدت حديثًا مرفوعًا - أي من كلام رسول الله ﷺ أومن فعله أو من تقريره - ووجدت نص الحديث موقوفًا - أي من كلام صحابي ، فهذا ليس هذا ، وإنما هذا حديث ، وهذا حديث آخر ، يُخَرَّج كل منهما على حدة ، ويدرس مستقلًا .

مثال ذلك :

حديث يرويه عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « لا نكاح إلا بإذن ولى مرشد أو سلطان » .

وحديث يرويه عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لا نكاح إلا بإذن ولى مرشد أو سلطان[١] .

الحديث الأول مرفوع ، أما الثاني فموقوف ، وبالتالي فهما حديثان ، يُخَرَّج كل منها وحده ، ويحكم عليه وحده .

قال البيهقي : المشهور بهذا الإسناد موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما ، وقال أيضًا : والصحيح موقوف .

نعم ، إن الراوي تارة ينشط فيرفع الحديث ، وتارة يفتي به فيقفه ، إلا أن المحدثين يعتبرون المرفوع حديثا ، والموقوف حديثا غيره .

وقد يرد حديثان معًا أحدهما موقوف والآخر مرفوع. ولكل منهما استقلاليته .

مثال ذلك :

حديث عن أبي ثور قال : دفعت إلى حذيفة وابن مسعود وهما يتحدثان في المسجد ، فذكروا الفتنة ، فقال ابن مسعود : ما كنت أرى ترتد على عقبيها لم يهرق فيها محجمة من دم ، وإن الرجل ليصبح مؤمنا ويمسى كافرا ، ويصبح كافرًا

---

(١) الحديثان أخرجهما البيهقي في الكبرى ٧ / ١٢٤ كتاب النكاح باب لا نكاح إلا بولى مرشد .

ويمسى مؤمنًا ، يقاتل في الفتنة اليوم ، ويقتله الله غدًا ، ينكس قلبه فتعلو استه . فقال حذيفة : صدقت ، هكذا حدثنا رسول الله ﷺ في الفتنة[١] .

إن هذا ليس حديثًا واحدًا ، وإنما هو حديثان ، موقوف على ابن مسعود ، ومرفوع يرويه حذيفة .

٥- ومما يؤثر في تحديد الحديث « صحة القراءة » .

لا تستغرب إذا قلت لك : إني أعنى بـ« صحة القراءة » صحة المطالعة ، فهذا أمر مهم جدًّا لتحديد الحديث ، صحة المطالعة عند القائمين على الطباعة ، وصحة المطالعة عند الباحثين .

أما القائمون على الطباعة فأخطاؤهم خطيرة وأذكر أن باحثًا قابلني في دار الكتب وسألني عن إسناد حديث عجز عن ترجمة أحد رجاله ، وأطلعني على عمله ، فوجدت في إسناد الحديث « عن أبي إسحاق » ويترجم الباحث لمن قبل هذا الراوي فلا يجد في تلاميذه من اسمه أبو إسحاق ، ويترجم لمن بعده فلا يجد في شيوخه من اسمه « أبو إسحاق » !! فقلت له : نحن في دار الكتب ، اطلب مخطوطة هذا الكتاب فلعل هذا الراوي هو ابن إسحاق . واتضح فعلًا أنه ابن إسحاق ، وانتهت مشكلة الباحث .

إنك تقرأ مسند عبد الله بن عمرو في مسند الإمام أحمد بن حنبل[٢] فيتضح لك وكأن القائمين على الطباعة لم يسمعوا عن صحابي اسمه « عبد الله بن عمرو » فراحوا يكتبونها « عبد الله بن عمر » وقال مثلا : يعدون الواو عن عمر على أنها لا تتبع اسم « عمرو » راجع حديث « من صمت نجا »[٣] أخطأ الطباع

---

(١) أخرجه الحاكم ٤ / ٤٣٧، ٤٣٨ وصححه ووافقه الذهبي .

(٢) جـ٢ صـ١٥٨ طبعة الميمنية بمصر وتصوير أكثر من دار نشر ببيروت .

(٣) مسند أحمد ٢ / ١٥٩ وقارن بطبعة الرسالة ١١ / ٢١.

فهل سيخطئ الباحث، ويقرؤها «عبد الله بن عمر» وتحدث عنده مشكلة، إذا الحديث إنما هو من مسند عبد الله بن عمرو.

ومثال آخر:

ماذا تفعل في حديث: يرويه هشام عن أبيه - عروة بن الزبير - سمعت عبد الله بن عمرو من فيه إلى في يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس ....»[1].

فكيف ستقرؤها؟ إنك لو قرأتها: سمعت عبد الله بن عمرو من فيه إلى في. أصبح الحديث من مسند عبد الله بن عمرو. أما لو قرأتها: سمعت عبد الله بن عمر ومن فيه إلى في. أصبح الحديث من مسند عبد الله بن عمر، وتغير وجه البحث.

ومثال آخر:

حديث يرويه الإمام أحمد، عن وكيع، عن مسعر وسفيان، وعن سعد بن إبراهيم، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الله بن عمر ورفعه سفيان ووقفه مسعر قال: «من الكبائر أن يشتم الرجل والديه».

هكذا في الطبعة الواو بعيدة من اسم الصحابي، وقريبة من كلمة رفعه سفيان، فلو قرأت على ما هو الظاهر سواء هنا أو ما شابه ذلك فإن اتجاه البحث يكون قد مال، إذ ستظن أنه من مسند ابن عمر، بينما هو من مسند ابن عمرو.

وعكس ذلك:

ففي مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب، في حديث يقول ابن أبي نعم. شهدت ابن عمر وسأله رجل من أهل العراق ... الحديث[2]. إن الواو جعلت قرينة من عمر حتى إنه يمكن قراءتها «ابن عمرو».

---

(١) مسند أحمد ٢ / ١٦٢ الطبعة الميمنية، ١١ / ٥٩ ط الرسالة.

(٢) مسند أحمد ٢ / ١٥٣.

ولعل هذا الأمر - التباس ابن عمرو وابن عمر - هو الذي دعا المحدثين بقصر تكنية « ابن عمر » بعبد الله بن عمر بن الخطاب ، ولم يكنوا عبد الله بن عمرو بن العاص بـ« ابن عمرو » .

وتلاحظ أيضًا أن معظم أحاديث « عبد الله بن عمرو » يكتب اسمه كاملًا « عبد الله بن عمرو بن العاص » وبخاصة في مسنده من مسند أحمد ، وما ذلك إلا لدفع الالتباس . وحسبنا ما فعلته مؤسسة الرسالة ، فلقد وضعت فصلة بعد اسم هذا الصحابي « عبد الله بن عمرو » فلا التباس يحصل بقراءة طبعتهم لكن يبقى أنه على الباحث الانتباه في الأحاديث التي أخرجها هذان الصحابيان معًا :

فمثلًا :

حديث خطبة النبي ﷺ في فتح مكة ، رواه عبد الله بن عمرو ، ورواه أيضًا عبد الله بن عمر[1]، فهل إذا وقفت على أحد الحديثين ستحمل الآخر عليه ؟ فإذا كان حديثك عن عبد الله بن عمر ثم وجدته أيضًا عن عبد الله بن عمرو ، فهل ستحاول حمل أحدهما على الآخر ، وأنه إما من مسند عبد الله بن عمر أو عبد الله بن عمرو ؟ أم أنك ستنتبه وهناك طرق لتحديد أي الصحابيين هو المراد هنا ، منها كتب المسانيد ، وكتب الأطراف ، وكتب التخريج ، وكثيرًا ما يقرن بينهما الترمذي عند قوله : وفي الباب عن فلان وفلان ، كما في كتاب البيوع باب النهى عن بيعتين في بيعة[2] قال : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ، وابن عمر ، وابن مسعود .

وصحة القراءة تشتد الحاجة إليها إذا كنت تحقق مخطوطة ، فلابد من درايتك بالمخطوطة ، وجمع قواعد كتابتها ، وجمع نسخها ، وتلمس القراءة الصحيحة من خلال مقارنة المقتبس منها من المطبوعات .

---

(١) أخرجها أبو داود في الديات باب في دية الخطأ شبه العمد ١٢ / ٢٩٢، ٢٩٤.

(٢) جـ٤ صـ٤٢٧.

وإنك لتعلم قدر « صحة القراءة » إذا علمت أن القائمين على طباعة السنن الكبرى للبيهقي ظلوا يقرءون صيغة الأداء « أبنا » والتي هي اختصار أخبرنا ظلوا يقرءونها على أنها « أنبأ » وفرق كبير بين « أخبرنا » و« أنبأ » فالأولى للقراءة على الشيخ ، والضمير فيها ضمير المتكلمين وهي تفيد الاتصال ، أما « أنبأ » فهي للإجازة ، وهي ضعيفة في الاتصال ، والفعل ليس مسندا للضمير المتكلم مما يضعف إفادة الاتصال ، بل إنها لا تفيد الاتصال .

ظلوا يقرءونها خطأ حتى انتبه لها أحد المحققين ، بعد أن طبع من الكتاب أربع مجلدات ، وكانوا قد أعدوا للطباعة نصف الجزء الخامس ، فطبع على الخطأ ، وبدأ التصويب من باب المحرم لا يقبل ما يهدى له من الصيد حيًا من كتاب الحج[1] الحديث الأول من هذا الباب كتبوها « أنبأ » حتى إن الربيع بن سليمان يروي عن الشافعي بـ« أنبأ » والشافعي يروي عن مالك بـ« أنبأ » ولا يمكن أن يكون هذا . وفي الحديث الثاني من هذا الباب بدءوا يكتبونها على الصواب « أنا » .

إن صحة القراءة تصوب العمل وتيسره ، وعلى الباحث أن يبذل أسباب ذلك .

ومثال آخر :

في كتاب الجرح والتعديل في ترجمة بشير بن نهيك أبي الشعثاء ، قال أبو حاتم : روى عنه النضر بن أنس ، وأبو مجلز ، وتركه يحيى بن سعيد[2] .

ونقل هذا الكلام الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه « الكمال في أسماء الرجال » .

وجاء المزي فاستدرك ذلك في هامش كتابه[3] .

وجاء ابن حجر فأكد ذلك وقال : هذا وهم وتصحيف ، وإنما قال أبو حاتم :

---

(١) جـ صـ ١٥١.

(٢) الجرح والتعديل ٢ / ٣٧٩، ٣٨٠.

(٣) تهذيب الكمال ٤ / ١٨٢.

روى عنه النضر بن أنس ، وأبو مجلز ، وبركة ، ويحيى بن سعيد . فقوله : وبركة هو بالباء الموحدة وهو أبو الوليد المجاشعي .

ونقل الحافظ ابن حجر عن الأثرم أنه سأل الإمام أحمد : روى عنه - بشير بن نهيك - النضر بن أنس وأبو مجلز وبركة ؟ قال : نعم[١] .

لقد أخطأ الكاتب في الرواة عن بشير ، فبدل أن يكتب :

روى عنه .... وبركة ، ويحيى بن سعيد .

كتب روى عنه .... وتركه يحيى بن سعيد .

فغير قول يحيى عن بشير .

ولم يجعل بركة من الرواة عن بشير .

وهكذا فإنه يجب التدقيق في القراءة والنقل .

٦- الدراية بالأسانيد :

ومما يحقق تحديد الحديث ومعرفة نصه « الدراية بالأسانيد » فاعرف تراجم الرواة واجمع الطرق ، واجمع أقوال أهل الدراية على الحديث ، فهذا مما يساعد على تحديد نص الحديث ، فإذا عرفت طرقه ومخارجه لم يغرب عليك مهما اختلفت رواياته .

مثال :

١- حديث رواه حماد ، عن خالد ، عن القاسم بن ربيعة ، عن عقبة بن أوس ، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : « ألا إن دية الخطأ شبه العمد - ما كان بالسوط والعصا - مائة من الإبل ، منها أربعون في بطونها أولادها ... الحديث »[٢] .

---

(١) تهذيب التهذيب ١ / ٤٧٠.

(٢) سنن أبي داود في الديات باب دية الخطأ شبه العمد ١٢ / ٢٩٢.

هذا الحديث له روايات مختلفة ، منها هذه الرواية ، وأذكر عددًا غيرها :

٢- ويرويه شعبة ، عن أيوب ، سمعت القاسم بن ربيعة يحدث عن عبد الله ابن عمرو أن رسول الله ﷺ قال ...[١]

لاحظ : في الحديث الأول القاسم بن ربيعة[٢] يرويه عن الصحابي بواسطة .

والحديث الثاني القاسم يرويه عن الصحابي بدون واسطة .

فهل ستعتبر ذلك اتصالًا وانقطاعًا ؟ لا ، إن القاسم له رواية عن عبد الله بن عمرو ، فهذا من العالى والنازل .

٣- ويرويه حميد الطويل عن القاسم بن ربيعة أن رسول الله ﷺ قال[٣] .

٤- ويرويه خالد الحذاء عن القاسم عن عقبة بن أوس أن رسول الله ﷺ قال[٤] . وهنا ألفت النظر : هل ستعتبر الحديث الثالث - الذي يرويه القاسم عن رسول الله ﷺ - حديثك الذي هو عن عبد الله بن عمرو ، ذكر في الأول متصلًا ، وهنا مرسلًا ، أم أنك ستعتبر هذا ليس حديثك لاختلاف الراوي الأعلى ؟ إنه حديثك لكنه مرسل ، روي الحديث متصلًا ومرسلًا .

وأمر آخر : الحديث الثالث عن القاسم عن رسول الله ﷺ ، فهل ستقارنه بالأول فالساقط اثنان : عقبة بن أوس ، وعبد الله بن عمرو الصحابي ، فالحديث متصل .

أم إنك ستقارنه بالثاني ، حذف الصحابي فقط ، فالحديث مرسل ؟

وأيضًا الحديث الرابع حينما تقرؤه ترى ستتركه سريعًا لاختلافه مع حديثك

---

(١) مسند أحمد ١١ / ٨٨ رقم ٦٥٣٣ وفيه تخريج طويل له .

(٢) تابعي ثقة ترجمته في تهذيب الكمال ٢٣ / ٣٤٧ رقم ٤٧٨٧.

(٣) أخرجه أحمد ٢٤ / ١١٠ رقم ١٥٣٨٩ والنسائي في القسامة باب الاختلاف على خالد الحذاء في دية شبة العمد ٨ / ٣٨.

(٤) أخرجه النسائي في الموطن السابق صـ ٣٧.

(الذي هو رقم ١ هنا) في الراوي الأعلى ، أم أنك ستروى حتى يتضح لك أن عقبة وإن كان رفعه هنا فهو مرسل ، لكنه روي من طرق أخرى متصلًا ، وبالتالي فهو حديثك روي متصلًا ، وروي مرسلًا ، والمتصل عالج الخلل الذي في المرسل والمعضل ، إذ عرفنا الساقط ، فاتصل الإسناد .

إن دراسة هذا الحديث تطول ، لكنى أركز على تحديد الحديث ، وأنك إذا وجدت الحديث عن راوٍ أعلى غير الذي معك ، فاحتفظ به ، وادرس الحديث من خلال جمع الطرق ، فإنه قد يظهر أنه حديثك .

والأغرب في هذا الحديث أنه روي عن القاسم بن ربيعة عن عبد اللّٰه بن عمر[1] فهل يا ترى ستظن أنه عبد اللّٰه بن عمرو وسقطت الواو من الطباعة ، أم أنك ستعتبره ليس حديثك ؟

* وأغرب من هذا أنه روي عن القاسم بن ربيعة ، عن عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي ﷺ[2] .

* وروي عن القاسم بن ربيعة عن يعقوب بن أوس عن رجل من أصحاب النبي ﷺ[3] . فهل يا ترى ستعتبر هذا ليس حديثك فهو عن راو مبهم ، أم أنك ستحتفظ به حتى تجمع طرق الحديث ، ثم تقف متأملًا : يا ترى الصحابي المبهم هنا : عبد اللّٰه بن عمرو ، أم عبد اللّٰه بن عمر ، إن دراستك روايات الحديث ستبين لك أن رواية الحديث عن عبد اللّٰه بن عمر خطأ جاء من على بن زيد بن جدعان ، وعليه فالمبهم هنا هو عبد اللّٰه بن عمرو ، وحتى الرواية التي فيها : القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد اللّٰه أن رسول اللّٰه ﷺ قال[4] . وذكر فيها اسم الراوي الأعلى « عبد اللّٰه » دون تمييز ، فهي أيضًا محمولة على أنه عبد اللّٰه بن عمرو .

---

(١) أخرجه أبو داود والنسائي في الموطن السابق ، وأحمد ٨ / ١٨٨.

(٢ - ٤) أخرجها النسائي في الموطن السابق .

ثم ماذا ستفعل في عقبة بن أوس، ويعقوب بن أوس، ومرة أخرى : يعقوب السدوسي - كما عند الدارقطني - إن هذا أسماء لرجل واحد، ولا إشكال في هذا . إن هذا الحديث أولاه الأئمة دراسة مستفيضة[1]، فراجع أقوالهم لتستفيد بها في دراستك عمومًا .

تحديد المتابع والشاهد :

التخريج هو جمع المتابعات والشواهد، أي جمع الأحاديث التي تتفق مع حديثك في اللفظ أو المعنى، سواء اتحد الصحابي أو اختلف .

ولجمع الطرق هذا فائدتان :

الأولى : زوال صفة التفرد عن الحديث، هذه الصفة التي يخشاها المحدثون ويرون أنها تضعف الحديث .

الثانية : الإعلام بأن للحديث أصلًا، إذ كثرة الطرق يقوى بعضُها بعضًا، بخاصة أن المتابع والشاهد إنما يكونان من الأحاديث المقبولة، أما الحديث الذي اشتد ضعفه، أو حُكم عليه بالوضع، فهذا لا يصلح للمتابعة والشاهد، فلا يقويه غيرُه، ولا يقوي غَيْرَه .

إن جمع المتابعات والشواهد من الأمور المهمة في الحكم على الحديث . وهو أصل من أصول الحكم على الحديث .

فإذا جمعت طرق حديث فوجدت طريقًا أو أكثر صحيحًا، فحديثك صحيح، والطرق الأخرى تقويه .

أما إذا وجدت حديثك قد بلغ الحسن من أقوى طرقه، فإن المتابعات والشواهد تعليه إلى درجة الصحيح لغيره، أما إذا كثرت فإنها تبلغ حد التواتر

---

(١) راجع مسند أحمد وسنن النسائي في المواطن السابقة والتاريخ الكبير للبخاري ٨ / ٢٩٢ وسنن الدارقطني، ونصب الراية ٤ / ٣٣١ وسنن البيهقي الكبرى ٨ / ٦٨، ٤٤.

المفيد للعلم الضروري ، وهذا أقوى ما يؤمّل .

أما إذا وجدت حديثك ضعيفًا من كل طرقه ، فإن تعدد الطرق يرتقى به إلى الحسن لغيره . وقد يعالج طريق منها خلل طريق آخر فيصبح حسنًا تعضده الطرق الأخرى فيصبح صحيحًا لغيره ، أو يصبح صحيحًا !! كأن يكون عندك حديث في إسناده راو مبهم أو ساقط ثم يأتي طريق آخر فيعين هذا المبهم ، أو يذكر هذا الساقط ، فإن الطريق الذي عولج زال سبب ضعفه هذا ، ويصبح حاله حسب ما تمليه ظروف الإسناد والمتن من الصحة أو غيرها ، حتى إنه ربما صار صحيحًا[1] .

إن الحكم على الحديث إنما يكون على المتن من جميع طرقه ، وكذلك على الإسناد من جميع طرقه ، والطرق يقوي بعضها بعضًا ، والمتون يفيد بعضها بعضًا وكذلك الأسانيد ، إن مراعاة المتابعات والشواهد من أسس التخريج والحكم على الحديث ، فيجب أن يُحرص عليها كل الحرص ، ولقد أخطأ من حكم على حديث دون مراعاة المتابع والشاهد ، وأخطأ من قرأ الحكم على الحديث من طريق معين فظنه حكمًا عامًّا ، وإن حرص العلماء على حكم الأئمة على الحديث سببه هذا ، فهم حفاظ يحكمون على الحديث في ضوء طرقه عمومًا .

إن ما نشكوه من خطأ بعض أهل زماننا في حكمهم على الحديث منه ما مرده إلى عدم الانتباه إلى المتابع والشاهد .

مثال :

قال رسول الله ﷺ : « إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا » .

هذا الحديث أخرجه مسلم عن جُنْدُب قال : سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول : « إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل ، فإن الله تعالى قد اتخذني خليلًا ، كما اتخذ إبراهيم خليلًا ، ولو كنت متخذا من أمتى خليلًا

---

(١) راجع معرفة علوم الحديث للحاكم باب المنقطع صـ ٢٧.

لاتخذت أبا بكر خليلًا ... الحديث »[١] .

وأخرجه الحاكم أيضًا عن جندب أنه سمع النبي ﷺ يقول قبل أن يتوفى « إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا »[٢] .

يتفق إسناد الحاكم مع إسناد مسلم في معظم الرواة ، فبينهما متابعة وإني أستغرب لم استدرك الحاكم هذا الحديث على مسلم ، وقال : لم يخرجاه ؟ لكن عمومًا بينهما متابعة فطريق مسلم وطريق الحاكم يعضد أحدهما الآخر .

وأخرجه ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا ... الحديث » .

إن شيخ ابن ماجه في هذا الحديث هو : عبد الوهاب بن الضحاك العُرْضي وهو شديد الضعف . قال فيه البخاري : عنده عجائب . وقال أبو داود : كان يضع الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة متروك . وقال العقيلي والدارقطني والبيهقي : متروك . وقال ابن حجر : متروك كذبه أبو حاتم[٣] .

وهنا أتساءل : هل الحديث الذي عند مسلم والحاكم يشهد للحديث الذي عند ابن ماجه ؟ إن اللفظ متفق ، فهل يترتب على هذا أنه يتابعه ويشهد له ؟ الجواب : لا . إن حديث جندب الذي عند مسلم والحاكم ليس شاهدًا ولا متابعًا لحديث عبد الله بن عمرو الذي عند ابن ماجه ، وذلك لأن حديث ابن عمرو شديد الضعف لا يصلح أن يعتبر به فلا يتابع ولا يُتَابع ولا يَشْهد ولا يُشْهد له . فشرط المتابع والشاهد أن يكون في دائرة الاعتبار أي صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا يعتبر به . أما ما اشتد ضعفه أو حكم بوضعه فلا يدخل في دائرة المتابع والشاهد .

---

(١) أخرجه في المساجد باب النهي عن بناء المساجد على القبور ١ / ٣٧٧ رقم ٢٣ / ٥٣٢.

(٢) أخرجه في المقدمة باب فضل العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه ١ / ٥٠ رقم ١٤١.

(٣) التقريب ٦٣٣ ترجمة رقم ٤٢٨٥ والتهذيب ٦ / ٤٤٦ ترجمة رقم ٩٣٠.

إن حديث عبد الله بن عمرو الذي أخرجه ابن ماجه ، أخرجه أيضًا ابن حبان في المجروحين[١] في ترجمة « عبد الوهاب بن الضحاك العُرْضى » على أنه مما يستنكر عليه .

وأخرجه العقيلي في الضعفاء[٢] في ترجمة « عبد الوهاب » أيضًا قال فيه : شامي متروك . ثم ساق الحديث على أنه مما استنكر عليه . وقال : لا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله ، وليس للحديث أصل عن ثقة .

ولا تستغرب كلمة العقيلي « وليس للحديث أصل عن ثقة » فلا تقل إنه عند مسلم والحاكم وقد صح . فإن الذي عند مسلم والحاكم حديث جندب أما الذي عند العقيلي فحديث عبد الله بن عمرو .

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد[٣] وفي إسناده عبد الوهاب بن الضحاك .

وكل هذه الطرق لا تفيد الحديث - حديث عبد الله بن عمرو - شيئًا من القوة ، ففي إسنادها جميعها الراوي الذي أضعف طريق ابن ماجه « عبد الوهاب ابن الضحاك » وهو شديد الضعف ، وبالتالي فالطرق كلها شديدة الضعف ، لا يقوي بعضُها بعضًا ، ولا يقوى بها غَيرُها ، فهي لا تقبل الجبر .

وهذا المتن أخرجه الطبراني في الكبير[٤] عن أبي أمامة ، وأخرجه الحاكم في تاريخ نيسابور[٥] ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية[٦] عن حذيفة . وهما شديدَا الضعف أيضًا[٧] ، لا أريد إطالة الكلام بالحديث عنهما مخافة

---

(١) ٢ / ١٣١.

(٢) ٢ / ٧٨.

(٣) ٥ / ٢٢٧ في ترجمة رقم ٢٧٠٧.

(٤) ٨ / ٢٠١ رقم ٧٨١٦.

(٥) كما في كنز العمال .

(٦) ١ / ٢٤٨.

(٧) راجع تعليق محقق للمعجم الكبير على حديث أبي أمامة ، وكلام ابن الجوزي على حديث حذيفة .

اختلاف الأمر عليك ، فإنما أريد بهذا المثال أن أبين : أن المتابعات والشواهد إنما هي بالحديث الذي يعتبر به ، وللحديث الذي يعتبر به ، أما شديد الضعف فلا يعتبر به ، فلا يُقَوِّى ، ولا يُتَقَوَّى به .

مثال :

قال رسول الله ﷺ : « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » .

هذا الحديث أخرجة ابن عدى في الكامل[١] عن ابن عمر ، على أنه من حديث بشر بن حرب أبي عمرو الندبي ، وهو ضعيف .

فهل إذا خرجت الحديث هكذا تعتبر نفسك خرجته وحكمت عليه ؟

الجواب : لا . فإن تخريج الحديث أوسع من ذلك وحاله غير ذلك . فقد أخرجه البخاري في صحيحه[٢] وكذا مسلم في صحيحه أيضًا[٣] ، وأخرجه غيرهما كثير ، فتتبع الحديث في كتب السنة تجمع طرقه ، وارقب أحواله من كل طريق .

وأول شيء يظهر من هذا التخريج أن هذا المتن قد صح من طرق ، فهو متفق عليه ، وهذا يجعله أصح الصحيح .

وثانيًا : نرقب طريق ابن عدي هل هو ضعيف أو شديد الضعف ؟ فإن كان ضعيفًا فإن طريق البخاري ومسلم يرتقيان به إلى الحسن لغيره ، ويصبح الحديث « المتن » صحيحًا برواية البخاري ومسلم ، حسنًا لغيره من رواية ابن عدي ، أما إن كان شديد الضعف فإنه لا يستفيد برواية البخاري ومسلم .

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٤٢.

(٢) في الجنائز باب قول النبي ﷺ : « يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته » ٣ / ١٥١ رقم ١٢٨٦.

(٣) في الجنائز باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٢ / ٦٤٠ رقم ٢٢ / ٩٢٨.

ولما راجعت ترجمة بشر بن حرب ، والذي هو سبب ضعف رواية ابن عدي تبين أنه ضعيف ، وبالتالي فإن طريق ابن عدي يستفيد برواية البخاري ومسلم ويرتقى إلى الحسن لغيره . ويستفيد الحديث في إسناده فقد تابع بشرا من هو ثقة ، ويستفيد في متنه ، فقد صح من طرق أخرى .

وهكذا فإن المتابع والشاهد له دخل كبير في دراسة أحوال الحديث ، إذ يغير حال الحديث من ضعيف إلى حسن أو صحيح .

مثال :

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «إن الله عز وجل يقول : أين المتحابّون بجلالي ؟ اليوم أُظلهم في ظلى يوم لا ظل إلا ظلى» .

هذا الحديث رواه فُلَيْح بن سليمان الخزاعي ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر أبي طُوَالة ، عن سعيد بن يسار أبي الحُباب ، عن أبي هريرة[1] .

وفُلَيح حسن الحديث .

وبجمع المتابعات نجد أن الإمام مالكًا قد تابع فليحًا ، فروى الحديث عن أبي طوالة ، عن سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة[2] .

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الملك بن عمرو وسريج عنه ١٦ / ٤٥٥ رقم ١٠٧٨٠ وقال محققه : حديث صحيح ، وهذا إسناد حسن . وأخرجه أيضًا عن يونس بن محمد عنه - فُلَيح - ١٤ / ١٦٨ رقم ٨٤٥٥، وأخرجه عن موسى بن داود عنه - فُليح - ١٤ / ٤٢٧ رقم ٨٨٣٢، وأخرجه أبو داود الطيالسي عن فُليح ٤ / ٩٦ رقم ٢٤٥٦ وقال : محققه : حديث صحيح ، وفُليح متابع فيه .

(٢) أخرج الإمام مالك الحديث في موطئه في كتاب الشعر باب ما جاء في المتحابين في الله ٢ / ٩٥٢ وأخرجه ابن المبارك في الزهد صـ٢٤٧ رقم ٧١١ عن مالك عن أبي طُوالة إلى آخر الإسناد .
وأخرجه مسلم في صحيحه ٤ / ١٩٨٨ عن قتيبة بن سعيد عن مالك .
وأخرجه أحمد ١٢ / ١٦٨ عن عبد الرحمن بن مهدي وَرَوْح عن مالك .
وأخرجه أيضًا ١٦ / ٥٣٠ عن روح عن مالك .
=

إن متابعة مالك فليحا أفادت الحديث من طريق فليح ، وجعلته بعد أن كان حسنا صار صحيحًا . وأفادته من طريق مالك أيضًا ، فبها صار أقوى من عدمها .

ولو أنك اقتصرت على الحديث من طريق فليح ، ولم تجمع طريق مالك لكان الحكم على الحديث خاطئًا .

متابعة لا تفيد :

ومن المتابعات ما لا يفيد !! بل إنه ليس متابعة وإنما هو علة في الحديث .

ومثال ذلك :

حديث مالك السابق ، فقد رواه عنه كثيرون ، ذكرت سبعة منهم في التخريج ، يتابع بعضهم بعضًا ، ويقوى كل منهم الآخر .

لكن خالف هؤلاء السبعة راويان ممن يروي عن مالك :

فرواه إبراهيم بن طهمان ، عن مالك ، عن سعيد المقبري عن أبي هريرة .

أخرج هذا الطريق البيهقي[1] والخطيب[2] .

وقال البيهقي بعد إيراد هذا الطريق : تفرّد به إبراهيم بن طهمان ، عن مالك بهذا الإسناد ، والمحفوظ عن مالك ، عن عبد الله بن عبد الرحمن (بن طوالة)[3] .

= وأخرجه ابن حبان ٢ / ٣٣٤ رقم ٥٧٤ عن أحمد بن أبي بكر أبي مصعب الزهري عن مالك ، وأخرجه البغوي في شرح السنة ١٢ / ٤٨ رقم ٣٤٦٢ عن أبي مصعب أيضًا عن مالك ، وأخرجه الدرامي ٢ / ٤٠٣ رقم ٢٧٥٧ عن الحكم بن المبارك عن مالك ، وأخرجه البيهقي عن قتيبة بن سعيد عن مالك في الكبرى ١٠ / ٢٣٢، ٢٣٣ وفي الأسماء والصفات صـ ١٧١، وعن القعنبي عن مالك في الشعب ١١ / ٣٠٩ رقم ٨٥٧٨ وفي الآداب صـ٧١ رقم ٢١١.

فهؤلاء سبعة تابع بعضهم بعضا عن مالك ، يقوي بعضهم بعضا وجميعهم يروون الحديث باتفاق على السند والمتن .

(١) في شعب الإيمان ١١ / ٣٠٩ رقم ٨٥٧٧.

(٢) في تاريخ بغداد ٥ / ٧١ في ترجمة بن محمد الخوارزمي في الضرير .

(٣) هكذا في النسخة والصواب «أبي طوالة» .

وذكر الدارقطني في العلل هذا الطريق - طريق إبراهيم بن طهمان - وقال: لم يتابع عليه.

إن الباحث قد يظن أن طريق إبراهيم بن طهمان هذا متابع للطرق السابقة، وأن ابن طهمان قد تابع ابن المبارك عن مالك، وليس الأمر كذلك، فإن الطرق السابقة كلها عن نهج واحد، رووا الحديث عن: مالك، عن عبد الله أبي طوالة، عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة. وخالفهم إبراهيم بن طهمان فرواه عن: مالك، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. لقد شذ إبراهيم بن طهمان بذلك، إذ خالف من هو أوثق منه، ومن هنا ترك الأئمة روايته، ولم يعتبروها متابعًا، وإنما شأن الشاذ يترك.

أما الراوي الثاني الذي روى هذا الحديث عن مالك، على خلاف الكثرة، فهو:

مصعب الزبيري، عن مالك، عن أبي طوالة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة[1].

ومصعب بن عبد الله الزبيري هذا قد شذ عن الكثرة الذين رووا الحديث عن مالك، فجعل سعيد بن المسيب، مكان سعيد بن يسار. شذ بذلك فخالف رواية ابن المبارك وابن مهدي، والقعنبي ... إلخ.

وقد يظن الباحث أن رواية مصعب متابعة، وليس الأمر كذلك، وإنما هي رواية شاذة، لا يؤخذ بها. ولذا خطأها الدارقطني في العلل، وصوب طريق الكثرة.

وهكذا يتضح أن متابعة مالك لفليح قد أفادت الحديث، ومخالفة ابن طهمان ومصعب الزبيري للأئمة الأثبات لم تفد ولم تستفد، وإنما حكم الأئمة عليها

---

(١) هذا الطريق أخرجه إبراهيم الحربي في الأدب، كما في علل الدارقطني ٨ / ١٦٣

بالشذوذ والخطأ، وأنها تترك. مما يتضح منه أن المتابعة على الصواب تفيد، وأما الخطأ فإنها لا تفيد، وليست متابعة. وإنما تصبح من موضوع «العلل» وسيأتي الحديث عنه إن شاء الله تعالى[١].

المعرفة العملية لمصطلحات المحدثين:

من أراد أن يقرأ كتب المحدثين قراءة صحيحة فعليه أن يدرس مصطلحاتهم دراسة جيدة، ومن لم يفعل ذلك فإنه لا يفهم الأحاديث ولا أقوال المحدثين عليها، ولذا فإن الكثيرين ممن يستعملون وسائل التقنية الحديثة لا يستفيدون منها لعدم درايتهم بمصطلحات المحدثين.

أما من يريد معرفة أحوال الأحاديث، ويحكم على الحديث بالصحة أو غيرها، فهذا عليه أن يعيد قراءة كتب المصطلح بنظرة من يحرص على معرفة أحول الأحاديث، إنه يدقق في علوم الدراية مركزًا على القضايا الأساسية للحكم على الأحاديث، وأعطى بعض نماذج توضح شيئًا من ذلك:

مثال ١:

ماذا لو قال المحدثون عن حديث «غريب»؟

سمعت من قرأ هذا الحكم على حديث، وفسر «غريب» فقال: يعني موضوع !! وتعجبت كثيرًا، ونصحته وأنصح أمثاله بأنه لابد من دراسة علم مصطلح الحديث، فالغريب ليس موضوعًا، وإنما الغرابة صفة للحديث إذا تفرد به راو، ولا تعارض بين الغرابة والصحة، فقد يكون غريبًا وصحيحًا.

أما طلاب الحديث فيعلمون أن الغريب: ما تفرد به راو في طبقة أو أكثر.

أما إذا أرادوا دراسة أحوال الحديث فعليهم أن يرتقوا للدراسة العملية:

---

(١) لقد أخذت من تخريج هذا الحديث بمقدار ما أوضح به قضية المتابعة ولم أستقص في التخريج ولا في قضية المتابعة والشواهد، حتى لا يتسع المقال على الأذهان.

مثل : معرفة ما إذا روى جماعةٌ حديثًا عن صحابي ، وتفرد راو غيرهم فرواه عن صحابي آخر فهذا « غريب إسنادًا » ويقال عليه « غريب من هذا الوجه » ومثل هذا ينبغي أن يعتنى بدراسته ، لأنه يخشى من هذا التفرد أن ينزلق إلى الشاذ ، أو الخطأ »[1] .

وأيضًا : ماذا لو تفرد راو بحديث ، وهذا الراوي ضعيف ، عليهم أن يعلموا أن هذا الحديث ليس ضعيفًا فقط ، وأنه لا يحكم عليه بأنه يعتبر به ، إنه هنا ليس ضعيفًا عاديًا ، وإنما هو حديث اجتمع فيه سببا ضعف : تفرد راو به . وضعف هذا الذي تفرد به ، فاشتد الضعف ، وأصبح الحديث من قسم المردود[2] .

مثال ٢:

ماذا لو قال المحدثون عن راو « متروك » ؟

سمعت مَن قال : يعني موضوع ، وتعجبت !! فالفرق كبير بين « متروك » و« وضاع » حتى قال الحافظ ابن حجر في ترجمة يحيى بن عبيد الله[3] : متروك ، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع .

فرق كبير ، فالمتروك راو اشتد ضعفه فَترك حديثه ، أما الوضاع فراو اختلق حديثًا .

والمتروك قد تتعدد طرقه حتى يرتقى عما لا أصل له ، أما الموضوع فمهما تعددت طرقه ، فإنه لا أصل له .

مثال ٣:

ماذا لو قال المحدثون في ترجمة راو « شيطان » فمن لم يعرف مصطلحاتهم

---

(١) راجع موضوع الغريب في كتب المصطلح ، ومنها : تدريب الراوي ٢ / ٦٣٤.

(٢) راجع موضوع الشاذ في كتب المصطلح ، ومنها تدريب الراوي ١ / ٢٧٢.

(٣) التقريب ١٠٦١ رقم ٧٦٤٩.

سيظن أنه كذاب أو وضاع وليس الأمر كذلك ، وإنما معناه أنه متقن للحديث يأتي به على وجهه تمامًا .

مثال ٤:

ماذا لو وجدت راويا اسمه هكذا : معاوية بن عبد الكريم الثقفي أبو عبد الرحمن البصري المعروف بالضال[١] .

تُرَى تعتبر وصفه بـ« الضال » جرحا ؟ لا إنه ضل في طريق مكة فلقب بذلك[٢] .

مثال ٥:

وماذا لو جدت راويا اسمه : عبد الله بن محمد بن يحيى الضعيف ؟ إنه ليس ضعيفًا في الرواية وإنما نحيف في جسمه[٣] .

المعرفة العملية لقواعد المحدثين :

من المهم للباحث عن حال الحديث أن يعرف قواعد المحدثين[٤] ، بل وبكل دقة ، وذلك حتى يستطيع الحكم على الحديث حكمًا صحيحًا .

وأسوق نماذج لهذه القواعد :

حكم حديث المستور :

ماذا لو كان في إسناد حديث راو مستور ، أي لم نقف فيه على جرح ، فهو

---

(١) التقريب صـ٩٥٥ رقم ٦٨١٣.

(٢) التهذيب ١٠ / ٢١٤.

(٣) التقريب صـ٥٤٢ رقم ٣٦٢٣ وراجع المؤتلف لعبد الغني بن سعيد صـ٦، ونقله ابن حجر في التهذيب في الموطن السابق.

(٤) أعني بـ « قواعد المحدثين » الأسس التي سار عليها المحدثون ، وهذه معظمها في علم مصطلح الحديث ، والباقي في بقية كتب الدراية ، ككتب التخريج ، وكتب العلل ، وددت لو أنا جمعنا هذه القواعد لنفهم منها علم الحكم على الحديث .

عدل في الظاهر ، لكنه لم يعدل باطنًا ، بمعنى أنه لم يعدله أحد من أئمة الجرح والتعديل ، فما القاعدة عند المحدثين في هذا ؟ هل هذا الحديث يحتج به أم لا ؟

وبأسلوب آخر : ما حال حديث المستور ، أصحيح ، أم حسن ، أم ضعيف ؟

إن القاعدة عند المحدثين أن رواية المستور يحتج بها الكثيرون من المحدثين ، وذلك لسببين :

١- ما دام الراوي قد روى فقد ظهر لأئمة الجرح والتعديل ، فلو كان فيه جرح لأخبروا به ، فلما لم يخبروا به دل ذلك على سلامته من الجرح ، فالأصل في المسلمين ذلك ، قال الله تعالى : ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ الآية[١] .

وكما روي عن عمر بن الخطاب : المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودًا في حدٍّ ، أو مجربا عليه شهادة زور ، أو ظنينا في ولاء أو نسب .

٢- الذي في طاقة الرواة معرفة العدالة الظاهرة ، أما العدالة الباطنة فإنها متعذرة عليهم بخلاف الشهادة فإنها عند الحكام ، وهم لا يتعذر عليهم ذلك ، وشيء آخر أن الرواية قد تكون عمن تقادم زمنهم وتعذرت خبرتهم باطنًا[٢] .

ومن هنا حسّن الترمذي حديث عبد الله بن مغفل في ترك الجهر بالبسملة ، مع أنه من رواية قيس بن عباية عن ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه . وابن عبد الله ابن مغفل هذا جاء مبهما في إسناد الترمذي[٣] ، حتى إن البعض جهّله لأنه لم يُسَمّ .

إلا أن جمع الطرق أبانه ، فعند أحمد عن قيس بن عباية عن ابن عبد الله بن

---

(١) سورة التوبة آية : ٧١.

(٢) تدريب الراوي النوع الثالث والعشرون : صفة من تقبل روايته . المسألة السادسة ١ / ٣٧٢.

(٣) أخرجه في الصلاة باب ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ٢ / ٥٣ رقم ٢٤٤.

مغفل يزيد بن عبد الله قال ... الحديث[١] . فصرحت هذه الرواية بأنه : يزيد بن عبد الله بن مغفل ، وجمع الطرق أيضًا أبان أن يزيد هذا روى عنه ثلاثة[٢] ، فارتفعت جهالة عينه ، أما حالة فلم يثبت فيه جرح ، فهو مستور ، والكثيرون على تحسين حديث مثل هذا ، ومن هنا حسّن الترمذي هذا الحديث . واجتهد الزيلعي أيضًا في تحسينه[٣] ، وكذلك ابن حجر في نكته على ابن الصلاح[٤] ، ثم إنه استفاد من ذلك معرفة حال يزيد بن عبد الله بن مغفل ، فحكم عليه في التقريب[٥] بأنه « صدوق » وأرجو أن تنتبه إلى أن ابن حجر إنما استفاد حال يزيد بن عبد الله ابن مغفل « صدوق » عن تحسين السابقين لهذا الحديث ، حتى إنه ذكر يزيد هذا في ذيل الكنى « ابن عبد الله بن مغفل » من التهذيب[٦] فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا . وهذه طريقة أرجو أن نستفيدها في الحكم على الرجال ، وإن شاء الله سيأتي الحديث عنها تفصيلًا .

٢- عنعنة المدلس :

يشيع بين طلاب الحديث أن الحديث إذا كان في إسناده راو مدلس ، وروي عمن فوقه بالعنعنة فهذا الحديث ضعيف .

وهذه قاعدة ليست على إطلاقها !! فليس كل مدلس عنعنته تضعف الإسناد ، وإنما يشترط لذلك ما يلي :

---

(١) أخرجه أحمد ٢٧ / ٣٤٢ رقم ١٦٧٨٧ طبع الرسالة ٤ / ٨٥ طبع الميمنية و٣٤ / ١٦٦ رقم ٢٠٥٤٥ ط الرسالة ٥ / ٥٤ و٣٤ / ١٧٥ رقم ٢٠٥٥٩ ط الرسالة ٥ / ٥٥ ط الميمنية .

(٢) راجع نصب الراية ١ / ٣٣٢، ٣٣٣.

(٣) المصدر السابق .

(٤) ٢ / ٧٦٨، ٧٦٩.

(٥) صـ ١٠٧٨.

(٦) التهذيب ١٢ / ٣٠٢.

وراجع تهذيب الكمال ٣٤ / ٤٥٨ ترجمة رقم ٧٧٤٢.

١- أن يكون هذا الراوي من الطبقة الثالثة إلى الخامسة من طبقات المدلسين ، أما إذا كان من الطبقة الأولى أو الثانية فهذا لا تُضْعف عنعنتهُ الإسناد ، فإن المحدثين سبروا رواياتهم فوجدوا تدليسهم قليلًا ، ولا يدلسون إلا عن ثقة .

٢- ألا تكون هناك طريق يثبت منها الاتصال ، فنجمع طرق الحديث على سبيل الاستقصاء ، فإذا وجدنا طريقًا روى هذا الراوي عن شيخه « سمعت » أو « حدثنا » أو « أخبرنا » فهذه الصيغ تفيد الاتصال ، وتزيل ضعف العنعنة ، على أن يكون الراوي عنه بها على درجة من الضبط تقبل معها روايته .

٣- ألا يُصَحِّح هذا الحديث أو يُحَسِّنه إمام حافظ ، فإنه إن صَحَّح أو حَسَّن إمامٌ حافظ حديثا رواه مدلس بالعنعنة فإنه لابد له من تأكد من ثبوت اتصال الإسناد ، وعلى هذا يحمل ما في الصحيحين من عنعنات بعض المدلسين .

٤- ألا يكون في الإسناد راو لا يروي عن شيوخه المدلسين إلا ما سمعوه ، مثلًا .

* شعبة بن الحجاج لا يروي عن الأعمش ، وأبي إسحاق ، وقتادة إلا ما سمعوه .

* ويحيى بن سعيد القطان لا يروي عن زهير عن أبي إسحاق إلا ما كان مسموعًا لأبي إسحاق .

* والليث بن سعد لا يروي عن أبي الزبير عن جابر إلا ما كان مسموعًا لأبي الزبير[1] .

* والأعمش سليمان بن مهران عن إبراهيم ، وابن أبي وائل ، وأبي صالح السمان ، من شيوخه الذين أكثر عنهم ، روايته عنهم محمولة على الاتصال[2] .

فإذا كان في الإسناد راو عن هؤلاء فالعنعنة لا تضر ، والإسناد متصل .

---

(١) نكت ابن حجر ٢ / ٦٣٠.

(٢) الإرشاد للخليلي ١ / ٣١٣، ٣١٤ والميزان ٢ / ٢٢٤.

٣- حكم رواية الضعيف :

ليس كل ضعيف يترك حديثه ، وليس كل ضعيف يقبل حديثه ، إنما الضعف أقسام :

أ- ضعيف يعتبر بحديثه ، وهذا يقبل في الفضائل والسير ، ونبحث له عن متابع أو مشاهد ، فإذا وُجد ارتقى به إلى الحسن لغيره ، فاحتج به .

وهذا الضعف إنما هو الناشئ عن :

١- ضعف ضبط الراوي .

٢- الضعف المختلف فيه ، بأن يوثق الراوي قوم ، ويضعفه آخرون .

ب- ضعف لا يعتبر بحديثه وهو الضعف الناشئ عن :

١- خربة في الدين ، كالاتهام بالكذب ، والفسق ، والبدعة ، وما إلى ذلك .

٢- وأيضًا الناشئ عن غلبة الخطأ على ضبط الراوي .

وهذا يطلق عليه « شديد الضعف » أو « الضعيف جدًّا » .

وحديث مثل هذا لا يحتج به ، ولا يعتبر به ، ولا تجوز روايته إلا مع بيان حاله .

ومن الأئمة من يتوسع في استعمال مصطلح « ضعيف » فيطلق على ما عدا الصحيح والحسن ، أي يطلق على « الضعيف » و« شديد الضعف » و« الموضوع » فينبغي التفطن لمنهج هؤلاء .

٤- جهالة العين :

من قواعد المحدثين أن جهالة عين الراوي تجعل الحديث ضعيفًا ، لكنهم يتناقشون فيما ترفع به جهالة العين ، فالجمهور على أنها ترفع برواية اثنين فأكثر عن الراوي .

واعتُرض على هذا بأن البخاري ومسلمًا أخرجا عمن لم يرو عنه إلا راو واحد[(١)] .

---

(١) راجع مستدرك الحاكم أول كتاب الطب باب خير ما أعطى الإنسان خلق حسن ٤ / ٤٠١ ففيه كلام كثير للحاكم والدارقطني

ولقد أجاب الأئمة عن ذلك[١]. واستقر الرأي على أن جهالة العين تزول برواية راويين، أو برواية راو واحد، وتعديل أحد أئمة الجرح والتعديل.

ومثال ذلك:

زيد بن رباح المدني، تفرد عنه الإمام مالك، وقال الدارقطني وغيره: ثقة. فانتفت عنه جهالة العين برواية راو، وتوثيق بعض أئمة الجرح والتعديل[٢].

٥- تدقيق الأحكام:

يجب التدقيق في الأحكام بحيث تقع على الوجه الصواب، لا إفراط ولا تفريط، حتى ينتج عن هذا حكم صحيح على الحديث:

مثال ١:

إسماعيل بن عياش لا يصح تعميم القول بضعفه، وإنما حديثه صحيح إذا روى عن الشاميين، ضعيف إذا روى عن الحجازيين[٣].

مثال ٢:

يحيى بن سليم القرشي الطائفي[٤] فإنه وثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وغيرهم. لكنهم ضعفوه إذا روى عن عبيد الله بن عمر العمري خاصة، وأرى أن ذلك بسبب حديث: «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها»[٥] فقد أخطأ في سياقة إسناده.

---

(١) راجع تدريب الراوي، صفة من تقبل روايته، المسألة السادسة ١ / ٣٧٤.

(٢) راجع تدريب الراوي ١ / ٣٧٦، ٣٧٧.

(٣) راجع نصب الراية ٤ / ٤٠٣ وسير النبلاء ٨ / ٣٢١.

(٤) ترجمته في تهذيب التهذيب ١١ / ٢٢٦.

(٥) أخرجه البخاري ٤ / ٩٣ رقم ١٨٧٦ وابن حبان ٩ / ٤٥ رقم ٣٧٢٨ - ٣٧٢٩ وتأمل تعليق ابن حجر على الحديث عند البخاري، وتعليق محقق ابن حبان على إسناد ابن حبان، وراجع مسند البزار ١٢ / ١٤٢ رقم ٢٧٢٥ وراجع علل الحديث لابن أبي حاتم ٢ / ١٦٠.

مثال ٣:

ترجمة الراوي إنما تكون بجمع أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وذلك أنه قد يُجَهِّل الراوي أو يجرحه من لا يعلم حاله[١]، ويعرفه أو يعدله من علم حاله: فأسباط أبو اليسع جهله أبو حاتم[٢] وعرفه البخاري[٣].

* والحسين بن الحسن بن يسار جهله أبو حاتم، ووثقه أحمد وغيره.

* وأبو الزبير المكي - محمد بن مسلم بن تدرس - قال فيه شعبة لسويد بن عبد العزيز -: تأخذ عن أبي الزبير وهو لا يحسن يصلي[٤]؟

وقد تعقب ابنُ عبد البر شعبة فقال: هذا تحامل لا يسلم صاحبه من الغيبة، وقد حدث عنه شعبة بعد أن أخذ عنه[٥].

* وأبان بن إسحاق المدني، قال فيه أبو الفتح الأزدي: متروك.

قال الذهبي: لا يترك، فقد وثقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح[٦].

ومن هذا النوع القول الشائع: إن الضعيف إذا توبع ارتقى إلى الحسن لغيره. وهذا ليس على إطلاقه، فلربما ارتقى الضعيف إلى الصحيح، ومثال ذلك: ما لو كان الضعف بسبب انقطاع أو إبهام، وجاء طريق آخر فعالج هذا الخلل، فهنا قد زال الانقطاع أو عُيِّنَ المبهم، وعلينا أن ندرس حال الحديث في هذا الوضع

---

(١) جمع السيوطي في تدريب الراوي ١ / ٣٧٧ في صفة من تقبل روايته المسألة السادسة جمع عددًا من الرواة الذين جهلهم البعض وعرفهم آخرون.

(٢) الجرح ٢ / ٣٣٣.

(٣) التاريخ الكبير ٢ / ٥٣.

(٤) الاستغناء ١ / ٦٤٨.

(٥) السابق.

(٦) ميزان الاعتدال ١ / ٥ أول ترجمة فيه.

الجديد ، وربما توافرت شروط الصحة ، فنحكم بصحته .

ولقد صرح الحاكم في معرفة علوم الحديث بذلك ، فقال : وقد يُروى الحديث وفي إسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع[١] .

وذكر لذلك مثالًا ، فيه راو مبهم ، جاءت رواية أخرى فذكرته[٢] .

٦- مراعاة المصطلحات الخاصة :

فبعض الأئمة لهم مصطلحات خاصة ، فللبخاري مثلًا مصطلح خاص : فيستعمل « فيه نظر » و« سكتوا عنه » اللتين من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح ، يستعملها في أعلا درجات الجرح ، أي مكان « أكذب الناس » و« كذاب » .

ويستعمل « منكر الحديث » والذي هو مما يعتبر به فيمن لا يعتبر به ، ولا تحل الرواية عنه[٣] .

وكذلك مناهج الأئمة في الجرح والتعديل ، فمنهم : المعتدل ، والمتشدد ، والمتساهل ، وهذه مسألة تشيع في كتب المصطلح ، وعلى الدارس الذي يريد أن يعرف حال حديث أن يهتم بهاتين المسألتين ، فيعرف المصطلحات الخاصة ، ويحولها إلى مصطلحات الجمهور ويعرف المتشدد والمتساهل ، ويحول قولهم إلى المعتدلين ، حتى يكون الحكم دقيقًا .

ولست أريد أن آتي على كل مصطلحات المحدثين وكل قواعدهم التي تهم الباحث عن حال الحديث ، فإن ذلك يطول ، وحسبي أني أشرت بالبعض إلى الكل ، حتى يعرف الدارس ما ينبغي عليه في دراسة المصطلحات والقواعد عند

---

(١) ص ٢٨.

(٢) راجع معرفة علوم الحديث للحاكم النوع التاسع معرفة المنقطع ص ٢٨ حديث : « يأتي على الناس زمان يخير فيه للرجل بين العجز والفجور » . راجع كتابي « معجزات الرسول ﷺ التي ظهرت في زماننا » ٣ / ٢٩١.

(٣) راجع مراتب الجرح من كتابي « علم الجرح والتعديل » .

الحكم على الحديث .

مَن يحكم على الأحاديث ؟

الحكم على الأحاديث علم في غاية الدقة ، اجتهد فيه الجهابذة ، وارتحلوا من أجل جمع مواده - كأحوال الرجال ، وجمع الطرق - وحفظوا ودرسوا ، وقضوا الليالي في مدارسته .

إنه علم لا يستطيعه إلا من تضلع من علوم الدراية ، وتعمق في معرفة كتب السنة ، وطال نفسهُ في التخريج ودراسة الأسانيد .

وإني وإن كنت لست مع ابن الصلاح « المتوفى ٦٤٣هـ » في إغلاق باب التصحيح من زمانه ، إلا أني مع العلماء في شروط من يحكم على الحديث ، وأنه لابد أن يكون متمكنًا في الحديث قوي المعرفة به . وأُفَصِّلُ ذلك نوع تفصيل .

١- أن يكون عالمًا بكتب السنة النبوية ، يعرف الكتب وموضوعاتها ، ومؤلفيها ومناهجهم .

٢- محيطا بعلوم الرواية على وجه الاستيعاب ، قرأ قديمها ووسطها ، وقرأ المتون والشروح والتعقبات والاستدراكات وأتقن .

٣- عالمًا بطرق التخريج ، بارعًا في ذلك حتى يستطيع جمع طرق الحديث على سبيل الاستقصاء .

٤- عالمًا بكتب الرجال ، وقواعد الجرح والتعديل .

٥- عالمًا بكتب الأئمة في التخريج والحكم على الأحاديث .

٦- ذو منهج علمي يُمَكِّنُهُ من البحث والاستفادة .

٧- وذو خبرة في الصياغة واستنباط الأحكام .

٨- طويل النفس في البحث والدرس ، بجمع أقوال الأئمة ، ويبذل جهده ، متيقظًا منتبها .

٩- متزنا في دراسته وأحكامه ، لا يميل ولا يتعصب ، فلا يحب التعديل على التجريح ، ولا يحب التضعيف على التصحيح . وإنما ينصف .

١٠- مطلعًا على كتب الأئمة في هذا الشأن ، سالكًا منهجهم .

كيف يُعرَف ذلك ؟

والسبيل إلى معرفة أنك بلغت هذا المستوى أن تأخذ عدة أحاديث ثم تخرجها وتحكم عليها ثم تنظر تخريج الأئمة وحكمهم ، فمثلًا : خذ عشرة أحاديث من كتاب « نصب الراية » وخرجها واحكم عليها ثم راجع عملك مع عمل الزيلعي . أو مع أحد الكتب المحققة بجهود المعاصرين ، كتحقيق الشيخ أحمد شاكر لقدر من مسند أحمد ، والشيخ شعيب الأرنؤوط لكل المسند ، ومثل ذلك كثير والحمد لله ، فإن وجدت نفسك مثلهم أو أقوى منهم فاطمئن واحكم ، وإن وجدت في نفسك نقصًا أو كسلًا فتوقف ، وحذار أن تتهور فتحكم بغير صواب ، فلا يعيرك الناس اهتمامًا ، بل ويجرحونك .



إجمال طرق الحكم على الحديث

للحكم على الحديث ثلاثة طرق :

الأول : نقلي . **والثاني** : درائي . **والثالث** : نقلي درائي .

أما الأول : والذي هو « النقلي » : فهو الذي نأخذه عن الأئمة المحدثين ، فإنهم حكموا على الأحاديث ، وميزوا الصحيح منها من الضعيف ، ولا أظن أنهم تركوا حديثًا دون الحكم عليه ، فإذا استطعت أن تقف على حكمهم على حديث ، فاحرص عليه ، فإنهم أهل الدراية بهذا الأمر .

أما الثاني : والذي هو « الدرائي »[1] : فهو الذي ندرس الحديث بأنفسنا إسنادًا ومتنًا ، وفق علوم الدراية لنصل إلى الحكم عليه . ذلك أننا أحيانًا لا نقف على حكم الأئمة على حديث ، ولقد تركوا لناء تراثًا يمكننا من الحكم على الحديث ، ومن هنا نقوم نحن بدراسة حال الحديث لنقف على الحكم عليه بالصحة أو غيرها .

أما الثالث : والذي هو « النقلي والدرائي » : فهو الذي نأخذه عن أئمة الحديث ، وأيضًا نبذل جهدنا معهم للحكم عليه ، وبذا نصل لحكم دقيق على الحديث .

إننا أحيانًا نجد أحكامًا للأئمة على حديث . لكننا نجدهم مختلفين فيه ، وحينئذٍ فيكون عملنا الدرائي يرجح أو يوضح حال الحديث .

ولقد جعلت كل طريق من هذه الطرق بابا من أبواب هذا الكتاب ، مع المقدمة السابقة ، وختمت بخاتمة أو جزت فيها ما أردت التركيز عليه .

● ● ●

---

(١) نسبة إلى علوم الدراية ، سميته بذلك لأنه يعتمد على علوم الدراية « مصطلح الحديث » .

الباب الأول

الحكم النقلي على الحديث

مزايا أحكام الأئمة على الحديث .

كتب الحكم المنقول على الحديث .

كتب الأحاديث الصحيحة .

الحكم على أحاديث كتب السنن .

كتب التخريج والحكم على الحديث .

الحكم على أحاديث الأحكام .

الحكم على أحاديث أصول الفقه .

الباب الأول

الحكم النقلي على الحديث

هو الحكم الذي ننقله عن المحدثين يحكمونه على الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، سواء أئمة الحديث الكبار : كالإمام مالك ، والإمام أحمد بن حنبل ، والبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة ، والنووي ، والحاكم ، والبيهقي ، والذهبي ، والعراقي ، وابن حجر ، والسخاوي ، والسيوطي ، أو المشتغلين بالحديث كأساتذة الجامعات الإسلامية ، ومن حذا حذوهم .

وكطلاب العلم من طلاب الدراسات العليا ، ومن نهج نهجهم من أهل الدراية والحكم على الحديث .

مزايا هذا النوع من الحكم[1] :

١- دقة حكمهم : أحكام أئمة الحديث الحفاظ لها قدرها واحترامها ، وثقة علماء الأمة بها أكيدة ، فإنهم لسعة حفظهم ودقته ، يحفظون الأحاديث بأسانيدها ومتونها ، ويعرفون الرواة وطبقاتهم وأحوالهم ، ويعرفون مرويات كل راو عن كل شيخ ، وما تحمل الراوي بالسماع ، وما تحمل بالكتابة ، وما تحمل بالوجادة !!

إنهم يعرفون المتن بألفاظه ، والقوى منها والضعيف ، والطريق الصحيح ،

---

(١) إنني لا أكتب عن مزايا أحكام الأئمة لأمدحهم ، ولا لأُعَرِّف بقدر أحكامهم ، فهذا ثابت وقوى عند طلاب العلم والعلماء ، وإنما أكتب عن مزايا أحكامهم لتستفيد بها في عملك ، فإذا كنت تخرج حديثًا فانتبه لهذه المزايا واحرص على أن تصنع مثلهم .

فإذا ترجمت لراو فتأمل ما يفيد الاتصال مما لا يفيده ، وتأمل المتن وصحته أهي عامة أم سوى لفظة كذا فإنها لم تخرج عن طريق صحيح . واحرص على اكتشاف العلل ، واكتشف المدرج ، وزيادة الثقة ، والشاذ ، والمنكر ، وغير ذلك مما امتازوا به في هذه المزايا عمومًا ، وزد على ما أذكره ما يتبدى لك ، واقتد بهم .

واللفظة الزائدة من يرويها ، ورواية فلان فيها لفظ كذا ...إلخ .

وهذه الميزة سعة الحفظ ودقته - أثمرت علومًا أخرى ، فبحفظهم طرق الحديث وألفاظه كشفوا العلل . وبحفظ ألفاظ المتن عرفوا المدرج ، وزيادة الثقة .

وبسعة الحفظ عرفوا الغريب ، والعزيز ، والمشهور . وعرفوا المتابعات والشواهد .

وبمقارنة أحاديث الرواة نشأ علم الرواة ، وبجمعهم أحوال الرواة نشأ علم الرجال ، ومن هنا كان حكمهم غاية في الدقة ، عين الصواب . وزاد أحكامهم دقة .

٢- نهائية أحكامهم :

أئمة الحديث الحفاظ جمعوا بين الحفظ والدراية ، فمكنهم ذلك من الوقوف على كل طرق الحديث ، وكل ألفاظه ، كما مكنهم من معرفة كل الرواة ، وكانوا حريصين على معرفة أحوال الرواة ، وتأملوا في كل ذلك وتدارسوه فيما بينهم مما جعل حكم على الأحاديث من كل طرقها ، وعلى الرواة من دقيق أحوالهم ، فجاء حكمهم نهائيًا ، ليس على الحديث من بعض طرقه دون البعض ، ولا على الراوي من زاوية دون زاوية ، وإنما جاء عامًا جامعًا بين الاستيعاب والدقة .

وراجع كتبهم تجد ذلك واضحًا ، وعندي من ذلك الكثير ، لكنى أخشى التطويل .

٣- يسر مهمتهم :

وأئمة الحديث من أزمنة الإسلام المتقدمة ، فأوائلهم المحدثون من الصحابة الذي تلقوا العلم عن رسول الله ﷺ وسألوه واستفادوا منه ، يليهم أهل القرن الثاني ، وهؤلاء أيضًا قريبون من رسول الله ﷺ ، سمع العلماء منهم الصحابة واقتفوا آثارهم .

إننا نجد أحاديث عند الإمام مالك أسانيدها ثنائية ، يعني بين مالك ورسول الله ﷺ راويان فقط ، هما شيخ مالك والصحابي ، ومثال ذلك : مالك عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ . وهذا كثير في كتابه « الموطأ » ، ويسمى بالسلسة الذهبية ، لأنه أصح الأسانيد .

إن دراسة الإمام مالك[١] للحديث للحكم عليه كانت سهلة جدًا، فنافع شيخه لقيه وعرفه بكل دقه، وابن عمر صحابي ممن زكاهم الله وأثنى عليهم، لقد كان مالك في زمن قريب من رسول الله ﷺ، وكانت السنة قوية، والإسناد قليل رجاله، والصدق هو السمة العامة في الأمة، والعلم شائع ذائع، وكل هذا مكّنه من الدراسة والحكم على الحديث بكل يسر.

وأمثال مالك كثيرون: كعبد الله بن المبارك، وسفيان الثوري، ومعمر بن راشد، والأوزاعي. فهؤلاء وأمثالهم أسانيدهم عالية، وهم قريبون من رسول الله ﷺ وأصحابه، مما مكّنهم من عمق الدراسة، ووافر التدقيق بكل سهولة ويسر.

وكذلك الإمام أحمد بن حنبل، والبخاري عندهما أحاديث ثلاثية، بينهما وبين رسول الله ﷺ ثلاثة رواة، وغيرهما كثير، إسنادهم عدد رواته ثلاثة أو أربعة، مما سهل الدراسة ويسر المهمة.

٤- سلامة منهجهم:

وضع الإسلام منهجًا علميًا عظيمًا، أعلى شأن العلماء وطلاب العلم، وحث على طلب العلم، وأمر بالجد في ذلك، وشرع الأخلاق التي هي أساس ذلك.

لقد أمر الإسلام العالم أن يُعَلِّم، وأمر الجاهل أن يتعلم، وأمر بالمذاكرة والتحاور. وهذا النهج ربّى الأئمة وكونهم علميًا خير تكوين، اجتهدوا في الطلب حتى قطعوا المسافات الطويلة، وسهروا الليالي، يتدارسون ويتحاورون.

لقد كان الإمام منهم يؤلف الكتاب، ويقرؤه على شيوخه وأقرانه وتلاميذه، والكل يناقشه، مما يمحص الكتاب خير تمحيص.

لقد سمع الكثيرون الموطأ من مالك، وكم ناقشوه.

وسمع تسعون ألفا من العلماء وطلاب العلم من الإمام البخاري كتابه

---

(١) ولد مالك في القرن الأول وعاش واشتهر في القرن الثاني، عاش من ٩٣هـ - ١٧٩هـ.

« الصحيح » وتدارسوه وناقشوه .

وهذا المنهج له قيمته العظيمة في دقة العمل وإحكامه .

إن الشيخ في مدرسة الإسلام ليس متعاليًا ، والتلميذ ليس متكاسلًا ولا ناسيًا ، وهذا جعل المذاكرت والمناظرات والمحاورات سببًا في التمحيص والتدقيق في الحكم على الأحاديث[١] .

٥- كثرة أحكامهم :

ومن مزايا أحكام المحدثين كثرتها ، فلقد درسوا وفحصوا كل الأسانيد وكل المتون ، بل لم تقتصر جهودهم على العناية بكتبهم فقط ، وإنما تعدت ذلك إلى كتب غيرهم من العلماء كالفقهاء والمفسرين ، والوعاظ ، وعلماء السيرة ، والعقيدة ، خرجوا الأحاديث التي ذكرها هؤلاء وحكموا عليها[٢] .

* أحكام العلماء :

وفي الأمة مَن هو على درب الأئمة ، وهم العلماء وطلاب العلم ، وهؤلاء كثيرون وفي الفترة الأخيرة أكثر ، وأعمالهم يغلب عليها الإتقان والتحري ، ولقد اجتهدوا في دراسة الأحاديث والحكم عليها .

ومن هنا فإني سأتكلم عن كتب الأئمة وايضًا عن كتب العلماء وإني أهدف هنا إلى التعريف بالكتب التي فيها حكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف ، أُعرف بها كي يستفيد بها الباحث ، غير حريص على نقد هذه المؤلفات أو تقويمها ، فالكتاب في الحكم على الأحاديث لا في مناهج الباحثين .

● ● ●

---

(١) توصيف مزايا أحكام المحدثين ذكرته هنا بإيجاز ، وبمشيئة الله تعالى سوف أتناوله بالتفصيل في كتاب « منهج المحدثين وأثره في الحفاظ على السنة » .

(٢) ستضح هذه الكثرة من خلال المباحث الآتية .

كتب الحكم النقلي

بقدر ما تعرف من كتب الأئمة التي حكموا فيها على الأحاديث بقدر ما يسهل عليك الحكم، بل ويكون دقيقًا، وبمشيئة الله تعالى أذكر عددًا من هذه الكتب، أقسمها إلى مجموعات ليسهل استيعابها، لكني لا أحرص على الطول والكثرة الكثيرة من الكتب، وإنما أذكر المجموعة وكيف الاستفادة بها في الحكم على الحديث.

١- كتب اشترط مؤلفوها الصحة:

وهذه منها[1]:

موطأ مالك، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والمختارة للضياء المقدسي، والمنتقى لابن الجارود، والصحاح لابن السكن.

فهذه اشترط مؤلفوها الصحة، بل إن الثلاثة الأولى اشترطوا أعلا الصحيح، وما بعدهم أدخلوا الحسن مع الصحيح، وابن خزيمة يعلق التصحيح على شيء أحيانًا، وابن حبان إحدى طبعتيه بذل محققوها جهدهم في دراسة الحديث والحكم عليه، ومستدرك الحاكم عليه عدة تعقبات أشهرها تلخيص الذهبي، يحكم الحاكم على الحديث، ويوافقه الذهبي أو يتعقبه أو يسكت، وبدأت تظهر تعقبات وتخريجات أخرى على المستدرك.

---

(١) إنما قلت «منها» لأنه البعض يري أن سنن الترمذي صحيح، والبعض يرى أن سنن النسائي صحيح، والبعض يرى أن سنن الدارمي صحيح، وبعض الأئمة ذكر في مؤلفي الصحيح: المنتقى لقاسم بن أصبغ ولم أقف عليه مطبوعًا، والمستخرجات يعتبرها البعض من مصادر الصحيح، لكن مؤلفوها لم يشترطوا الصحة، وإنما تأتي الصحة إذا التقى مع صاحب الأصل في شيخه، أما إذا التقيا في أثناء السند فإن المستخرج لم يلزم نفسه بالصحة.

والمختارة للضياء المقدسي (المتوفى ٦٤٣) مرتبة على المسانيد ، وللضياء جهود في الحكم على الحديث ، ويذكر أحكام من سبقوه أحيانًا ، ويناقش في كثير من الأمور . ولمحقق النسخة « عبد الله بن دهيش » جهد في تخريج الأحاديث والحكم عليها . ووضع لها فهارس تيسر الوصول للحديث .

والمنتقى لابن الجارود أبي محمد عبد الله بن على بن الجارود النيسابوري المتوفى ٣٠٧هـ مطبوع أكثر من طبعة ، إحداها خرج أحاديثه فيها أخونـا الفاضل/ أبو إسحاق الحويني ، طباعة دار الكتاب العربي بيروت ، وسماه « غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود » .

• • •

كيفية الحكم على الحديث بهذه المجموعة :

أحاديث الموطأ والبخاري ومسلم كلها صحيحة ، وبلاغات الموطأ التي يرويها مالك بلفظ « بلغنى » قد أخرجها العلماء متصلة ، وعلى رأسهم شارح الموطأ ابن عبد البر في كتابه « التمهيد » .

أما تعليقات البخاري فقد غلقها ابن حجر في كتابه « تغليق التعليق » ووزع ذلك على طول شرحه للبخاري « فتح الباري » فما رواه البخاري دون إسناد ، أو بذكر بعض إسناده ، بين الحافظ ابن حجر مَنْ أخرجه من الأئمة متصلًا .

وكذلك ما عند مسلم من تعليقات بيّن الأئمة اتصالها ، وحكموا على أحاديث البخاري ومسلم بالصحة ، بل وأعلا درجات الصحة .

وهكذا فأحاديث الموطأ ، وأحاديث صحيح البخاري ، وأحاديث صحيح مسلم كلها صحيحة ، قد اشتراطوا ذلك ، ووفوا ، فكفونا مؤونة البحث رضي الله عنهم ، وقد قبل المحدثون حكم هؤلاء ، وأنزلوا كتبهم منزلة القبول والتسليم بصحتها ، فصار ذلك إجماع المحدثين الذي يعتبر إجماع الأمة ، وهذه الأمة

إجماعها حجة .

فإذا كان حديثك في هذه الثلاثة أو في أحدها فاطمئن إلى صحته ، واحكم بذلك بناء على حكمهم .

أما بقية هذه المجموعة : صحيح ابن خزيمة فمن بعده ، فهؤلاء اشترطوا الصحة أيضًا ، إلا أنهم جمعوا الصحيح والحسن .

* ولابن خزيمة توقف في تصحيح الحديث أحيانًا .

* وعند الحاكم أحاديث تعقبه الأئمة فيها ، ومن أشهرهم الحافظ الذهبي في التلخيص على المستدرك .

* والصحاح لابن السكن ، استفاد العلماء بها ، ولم أطلع عليها ، ومعلوماتي أنها غير مسندة ، وإنما أحاديث جمعها وحكم عليها بالصحة .

وعليه ، فما في هذه الكتب من أحاديث فاطمئن إلى أنه في دائرة الصحيح والحسن ، اللهم إلا ما تعقبه الأئمة ، وهذا قليل نادر ، وأميل إلى أحكام هؤلاء الأئمة المؤلفين ، وأرجحها على أحكام من بعدهم ، فعلم هؤلاء المؤلفين أوسع ، وأحكامهم أدق .

ولقد رأيت في استدراكات الذهبي على الحاكم تشددا عجيبًا !!

فإذا وجدت حديثك في هذه الكتب فاحكم بصحته ، وبين أن تصحيحهم يشمل التحسين أيضًا بما يفيد أن الحديث صحيح أو حسن .

ولبعض المعاصرين تخريجات للمجموعة الثانية من هذه الكتب من ابن خزيمة فيمن بعده - وأحكامهم فيها شديدة ، يحكمون على بعض الأحاديث بالضعف ، وكثيرًا ما ينتج ذلك عن تقصير في العمل ، أو غفلة عن بعض القواعد ، ومثال التقصير في العمل عدم استيعاب المتابعات والشواهد ، ومثال الغفلة عن بعض الأحكام تضعيفهم أحاديث الحسن البصرى مثلًا لأنه مدلس ، والحسن من الذين

سبر الأئمة تدليسهم فوجدوه لا يدلس إلا عن ثقة وبالتالي لا يضعف حديثه بذلك ، نص على ذلك الأئمة في كتب الدراية .

❁ ❁ ❁

٢- السنن :

بينت في المجموعة السابقة أن الصحيحين أحاديثهما صحيحة ، وبقية الستة والتي هي السنن الأربعة - سنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي وسنن ابن ماجه - هذه الكتب رام مؤلفوها جمع الأحاديث التي يحتج بها في الأحكام ، ولقد تكلم مؤلفوها على الأحاديث صحة أو ضعفا .

* ولقد وضح أبو داود منهجه في رسالته إلى أهل مكة ، والتي عرف فيها بكتابه ، وهذه الرسالة مطبوعة ومتداولة ، ومما قاله فيها : وإذا كان فيه - كتاب السنن - حديث منكر بينت أنه منكر .

وقال : وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته .

وقال : وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض .

وهكذا وعد أبو داود بأن يبين شديد الضعف الذي لا يصلح للاحتجاج ، أما ما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج ، وعليه فيكون قد بيّن أحوال أحاديث كتابه .

وفي « مختصر سنن أبي داود للمنذري » ، تخريج لأحاديث أبي داود ، وأشياء في الحكم على الحديث .

وفي « تهذيب سنن أبي داود » لابن القيم إضافات لعمل المنذري في الحكم على الحديث ، وفي شروح سنن أبي داود فوائد في الحكم على الحديث ، ومن هذه الشروح : « عون المعبود شرح سنن أبي داود » للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي .

* و« المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود » للشيخ/ محمود محمد

خطاب السبكي بلغ إلى ثلث الكتاب ، وواصل ابنه الشيخ/ أمين خطاب العمل فوصل إلى نصف الكتاب وهو المطبوع الآن .

* و« بذل المجهود في حل أبي داود » للشيخ خليل بن أحمد السهارنفوري المتوفى ١٣٤٦ مع تعليق الشيخ/ محمد زكريا الكاندهلوي ، وفي هذا الشرح عناية بتراجم الرواة يهمك في الحكم على الحديث ، ونقل فيه مؤلفه كثيرًا عن المحدثين في الحكم على الحديث .

وطبعة سنن أبي داود بتحقيق الشيخ محمد عوامة ، فيها جهد كبير في تحقيق النص ، وفيها جهد آخر في بيان حال الحديث ، نقله الشيخ عوامة : عن الحافظ المنذري ، ومن نصب الراية للزيلعي ، وهذان الأمران - تحقيق النص وبيان حال الحديث - يفيدانك في الحكم على الحديث .

وهكذا تستطيع الوصول إلى الحكم على الحديث من سنن أبي داود ، سواء من منهجه أو من الشراح والمحققين له .

• • •

جامع الأصول :

كتاب « جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ » لابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمد المتوفى ٦٠٦هـ جمع فيه أحاديث الموطأ ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ، وسنن الترمذي ، وسنن النسائي ، هذه الأصول الستة التي اعتمد عليها الفقهاء والمحدثون ، وكأن هذا مصطلح الأئمة ، حتى جاء ابن طاهر المقدسي المتوفى ٥٠٧هـ فأضاف سنن ابن ماجه مكان الموطأ ، ولم يشع هذا فترة من الزمن ، حتى إن النووي المتوفى ٦٧٦ لم يعد في تقريبه سنن ابن ماجه من الستة ، ومن هنا سار ابن الأثير على هذا النحو .

وبوب الأحاديث ، وشرح غريبها ، ورتب الكتب على حروف الهجاء .

وطبعته التي قام عليها الفاضل/ عبد القادر الأرنؤوط ، مخرجة ومحكوم على أحاديثها ، وهذا يفيدك في الحكم على أحاديث سنن أبي داود والترمذي والنسائي .

مثال :

أخرج أبو داود بإسناده عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج فقال : « أي يوم هذا ؟ » قالوا : يوم النحر .

قال : « هذا يوم الحج الأكبر »(١) .

أخرجه وسكت عنه ، وبالتالي فهو صالح للاحتجاج .

وقال المنذري : أخرجه ابن ماجه ، والبخاري تعليقًا . نقله الآبادي في عون المعبود .

وإذا راجعت « جامع الأصول » تجد أنه ذكر هذا الحديث(٢) وعزاه لأبي داود ، وقال : وإسناده صحيح . ثم خرج الحديث من البخاري تعليقًا ومن ابن ماجه والطبري والبيهقي .

ولو راجعت شروح أبي داود الأخرى فلربما تجد زيادة خير ، لو راجعت كتب التخريج الأخرى ، والتي ستأتي إن شاء الله تعالى فإنك تجد خيرًا أكثر .

* أما « سنن الترمذي » فإن الترمذي يحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف ، وله دراسات على الحديث درائية في غاية الفائدة ، فيميز الراوي المهمل ، ويناقش الإسناد ، ويكتب مذاكراته مع الأئمة ، ويجمع أحاديث الباب اختصارًا ويقارن طرق الحديث .

وجاء الشراح فأفادوا الكتاب ، ومن هذه الشروح :

---

(١) أخرجه في المناسك باب الحج الأكبر ٥ / ٤٢٠ عون المعبود .

(٢) جـ٢ صـ ١٥٦ رقم ٦٤٦.

* « تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي » للمباركفوري المتوفى ١٣٥٣هـ والشارح يجمع كثيرًا من أقوال العلماء في الحكم على الأحاديث ، والكلام على الرواة ، ونضيف جهده إلى جهدهم .

و« النفح الشذي في شرح جامع الترمذي » لابن سيد الناس المتوفى ٧٣٤هـ والعراقي المتوفى ٨٠٦هـ ، ولقد تكلم الشارحان كلامًا مفيدًا في الحكم على الحديث ، وهما مَنْ هما ، ثم جاء المحقق[1] فأطال النفس في التحقيق طولًا نقل العمل من التهميش على كلام الأئمة إلى بحوث في مسائل ، فمثلًا في كلام ابن سيد الناس على حال حديث فيه ابن إسحاق علق على ذلك المحقق مائة صفحة !! من ص٦٩٨ إلى ٧٩٢ من الجزء الثاني . وأيضًا عند الكلام على حديث فيه ابن لهيعة تكلم في ذلك من ص٧٩٢ إلى ص٨٦٣ أي سبعين صفحة ووضع فهارس للجزء الثاني هذا استغرقت من ص٨٩٠ إلى ١١١٢ أي مائتين وعشرين صفحة !! ومدة اهتمامه بالكتاب فاقت ربع قرن ، وما زال الكتاب لم يكمل ، نسأل الله أن يوفقه لمنهج أيسر ، ويعينه ، فالمكتبة محتاجة للكتاب .

وسبق أن عرفت بجامع الأصول ، وأنه خرج محققه أحاديثه ، ومنها أحاديث الترمذي .

مثال :

أخرج الترمذي بإسناده عن سفيان الثوري ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن محمد بن الحنفية عن علي ، عن النبي ﷺ قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » .

إنك تقرأ للترمذي بعد هذا الحديث قوله : هذا الحديث أصح شيء في هذا

---

(١) وهو الأخ والزميل الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم ، أطال الله عمره ، ومتعه بالصحة والعافية .

الباب وأحسن ، وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قِبَل حفظه .

قال أبو عيسى : وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : كان أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ، والحميدي ، يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل قال محمد : وهو مقارب الحديث[1] .

هذا تعليق الترمذي على هذا الحديث .

ويزيد المباركفوري شارحه الحديث تخريجًا ، ويبين أنه صححه الحاكم وابن السكن ، وينقل عن التلخيص الحبير ونصب الراية كلام هذين الحافظين ، ومن ضمن ما قاله الزيلعي أن النووي قال في الخلاصة : هو حديث حسن .

ويخلص المباركفوري إلى أن حديث على حسنه يصلح للاحتجاج ، وله شواهد .

وتُرَاجع « جامع الأصول » فتجد الحديث فيه[2] ، وعزاه ابن الأثير لأبي داود والترمذي ، وخرجه محققه من الكتابين ثم قال : وهو حديث صحيح . ويبدو أنه صححه بالشواهد .

أما في « النفح الشذي » فإنه يخرج حديث على ، ويخرج الشواهد ، ثم يقول : فقد تبين مما قلناه أن ليس في الباب أمثل من حديث على ، فأقل مراتبه أن يكون من قسم الحسن ، وما عداه لا يعدو درجة الضعيف[3] .

لقد خرّج ابن سيد الناس أحاديث الباب ، ما ذكره الترمذي وما لم يذكره ، وحكم على الجميع ، وبيّن سبب الحكم ، وكل ذلك بدراسة جيدة .

---

(١) أخرجه في الطهارة باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور ٢ / ٣٦ - ٤٠.

(٢) ٥ / ٤٢٩ رقم ٣٥٨٤.

(٣) النفح الشذ ٢ / ٣٨٥ - ٣٩٩.

وهكذا تكون وصلت للحكم على الحديث من مصادر متعددة، وبدراسات موسعة مما يجعلك مطمئنًا وفاهما.

* وأما سنن النسائي فمنهج النسائي قوي، ويناقش الأحاديث من طرقها، ويبين الاختلاف الواقع في الطرق[1] ويعدد من ذلك كثيرًا.

وإذا رأى خطأ في الحديث ناقش وصوب[2].

ومن هنا قال الحافظ ابن حجر: تكلم النسائي على كثير من الأحاديث في كتابه، فغالبا كان لا يسكت عن الحديث الضعيف، فكان يتكلم عليه، ويبين ما فيه[3].

فإذا وجدت حديثك في سنن النسائي الصغرى (المجتبي) فاستفد بعنوانه، فأحيانًا يكون له قيمة في الحكم على الإسناد، وأطل نفسك في القراءة فربما يتكلم بعد حديث أو أكثر كلامًا يفيدك في الحكم على الحديث.

أما سنن النسائي الكبرى فحظها من التخريج قليل، طبع الكتاب مرة بدون تخريج، ثم طبعته مؤسسة الرسالة لكن ليس على منوال أعمالها الأخرى كمسند أحمد وصحيح ابن حبان، وليس أمامك إذا كان حديثك في الصغرى إلا أن تراجعه في الكبرى، وتنظر تخريجه، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فانقل ذلك، وإن كان في كتاب قد خُرِّج وبُيِّن حال أحاديثه فارجع إليه فإنه يعرفك حال الحديث. إن هذه الطبعة تخرج الحديث فقط، فإذا وجدته في مسند أحمد فارجع إلى تخريجه والحكم عليه فيه، وكذلك في صحيح ابن حبان،

---

(١) راجع أبواب صلاة الوتر من كتاب قيام الليل وتطوع النهار ٣ / ١٩٣.

(٢) راجع باب خروج الإمام إلى المصلى للاستسقاء كتاب الاستسقاء ٣ / ١٢٦، وراجع كتاب الصيام باب الفضل والجود في شهر رمضان الحديث الثاني ٤ / ١٠١ وفي باب ذكر الاختلاف على الزهري فيه - فضل شهر رمضان - ٤ / ١٠٣ الحديث الرابع والخامس. وتابع بعد ذلك تجده يناقش الأسانيد.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ١ / ٤٨١.

ومسند أبي يعلى ، إلى آخر الكتب التي فيها حكم على الحديث .

وسبق أن عرفت بكتاب ابن الأثير جامع الأصول ، وأن الشيخ/ عبد القادر الأرنؤوط حكم على أحاديثه ، ومنها سنن النسائي .

مثال :

أخرج النسائي بإسناده عن سفيان ، عن عمرو ، عن صهيب مولى ابن عامر ، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : « ما من إنسان قتل عصفورًا فما فوقها بغير حقها إلا سأله الله عز وجل عنها » . قيل : يا رسول الله ، وما حقها ؟ قال : « يذبحها فيأكلها ، ولا يقطع رأسها يرمي بها »[1] .

لقد أخرج النسائي هذا الحديث ، ولم يتكلم عليه ، والشأن فيه أنه يتكلم على الضعيف في الغالب ، ومن هنا فنحن نطمئن لسلامة الحديث ، لكنا نراجع جامع الأصول[2] فنجد محققه يزيده تخريجًا ثم يقول : وإسناده حسن . قلت : وله شاهد عن الشريد بن سويد ، أخرجه أحمد[3] وغيره ، وهذا يعضد هذا .

*** وأما سنن ابن ماجه فأحاديثه نوعان :**

١- أحاديث اتفق فيها ابن ماجه مع الخمسة : البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي ، وهذه سبق أن تكلمت على الحكم عليها ، وأيسر طريق أن تراجع جامع الأصول فإن وجدت الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فهو صحيح ، وإن وجدته في أحد السنن فستجد حكمه في تخريج المحقق ، ويقتضي التدقيق في الحكم المزيد من البحث ، كحكم الأئمة وما جمعه الشراح .

٢- زيادات زادها ابن ماجه على الخمسة ، وهذه جمعها الإمام البوصيري -

---

(١) أخرجه النسائي في الصيد باب إباحة أكل العصافير ٧ / ١٨٢.

(٢) جـ٤ صـ ٤٨٣ رقم ٢٥٧٦ كتاب الذبائح باب آداب الذبح ومنهياته .

(٣) ٣٢ / ٢٢٠ رقم ١٩٤٧٠.

أحمد بن أبي بكر المتوفى ٨٤٠هـ - في كتاب سماه مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه .

قال في المقدمة : ثم أتكلم على كل إسناد بما يليق بحاله من صحة وحسن وضعف وغير ذلك ، وما سكتُّ عنه ففيه نظر .

وعندما حقق الشيخ/ محمد فؤاد عبد الباقي - يرحمه الله تعالى - سنن ابن ماجه التقط الحكم على الحديث من كتاب البوصيري ، وسجله في داخل سنن ابن ماجه عقب الحديث الزائد ، وكتبه بخط رفيع ، وليته جعل الملتقط في الهامش ، فإن بعض القراء يظنون هذا من كلام ابن ماجه . وليس الأمر كذلك ، وعند الشيخ عبد الباقي في بعض زيادات في التعليقات من عند غير البوصيري .

إن كتاب البوصيري فيه تخريجات للأحاديث ، وجمع طرق ، وحكم على الأحاديث ، يجعله يُحرص عليه فإنه اشتمل على فوائد وفرائد .

مثال :

أخرج ابن ماجه بإسناده عن الوليد بن مسلم ، ثنا الأوزاعي ، حدثني حسان بن عطية ، حدثني محمد بن أبي عائشة قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع : من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال » .

وأخرج بإسناده عن جرير ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ لرجل : « ما تقول في الصلاة ؟ » قال : أتشهد ثم أسأل الله الجنة ، وأعوذ به من النار ، أما والله ما أحسن دندنتك[١] ولا دندنة معاذ . فقال : « حولها[٢] ندندن » .

---

(١) الدندنة : الكلام الخفي ، تسمع نغمته ، ولا يُفهم .

(٢) أي الجنة .

هذان الحديثان ذكرهما ابن ماجه في باب ما يقال بعد التشهد والصلاة على النبي ﷺ، من كتاب إقامة الصلاة[١].

والحديث الأول منهما لم يكتب المحقق - الشيخ عبد الباقي - أي تعليق من الزوائد عليه، ومعنى ذلك أنه في الكتب الخمسة، فنخرجه فنجده في صحيح مسلم، يلتقي مسلم مع ابن ماجه في الأوزاعي فمن بعده إلى آخر الحديث[٢]، ومن طريق آخر بإسناده عن الوليد بن مسلم، وعليه فالحديث صحيح.

أما الحديث الثاني فقال المحقق بعده: في الزوائد: إسناده صحيح، ورجاله ثقات. ومعنى ذلك أنه جمعه البوصيري في الزوائد وصححه، ونراجع الحديث في مصباح الزجاجة وهو مرتب كترتيب ابن ماجه، فنراجع كتاب إقامة الصلاة باب ما يقال بعد التشهد، فنجد الحديث الذي معنا، ثم نجد قول البوصيري: إسناد صحيح رجاله ثقات. رواه ابن حبان في صحيحه بهذا اللفظ، عن محمد بن إسحاق مولى ثقيف، عن محمد بن عمرو الرازي، عن جرير بن عبد الحميد به.

رواه الإمام أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه من طريق أبي صالح عن بعض أصحاب النبي ﷺ[٣].

وواضح أن البوصيري حكم على هذا الحديث الزائد، وخرجه من عدة كتب، فأفاد.

وهكذا أحاديث ابن ماجه تستطيع معرفة حالها من حيث الصحة أو الضعف.

---

(١) ١/١٩٤ رقم ٩٠٩، ٩١٠.

(٢) في كتاب المساجد باب ما يستعاذ منه في الصلاة ١/٤١٢ رقم ١٢٨/ ٥٨٨، وفي الباب نفسه رقم ١٣٠/ ٥٨٨.

(٣) انتهى كلام البوصيري من مصباح الزجاجة ١/ ٣١٤

مثال آخر :

أخرج ابن ماجه بإسناده عن معاذ بن أنس الجهني عن النبي ﷺ قال : « من أكل طعامًا فقال : الحمد لله الذي أطعمني هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة ، غفر له ما تقدم من ذنبه »[1] .

هذا الحديث ذكره ابن ماجه ولم يعلق عليه صاحب الزوائد ، وهذا دليل على أنه في غير ابن ماجه من الكتب الستة ، فراجع جامع الأصول ، ولقد راجعته فوجدته فيه ، وعزاه ابن الأثير للترمذي وأبي داود[2] وأفاد محققه أن الترمذي حسنه ، وأفاد أيضًا أن ابن حجر حسنه في تخريج الأذكار .

وهكذا تكون قد حكمت على هذا الحديث من سنن ابن ماجه .

فائدتان :

* هذا و« السنن » عمومًا سواء سنن أبي داود ، أو سنن الترمذي ، أو سنن النسائي ، أو سنن ابن ماجه هذه كلها قد خرجها طلاب الدراسات العليا ، في رسائلهم « التخصص » « الماجستير » والعالمية « الدكتوراه » خرجوها وحكموا على أحاديثها ورسائلهم في مكتبة الكلية - كلية أصول الدين - وأيضًا في المكتبة العامة بالجامعة - جامعة الأزهر - ويمكنك الاستفادة بهذه الرسائل جدًا .

* وأحاديث السنن - شأن كل الأحاديث - عليك عند تخريجها أن تعرف الكتب المُخَرِّجة والمحكوم على حديثها ، فتخرج منها أولًا فتفيدك كثيرًا ، وتبدأ من حيث انتهى الباحثون .

مثال :

لو أردت تخريج حديث : « لا رقية إلا من عين أو حمة » .

---

(١) أخرجه في الأطعمة باب ما يقال إذا فرغ من الطعام ١٠٩٣/٢ رقم ٣٢٨٥.

(٢) جامع الأصول ٣٠٨/٤ رقم ٢٣١٠.

فإنك تراجع كتب التخريج ، وليكن مثلًا « موسوعة أطراف الحديث »[١] ، أو « كنز العمال »[٢] أو « الجامع الصغير »[٣] ، فإنها تعطيك الحديث عند أبي داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وأحمد[٤] ، وابن أبي شيبة ، والحاكم ومشكاة المصابيح ... إلخ .

وهنا أنصحك اذهب إلى مسند أحمد طبعة الرسالة أولًا ، فإنك تجد :

التخريج تفصيليًا :

* وتجد الحكم على الحديث ، وهما وإن كانا في موضع عن صحابي واحد ، ففيه الإحالة إلى الأحاديث الشاهدة .

وعليك أن تستفيد بجهود هؤلاء المخرجين ، وتبذل جهدك في التحقيق والتدقيق فكم ترك المتقدم للمتأخر .

وراجع أيضًا مشكاة المصابيح[٥] ، فإنك تجد التخريج والحكم على الحديث ، سواء حديث عمران بن حصين ، أو أنس ، أو بريدة . وسواء المرفوع والموقوف .

● ● ●

٣- كتب التخريج :

من الكتب التي تفيد في الحكم على الحديث « كتب التخريج » مثل : كتاب « نصب الراية » للزيلعي وكتاب « التلخيص الحبير » لابن حجر . وتخريجات إحياء علوم الدين للعراقي وغيره . وتخريجات كتب التفسير كالكشاف والبيضاوي . وغير هذا كثير جدًا .

---

(١) ج٧ ص٢٤٩ عمود ١.

(٢) ١٠/ ٦١، ٦٢ رقم ٢٨٣٦٥، ٢٨٣٧١.

(٣) ٦/٤٢٦ رقم ٩٨٨٥ مع شرحه فيض القدير .

(٤) ٣٣/١٣٩ رقم ١٩٩٠٨.

(٥) ٤/١٦٩٧ رقم ٤٥٥٧ - ٤٥٥٩.

وترجح الاستفادة بهذه الكتب إلى أن التخريج هو : عزو الحديث إلى مصدره من كتب السنة المسندة ، وبيان حاله من حيث الصحة أو الضعف .

فهم يخرجون الحديث ، ويتناولون حاله من حيث الصحة أو الضعف ، وهم أهل دراية بالطرق والرواة ، ونصوص المتن ، فيتكلمون بدقة .

ولهم في ذلك مناهج ، فمنهم من يحكم على الحديث صراحة بالصحة أو الضعف ، ومنهم من يذكر ما في الحديث من سبب ضعف ، كلمز راو ، أو بيان علة .

وفي كل الأحوال أنت مطالب بجمع أكبر عدد من أحكامهم ، فذلك يوضح لك حال الحديث ، والسبيل لذلك أن تعرف أكبر عدد من كتب الحكم على الحديث ، ومناهج مؤلفيها ، ثم تجمع هذه الأحكام وتخلص لحكم نهائي منها .

وإني أُعَرِّف ببعض كتب التخريج ، وأقسمها إلى مجموعات لتيسير الدراسة ، وأشير بالبعض إلى الكل ، وذلك خشية الطول .

أولًا : الحكم على أحاديث الأحكام :

وهذه كثيرة جدًّا ، ولذا فإني أقتصر على دراسة نماذج تفصيلًا والباقي بإيجاز فمن التفصيل :

١- نصب الراية لأحاديث الهداية :

وكتاب الهداية في الفقه الحنفي ، ومؤلفه الإمام على بن أبي بكر بن عبد الجليل برهان الدين المرغيناني المتوفى ٥٩٣هـ

فجاء الحافظ الزيلعي جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي المتوفى ٧٦٢هـ وجمع أحاديث الهداية ، وزاد عليها حتى إنه ليعتبر جمع أحاديث الأحكام ، ثم عزا هذه الأحاديث لمصادرها من كتب السنة ، ثم حكم عليها من حيث الصحة أو الضعف .

وذلك في كتابه « نصب الراية لأحاديث الهداية » .

مثال ١:

عن المستورد بن شداد قال: «رأيت رسول الله ﷺ: «إذا توضأ دلك أصابع رجليه بخنصره».

يخرجه الزيلعي فيقول: رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد.

ثم يتعرض للحكم على الحديث فيقول:

قال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة، ورواه البيهقي في كتابه بزيادة عمرو بن الحارث، وليث بن سعد مع ابن لهيعة.

وذكره ابن القطان في كتابه من طريق ابن لهيعة، ثم قال: وابن لهيعة ضعيف إلا أنه قد رواه غيره، فصح بإسناد صحيح[1] ثم ذكره بسند البيهقي[2]. انتهى كلام الزيلعي[3].

وهكذا يحكم الزيلعي على الحديث، جامعًا أقوال الأئمة: الترمذي، والبيهقي، وابن القطان ويخلص إلى صحة الحديث، ناسبًا العلم لأهله.

وقول الزيلعي: ثم ذكره بسند البيهقي اهـ، فيه كثير من الإحاطة بطرق الحديث، فعلى الرغم من أن ابن القطان عالج ضعف الحديث من الجرح والتعديل لابن أبي حاتم إلا أن الزيلعي لم يكتف بذلك، وإنما كان على علم بأسانيد الحديث، وأن البيهقي أخرج بأسانيده، والتي بها تقوى الضعيف.

ثم إن الزيلعي لم ينس شواهد الحديث، فأخرج له شاهدًا عن لقيط بن صبرة،

---

(١) راجع الوهم والإيهام لابن القطان ٥/٢٦٤ - ٢٦٦ رقم ٢٤٦٣.

(٢) نعم هو في البيهقي ١/ ٧٦، ٧٧ كتاب الطهارة باب كيفية التخليل.

(٣) نصب الراية ١/ ٢٧.

وآخر عن ابن عباس وخرجهما، ونقل حكم الأئمة عليهما .

مثال ٢ :

قال عليه السلام : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » .

قلت - الزيلعي - : روى الأئمة الستة في كتبهم من حديث محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . رواه الدارقطني بلفظ : « لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وقال : إسناده صحيح .

وصححه ابن القطان أيضًا ، وقال : زياد أحد الثقات .

وقال صاحب التنقيح : انفرد زياد بن أيوب دَلُّويَهْ بلفظ : « لا تجزئ » . ورواه جماعة : « لا صلاة لمن لم يقرأ » وهو الصحيح ، قال : وكأن زيادا رواه بالمعنى .

ولما عزا بعض الجاهلين حديث : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » إلى الصحيحين ، أخذ يتعجب من سوء فهمه ، فقال : والعجب من ابن تيمية كيف عزاه في « أحكامه » للدارقطني فقط وقال : إسناده صحيح . وهو في الصحيحين انتهى كلامه . والذي عزاه ابن تيمية إنما هو « لا تجزئ صلاة » والله أعلم . والحديث في صحيح ابن حبان . بهذا اللفظ بغير هذا الإسناد ، قال ابن حبان : أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة ، ثنا محمد بن يحيى الذهلي ، ثنا وهب بن جرير ، ثنا شعبة ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ « لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » . قلت : وإن كنت خلف الإمام ؟ قال : فأخذ بيدي ، وقال : اقرأ في نفسك .

قال ابن حبان : لم يقل في خبر العلاء هذا : « لا تجزئ صلاة » إلا شعبة ، ولا عنه إلا وهب بن جرير ومحمد بن كثير[1] .

---

(١) صحيح ابن حبان « الإحسان » كتاب الصلاة باب صفة الصلاة ٥/٩١ ، ١٧٨٩، ص٩٦ رقم ١٧٩٤.

ورواه ابن خزيمة في صحيحه[١] كما تراه ، قاله النووي في الخلاصة .

هكذا خَرج الزيلعي هذا الحديث ، عزاه للأئمة الستة[٢] مبيِّنًا موطن التقاء أسانيدهم ، وأن الحديث متفق عليه ، وبالتالي فهو في أعلا درجات الصحة[٣] .

وراح الزيلعي يدقق في كلمة في الحديث لها قدرها في الأحكام فهل الحديث : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ؟ أم هو بلفظ : « لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ؟ والفرق بين اللفظين بعيد ، فالأول يحتمل : لا صلاة كاملة لمن لم يقرأ الفاتحة ، أي أن صلاته صحيحة ، ولكنها ليس كاملة .

ويحتمل : لا صلاة له معتبرة شرعًا ، أي أن صلاته باطلة .

أما اللفظ الثاني فيفيد أن الصلاة لا تجزئ إلا بالفاتحة ، وهي شرط من شروط الصلاة .

فاللفظ الأول يفيد عدم شرطية الفاتحة على التفسير الأول ، وشرطيتها على التفسير الثاني .

أما اللفظ الثاني « لا تجزئ » فإنه يفيد شرطية الفاتحة قولًا واحدًا .

ومن هنا راح الزيلعي يخرج اللفظ الثاني ، أي الحديث بلفظ « لا تجزئ » ولم يكتف بتخريجه بمعنى عزوه للدارقطني ، وذكر تصحيح الدارقطني له ، وإنما راح يتابع كلام الأئمة ، ويزيد الحديث تخريجًا ، فيخرجه أيضًا من صحيح ابن حبان ، وصحيح ابن خزيمة . وينقل كلام ابن حبان في تدقيق اللفظ .

والزيلعي عاتب على الذين يخلطون بين الحديثين ، حتى إنهم يخرجون لفظ « لا يجزئ » من الصحيحين ، وكأنهما حديث واحد ، ينكر على هؤلاء هذا العمل مما يفيدنا أن ندقق في تحديد الحديث .

---

(١) رقم ٤٩٠.

(٢) راجع جامع الأصول ٥/٣٢٦ رقم ٣٤٢٣.

(٣) نصب الراية ١/ ٣٦٥.

٢- الدراية في تخريج أحاديث الهداية .

ألف الحافظ الزيلعي « نصب الراية لأحاديث الهداية » أطال فيه النفس ، فرأى الحافظ ابن حجر أن يلخصه ، وابن حجر بارع في موضع التلخيص ، يستطيع أن يعطى أكبر فائدة بأقل كلمات ، فلخص « نصب الراية في الدراية في تخريج أحاديث الهداية » ولقد حققه السيد عبد الله هاشم اليماني المدني تحقيقًا ساهم في إثراء الكتاب .

وكتاب الدراية وإن كان تلخيصًا لنصب الراية إلا أنه قد احتوى على فوائد وزيادات تجعل طالب العلم لا يستغنى بنصب الراية عن الدراية ، ولا بالدراية عن نصب الراية .

وقارن بين المثالين اللذين سبق أن ذكرتهما في « نصب الراية » قارن بين عمل الزيلعي ، وعمل ابن حجر[١] في هذين الحديثين .

المثال الأول : حديث المستورد بن شداد قال : رأيت رسول الله ﷺ « إذا توضأ دلك أصابع رجليه بخنصره »[٢] .

والمثال الثاني : حديث « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب »[٣] .

وراجع غير ذلك يتضح لك جودة الكتابين ، واختصاص كل منهما بزيادات .

• • •

٣- المحرر في الحديث :

ألف الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي

---

(١) راجعه في نصب الراية ١/ ٢٧، والدراية ١/ ٢٤ رقم ١٢.

(٢) المصدر السابق .

(٣) راجعه في : نصب الراية ١/ ٣٦٥، والدراية ١/ ١٣٧.

المقدسي الحنبلي المتوفى ٧٤٤هـ كتابًا في أحاديث الأحكام سماه «المحرر في الحديث» أو «المحرر في أحاديث الأحكام» اختصره من كتاب «الإلمام في أحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد تقي الدين أبي الفتح المتوفى ٧٠٢هـ قال ابن حجر: وله كتاب «المحرر في الحديث» اختصره من «الإلمام» فجوّده جدًّا[١].

ويتلخص منهجه في الآتي:

- يقتصر في كل موضوع على حديث واحد، ينتقيه الأصح، ويجمع ألفاظه، فما كان فيه من زيادات ذكرها، وما كان من اختلافات تؤثر في المعنى بيّنها، ولقد اشتمل على ١٣٠٤ حديث.
- مرتب على الأبواب الفقهية.
- يذكر الأحاديث المرفوعة، وربما الموقوفة.
- يذكر الراوي الأعلى وغالبًا هو الصحابي، إلا إذا كان الحديث مرسلًا فيذكر التابعي - ثم المتن، إلا إذا كان في الإسناد من سيتكلم عنه، فإذا كان فيه من سيتكلم عنه بدأ من هذا الراوي والذي هو في أثناء الإسناد، فيذكر قبل الراوي الأعلى راويًا أو أكثر، يبدأ بهذا الذي يسبب للحديث ضعفًا، حتى إذا تكلم عليه كان القارئ يعرف من هذا الراوي، وأين موقعه في الإسناد.
- يذكر من خرّج الحديث من الأئمة، وهو مكثر جدًّا من البخاري ومسلم.
- يبين حال الأحاديث من الصحة أو الضعف، يعتمد في ذلك على أقوال سابقيه، إلا أنه يناقش ويشارك برأيه، وهو دقيق جدًّا.
- يتناول الرواة من حيث الجرح والتعديل، أو تحديد الراوي، أو غير ذلك، يذكر ما كان من عند سابقيه، ويدلي بدلوه.
- يمكن أن تجد عنده عدة أحاديث تظن لأول وهلة أنه لم يخرجها بمعنى أنه

---

(١) الدرر الكامنة ٣/ ٣٣١، ٣٣٢.

لم يعزها لأحد، ولم يحكم عليها، والأمر ليس كذلك، وإنما لسيره على منهج الاختصار ربما ذكر الحديثين أو الثلاثة ثم قال كلمة تفيد العزو والحكم مثل «متفق عليها» أو «أخرجها البخاري» وأكثر ما رأيته عنده من ذلك الأحاديث من ١٢٥٢ إلى ١٢٨٤ اثنان وثلاثون حديثًا، ذكرها وفي نهايتها قال: أخرج هذه الأحاديث مسلم. فانتبه لذلك.

- شارك محققو الكتاب المؤلف في العزو والحكم، فبينوا مواضع الحديث في المصادر وربما صوبوا بعض الهنات، وقدموا بمقدمات مفيدة، وختموا بفهارس دقيقة ومتنوعة.

- الكتاب بحمد الله مطبوع أكثر من طبعة[1].

وأذكر مثالًا أوضح به طريقة ومنهج المؤلف والمحقق.

مثال:

١٢٩٢- وعن جابر قال: «بعث رسول الله ﷺ إلى أبي بن كعب طبيبًا، فقطع منه عرقًا، ثم كواه عليه» رواه مسلم[2].

١٢٩٣- وعن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من احتجم لسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين كان شفاء من كل داء» رواه أبو داود[3] عن توبة بن الربيع عنه.

---

(١) الطبعة التي اعتمدت عليها طبعة دار المعرفة بيروت لبنان، بتحقيق د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ومحمد سليم إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، الطبعة الأولى لهذه الدارسة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

(٢) مسلم، الصحيح (بتحقيق عبد الباقي) ١٧٣٠/٤ كتاب السلام (٣٩) باب لكل داء دواء (٢٦) الحديث (٢٢٠٧/٧٣).

(٣) أبو داود، السنن (بتحقيق الدعاس) ١٩٦/٤ كتاب الطب (٢٢)، باب متى تستحب الحجامة (٥)، الحديث (٣٨٦١).

وقد روى مسلم لـ « سعيد »[١]، وثقه ابن معين[٢] ، وتكلم فيه ابن حبان[٣] ، وقال ابن عدي[٤]: (يهم في الشيء بعد الشيء) وقد سئل[٥] أحمد عن هذا الحديث فقال « ليس ذا بشيء » .

دراسة المثال :

- في الحديث رقم ١٢٩٢ ذكر ابن عبد الهادي اسم الصحابي فقط ، نظرًا لأنه لا يحتاج إلى دراسة راو في الإسناد يؤثر على درجة الحديث ، بينما في الحديث الثاني ذكر ثلاثة رواة قبل الصحابي ، وما ذلك إلا لأن الراوي « سعيد بن عبد الرحمن الجمحى » هو الذي سيتناوله بالدراسة للحكم على الحديث .

- في الحديث الأول عزاه وحكم عليه بقوله : رواه مسلم . فعزاه لمسلم فقط لأنه ينهج منهج الاختصار ، وعزو الحديث لمسلم يفيد معرفة حاله ، وأنه صحيح . وجاء دور المحقق فحدد مكان الحديث في مسلم تحديدًا زائدا عن الحاجة فذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث . وزاد : أنه في الصحيح ، ومعلوم أنه عند العزو إلى مسلم بإطلاق فإنما يراد به الصحيح . وزاد أيضًا أنه بتحقيق فؤاد عبد الباقي وهذا مكانه فهرس المصادر ، وهي عنده في آخر الكتاب ، وهذه

---

(١) ابن القيسراني ، الجمع بين رجال الصحيحين (طبعة حيدر آباد) ١/ ١٧٥ ، في أفراد مسلم ممن اسمه سعيد ، الترجمة (٦٦٨) .

(٢) قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة (ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، طبعة حيدر آباد ٤/ ٥٦) .

(٣) قال ابن حبان في المجروحين (بتحقيق محمود إبراهيم زايد) ١/ ٣٢٣ (يروي عن عبيد الله ابن عمرو وغيره من الثقات أشياء موضوعة يتخايل إلى من يسمعها أنه المتعمد لها) .

(٤) ابن عدي ، الكامل في الضعفاء (طبعة الفكر ببيروت) ٣/ ١٢٣٥ - ١٢٣٧.

(٥) ونقل الخطيب البغدادي بإسناده عن أبي داود ، سليمان بن الأشعث قال : (قلت لأحمد - يعني ابن حنبل - : سعيد بن عبد الرحمن الجمحي؟ قال : ليس به بأس ، حديثه مقارب) (تاريخ بغداد ، بتصحيح العزبي ٩/ ٦٨) .

الزيادات مطردة عند المحقق .

- عزا ابن عبد الهادي الحديث الثاني لأبي داود ، وذكر أنه يرويه عن توبة ابن الربيع عن سعيد الجمحي ، ولما كان سعيد أضعف رجال الإسناد فقد ركز الدراسة عليه - فالإسناد يحكم عليه بأضعف رواته ، والمتن يحكم عليه بأقوى أسانيده - لقد سكت أبو داود عن الحديث ، وهذا يطمئن على حال الحديث .

وقال المنذري : فيه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ضعفه ابن حبان وهو صدوق له أوهام .

والحديث قال الحاكم فيه : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي[1] . وفيه سعيد هذا . وهؤلاء - أبو داود والمنذري والحاكم أسبق من عبد الهادي ، أما الذهبي فقرينه .

إن ابن عبد الهادي يركز على سعيد ، ويبين أن الإمام مسلمًا أخرج عنه وأن من العلماء من وثقه ، ومنهم من لينه ، إنه يبين أنه مختلف فيه ، لكنه لم يجمع الآراء على سبيل الاستيعاب ، فلم يذكر رأي النسائي ولا رأي أبي حاتم ، وحتى في نقله كلام ابن عدي اختصر الكلام اختصارًا[2] ، ولم يشاركه المحقق ، وكأنها رأيا أنهما قد بينا أنه مختلف فيه ، ونقل قول أحمد عن الحديث ، بينما نقل المحقق قول أحمد في سعيد .

- لم يصرح ابن عبد الهادي بالحكم على الحديث ، وإنما اكتفى بالترجمة للراوي المنتقد فيه ، ونقل رأي أحمد في الحديث .

ومن مجموع ما سبق يتضح لدارس المصطلح أن الحديث حسن .

- واضح أيضًا من عمل ابن عبد الهادي أنه لم يعرج على بقية الإسناد فلم

---

(١) المستدرك ٤/ ٢١٠ .

(٢) راجع تهذيب التهذيب ٤/ ٥٦، والكامل لابن عدي ٣/ ١٢٣٥.

يبين الراوي المهمل فيه «سهيل» لم يبين من هو، ولم يبين مَنْ أبوه، إنه يكتب على سبيل الاختصار.

- وقوله: رواه أبو داود عن توبة بن الربيع عنه. فيه خطأ فالحديث يرويه أبو داود يقول: حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع أخبرنا سعيد... الحديث[1]. وفرق كبير بين ما في المحرر وبين ما في السنن، والعجب أن المحقق لم ينتبه، وأستبعد أن يكون ذلك من النسخ.

• • •

٤- البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير:

* ألف الإمام أبو حامد الغزالي (المتوفى ٥٠٥هـ) كتابًا في الفقه الشافعي سماه «الوجيز».

* وجاء الإمام الرافعي أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم (المتوفى ٦٢٣هـ) فشرح «الوجيز» في كتاب سماه «الفتح العزيز في شرح الوجيز» والذي اشتهر أيضًا باسم «الشرح الكبير».

* ثم جاء الإمام أبو حفص عمر بن على بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن (المتوفى ٨٠٤هـ) فألف كتاب «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح والكبير».

وأعرف بهذا الكتاب بإيجاز:

١- جمع ابن الملقن أحاديث الشرح الكبير للرافعي، وربما أضاف إليها ما يحتمه المقام.

٢- رتب الأحاديث على الأبواب كورودها في الشرح، فأحاديث وآثار الطهارة في كتاب الطهارة، وأحاديث الصلاة في كتاب الصلاة.. وهكذا.

---

(١) كتاب الطب، باب متى تستحب الحجامة ٣٤١/١٠ عون المعبود.

٣- خرج الأحاديث تخريج الحفاظ :

يعزو الحديث إلى مصدره من كتب السنة النبوية ، ومصادره كثيرة ومتنوعة ، ولقد اجتهد في جمع طرق الحديث ، سواء من مصادره القريبة أو البعيدة ، يسوق الحديث بإسناده كما في المصادر التي يخرج منها .

ب- ويبين حال الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف ، يجمع أقوال سابقيه ، ويبذل جهده في جمع الطرق ، والترجمة للرواة ، يستبين من خلال ذلك حال الحديث - يفعل ذلك بأسلوب جلى ، قد بلور فيه الحكم على الحديث ، وأسباب الحكم .

٤- جَمّل كتابه بكثير من الفوائد من علوم الدراية ، ومصطلحات المحدثين ، وقواعد الجرح ، وعلم الرجال ، وضبط الأسماء والألفاظ .

٥- وأحيانًا يرمي بسهم في المسائل الفقهية ، وشرح الغريب ، وإزالة التعارض المتوهم ، وأذكر نماذج توضح الكتاب ، وكنت أود أن أذكر نماذج مطولة ، فالرجل طويل النفس في التخريج ، لكنى خشية الطول سأقتصر على نماذج قصيرة ، وأبين ما أرى أنه يركز عليه في الحكم على الحديث .

مثال ١ :

روي أنه ﷺ كان إذا توضأ أَمَرّ الماء على مرفقيه ، ويروي أنه أدار الماء على مرفقيه ، ثم قال : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » .

هكذا في « فتح العزيز » والذي يسمى « الشرح الكبير » .

وبدأ ابن الملقن التخريج فقال :

هذا الحديث رواه باللفظ الأول : الدارقطني والبيهقي في سننيهما من رواية عباد بن يعقوب ، ثنا القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جده ، عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ .

وفي رواية للبيهقي عن سويد بن سعيد، عن القاسم بالسند المذكور، عن جابر، قال: رأيت النبي ﷺ يدير الماء على المرفق. وسكت الدارقطني والبيهقي عن هذا الحديث، ولم يعقباه بتصحيح ولا بتضعيف[١].

وذكره الشيخ زكي الدين في «كلامه على أحاديث المهذب» بإسناده، ثم بيض له بياضا، وكأنه - والله أعلم - إنما فعل ذلك لضعفه، وهو ضعيف كما صرح به الشيخ تقي الدين ابن الصلاح في «كلامه على المهذب» ولم يبين سبب ضعفه.

وأقول: سببه أن في إسناده ثلاثة رجال متكلم فيهم:

أحدهم: عباد بن يعقوب الرواجني[٢]. روى له البخاري مقرونًا بآخر. وقال في حقه ابن حبان: إنه رافضي داعية، يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك.

الثاني: القاسم بن محمد بن عبد الله بن عقيل. قال ابن عدي: قال الإمام أحمد: ليس بشيء.

وقال العقيلي: قال عبد الله بن أحمد: سألت يحيى بن معين عنه فقال: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال أبو زرعة: أحاديثه منكرة، وهو ضعيف الحديث.

وخالف أبو حاتم ابنُ حبان فذكره في ثقاته في أتباع التابعين. وهذه قولة منه تفرد بها.

---

(١) علق محقق الكتاب ٣/٣٤ قائلًا: قلت: لا بل تعقبه الدارقطني، فقال بعد إيراده لهذا الحديث: ابن عقيل ليس بقوي. وهذا التعقيب يدل على تضعيف الحديث.

(٢) انتبه !! هذا أول رجل في الإسناد الذي ذكره، مما يدل على أنه يذكر من الإسناد ما فيه سبب ضعف الحديث.

وقد نص غير واحد من الحفاظ على ضعف هذا الحديث بسبب القاسم هذا .

فقال الحافظ جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه « التحقيق » - بعد استدلاله به -: هذا الحديث ضعيف بسبب القاسم ، ثم ذكر مقالة أحمد وأبي حاتم في القاسم .

وقال الشيخ تقي الدين في « الإمام » بعد روايته له من طريق الدارقطني والبيهقي : « سكت عنه البيهقي ، ولم يتعرض له بشيء » . ثم نقل ما قدمناه عن الأئمة في تضعيف القاسم .

وقال ابن الصلاح ثم النووي في كلامهما على المهذب : إسناد هذا الحديث ضعيف .

والثالث : جده عبد الله بن محمد بن عقيل ، وفيه مقال قريب ، سنذكره واضحًا إن شاء الله تعالى في أخريات هذا الباب .

قال البيهقي في سننه في باب لا يتطهر بالمستعمل : « لم يكن بالحافظ ، وأهل العلم يختلفون في الاحتجاج برواياته » .

وسويد بن سعيد في الراوية الأخرى ، وإن أخرج له مسلم ، فقد قال ابن معين : هو حلال الدم ، وقال : كذاب ساقط ، لو كان في يدي ترس ورمح أغزوه .

وقال ابن المديني : ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال أبو حاتم : صدوق وكان كثير التدليس . وقيل : إنه عمي في آخر عمره ، فربما لقن ما ليس في حديثه ، فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه حسن . وقال أحمد : متروك الحديث .

وقال البخاري : كان قد عمي فتلقن ما ليس من حديثه . وقال ابن حبان : يأتي بالمعضلات عن الثقات ، يجب مجانبة ما روى . وقال الدارقطني : هو ثقة غير أنه لما كبر قرئ عليه حديث فيه بعض النكارة فيجيزه .

وقال البيهقي - في سننه في باب من قال لا يقرأ - فإنه تغير بآخره، فكثر الخطأ في روايته .

قلت[١] : ويغني عن هذا الحديث في الدلالة على دخول المرفقين في غسل اليد حديث أبي هريرة الثابت في «صحيح مسلم» أنه توضأ فغسل يديه حتى أشرع في العضدين، وغسل رجليه حتى أشرع في الساقين، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ .

وسيأتي بطرقه عقب هذا الحديث . فثبت بهذا أنه ﷺ غسل مرفقيه، وفعله بيان للوضوء المأمور به في قوله تعالى : ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ ولم ينقل تركه ذلك[٢] .

تأملات في هذا التخريج :

يلاحظ في نموذج التخريج السابق ما يلي :

- خرج ابن الملقن الحديث من سنن الدارقطني وسنن البيهقي .
- اقتصر على ذكر قدر من الإسنادين فيه الراوي الذي بسببه ضُعِّف الإسناد .
- نقل تضعيف الشيخ زكي الدين والشيخ تقي الدين ابن الصلاح للحديث، وهو تضعيف مجمل .
- راح ابن الملقن يفصل تضعيف الحديث، وأنه بسبب ثلاثة رواة في الإسناد الأول .

وراويين في الإسناد الثاني، ترجم لهؤلاء الرواة، مركزا على عبارات الجرح والتعديل لأئمة هذا الفن، يجمع ويقارن، وربما يتدخل .

---

(١) ابن الملقن .

(٢) انتهى من كتاب البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير ٣/ ٣٣، ولقد نقلت الأصل والذي هو كلام ابن الملقن، أما عمل المحقق في الهوامش فلم أنقله ؛ لأن التركيز على فهم منهج ابن الملقن .

- ألاحظ أنه فيه نوع تشدد ، فلقد لمز الإسناد الأول بجرح ثلاثة رواة مع أنه نقل عن الأئمة لمز الحديث بـ« القاسم » فقط .

- نقل عن ابن الصلاح والنووي تضعيف هذا الحديث ، لكنه ذكر تضعيفهما بعد ترجمة القاسم ، وهو لا يفعل هذا إلا ليستدل بتضعيفهما على ضعف القاسم ، فإنه الذي جعل الترتيب منهجًا له ، فما كان يفعل ذلك إلا لهذا الغرض ، وإلا لذكر تضعيفهما في أول التخريج أو آخره .

يحيل على متأخر ، كما في ترجمة عبد الله بن عقيل ، والأولى عكس هذا .

- راح ابن الملقن يضعف الإسناد الثاني بـ« سويد بن سعيد » مع أن فيه القاسم الذي بسببه ضُعِّف الإسناد الأول ، مما يجعلني أذهب إلى أنه يلمز الحديث بكل راو متكلم فيه .

- ذكر بعض الأئمة أن سويد سعيد تغير بآخره ، وأن من سمع فيه وهو بصير فحديثه حسن ، إلا أن ابن الملقن لم يُعر ذلك اهتمامًا ولم يبين لنا هل سمع الراوي عنه في هذا الإسناد وهو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ببغداد قبل التغير أم بعده ؟ لقد كنا نود منه ذلك ، والذي يظهر لى أن البغوي روى عنه قبل الاختلاط ، فلقد كان طلابة لعلو الأسانيد[1] .

- ذكر ابن الملقن أن حديث جابر يغني عنه في الدلالة على دخول المرفقين في غسل اليدين حديث أبي هريرة أخرجه مسلم ، وخرجه ابن الملقن عقب حديث جابر[2] ، لكنه لم يصرح بأن حديث أبي هريرة يشهد لحديث جابر ، ولا يقويه من الضعف !! وأرى أن حديث أبي هريرة يشهد لحديث جابر ، ويقويه .

---

(١) ولد البغوي ٢١٤، وتوفي ٣١٧هـ ، عاش ١٠٣، وسويد بن سعيد توفي ٢٤٠ عن مائة سنة ، وروى عن البغوي أنه سمع إسحاق بن إسماعيل الطالقاني سنة ٢٢٥هـ ، فكان يسمع في سن العاشرة ، راجع مسند ابن الجعد بتحقيقي ١٩٤/١ ترجمة البغوي مبحث علو إسناده .

(٢) البدر المنير ٣٩/٣.

٥- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير :

هذا الكتاب من تأليف الحافظ ابن حجر ، وجد - رحمه الله تعالى - أن الكتب التي خرجت أحاديث الأحكام كثيرة ، وفي كل منها ما ليس عند الآخر ، ورأى أن أوسعها كتاب شيخه ابن الملقن والذي اسمه « البدر المنير » والذي تقدم الكلام عليه هنا ، قام الحافظ ابن حجر بتلخيص كتاب شيخه « البدر المنير » وأضاف إليه ما في الكتب الأخرى التي اطلع عليها من فوائد .

ككتاب القاضي عز الدين بن جَماعة .

وكتاب الإمام أبي أمامة بن النقاش .

وكتاب العلامة سراج الدين عمر بن على الأنصاري .

وكتاب المفتى بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، وكتاب الحافظ الزيلعي - الذي تقدم الكلام عليه هنا .

ومنهج الحافظ أنه يعزو الحديث لمن أخرجه من الأئمة ، وينقل أحكام الأئمة عليه . وربما حكم هو ، وقد يسوق فوائد لغوية أو فقهية .

والأحاديث في « التلخيص الحبير » كأصله « البدر المنير » مرتبة على الأبواب الفقهية .

وطريقة الحافظ في الحكم على الحديث أنه إذا خرج الحديث من كتب الصحيح فإنه يكتفي بذلك ، فهو معلم بالصحة .

أما إذا خرجه من كتب من لم يشترط الصحة فإنه ينقل أحكام الآخرين إذا وجد لهم حكمًا عليه .

أما إذا لم يجد لهم حكمًا عليه فإنه يحكم هو على الحديث .

وحكمة على الحديث إما صريح « صحيح » أو « حسن » أو « ضعيف » أو « شديد الضعف » أو « موضوع » .

وإما بذكر سبب الطعن في الحديث من « انقطاع » أو « إعضال » أو « راو

متروك » أو « راو كذاب » ، وهنا يحتاج الأمر فهمك الدقيق للمصطلح ، فما حال الحديث الذي في إسناده راو متروك ؟ وهل تابع هذا المتروك أحد ؟ وما حال حديث المتروك إذا توبع ؟ على أن الحافظ إذا خرج الحديث عن صحابي معين من كتاب صحيح ، فإنه إذا خرجه من كتب أخرى فإنه غالبًا لا يحكم عليه مكتفيًا بما في الصحيح . وإذا ذكر له شواهد فإنه لا يخرجها .

مثال ١ :

حديث : « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » متفق عليه من رواية أبي هريرة من حديثه ، وله طرق وألفاظ[1] ، ورواه مسلم من حديث أبي سعيد ، والبزار من حديث علي ، وابن حبان من حديث الحارث الأشعري ، وأحمد من حديث ابن مسعود ، والحسن بن سفيان من حديث جابر .

ثم ساق عدة فوائد في معنى الحديث .

تأملات :

حينما وجد الحافظ الحديث في الصحيحين اكتفى بالعزو إليهما عن الحكم عليه .

وحينما خرج الحديث من غيرهما لم يحكم عليه مكتفيًا بأنه قد صح عندهما عن أبي هريرة وأبي سعيد ، فلم يحكم على حديث عليٍّ عند البزار ، ولا على حديث الحارث الأشعري عند ابن حبان ، ولا على حديث ابن مسعود عند أحمد ، ولا على حديث جابر عند الحسن بن سفيان . لقد صح المتن من مسند أبي هريرة وأبي سيعد ، فلم يحكم عليه من مسانيد الصحابة الآخرين .

---

(١) مذكور في البخاري في خمسة مواضع ، وفي مسلم ، راجع تخريج التلخيص الحبير ١/١٠١ حديث رقم ٦٤.

مثال ٢ :

حديث أم سلمة « كان رسول الله ﷺ يداوم على الركعتين بعد العصر » .

قلت : حديث أم سلمة في الصحيحين وغيرهما لم يصرح فيه بالمداومة ، بل عند النسائي عنها أنها قالت : « ما صلاهما قبل ولا بعد » وسنده قوي . وهو عند أحمد ، وابن شاهين في الناسخ من وجه آخر .

وعند النسائي أيضًا عنها « أنه صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة » .

وهو من رواية جرير ، عن عطاء بن السائب ، وإنما سمع منه بعد الاختلاط .

نعم في البخاري ومسلم من حديث عائشة « ما تركهما قط عندها » وفي رواية « ما تركهما حتى لقي الله » كما تقدم ، وسيأتي عقب هذا[1] .

تأملات في عمل الحافظ :

نلاحظ أن الحافظ جمع بين عمل المحدثين والفقهاء ، فهو يخرج الحديث على طريقة المحدثين بمعنى مراعاة أصل الحديث ، لكنه يراعي الألفاظ المعتبرة فقهيًا ، فيبين أن حديث أم سلمة أخرجه أصحاب الصحيحين ، لكن بدون لفظ يداوم .

ويخرج ألفاظ الحديث عنها ، وأنها روي عنها « ما صلاهما قبل ولا بعد » .

وروي عنها أنه ﷺ صلاهما مرة واحدة .

ثم يجمع الشواهد ، فيخرج الحديث عن ابن عباس ويركز على لفظ « ثم لم يعد لهما » .

وعن عائشة ويركز على « ما تركهما قط عندها » .

يخرج هذه الأحاديث بمعنى يعزو الحديث لمن أخرجه من الأئمة ويحكم عليه .

ويجمع المتابعات والشواهد .

ويركز على اللفظ المؤثر في المعنى .

---

(١) التلخيص ١/٣٤٣ رقم ٢٧٩ - ٣٧.

كتب أخرى أذكرها بإيجاز :

بعد أن تكلمت عن خمسة كتب في الحكم على أحاديث الأحكام ، أذكر غيرها بإيجاز لتشابه المنهج ، وحرصا مني على الإيجاز .

ooo

٦- الأحكام الوسطى لعبد الحق الأشبيلي :

ألف الإمام الحافظ أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الأشبيلي ابن الخراط (المتوفى ٥٨٢هـ) كتابه « الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ » .

ذكر الأحاديث فيه بدون إسناد غالبًا ، سوى الراوي الأعلى ، ويعزو الحديث لمن خرجه ، ويتكلم على حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، ويبين في ذلك أشياء كثيرة ، من انقطاع أو إعضال ، أو إرسال ، أو راو ضعيف أو متروك ، ورواية فلان عن فلان ضعيفة ، وينقل أحكام الأئمة على الحديث ، ويحكم أحيانًا هو بنفسه .

وهذا الكتاب شائع باسم « الأحكام الوسطى » لعبد الحق الأشبيلي ، وهو بحمد الله مطبوع شائع[1] .

ولعبد الحق الأشبيلي هذا « الأحكام الكبرى » وهو مسند . وله أيضًا « الأحكام الصغرى » وهو مختصر جدًا ، لم يعتن فيه بأحوال الأحاديث .

ولقد ألف الحافظ الكبير أبو الحسن على بن محمد بن عبد الملك الحميري الكتامي المعروف بـ« ابن القطان » (المتوفى ٦٨٢هـ) كتابًا تعقب فيه الحافظ عبد الحق الأشبيلي في كتابه « الأحكام الوسطى » وكتاب ابن القطان اسمه « الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام » وهو بحمد الله مطبوع شائع ذائع[2] .

---

(١) طبعته دار الرشد ، بالرياض ، السعودية .

(٢) طبعته دار طيبة ، بالرياض ، السعودية .

وقرأ إلى فظ الذهبي كتاب الوهم والإبهام « لابن القطان ، وتعقبه في أشياء قليلة واسم كتابه « نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإبهام »[1] .

وكتاب الأحكام الوسطى فيه فوائد في الحكم على الحديث ، وكتاب الوهم حقق وزاد ، وكم من متعقب لابن القطان كابن المواق في كتابه « المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال والإهمال » وأكمله ابن رشيد .

وكل هذا تحقيق ودراسة لبيان أحوال الحديث .

• • •

٧- منتقى الأخبار وشرحه نيل الأوطار :

ألف الإمام ابن تيمية عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم (المتوفى ٦٥٢هـ) والذي هو جد ابن تيمية المشهور الذي هو شيخ الإسلام .

ألف ابن تيمية الجد كتاب « الأحكام الكبرى » جمع فيه الكثير من أحاديث الأحكام .

ثم اختصره في كتاب « منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ﷺ » .

ومنهج ابن تيمية هذا في « منتقى الأخبار » أنه يذكر الحديث مع راويه الأعلى ، ويعزوه لمن خرجه من الأئمة ، ولا يركز على بيان حال الحديث ، فيعزو الحديث ويسكت في الأعم ، ونادرا ما يذكر حكم من أخرج الحديث ، كأن يقول : أخرجه الدارقطني وقال : صحيح . وأخرجه الترمذي وقال : حسن .

وبلغ من عدم اهتمامه بذكر حال الحديث أنه قد يحكم مؤلف الكتاب الذي خرجه الحديث منه على الحديث ، فيسكت ابن تيمية ولا يذكر حكم مؤلف الأصل على الحديث .

---

(١) طبعته دار الثقافة بالمغرب .

ولابن تيمية هذا مصطلح عجيب في كتابه هذا، في «متفق عليه» معناه أخرجه البخاري ومسلم وأحمد، وليس هذا لأحد سوى ابن تيمية هذا فيما أعلم، وإنما «متفق عليه» مصطلح لما أخرجه البخاري ومسلم عند علماء الأمة.

وجاء الإمام محمد بن على الشوكاني (المتوفى ١٢٥٥هـ) فشرح «منتقى الأخبار» شرحا حديثيا بمعنى أنه زاد في عزو الأحاديث، واجتهد في بيان حالها من حيث الصحة أو الضعف، وأبان فقه الحديث، وما يستنبط منه من أحكام، وسمى شرحه «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار» واستفاد الشوكاني بكثير من كتب التخريج وكتب الشروح وبخاصة «التلخيص الحبير» و«فتح البارى» مما جعل كتابه مشتملًا على كثير من الفوائد.

والشوكاني وإن كان شيعيًا إلا أنه من أقرب طوائف الشيعة للكتاب والسنة، فهو زيدي، ومن هنا قبل أهل السنة كتابه، وشاع وذاع.

وهكذا يمكنك الاستفادة من نيل الأوطار في معرفة حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف وهو مرتب على الأبواب.

● ● ●

٨- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج:

ألف الإمام النووي - شرف الدين يحيى بن زكريا - كتابًا في فقه الشافعية سماه «منهاج الطالبين» تلقته الأمة بالقبول، وأقبل أهل العلم عليه، ما بين دارس وحافظ وناظم ومختصر وشارح، فأراد ابن الملقن أن يضيف إلى هذا الكتاب ما يزيده تأصيلًا وقوة دليل، فألف كتابه هذا «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج».

ذكر فيه لكل حكم دليله.

مقتصرا على الأحاديث الصحيحة والحسنة، ولا يعرج على الضعيف إلا نادرا مع التنبيه على ضعفه.

والكتاب مرتب على كتب وأبواب الفقه الشافعي على طريقة «المنهاج» يذكر الكتاب.

- الطهارة مثلًا ثم يذكر الباب - المياه مثلًا، ويذكر تحت الباب الأحاديث التي يستدل بها فيه. ويعزو الحديث لمن أخرجه من الأئمة، ويحكم عليه بالصحة أو الحسن أو الضعف.

فإذا كان الحديث في الصحيحين أو في كتب من اشترط الصحة عزاه إليه واكتفى بذلك عن الحكم عليه.

وإذا كان الحديث في كتاب حكم مؤلفه عليه، نقل حكم المؤلف واكتفى بذلك.

وإذا كان الحديث في غير ذلك فإنه يحكم على الحديث ويبين أسباب الحكم، ناقلًا أقوال من سبقوه أو منشئًا من دراسته وعمله إذا اقتضى المقام ذلك.

وابن الملقن يدقق في ألفاظ الحديث، فيبين أن لفظة كذا من الحديث أخرجها فلان دون غيره ممن أخرج الحديث.

وزاد الكتاب فائدة ما بذله محققه(١) من جهد في إخراجه، فقد أكمل التخريج وعزا الأحاديث إلى مواطنها في مصادرها تحديدًا، واجتهد في جمع أقوال العلماء على الحديث، وترجم لكثير من الرواة وشرح الغريب.

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع(٢).

● ● ●

٩- مشكاة المصابيح:

ألف الإمام البغوي - الحسين بن مسعود صاحب كتاب «معالم التنزيل» في التفسير وكتاب «شرح السنة» في الحديث (المتوفى ٥١٠هـ). ألف هذا الإمام

---

(١) الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور / عبد الله بن سعاف اللحياني.

(٢) طبعته دار حراء.

كتاب «مصابيح السنة» لم يعين منه من أخرج كل حديث على انفراده، ولا الصحابي الذي رواه.

وجاء الخطيب التبريزي - محمد بن عبد الله - المتوفى ٧٣٧هـ فاعتنى بكتاب «مصابيح السنة» فرتبه وهذبه، وأضاف إليه ما أمكنه مما يحتاجه الكتاب، وسمى ذلك «مشكاة المصابيح» وهو كتاب يشتمل على أبواب الإسلام من إيمان وعلم وأحكام - وأدخل فيها: فضائل القرآن والدعوات - وآدابًا ورقاقًا، وفتنًا، وأحوال القيامة، وفضائل وشمائل، ومناقب، مما معه يتضح أنه ليس خاصًا بالأحكام، وإنما جمع معها غيرها.

يذكر الحديث مقتصرًا على راويه الأعلى فقط، ويعزوه لمن خرجه من أئمة الحديث ويذكر حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف أحيانًا، ينقل ذلك عن الأئمة، أو يبدى رأيه. وجاء محقق النسخة الهندية[1] فجمع عدة تعليقات على الكتاب، واجتهد في عزو الأحاديث وبيان حالها من حيث الصحة أو الضعف بكل وضوح وجرأة وفي آخر النسخة[2] رسالة مختصرة فيها ثمانية عشر حديثًا حكم عليها أحد العلماء بالوضع وهي من أحاديث «مصابيح السنة» فأجاب عليها الحافظ ابن حجر حديثًا حديثًا، وأيضًا في آخر النسخة ترجم المؤلف الخطيب التبريزي لمن له ذكر من الصحابة والتابعين في الكتاب وهم مجموع الراوي الأعلى للأحاديث، كما ترجم أصحاب الكتب التي أخذ الأحاديث منها، وسمى ذلك «الإكمال في أسماء الرجال»[3].

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[4].

---

(١) الباحث الفاضل / رمضان بن أحمد بن علي آل عوف.

(٢) آخر الجزء الخامس.

(٣) وهو الجزء السادس.

(٤) طبعته مكتبة التوبة السعودية، ودار ابن حزم اللبنانية.

١٠- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل :

من أئمة الإسلام العلامة الشيخ/ مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي أحد علماء الأزهر الأفاضل، وأحد الحنابلة في القرن الحادي عشر للهجرة (المتوفى ١٠٣٣).

ألف هذا الإمام كتابًا في الفقه الحنبلي سماه «دليل الطالب لنيل المطالب».

وجاء الشيخ/ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، أحد علماء المذهب الحنبلي بمنطقة القصيم بالسعودية، أحد علماء القرن الرابع عشر الهجري (توفي ١٣٥٣هـ) فشرح كتاب «دليل الطالب» في كتاب سماه «منار السبيل في شرح الدليل» يذكر فيه الحكم الشرعي ودليله من القرآن والسنة، فجاء الكتاب مشتملًا على كثير من الأحاديث والآثار، إذ المرفوع فيه يقارب الثلاثة الآن بدون التكرار.

وطريقة ابن ضويان أنه يذكر الحديث مستدلًّا به، وأحيانًا يذكر راويه الأعلى، وأحيانًا لا يذكره، وأحيانًا يعزوه لمن خرجه وأحيانًا لا يعزوه، وأحيانًا يحكم عليه وأحيانًا لا يحكم، وأحيانًا لا يعزوه لمن أخرجه ومع ذلك يحكم عليه.

وجاء الشيخ الألباني فخرج «منار السبيل» وذلك في كتابه «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» يعزو الحديث لمن خرجه من الأئمة، ثم يجمع أقوال الأئمة في الحكم على الحديث، ثم يدلي بدلوه في دراسة أحوال الحديث، وهو في ذلك طويل النفس.

وجعل الألباني هدفه الأحاديث المرفوعة، فعمد إلى تخريجها، فلم يفته منها إلا النذر اليسير[1] أما الآثار فلم يعمد لتخريجها.

وجاء الشيخ/ عبد العزيز بن مرزوق الطريفي، فجمع الكثير مما فات الألباني،

---

(١) راجع مثلًا حديث رقم ١٠٣ ج١ ص ١٤٠.

وخرج الأحاديث والآثار، وحكم عليها من حيث الصحة أو الضعف، وسمى كتابه «التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل» وماتنه بعض الشيء.

ولقد طبع المكتب الإسلامي تخريج الألباني في الأجزاء الثمانية من الإرواء، ثم طبع منار السبيل في الجزء التاسع والعاشر، والألباني يذكر الحديث من منار السبيل ويذكر صفحته، وعزوه لمنار السبيل منضبط، فهما كتاب واحد. أما الشيخ الطريفي فلم يعتمد على طبعة منار السبيل التي قام بها المكتب الإسلامي، ومن هنا فحينما يذكر الحديث أو الأثر ويذكر صفحته من منار السبيل يأتي ذلك غير منضبط. ثم إنه - الطريفي - لم يصنع فهرسًا للأحاديث والآثار التي خرجها مما جعل الوقوف على الحديث أو الأثر عنده صعبًا.

وكتاب الطريفي يقع في مجلد[1].

● ● ●

١١- السنن الكبرى للبيهقي:

* ألف الحافظ البيهقي كتابه «السنن الكبرى» على الموضوعات الفقهية.
* واجتهد في تفريع كل كتاب إلى أقصى ما يمكن من أبواب.
* واجتهد في جمع أحاديث وآثار كل باب.
* واجتهد في جمع طرق كل حديث وكل أثر.
* ويكاد كتابه أن يكون مستخرجًا على البخاري ومسلم، يلتقي معهما في شيوخهما أو ما بعد ذلك ويخرج عن طريق كثير من المحدثين، كأبي داود والنسائي والدارقطني والحاكم.
* واجتهد في بيان حال الأحاديث والآثار.

---

(١) طبعته مكتبة الرشد، السعودية.

يجمع كثيرًا من أقوال الأئمة في الأحاديث والرجال، من تصحيح أو تضعيف، ويبذل جهده في الأسانيد ويرجح.

* ويقارن بين الأسانيد والمتون بما يتضح معه الدقائق والفرائد.

* وجاء الشيخ/ علي بن عثمان الماردينى المعروف بابن التركماني المتوفى ٧٥٠هـ [1] فألف حاشية على السنن الكبرى للبيهقى سماها «الجوهر النقى في الرد على البيهقى» هذه الحاشية هي اعتراضات ومناقشات مع البيهقي، ولقد جاءت اعتراضات ابن التركماني على البيهقي قاسية، والسبب في ذلك اختلاف المذهب، فابن التركماني حنفي والبيهقي شافعي أو هو طبيعة المعترض.

* ونظرًا لكثرة أحاديث وآثار السنن الكبرى، وكثرة كلام البيهقي على أحوال الحديث، فالكتاب مفيد في معرفة حال الحديث أو الأثر من حيث الصحة أو الضعف، ويمكن أيضًا الاستفادة من حاشية ابن التركماني، والمطبوعة بهامش السنن الكبرى.

* * *

١٢- بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام:

الحافظ ابن حجر - أحمد بن علي بن محمد - العسقلاني، صاحب التصانيف العظيم «ك»: فتح الباري، والإصابة، وتهذيب التهذيب، وتعجيل المنفعة، والتلخيص الحبير، وتخريج المصابيح، وتخريج مختصر ابن الحاجب.

هذا الإمام الحافظ توفي ٨٥٢هـ، كان خبيرًا بالأحاديث وطرقها، بصيرًا بأحوالها وعللها، ألف كتابًا جمع فيه أصول أدلة الأحكام الشرعية سماه «بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام» يذكر الحديث براويه الأعلى، ويذكر من أخرجه من

---

(١) راجع ترجمته في الدرر الكامنة ٤/١٠٠ رقم ١٧٩.

الأئمة ، ثم يبين حاله من حيث الصحة أو الضعف في الأعم الأغلب ، نهج فيه نهج الاختصار .

وجاء العلامة شرف الدين - الحسين بن محمد بن سعيد اللاعي - المغربي محدث صنعاء[1] المتوفى ١١١٩هـ فشرح « بلوغ المرام » سماه « البدر التمام شرح بلوغ المرام » .

وجاء العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى ١١٨٢هـ فاختصر « البدر التمام » اختصارًا شديدًا ، وسمى شرحه « سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام » .

ومن راجع بلوغ المرام أو هو مع أحد شرحيه استفاد كثيرًا في الحكم على الحديث .

• • •

١٣- التحقيق في أحاديث التعليق :

ألف القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء الحنبلي المتوفى ٤٥٨هـ كتابه « التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة » يذكر المسألة ورأي الإمام أحمد ، ورأي مخالفيه ، ويستدل بالآيات والأحاديث . ولقد جمع عددًا كبيرًا من الأحاديث قرابة ثلاثة آلاف ، والقاضي أبو يعلى فقيه ، بذل ما في وسعه في جمع الأحاديث ، لكنه في مسألة الحكم عليها لم يكن على الدرجة الكافية .

ومن هنا طلب البعض من أبي الفرج - عبد الرحمن بن علي ، ابن الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ) أن يخرج أحاديث « التعليق » لأبي يعلى ، وبعد فترة اقتنع ابن الجوزي بالقيام بهذه المهمة فألف كتاب « التحقيق في أحاديث التعليق » جمع فيه الأحاديث على ما هي عليه في الأصل ، أي مرتبة على الأبواب الفقهية ، وراح

(١) البدر الطالع ١/ ٢٣٠.

يخرجها، ويعزوها لمن أخرجها من الأئمة، ويحكم على الحديث بالصحة أو الضعف، ويبين حال الإسناد، وأصول الرجال، وعلل الحديث، يستفيد بأقوال سابقيه، ويضيف ما عنده من فوائد في ذلك.

والدائرة التي يعمل فيها ابن الجوزي حساسة، فهو حنبلي المذهب، ويدرس أحاديث تشهد للمذهب الحنبلى، وأحاديث تشهد لغيره، فهل استطاع ابن الجوزي أن ينجو من التعصب؟ نعم، لكن ليس تمامًا.

وجاء العلامة ابن عبد الهادي - محمد بن أحمد بن عبد الهادي - المتوفى ٧٤٤هـ فألف كتابه «تنقيح التحقيق» زاد فيه: تخريجات للأحاديث، من عزو لمن أخرج الأحاديث ممن لم يذكرهم ابن الجوزي، ومن كلام بعض الأئمة على الأحاديث صحة وضعفًا مما لم يذكره ابن الجوزي.

* وذكر عللًا في أحاديث لم يذكرها ابن الجوزي.

وتكلم عن رواة سكت عنهم ابن الجوزي، وهم غير محتج بهم.

ورواة جرحهم ابن الجوزي وهم صادقون محتج بهم.

ورواة وثقهم في موضع وضعفهم في موضع!!

لقد دقق الحافظ ابن عبد الهادي فأضاف جهده مع جهد ابن الجوزي، يكمل النقص، ويُقوِّم المعوجّ في دراسة هذه الأحاديث، والحكم عليها.

وجاء الحافظ الذهبي - محمد بن أحمد بن عثمان - المتوفى ٧٤٨ ومذهبه الفقهي شافعي فساهم أيضًا في تنقيح «تحقيق» ابن الجوزي، وسمى كتابه أيضًا «التنقيح».

وطبع «التحقيق» مع «تنقيح الذهبي» مع «تنقيح ابن عبد الهادي»[1]، «التحقيق أعلى الصفحة، وتحته «تنقيح الذهبي» وتحتهما عمل المحقق، ووعد

(١) طبعتهم الفاروق الحديثة للنشر.

بأنه في تعليقاته يستوعب «تنقيح ابن عبد الهادي» ويميزه بأن يبدأه بـ« قال ابن عبد الهادي» .

والكتب الثلاثة تفيد في دقائق الحكم على الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، وتأخذ بيد الباحث للتعمق في هذا المجال ، ولولا مخافة الطول لذكرت لذلك نماذج ، لكنى أترك لك أن تراجع ذلك بنفسك .

● ● ●

كتب أخرى في الحكم على أحاديث الأحكام :

– **سنن سعيد بن منصور** : (عاش من ١٣٧ – ٢٢٧هـ) ، تلميذ مالك ، وابن المبارك ، وابن عيينة ، والليث بن سعد . وشيخ أحمد بن حنبل ، والبخاري ، ومسلم ، أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين وكتابه السنن من أوسع كتب السنة ، جمع فيه المرفوع والموقوف والمقطوع بأسانيدها .

وعنده فوائد في الحكم على الحديث ، نعم هي قليلة ، لكنها عظيمة .

وجاء الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، فحقق قدرًا من الكتاب على عادة الإخوة الهنود في إخراج أصل المؤلف ، فلم يضف شيئًا في الحكم على الحديث .

وجاء الدكتور/ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد ، فحقق قدرا من الكتاب على ما فعله الأعظمي ، ناهجًا نهج أبناء العرب ، إذ حقق وحكم على الأحاديث ما استطاع .

ونسأل الله أن يكتمل الكتاب قريبًا .

– **معرفة السنن والآثار للبيهقي :**

أخرج فيه الكثير من الأحاديث والآثار بأسانيدها .

نادرًا ما يفيد في الحكم على الحديث .

وأيضًا المحقق نادرا ما يفيد في الحكم على الحديث .

فهو يفيدك الإسناد، وقد تجد منه فائدة في الحكم على الحديث.

* ومن الكتب في هذا الباب، الأحكام - وغيره:

- **كتاب الصلاة والتهجد**، لابن الخراط المتوفى ٥٨١هـ، تحقيق عادل أبو المعاطي طباعة دار الوفاء بالمنصورة - مصر، اشتمل على ٨٧٠ حديثًا تكلم المؤلف عن العزو والحكم على الحديث، واجتهد المحقق في ذلك.

• • •

الحكم على أحاديث أصول الفقه:

علم أصول الفقه من العلوم المهمة في المدرسة الإسلامية، فهو علم قواعد الفكر، ومنهج الاستنباط، ولقد ألفت فيه مؤلفات، اشتملت على أحاديث نبوية عديدة، وقام المحدثون بتخريج هذه الأحاديث والاعتناء بها، ومن ذلك:

* تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب:

ألف الإمام ابن الحاجب - عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المالكي أبو عمرو - المتوفى ٦٤٦هـ كتابًا في أصول الفقه سماه «منتهى السول والأمل في علمى الأصول والجدل» ثم اختصره في كتاب سماه «مختصر المنتهى الأصولى» ويسمى أيضًا «المختصر الصغير في أصول الفقه» ويسمى «مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه».

ولقد اهتم العلماء كثيرًا بكتاب المختصر هذا، ومن الذين اهتموا به بعض المحدثين، خرجوا أحاديثه، وبينوا حالها من حيث الصحة أو الضعف.

ومن المحدثين الذين خرجوا أحاديث المختصر هذا الحافظ ابن كثير - إسماعيل ابن عمر بن كثير بن ضوء القرشي - عماد الدين أبو الفداء، الفقيه المتقن، المحدث المحقق، المفسر النقاد، المتوفى ٧٧٤هـ خرج أحاديث مختصر ابن الحاجب هذا في كتاب سماه «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب».

ومنهجه فيه كما يلي :

- يذكر الجملة من المختصر التي فيها الحديث أو الأثر نصا أو إشارة ، يبدأ هذه الجملة بـ « قوله ... » وهو مقلٌ في الكلمات التي ينقلها .

- وبدهي أنه رتب الأحاديث بحسب وقوعها في المختصر .

- حدد منهجه في تخريج الأحاديث في أول الكتاب : وأنه يكتفي بالتخريج من الصحيحين أو أحدهما ، فإن لم يكن فمن السنن ، وما لم يكن في شيء من الستة فإنه يخرجه من غيرهم .

* وقد يذكر سند الحديث ليعرف حال صحته من سقمه .

* والكلام في الآثار كالأحاديث سواء .

* والأحاديث والآثار مرتبة بحسب وقوعها في الكتاب أولًا بأول .

* إذا كرر المؤلف حديثًا أو أثرًا خرجه في الأول ، وأحال عليه في الباقي .

* إذا ذكر المؤلف حديثًا ليس في الكتب الستة لفظه ، نبه ابن كثير على ذلك ، وذكر أقرب الألفاظ إلى لفظ المؤلف[١] .

وابن كثير في تخرجه هذا يعتمد في بيان حال الحديث على أحكام سابقيه ، فإن كان الحديث أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما اكتفى بالعزو واعتبره معلمًا بالصحة ، وكذا إذا كان عند غيرهما ممن اشترط الصحة .

وكذا إذا حكم عليه الترمذي أو الحاكم أو الدارقطني أو غيرهم .

* وأحيانًا يبذل جهده للحكم على الحديث .

* وأحيانًا يعتمد على أحكام سابقيه ويبذل جهده .

وهو طويل النفس في دراسة حال الراوي الذي يكون سببًا في ضعف الحديث .

---

(١) راجع ص٨٠ - ٨٢.

وجاء محقق الكتاب فبذل جهده في تخريج الأحاديث، فأكثر في العزو، واجتهد في الحكم، والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[١].

وفي أوراقي أمثلة من هذا التخريج، لكني أخشى الإطالة، فراجع الكتاب مثلًا في: حديث ابن عمر عن رسول الله ﷺ «الكبائر سبع: الشرك بالله، وعقوق الوالدين ...». الحديث.

ولاحظ فيه تخريج ابن كثير، ومقارنة الأسانيد، والكلام على أحد رجال الإسناد وهو طيلسة بن على أم طيلسة بن مياس؟

ثم يسوق إسنادًا آخر، ويبين أن مدار الحديث على أيوب بن عتبة، ويجمع أقوال كثير من علماء الجرح والتعديل فيه.

ويسير ابن كثير خلف المؤلف ابن الحاجب، فيبحث عن حديث أبي هريرة الذي منه عدُّ «أكل الربا من الكبائر» ويبحث عن حديث عليّ والذي فيه عدُّ السرقة وشرب الخمر من الكبائر، فيخبر أنه سأل الشيوخ - المزي والذهبي عنه فلم يجد عندهم علما به[٢]، ثم يخرج عن علي عدّ شرب الخمر من الكبائر، ثم يُعَقِّد: وهو بهذا السند فيه شيء، لأن المسلسلات قلّ ما يصح منها.

• • •

* موافقة الخُبْر الخَبَر[٣] في تخريج أحاديث المختصر:

حظي «مختصر ابن الحاجب» باهتمام الحافظ ابن حجر، فألف كتابه «موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر»، وتتلخص طريقته فيه فيما يلي:

---

(١) طبعته دار ابن حزم، بيروت، لبنان، بتحقيق د/ عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: الذي أظنه أن المصنف - ابن الحاجب - حرف عليه اسم الصحابي، ثم أخرج عن عمران بن حصين عد السرقة من الكبائر - راجع موافقة الخبر ١/ ٣٣٥.

(٣) أي موافقة ما أرويه عن الأئمة بأسانيدهم لما أرويه بإسنادي.

- يخرج الأحاديث والآثار بأسانيد لنفسه، منه إلى رسول الله ﷺ.

- يذكر من أخرجه من الأئمة ويلتقي معه في سنده، محددا الراوي الذي يلتقي مع الإمام فيه، فحديث الخطيب الذي قال رسول الله ﷺ: «بئس الخطيب أنت ..» يرويه ابن حجر من طريقين، ويبين أن أبا داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم رووه من طرق عن سفيان، ويلتقون معه في سفيان هنا وهو الثوري[1]، ويبين أن الحديث أخرجه مسلم أيضًا، يلتقى معه في إسناده.

- يذكر كثيرًا من الدقائق في الأسانيد من انقطاع أو اتصال. أو ذكر راو بما لم يعرف به، أو تدليس يُؤثِّر أو لا يؤثر.

- ويذكر كثيرًا من الفوائد في أخبار الرجال، من عدالة أو جرح، وروايته قبل أو بعد الاختلاط، وفي الراوي عنده دراية عالية، واعتنى أسماء الرواة.

- ويدقق في ألفاظ الحديث، من زيادة كلمة، أو جملة، أو رواية بالمعنى.

- يحكم في ضوء ما سبق على الحديث بالصحة أو الضعف، حكمًا منقولًا عن غيره من الأئمة، أو يُنشئه هو حسب دراسته ودرايته.

- وهو مكثر في الحكم على الأحاديث والآثار، ولقد زاد على ابن كثير كثيرًا، يتتبع كل حديث أو أثر، يذكر الطرق ويبين الحال من الصحة أو الضعف، والحكم عنده واضح، يقول: هذا حديث صحيح.

أو يقول: هذا حديث حسن. أو يقول: هذا حديث ضعيف.

وقلما يذكر سبب الحكم بأن يقول: فيه انقطاع أو ما شابه ذلك، مما يفيد حال الحديث.

ولقد اجتهد محققًا الكتاب في إخراجه، فحددا مواضع الأحاديث في مصادرها، وبينا حال الأحاديث إن لم يحكم عليها الحافظ وهذا نادر جدًّا.

---

(١) موافقة الخبر ١/ ٣٣.

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[1].

* * *

* تخريج أحاديث «اللُّمَع».

الإمام الشيرازي - إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله المتوفى ٤٧٦هـ - فقيه شافعي أصولي. ألف كتابه «اللمع في أصول الفقه» ذكر فيه عددًا من الأحاديث النبوية، لكنه ذكرها مطلقة، فلم يذكر الصحابي، ولا مَنْ أخرج الحديث من الأئمة، ولا حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف!!

والمحدثون يتتبعون الكتب التي تشتمل على أحاديث، يخرجون أحاديثها، ويميزون المقبول من المردود منها.

ومن هنا قام الحافظ العلامة الشيخ عبد الله بن محمد الصديق بن أحمد الغماري بتخريج أحاديث «اللمع» ويتلخص منهجه فيما يلي:

- اجتهد في تخريج كل ما في «اللمع» من أحاديث وآثار، يجتهد في تخريج لفظ المؤلف، فإن لم يجده خرج أقرب الألفاظ إليه.

- اكتفى من طرق الحديث بأقواها، ولم يقصد الاستيعاب، ويبدو أنه ترك الاستيعاب اعتمادًا على كتابه «الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي».

- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما أو في الموطأ، أو عند من اشترط الصحة اكتفى بالعزو على أنه مُعْلِمٌ بصحة الحديث، فإذا لم يكن الحديث عند من اشترط الصحة خرجه من السنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وحكم عليه، أما إذا لم يكن في الستة فإنه يخرجه من بقية كتب السُّنَّة ويحكم عليه.

يبحث الحكم على الحديث على أحكام من سبقوه كالبخاري ومسلم ومالك

---

(١) طبعته مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

والترمذي والحاكم والعراقي والزيلعي والبيهقي وابن حجر، وربما نقل من التلخيص الحبير عازيا إليه، وربما نقل من فتح الباري، يجتهد في الوقوف على أحكام من سبقوه، وهو موسوعي فيجمع من ذلك كثيرًا.

أما إذا لم يجد حكمًا لمن سبقوه فإنه يبذل جهده، ويحكم بنفسه، وحينئذٍ يجعل حكمه على الإسناد، فيقول: إسناده صحيح أو رجاله رجال الصحيح. أو نحو ذلك.

- يعمد إلى الحكم على الحديث بالتواتر إذا وجد مبررات هذه الصفة فيه.

- وكتاب الشيخ الغماري مطبوع مع كتاب اللمع، قام الدكتور/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي بتنظيم الكتابين أسفل بعضهما، كتاب اللمع أعلى الصفحة، ثم كتاب التخريج، ثم التحقيق والذي هو من عمل المرعشلي، وفي تدقيقات المرعشلي فوائد في تخريج الحديث والحكم عليه.

- ومن النقطة السابقة يتضح أن الأحاديث في تخريج الغماري مرتبة على موضوعات الأصول. وفهرس الأحاديث الذي وضعه د/ مرعشلي ييسر عليك الوصول إلى حديثك.

والكتاب مطبوع شائع[١]، والحمد لله رب العالمين، بقى أن أذكر مثالًا وأدرسه.

مثال:

قال الشيرازي في اللمع:

(**فصل**): ويعلم التأخير في الأخبار بالنطق، كقوله ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها».

قال الغماري: حديث «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» ابن

---

(١) طبعته مؤسسة عالم الكتب، بيروت.

ماجه[١] من حديث ابن مسعود بهذا ، غير أنه قال : « فزوروا القبور فإنها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة » إسناده صحيح .

ولأحمد[٢] بإسناد رجاله رجال الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري « إني نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإن فيها عبرة » .

ولمسلم[٣] من حديث بريدة « نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » .

ورواه الترمذي[٤] بلفظ : « قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه فزوروها فإنها تذكر الآخرة » ثم قال : حسن صحيح . انتهى من اللمع والتخريج .

هذا المثال قد نقلته من كلام الشيرازي صاحب اللمع ، والغماري في تخريج اللمع ، والمرعشلي في تحقيق اللمع وتخريجه ، وعمل المرعشلي في الهامش كما هو .

دراسة المثال :

واضح أن الشيرازي رحمه الله ذكر جزءًا من متن الحديث فقط ، ولم يذكر الصحابي راويه ، ولا من أخرجه من الأئمة ، ولا درجة الحديث ، ولا حال إسناده .

ومن هنا خرج الغماري الحديث عن أكثر من صحابي ، عن ابن مسعود ،

---

(١) ابن ماجه ، السنن ١/ ٥٠١، كتاب الجنائز (٦) ، باب ما جاء في زيارة القبور (٤٧) الحديث رقم (١٥٧١) .

(٢) أحمد ، المسند ٣/٣٨ في مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٣) مسلم ، الصحيح ٢/ ٦٧٢، كتاب الجنائز (١١) ، باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه (٣٦) ، الحديث رقم (١٠٦/٩٧٧) .

(٤) الترمذي السنن ٣/ ٣٧٠، كتاب الجنائز (٨) ، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور (٦٠) ، الحديث رقم (١٠٥٤) . انتهى تهميش المرعشلي .

وأبي سعيد الخدري ، وبريدة ، ولما كان لفظ حديث ابن مسعود أقرب الألفاظ لما ذكره الشيرازي بدأ به ، فخرجه من ابن ماجه ، وبين حاله ، وأنه : إسناده صحيح ، وبين الفارق في اللفظ .

ثم خرجه من أحمد من حديث أبي سعيد الخدري ، وحكم على الحديث ، لكن على الإسناد فقال : رجاله رجال الصحيح .

ثم خرجه من مسلم والترمذي من حديث بريدة ، ومسلم صححه فلم يحكم الغماري عليه ، ونقل حكم الترمذي عليه وأنه حسن صحيح .

ولما كان الغماري لا يخرج على سبيل الاستقصاء ، فإنه لم يخرج الحديث عن كل الصحابة ، خرجه عن ابن مسعود ، وأبي سعيد ، وبريدة ، ولم يخرجه عن أنس وأبي هريرة وأم سلمة[1]، وقول الغماري : ورواه الترمذي . هو معطوف على : ولمسلم من حديث بريدة . فالحديث عند الترمذي عن بريدة .

وكذلك تخريج حديث الصحابة الثلاثة ليس على سبيل الاستقصاء، فحديث بريدة ليس عند مسلم والترمذي فقط ، وإنما أخرجه غيرهما ، أخرجه النسائي وأبو عوانة .

وأما كونه يركز على لفظ مؤلف الأصل « الشيرازي » فإني أستغرب ما غايره في نص الحديث ، فالحديث في ابن ماجه كما عند الشيرازي مثلًا « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » ثم فيه زيادة « فإنها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة » فلم قال الغماري : غير أنه قال « فزوروا القبور فإنها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة » ؟ واقتفى المحقق المرعشلي أثر الشيخ الغماري ، فلم يستقص في التخريج ، وإنما حدد مكان ما ذكره من تخريج ، نعم ما تركه الشيخ الغماري دون تخريج خرجه المرعشلي ، وما كان فيه من سهو أو سبق قلم صوبه .

---

(١) راجع سنن الترمذي في الموضع السابق ، لكن في تحفة الأحوذي ٤/ ١٥٩، رقم ١٠٦٠.

وكامل احترامى للغماري والمرعشلى ، ولكن لماذا حكم الأول على الحديث عند ابن ماجه بأنه صحيح الإسناد ؟ ولماذا وافقه الآخر ، وهذا الآخر - المرعشلى - معتمد على طبعة ابن ماجه بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ، وقد نقل عن الزوائد : إسناده حسن ، وأيوب بن هانئ قال ابن معين : ضعيف ، وقال أبو حاتم : صالح ، وذكره ابن حبان في الثقات .

وهكذا تعارض قول الغماري مع قول البوصيري صاحب الزوائد الحافظ المحدث ، ولم يتكلم المرعشلى ، لكنى أريد لك أن تتبين وأن تراجع ترجمة أيوب ابن هانئ الكوفي(١) ثم ترجح رأي البوصيري ، وأن الحديث من طريق ابن ماجه حسن الإسناد . نعم المتن صحيح ، صح من حديث بريدة عند مسلم ومن غير ذلك .



(١) راجع تهذيب التهذيب ٤١٤/١ رقم ٧٦١.

الحكم على أحاديث القرآن الكريم

أحاديث فضائل القرآن الكريم .

أحاديث أسباب النزول .

أحاديث التفسير .

كتب أخرى في الحكم على أحاديث القرآن الكريم .

- الحكم على أحاديث القرآن الكريم :

اشتملت السنة النبوية على أحاديث كثيرة تخص القرآن الكريم ، وهذه ثلاثة أنواع :

١- أحاديث فضائل القرآن الكريم .

٢- أحاديث أسباب النزول .

٣- أحاديث تفسير القرآن الكريم .

ويهمنا هنا المؤلفات التي تبين أحوال هذه الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف .

أولًا : أحاديث فضائل القرآن الكريم :

هناك كتب قديما وحديثًا جمعت أحاديث في فضائل القرآن الكريم ، سواء فضل القرآن كله . أو فضل سورة من سوره ، أو فضل آية من آياته ، ويهمني هنا الكتب التي حكمت على الأحاديث ، سواء حكم عليها أئمة حفاظ ، أو علماء معاصرون ، أذكر من ذلك :

- فضائل القرآن من صحيح البخاري :

يشتمل صحيح البخاري على كتاب يجمع عددا من أحاديث فضائل القرآن ، انتقاها البخاري وَبوّبها . وهي أحاديث حكم البخاري بصحتها ، ووافق المحدثون على ذلك .

● ● ●

- فضائل القرآن من سنن الترمذي :

وفي سنن الترمذي كتاب جمع عددًا من أحاديث فضائل القرآن الكريم ، جمعها الترمذي ، وبَوّبها ، وحكم عليها .

● ● ●

- **فضائل القرآن الكريم من مسند أحمد :**

بَوّب الشيخ عبد الرحمن البنا الساعاتي مسند الإمام أحمد بن حنبل على الموضوعات وعلى عادة المحدثين يسمون الموضوعات الكبيرة كتابًا ، فمن ضمن كتب هذا الترتيب كتاب في فضائل القرآن وأسباب نزوله وتفسيره وهذا يستوعب الجزء الثامن عشر من الكتاب المسمى « الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني » ثم إن الشيخ الساعاتي شرح الفتح الرباني في كتاب سماه « بلوغ الأماني من أسرر الفتح الرباني » وفي بلوغ الأماني ذكر لأسانيد الأحاديث ، وعزوها لمن أخرجها ، والحكم عليها إما نقلًا عن الأئمة ، أو بدراسة المؤلف - الساعاتي - الحديث بجهده .

● ● ●

فضائل القرآن من سنن سعيد بن منصور :

اشتمل كتاب السنن لسعيد بن منصور على كتاب « فضائل القرآن » .

وهو يشتمل على (١٦٧) سبعة وستين ومائة حديث وأثر .

يسوق الإمام سعيد بن منصور - المتوفى ٢٢٧، شيخ أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم - الأحاديث والآثار بإسناده إلى رسول الله ﷺ أو إلى الصحابي أو التابعي .

وقد قام د/ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد بتحقيق كتاب فضائل القرآن وقدرًا من كتاب التفسير إلى نهاية تفسير سورة المائدة ، وذلك لنيل درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه . وشأن الرسائل الجامعية ، فلقد بذل الرجل جهدًا يشكر في تحقيق هذا القدر ويتمثل في :

- عزو الأحاديث لمن أخرجها من الأئمة ، وهو في هذا مكثر جدًا .
- جمع أحكام الأئمة على الحديث أو الأثر ، ويطنب في هذا أيضًا .

- بذل جهده مع الأئمة في الحكم على الحديث ، فترجم للرواة ، ودرس اتصال الأسانيد ، وكتب في العلل ، وذكر حال الحديث مبلورًا .

- وله جهد يشكر في بيان معنى الأحاديث والآثار .

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[١] .

* * *

- **فضائل القرآن للفريابي :**

الإمام الحافظ أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي المتوفى ٣٠١هـ من بلاد فرياب من بلخ غرب جيحون من بلاد أفغانستان .

- جمع قدرًا من الأحاديث في فضائل القرآن الكريم .

- رتب هذه الأحاديث على الأبواب .

- يسوق الحديث بإسناده ، وإسناد الفريابي كأسانيد الكتب الستة ، فهو قرينهم .

- إذا كان الحديث عنده أكثر من إسناد ، ساق أسانيده ، وهو ما يسمى بالمتابعات .

- يسوق شواهد الحديث بكثرة .

- يعتبر هذا جهد الفريابي في الحكم على الحديث ، يذكر أسانيده متابعات وشواهد ، مما يساعدنا على الحكم على الحديث .

- جاء المحقق - وهو باحث ماجستير - فبذل جهده في عزو الأحاديث ، والترجمه لرجال الأسانيد ، والحكم على الأحاديث .

والكتاب والحمد لله مطبوع شائع[٢] وتستطيع أن تستفيد به في معرفة حال أحاديث فضائل القرآن الكريم ، لكن مع بذل جهدك أيضًا .

* * *

(١) طبعته دار الصميعي ، الرياض ، السعودية .

(٢) طبعته مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية .

فضائل القرآن لابن كثير :

قَدَّم الحافظ إسماعيل بن كثير بن ضَوْء القرشي المتوفى ٧٧٤هـ لكتابه « تفسير القرآن العظيم » ، والمشهور باسم « تفسير ابن كثير » ، قدم له بعدة مقدمات من أهمها بحث مستقل بعنوان « فضائل القرآن » طبع هذا البحث ضمن مقدمات التفسير ، وأحيانًا في نهاية التفسير . وبعض المحققين أفرده عن التأليف .

جمع ابن كثير أحاديث وآثارًا في فضل القرآن عمومًا – أما فضائل السور والآيات فإنه وزع ذلك في التفسير . ولقد أدخل في فضائل القرآن بعض مسائل من علوم القرآن .

وطريقته أنه : يذكر الحديث أو الأثر بإسناد أحد الأئمة إلى رسول الله ﷺ – معظم اقتباساته من الكتب الستة – البخاري ومسلم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه – ومسند أحمد ، وابن جرير الطبري ، والمصاحف لابن أبي داود ، وفضائل القرآن لأبي عبيد .

– وقد يذكر للحديث أكثر من إسناد ، يبغي بذلك تعضيده .

– وربما ناقش حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، ومناقشاته دقيقه ومفيدة .

– وجاء محقق إحدى الطبعات[١] فخرج الأحاديث والآثار بعزوها لمن أخرجها ، ويحكم عليها بالصحة أو الضعف .

● ● ●

– موسوعة فضائل سور وآيات القرآن :

ألف الشيخ محمد بن رزق طرهوني أحد المعاصرين كتابًا سماه « موسوعة فضائل سور وآيات القرآن » وجعله قسمين : القسم الصحيح . والقسم الضعيف . والموضوع .

القسم الصحيح ، جمع فيه أحاديث فضائل سور وآيات القرآن الكريم الصحيحة والحسنة .

---

(١) طبعة دار الحديث بمصر ، تحقيق سعيد عبد المجيد محمود .

- رتبه على سور القرآن الكريم ، ففضائل سورة الفاتحة ، ثم فضائل سورة البقرة ، ثم فضائل سورة آل عمران وهكذا . ومن عجيب أمره هنا أنه لم يورد الأحاديث التي في فضل القرآن كله !!

- يذكر الفضيلة للسورة أو لآية منها ، ويذكر تحت هذا العنوان الحديث أو الأحاديث المثبتة له .

- يذكر اسم الصحابي ثم يسوق الحديث عنه بإسناد أحد مخرجيه ، البخاري أو مسلم أو النسائي ، ثم يعزوه في التخريج أسفل الصفحة لبقية من أخرجه ، ويحدد زيادات الألفاظ ، ويشير لطرقه .

- يجمع المتابعات والشواهد ، سواء المتصل أو المرسل ، وسواء المرفوع أو الموقوف . دون اشتراط الصحة .

- يتناول الحديث بالدراسة فيجمع كلام الأئمة عليه ، ويترجم للرجال ، يقارن بين الأسانيد كل ذلك ليصل للحكم على الحديث ، سواء الحديث الأصل أو المتابعات أو الشواهد .

- إذا كان الحديث أخرجه من اشترط الصحة اكتفى المؤلف بهذا ، أما إذا لم يكن كذلك فإنه يبحث ويدرس ويحكم عليه بالصحة أو الحسن صراحة ، مبينًا سبب الحكم .

• • •

- الأحاديث والآثار الواردة في فضائل سور القرآن الكريم :

رسالة نال بها مؤلفها الأستاذ الدكتور/ إبراهيم على السيد عيسى درجة العالمية « الدكتوراه » في الحديث وعلومه ، أشرفت على إعدادها .

ولقد قسمها المؤلف ثلاثة أقسام :

١- أحاديث في فضل القرآن الكريم عمومًا ، وهي ثمانية وسبعون حديثًا (٧٨ حديثًا) .

٢- أحاديث في فضائل سور القرآن الكريم، وهي أحاديث في درجة القبول ما بين صحيح أو حسن أو ضعيف يقبل الجبر، وهذه ثلاثة وستون وثلاثمائة حديث (٣٦٣ حديثًا).

٣- أحاديث في فضائل سور القرآن الكريم، وهي في درجة الرد، ما بين شديد الضعف أو موضوع، وهذه خمسة وثمانون حديثًا (٨٥ حديثًا).

يذكر الفضيلة من فضائل القرآن الكريم، ثم يذكر الأحاديث التي تثبتها.

ويذكر الفضيلة من فضائل السورة أو السورتين، ثم يذكر الأحاديث التي تثبتها، ويخرج كل حديث ويبذل جهده في الحكم عليه بالصحة أو الضعف، ينقل أقوال الأئمة، ويبذل جهده ليصل للحكم.

والرسالة مطبوعة[1]، إلا أن دار النشر اختصروا منها بعض أشياء وليتهم ما فعلوا.

• • •

- الأحاديث والآثار الواردة في فضائل آيات القرآن الكريم:

وهذه رسالة مؤلفها د/ ناصر أبو عامر عبد السلام الحماحمي، وهي تكملة للرسالة السابقة التي في فضائل السور.

قسمها مؤلفها إلى:

- قسم في المقدمات، وما يُحتَاج إليه في أحاديث الفضائل.
- قسم في فضائل قراءة أو سماع آية مطلقًا، وفيه سبعة وعشرون حديثًا.
- قسم في فضائل آيات معينة، وفيه ثمانية وعشرون ومائة حديث.
- يذكر الآية والأحاديث التي وردت في فضلها، وقد مزج المقبول والمردود، ويميز في التعليق.
- يعزو الأحاديث، ويحاول بيان حالها من حيث الصحة أو الضعف،

(١) طبعتها مكتبة دار السلام للطباعة والنشر بالقاهرة.

وذلك بجمع أقوال العلماء على الحديث ، وربما درس إسناد الحديث يستبين به حاله . والكتاب مطبوع .

* * *

ثانيًا : أحاديث أسباب النزول :

أسباب نزول سور وآيات القرآن الكريم من العلوم المهمة ، لما لها من أثر في فهم المعنى ، واستنباط الأحكام ، ومن هنا اهتم بها العلماء قديما وحديثًا ، ويهمنى هنا المؤلفات التي تساعد في معرفة حال الحديث أو الأثر من حيث الصحة أو الضعف . أذكر من ذلك .

- أسباب نزول القرآن للواحدي :

الإمام الواحدي أبو الحسن على بن أحمد بن محمد بن على بن متوبه النيسابوري المتوفى ٤٦٨هـ هذا الإمام كان ضليعًا في اللغة العربية ، واستفاد بذلك في تفسير القرآن الكريم ، وله معرفة بالحديث النبوي ، ومن هنا ألف كتابه « أسباب نزول القرآن » والذي يشيع باسم « أسباب النزول » ومحقق النسخة التي بين يدىّ يرجح الاسم الأول .

ويتلخص منهج الواحدي فيما يأتي :

- يسوق قدرا من الآية القرآنية مسبوقة بكلمة : قوله عز وجل :

- وتحت الآية أسباب نزولها ، سواء حديث عن رسول الله ﷺ ، أو أثر عن صحابي أو تابعي ، أو تابع تابعي .

- والواحدي يسوق الحديث بإسناده منه إلى رسول الله ﷺ وأحيانًا بأكثر من لفظ بأكثر من طريق .

- وبعد سوقه الحديث قد يذكر من أخرجه من الأئمة كالبخاري أو مسلم أو الحاكم أو غيرهم ، ذاكرًا مِنْ إسنادهم ما بين أحدهم وبين الراوي الذي يلتقى فيه

إسناد البخاري - مثلًا - وإسناد الواحدي .

- وفي سوقه الحديث أحيانًا يخرجه بإسناده من طريق صاحب الصحيح ، وأحيانًا من غير طريق صاحب الصحيح .

- وهو بهذه النقاط الثلاث يساعدنا في معرفة حال الحديث ، فسوقه الإسناد يفيد . وذكره من أخرج الحديث من الأئمة يفيد ، وإخراجه الحديث من طريق الأئمة يفيد .

أما أن يحكم الواحدي على الحديث بالصحة أو الضعف فإنه لم يعتن بذلك ، ولم يكن من تخصص الحديث بحيث يتمكن من ذلك ، فهو رجل لغة وتفسير .

- واهتم الواحدي بذكر أسباب النزول عن الصحابة فمن بعدهم ، وهو في ذلك إما : أن يخرج بإسناده إلى قائل السبب[1]، ولكن لم يهتم في ذلك اهتمامه بالحديث ، فإنه لا يعزوه لأحد من الأئمة كما فعل في الأحاديث .

وإما ألا يخرج بإسناده ، ولا يعزو لأحد من الأئمة ، وإنما يسوق السبب منسوبًا لقائله .

وإما أن ينسب السبب إلى المفسرين . وإما ألا ينسبه .

الواحدي أحيانًا يجمع عدة آثار وأقوال ويسوقها مساقًا واحد ، دون تمييز قول فلان من قول الآخر ، وهذا أمر مزعج عند المحدثين ، فلربما زيدت ألفاظ من رواية منكرة وسط رواية صحيحة .

- إن الواحدي لم يلتزم بإيراد أصح الأقوال ، ولا أرجحها . وإنما رام جمع ما وقع له بإسناده أو من كتب المفسرين .

- كثير من الآثار يرويها الواحدي عن السدى الكبير - أبو محمد إسماعيل ابن عبد الرحمن بن أبي كريمة المتوفى ١٢٧هـ وعن الكلبي - أبو نصر محمد بن

---

(١) بلغ عدد الأحاديث والآثار المسندة ٤٦٢.

السائب المتوفى ١٤٦هـ - وفي الظاهر يتراءى لك أن هذه الروايات معلقة ، بينما ذكر إسناده إلى كل منهما أكثر من مرة في الكتاب ، ولقد جمع المحقق ذلك[١] في مقدمة التحقيق[٢] .

- وأحيانًا يحيل في الأسانيد ، فيذكر الأول كاملًا ، ثم يختصر التالي محيلًا على الأول ، فلابد أن تنتبه ، وإلا ستحكم على الحديث بالانقطاع أو الإعضال أو التعليق بينما هو متصل .

- أما محقق الكتاب فإنه اهتم بالأحاديث التي أخرجها الواحدي بإسناده كل الاهتمام ، فعزاها لكثير من الأئمة ، ونقل أحكام الأئمة عليها ، واجتهد أيضًا في الحكم عليها ، ولم يهتم بأحكام المعاصرين .

- وكذلك اهتم بالآثار التي أخرجها الواحدي بإسناده ، فعزاها وحكم عليها .

- ما نقله الواحدي من غير إسناد فإن المحقق عزاه لمصادره وبخاصة المسندة ما استطاع .

- ترجم المحقق لرجال بعض الأسانيد .

- إذا كان الحديث أو الأثر عند من اشترط الصحة ، فإن المحقق يكتفى بالعزو معتمدًا على أنه يشعر بالصحة . وإذا كان فيه علة أو مسألة حديثية فإنه يتعرض لذلك بالدراسة .

وعمومًا فالكتاب مفيد في الحكم على أحاديث أسباب النزول ، وهو بحمد الله مطبوع شائع[٣] .



(١) ص ٥٥، ٥٦.

(٢) وراجع حديث ٩ ص ١٠٣.

(٣) الطبعة التي أتكلم عنها هي طبعة دار الميمان ، الرياض ، السعودية ، بتحقيق د/ ماهر ياسين الفحل .

العجاب في بيان الأسباب :

رأى الحافظ ابن حجر أن الواحدي أورد أحاديث في أسباب النزول بغير إسناد !!

وأورد أحاديث بإسناده واهٍ !!

ولم يستوعب أحاديث أسباب النزول !!

فرأى ابن حجر أن يؤلف كتابًا في أسباب النزول يعالج به هذه النقاط ، يتلخص فيما يلي :

١- قدم للكتاب بفصل يُعَرِّف بأسانيد التفسير[1] ، ويميز الطرق القوية من الطرق الضعيفة فمثلًا التفسير المروي عن ابن عباس ، يرويه عنه مجاهد بن جبر ، ويُروى عن مجاهد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وهذه طريقة قوية . وهكذا يذكر الطرق القوية عن ابن عباس ، ثم يذكر الطرق الضعيفة ، وأن التفسير المنسوب لأبي النضر محمد بن السائب الكلبي ، عن أبي صالح مولى أم هانئ - عن ابن عباس ، هذه طريقة ضعيفة جدًّا ، إذ الكلبي كذاب .

إنه قدم بهذا الفصل ليسهل الوقوف على أحوال أسانيد التفسير في القرون الثلاثة الأولى ، فتُعْرف الأسانيد المقبولة فتميز وتقبل أحاديثها ، وتعرف الأسانيد المردودة فترفض ولا تقبل أحاديثها .

وهو على طول الكتاب يعتمد على هذا الفصل ، فيشير للإسناد القوي مكتفيًا بهذه الإشارة عن دراسته والحكم عليه ، وكذلك في الإسناد الضعيف .

٢- يورد الآية أو بعضها بعد جملة : قوله تعالى : ثم يسوق الروايات المفيدة لسبب النزول .

٣- إذا كان هناك سبب نزول آخر عنون له بقوله « سبب آخر » أو « قول آخر » .

(١) استغرق هذا الفصل من ص٢٠١ إلى ص ٢٢٢.

٤- إذا كانت الآية تشتمل على جمل متعددة، ذكر كل جملة وما ورد لها من سبب أو أسباب إن وجد.

٥- يبدأ غالبًا بكلام الواحدي، ثم ما استفاده من كلام الجعبري[1]، ثم ما جمعه من كتب السنة النبوية، وكتب السيرة، وكتب التفسير.

٦- لخص ما عند الواحدي على سبيل الاستيعاب، وهذا التلخيص بـ حذف الأسانيد، والتعويض عن السنن ببيان درجة الحديث من حيث الصحة أو الضعف.

وحذف بعض النقول التي لا داعى لها.

٧- زاد على الواحدي أحاديث وجدها في أسباب النزول، مشترطًا أن تكون واضحة في سبب النزول.

وهذه الأحاديث يحذف أسانيدها غالبًا، ويحكم عليها بالصحة أو الضعف.

وحينما يذكر آية قد وقف على سبب لها، لم يذكرها الواحدي فإنه يضع في أولها حرف «ز». اختصار زيادة، وقد يذكر في أول الزيادة «قلت».

أما ما زاده في أثناء كلام الواحدي فإنه لا يميزه.

٨- اجتهد ابن حجر/ في: دراسة الرواة من حيث العدالة والجرح، وتمييز المتشابه وغير ذلك ودراسة الأسانيد من حيث الاتصال والانقطاع.

ودراسة الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف.

وبذل الحافظ جهده في تمييز المقبول من المردود، وتبيين الفوائد الحديثية، سواء ما كان في الإسناد أو المتن.

ومجمل القول: أن الحافظ ابن حجر جمع ما عند الواحدي، وزاد عليه ما أمكنه، ودرس كل ذلك من حيث الصحة أو الضعف، بيد أنه اعتمد على

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري المتوفى ٧٣٢، راجع ترجمته في الدرر الكامنة لابن حجر ١/ ٥١.

القواعد التي أرساها في المقدمة، وعلى من يريد الاستفادة بكتابه أن يكون مستوعبًا لهذه المقدمة. وكتابه مفيد جدًّا في التعريف بحال أحاديث أسباب النزول، هذا النوع الذي يحتاج لنفس طويل، وزيادة تحقيق.

ومما يؤسف له أن الموجود من الكتاب إنما هو إلى الآية الثامنة والسبعين من سورة النساء ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ أي: أن هذه الكتاب اعتنى بأحاديث أسباب نزول سور: الفاتحة: والبقرة: وآل عمران، وثلث سورة النساء.

مثال:

٨٧- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [الآية: ١٧٤].

قال الواحدي[١]: قال الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس: نزلت في رؤساء اليهود وعلمائهم، كانوا يصيبون في سفْلَتِهم[٢] الهدايا والفضول، وكانوا يرجون أن يكون النبي المبعوث منهم، فلما بعث من غيرهم خافوا ذهاب مأكلتهم وزوال رئاستهم، فعمدوا إلى صفة محمد ﷺ فغيروها، ثم أخرجوها إليهم وقالوا: هذا نعت النبي الذي يخرج في آخر الزمان (١١٢) لا يشبه نعت النبي الذي خرج بمكة، فإذا نظرت السفلة إلى النعت المُغَيّر وجدوه مخالفًا لصفته محمد ﷺ فلا يتبعونه» انتهى[٣].

دراسة المثال:

- هكذا أورد ابن حجر هذا الحديث، ونقله عن الواحدي، وهكذا هو في

---

(١) ص٤٤ ومن قبله أخرجه الثعلبي. انظر لباب النقول ص ٣٢.

(٢) الذي في العجاب: «من سلفتهم» وصوبته من كتاب الواحدي ط الهمان.

(٣) العجاب ١/ ٤١٩، وأسباب نزول القرآن للواحد ص١٥٧.

أسباب نزول القرآن للواحدي .

- أن الرقم الموضوع قبل الآية والذي هو ٨٧ - إنما هو الرقم المسلسل لفقرات أسباب النزول في كتاب « العجاب في بيان الأسباب » وضعه محقق العجاب لترتيب معلومات الكتاب .

أما الرقم الذي في نهاية الآية والذي هو ١٧٤ فهذا رقم الآية من سورتها ، وهو الآن يدرس في سورة البقرة ، فالمعنى : هذه الآية ١٧٤ من سورة البقرة .

- كلمة « قال الواحدي » هذا كلام الحافظ ابن حجر ، وما بعد هذه الكلمة إلى كلمة « انتهى » فمن كلام الواحدي « من أسباب نزول القرآن » والهامش الذي فوق قال الواحدي هو الهامش الوحيد الذي قاله محقق « العجاب » في هذا المثال . أما الهامش الثاني والثالث فمن كلامي .

- والرقم الذي في نهاية المثال بين قوسين كبيرين (١١٢) فهذا من وضع محقق العجاب ، وهم رقم صفحة الأصل المخطوط .

- وتلاحظ أن الحافظ ابن حجر ساق الأثر ولم يحكم عليه بصحة أو ضعف ، وهذا ليس نسيانًا ولا إهمالًا ، وإنما لأنه قعّد في المقدمة[1] أن التفسير إذا كان عن الكلبى عن أبي صالح عن ابن عباس فهو ضعيف جدًا إذ الكلبى اتهموه بالكذب . وعليه فمعنى سياقته الأثر عن الكلبى ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس معنى هذا أنه شديد الضعف ، تعرف هذا من الفصل الذي قعد به أول الكتاب .

التحقيق : والكتاب بحمد الله حققه د/ عبد الحكيم محمد الأنيس ، شارك المؤلف في قضايا الكتاب ، فعزا المؤلف الحديث لمن هو في كتابه ، فحدد المحقق مكان هذا الحديث في الكتاب المعزو إليه ، وما لم يعزه المؤلف اجتهد المحقق في عزوه ، واجتهد في دراسة القضايا الحديثية في الكتاب ، سواء ما يتعلق بالأسانيد أو

---

(١) ١/٢٠٩.

المتون أو الحكم على الحديث .

والكتاب مطبوع شائع[١] .

• • •

- الاستيعاب في بيان الأسباب :

ألفه اثنان من علماء زماننا ، سليم بن عيد الهلالي ، ومحمد بن موسى آل نصر .

- راموا[٢] : جمع أكبر عدد ممكن من أسباب النزول .

- وأن يحكموا على كل حديث أو أثر بالصحة أو الضعف .

- يذكرون الآية كاملة ، حتى ولو كان سبب النزول لجزء منها .

- قام الطابع باقتباس الآية بالحاسب من أسطوانة عليها القرآن الكريم ، ولذا فهي بخط المصحف ، ومضبوطة ، وفي نهايتها الدائرة التي هي علامة انتهاء الآية ، وفي وسط هذه الدائرة رقم الآية ، وفي أعلى الصفحة اسم السورة .

- وقبل الآية علامة مربع ، صورته صورة الحاسب : □

- يذكرون تحت الآية أكبر عدد ممكن من أحاديث أسباب النزول ، وأمام كل حديث أو أثر أو قول مربع مقسم إلى أربع مربعات هكذا : ❖

- يذكرون الراوي الأعلى ثم النص إذا كان مرفوعًا . أما إذا كان موقوفًا أو مقطوعًا فإنهم يذكرون قائله « صحابي » أو « تابعي » أو « تابع تابعي » ثم النص كاملًا .

- ويذكر في نهاية النص حاله من حيث الصحة أو الضعف « صحيح » أو « حسن » أو « ضعيف » أو « ضعيف جدًا » أو « موضوع » .

- وفي الهامش : يعزون الحديث لمن أخرجه من الأئمة ، بتحديد مكانه في

---

(١) طبعته دار ابن الجوزي ، الدمام ، السعودية .

(٢) سوف أستعمل ضمير الجماعة بدل ضمير التثنية إكرامًا لهذين العالمين ، وسهولة على القارئ .

المصدر بالجزء والصفحة وربما رقم الحديث ، أما الكتاب والباب فلم يذكروهما !!
وهم يكثرون من العزو .

وإذا أخذوا السبب من كتاب دون إسناد ، وعزاه لكتاب غير مطبوع فإنهم يذكرون ذلك كالتخريج من الدر المنثور وقد عزاه لابن مردويه .

يدرسون الحديث أو الأثر من حيث الصحة أو الضعف ، نقلًا عن الأئمة ، أو باجتهادهم هم ، ويبررون الحكم .

- أحيانًا لا يستطيعون الحكم على السبب بالصحة أو الضعف ، وذلك إذا لم يقفوا على إسنادٍ له ، كأن يكون من ذكره لم يسنده ، كما عند البغوي[1] ، أو ذكره من ذكره ، وعزاه لمن لم يستطيعوا الوقوف عليه[2] .

- قد يذكرون الآية ، وتحتها سبب واحد قد حكموا عليه بـ « ضعيف جدًّا » !!

- أي عندهم تشددٌ في الحكم بالوضع[3] ، إن لم يكن أكثر من هذا !! ولكن ليس هذا موضع كتابي .

- لقد جمعوا كثيرًا من أحاديث أسباب النزول ، وجمعوا كثيرًا من أحكام الأئمة عليها ، وبذلوا جهدهم في الحكم ، فاستفد بجهدهم ، وابذل جهدك .

● ● ●

---

(١) ج١ ص٢٤٠ في تفسير آية : ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ رقم ٢٥٦ من سورة البقرة ، وقال قتادة وعطاء ، وهذا القول في كتاب الاستيعاب ١/١٩٩ عزوه للبغوي فقط ولم يحكموا عليه بصحة أو ضعف .

(٢) كما في الأثر الذي عن عبد الله بن عبيدة عندهم ١/١٩٩ سبب آية : ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ ٢٥٦ سورة البقرة نقلوه من الدر المنثور ١/ ٢١، ونسبه لعبد بن حميد ، ولم يقفوا عليه عند عبد بن حميد ، فلم يعزوه ، ولم يحكموا عليه .

(٣) راجع حديث الكلبي في سبب الآية ١٨٣ من سورة آل عمران ، وهو عندهم ١/٢٤٣ وراجع حديث ابن عباس في سبب نزول الآية ٦١ من سورة النساء ، وهو عندهم ١/ ٤٢٣، ٤٢٤، وهم ينازعون الحافظ ابن حجر .

الصحيح المسند من أسباب النزول :

ألفه الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ، جمع فيه عددًا من أحاديث وآثار أسباب النزول ، ومع أنه وسّع على نفسه في شرطه ، فأخرج الحديث من كتاب المؤلف ، وإذا لم يقف عليه ذكره من كتاب آخر نقله عنه .

وساق الحديث من عدة كتب ، اكتفى بحكم واحد من مؤلفيها على الحديث من إسناده هو ، ومع هذا التوسع في الشرط فإنه لم يكثر فيما جمع .

إنه يذكر الآية - أو القدر منها - مسبوقة بـ « قوله تعالى » ، ثم يذكر بعدها رقم الآية في سورتها ، ثم يذكر الحديث - أو الأحاديث - مما ورد في سبب نزولها ، يذكره بإسناد أحد مخرجيه إلى رسول الله ﷺ أو إلى الصحابي ، ويتناول الإسناد والمتن بالدراسة ، ويحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، إما من أقوال الأئمة ، وهذا في الكثير الغالب ، وإما من دراسته هو .

والكتاب مطبوع شائع(١) .

ثالثًا : أحاديث تفسير القرآن الكريم :

سبق أن تحدثت عن صنفين من أحاديث القرآن الكريم :

الأول : أحاديث فضائل سور وآيات القرآن الكريم .

الثاني : أحاديث أسباب نزول القرآن الكريم .

وأتحدث هنا بمشيئة الله تعالى عن أحاديث تفسير القرآن ، والمؤلفات في ذلك متنوعة ، لكنى أخص منها ما يُستفاد منه في معرفة حال الحديث أو الأثر من حيث الصحة أو الضعف . فمن ذلك :

التفسير الصحيح :

أعده الأستاذ الدكتور/ حكمت بن بشير بن ياسين أستاذ التفسير في كلية

---

(١) طبعته دار ابن حزم ، بيروت لبنان ، ومكتبة دار القدس ، صنعاء ، اليمن .

القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

رام الأستاذ سبر الأحاديث المقبولة الواردة في تفسير القرآن الكريم ، ولذا يصف كتابه بـ« موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور » ، ويقع في أربع مجلدات كبيرة .

يبدأ القدر الذي يريد تفسيره بـ :

قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ .

وفي أعلى الصفحة اسم السورة، ورقم الآية أو الآيات المفسّرة في هذه الصفحة، وأحيانًا يذكر جزء الآية ، وأحيانًا يذكر الآية كاملة ، وأحيانًا عددًا من الآيات .

والآيات في الطبعة التي بين يدي ليست مقتبسة في الطباعة من المصحف ، وبالتالي فليست مشكولة ، وقد يقع فيها شيء من الخطأ !! .

ومصادر التفسير عنده هي :

١- تفسير القرآن بالقرآن ، وهو في ذلك يعتمد على تفسير ابن كثير ، أو تفسير الشيخ الشنقيطي ، ينقل منهما عازيا القول لمن نقله عنه منهما . وهو لا يذكر موضع الاقتباس من هذه التفسيرين ، إذ التفسير مرتبط بآية كذا ، من سورة كذا عنده وعند كل منهما .

٢- تفسير القرآن بالسنة النبوية ، ولقد اجتهد في جمع الأحاديث من الصحاح ، والسنن ، والمسانيد ، والمصنفات ، والجوامع ، وأيضًا من كتب التفسير ، وعلوم القرآن المسندة ، وأيضًا كتب السيرة والتاريخ والعقيدة المسندة .

٣- تفسير القرآن بأقوال الصحابة ؛ لما ظفروا به من معايشة نزول القرآن ومعرفة القرائن والأحوال . ولما لعلمائهم وكبرائهم من الفهم والسؤال ، والعلم والعمل .

٤- تفسير القرآن بأقوال التابعين ، تلامذة الصحابة والرواة عنهم ، وكان الزمن زمن أهل الخير الذي قال فيه رسول الله ﷺ : « خير الناس قرني ، ثم الذين

يلونهم ، ثم الذين يلونهم»[١] .

* ومنهج الأستاذ :

١- أن يذكر تحت الآية الأحاديث والآثار المفسِّرة لها ، مكتفيًا بالأحاديث الصحيحة والحسنة ، أما الضعيف والموضوع فإنه تحاشاه ، هكذا وعد ، وأرى أنه وفّى ، لكنه يذكر الضعيف الذي انجبر ، وأصبح يُحْتَجُّ به ، لأنه أصبح في دائرة الحسن .

٢- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإنه يكتفى بذلك .

٣- اذا لم يكن الحديث في أحد الصحيحين فإنه يجتهد في تخريجه ، أي بالبحث عنه في المصادر ، والبحث عن أحكام الأئمة عليه ، فإذا ثبت عنده أنه مقبول ذكره ، وإلا لم يذكره .

وكذلك الآثار عن الصحابة والتابعين ، يعزو الأثر لمن أخرجه من الأئمة ، ويبحث عن حاله من قول الأئمة أو بدراسته هو .

* يقدم الأعلى سندًا ، أو الأقوى صحة .

* ويقدم المرفوع ، ثم الموقوف .

* ووجد أد/ حكمت نسخًا في التفسير ، إسنادها واحد ، فقام بدراسة أسانيدها في المقدمة ؛ ليسهل تناولها بعد ذلك ، مثل مرويات على بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، هذه الصحيفة يرويها ابن أبي حاتم غالبًا عن أبيه ، ثنا أبو صالح ، حدثنى معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس[٢] .

* لقد اجتهد الأستاذ في جمع الأحاديث والآثار ، وعزوها لمصادرها ، وجمع أحكام الأئمة عليها ، وقام هو بكثير من دراسة أحوال هذه الأحاديث والآثار ، مما مكّنه من الحكم عليها ، والاكتفاء بالمقبول منها .

---

(١) راجع ج١ ص٤٦ وما قبلها وما بعدها .

(٢) المصدر السابق .

- إنه يحذف الأسانيد ، ويحكم على الحديث أو الأثر عوضًا عن ذلك ، يقول مثلًا :

- أخرج الطبري بسنده الحسن عن قتادة .

- وأخرج ابن أبي حاتم بسنده الجيد عن أبي العالية[١]

* وأحيانًا يعزو الحديث لمن أخرجه فقط ويحكم عليه . وأحيانًا يستطرد في العزو وجمع الأحكام ، وأحيانًا يذكر شواهد الحديث ، والأكثر أنه لا يذكر ذلك .

* وهو يعتمد كثيرًا على أحكام الأئمة الأعلام ، ويعتمد أيضًا أحكام أهل هذا الزمان كالشيخ أحمد شاكر ، والشيخ الألباني ، والشيخ شعيب الأرنؤوط .

ومجمل القول : أن الرجل جمع كثيرًا من أحاديث التفسير ، واجتهد في الحكم عليه بالصحة أو الضعف ، سواء بجمع أحكام الأئمة ، أو بدراسته هو ، أو بهما معًا ، فجزاه الله خيرًا ، والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[٢] .

• • •

« كتاب التفسير » للنسائي :

الإمام النسائي - أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي صاحب كتاب « السنن » الذي هو أحد الكتب الستة ، المتوفى ٣٠٣هـ - ألف كتابًا في الأحاديث والآثار الواردة في تفسير القرآن الكريم ، سماه « التفسير » وهو أحد كتب « سننه الكبرى » ، والإمام النسائي إمام جهبذ ، عالم بالأحاديث النبوية : ألفاظها ، ورجالها ، وأسانيدها ، عالم بصحيحها وسقيمها ، ومن هنا فتفسيره له مكانته السامية من حيث الانتقاء والثبوت .

لقد جمع النسائي أحاديث وآثار « التفسير » على ترتيب السور والآيات ،

---

(١) المثالان في ١/ ٢٦٦.

(٢) طبعته دار المآثر بالمدينة المنورة ، السعودية .

وأخرج الأحاديث والآثار بأسانيدها ، جمع فيه قدرًا كبيرًا من الأحاديث والآثار ، بلغت ستا وستين وسبعمائة حديث ، السّمة الغالبة عليها الصحة والحسن ، أكثرها أحاديث مرفوعة ، وأكثرها في البخاري ومسلم أو أحدهما ، أما الضعيف فيه فنادر جدًّا .

يذكر الحديث أو الأثر بإسناده ، وربما ذكر له أكثر من طريق ، ينتقى الأسانيد والرجال ، ويقدم الفوائد الدقيقة بأوجز عبارة .

ولقد أعتُنى بالكتاب في زماننا ، فحققه اثنان من أهل الخبرة بالتحقيق ، بذلا فيه جهدًا طيبًا ، في تخريج الأحاديث والآثار ، ومنهجهما كما يلي :

- إذا كان الحديث أو الأثر في الصحيحين بدأا بالعزو إليهما ، يكتفيان بذلك في عزو الحديث والحكم عليه .

- أما إذا كان الحديث في غير الصحيحين ؛ فإنهما يُصَدِّران الكلام بالحكم على الحديث « صحيح » ، أو « حسن » ، أو « حسن صحيح » ، أو « إسناده ضعيف » ، أو « رجاله ثقات » .

- يجمعان كثيرًا من المتابعات ، وأيضًا إذا كانت في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيا بالعزو ، فهو مُعْلِم بالحكم ، أما إذا لم يكن المتابِع في الصحيحين ؛ فإنهما يحكمان عليه بالصحة أو الضعف .

- ويجمعان أيضًا الشواهد ، ويحكمان عليها كما في المتابعات .

- يجتهدان في جمع أحكام الأئمة على الحديث ، وينتقيان من كلام الأئمة ، ويبقيان لأنفسهما دورًا في البيان لأحكام الأئمة ، أو التدقيق .

- يربطان الطرق ببعضها ، ويقارنان بين الأسانيد ، مما يوضح أحوال الأحاديث ، ويجلّى مسألة الحكم . يَبْذُلان في ذلك جهدًا يشكر .

والكتاب مفيد جدًّا في بابه ، وأحاديثه انتقاها المؤلف ، وحققها القائمان على

الطباعة . والكتاب مطبوع[1] شائع والحمد لله رب العالمين .

● ● ●

- **تفسير البغوي :**

ألف الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي المتوفى ٥١٦هـ تفسيره «معالم التنزيل» ، والبغوي محدث ومفسر وفقيه ، فهو صاحب «مصابيح السنة» ، و«شرح السنة» ، وحَظِي تفسيره برضا علماء الأمة عليه ، فهو تفسير جمع بين الإيجاز والدقة ، فسّر القرآن بالقرآن ، وبالسنة النبوية ، وبأقوال أئمة الإسلام من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين .

وطريقته في التفسير بالسنة : أنه ابتعد عن الأحاديث المنكرة ، وشديدة الضعف ، فالغالب على أحاديثه الصحة والحسن .

وذكر أسانيد الآثار في المقدمة ، وبالتالي فإنه أثناء التفسير ذكرها بدون إسناد .

يسوق أسباب النزول ، وأحاديث فضائل القرآن ، وأحاديث تفسير القرآن .

يسوق بعض الأحاديث مسندة ، وبعضها بدون إسناد .

ولأهل زماننا مشاركة للبغوي في خدمة الأحاديث النبوية ، فالطبعة التي بين يدي[2] قد خرّج محققوها[3] الأحاديث المسندة ، وغير المسندة ، يعزون الأحاديث لمن أخرجها ، ويحكمون عليها من حيث الصحة أو الضعف ما أمكنهم ذلك .

---

(١) طبعته مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، لبنان ، بتحقيق / صبري بن عبد الخالق الشافعي ، وسيد بن عباس الجليمي .

(٢) هي طبعة دار طيبة ، الرياض ، السعودية ، الطبعة السادسة سنة ١٤٢٣هـ .

(٣) وهم : محمد عبد الله النمر ، ودكتور / عثمان جمعة ضميرية ، وسليمان مُسَلّم الحرش .

- **تفسير القرآن العظيم :**

فسّر الحافظ ابن كثير - أبو الفداء إسماعيل بن عمر المتوفى ٧٧٤هـ - القرآن الكريم بالمأثور ، ولقد اشتمل تفسيره على كل صنوف أحاديث القرآن الكريم .

١- أحاديث فضائل القرآن الكريم ، ألف كتابًا في أول التفسير ، جمع فيه فضائل القرآن عمومًا .

وفي أول كل سورة يذكر الأحاديث الواردة في فضلها ، وفي أول الآية يذكر ما ورد في فضلها ، إن كان قد ورد في فضلها حديث أو أحاديث .

٢- أحاديث أسباب نزول السورة أو الآية ، إن وجدت .

٣- أحاديث تفسير الآية أو جزء الآية .

وابن كثير إمام حافظ ، يفسر القرآن بالقرآن ، ويفسر القرآن بالأحاديث النبوية ، ويفسر القرآن بأقوال الصحابة والتابعين .

يسوق الأحاديث بأسانيدها ، من مؤلفيها إلى رسول الله ﷺ ، يقول : قال البخاري ، ويذكر الإسناد والمتن .

قال أحمد ، ويذكر الإسناد والمتن .

وهو مكثر من الأحاديث ، يكثر عن البخاري ، وعن مسلم ، وعن أحمد ، وعن الترمذي ، وعن أبي داود ، وعن ابن أبي حاتم ، وعن ابن جرير الطبري ، وإذا قال : حدثنا فلان دون أن يذكر اسم المؤلف ؛ فهو البخاري غالبًا[١] .

ويخرّج من تفاسير لازالت لم تطبع :

كتفسير ابن مردويه ، وعبد بن حميد ، وابن المنذر[٢] .

يوضح المعنى بنفسه ، أو ينقله عن ابن جرير الطبري ، ويستعرض آيات

---

(١) راجع ١/ ٧٦، ٧٧.

(٢) طبعت منه قطعة .

وأحاديث الموضوع.

ففي آية: ﴿أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم﴾ جمع الآثار في نصوص وجوب العمل بالعلم، والتحذير من تضييع ذلك.

وعن قول الله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾، جمع كثيرًا من أحاديث الإسراء والمعراج.

وهو إمام حافظ يجمع طرق الحديث، ويخرج كثيرًا من نسخ التفسير، كالنسخ المروية عن ابن عباس:

عن أبي روق، عن الضحاك، عن ابن عباس.

وعن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس.

وعن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس.

والنسخة المروية عن عبد الله بن مسعود: عن مرة، عن ابن مسعود.

إنه يتكلم كثيرًا عن الحديث، فإما ينقل عن الأئمة، أو يجتهد هو[1]، ويبيِّن مواطن التقاء الطرق، ويُظهِر حال الحديث.

ويذكر الآثار دون إسناد، لكنه قد يعزوها، وقد يحكم عليها[2].

فمجمل القول: أن الحافظ ابن كثير قد ذكر كثيرًا من الأحاديث والآثار في تفسيره، وهو إمام جهبذ إذا اقتضى الأمر كلامًا تكلم بدقة واستيعاب. فإذا أردت حديثًا من أحاديث القرآن، فاحرص على الوقوف عليه في تفسير ابن كثير، فإنه يفيدك في معرفة حال الحديث أو الأثر.

● ● ●

---

(١) راجع ٨/ ٥٣٦، يرد دفع الطبري الحديث، ويستدل للطبري.

(٢) راجع ٨/ ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٤، ٥٤٠، ٥٤١.

تفسير ابن كثير ، تحقيق سامي سلامة :

ولقد كان هذا التفسير يُصَوَّر على طبعات قديمة ليست مخدومة ، وفي وقتنا هذا بدأت أياد الباحثين تمتد إليه ، وبين يدي الآن طبعة دار طيبة السعودية ، أخرجها الأخ الفاضل/ سامى بن محمد سلامة . فبذل جهدًا طيبًا في تقويم النص ، وعزا الأحاديث لمن أخرجها ، وحدد مكانها في مصدرها ، وقد ينقل الحكم عليها ، ووعد بتخريج أحاديث تفسير ابن كثير في كتاب مستقل ، وَوَضَعَ فهارس لأحاديث تفسير ابن كثير ، وحقيقةً أراحتنى هذه الطبعة ، ونأمل أن يظهر كتاب تخريج الأحاديث مع الحكم عليها . نسأل الله أن يعين الأخ سامى ، وأن يعين كل طلاب العلم والعلماء .

• • •

- هداية المستنير بتخريج أحاديث تفسير ابن كثير :

جمع فيه مؤلفه أحاديث تفسير ابن كثير ، رتبها كما في تفسير ابن كثير ، « على السور والآيات » وعزاها لمن أخرجها ، وحكم عليها ، يذكر من الحديث ما يدل عليه ، على طريقة الأطراف ، والكتاب مطبوع في جزء مستقل ، من تأليف/ عادل يوسف العزازي ، وطبع في المكتبة الإسلامية القاهرة - مصر - يذكر السورة ورقم الآية وما تحتها من أحاديث ، ولذا فهو يصلح لكل الطبعات ، وعدد أحاديثه ٥٩٨٥ بالمكرر ، ولم يقصد تخريج الآثار ، وإن كان يجمع الآثار في موضوع ما ويصدر حكمًا عامًا عليها .

• • •

كتب أخري في الحكم على أحاديث القرآن الكريم :

وكثير من كتب السنة اشتمل على أحاديث في شأن القرآن الكريم ، من ذلك :

- مسند أحمد بن حنبل ، فلقد رتبه الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي

على الموضوعات ، في كتابه « الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني » ، ومعه « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » ساق الأحاديث محذوفة الإسناد ، محذوفة المكرر ، في « الفتح الرباني » ، وفي « بلوغ الأماني » ذكر الأسانيد ، وخرّج الأحاديث وحكم عليها .

ولقد جاء المجلد الثامن عشر كله في أحاديث القرآن الكريم كلها ، فضائله ، وتفسيره ، وأسباب نزوله ، ولقد رقّم الأحاديث فبلغت خمسمائة وتسعة وأربعين حديثًا (٥٤٩) وهذا العدد مع حذف المكرر ، وإن كان يشير إلى المحذوف إذا كانت فيه زيادة .

- صحيح البخاري ، فيه كتاب « فضائل القرآن » يحتوى على تسعة وتسعين حديثًا ، كلها صحيحة ، وفي كتاب « التفسير » يحتوى على خمسمائة وثمانية وأربعين حديثًا (٥٤٨) كلها صحيحة .

- صحيح مسلم ، فيه كتاب التفسير اشتمل على ثمانية عشر حديثًا ، وهي كلها صحيحة .

- سنن أبي داود ، فيه كتاب الحروف والقراءات ، فيه واحد وستون حديثًا[1] .

فيها حكم أبي داود الذي سبق توضيحه ، وحكم شارح سنن أبي داود ، كما يمكن مراجعة « جامع الأصول » لابن الأثير ، كما سبق في الكلام على السنن .

- سنن الترمذي ، فيه ثلاثة كتب لأحاديث القرآن الكريم ، كتاب فضائل القرآن الكريم[2] يشتمل على ستين حديثًا (٦٠) ، وكتاب القراءات[3] فيه سبعة وثلاثون حديثًا ، وكتاب التفسير[4] فيه أربعمائة وستة وخمسون حديثًا ، وهي

---

(١) ج١١ ص٣ إلى ص٤٤ عون المعبود .
(٢) ج٨ ص١٧٨ - ٢٤٥، تحفة الأحوذي .
(٣) ج٨ ص٢٣٦ - ٢٧٦ تحفة الأحوذي .
(٤) ج٨ ص٢٧٧ إلى ص٣٠٨ من الجزء التاسع من تحفة الأحوذي .

كلها مخرّجة بأسانيدها، ومحكوم عليها بالصحة أو الضعف، من الترمذي، ومن شراحه.

- مستدرك الحاكم، فيه كثير من أحاديث التفسير[١] بلغت في إحدى الطبعات المرقمة ألف حديث، حكم عليها الحاكم، وشاركه الذهبي، وابن الملقن، وغيرهم.

وهناك كتب فيها أحاديث كثيرة من أحاديث القرآن الكريم، ولكن ليس فيها حكم على الأحاديث، من ذلك:

- تفسير الطبري، وأحاديثه وآثاره مسندة، وله عدة طبعات وأحدث طبعاته التي بتحقيق الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، وهذه الطبعة قُوّم فيها النص، وفيها شيء من عزو الأحاديث، وأقل منه الحكم على الأحاديث، وإني أعجب من الدكتور/ التركي لماذا لم يكن العمل على منوال مسند أحمد !!.

- تفسير ابن أبي حاتم الرازي، طبع معظمه، وأحاديثه وآثاره مسندة.

- تفسير مجاهد، وآثاره مسندة.

- تفسير عبد الرزاق، أحاديثه وآثاره مسندة، وفيها عزو لكن دون حكم.

- تفسير الثوري، وأحاديثه وآثاره مسندة، وفي طبعته الحالية عزو الأحاديث والآثار لمن أخرجها، أما الحكم فنادر.

- الدر المنثور للسيوطي، أحاديثه وآثاره معزوة لمن أخرجها، والحكم نادر فيها، وطبعته التي حققها الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث، فيها تدقيق في تقويم النص، وشيء من العزو، أما الحكم فلا، ولست أدري لماذا هذا مع أن هذا المنهج قد ترك، وأصبح التحقيق: تقويم

---

(١) ج٢ ص٢٢٠ - ٥٤٢ من طبعة الهند.

النص ، وعزو الأحاديث ، والحكم عليها .

وهذه المجموعة إنما ذكرتها لأنها مسندة ، وفيها بعض أحكام ، أما قدرها العالي فسنعرفه عند الكلام على الطريقة الثانية للحكم على الحديث إن شاء الله تبارك وتعالى . حينما تستفيد بالإسناد في معرفة الحكم على الحديث ، وبخاصة أن معظمها نسخ في التفسير ، دراية إسناد واحد هو دراسة لأحاديث وآثار كثيرة ، قد تصل لألف وخمسمائة حديث وأثر في الكتاب الواحد ، وقد ذكر قدرًا من ذلك ابن أبي حاتم الرازي في أول تفسيره[١] .



(١) ج١ ص١٤، ١٥.

الحكم على أحاديث السنة النبوية

«مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة».

«السنة» لمحمد بن نصر المروزي.

«جامع العلم» لابن عبد البر.

«الفقيه والمتفقه» للخطيب.

«العواصم والقواصم».

«المدخل إلى السنن الكبرى».

- الحكم على أحاديث السنة النبوية :

كثير من أحاديث رسول الله ﷺ تُعَرِّف بقدر السنة النبوية وحجيتها ، وبدهي فإننا نحتاج لمعرفة أحوال هذه الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف ، وفي المكتبة كتب تفيدنا في ذلك ، منها :

مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة : للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ .

رد فيه على من أنكروا حجية السنة النبوية ، فبيّن أصل هذه الدعوى ، وأنها من أعظم المهالك ، وفنّدها ، وأقام الدليل على بطلانها ، وصحّح الرأي والعقيدة في ذلك .

والسيوطي يذكر الأحاديث والآثار ، ويعزوها لمن أخرجها ، ولربما حكم عليها بالصحة أو الضعف ، نقلًا عن غيره ، أو من درايته .

وجاء دور المحقق فاجتهد في عزو الأحاديث والآثار ، فزاد في المصادر ، وحدد مكان الحديث والأثر بدقة في مصدره ، وقارن بين الألفاظ والأسانيد ، وجمع المتابعات والشواهد ، وبذل جهده في الحكم بالصحة أو الضعف .

ووضع للكتاب فهرسًا للآيات ، وفهرسًا للأحاديث .

والكتاب مشتمل على ٣٩٦ حديثًا وأثرًا .

حققه بدر بن عبد الله البدر ، وطبعته مؤسسة الريان بيروت ، ودار النفائس بالكويت .

● ● ●

- السنة ، لمحمد بن نصر المروزي ، المتوفى ٢٩٤هـ :

عَرّف فيه بمقام السنة النبوية ومكانتها ، وذلك من خلال أنها وحى الله تعالى الى نبيه ﷺ ، وهي تبين القرآن الكريم ، وقد أمرنا ربنا بالتمسك بها .

والمروزي يسوق الآيات التي تبين قدر السنة ، وكذلك الأحاديث التي تأمر بالتمسك بالسنة والعناية بها .

ويذكر الآثار عن الصحابة والتابعين التي تبين تمسكهم بالسنة، وأخذهم بيد الآخرين للتمسك بها.

والمروزي يسوق الأحاديث بأسانيدها، وأحاديث الكتاب ٤٣٩ حديثًا وأثرًا.

وجاء دور المحقق فاجتهد في عزو الأحاديث، والحكم عليها، واجتهد في ذكر المتابعات والشواهد، ليخلص إلى صحة المتن أو حسنه.

ووضع فهرسًا للآيات، وفهرسًا للأحاديث، وفهرسًا للآثار.

والكتب مطبوع بتحقيق الدكتور/ عبد الله بن محمد البصيري. طبعته دار العاصمة بالرياض بالمملكة العربية السعودية.

• • •

- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، المتوفى ٤٦٣هـ:

جمع فيه كثيرًا من الآيات والأحاديث الواردة في العلم: من فضله، وآداب العالم والمتعلم. وجمع فيه أيضًا كثيرًا من الآيات والأحاديث الواردة في السنة النبوية، من لزوم العمل بها، وفساد التقليد، وذم الإكثار من الحديث دون التفهم والتفقه، وذم القول في دين الله بالرأى، وبيان موضوع السنة من الكتاب، وبيانها للكتاب، وفضل السنة، والتحذير من الأهواء والبدع، وفضل الكتابة، والحفظ، إلى غير ذلك.

ولقد اشتمل الكتاب على كثير من الأحاديث والآثار، ساقها ابن عبد البر بإسناده، ويعلق تعليقات مفيدة.

وجاء محقق الكتاب أبو الأشبال الزهيري فخرج الأحاديث والآثار، فعزاها لمن أخرجها، وحكم عليها بالصحة أو الضعف، ونشرت الكتاب دار ابن الجوزي[1]

---

(١) بالسعودية.

ويقع في مجلدين كبيرين، وبه فهرس للآيات، وفهرس للأحاديث، وفهرس للآثار، وفهرس إجمالي للموضوعات، وفهرس تفصيلي للموضوعات.

● ● ●

- الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، المتوفى ٤٦٢هـ:

وهو كتاب في أصول الفقه، والأصل الثاني هو الاستدلال بالسنة النبوية، ساق الخطيب الأحاديث والآثار التي في ذلك بأسانيدها[١] فتناول فيه حجية السنة، وأنها تستقل بالتشريع، وأنها لا تفارق القرآن، وأنه يجب العمل بخبر الواحد، وتناول قضية فهم نصوص السنة من الحقيقة والمجاز، والعام والخاص، والمجمل والمبين، وما يجوز التخصيص به وما لا يجوز، وأسباب الورود، وآداب الفقيه والمتفقه.

وجاء دور المحقق عادل بن يوسف العزازي، فخرج الأحاديث، يعزوها ويترجم لكثير من الرواة، ويحكم عليها، ويجتهد في جمع المتابعات والشواهد، ويعزوها أيضًا ويحكم عليها.

والكتاب طبعته دار ابن الجوزي بالسعودية في مجلدين.

● ● ●

- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، للعلامة محمد إبراهيم الوزير اليماني، المتوفى ٨٤٠هـ.

يركز على أن القرآن والحديث هما الطريق لمعرفة الحق من بين أقوال المختلفين، ويجتهد في الدفاع عن السنة النبوية ونصرتها.

وأحيانًا يعزو الأحاديث لمن أخرجها، وقد يحكم عليها، ويناقش من سبقه بالحكم على الحديث، ويترجم للرواة.

---

(١) ج١ ص٢٥٧ - ٣٩٦.

وجاء دور المحقق فبذل جهده في تخريج الأحاديث، يعزوها ويحكم عليها. والكتاب مطبوع في تسعة أجزاء طبعته مؤسسة الرسالة، بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط.

• • •

- المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي، المتوفى ٤٥٨هـ.

فيه كثير من الموضوعات المتعلقة بالسنة، كالاعتماد على النصوص من الكتاب والسنة، دون الاعتماد على الرأي أو القياس أو التقليد.

وفيه تعريف بمنهج السلف في تعلم العلم، والتمسك بالكتاب والسنة، والمحافظة على نصوص السنة بالحفظ والكتابة، والتثبت في فهمها، والفتوى بناء على التحري، والحذر من الزلل.

وفيه التعريف بفضل العلم، وآداب العالم والمتعلم، وإكرام أهل العلم.

أخرج البيهقي الأحاديث بأسانيدها، ويتكلم في قضية التصحيح أو التضعيف أحيانًا.

وجاء المحقق د/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي، فكثيرًا ما يعزو الأحاديث، وأحيانًا يحكم عليها بالصحة أو الضعف.

والكتاب طبعته دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت.



الحكم على أحاديث العقيدة

« تخريج أحاديث شرح العقائد » .

« الإيمان » لابن منده .

« السنة » لابن أبي عاصم .

« الشريعة » للآجري .

« السنة » للخلال .

« التوحيد » لابن خزيمة .

كتب أخري في الحكم على أحاديث العقيدة .

ثانيًا : الحكم على أحاديث العقيدة .

أهتم المحدثون بأحاديث العقيدة ، فمنهم من جمع أحاديث كتاب العقيدة وخرج أحاديثه ، ومنهم من قام على تحقيق كتاب في العقيدة ، يخرج أحاديثه ويعتنى بها . أذكر من ذلك .

١- تخريج أحاديث شرح العقائد :

ألف الشيخ نجم الدين أبو حفص - عمر بن محمد - النسفي المتوفى ٥٣٧هـ[١] كتاب « العقائد » وجاء العلامة مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني المتوفى ٧٩١هـ[٢] فشرح كتاب النسفي وسماه « شرح العقائد » .

ولقد اشتمل هذا الشرح على جملة أحاديث ، فجاء الحافظ السيوطي فجمع هذه الأحاديث ، وخرجها في كتابه « تخريج أحاديث شرح العقائد » .

بيّن السيوطي منهجه في أول الكتاب ، وأنه سلك فيه مسلك الاختصار ، يعزو الحديث لمن أخرجه من الأئمة ، ويحكم عليه في الكثير الغالب .

وجاء محقق الكتاب السيد صبحى السامرائي فبذل جهده في تحقيق الكتاب ، وزاد في التخريج ؛ أي : في عزو الأحاديث ، والحكم عليها .

وعليه فالكتاب مفيد في التخريج بفرعيه ، عزو الأحاديث ، والحكم عليها .

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[٣] .

● ● ●

- كتاب الإيمان لابن منده :

أفرد بعض المحدثين كتابًا أو أكثر من كتبه في العقيدة ، وبعضهم جعل للعقيدة

---

(١) ترجمته في لسان الميزان ٣٢٧/٤ رقم ٩٢٥.

(٢) ترجمته في الدرر الكامنة ١١٢/٦ رقم ٢٣٠٠، وراجع ترجمة رقم ٢٢٥٠.

(٣) طبعته دار الرشد بالسعودية .

قسمًا أو أقسامًا من كتابه .

وممن أفرد كتابًا للعقيدة الحافظ محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده المتوفى ٣٩٥ هـ[1] سماه « كتاب الإيمان » .

أكثر فيه من أبواب العقيدة ، حتى إنه وصل بأبوابه إلى تسعة أبواب ومائة (١٠٩ فصل) ، وتحت كل فصل ذكر ما يدل من الأحاديث عليه ، ويذكر ما يدل لأهل السنة ويوضح عقيدتهم ، وأيضًا ما يدحض رأي مخالفيهم .

ولقد اهتم بقضية صحة الأحاديث ، فجمع الأحاديث الثابتة ، ومعظم أحاديثه في « صحيحي البخاري ومسلم » ، يلتقي مع الواحد منهما في شيخه أو ما بعد ذلك .

وابن منده يهتم بحال الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، لكن بطريقة دقيقة ، ويتمثل ذلك فيما يلي :

١- اعتمد على الأحاديث الصحيحة في أصل الباب ، ونزل إلى الأحاديث الحسنة ، سواء الحسن لذاته أو لغيره ، ولم ينزل عن ذلك ، فلم يذكر شيئًا من شديد الضعف أو الموضوع .

٢- يجمع طرق الحديث الواحد ، وهو مكثر في هذا ، يريد بذلك زيادة قوة الحديث الناتجة عن المتابعات .

٣- يكثر من جمع أحاديث الباب ، والتي هي شواهد الحديث الأصل ، قاصدًا بذلك مزيدًا من القوة للحديث التي تنتج عن جمع الشواهد .

٤- يجمع كثيرًا من الشيوخ في الإسناد الواحد[2] ، وبخاصة في الطبقات التي نزلها عن البخاري ومسلم .

---

(١) ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/ ٢٨، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣١.

(٢) راجع حديث رقم ٤٢٧، ٤٥١.

وواضح أنه يقصد بذلك التعضيد . ولقد أكثر من (ح) التحويل بسبب هذا .

٥- يذكر بعض الفوائد المفيدة في معرفة حال الحديث ، كأن يبين أن الحديث رفعه فلان وفلان ، ووقفه فلان وفلان[1] ، وهذا الحديث مشهور عن فلان[2] .

إنك تلاحظ في عمل هذا الإمام أنه يتابع الإسناد خطوة خطوة ، فأيما خلل عالجه ؛ كأن يكون في الإسناد راو ضعيف فيذكر طريقًا آخر فيه متابع لهذا الضعيف فيقويه ، وإذا كان عنده سبب يزيد في القوة فإنه يذكره ، كأن يكون الراوي ثقة ، فيذكر له متابعًا يزيد به الحديث قوة ، إن الإمام يعلم أنه يكتب في العقيدة ، وهي تؤخذ من الأحاديث الثابتة الصحيحة ؛ فحرص على ذلك .

وجاء دور المحقق في بيان حال الحديث ، فحكم على الحديث بكل وضوح « صحيح » « حسن » ، وشارك المؤلف في الحكم على الحديث ، ورسم خريطة الإسناد ، وحدد موضوع الحديث في الكتب التي خرج منها ، وكان أيضًا منتبها أنه يعمل في باب العقيدة فاجتهد في بيان حال الحديث ، وإنا لنرجو المزيد .

وإني أركز على جهد المؤلف والمحقق في بيان حال الحديث ؛ لأني أكتب في ذلك ، لكنه واضح أمامي جهد الرجلين في موضوع الكتاب ، فكم للمؤلف من تدقيقات في ألفاظ الحديث ، وكم له من فوائد هي غاية في الأهمية في معنى الحديث والذي هو في موضوع العقيدة .

وفي نهاية كل فصل يعقد المحقق دراسة عن فقه النصوص يوضح بها هذه المسألة من مسائل العقيدة ، ومدرسة الإسلام في حاجة لهذا النوع من الدراسة ، أعنى دراسة العقيدة من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية .

هذا والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[3] ، وقد جمع أكثر من ألف حديث

---

(١) راجع رقم ٤٤١، ٤٤٢.

(٢) راجع رقم ٤٤٣.

(٣) طبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(١٠٨٩) في العقيدة، محكومًا عليها بالصحة أو الحسن.

* * *

- السنة[1] لابن أبي عاصم:

ألف الحافظ الكبير الإمام أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني المعروف بـ« ابن أبي عاصم » المتوفى ٢٨٧هـ كتابه « السنة » عرف بموضوعه[2]، وأنه في العقيدة الإسلامية المأخوذة من الكتاب والسنة.

قسّم الكتاب على أبواب العقيدة، وذكر تحت كل باب مجموعة عن الأحاديث تدل عليه.

يخرّج الحديث ربما من أكثر من طريق، وعنده الصحيح والحسن والضعيف، وشديد الضعف والموضوع.

جعل همته حسن التبويب، وجمع الأحاديث، ومقارنة الأسانيد، وبيان الفارق بينها، سالكًا مسلك « من أسند فقد أحالك »، فحسبه أنه أبان لك الأسانيد بترتيب موضوعي دقيق.

ثم جاء محقق الكتاب فخرج أحاديث الكتاب وآثاره، يعزوها لمصادرها، ويبين حالها من حيث الصحة أو الضعف.

والمحقق للنسخة التي معي هو أد/ باسم بن فيصل الجوابرة الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض - السعودية، ولقد اجتهد في الحكم على

---

(١) من مؤلفات المحدثين « السنة »، وهذه المؤلفات نوعان:

١- « السنة »، وهو كتاب يعني فيه بالتعريف بمكانة السنة ووجوب العمل بها. ومن هذا النوع « السنة » لمحمد بن نصر المروزي.

٢- « السنة » بمعنى ما كان عليه رسول الله ﷺ وخلفاؤه من العقيدة، ومن هذا النوع ما سأتكلم عنه هنا إن شاء الله تعالى.

(٢) وذلك في آخر الكتاب ٢/ ١٠٢٧.

الأحاديث، وصرح أنه استفاد من الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، فإذا خرّج الألباني أحاديث الكتاب قبل الدكتور الجوابرة، وجاء الجوابرة بخدمة من الكتاب، وخرج الأحاديث بالعزو والحكم، وكانت طريقته مع الكتاب أحسن من طريقة الشيخ الألباني رحمه الله تعالى.

فاستفد بجهود العالمين وابذل جهدك من حيث انتهوا، فكم ترك المتقدم للمتأخر.

مجمل القول: أنه كتاب اشتمل على حديثين وستمائة وألف حديث (١٦٠٢) في العقيدة، مخرجة ومحكوم عليها بعد تبويبها.

• • •

الشريعة للآجري:

من كتب العقيدة التي تعتمد على نصوص الكتاب والسنة، كتاب «الشريعة» للإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجري المتوفى ٣٦٠هـ.

وهذا الكتاب «الشريعة» هو كتاب في العقيدة الإسلامية، قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾(١).

وبعض العلماء يسمى كتابه في العقيدة «الشريعة».

ومن العلماء من يسمى كتاب الآجري هذا «السنة»، شأن بعض من ألف في العقيدة ويسمى كتابه «السنة».

إن الآجري يتناول مباحث عقيدة السلف من خلال الكتاب والسنة، يثبت ما يجب اعتقاده من التمسك بالسنة، والإيمان بالقدر، والإيمان بعذاب القبر، ومعرفة قدر رسول الله ﷺ وأصحابه، ويحذر مما ليس من الدين ا كالتفرق والاختلاف،

---

(١) سورة الجاثية، آية: ١٨.

والرد على الخوارج والجهمية ، وكل الفرق المبتعدة عن عقيدة الكتاب والسنة .

إنه يناقش المسائل من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، يتكلم عن المسألة مستدلًا بآيات القرآن الكريم ، ثم يسوق الأحاديث والآثار المبينة لها .

وهو مكثر من الأحاديث والآثار .

ويتمثل دوره في التعريف بحال الحديث في : أنه يسوق الأحاديث والآثار بأسانيدها .

يهتم بقضية المتابع والشاهد ، فيجمع للحديث أكثر من طريق ، ويجمع له الأحاديث الأخرى التي في موضوعه .

ويجمع المحقق جهده مع جهد الإمام ، فيعزو الأحاديث لمصادرها ، يهتم بهذا ويكثر ، ويترجم للرواة ، ويجمع أحكام الأئمة ، ويجتهد في الحكم بنفسه على الحديث .

وبجهد المؤلف والمحقق صار الكتاب مصدرًا للحكم على أحاديث العقيدة ، والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[1] .

• • •

- السنة للخلال :

ألف الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال المتوفى ٣٣١هـ[2] كتابًا في عقيدة أهل السنة التي كان عليها رسول الله ﷺ وأصحابه .

رتبه على الموضوعات ، يذكر الباب وما تحته من أحاديث وآثار ، يذكرها بأسانيدها .

يخرج فيه عن الإمام أحمد بن حنبل كثيرًا .

واهتمام الخلال في كتابه هذا كان منصبًا على التبويب ، وجمع الأحاديث والآثار .

أما قضية الحكم على الحديث فجهده فيها سوق الأحاديث والآثار

---

(١) طبعة مؤسسة قرطبة القاهرة ، مصر ، بتحقيق الوليد بن محمد بن نبيه سيف النصر .

(٢) ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٩٧، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٧٨٥.

بأسانيدها . وجمع الأسانيد والطرق كنوع من الاعتناء بحال الحديث .

لقد جمع في كتابه الصحيح والحسن ، والضعيف والموضوع .

وجاء محقق الكتاب فبذل جهدًا مزدوجًا :

أحدهما : في عزو الأحاديث إلى مصادرها ، والترجمة للكثير من رواتها .

ثانيها : الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، يعتمد في ذلك على النقل ، ويكثر النقل من أحكام الشيخ الألباني في تخريجه لأحاديث كتاب السنة لابن أبي عاصم .

• • •

- كتاب التوحيد لابن خزيمة :

أهم الكتب المصنفة في العقيدة « كتاب التوحيد » للإمام الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري الذي عاش في الفترة من ٢٢٣ - ٣١١هـ[١] .

والكتاب مرتب على الأبواب ؛ يذكر تحت كل عنوان الأحاديث والآثار التي توضحه ، ويتناول الموضوع بالدراسة العميقة .

يروي الأحاديث بالإسناد المتصل إلى النبي ﷺ .

وابن خزيمة متقدم ، فلقد عاصر كثيرًا من شيوخ البخاري ومسلم ، وعاصر البخاري ومسلمًا ، وسمع منهما ، وسمعا منه ، فإسناده سهل الدراسة .

وجهد ابن خزيمة في معرفة حال الحديث يتمثل فيما يلي :

- خرّج الأحاديث بالأسانيد .

- اشترط أن لا يخرّج إلا الصحيح ، وقد التزم بذلك كثيرًا ، فلم يخرج في الأصول إلا الصحيح ، أما غير الصحيح فربما ساقه في المتابعات والشواهد .

- يورد للحديث أكثر من طريق ، وفي هذا تقوية له .

---

(١) راجع ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٠، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٦٥.

- يتناول الحديث بالدراسة أحيانًا ؛ فيبين أن هذا مسند ، وهذا مرسل ، وهذا فيه فلان مدلس وقد عنعن ، وهذا فيه علل ثلاث ، ويذكرها[١] .

- وابن خزيمة من جهابذة المحدثين ، خبير بالعلل ، بصير بالأحاديث ، يصوب أخطاء الكبار ، كيحيى بن سعيد القطان[٢] . ويقعِّد للرواية عن الأعلام ، كرواية إبراهيم النخعي عن أكثر من واحد من أصحاب ابن مسعود ، عن ابن مسعود[٣] .

وقام محقق الكتاب بتخريج أحاديث الكتاب ، ومحاولة الحكم عليها ، ولازلنا نرجو مزيدًا من العناية بالكتاب ، لأهمية موضوعة ، ولدقة مؤلفه .

وخلاصة القول : فالكتاب مفيد في تخريج أحاديث العقيدة ، سواء بالعزو له ، أو بما عزا المحقق إليه ، أو بجهد ابن خزيمة في الحكم على الحديث ، أو بما بذله المحقق من جمع أحكام الأئمة .

• • •

كتب أخري في الحكم على أحاديث العقيدة :

- **كتاب الإيمان** لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى ٢٢٤هـ تحقيق الشيخ الألباني ط المكتب الإسلامي .

- **كتاب الإيمان** لابن أبي شيبة المتوفى ٢٣٥هـ تحقيق الشيخ الألباني ط المكتب الإسلامي .

- **كتاب معارج القبول لشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (في التوحيد)** للشيخ حافظ بن أحمد الحكمي ، خرج أحاديثه عمر بن محمود أبو عمر ، طُبع في دار ابن القيم - الدمام - السعودية .

---

(١) راجع ج١ ص٨٧ حديث رقم ٨٠ - (٤٢) .

(٢) راجع ج١ ص ١٨٢، ١٨٣ رقم • (...) هكذا وضع الرقم في النسخة .

(٣) ١/ ١٨٣.

الحكم على أحاديث السيرة النبوية

«صحيح السيرة النبوية».

«السيرة النبوية كما جاءت في الأحاديث الصحيحة».

«زاد المعاد في هدي خير العباد».

«أخلاق النبي ﷺ وآدابه».

«الروض الباسم في شمائل أبي القاسم».

«تهذيب الخصائص النبوية الكبرى».

«غاية السول في خصائص الرسول».

«بداية السول في تفضيل الرسول».

«مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا».

«دلائل النبوة» لأبي نعيم.

«دلائل النبوة لقوام السنة».

«عمل اليوم والليلة» للنسائي.

«عمل اليوم والليلة» لابن السنى.

«جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام».

«مرويات غزوة بدر».

«السيرة في كتب السنة».

«السيرة في مسند أحمد».

«السيرة في البخاري، والترمذي، والحاكم».

- الحكم على أحاديث السيرة النبوية :

السيرة النبوية لها كتبها ، ولها رجالها : عروة بن الزبير بن العوام ، وأبان بن عثمان بن عفان ، وموسى بن عقبة ، ومحمد بن إسحاق .

وهؤلاء إنما جمعوا حقائق السيرة ، مما لم يرد في القرآن الكريم ، ولا في الأحاديث النبوية ، معتمدين على حفظ الناس لهذين الأصلين .

ولما تأخر الزمان وقلّ من يحفظ القرآن ، وندر من يحفظ السنة ، بدأت الحاجة تظهر لجمع السيرة من هذين المصدرين بالإضافة إلى مصادر السيرة .

وبدأ العلماء منهم من يجمع حقائق السيرة التي في القرآن الكريم .

ومنهم من يجمع حقائق السيرة التي في السنة النبوية .

ومنهم من يجمع حقائق السيرة من القرآن والسنة والسيرة .

وكثر جمع أحاديث السيرة :

ويعنيني هنا الكتب التي تحكم على أحاديث السيرة بالصحة أو الضعف . من ذلك .

• • •

- صحيح السيرة النبوية :

ألف الشيخ/ إبراهيم العلى الأردني الشامي من علماء زماننا ، تلميذ الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور/ همام عبد الرحيم سعيد .

وطريقة المؤلف تتلخص في :

- جمَع عددًا كبيرًا من أحاديث السيرة النبوية ، وانتقى منها المقبول ، والذي يشمل الصحيح ، والحسن ، وما يعتبر به ، وقد زاد على التسعمائة حديث (٩٢٧) حسب ترقيمه .

- بوب هذه الأحاديث ، وتحت كل عنوان ذكر الأحاديث التي تبينه ، ولم

يكتب شيئًا من كلامه قبل الأحاديث ، ولا شيئًا بعدها ، وإنما الكتاب : عناوين ، وأحاديث ، وآثار .

- حينما يضيق به الحال ، فيجد موضوعًا بلا أحاديث ؛ فإنه يستعين بأقوال التابعين ، وعلماء السير .

- بذل جهده في تخرج الأحاديث والآثار ، فعزا الأحاديث لمن خرَّجها ، واجتهد في الحكم عليها من حيث الصحة أو الضعف .

فإن كان الحديث في البخاري ومسلم اكتفى بالتخريج منهما ، والعزو إليهما مُعْلِم بالصحة ، لكنه إذا كان عنده تخريج أكثر فإنه يذكره ، وعلى الرغم من أن الحديث يكون قد صح برواية الصحيحين ، إلا أنه يجتهد في الحكم عليه من رواية غيرهما أيضًا ، أما إذا لم يكن الحديث في الصحيحين فإنه يخرجه من مصادر السنة الأخرى ، ويجتهد في الحكم عليه بالصحة أو الضعف ، فيجمع أحكام الأئمة السابقين ، فإذا لم يجد بذل جهده - وفق قواعد علوم الدراية - في الحكم على الحديث .

وكذلك يجتهد في توثيق الآثار التي يجمعها من أقوال الصحابة أو التابعين ، فيحرص على دراسة الأسانيد إلى قائل الأثر ، ليحكم عليه بالصحة أو الضعف .

- إذا اقتضى الأمر دراسة حديثية ، فإنه يقتبس من كلام الأئمة شراح الحديث .

- ومجمل القول : أن الكتاب دراسة حديثية لأحاديث السيرة النبوية ، اجتهد فيه المؤلف في جمع الأحاديث والحكم عليها .

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع(١) .

● ● ●

السيرة النبوية كما جاءت في الأحاديث الصحيحة :

هذا كتاب ظريف ، بمثابة قصة حياة رسول الله ﷺ ، لم يقصد مؤلفه الأخ

---

(١) طبعته دار النفائس بالأردن .

الفاضل/ محمد الصوباني - دراسة السيرة كأحداث ومواقف، وأزمنة وأمكنة، وإنما نهج القصة، واعتمد على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وعلى معرفته بسيرة رسول الله ﷺ، وأعمل أسلوبه الأدبي.

وفي سوقه للأحاديث يعتمد على الأحاديث الصحيحة والحسنة، وابتعد عن شديد الضعف والموضوع.

ويذكر الحديث في أصل الكتاب، ويذكر في الهامش تخريجه، فيعزوه لمن أخرجه من الأئمة، ويحكم عليه بالصحة أو الحسن من كلام الأئمة أو العلماء، أو من دراسته التي يذكرها.

وأحاديث الكتاب غير مرقمة، لكن حسب نظرتي اشتمل على قرابة أربعمائة حديث في سيرة رسول الله ﷺ مَعْزُوّة لمن أخرجها، محكومًا عليها بالصحة أو الحسن.

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[(١)].

• • •

زاد المعاد في هَدْي خير العباد:

ألف الإمام ابن القيم كتابه «زاد المعاد في هَدْي خير العباد» ﷺ، بيّن فيه المنهج الذي سلكه رسول الله ﷺ في كل نواحي حياته.

إنه قصة حياة رسول الله ﷺ، دراسة موضوعية، لم يجعله على ترتيب الأحداث والأزمنة، وإنما جعله على الأبواب.

وابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي الذي عاش من ٦٩١ إلى ٧٥١هـ إمام محدث، ومفسر وفقيه، بلغ في الحديث درجة الحافظ، وهو إمام موسوعي، إذا كتب في موضوع كتب فيه كتابة المتخصص، وبخاصة في

---

(١) طبعته مؤسسة الريان، بيروت، لبنان.

التفسير والحديث والفقه ، تجمل في الموضوع كتابته ، ويدقق ويحقق ، ومن هنا فكتابه هذا في السيرة موسوعة نبوية ، جمع فيه وأجاد ، حتى إن أحاديثه تقارب الخمسة آلاف حديث (٥٠٠٠ حديث) .

لقد أكثر ابن القيم في كتابه هذا من أحاديث السيرة النبوية ، وهو متمكن في علوم الدراية والرواية ، فيدرس ثبوت الحديث ، وما قد يكون فيه من ثبوت وقوة ، أو ضعف وعلة[١] ، ودراسته دقيقة وعميقة ، يعتمد على القواعد بكل استيعاب ، ويجمع الطرق على سبيل الاستقصاء .

إنه يذكر الأحاديث بنصها أحيانًا ، ويشير إلى معناها في الأعم الأغلب ، وكثيرًا ما يحكم على الحديث ، وهو في هذا بارع ، يستفيد بأحكام الأئمة السابقين ، ويضيف جهده ليخلص برأي غاية في التمحيص .

ثم يأتي دور مُحَقِّقَى الكتاب ، فاجتهدا في عزو الأحاديث التي ذكر نصها أو أشار إليها ، وكذا اجتهدا في الحكم عليها ، أما معاني الأحاديث التي نثرها فهذه لم يولوها عزوًا ولا حكمًا . والكتاب بحمد الله مطبوع[٢] بتحقيق العالمين الفاضلين الشيخ/ شعيب الأرنؤوط . والشيخ عبد القادر الأرنؤوط .

● ● ●

أخلاق النبي ﷺ وآدابه :

تأليف أبي الشيخ الحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان الأصبهاني المتوفى ٣٦٩هـ ، جمع فيه كثيرًا من الأحاديث التي في أخلاق رسول الله ﷺ (٨٩٩ حديث) أخرجها بإسناده ، وقد يذكر للحديث أكثر من إسناد .

يضع العنوان ويسوق تحته أحاديث ، ولا يتناول قضية التصحيح والتضعيف ،

---

(١) راجع ج١ ص٢٢٤ حديث : كان رسول الله ﷺ يسجد على كور عمامته .

(٢) طبعته مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، في ستة أجزاء ، السادس خاص بالفهارس .

وإنما هو على قاعدة: «من أسند فقد أحالك». فها هو قد ذكر الإسناد فليدرس مَنْ بعده ويتبين الحكم على الحديث.

وأسانيد أبي الشيخ فيها الكثير من الضعيف، ولكن المتون قد صحت من طرق أخري أو حُسِّنت، وجاء محقق الكتاب، فخرَّج الأحاديث، فعزاها لمن أخرجها، وحاول الحكم عليها بطريق الترجمة للرواة، وذكر متابعات وشواهد الموضوع، لكنه لم يجمع أحكام الأئمة.

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[1] بتحقيق الدكتور/ صالح بن محمد الونيّان.

• • •

الروض الباسم في شمائل المصطفى أبي القاسم ﷺ:

ألفه الإمام زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن نور مخلوف الحدادي المناوي القاهري المتوفى ١٠٣١هـ.

أخذ الإمام المناوي كتاب «الشمائل المحمدية» للإمام الترمذي، وأضاف إليها أكثر من المثل.

وطريقته أنه يكتب عنوان الباب، وتحته ما عند الترمذي من أحاديث؛ بحذف الإسناد ويذكر الراوي الأعلى والمتن، ولا يعزو الحديث لأحد فهو من كتاب الترمذي، ولا يحكم عليه، فإذا انتهى من أحاديث الترمذي ذكر كلمة «قلت» يميز بها ما أخذه من كتاب الترمذي، وما جمعه هو، ثم يذكر الأحاديث التي جمعها، ويعزوها لمن أخرجها، وربما حكم عليها، وينهيها بقوله «الله أعلم».

ويلاحظ أنه أحيانًا تسقط كلمة «قلت»، لكن يعرف القارئ مكانها من

---

(١) طبعته دار المسلم، الرياض، السعودية.

اختلاف حال الأحاديث ، فما كان من أحاديث الترمذي لا عزو بعده ولا حكم ، أما ما كان من جمع المناوي فبعده العزو والحكم .

ولقد زاد أبوابًا كثيرة على الترمذي ، كما زاد أحاديث كثيرة ، فأحاديثه ١٠٩٤ حديثًا .

وقام بتحقيق الكتاب الدكتور/ محمد عادل عزيزة الكيالي ، فخرّج كل الأحاديث ، ما كان من كتاب الترمذي ، وما كان من جمع المناوي ، بعزو الأحاديث لمن أخرجها ، وبجمع أحكام الأئمة عليها ، لا يخالف ذلك - حكم الأئمة عليها - إلا في القليل النادر .

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع(١) .

● ● ●

- مختصر الشمائل المحمدية للترمذي :

اختصر الشمائل « الشيخ الألباني » - رحمه الله تعالى - فحذف الأسانيد ، وحذف المكرر ، بلغت الأحاديث بعد الاختصار ٣٥٢ حديثًا .

حكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف ، يضع الحكم على الحديث في الهامش الجانبي ، فإذا كان الحكم على الإسناد وضعه مقابل اسم الصحابي راوي الحديث ، وإذا كان على المتن وضعه مقابل مطلع المتن .

● ● ●

- تهذيب الخصائص النبوية الكبرى :

ألف الحافظ السيوطي كتابه « الخصائص الكبرى » أو « مغنى اللبيب في خصائص الحبيب » ، جمع فيه كثيرًا من أحاديث السيرة النبوية ، وبوّب هذه الأحاديث ، وعزا كل حديث لمن أخرجه من الأئمة ، ونادرا ما يحكم على الحديث .

---

(١) طبعته دار البشائر بدمشق ، سوريا .

وجاء العالم الفاضل الشيخ/ عبد الله التليدي المغربي من علماء زماننا[1]، فاختصر كتاب السيوطي هذا على النحو التالي :

- حذف الأحاديث الضعيفة واقتصر على الصحيح والحسن .

- حذف الأحاديث المكررة ، وأحيانًا يشير لذلك بقوله : وفي الباب عن فلان . وهذا في الهامش الأول .

- زاد بعض أحاديث اقتضاها المقام ، وهي نادرة .

* يذكر الحديث براويه الأعلى .

* يخرّج الحديث ؛ فيعزوه لمن أخرجه من الأئمة ، يحدد مكانه فيه بكل دقة ، ويحكم عليه بالصحة أو الحُسْن ، معتمدًا على أحكام الأئمة على جهده .

* وهذا الشيخ كريم في عمله ، فإنه حينما يورد في الهامش الأحاديث التي في الباب ، يخرجها ويحكم عليها غالبًا !! وهذا في غاية الكرم في العمل .

ولقد اشتمل الكتاب في أصوله على (٦٩٤) حديث ؛ أي : سبعمائة تقريبًا ، أما الشواهد فإنه لم يرقمها . وقد يصل العدد بها إلى ألف حديث .

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[2] .

• • •

- **غاية السول في خصائص الرسول ﷺ :**

ألفه الإمام الحافظ أبو حفص عمر بن على بن أحمد المعروف بابن الملقن المتوفى ٨٠٤هـ .

جمع فيه خصائص الرسول ﷺ في صورة مسائل ، يستدل بالأحاديث كثيرًا ، وهو ذو خبرة بالرجال والأسانيد والمتون .

---

(١) ترجمته في آخر الكتاب ص ٤٦٠.

(٢) طبعته دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .

- فإذا كان الحديث في الصحيحين عزاه لهما واكتفى بذلك

- أما إذا كان الحديث في غير الصحيحين فإنه كثيرًا ما يعزوه لمن أخرجه، ويجمع أقوال الأئمة في الحكم على الحديث، ويناقش مناقشة دقيقة، وبخاصة إذا كانت المسألة من الخصائص فيها كلام.

- عنده بعض أحاديث لم يخرجها.

- وجاء المحقق فاجتهد في عزو الأحاديث لمن أخرجها، وحدد أماكنها في مصادرها بكل دقة؛ فإذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما عزا واكتفى بذلك، وإذا كان في غير الصحيحين اجتهد في العزو والحكم، وما لم يخرجه المؤلف خرجه المحقق، وقد يعزو المؤلف ويحكم، فيزيد المحقق على ما ذكره المؤلف في العزو والحكم.

- وقد يشير المؤلف إلى حديث فيذكره - المحقق ويخرجه.

والكتاب بحمد الله مطبوع[1] حققه الشيخ عبد الله بحر الدين عبد الله لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

● ● ●

- **بداية السول في تفضيل الرسول ﷺ، للعز بن عبد السلام:**

ذكر فيه إحدى وأربعين فضيلة فضّل الله بها نبيه محمدًا ﷺ على العالمين، من الجن والإنس والملائكة، ومستدلًا بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

والعز بن عبد السلام والملقب بسلطان العلماء إمام محقق، فساق الأحاديث بمنهج المحقق، لا بمنهج الجامع، يقتصر على الأحاديث الثابتة التي هي في درجة القبول، مبتعدًا عن التساهل الذي يأخذ به البعض في الفضائل.

وقام الشيخ الألباني بتحقيق الكتاب، فعزا الأحاديث لمن أخرجها، وحكم

---

(١) طبعته دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

عليها بالصحة أو الضعف . والكتاب طبعه المكتب الإسلامي بدمشق وبيروت .

• • •

مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا :

- ألف القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المتوفى ٥٤٤هـ كتابه « الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ » . وهو كتاب في باب من أبواب السيرة النبوية يُعَرِّف بقدر رسول الله ﷺ ، وأن الله سبحانه وتعالى أعلى قدره ﷺ وأوجب سبحانه وتعالى على الأنام حقوقًا لرسوله ﷺ .

- ولقد صاغ عياض كتابه من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وكلام الأئمة على معاني هذه الآيات والأحاديث .

- يسوق القاضي عياض بعض الأحاديث بإسناده منه إلى رسول الله ﷺ أو إلى الصحابي ، وهذا قليل جدًا .

أما السمة الغالبة فيذكر الأحاديث بلا إسناد ، يذكر الراوي الأعلى أحيانًا ، أما تخريج الحديث بمعنى عزوه والحكم عليه ؛ فلم يعرج عياض على ذلك .

وإنما ساق الأحاديث مساق من يكتب للقراءة ، لا للتمحيص والدراية ، حتى إنه يختصر الأحاديث أحيانًا ، ويجمع أكثر من حديث ويدمجهم في بعضهم حرصًا على الاختصار .

- وجاء الحافظ السيوطي - جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد صاحب المؤلفات الشائعة الكثيرة ، المتوفى ٩١١هـ - فألف كتابه « مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا » عزا فيه أحاديث الشفا لمن أخرجها ، وأحيانًا يحكم عليها بالصحة أو الضعف .

- وجاء محقق « مناهل الصفا » فحدد مواضع كثير من الأحاديث في مصادرها ، وأحيانًا يذكر الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، ينقل ذلك عن الأئمة .

وكتاب « الشفا » مطبوع[١] وفي إحدى طبعاته التقط المحقق الأستاذ/ على محمد البجاوي تخريج الأحاديث من « مناهل الصفا » .

وأيضًا كتاب « مناهل الصفا » مطبوع [٢] بتحقيق الشيخ/ سمير القاضى .

• • •

دلائل النبوة :

معجزات الرسول ﷺ من الأمور العقدية التي اهتم المحدثون بها ، جمعوا أحاديثها وبوَّبوها ، ومعظمهم على تسميتها بـ« دلائل النبوة » ، وإني أذكر هنا منها ما فيه حكم على الحديث بالصحة أو الضعف . فمن ذلك :

دلائل النبوة لأبي نعيم :

* ألف الحافظ أبو نعيم الأصبهاني - أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق المتوفى ٤٣٠هـ - كتاب دلائل النبوة ثم اختصره في « المنتخب من دلائل النبوة » والجزء الأول من الدلائل موجود[٣] ، والمطبوع المتداول هو المنتخب .

- وأبو نعيم قسَّم كتابه إلى فصول ، وتحت كل فصل ما يشهد له من القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وهو يفسر الآيات ، ويشرح الأحاديث .

- يذكر الأحاديث بأسانيدها ، ويجتهد في جمع زيادات الروايات .

- مهمته في الدلائل جمع الأحاديث والطرق ، ومهمته في المنتخب الاختصار مع الإحصاء في الفائدة .

- منهجه « من أسند فقد أحالك » ؛ ولذا لم يحكم على الأحاديث ولا على الآثار .

* وجاء دور المحقق فاجتهد في عزو الأحاديث والآثار إلى من أخرجها ،

---

(١) بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة .

(٢) طبعته مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، لبنان .

(٣) مخطوط في دار الكتب المصرية رقم ٦١٣ حديث ، ويحوي ٢٠٣ ورقة وتراجع المخطوطة رقم ١٠٢ حديث ، ورقم ٧٠٣ حديث .

ويبذل جهدًا في الحكم على الأحاديث والآثار ، ويذكر من أقوال الأئمة ، ويدرس بنفسه ، ومشى على أن الواقدي متروك ، وليس الأمر كذلك ، وبخاصة هنا .

وبالجملة فالكتاب يحتوي على ٥٦٦ حديثًا وأثرًا أخرجها بإسناده ، وحاول المحقق تخريجها ، بعزوها والحكم عليها .

والكتاب مطبوع[١] بتحقيق د/ محمد رواس قلعة جي ، وعبد البر عباس .

● ● ●

دلائل النبوة لـ « قِوام السنة » :

ومن هذه الكتب « دلائل النبوة » لـ« قوام السنة » إسماعيل بن محمد بن الفضل أبي القاسم الأصبهاني المتوفى ٥٣٥هـ .

- و« قوام السنة » يذكر الأحاديث والآثار مسندة ، بل وكثيرًا ما يذكر الحديث أو الأثر من أكثر من طريق .

- ونادرًا ما يتكلم على الحديث أو الآثار من حيث الصحة أو الضعف .

- وجاء دور المحقق فخرَّج الأحاديث والآثار ، يكثر من عزوها لمصادرها .

- ويصدِّر الكلام بالحكم على الحديث أو الأثر، فيقول : صحيح ، أو حسن ، ثم يبرر هذا الحكم ، فيجمع الطرق ويكثر من ذلك ، ويترجم للرواة ، ويراجع الكثير من المراجع يستبين تحديد الحديث ، والرواة ، والعلل .

- وحكمه على الحديث من خلال دراسته ، ونادرًا ما يستفيد بأحكام الأئمة .

- وهو وإن كان لم يجمع كلام الأئمة في الحكم على الأحاديث ، إلا أنه جمع كثيرًا من كلام الأئمة في تراجم الرواة ، ودراسة الأسانيد ، والعلل .

والكتاب بحمد الله مطبوع[٢] ،حقق القسم الأول منه الباحث/ مساعد بن

---

(١) طبعته دار النفائس ، بيروت ، لبنان .

(٢) طبعته دار العاصمة ، الرياض ، السعودية .

سليمان الراشد الحميد لنيل درجة الماجستير في العقيدة، من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

• • •

عمل اليوم والليلة:

هذا نوع من التأليف في سيرة رسول الله ﷺ من خلال الأحاديث.

يذكر المؤلف فيه ما كان من رسول الله ﷺ في أذكاره، ودعائه، وكل أنشطة حياته ﷺ.

وإني بمشيئة الله تعالى أذكر بعض هذه المؤلفات، مما فيه الحكم على الحديث. فمن ذلك:

عمل اليوم والليلة للنسائي:

- اجتهد الإمام النسائي[1] في هذا الموضوع، ويعتبر أولَ من ألَّف في هذا العلم، والذي هو هَدْى رسول الله ﷺ من خلال الأحاديث.

- جمع فيه ألف حديث ومائة حديث وواحدًا وأربعين (١١٤١)، منها ما هو مرفوع وما هو موقوف.

- يسوق الحديث بإسناد، وأحيانًا يذكر للحديث أكثر من طريق.

- والنسائي إمام جهبذ خبير بالأسانيد والمتون والعلل، ومن هنا حينما يذكر الحديث بإسناد، يبين ما فيه من ضعف، وقد يورد طريقًا آخر له سلِمَ من الضعف.

- إنه يتكلم على الرجل الذي بسببه ضُعِّفَ الحديث، وربما يتكلم عن رجلين.

- وأيضًا فإنه أحيانًا يقوي الحديث من طريق على طريق آخر.

- والعناوين عنده تكون مفيدة في معرفة حال الأسانيد.

---

(١) هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أحد أئمة الإسلام، جهبذ في الحديث، صاحب كتاب السنن الذي هو أحد الكتب الستة، توفي ٣٠٣هـ.

وجاء محقق الكتاب أ.د/ فاروق حمادة، فحقق الكتاب لنيل درجة الدكتوراة من دار الحديث الحسنية بالرباط - وخرج الأحاديث :

- فعزا الحديث لعدد ممن أخرجه من أئمة الحديث، يحدد مكان الحديث في مصدره بدقة.

- ويقوم بدراسة عن الحديث عميقة.

- يجمع أقوال الأئمة، ويجتهد في دراستها في ضوء بعضها، ويراجع الكثير من مصادر الحكم ككتب العلل، والتخريج.

- يتجاوب مع كلام المؤلف - الإمام النسائي - فإذا ذكر النسائي شيئًا من دراسة الحديث، فإن المحقق - على الرغم من أنها كانت التجربة الأولى الدكتوراة - ينهض لبلورة الموضوع ليخلص بالحكم على الحديث من خلال أحكام الأئمة.

- إنه يترجم للرواة، ويدرس الأسانيد، ويجمع أقوال علماء الرجال، ليخلص برأيه في الحكم على الحديث.

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع(١).

● ● ●

عمل اليوم والليلة لابن السني(٢) :

- جمع فيه ٧٣٣ حديثًا في هدي رسول الله ﷺ.

- رتب هذه الأحاديث على الأبواب.

---

(١) الطبعة التي عندي هي طبعة الرئاسة العامة للإفتاء بالسعودية سنة ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

(٢) الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الدينوري، تلميذ الإمام النسائي، وراوية كتبه، الإمام الحافظ المصنف المتوفى ٣٦٤هـ، ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٤٠، وشذرات الذهب ٣/ ٤٧.

- يذكر تحت كل باب ما يبينه من أحاديث .

- يجتهد في جمع الأحاديث ، حتى إنه يورد في الباب أكبر عدد من الأحاديث فيه .

- يذكر الأحاديث مسندة ، وربما ذكر للحديث أكثر من طريق .

* وجاء دور المحقق فاجتهد في تخريج الأحاديث :

- يصدر تعليقه بالحكم على الحديث .

- يعزو الحديث لعدد ممن أخرجه .

- يستعين بأحكام الأئمة والعلماء على الحديث .

- يبين سبب الحكم .

- يجتهد في إيراد المتابعات والشواهد .

والكتاب له أكثر من طبعة ، انتقيت واحدة منها[١] ، بتحقيق أبي محمد سالم ابن أحمد السلفي .

● ● ●

موضوعات من السيرة :

هناك أبواب من السيرة أفردها مؤلفون ، وهذه خُرّجت أحاديثها ، وسُجِّل الحكم عليها ، ولذا فهي من موضوعنا « المؤلفات التي فيها حكم على الحديث بالصحة أو الضعف » ، من هذه المؤلفات :

● ● ●

جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام :

ألفه ابن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١هـ .

---

(١) طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان .

- وموضوع الكتاب واضح من العنوان ، فهو في فضل الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ﷺ .

- بوّب المؤلف الكتاب ، وأورد فيه كثيرًا من الأحاديث والآثار .

- وابن القيم إمام موسوعي ، فهو يعزو الحديث أو الأثر لمن أخرجه من الأئمة ، وكثيرًا ما يسوق الإسناد من المؤلف إلى رسول الله ﷺ ، أو إلى الصحابي ، وإذا كان في الحديث سبب ضعف - كراوٍ ضعيف ، أو انقطاع في الإسناد - فإنه يتكلم على ذلك ويجلّي حال الحديث .

ويناقش قضايا الدراية ؛ كالرفع والوقف ، والإرسال والاتصال ، وأيضًا قضايا الرواية ؛ فلفظة كذا من رواية فلان ، ولفظة كذا ليست في الرواية الصحيحة ، ولفظة كذا صحيحة .

وجاء المحقق الفاضل/ مشهور بن حسن آل سلمان ، فعزا الأحاديث إلى من أخرجها ، وحدد أماكنها في مصادرها ، واجتهد في الحكم على الحديث ، ينقل عن الأئمة والعلماء ، وأحيانًا يحكم من دراسته ، يترجم للرواة ، ويدرس الأسانيد .

والكتاب مطبوع(١) ، ومن عجيب طبعته أنه حينما يقول ابن القيم : قال الطبراني في المعجم الكبير ، يضيف المحقق بعد ذلك في الأصل رقم الجزء ورقم الحديث !! فيذكر (٨ /رقم ٧٦١١)(٢) والقياس أن محمل ذلك إنما هو الهامش ، وأيضًا إن أرقام الأحاديث وضعت في أول المتن ، والقياس أن توضع في أول السند .

● ● ●

مرويات غزوة بدر :

جمع أحاديثها وآثارها وأخبارها الباحث/ أحمد محمد العليمي باوزير ونال

---

(١) طبعته دار ابن الجوزي ، الرياض ، جدة ، السعودية .

(٢) راجع ص ١٨٤.

بذلك درجة التخصص - الماجستير - من شعبة السنة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

يجمع الأحاديث والآثار من كتب السنة النبوية ، ويعزوها لمن أخرجها من الأئمة ، محددًا موضعها بالجزء والصفحة ، دون الكتاب والباب !! وأحاديث مسند أحمد أخذها من الفتح الرباني !!- مجتهدًا في الحكم على الحديث أو الأثر ، فينقل أحكام الأئمة والعلماء ، وأحيانًا يحكم على الحديث أو الأثر بدراسته هو ، فيترجم للرواة ، ويدرس الأسانيد والمتن .

وقدّم المؤلف بعدة مقدمات ؛ ليؤسس بها لدراسة موضوعات السيرة عمومًا ، وهي مقدمات مفيدة لعلم السيرة .

والكتاب مطبوع متداول(١) ، وقد اشتمل على أكثر من (٢٥٠) حديثًا .

• • •

السيرة النبوية في كتب السنة :

أخذت السيرة حيزًا من كثير من كتب السنة ، فعلى الرغم من أن أكثر من علماء السنة أفردوا مؤلفات للسيرة ، فإن الكثير منهم قد جعل لها قدرًا من كتاب في السنة ، ويعنينى هنا الكتب التي حُكم على أحاديثها بالصحة أو الضعف .

• • •

السيرة النبوية في مسند أحمد بن حنبل :

رتب المرحوم الشيخ/ أحمد عبد الرحمن البنا مسند أحمد بن حنبل على الأبواب ، إلا أنه اختصره ، فحذف الحديث المكرر ، وحذف الأسانيد ، وسمى ذلك « الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني » .

ثم إنه شرحه في « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » ، فذكر سند

---

(١) عندي أول طبعة ، قام بها مكتبة طيبة ، المدينة المنورة ، السعودية .

الحديث ، وشرح غريبه ، وخرجه فعزاه لمن أخرجه وحكم عليه ، وعلق على الحديث . وطُبع هذا الكتاب معْ الأول .

ولقد أخذتْ أحاديث السيرة النبوية من منتصف الجزء العشرين ، إلى أخر الجزء الثالث والعشرين ، أي : ثلاثة أجزاء ونصف :

« السيرة النبوية » من جـ٢٠ ص ١٧٥ إلى ج٢٢ ص ١٦٧، وفيها ١٠١٧ حديث ، مذكورة بنصها تامًا ، وإسنادها وعزوها لمن أخرجها ، ومحكوم عليها بالصحة أو الضعف ، و« مناقب الصحابة وقلة من التابعين » من ج٢٢ ص١٦٨ إلى ص٤٥١ وفيه ٤٦٣ حديث .

و« مناقب الخلفاء » ج٢٣ ص٤ إلى ص١٩٦ .

و« الفضائل » :

فضل الأمة ٢٣ / ١٩٧.

فضل العرب ٢٣ / ٢٢٣.

فضائل الأمكنة ٢٣ / ٢٤١ - ٢٨٥.

فضل مكة ٢٣ / ٢٤١.

فضل المدنية ٢٣ / ٢٤٩.

مسجد النبي ﷺ ٢٣ / ٢٧٠ - ٢٨٥.

فضائل أشياء أخري ٢٣ / ٢٨٥ - إلى أخر الجزء ص ٣٠٩، وكل ذلك فيه ٧٠١ حديث .

وعليه فعدد أحاديث السيرة فيه: ١٠١٧، و٤٦٣، و٧٠١ = ٢١٨١ حديث .

مع أن الشيخ البنا يشير إلى روايات أخري بها زيادات ، لكن لم يعطها رقما قد تكون في حدود الربع ، فيصبح عدد أحاديث السيرة ، وملحقاتها ٢٧٣١ حديث مبوبة ، ومسندة ، ومخرجة ، ومشروحة .

وطريقة الشيخ البنا في الحكم : أنه ينقل الأحكام عن الأئمة ، فإذا كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفى بذلك ، وإذا كان عند غيرهما ووجد حكمًا عليه نقله ، وإذا لم يجد حكما حكم بنفسه .

والكتاب بحمد الله مطبوع ، ونسأل الله أن يوفق من يرتب مسند أحمد على الأبواب ، مع التخريج والشرح .

• • •

السيرة النبوية في كتب السنة الأخرى :

كثير من كتب السنة اختصت السيرة بقدر منها ، مع الحكم علي كل حديث . من ذلك :

– **صحيح البخاري** : اشتمل صحيح البخاري على عدد من الكتب في السيرة منها :

* كتب المناقب من حديث ٣٤٨٩ إلى حديث ٣٦٤٨ من ج٦ ص٥٢٥ إلى صـ٦٣٦ من طبعة السلفية .

* وكتاب فضائل الصحابة من حديث ٣٦٤٩ إلى حديث ٣٧٧٥ من ج٧ صـ٣ إلى صـ ١٠٩.

* وكتاب مناقب الأنصار من حديث ٣٧٧٦ إلى حديث ٣٩٤٨ من جـ٧ صـ١١٠ إلى صـ ٢٧٨.

* وكتاب المغازي من حديث ٣٩٤٩ إلى حديث ٤٤٧٣ من جـ٧ صـ٢٧٩ إلى آخر الجزء صـ٥٢١ ومن جـ٨ إلى صـ ١٥٤.

* ومجموع الأحاديث حوالي ألف حديث ، نصفها في السير ، ونصفها في المغازي ، على أني لم أذكر فيها كتب الجهاد ، ولا كتاب الأنبياء ، ولا فضل الصلاة في مكة والمدينة ، ولا فضائل المدينة ، فهي قرابة ألف حديث في

سيرته ﷺ وملحقاتها، كلها أحاديث صحيحة بل من أصح الصحيح.

- **مستدرك الحاكم**: وفيه أحاديث كثيرة في سيرته ﷺ، المجلد الثالث كله، وقدر من بداية المجلد الرابع، وهي أحاديث حكَم عليها الحاكم، وشاركه الذهبي وابن الملقن وغيرهما.

- **صحيح ابن حبان**: وفيه أحاديث كثيرة في سيرته ﷺ، ففى الجزء العاشر ص ٣٣١ إلى صـ٢٤٨ من الجزء الحادي عشر كتاب السير، ومعظم الأجزاء الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر، وهذه الأحاديث صححها ابن حبان، وراح محقق النسخ فبذل جهده في عزو الأحاديث والحكم عليها.

وهكذا توجد أحاديث السيرة في كثير من كتب السنة، المحكوم على أحاديثها كما في: صحيح مسلم، وموطأ مالك، وعبد الرزاق، وسنن الترمذي، والدارمي، والبيهقي، وأيضًا في مجمع الزوائد، والمطالب العالية.



الحكم على احاديث الدعوة

«الترغيب والترهيب» .

«الزواجر عن اقتراف الكبائر» .

«رياض الصالحين» .

«إحياء علوم الدين» .

«لطائف المعارف» لابن رجب .

«مدارج السالكين» .

«كتب الأذكار» .

«كتب الزهد» .

«الطب النبوي» .

الحكم على أحاديث الدعوة:

الدعوة إلى الله تعالى علم يشمل الإسلام كله، فالداعية يحتاج لكتب أحاديث الأحكام، والعقائد، والسيرة، والتفسير، إنه يحتاج لكتب السنة النبوية، سواء كتب المتون أو كتب التخريج، شأنه في ذلك شأنه مع بقية كتب الإسلام.

ولكن هناك كتب هي بالدعوة ألصق، فعلاقتها بخطبة الجمعة أقوى، وهي مصدر المواعظ وتهذيب النفوس.

وهذه الكتب، منها: ما اشتمل على كثير من الأحاديث النبوية، والتي يمكن تقسيمها إلى:

١- كتب الترغيب والترهيب.

٢- كتب الأذكار والدعوات.

٣- كتب الزهد والرقائق.

وهذه في كل منها كتب كثيرة، والذي يعنيني هنا الكتب التي فيها حكم على الأحاديث بالصحة أو بالضعف.

أولًا: كتب الترغيب والترهيب، وهي الكتب التي ترغّب في الطاعات، وترهّب من السيئات، وهي كثيرة، أذكر منها:

الترغيب والترهيب للمنذري:

جمع فيه كثيرًا من أحاديث الترغيب والترهيب، ورتبها على الكتب والأبواب.

وطريقته أن يذكر نص الحديث كاملًا، والصحابي الذي رواه عن رسول الله ﷺ، ويعزوه لمن أخرجه من الأئمة، ويُعرِّف بحال الحديث من حيث الصحة أو الضعف.

وطريقته في الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف كما يلي :

أ- إذا كان الحديث صحيحًا أو حسنًا أو قريبًا من ذلك كالجيد والقوى صدَّره بـ « عن » ، ولم يناقش قضية التصحيح أو التحسين أو ما قاربهما ، وهذا غالبًا ما يكون في كتب من اشترط الصحة كالبخاري ، ومسلم ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والضياء المقدسي ، في المختارة ، وابن الجارود في المنتقي ، وابن السكن في الصحاح ، وأبي عوانة في مسنده ، وكذا بقية الستة ، ومن جمع وانتقى من المحدثين .

ب- إذا كان الحديث فيه مغمز كإرسال ، أو انقطاع ، أو إعضال ، أو راو مبهم ، أو ضعيف وُثِّق ، أو ثقة ضُعِّف ، أو رُوِي مرفوعًا والصحيح وقفه ، أو متصلًا والصحيح إرساله ، أو كان إسناده ضعيفًا لكن صحَّحه أو حسَّنه بعض من أخرجه ، فإنه يصدره أيضًا بلفظ « عن » ويناقش هذا المغمز ، ويحكم عليه من خلال هذه المناقشة التي تبين حال الإسناد والمتن ، وأيضًا من خلال الشواهد .

ولقد احتاج هذا النوع إلى ترجمة للرواة الذين يُغمز الحديث بسببهم ، فأفرد في آخر الكتاب « باب ذكر الرواة المختلف فيهم المشار إليهم في هذا الكتاب » رتبهم على حروف المعجم في الأسماء ثم الكنى ، وترجم لكل منهم ترجمة موجزة ، ركز فيها على بيان حاله من حيث الجرح أو التعديل[١] .

والغالب على هذا النوع أنه حسن أو جيد أو قوى .

جـ- إذا كان الحديث بعيدًا عن التحسين ، كأن يكون في إسناده من قيل فيه « كذاب » أو و« وضاع » أو « متهم » أو « مجمع على تركه » أو « مجمع على ضعفه » أو « ذاهب الحديث » أو « هالك » أو « ساقط » أو « ليس بشيء » أو « ضعيف جدًا » أو « ضعيف » أو فيه « من لم ير فيه توثيقًا » .

---

(١) في الطبعة التي معي ج٤ ص١٤٠٨ - ١٠٧٢.

وهذا النوع يصدره بلفظة «رُوي» ولا يتكلم عليه من حيث بيان حاله .

وهذا النوع عند تخريجه ودراسته ، وجمع الشواهد والمتابعات يظهر منه أحاديث مقبولة ، يبدو أن المنذري لم يكن عنده الوقت لدراستها ، وعليه فما ذكره بهذه الطريقة ليس معلمًا بشدة ضعفه في حقيقة الأمر وواقع الحال .

وهذا القسم قليل بالنسبة لأحاديث الكتاب .

وهكذا فالكتاب مفيد في الحكم على كثير من أحاديث الترغيب والترهيب ، والمنذري إمام حافظ ، اعتمد على أحكام سابقيه من أئمة الحديث ، وبذل جهده ، وحكمه على الحديث دقيق وتلقاه العلماء بالتقدير .

والكتاب مطبوع عدة طبعات .

وله مختصرات منها «مختصر ابن حجر»، ومختصر الدكتور/ يوسف القرضاوي .

وتناول الشيخ الألباني أحاديث كتاب الترغيب والترهيب للمنذري وجعلها قسمين :

١- صحيح الترغيب والترهيب

٢- ضعيف الترغيب والترهيب .

وجعل لكل قسم كتابًا خاصًا به .

أما الصحيح فجمع فيه : الصحيح لذاته ، والصحيح لغيره ، والحسن لذاته ، والحسن لغيره .

يذكر الحديث كما في الترغيب ، ويذكر مقابله في الهامش الحكم عليه ، وإذا اختلف حال الإسناد عن حال المتن ، كتب الحكم على الإسناد مقابل اسم الصحابي ، وحكم المتن مقابل بداية المتن .

وجعل صلب الكتاب لكلام المنذري ، أما الحكم ففي الهامش الجانبي ، وأما

التعليق على كلام المنذري ففي الهامش الذي في أسفل الصفحة .

ويبين الموقوف ، وأنه حسن موقوف كما رقم ٥٧٤، أو أنه صحيح موقوف كما في رقم ٥٧٥، أما المرفوع فيقتصر على : صحيح أو صحيح لغيره ، ويختصر « صحيح » إلى ص فيكتبها ص لغيره أو حسن ، أو حسن لغيره ، ويختصر حسن حـ فيكتبها حـ لغيره .

أما الضعيف فجمع فيه : ضعيف جدًا ، موضوع ، منكر ، شاذ .

ووضع الحكم على الحديث في هامش الصفحة الجانبي مقابل رقمه وبدايته ، لكنه لا يبين سبب هذا الحكم إلا نادرا ، وبخاصة إذا اختلف مع المنذري .

والألباني قد يستدرك على المنذري في التخريج .

والكتابان طبعتهما مكتبة المعارف بالرياض - السعودية .

● ● ●

الزواجر عن اقتراف الكبائر ، لابن حجر الهيتمي ، المتوفى ٩٤٧هـ .

جمع فيه عددًا كبيرًا من الكبائر ، وحذر منها بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والقصص ، يحقق في كون هذا الذنب كبيرة .

يعزو الحديث لمن أخرجه ، وقد يكون ذلك معلمًا بحاله ، كأن يكون الحديث في الصحيحين ، أو في أحدهما ، أو عند الترمذي وحكم عليه ، فينقل الهيتمى حكم الترمذي ، أو عند الحاكم فينقل حكمه عليه .

وقام أحد المحققين وهو الدكتور/ محمد محمد تامر فاجتهد في تخريج الأحاديث ، أما الآثار فلم يعرج عليها ، يعزو الحديث لمن أخرجه ، ويجتهد في جمع أحكام الأئمة والعلماء عليه بالصحة أو الضعف ، وقد أكثر من الاعتماد على عمل الشيخ الألباني رحمه الله تعالى .

والكتاب مطبوع في جزءين طبع في الزهراء للإعلام العربي بمصر .

رياض الصالحين :

جمع فيه الإمام النووي قرابة ألفي حديث في الأخلاق والآداب ، كلها في دائرة القبول .

يذكر متن الحديث وراويه الأعلى ، ويذكر من أخرجه من الأئمة ، وجُلُّ اعتماده على الكتب الستة ، فإن كان في الصحيحين أو في أحدهما اكتفى بالعزو إليهما إذا ذاك معلم بالصحة ، وإن كان في غيرهما ، وحكم المؤلف على الحديث نقل حكمه ؛ كحكم الترمذي والحاكم ، واعتمد على حكم الترمذي وسكوت أبي داود .

وقام محققو الكتاب بدراسة الأحاديث ، ومن ذلك طبعة مؤسسة الرسالة ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م والتي حققها الشيخ شعيب الأرنؤوط ، اجتهد في مشاركة المؤلف في عزو الأحاديث والحكم عليها .

• • •

– إحياء علوم الدين ، للإمام أبي حامد الغزالي ، المتوفى ٥٠٥هـ :

ألف الغزالي هذا الكتاب بقصد النصيحة للمسلمين ، كي يهتموا بعلوم الدين ، ويعودوا إلى الحق والصراط المستقيم .

ذكر فيه كثيرًا من موضوعات الإسلام من العبادات والمهلكات والمنجيات ، يستدل بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، ويعرج على القصص والأحوال .

لكنه لم يلتزم في الأحاديث بالمقبول ، ولم يلتزم في القصص بالمعقول .

والمحدثون جهودهم قوية ، يتناولون أي كتاب اشتمل على أحاديث بدراسة أحاديثه والحكم عليها ، ومن هنا خرّجوا أحاديث كتاب « الإحياء » وميزوا مقبولها من مردودها ، فممن خرّج أحاديثه الحافظ العراقي في تخريج صغير وكبير ، والحافظ ابن حجر ، والقاسم ابن قطلوبغا الحنفي ، وابن السبكي .

- شرح الإحياء :

وجاء العلامة مرتضى الزَّبيدي محمد بن محمد الحسيني المتوفى ١٢٠٥ فشرح الإحياء شرحًا ركز فيه على الناحية الحديثية ، فخرج الأحاديث بأن عزاها لمن أخرجها ، وحكم عليها بالصحة أو الضعف ، وكثيرًا ما يزيد أحاديث يخرجها أيضًا ويحكم عليها ، لقد زاد في مادة الكتاب العلمية ، وكان معتدلاً في حكمه على ما أورده الغزالي من نصوص وقضايا ، وذكر له مقدمة في غاية الأهمية ، وسمى هذا الشرح « إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين » وهذا الشرح مطبوع شائع .

واختصر ابن الجوزي ٥٩٧هـ الإحياء وسمى مختصره « منهاج القاصدين » .

واختصر ابن قدامة ت٦٨٩هـ « منهاج القاصدين » وسماه « مختصر منهاج القاصدين » ، وإذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفى بعزوه إليهما ، وهو معلم بمن أخرج الحديث ، ومعلم بالصحة ، أما في غير الصحيحين فإنه يذكر الصحابي والمتن ، وجاء دور المحقق ، وبين يدى طبعتان : طبعة مكتبة الصفا بالقاهرة ، وطبعة مكتبة الإيمان بالمنصورة اجتهد محقق كل طبعة في تخريج أحاديث الكتاب ، وفي كل طبعة من التخريج ما ليس في الأخرى .

● ● ●

لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف :

مؤلفه الحافظ ابن رجب الحنبلى المحدث الفقيه الواعظ المتوفى ٧٩٥هـ .

مزج فيه ابن رجب بين الدعوة للخيرات ، والمواعظ الرقيقات .

تكلم فيه عن المناسبات التي لله فيها نفحات ، فنصح ودعا إلى اغتنامهما ليصل المسلم إلى رحمة الله وفضله .

وهو كتاب عظيم في بابه ، جمع فيه مؤلفه بين الآيات القرآنية ، والأحاديث

النبوية، يفسر الآيات، ويشرح الأحاديث بأسلوب رائق، ويذكر من أقوال السلف، ومن قصص الأنبياء والصالحين ما يعظ ويذكر بالله تعالى.

وابن رجب محدث يأتي بالأحاديث على وجهها، ويعزوها لمن أخرجها أحيانًا.

وجاء محقق الكتاب فخرَّج الأحاديث، واجتهد في الحكم عليها ما أمكنه.

وهذه طبعة دار ابن كثير بدمشق وبيروت بتحقيق الشيخ الفاضل/ ياسين محمد السوَّاس.

● ● ●

- مدارج السالكين:

كتاب شرح فيه الإمام ابن القيم كتاب الهروي «منازل السائرين» أبانا فيه عن المنهج السوى الذي يرسمه القرآن والسنة، والذي يجب على المسلم أن يتبعه، من السير السوى على المنهج الإسلامي، عارفًا لكل مسألة دليلها، غير عابئ بما عليه مَن لا دليل لهم من الكتاب والسنة.

تناول ابن القيم هذا المنهج موضحًا الدليل من القرآن الكريم، ومن السنة النبوية، يعزو الأحاديث لمن أخرجها غالبًا، ويحكم عليها أحيانًا.

وجاء المحققون بعد ذلك فاجتهدوا في دراسة الأحاديث، والنسخة التي بين يديَّ والتي هي من منشورات المكتبة العصرية ببيروت والتي هي بتحقيق الداني ابن منير آل زَهْوِي ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، اجتهد فيها المحقق في عزو الأحاديث والحكم عليها سواء من أحكام السابقين أو المعاصرين؛ كالشيخ أحمد شاكر والشيخ الألباني رحمهما الله تعالى. ولربما استدرك على المؤلف كما في حديث: «يصبح على كل سُلَامَى»[(١)]، فلقد قال المؤلف: متفق عليه، فبين المحقق أنه في البخاري وليس في مسلم.

---

(١) ٢/ ٢٣٨.

وكما في حديث : « إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا » ، صححه المؤلف ، فبين المحقق أنه ليس في الصحيح ، ونقل عن الألباني أنه ضعيف[1] .

*** ومن كتب الدعوة أيضًا ذات الموضوع الواحد :**

– **القول المبين في أخطاء المصلين** ، تأليف الشيخ الفاضل/ مشهور حسن سلمان ، تناول هذا الموضوع باستفاضة ، واجتهد في تخريج الأحاديث ، يعزوها ويحكم عليها ، بل يعزو الأقوال لقائليها ، يذكر بعض ذلك في الأصل ، وبعضه الآخر في الهامش .

والكتاب من مطبوعات دار ابن القيم بالسعودية .

– **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة** لابن القيم المتوفى ٧٥١هـ .

ذكر فيه كثيرًا من الأحاديث في هذا الموضوع ، يعزوها وقد يحكم عليها .

وجاء المحقق/ على بن حسن بن على بن عبد الحميد الحلبي الأثري فخرَّج أحاديث الكتاب ، يعزوها ويحكم عليها بالصحة أو الضعف .

والكتاب طبعته دار ابن عفان بالسعودية .

– **الهجر في الكتاب والسنة ، أو إضاءة الشموع في بيان الهجر الممنوع والمشروع »** .

ألفه العالم الفاضل/ مشهور حسن محمود سليمان . جمع فيه أحاديث هذا الموضوع ، ودرسها دراسة واسعة في تخريج الأحاديث ، يعزوها وينقل كلام الأئمة عليها ، ويجتهد في تراجم الرواة ، ودراسة الأسانيد ، ويخلص للحكم النهائي على الحديث ، ووضع للكتاب فهرسًا للآيات القرآنية ، وفهرسًا للأحاديث ، وفهرسًا للآثار .

---

(١) ٣/ ٢٦.

والكتاب طبعته دار ابن القيم بالسعودية ، ودار ابن عفان بمصر .

*** ومن الكتب في هذا الباب : الدعوة .**

* مجموعة من كتب الأستاذ الدكتور فضل إلهى ، تكلم في كل كتاب منها عن موضوع من موضوعات الدعوة ، وخرّج الأحاديث ، فعزاها وحكم عليها ، منها :

- السلوك وأثره في الدعوة إلى الله تعالى .
- التدابير الواقية من الزنا في الفقه الإسلامي .
- التدابير الواقية من الربا في الإسلام .
- حب النبي ﷺ وعلاماته .
- الحسبة : تعريفها ومشروعيتها وجوبها .
- الحسبة في العصر النبوة وعصر الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم .
- شبهات حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
- الحرص على هداية الناس في ضوء النصوص وسير الصالحين .
- من صفات الداعية : اللين والرفق .
- مسئولية النساء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ضوء النصوص وسير الصالحين .
- مفاتيح الرزق في ضوء الكتاب والسنة .
- فضل آية الكرسي وتفسيرها .
- من صفات الداعية : مراعاة أحوال المخاطبين في ضوء الكتاب والسنة .
- أهمية صلاة الجماعة في ضوء النصوص وسير الصالحين .
- حكم الإنكار في مسائل الخلاف .
- قصة بعث أبي بكر جيش أسامة رضي الله عنهما : « دراسة دعوية » .

- الاحتساب على الوالدين : مشروعيته ، ودرجاته ، وآدابه .
- الاحتساب على الأطفال .

وغير ذلك من المؤلفات كثير ، منها الذي طُبع عدة طبعات ، وبعضها طبع باللغة الأردية . ومن منهج المؤلف تخريج الأحاديث ، بعزوها والحكم عليها ، بنقل الحكم عن الأئمة والعلماء .

* * *

- كُتب الأذكار[1] :

نظرًا لما للذكر من فضائل ، وما يتعلق به من مسائل ، فلقد أفرد فيه علماء المسلمين مؤلفات ، ذكر منها محقق الأذكار للنووي ما يزيد على الخمسين كتابًا[2] ، ويعنيني هنا ما اشتمل على حكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، من ذلك :

* **الأذكار للنووي** : يذكر الحديث وراويه الأعلى ، ويعزوه لمن خرجه ، ويحكم عليه وحكم النووي على الحديث له قيمته العالية ، فهو إما نقل عن أئمة أعلام كالبخاري ومسلم والترمذي ، وإما باجتهاد منه وهو في هذا جهبذ . والكتاب مطبوع ، وله طبعات فيها إضافة في باب عزو الأحاديث والحكم عليها ، من أجودها فيما اطلعت عليه طبعة مؤسسة الرسالة ودار المؤيد - السعودية .

ولقد قام الحافظ ابن حجر « صاحب فتح الباري بشرح صحيح البخاري » بإملاء تخريج لأحاديث كتاب الأذكار هذا ، أجاد فيه في العزو والحكم ، وأضاف جهده لجهد النووي فازداد الكتاب تحقيقًا وتدقيقًا . وكتاب ابن حجر هذا اسمه ، « نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار » وهو مطبوع شائع ،

(١) أعني به ما يشمل الدعاء أيضًا .
(٢) ص١٠ في المقدمة .

والنسخة التي بين يديّ طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، وتحقيق محمد علي سمك، وتقع في مجلدين وللأستاذ/ حمدي عبد المجيد السلفي تكملة لكتاب ابن حجر هذا .

* * *

* **عدة الحصن الحصين**، لابن الجزري (ت ٨٣٣): ذكر فيه الكثير من الأذكار والدعاء بعزو الحديث لمن أخرجه ويحكم عليه بالصحة أو الضعف .

ولقد شرحه الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) «تحفة الذاكرين» فأضاف الكثير في باب عزو الحديث والحكم عليه، والكتابان مطبوعان عدة طبعات، وبعض الطبعات فيها إضافات في هذا الباب .

* * *

* **الكلم الطيب**، لابن تيمية المتوفى ٧٢٨هـ: ذكر فيه كثيرًا من أحاديث الأذكار مرتبة على الأبواب، يذكر الحديث براويه الأعلى، ويعزوه، ويحكم عليه .

ولقد شرحه الإمام العينى في «العلم الهيب في شرح الكلم الطيب» فزاد في هذا الباب؛ أي: تخريج الحديث زيادات مفيدة .

وحقق «العلم الهيب» أبو المنذر - خالد بن إبراهيم المصري - وأخذ على ابن تيمية أثرين رقم ٢٣١، ٢٣٢ واشتدّ على ابن تيمية، ولا أوافقه في ذلك .

* * *

* **عمل اليوم والليلة**، للنسائي صاحب السنن الذي هو أحد الكتب الستة والمتوفى ٣٠٣هـ، رتبه على الموضوعات، يذكر الحديث بإسناده ومتنه، وقد يذكر ما فيه من سبب لضعف[1]، والنسائي إمام جهبذ، وكلامه في هذا مفيد للغاية .

وجاء دور المحقق - وهو الدكتور/ فاروق حمادة - فخرّج الأحاديث،

---

(١) راجع حديث رقم ٢٩٧ باب ما يقول: إذا أفطر عند أهل بيت: «أفطر عندكم الصائمون» .

وعزاها وحكم عليها .

* **عمل اليوم والليلة** ، لابن السني ، المتوفى ٤٦٣هـ ، تلميذ النسائي ، رتب فيه أحاديث الأذكار على الموضوعات ، يسوق الحديث بإسناده ومتنه ، وتناول المحققون الكتاب بالدراسة ، والطبعة التي بين يدي خرّج أحاديثها أبو محمد سالم بن أحمد السلفي ، يعزو الأحاديث ، ويحكم عليها نقلًا عن الأئمة السابقين والمعاصرين ، ويكثر عن د/ فاروق حمادة محقق كتاب النسائي ، كما يكثر عن تخريج الشيخ الألباني ، وهو طبع في مؤسسة الكتب الثقافية بيروت .

• • •

- **الوابل الصَّيِّب من الكلم الطيب لابن القيم :**

قدم بعدة موضوعات ، ثم بدأ بشرح حديث يحيى بن زكريا : « إن الله تبارك وتعالى أمرني بخمس كلمات... » الحديث[1] وأطال النفس في موضوع « الأذكار » حتى شملت بقية الكتاب[2] .

وابن القيم أحيانًا يعزو الحديث ، وأحيانًا يحكم عليه .

وجاء المحقق الفاضل/ مصطفى بن العدوي ، فبذل جهده في عزو الأحاديث والحكم عليها .

والكتاب طبعته دار الصحابة بطنطا ، بمصر .

• • •

- **كتاب الصحيح المسند من أذكار اليوم والليلة :** للأخ الفاضل/ مصطفى ابن العدوي .

ذكر فيه (٦٩٣) حديثًا بأسانيدها ومتونها ، والمؤلف من أهل زماننا ، لكنه

---

(١) ص ٢٩.

(٢) من ص٥٨ إلى آخر الكتاب ص ٢٦٠.

يسوق الإسناد من مؤلفي الكتب المسندة ، فيقول : قال البخاري : حدثنا فلان ، وأخبرنا فلان ، إلى رسول الله ﷺ ويسوق المتن .

وكذلك عن مسلم ، وعن أحمد ، وعن ابن السنى ، وغيرهم .

ويخرج الحديث فيعزوه لغير من أسنده عنه ، ويحكم عليه بالصحة أو الضعف ، ويستفيد بأحكام سابقيه ، وكثيرًا ما يبذل جهده .

والكتاب مطبوع طبعته دار ابن عفان بالخبر - السعودية .

• • •

- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان :

ألفه الإمام ابن القيم المتوفى ٧٥١هـ أراد أن يبين فيه حيل الشيطان ووسائله في إيقاع الإنسان في المعاصي في كل أنواعها .

وابن القيم متمكن في الحديث ، من هنا يورد الأحاديث من حفظ دقيق ، ودراية بالصحة أو غيرها .

وكثيرًا ما يعزو الأحاديث لمن أخرجها ، وكثيرًا ما يحكم عليها بالصحة أو الضعف .

وجاء دور التحقيق فتناول المحققون الأحاديث بالعزو والحكم .

والنسخة التي بين يدي محققة ، وأحاديثها مخرجة ، وهي من منشورات المكتب الثقافي بالقاهرة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م بتحقيق/ رضوان جامع رضوان .

• • •

- خُطَبُ العام من الكتاب والسنة :

تأليف الأخ الفاضل الشيخ أبي عبد الله مصطفى بن العدوي ، من علماء عصرنا ومصرنا .

بَيّن منهجه في أول الكتاب ، وهو أنه تناول الموضوعات بالدراسة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، واشترط في الأحاديث والآثار أن تكون في دائرة

المقبول، أما المردود من الأحاديث والآثار فلم ينزل إليه.

يُخَرِّج الحديث فيعزوه ويحكم عليه، يسوق ذلك بإيجاز حتى لا يُثقل كاهل الكتاب بالهوامش. والنسخة التي عندي من طبع مكتبة مكة، بطنطا، مصر عام ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، والمجلد فيه أربعة وعشرون موضوعًا، تصلح خُطَبًا ودروسا ومحاضرات، وتفهم الإنسان الكثير من أمور الإسلام، وهو مفيد للخطباء والدعاة وطلاب العلم والباحثين.

● ● ●

- السلسلة الذهبية.

كتاب يحتوي على مجموعة دروس أو مجالس ألقاها الأخ الداعية الشيخ/ محمود المصري أبو عمار.

وهذه الموضوعات - كما هو واضح من عنوانها «السلسلة» - مرتبة ترتيبًا موضوعيًا، ومفيدة للدعاة والدارسين وطلاب العلم والباحثين.

ويستدل بالآية القرآنية فيذكر سورتها، ورقمها.

ويستدل بالحديث النبوي، فيعزوه لمن أخرجه، ويذكر الحكم عليه بالصحة أو غيرها، ينقل الحكم عن المتقدمين والمعاصرين، وبخاصة عن الشيخ الألباني، وربما بذل جهده في دراسة الحكم على الحديث[1].

والكتاب من طبع دار التقوى - مصر، وهو عدة أجزاء.

● ● ●

- قضايا اللهو والترفيه:

ألفه مادون رشيد، ونشرته دار طيبة بالرياض بالسعودية - حرص مؤلفه على تخريج الأحاديث، يعزوها لمن أخرجها، ويحكم عليها بالصحة أو الضعف، ينقل

---

(١) راجع ج٢ ص٣٨٢ هامش.

ذلك عن الأئمة السابقين أو المعاصرين ، وربما بذل جهده وحكم على الحديث .

أما الآثار فإن أوردها في محل الاستدلال والاحتجاج فإنه يحكم عليها ، أما إن أوردها في معرض الاستئناس والمتابعة فإنه يعزوها إلى أحد مصادرها دون بيان درجتها ، والإحالات عنده واضحة ، وعنده فهرس للأحاديث .

وهذا الكتاب بمثابة التكملة لكتاب **« الشريعة الإسلامية والفنون »** تأليف/ أحمد مصطفى على القضاة ، طبع في دار الجبل بيروت ، ودار عمار بعمان الأردن ، إلا أن كتاب الشريعة هذا لم يجتهد مؤلفه في الحكم على الحديث .

وفي موضوعه أيضًا : كتاب **« بغية المشتاق في حكم اللهو واللعب والسباق »** تأليف د/ حمدى شلبي طبع في دار ابن سينا بالقاهرة .

وأيضًا كتاب **« اللهو المباح في العصر الحديث »** طبع في مكتبة الصحابة بطنطا مصر . وسبق ذلك ابن حجر الهيتمى في كتابه **« كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع »** ، فخرّج أحاديثه وفق منهجه ومعاصريه .

وكذلك الحافظ ابن رجب في كتابه **« تنزيه الأسماع عن محرمات السماع »** خرّج الأحاديث ، واجتهد محققه في الحكم عليها .

● ● ●

- كُتب الزهد :

مِن الكتب المهمة في الدعوة كتب الزهد ، وفي المكتبة الإسلامية الآن ما يقارب ثمانين كتابًا[1] في الزهد ، معظمها أحاديث معزوة ومحكوم عليها بالصحة أو الضعف .

---

(١) راجع مقدمة محقق الزهد لابن المبارك ص١٤ - ١٦ ذكر فيها سبعة عشر كتابًا ، ومقدمة محقق الزهد لوكيع ، ذكر فيها اثنين وستين كتابًا ، وزاد في مقدمة الزهد لهناد أربعة عشر كتابًا ليصل إلى ستة وسبعين كتابًا .

ولقد جمع أحد المشتغلين بالعلم، وهو محمد شريف أحاديث عدد من هذه الكتب في فهرس واحد سماه «موسوعة فهارس كتب الزهد»[1].

جمع فيه أحاديث وآثار عشرة كتب، ويعنيني هنا الكتب التي فيها حكم على أحاديثها بالصحة أو الضعف، ومنها:

* **الزهد**، للإمام هنّاد بن السرى الكوفي، المتوفى ٢٤٣، والكتاب مرتب على الأبواب يورد المؤلف الحديث أو الأثر بالإسناد والمتن، وقام المحقق بتخريج الأحاديث والآثار؛ فعزاها لمن أخرجها، وحكم عليها بالصحة أو الضعف، مستفيدًا بجهود الأئمة السابقين، وباذلًا جهده. والكتاب مطبوع شائع، طبعته دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت.

● ● ●

- **الزهد والرقائق**، لعبد الله بن المبارك المتوفى ١٨١هـ.

مرتب على الموضوعات، يسوق الأحاديث والآثار بأسانيدها، وفي آخر الكتاب زوائد رواية نعيم بن حماد، تبدأ من صفحة رقم (١) والأحاديث والآثار أيضًا تبدأ من رقم (١).

وقام الفاضل الشيخ/ أحمد فريد بتخريج الأحاديث والآثار التي في الكتاب، يعزوها، ويترجم للرواة ويحكم عليها. طبعته الدار السلفية بالإسكندرية بمصر.

● ● ●

- **الزهد، للإمام وكيع بن الجراح**، المتوفى ١٧٩هـ.

مرتب على الأبواب، يسوق الأحاديث والآثار بأسانيدها، وإسناده عال، ولم يتعرض لبيان حال الأحاديث والآثار.

وجاء المحقق الشيخ/ عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي فحقق الكتاب ونال به

(١) طبعته دار ابن الجوزي بالسعودية.

درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

أطال النفس في دراسة الأسانيد ، والترجمة للرواة ، والحكم على الأحاديث والآثار بالصحة أو الضعف ، وجمع المتابعات والشواهد ، وخرجها وحكم عليها كما صنع له مقدمة زادت عن مائتي صفحة ، ووضع له فهارس متنوعة : فهرسًا للآيات ، وفهرسًا للأحاديث ، وفهرسًا للآثار ، ... إلخ .

* **الزهد** ، للإمام أحمد بن حنبل ، المتوفى ٢٤١هـ ، وطبعة ابن رجب فيها خدمة للكتاب ، وتقوم مجموعة من الباحثين بإعداده رسائل ماجستير .

• • •

الزهد ، للإمام أسد بن موسى الملقب « أسد السنة » ، المتوفى ٢١٢هـ ، والكتاب مرتب على الأبواب ، يورد المؤلف الأحاديث والآثار بأسانيدها . وجاء المحقق فعزا الأحاديث والآثار ، وحكم عليها بالصحة أو الضعف ، يعتمد على أقوال الأئمة ، ويبذل جهده .

والكتاب مطبوع بتحقيق الأخ الفاضل/ أبي إسحاق الحويني الأثري . نشرته مكتبة التوعية الإسلامية ومكتبة الوعي الإسلامي كلتاهما بمصر .

* **الزهد** ، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل المتوفى ٢٨٧هـ . مرتب على الأبواب ، يورد المؤلف الحديث أو الأثر بالإسناد ، والمحقق يعزو الحديث أو الأثر ، ويحكم عليهما بالصحة أو الضعف .

والكتاب مطبوع بتحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد ، نشرته الدار السلفية بالهند .

* **الزهد** ، لأبي داود السجستاني صاحب « السنة » الذي هو أحد الكتب الستة .

وهو مرتب على الشخصيات ، يذكر الحديث - وهي فيه نادرة جدًا - أو الأثر بإسناده . ويأتي المحقق فيعزو الحديث أو الأثر ويحكم عليه بالصحة أو

الضعف ، ونقد صنع فهرسًا جيدًا في آخر الكتاب يسر الوصول للمراد .

والكتاب طبعته الدار السلفية بالهند بتحقيق ضياء الحسن السلفي ، وفيه خمسمائة وخمسة عشر أثرًا (٥١٥) .

• • •

- كتاب الدعاء للطبراني :

جمع فيه الأدعية المأثورة عن رسول الله ﷺ ، ورتبها على الأبواب ، يذكر الحديث بإسناده ومتنه .

وجاء دور المحقق ، فخرّج الأحاديث والآثار ، يعزوها لمن أخرجها غير الطبراني ، ويحكم عليها بالصحة أو الضعف .

والكتب مطبوع طبعته دار البشائر الإسلامية ببيروت بتحقيق الأخ الفاضل الدكتور/ محمد سعيد بخارى .

- كتاب الترغيب في الدعاء والحث عليه ، لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسى المتوفى ٦٠٠هـ :

جمع فيه مؤلفه (١٣٦) حديثًا وأثرًا في موضوعه - الترغيب في الدعاء والحث عليه - وطريقته : أن يسوق الأحاديث والآثار بإسناده ، وربما عزا إلى الكتب السبعة : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأحمد .

وجاء دور المحقق الأخ الأستاذ الدكتور/ فالح بن محمد فالح الصغير ، فخرّج أحاديث الكتاب ، عزاها وحكم عليها .

والكتاب طبعته دار العاصمة بالرياض السعودية .

• • •

الحكم على أحاديث الطب النبوي :

المحافظة على صحة الإنسان هدف إسلامي ، من هنا جاءت آيات قرآنية

وأحاديث نبوية كثيرة في ذلك .

وموضوع هذا الكتاب يقتضي الاهتمام بالكتب التي فيها الحكم بالصحة أو الضعف على الأحاديث التي في الطب النبوي ، من هذه الكتب :

- الطب النبوي لابن القيم :

وهو جزء من كتابه «زاد المعاد في هدى خير العباد» ففيه مجلد خاص بالطب النبوي ، أورد فيه أحاديث كثيرة .

وابن القيم إمام موسوعي يورد الأحاديث بكثرة ، ويعزوها - في الكثير الغالب - لمن أخرجها ، وربما حكم عليها بالصحة أو الضعف ، وجاء محققا الكتاب فأتموا العمل ، يعزون الأحاديث لمن أخرجها ، ويحكمون عليها بالصحة أو الضعف ، ويشاركون المؤلف في إيراد الأحاديث ، ويذكرون طرق الحديث ، ويبحثون عن صححيها .

والنسخة التي بين يديّ طبعتها مؤسسة الرسالة ، بتحقيق الشيخ/ شعيب الأرناؤوط والشيخ عبد القادر الأرناؤوط ، وتقع في ستة أجزاء ، الجزء الرابع منها كله في الطب النبوي وفيه فهرس للموضوعات .

أما الجزء السادس (الأخير) فهو خاص بالفهارس ، وفيه فهرس للأحاديث والآثار من صـ٣١ إلى صـ١٧٩ لكتاب الطب النبوي وغيره من كتب سيرة رسول الله ﷺ ، ولقد اشتمل هذه الفهرس على قرابة أربعة آلاف وخمسمائة حديث ، وبه تصل للحديث في الطب النبوي سريعًا .

وبالمكتبة طبعة ثانية لكتاب الطب النبوي لابن القيم بتحقيق الدكتور/ محمد محمد تامر ، ومحمد السعيد ، طبعتها دار الفجر للتراث بمصر ، خرَّجا فيها الأحاديث ، فعَزَوْها لمن أخرجها ، وحكما عليها بالصحة أو الضعف .

● ● ●

- **الطب النبوي «المنهج السوى والمنهل الروي في الطب النبوي»**، للحافظ السيوطي .

مرتب على الموضوعات ، يذكر السيوطي الأحاديث ، ويعزوها لمن أخرجها ، وقد يحكم عليها بالصحة أو الضعف ، والسيوطي إمام حافظ يورد الأحاديث بكثرة ، ذكر فيه (٦٦٧حديث) . وقام المحقق بإضافة جهده في عزو الأحاديث والحكم عليها ، سواء نقل الحكم عن سابقين أو اجتهد هو فيه .

نال به محققه درجة الماجستير ، ووضع له عدة فهارس ، منها فهرس الأحاديث والآثار ، وطبعته مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت .

• • •

- **الطب النبوي والعلم الحديث** : تأليف د/ محمود ناظم النسمي .

درس الشريعة والطب ، واجتهد في جمع أحاديث الطب ، سواء من كتب الطب التي هي أجزاء من كتب السنة ، والتي اهتمت بالطب العلاجي ، أم من الأبواب الفقيهة التي اهتمت بالطب الوقائي .

اعتمد على الأحاديث المقبولة عند المحدثين ، أما الأحاديث الموضوعة وشديدة الضعف فإنه ابتعد عنها .

لم يستشهد بحديث ضعيف الإسناد إلا لفائدة مع بيان درجته .

- جمع أحاديث الطب العلاجي ، والطب الوقائي .

- ساعده في الجانب الحديثي فضيلة الشيخ محمد عوامة .

- حرص على أحكام المتخصصين في الحديث سواء الأئمة الأعلام ، أم المحدثون المعاصرون .

والكتاب مطبوع في ثلاثة أجزاء ، له فهرس موضوعات في كل جزء ، والعجيب أنه ليس له فهرس أحاديث . والكتاب طبعته مؤسسة الرسالة .

الحكم على الأحاديث بكتب الشروح

«فتح الباري» .

«عمدة القارى» .

«التمهيد» .

«شرح السنة» للبغوي .

شروح أخرى .

- الحكم على الأحاديث بكتب الشروح :

من مصادر الحكم على الحديث كتب شروح الحديث ، ففي الكثير الغالب يكون الشراح من الحفاظ أهل الدراية بالحكم على الحديث صحة أو ضعفًا ، وفي الكثير يحكمون على الأحاديث ، والباحث يسعى وراء الحقيقة ، ومن هنا فيمكنه الحصول على الحكم على الحديث ، من خلال شرح الأئمة ، وذلك بإحدى طريقتين .

١- أن يكون حديثه الذي يريد معرفة حاله هو الحديث الذي يشرحه المؤلف ، فإنه كثيرًا ما يتناول بيان حاله من حيث الصحة أو الضعف .

٢- أن يكون حديثه الذي يريد معرفة حاله له علاقة بحديث من أصل الكتاب المشروح ، فيبحث في شرح الكتاب المشروح فغالبًا ما يجد حديثه أثناء الشرح ، وقد يجد الحكم عليه .

ومن الشروح التي أكثرت من الحكم على الحديث ، الكتب الآتية :

- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، المتوفى ٨٥٢هـ .

يشرح الأحاديث ، ويورد أثناء الشرح أحاديث أخرى ، فإن كانت من صحيح البخاري ، أو صحيح مسلم بيّن ذلك وسكت ، أما إن كان الحديث ليس من أحاديث الصحيحين فإنه يذكر من أخرجه ، ويبين حاله من حيث الصحة أو الضعف .

فإذا أردت معرفة حال حديث بجهد ابن حجر ، فانظر أقرب الأبواب من صحيح البخاري لهذا الحديث ، واقرأ الباب فإنك تجد حديثك والحكم عليه .

مثال :

لو أردت معرفة حال حديث علي بن طالب قال : قال رسول الله ﷺ : « بول الغلام يُنضح عليه ، وبول الجارية يغسل » ، والذي أخرجه أحمد ٧٦/١

وأبو داود رقم ٣٧٧ وابن أبي شيبة ١ / ١٢١ وعبد الرزاق ١٤٨٨.

لو أردت معرفة حال هذا الحديث فراجع أقرب أبواب كتاب الوضوء إليه، وحينما تنظر الفهرس فستجد باب هذا الحديث وهو باب بول الصبي ١ / ٣٢٥ رقم ٢٢٢، وستجد في الشرح أن هذا الحديث ذكره الحافظ وعزاه لأحمد وأصحاب السنن إلا النسائي. ثم قال الحافظ: وإسناده صحيح. ثم قال: رواه سعيد عن قتادة فوقفه وليس ذلك بعلة قادحة.

لقد حكم الحافظ على الحديث بأنه: إسناده صحيح، وبيّن أنه رُوي موقوفًا أيضًا، وروروده مرفوعًا وموقوفًا لا يمثل علة قادحة. وراجع مسند أحمد طبعة الرسالة ٢ / ٧ رقم ٥٦٣.

مثال آخر:

لو كان عندك حديث عن عمر رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يَسْمُرُ عند أبي بكر الليلة كذاك في الأمر من أمر المسلمين وأنا معه» والذي أخرجه أحمد ١ / ٢٦، ٣٤، والترمذي رقم ١٦٩، والنسائي رقم ٨٢٥٦، إنك إذا أردت معرفة حال هذا الحديث فانظر أقرب الأبواب إليه في صحيح البخاري، وستجد باب السمر في العلم ١ / ٢١١ رقم ١١٦، ١١٧، فاقرأ شرح الحديثين فستجده وفيه يقول الحافظ: أخرجه الترمذي والنسائي ورجاله ثقات، وهو صريح في المقصود إلا أن في إسناده اختلافًا على علقمة، فلذلك لم يصح على شرطه - البخاري - اهـ.

وراجع مسند أحمد ١ / ٣٥٤ رقم ٢٢٨.

• • •

المعلقات وبيان حالها:

ولقد ذكر البخاري بعض المعلقات، فخرّجها الحافظ ابن حجر، بمعنى عزاها

لمن أخرجها مسندة ، وحكم عليها بالصحة أو الضعف ، وذلك في كتابه « تغليق التعليق » ، ونشرها في فتح الباري ، فأيما حديث أو أثر علقه البخاري فإنك تجد تخريجه في الفتح وفي « تغليق التعليق » .

مثال :

ذكر البخاري أثرًا عن عمر رضي الله عنه قال : « تَفقَّهوا قبل أن تُسَوَّدوا » وذلك في ترجمة باب الاغتباط في العلم والحكمة من كتاب العلم ١ / ١٦٥.

ذكره معلقًا ، فعزاه الحافظ ابن حجر إلى ابن أبي شيبة وغيره من طريق محمد بن سيرين عن الأحنف بن قيس ، ثم قال الحافظ : وإسناده صحيح .

● ● ●

– **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** ، للعلامة بدر الدين العينى المتوفى ٨٥٥هـ .

وهو شرح مرتب جامع لكثير من الأحاديث والآثار ، يعزوها لمن خرَّجها ويحكم عليها .

راجع فيه : كتاب الإيمان باب « خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر » ١ / ٢٧٤، تجده أفرد كل أثر علقه البخاري ، فخرَّجه وأتقن دراسته ، فمثلًا « ويذكر عن الحسن : ما خافه إلا مؤمن ولا أمنه إلا منافق » ١٧ /٢٧٦ يسوقه من كثير من الطرق ، ويحكم بالصحة ، ويناقش قضية تعليق البخاري ، وسر سوقه بصيغة التمريض ، وراجع شرحه هذا الباب كله ، فمثلًا ذكر حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا « ويل للمصرين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون » ١ / ٢٧٧ تجده عزاه لأحمد في مسنده ، وقال : بإسناد حسن.

وكذلك حديث أبي بكر الصديق مرفوعًا « ما أصر من استغفر ، وإن عاد في اليوم سبعين مرة » ، وعزاه للترمذي . وقال : بإسناد حسن .

وأنا أخرّج الحديث والأثر منه بالموضوع ، ولو صُنع له فهرس لأراحنا كثيرًا ، ولعل الله يوفق من يصنع ذلك .

• • •

- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، لابن عبد البر المتوفى ٤٦٣هـ .

وهو شرح لموطأ الإمام مالك ، شرح حديثى فقهي .

وابن عبد البر يسوق الكثير من الأحاديث أثناء الشرح ، يسوق الأحاديث بأسانيدها غالبًا ، ويتناول قضية التصحيح والتضعيف أحيانًا .

ولقد غيّر ابن عبد البر ترتيب الموطأ ، فجعل الأحاديث على شيوخ الإمام مالك ، كأنه معجم ، وطُبع الكتاب على هذا الترتيب ، ثم عمدت دار الفاروق بمصر لإخراج التمهيد على الأبواب الفقهية كما هو في الموطأ ، قام بذلك المحقق الفاضل/ أسامة إبراهيم محمد آل يونس .

واجتهد المحقق في تخريج أحاديث الموطأ وأحاديث الشرح ، يعزو الحديث إلى أشهر كتب السنة التي أخرجته ، ويحكم عليه بالصحة أو الضعف ، ينقل أحكام الأئمة ، أو يجتهد هو ويحكم .

فإذا أردت معرفة حال حديث من حيث الصحة أو الضعف فأمامك طريقان :

الأول : النظر في فهارس الكتاب ، فإنها ستدلك على مواضع الحديث من التمهيد ، فتراجع ذلك فتجد التخريج كله من عزو الحديث لمصادره ، والحكم عليه .

ولقد وضع المحقق عدة فهارس للكتاب ، يمكنك الاستعانة بأحدها أو أكثر ، ففيه فهرس الآيات القرآنية ، وفهرس الأحاديث ، وفهرس الآثار ، وفهرس الرواة

ممن ترجم لهم ابن عبد البر من شيوخ مالك وغيرهم، وتكلم فيهم جرحًا وتعديلًا، نقلًا عن الأئمة، أو اجتهادًا منه في الحكم.

الثاني: التخريج بموضوع الحديث، فانظر أقرب أبواب الموطأ لحديثك، وراجعه فإنه يوصلك لحديثك، وستجد عزوه والحكم عليه.

● ● ●

- شرح السنة، للإمام الحسين بن مسعود البغوي، صاحب «معالم التنزيل» في التفسير، و«مصابيح السنة» في الحديث، المتوفى ٥١٦هـ.

رام في كتابه هذا جمع الأحاديث والآثار التي يُحْتَجُّ بها في كثير من كتب السنة: في العقائد والعبادات وكل أبواب الإسلام.

رتبه على الأبواب، ويذكر الأحاديث بأسانيدها، ويذكر حالها من حيث الصحة أو الضعف.

وينقل ذلك عن الأئمة السابقين كالبخاري ومسلم والترمذي، وأحيانًا يجتهد هو فيذكر حال الحديث من واقع دراسته.

وهو في أصل الباب يذكر الأحاديث الصحاح، أما في المتابعات والشواهد فربما ذكر حديثًا ضعيفًا دون بيان حاله.

ولقد بذل المحقق جهده في بيان عزو الأحاديث، وبيان أماكنها بالتحديد في كتب السنة، كما اجتهد في بيان حال الأحاديث، وبخاصة ما لم يحكم المؤلف عليه.

والكتاب مطبوع شائع، طبع في المكتب الإسلامي ببيروت، بتحقيق محمد زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط.

● ● ●

كُتب شروح أخري:

وهناك كتب شروح أخري تفيد في معرفة أحوال الأحاديث من حيث الصحة

أو الضعف ، من ذلك :

- شرح الزرقاني (ت ١١٢٢هـ) على موطأ مالك .

- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ، للحافظ السيوطي المتوفى ٩١١هـ .

- عون المعبود شرح سنن أبي داود[1] للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي المتوفى ١٣٢٩هـ ، ومعه حاشية لابن القيم ، فيها كثير من عمل الحافظ المنذري على سنن أبي داود .

وهذه الكتب الثلاثة مطبوعة في كتاب واحد ، ومنها فوائد في الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف .

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للإمام محمد عبد الرحمن المباركفوي المتوفى ١٣٥٣هـ .

● ● ●

---

(١) هكذا على النسخة المطبوعة بالمكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، ويسمى أيضًا « عون المعبود على سنن أبي داود » ، وأيضًا : « سنن أبي داود مع حاشيته عون المعبود » .

الحكم على الحديث بكتب الزوائد

«مجمع الزوائد» .

«إتحاف الخيرة المهرة» .

«مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» .

«المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» .

الحكم على الحديث بكتب الزوائد :

كتب الزوائد من المصادر المفيدة في الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، يعمد الإمام إلى كتاب أو أكثر فيجمع الأحاديث التي زادها على الصحيحين ، أو الستة أو السبعة ، وبطريقة أو أكثر يخدم هذه الأحاديث ، يدرس أسانيدها ، ويترجم لبعض رجالها ، ويحكم على الإسناد أو الحديث .

ومن أشهر الزوائد المفيدة في الحكم على الحديث :

- مجمع الزوائد ، لنور الدين الهيثمي ، المتوفى ٨٠٧هـ :

جمع فيه زوائد مسند أحمد ، ومسند البزار ، ومسند أبي يعلى ، ومعاجم الطبراني الثلاثة ، جمع فيه زوائد هذه الكتب على الكتب الستة : البخاري ، ومسلم ، وأبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه .

جمع الزوائد ، وحذف أسانيدها ، وحكم على الأحاديث أو الأسانيد ، ورتب الأحاديث على الأبواب ، ويحيل في بعض المواضع على سابق أو لاحق .

وعنده منهج في الاختصار ، فإذا كان الحديث عن صحابي بألفاظ متقاربة فإنه يحكم عليه عقب اللفظ الأول . إلا أن يكون المتن الثاني أصح من الأول .

وإذا روي الحديث الإمام أحمد وغيره ؛ فإنه يحكم علي رجال أحمد ، إلا أن يكون إسناد غيره أصح .

وإذا كان للحديث سند صحيح وسند أو أسانيد أخرى ضعيفة ؛ فإنه يحكم بالصحة بناء على السند الأول .

أحيانًا يكتفي بالقول : فيه من لم أعرفه . أو فيه من لم أعرفهم .

• • •

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ، للإمام البوصيري المحدث ، المتوفى ٨٤٠هـ ، وهو غير البوصيري صاحب بردة المديح .

والمسانيد العشرة التي جمع زوائدها علي الكتب الستة هي :

مسند أبي داود الطيالسي ، ومسند مسدَّد ، ومسند الحميدي ، ومسند ابن أبي عمر ، ومسند إسحاق بن راهويه ، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة ، ومسند أحمد بن منيع ، ومسند عبد بن حميد ، ومسند الحارث بن أبي أسامة ، والمسند الكبير لأبي يعلى الموصلى .

وأضاف شيئًا من مسند أحمد ، والبزار ، وصحيح ابن حبان ، وغيرها .

ورتب الأحاديث الزائدة على الكتب ، وجعلها مائة كتاب .

وترجم لأصحاب المسانيد العشرة .

واجتهد في بيان حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، يحكم هو أو ينقل الحكم عن غيره .

ويجمع طرق الحديث والمتابعات والشواهد ما استطاع .

يحكم على الحديث بالضعف ، وإن كان شديد الضعف أو منكرًا ، أو موضوعًا !! وجاء محققا الكتاب فشاركا المصنف في الحكم على الحديث بنقله عن أئمة آخرين .

ومجمل القول : فالبوصيري أفاد في الحكم على الحديث ودراسته ، شأن الأئمة الحفاظ .

وساق الزوائد بأسانيدها ، وعنده زيادات كتب لم تطبع بعد فاستفدنا زوائدها من كتابه الذي طبع ولله الحمد .

• • •

مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : أيضًا للبوصيري :

جمع فيه زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة والتي هي البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، ومنهجه فيه كمنهجه في إتحاف

الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة . والكتاب مطبوع شائع في طبعة مستقلة . وفي طبعة سنن ابن ماجه بتحقيق المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ، التقط الشيخ حكم البوصيري على الأحاديث وأثبتها عقب الأحاديث بخط رفيع فتنبه ، فإن بعض الطلاب يظنون هذه الأحكام من كلام ابن ماجه ، وليس الأمر كذلك .

وربما التقط الشيخ عبد الباقي أشياء من غير البوصيري في الحكم على الحديث وأثبتها ، وودت أن تعليقاته هذه وضعت في الهامش .

• • •

- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** : لابن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ .

جمع فيه زوائد مسند أبي داود الطيالسى ، والحميدي ، وابن أبي عمر ، ومسدد ، وأحمد بن منيع ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وعبد بن حميد ، والحارث بن أبي أسامة .

وأضاف إلى هذه الثمانية زوائد مسند أبي يعلى النسخة الكبيرة ، وقطعة من مسند إسحاق بن راهويه - قدر النصف - وهكذا يكون ما جمع زوائده عشرة كتب .

جمع زوائد هذه على الكتب السبعة !! والتي هي الستة ومسند أحمد .

ورتب هذه الزوائد على الأبواب الفقهية .

يذكر كل حديث ورد عن صحابي لم يخرجه أصحاب الأصول السبعة من حديثه ، يذكره مسندًا ويتكلم بكل علوم الدراية ، فيترجم للراوي الذي يلمز الحديث بسببه ، ويتكلم عن اتصال الإسناد أو انقطاعه ، ويبرز ما في الحديث من علل ، لكنه مقل في الأحاديث التي انتقدها ، مما جعل البوصيري أكثر في الحكم على الأحاديث . ولقد طُبع المطالب ، والتقط محققاه كثيرًا من كتاب البوصيري ، ولقد طبع كتاب البوصيري وليت المطالب يطبع وحده .

الحكم على الحديث بموسوعات الأئمة

«موسوعة النووي».

«موسوعة ابن حجر».

«موسوعات الألباني».

الأول : المجموع .

والثاني : خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام .

وبيّن موضع الحكم من الكتابين بالجزء والصفحة .

ولما كان النووي قد حكم على الأثر فإن المؤلف ساق حكم النووي ، وساق أيضًا ما نقله النووي عن البيهقي .

والكتاب مطبوع شائع[١] .

• • •

- الحكم على الحديث بموسوعات الأئمة :

ومن الكتب التي يحكم بها على الحديث كتب جمع الواحد منها أحاديث ، وحكم عليها إمام من الأئمة في مؤلفاته بالصحة أو الضعف ، من أشهر ذلك : كتاب « **الأحاديث والآثار التي حكم عليها الإمام النووي في كتبه** » ، جمعها ورتبها الدكتور/ ناصر بن سعود بن عبد الله السلامة .

- ترجم للإمام النووي في المقدمة .

- ذكر مؤلفات النووي كلها فبلغت ستة وأربعين كتابًا ، ثم ذكر الكتب التي بها حُكْم له على أحاديث وآثار فبلغت أربعة عشر كتابًا .

- تتبع هذه الأربعة عشر كتابًا فجمع ما فيها من أحاديث وآثار حكم عليها النووي .

- رتب الأحاديث والآثار على حروف المعجم .

- يذكر عقب الحديث أو الأثر ، حكم النووي عليه بالصحة أو الضعف ، ويذكر الكتاب الذي حكم فيه النووي على هذا الحديث ، فإذا كان الحكم ورد في أكثر من كتاب واتحد الحكم ذكر الحكم وعزاه للكتب الوارد فيها الحكم ، أما

(١) طبعته دار أطلس ، الرياض ، السعودية .

إذا اختلف الحكم فإنه يذكره من كل كتاب على حدة، ويعزوه لهذا الكتاب. مبينا موضعه في الكتاب بالجزء والصفحة، وقد ذكر الأربعة عشر كتابًا وذكر الطبعة التي اعتمد عليها.

- عدد الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب (١٩٥٠) حديثًا.

- وضع في آخر الكتاب فهرسًا للأحاديث، ومقابل كل حديث رقمه المسلسل في الكتاب.

- لم يتدخل مؤلف الكتاب في الحكم على الحديث، ولا التعليق، وإنما جرد الكتاب لكلام النووي، حتى إنه لو وجد حكمًا ساقه النووي عن غيره، فإنه لا يذكر هذا الكلام، أما لو حكم النووي ثم ساق فرائد عن غيره فإنه يذكر كلام النووي وما ساقه عن غيره.

مثال:

٩٨٦- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: القنوت في الصبح بدعة.

قال في المجموع ٢ / ٥٥: ضعيف جدًا، رواه البيهقي من رواية أبي ليلى الكوفي، وقال: (هذا لا يصح وأبو ليلى متروك).

وقال في الخلاصة ١/ ٤٥٣: «ضعيف جدًا، ضعفه البيهقي وغيره»[1]. اهـ كلام المؤلف.

أقول - عبد المهدي -: إن رقم هذا النص في الكتاب (٩٨٦)، ولقد نقل المؤلف الحكم من كتابين للنووي:

- موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثية:

عمل مجموعة من الباحثين، جمعوا الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر في كتبه وحكم عليها بالصحة أو الضعف، فيها:

---

(١) ص ٣٢٤.

- ترجمة لابن حجر في أولها .

- استقصاء كتب ابن حجر ورسائله .

- ذكروا فيها أسماء مؤلفاته التي استوعبتها هذه الموسوعة وطبعاتها ، فبلغت (٦٦) كتابًا ، ١١٠ مجلد .

- وجمعوا ما عند السخاوي في كتابه « المقاصد الحسنة » عن ابن حجر ، وما عند ابن علان في كتابه « الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية » عن ابن حجر .

- أفادوا أنه بقى أكثر من عشرين كتابًا ورسالة في دائرة المخطوطات ، لم يستطيعوا الوصول إليها ، وهي تمثل ٥٪ أو أقل من مؤلفات ابن حجر .

- جمعوا ما ذكر فيه نتيجة واضحة من تصحيح أو تحسين أو تضعيف للسند أو للمتن ، أما ما لم يصرح به واكتفى بالعزو فيه مما عزاه للصحيحين أو لأحدهما ، فلم يذكروه إلا إذا كان حديثًا معللًا من قِبل أهل العلم .

- ما ذكره الحافظ ابن حجر من طريقه مسندا وحكم عليه ذكروه ، وما لم يحكم عليه تركوه .

- رتبوا الأحاديث على الأبواب الفقهية ، ووضعوا فهرسًا للأحاديث والآثار مرتبا على حروف المعجم ، مميزين الأثر بكلمة « أثر » في نهاية مطلعه .

- جمعوا أقوال الحافظ بنصها فبلغت كمًا هائلًا ، إذ بلغت ١١٠٠٠ صفحة ، بالفهارس تصل ١٢٠٠٠ صفحة ، تقسم على مجلدات كل منها ٧٠٠ صفحة ، فتصل ١٧ مجلدًا ، فرأوا أن ذلك كثير ، فاختصروا كلام الحافظ مع المحافظة على الحقيقة العلمية .

- جعلوا هذه الموسوعة للأحاديث والآثار التي حكم عليها ابن حجر بالصحة أو الضعف فقط ، أما كلامه على الرجال وحكمه عليهم جرحًا وتعديلًا فلم يجمعوا ذلك ، وكذلك دفاعه عن السنة النبوية ، أو دفاعه عن بعض الأحاديث

فلم يجمعوه، كل ذلك كي تخرج الموسوعة في حجم محتمل، فبلغت ستة مجلدات، في موضوع محدد هو الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف، سواء كان الحكم باجتهاد الحافظ أو نقله عن غيره، أو ناقش في الحكم عليه، أو بيّن أنه مرسل أو معضل: أو قال فيه: لم أجده. إلى غير ذلك مما له تعلق بالحكم على الحديث.

- خصصوا هذه الموسوعة للحكم على الحديث، ويقترحون موسوعة أخرى تجمع كلام الحافظ في علم الرجال، وأخرى في علوم الحديث والفوائد والقواعد الحديثية المبثوثة في مؤلفاته، والقواعد الأصولية والتفسيرية واللغوية وغيرها.

- رقموا أحاديث كل كتاب من كتب الموسوعة على حدة، ولم يجعلوا ترقيمًا عامًا لكل أحاديث وآثار الموسوعة، ولقد حسبت أحاديثها فبلغت ١٩,٥٣٦ حديثًا، تسعة عشر ألف حديث ونصف الألف تقريبًا.

● ● ●

- موسوعات الألباني:

الشيخ محمد ناصر الدين الألباني أكثر علماء زماننا تأليفا في السنة النبوية، حتى إنه ليكاد يكون قد خرَّج الجم الغفير من الأحاديث، وتلامذته من بعده على الدرب في خدمة السنة النبوية.

ولقد قام الفاضل أبو الحسن محمد حسن عبد الحميد الشيخ بتأليف موسوعة للأحاديث التي خرَّجها الشيخ الألباني رحمه الله تعالى سماها **«التقريب لعلوم الألباني»**.

هذه الموسوعة مرتبة على الموضوعات، فإذا أردت تخريج حديث فاعلم موضوعه وابحث عن أقرب موضوع له في فهرس هذه الموسوعة، فإنك تجده، فترجع إليه في هذه الموسوعة، فتجد إحالة المؤلف إلى كتاب أو أكثر من كتب

الألباني ، بحدد الجزء والصفحة في كل كتاب فتراجع ذلك ، فتقف على تخريج الشيخ لحديثك ، وحكمه عليه بالصحة أو الضعف ، ولقد صنع المؤلف فهرسًا للموسوعة في آخرها .

وهذا النوع من الفهرسة يمتاز بجمع أحاديث الموضوع ، ويمتاز أيضًا بأنه مقتضب ، فلقد جمع أحاديث وآثار مائة كتاب ، وكثيرًا من البحوث في مجلد واحد ، طبعته : دار العواصم بمصر ، ودار المؤيد بالسعودية ، وفي مقدمته أسماء الكتب التي جمع أحاديثها وطبعة كل كتاب التي اعتمد عليها .

مثال :

لو أردت تخريج حديث : « النيل والفرات من الجنة » ، فإنك تبحث في كتاب التوحيد وفيه باب ما جاء في الجنة والنار صـ ٦٠، فتراجع صـ٦٠ فتجد « النيل والفرات من الجنة » معنى ذلك ، وبعده يقول : (الصحيحة جـ١ القسم الأول صـ٢٢٩) فتراجع هذا الموضع من السلسلة الصحيحة ، فإن اعتمدت على طبعة « المعارف بالرياض » فستجد حديثك في الموضع الذي ذكره ، وأما إذا اعتمدت على طبعة أخرى ، فراع الفهرس فإنه يوصلك إلى حديثك فتراجعه ، فتجد التخريج والحكم على الحديث .

فالطبعة التي معي هي طبعة المكتب الإسلامي والحديث فيها جـ١ صـ١٧٦ - ١٧٨، وفيه ذكر مصادر الحديث والحكم عليه .

وقام أيضًا الفاضل / أحمد محمد حسين آل عبد اللطيف بجمع موسوعة سماها « جامع الأحاديث والآثار التي حكم عليها الشيخ الألباني مرتبة على الحروف الهجائية والأبواب الفقهية » ، وهي أكثر نفعًا وأكبر حجمًا ، وطبعتها المكتبة الإسلامية ، عمان ، الأردن .

• • •

الحكم على الحديث بكتب الرجال

«الضعفاء الكبير» للعقيلي.

«المجروحين» لابن حبان .

«الكامل في الضعفاء» لابن عدي .

كتب رجال أخرى .

- **الحكم على الحديث بكُتب الرجال :**

كثير مِن كتب الرجال تفيد في الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، فإذا ترجم إمام لراوي أورد في ترجمته حديثًا بإسناد فيه هذا الراوي ، فهذا الحديث يحكم عليه بما حكم به على هذا الراوي ، فإذا كان الراوي متهمًا بالكذب فالحديث شديد الضعف ، وإن كان ضعيفًا فالحديث ضعيف يعتبر به ، وهكذا .

وأذكر من ذلك ما يأتي :

- **الضعفاء الكبير ، للعقيلي ، المتوفى ٣٢٢هـ .**

ترجم فيه لكثير ممن يراهم مجروحين من الرواة ، يحكم على الراوي بحكم ينقله عن سابقيه أو يجتهد هو فيحكم عليه .

ويسوق في ترجمة الراوي أحاديث ضُعِّف بسببها ، وضُعِّفت بسببه .

فإذا خرّجت حديثًا فوجدت أنه في الضعفاء للعقيلي ، فاذكر أن العقيلى أخرجه في جزء كذا ، صفحة كذا ، في ترجمة فلان ، وأن هذه الراوي قد بيَّن العقيلى حاله وأنه ضعيف مثلًا وبالتالى فالحديث ضعيف ، أو هذا الراوي منكر الحديث ، وبالتالي فالحديث منكر وهكذا ، وهكذا تكون عرفت حال الحديث من معرفة حال أحد رجال إسناده .

والعقيلى عنده رواة لم يضعفهم ، وذكر في ترجمتهم حديثًا انتُقِد عليهم :

ففى ترجمة محمد بن المعلى الرازي[1] روي عن عبد الرحمن بن الحكم أنه قال عنه : لم يكن صاحب حديث وكان رجلًا .

ثم قال العقيلي : ومن حديثه ما حدثناه جعفر بن محمد الزعفراني ، حدثنا محمد بن مهران ، حدثنا محمد بن المعلى ، عن محمد بن إسحاق ، عن ابن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ قال : « إذا شرب الخمر فاجلدوه ،

---

(١) ج٤ ص١٤٤ ترجمة رقم ١٧٠٨.

فإن شرب فاجلدوه ، فإن شرب فاجلدوه ، فإن شرب فاقتلوه » .

وقال : محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن النبي ﷺ بهذا ، وهذا أولى .

إنه لم يضعف ابن المعلى ، وإنما بيّن أن هذا الحديث قد رُوي عنه عن محمد بن إسحاق من طريقين ، الثاني منهما أولى ، وذلك أن قلبا حدث في الإسناد[1] فهو من رواية ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن قبيصة ، فانقلب وأصبح عن ابن إسحاق ، عن ابن المنكدر عن جابر .

وعند العقيلي رواة ضَعّفَهم ، وضعّف الحديث من طريقهم ، وبيّن أنه رُوي من طريق آخر ، وليس فيه هذا الراوي الضعيف ، وإنما هو أعلى من ذلك .

مثال ذلك :

* محمد بن الحارث بن وقدان العتكي[2] : قال العقيلي : يروي - أي محمد بن الحارث - عن شعبة بن الحجاج ولا يتابع عليه .

حدثناه أحمد بن محمد بن عاصم ، حدثنا إبراهيم بن المستمر ، حدثنا محمد بن الحارث بن وقدان العتكي ، قال : حدثنا شعبة عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله قال : « قال رسول الله ﷺ : اللهم اغفر للمحلقين ، قال : يا رسول الله ، والمقصرين ؟ قال : اللهم اغفر للمحلقين ، قال : يا رسول الله ، والمقصرين ؟ قال : والمقصرين » .

* هذا يروى بغير هذا الإسناد ، من غير هذا بأسانيد جياد[3] .

---

(١) راجع التاريخ الكبير للبخاري ١/ ٢٤٤، رقم ٧٧٤، وتهذيب الكمال ٢٦/٤٨٣ رقم ٥٦٢٠، وتهذيب التهذيب ٩/ ٤٦٦، ترجمة رقم ٧٥٢، وميزان الاعتدال ٤/ ٤٥.

(٢) ج٤ ص٤٧ ترجمة ١٥٩٨.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب الحلق والتقصير عند الإحلال ٣/ ٥٦١، رقم ١٧٥٧، ومسلم رقم ٣١٦- ٣٢١، ٢/٩٤٧ كتاب الحج ، لكن من مسند عبد الله بن عمر وأبي هريرة ، وأخرجه أيضًا أبو داود والترمذي .

إن مثل هذا الحديث عليك أن تخرجه من كتاب العقيلي ، وتبين أن الحديث من هذا الطريق ضعيف ؛ بسبب ضعف محمد بن الحارث ، وأيضًا عليك أن تبين أن هذا المتن قد صح من طرق أخرى ، فقد أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما .

مثال ثان :

يترجم لمحمد بن مصفى الحمصي ، وينقل عن الإمام أحمد عندما سئل عن حديث يرويه الحمصي هذا عن الوليد بن مسلم ، وأن الإمام أحمد أنكر هذا الحديث جدًا ، وقال : ليس يُرْوى إلا عن الحسن .

وساق العقيلي المتن من طريقين ؛ أحدهما من مسند ابن عباس ، والثاني من مسند ابن عمر ؛ كلاهما عن محمد بن مصفى الحمصي ، عن الوليد .

ثم قال : وهذا يروى من غير هذا الوجه بإسناد جيد .

قُلْت - عبد المهدي - : نعم ، الحديث روى من غير طريق الحمصي ، وإسناده رجاله ثقات ، وهو حديث صحيح . أخرجه ابن حبان في صحيحه[1] ، وصححه محققه . وأخرجه الحاكم في المستدرك[2] ، وصححه على شرط الشيخين ، وأقره الذهبي ، وذكره الحافظ ابن حجر في الفتح[3] وناقش أسانيده ، وحكم أنه صحيح .

وعنده رواة ضعّفهم ، وضعّف الحديث الذي روي من طريقهم ، وبيّن أنه لم يُرْوَ من غير طريقهم .

ومثال ذلك : قال العقيلي في ترجمة إسماعيل بن شبيب الطائفي ، عن ابن

---

(١) ١٦/٢٠٢ رقم ٧٢١٩.

(٢) ٢/١٩٨.

(٣) ٥/ ١٦٠، ١٦١، الباب السادس من كتاب العتق حديث رقم ٢٥٢٨، ومرة أخرى ٩/ ٣٩٠ في شرح عنوان الباب الحادي عشر من كتاب الطلاق قبل حديث رقم ٢٦٩

جريج أحاديثه مناكير، ليس منها شيء محفوظ. وذكر بعد ذلك خمسة أحاديث. ثم قال: كل هذه الأحاديث غير محفوظة من حديث ابن جريج ولا من حديث غيره، إلا من حديث من كان مثله في الضعف أو نحوه، فأما من حديث ثقة فلا[1].

وهكذا يمكننا معرفة الحكم على الحديث بواسطة هذا الكتاب - الضعفاء الكبير للعقيلي - فإنه يعرِّف بحال الراوي، ثم يذكر حديثًا أو أكثر، حالها تبع حال هذا الراوي، وواضح مما سبق أن حال هذا الحديث إنما هو من طريق هذا الراوي، أما إن جاء من طريق آخر فحال الحديث تبع لحال رجال إسناده، قد يكون صحيحًا وقد يكون ضعيفًا.

• • •

المجروحين لابن حبان، المتوفى ٣٥٤هـ:

ترجم فيه لكثير من المجروحين من الرواة، سواء جرَّحهم سابقوه كابن معين وابن مهدي وأحمد، أو جرَّحهم هو بلقائه لهم ودراسته أحوالهم، أو ممن درس رواياتهم وسبر أحاديثهم فظهر له ضعفهم.

وقد رتب هؤلاء الرواة على حروف المعجم.

وابن حبان يذكر في ترجمة كثير من الرواة أحاديث بأسانيدها، يستدل بها على ضعف الراوي في حديثه هذا، وبالتالي ضعف الحديث.

والحديث يكون ضعيفًا من طريق هذا الراوي الضعيف، أما من غير طريقه فقد يكون صحيحًا.

مثال ذلك:

ترجم ابن حبان لـ «داود بن المحبر»، وقال: وكان يضع الحديث على

---

(١) الضعفاء الكبير ٨٣/١ ترجمة رقم ٩٣.

الثقات ، ويروي عن المجاهيل المقلوبات ، كان أحمد بن حنبل رحمه الله يقول : هو كذاب[١] . انتهى كلام ابن حبان .

ثم ساق ابن حبان حديثًا بإسناد ، فيه داود بن المحبر هذا ، فقال[٢] : حدثنا الحسن بن سفيان ، قال : حدثنا محمد بن يحيى بن عبد الكريم الأزدي ، قال : حدثنا داود بن المحبر ، قال : حدثنا همام بن يحيى ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « من كانت الدنيا هَمَّهُ وسَدَمَهُ ، لها يُشَخِّصُ ، ولها يَنْصِبُ ، شتت الله عز وجل صنيعته ، وجعل الفقر بين عينيه ، ولم يأته منها إلا ما كُتب له ، ومن كانت الآخرة هَمَّهُ وسَدَمَهُ ، لها يشخص ، ولها ينصب ، جعل الله الغنى في قلبه ، وجمع له أمره ، وأتته الدنيا وهي صاغرة » .

إن هذا الحديث قد أخرجه ابن حبان هنا من مسند أنس ، ومن طريق داود بن المُحبر ، وهو راوٍ متروك فالحديث شديد الضعف من هذا الطريق ، لكنه جاء من طرق أخرى عن أنس ، وعن غير أنس .

فأخرجه الترمذي في أبواب القيامة[٣] عن أنس ولم يحكم عليه بصحة أو ضعف ، وليس في إسناده داود بن المحبر .

وأخرجه كذلك ابن أبي عاصم في الزهد عن أنس ، وليس في إسناده داود بن المحبر[٤] .

وفي إسناد الترمذي وابن أبي عاصم يزيد بن أبان الرقاشي ، ضعفه محقق

---

(١) المجروحين ١/٣٥٦ ترجمة رقم ٣٢٣.

(٢) لاحظ أنه يسوق الإسناد معلقًا من الراوي المترجم له إلى نهاية الحديث ، وأحيانًا يعلق هذا التعليق فيسوق الإسناد منه إلى الراوي المترجم له ، وربما زاد فذكر رواة كان قد ذكرهم في الإسناد والمعلق فيصبح ذكرهم تكرارًا ، وأحيانًا لا يخلق هذا التعليق .

(٣) ٧/ ١٦٥.

(٤) الزهد ص٧٩ رقم ١٦٤.

«الزهد» لابن أبي عاصم، ومحقق مسند أحمد - في الموضع الآتي - ولست معهما، وأرى أن الحديث حسن.

وقد جاء هذا المتن في مسند زيد بن ثابت، وطرقه صحيحة، فأخرجه ابن حبان في صحيحه[1]، وصححه محققه.

وأخرجه أحمد[2]، وصححه محققه، وأخرجه ابن أبي عاصم في الزهد[3]، وقال محققه: رجاله موثقون.

إنك بتخريج هذا الحديث من كتاب المجروحين[4] أو من كتاب الزهد لابن أبي عاصم[5]، وفيه داود بن المحبر، تعرف حاله وأنه: في إسناده راوٍ متروك، فالحديث شديد الضعف، لكن لا ينبغي أن تذكر هذا وتسكت، وإنما تبين: أنه شديد الضعف من هذا الطريق، وتُكْمل فتقول، وقد رُوي من طرق أخرى عن أنس، وهو منها حسن، وروى من مسند زيد بن ثابت وهو فيه صحيح. وروى من مسانيد صحابة آخرين، فخرِّجه من كلٍّ واحكم عليه حسب ما قال الأئمة، أو بدراستك أنت.

● ● ●

أحاديث المجروحين:

وأحاديث كتاب المجروحين جمعها الإمام محمد بن طاهر المقدسي المتوفى ٥٠٧هـ في كتابه «تذكرة الحفاظ» أو «تذكرة الموضوعات» رتبها على حروف المعجم، ونقل كلام ابن حبان على كل حديث.

---

(١) ٢/٤٥٤ رقم ٦٨٠.

(٢) ٣٥/٤٦٧ رقم ٢١٥٩٠.

(٣) ص٧٨ رقم ١٦٣.

(٤) ١/٣٥٦.

(٥) ص٨٠ رقم ١٦٥.

ومشكلة الطلاب أنه إذا تكلم على حديث بالتضعيف أو الوضع ظنوا أن هذا هو حال هذا الحديث مطلقًا ، وليس الأمر كذلك ، وإنما هذا حال هذا الحديث من طريق هذا الراوي الذي بيّن ابن حبان جرحه ، أما من الطرق الأخرى فليس الأمر كذلك ، وإنما يحكم عليه بأصح طرقه .

• • •

- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ، المتوفى ٣٦٥هـ :

وهو كتاب مسند ، يذكر فيه مؤلفه أخبار الرواة بالأسانيد ، كما يذكر الأحاديث بالأسانيد :

يترجم للرجال المتكلَّم فيهم ، وكثيرًا ما يورد في ترجمة الراوي حديثًا أو أكثر مما ضُعّف بسببه ، وللكتاب فهرس للأحاديث تستطيع به أن تعرف مكان حديثك في الكتاب ، وستجد حديثك في ترجمة راوٍ قد بيّن ابن عدي حاله من حيث الجرح والتعديل ، سواء من كلام ابن عدي ، أو كلام أئمة آخرين ، ومن هنا ستعرف حال الحديث .

وأنبه هنا إلى أمر هو : إن حال الحديث هذا إنما هو له من هذا الطريق فقط ، أما بقية الطرق فحاله إنما هو حسب حال كل طريق ، فالحديث يحكم عليه بأصح طرقه ، والإسناد يحكم عليه بأضعف رواته .

مثال :

حديث : « لا نكاح إلا بولي » .

أخرجه ابن عدي في ترجمة عبد الله بن عمرو الواقعي[1] بإسنادين : أحدهما من مسند البراء بن عازب ، والثاني من مسند عمران بن حصين . وقال : له - الواقعي - أحاديث كلها مقلوبات ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق .

---

(١) ٤/ ١٥٦٩.

وهكذا يفيد ابن عدي أن هذا الحديث والذي في إسناديه عبد الله بن عمرو الواقعي هو بهذين الإسنادين ضعيف .

وبجمع طرق الحديث نجده أنه قد أخرجه ابن حبان في صحيحه[١] من غير طريق الواقعي هذا ، أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مهدي ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، وصححه ابن حبان ، وابن مهدي ، وعلي بن المديني ، والبخاري .

وعليه فليس معنى ورود هذا الحديث من طريق الواقعي أنه ضعيف مطلقًا ، لا ، إنه ضعيف من هذا الطريق الذي عند ابن عدي عن الواقعي ، لكنه صح من طرق أخرى ، منها ما عند ابن حبان ، ومسند أحمد[٢] ، وغيرهما .

وأمر آخر أنبه عليه أيضًا وهو : ليس معنى أن كتاب الكامل في الضعفاء ، أن كل الأحاديث التي فيه ضعيفة ، لا ، وإنما قد يوجد فيه الصحيح والحسن ، وقد تتساءل : لماذا ؟

والجواب : إن ابن عدي يناقش قضية ضعف الراوي ، فأحيانًا يسوق الحديث من طريقه ثم يسوقه من طريق آخر صحيح ، ليبين خطأ الراوي ، أو وهمه ، أو نكارته .

وأحيانًا يسوق الحديث المستنكر على الراوي ، ويبين أنه ليس مستنكرًا ، وأن الراوي حاله البراءة من نكارة حديثه ، والسلامة من التهمة ، فالحديث المستنكر عليه ليس كما ادُّعي عليه ، وإنما حاله السلامة .

مثال :

ذكر ابن عدي في الكامل حديث : «إذا سقطت لقمة أحدكم فليمط عنها

---

(١) ٣٩٤/٩ رقم ٤٠٨٣.

(٢) راجع مسند أحمد ٢٨٠/٣٢ رقم ١٩٥/٨ ط الرسالة ففيه تخريج مفيد جدًّا .

الأذى ثم ليأكلها ولا يدعها للشيطان ... » الحديث[١] . أخرجه بإسناده عن جابر عن رسول الله ﷺ . أخرجه في ترجمته لأبي الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس ، وبيّن أن الأئمة المشاهير يروون عن أبي الزبير ، وضرب لذلك مثلًا بهذا الحديث ، فهو من رواية سفيان عن أبي الزبير عن جابر ، وبيّن أن أبا الزبير ثقة ، ولا يكون الحديث ضعيفًا بسببه ، وإنما يكون ضعيفًا بضعف مَنْ روى عنه .

والحديث في صحيح مسلم في كتاب الأشربة ، باب استحباب لعق الأصابع[٢] بالإسناد عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر .



ذخيرة الحفاظ :

ولقد جمع محمد بن طاهر المقدسي المتوفى ٥٠٧هـ أحاديث الكامل لابن عدي في كتابه « ذخيرة الحفاظ » ورتبها على حروف المعجم ، ونقل أقوال ابن عدي عليها ، ومشكلة ابن طاهر : أنه لم يعمل عمل الحفاظ ، فلم يخرج الحديث تخريجًا عامًا ، بمعنى أن يخرجه عن الكامل ويبين ضعفه وسببه ، ثم يخرجه من بقية المصادر ، ويبين حاله من حيث الصحة أو الضعف .



كتب رجال أخرى :

وهناك كتبٌ رجال أخرى تفيد في الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، من ذلك :

- **كتاب تاريخ بغداد** : للخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣هـ ، وطريقته أنه يترجم للراوي ، وأحيانًا يذكر في الترجمة حديثًا أو أكثر ، ويتكلم على الراوي من حيث العدالة أو الجرح ، ويتكلم على الحديث من حيث الصحة أو الضعف ،

---

(١) الكامل ٦/ ٢١٣٧.

وكلامه مفيد، لكنه كلام على هذا الحديث من هذا الطريق.

راجع فيه ترجمة محمد بن غالب بن حرب، ومناقشته الإسناد والمتن لحديث: «من كفر بالله ادعاء نسب لا يعرف ...» وأيضًا حديث: «شيبتني هود ...»[١].

- **كتاب تاريخ دمشق الكبير**: لابن عساكر، المتوفى ٥٧١هـ، يسوق أخبار المُتَرجَم له بالإسناد، ويسوق في الترجمة بعض أحاديث رويت من طريق المترجم له، يكثر من طرق الحديث، وقد يتكلم على حاله سواء من جهة المترجم له أو غيره، وسواء يتكلم على الحديث نقلًا عن الأئمة الآخرين أو من علمه هو.

والكتاب مصدر من مصادر الآثار والأخبار، يذكر الراوي، ويذكر كثيرًا من أخباره، وأيضًا من أقواله[٢].

- كتاب طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المتوفى ٣٦٩هـ يذكر الراوي ويترجم له. وكثيرًا ما يسوق شيئًا من أحاديثه مسندة، وقام محقق الكتاب بتخريج أحاديثه، يعزوها ويحكم عليها لا من طريق أبي الشيخ فقط، ولكن يحكم على المتن من أكثر من طريق.

• • •

---

(١) ٣/١٦٠٦ رقم ١٣٤/ ٢٠٣٣.

(٢) ٣/١٤٣ - ١٤٦.

(٣) راجع ترجمة الشعبي ١٤/ ٢٤٤.

الباب الثاني

الحكم على الحديث بدراسة الإسناد والمتن(١)

وإذا كانت الطريقة الأولى هي الحكم على الحديث بواسطة كلام الأئمة والعلماء، فإن الطريقة الثانية إنما هي بواسطة دراستك إسناد الحديث ومتنه، إنها الحكم على الحديث بجهدك ودراستك، وأصول البحث العلمي للحكم على الحديث قد أرسيت في علم الدراية، وأسباب الحكم قد دّونها المتقدمون، فتراجم الرجال مدونة، وقضايا الإسناد مكتوبة، وليس هناك أمر نحتاجه للحكم على الحديث إلا وقد أبقوه لنا، رضي الله عنهم وأرضاهم.

إنك تدرس الحديث للحكم عليه من خلال النقاط الآتية :

١- الترجمة لرواة إسناد الحديث - أو أسانيده - وذلك بتحديد كل راوٍ، ومعرفة حال كلٍّ من حيث العدالة أو الجرح، ومعرفة التفرد أو عدمه، ومعرفة المتابع والشاهد.

٢- معرفة حال الإسناد من حيث الاتصال أو عدمه، وحكم كل صورة من صور ذلك.

٣- معرفة حال الإسناد من حيث الشذوذ أو عدمه.

٤- معرفة حال المتن من حيث الشذوذ أو عدمه.

٥- معرفة حال الإسناد من حيث العلة، هل فيه علة أو لا؟ وهل هي قادحة أو لا.

٦- معرفة حال المتن من حيث العلة أو عدمها، وهل هي قادحة أو لا.

وهذا إجمال أوضحه فيما يلي :

---

(١) هذه الطريقة كتبتها بإيجاز لضيق الوقت، وبمشيئة الله تعالى سأعطيها حقها بعد ذلك.

أولًا : الترجمة[1] للراوي :

الترجمة للراوي هي التعريف به ؛ من ذكر اسمه ونسبه ، ولقبه وكنيته ، ونسبته ، وبلده ، وطبقته ، وعدد من شيوخه وتلاميذه ، وحاله من حيث العدالة أو الجرح ، وسنة وفاته ، ومصادر ترجمته .

وهذا يقتضي عدة أمور :

أ- معرفة كتب الرجال ، وهي كثيرة ، منها :

- ما هو مرتب على حروف المعجم مثل : تهذيب الكمال للمزي ، وتذهيب تهذيب الكمال للذهبي ، والكاشف له أيضًا ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ، وتقريب التهذيب له أيضًا ، وخلاصة تذهيب التهذيب للخزرجي . وهذه تسمى شجرة تراجم رجال الكتب الستة ، وميزان الاعتدال ، ولسان الميزان في الضعفاء عمومًا .

- وما هو مرتب على الطبقات ؛ كالطبقات الكبرى لابن سعد ، وطبقات خليفة بن خياط ، وطبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي .

- وما هو مرتب على سنة الوفاة كشذرات الذهب لابن العماد ، والبداية والنهاية لابن كثير .

- وما هو مرتب على البلدان كتاريخ بغداد للخطيب ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ، وأخبار أصبهان لأبي نعيم .

- وما هو مرتب على الثقات : كالثقات لابن شاهين ، والثقات لابن حبان ، والثقات للعجلي .

---

(١) الترجمة تطلق بمعنى ذكر أخبار الشخص كما هنا ، أو نقل الكلام من لغة إلى لغة ، أو عنوان الموضوع ، أو تبليغ الكلام إلى مَنْ بَعُد عن المتحدث .

- وما هو مرتب على الضعفاء: كالكامل في الضعفاء لابن عدي، والمجروحين لابن حبان، والضعفاء للبخاري وللنسائي.

وغير هذا كثير وكثير.

وعلى الطالب قبل استعمال كتب الرجال أن يعرف:

١- اصطلاحات مؤلفيها في الرموز، وفي الترتيب، وفي الجرح والتعديل... وغير ذلك.

٢- قراءة مقدمات هذه الكتب بعناية.

٣- معرفة منهج المؤلف في كتابه، فالمزي يذكر شيوخ وتلاميذ الراوي على سبيل الاستقصاء ويرتبهم على حروف المعجم، وابن حجر يذكر المشاهير فقط من الشيوخ والتلاميذ، وعليه فالمزي يفيد في اتصال الإسناد ولا كذلك ابن حجر.

تحديد الراوي:

وإذا كنت بالمبحث الماضي قد بينت سبيل الترجمة، والوقوف عليها في كتب التراجم، فإني أبين هنا أن الأمر يحتاج إلى تدقيق وطول نفس في البحث، وهذا ناشئ من عدة أمور، منها:

أ- أن الرواة كثيرًا ما يذكر الواحد منهم باسمه فقط، مثل «محمد»، و«يحيى»، و«خالد» والمسمون بهذه الأسماء كثيرون، فكيف تعرف المراد بهذا الاسم في الإسناد الذي تدرسه.

فمثلًا في حديث: «تنكح المرأة لأربع ...» عند البخاري، في إسناده «يحيى»، فمن هو؟ أهو يحيى بن سعيد الأنصاري أم يحيى بن سعيد القطان، وهما في طبقة واحدة، أم هو غيرهما، راجع لتعلم دقة الأمر.

ب- كثير من الرواة يتفقون في الاسم واسم الأب!

مثل محمد بن مقاتل، المسمى بهذا أربعة، وللعلماء جهود في التمييز بينهم[١]، ومنهم يتفقون في الاسم واسم الأب واسم الجد !!

مثل: سعيد بن عمرو بن سعيد، اثنان في التهذيب[٢].

ومنهم من يتفقون في الكنية !

مثل: أبو عياش، أربعة في التهذيب[٣].

و« أبو المنهال » الذي في حديث رقم (٢٠٦٠) في البخاري هو عبد الرحمن ابن مطعم، و« أبو المنهال » الذي في حديث المواقيت في البخاري أيضًا هو سيار بن سلامة. راجع فتح الباري (٢٩٨/٤) كتاب البيوع باب التجارة في البز وغيره.

ومنهم من نسب إلى غير أبيه، كأن ينسب مثلًا إلى جده، كأحمد بن يونس شيخ أبي داود تترجم له من التهذيب فلا تجده، وتبحث في التقريب والخلاصة فتجده أنه منسوب إلى جده، وأنه أحمد بن عبد الله بن يونس.

ولعلماء الرجال جهود في هذا الأمر، ففي كتب الرجال يميزون بين من تشابهت أسماؤهم أو كناهم[٤]، وكم هناك من ترجمات يدققون فيها، هل هذا راوٍ واحد أو اثنان، ولهم كتب أفردت في هذا الأمر ككتاب « موضح أوهام الجمع والتفريق » للخطيب البغدادي.

جـ- من الرواة من له أكثر من اسم !

مثال: عبد الله بن إسماعيل الهباري الكوفي، في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٥ رقم ١٥.

---

(١) راجع التهذيب لابن حجر ٤٦٨/٩ - ٤٧١.

(٢) ٦٧/٤، ٦٨.

(٣) تهذيب التهذيب ١٩٣/١٢، ١٩٤.

(٤) راجع تهذيب التهذيب ١٥٦/٩، ١٥٧، ٢٤٠.

وعبد بن حميد عن بندار في تهذيب التهذيب ٧/٩٥ رقم ١٠٩ »

وهم [illegible] »

ب- من يروي من لا يذكر باسمه ولا بكنيته، وإنما يُشار إليه فقط، كأن يقول «عن رجل» أو «عمن حدثه»، وهذا يسمى المبهم.

تمييز المهمل وتعيين المبهم:

واضح مما سبق أن مشكلة تحديد الراوي إنما هي من ذكر الراوي في الإسناد مهملاً أو مبهمًا، فكيف السبيل لعلاج هذه المعضلة؟

هناك عدة سبل تفيدنا في هذا، منها:

١- جمع طرق الحديث، فتخرج الحديث على سبيل الاستقصاء، فتجد الراوي المهمل في طريق قد يميز في طرق آخر، فمثلًا تجد في إسناد «سفيان» فلا تدري أهو الثوري أو ابن عيينة، فتجد في طريق آخر قد ذكر بنسبته «الثوري» فيزول الإشكال.

أو يذكر باسمه فقط في طريق فتجده في طريق آخر قد ذكر باسمه واسم أبيه، مثل «محمد» في طريق، يأتي في طريق آخر «محمد بن سيرين».

إن جمع الطرق له فوائد كثيرة، منها تحديد الراوي، سواء كان مهملًا أو مبهمًا.

٢- دراسة الشيوخ والتلاميذ، فإذا ذكر الراوي مهملًا، فانظر مَنْ مِنْ هؤلاء المهملين شيخه شيخ الذي معك، وتلميذه تلميذ الذي معك، وأفضل كتاب يساعدك في هذا تهذيب الكمال للمزي، وبذا تستطيع تحديد الراوي الذي تريد الترجمة له.

٣- المؤلفات في المبهمات، فهناك قسم من بعض كتب الرجال خصصه مؤلفوها لتعيين المبهم في الأسانيد، ومثل هذا يساعدك في تحديد الراوي الذي

تريد الترجمة له . ففي تهذيب التهذيب[١] مثلًا بعد الكنى والألقاب عقد باب المبهمات رتبهم على حسب الراوي عنهم .

وهناك كتب أفردت في هذا ، منها :

« الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة » للخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣هـ .

و« الغوامض والمبهمات » لابن بشكوال المتوفى ٥٧٨هـ ، وفي مقدمته سرد المحقق كثيرًا من المؤلفات في المبهمات .

و« المستفاد من مبهمات المتن والإسناد » لأبي زرعة العراقي المتوفى ٨١٦هـ ، وهو ابن الحافظ العراقي .

- **جهود السابقين :**

جهود الأئمة السابقين تفيدنا كثيرًا في تحديد الرواة ، من تمييز المهمل وتعيين المبهم ، وذلك من خلال الكتب الآتية :

أ- كتب الشروح مثل « فتح الباري » لابن حجر ، فإنه يحدد الراوي الذي في إسناد الحديث الذي يشرحه ، يميزه إذا كان مهملًا ، ويعينه إذا كان مبهمًا . وكذلك عمدة القاري ، وأمثالها .

ب- كتب الأطراف : فإن مؤلف الأطراف يذكر اسم الراوي تامًا بما يحدده . وأشهر ذلك كتاب « تحفة الأشراف » للمزي ، فإنه يذكر اسم الراوي مميّزًا معيّنًا بما يحدده بكل دقة ، وكم له من تدقيقات .

جـ- كتب التخريج ، ففيها كثير من تمييز وتعيين المهمل والمبهم .

د- كتب العلل ، فيبين مؤلفوها ما يحتاج إلى تحديد من الرواة .

الحكم على الرواة بالعدالة أو الجرح :

من أهم عناصر الترجمة للراوي معرفة حاله من حيث العدالة أو الجرح ، وهذا

---

(١) ١٢/ ٣٦٢٠.

يستفاد من كتب الرجال[1] ، فحينما تترجم للراوي تجد أقوال الأئمة فيه جرحًا وتعديلًا ، والمؤلفات في ذلك نوعان :

أ- كتب تعطي الحكم النهائي على الراوي !! تأمّل مؤلفوها أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي ، ثم خلصوا لرأي نهائي فيه ، ومثال ذلك : كتاب « تقريب التهذيب » لابن حجر ، و« الكاشف » للذهبي ، و« الخلاصة » للخزرجي .

ب- كتب يجمع مؤلفوها أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي ، نقرؤها فينقدح في أذهاننا الرأي النهائي وفق قواعد الدراية وبخاصة الجرح والتعديل ، ومن هذه الكتب : تهذيب الكمال للمزي ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ، وميزان الاعتدال للذهبي ، ولسان الميزان لابن حجر ، وغيرها كثير .

وأنت مع هذه الكتب تجمع أقوال المعدلين والمجرحين ، وتقارن بين الآراء ، وتحقق وفق ما درست في علم الجرح والتعديل من أصول الخروج بالرأي الفصل في هذه الحالة .

وهنا عدة أمور أوجزها :

١- كلما أكثرت من مصادر الترجمة كلما كان حكمك دقيقًا .

٢- كتب التراجم الموسعة أكثر فائدة .

٣- عليك بدراسة باب العدالة والجرح دراسة دقيقة .

٤- عليك بدراسة مناهج أئمة الجرح والتعديل ، فهذا له مصطلح خاص ، وهذا متشدد ، وهذا متساهل ، وهناك التحامل المشهور الذي يبطل الحكم ، كتحامل العقيلي على علي بن المديني[2] ، وتحامل النسائي على أحمد بن صالح

---

(١) هذا حكم أغلبي ، فإننا قد نستفيد أحوال الرواة من الأسانيد كأن يقول أحد رجال الإسناد عن راوٍ فيه : « وهو ثقة » ، وقد نستفيد التوثيق من كتب التخريج أو كتب العلل وغير ذلك .

(٢) راجع الإرشاد للخليلي ٢/ ٥٩٩.

المصري[١] عليك بدراسة هذا الباب جيدًا حتى يكون الحكم صحيحًا ودقيقًا.

٥- حذار أن تجعل الحكم الخاص عامًّا، فإسناد فيه صاحب مناكير يصحح ابن حبان حديثه مبينًا أن ضعف حديثه خاص بما إذا روى عنه ابنه[٢]!!

وأحاديث زهير بن محمد التيمي ضعيفة، إذا كانت من رواية أهل الشام!!

وراو ثقة في أحاديث شيخ معين، كإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي في روايته عن جده.

وراوٍ ثقة في أحاديث بلد معين، كإسماعيل بن عياش في روايته عن الشاميين.

وابن أبي حاتم يقول: إبراهيم بن صالح بن نعيم النحام يروي عن ابن عمر، مرسل[٣].

بينما يقول ابن حجر: والمراد بكون حديثه عن ابن عمر مرسلًا أنه لم يدرك القصة التي رواها يزيد بن أبي حبيب عنه عن ابن عمر[٤].

٦- أحكام الأئمة على الراوي قد تختلف، بل قد يختلف حكم الإمام الواحد على الراوي، حسب اجتهاد الإمام، أو اطلاعه في الحكم الثاني على ما لم يطلع عليه في الحكم الأول. أو تغير حال الراوي كأن كان لا يضبط ثم ضبط، أو كان ضابطًا ثم اختلط، وأنت تراعي ملابسات أحكام الأئمة لتصل للقول الفصل.

٧- قد يكون الراوي ضعيفًا ويحكم على حديثه بالحسن، وذلك لأنه اعتضد بالمتابعات والشواهد.

---

(١) راجع الإرشاد للخليلي ١/ ٤٢٤.

(٢) راجع سنن ابن ماجه ١/٣٠٤ حديث رقم ٩٤٦.

(٣) الجرح ٢/ ١٠٦.

(٤) تعجيل المنفعة ص١٧.

٨- دقِّق في درجة الراوي سواء كانت جرحًا أو تعديلًا ، فليست المراتب محصورة في « عدل » و« مجروح » وإنما الجرح منه ما الراوي فيه كذاب ، ومنه ما الراوي فيه شديد الضعف ، ومنه ما الراوي فيه ضعيف ، يقبل حديثه أن ينجبر !!

وكذلك العدالة ، فليس المعدَّلون في مرتبة واحدة ، وإنما منهم من حديثه صحيح ، ومنهم من حديثه حسن ، ومنهم من حديثه ضعيف يقبل أن ينجبر .

٩- كما يُحْكم على الراوي من خلال كتب الرجال ، فكذلك يُحْكم عليه من خلال الأحاديث المحكوم عليها ، فإذا وجدت راويًا في إسناد حكم أحد الأئمة عليه بالصحة أو « رجاله ثقات » ، فهذا الراوي ثقة ، وكذلك إذا حسَّن أحد الأئمة حديثًا في إسناده راوٍ لا تعرف حاله ، فحاله في درجة من يحسَّن حديثه « صدوق » ، أو « لا بأس به » ، وهكذا .

ثانيًا : حال الإسناد من حيث الاتصال أو عدمه :

من أصول الحكم على الحديث معرفة حال إسناد الحديث من الاتصال أو عدمه (من تعليق ، أو انقطاع ، أو إعضال ، أو إرسال) .

واتصال إسناد الحديث يكون برواية كل راو في إسناد الحديث عن شيخه ، ويعرف ذلك بما يلي :

١- معاصرة الراوي لشيخه .

٢- لقاء الراوي شيخه .

٣- سماع الراوي من شيخه .

٤- الأداء بما يفيد الاتصال ، مثل « سمعت » و« حدثني » ... إلخ .

٥- عَدّ الراوي ضمن تلاميذ الشيخ في كتب الرجال .

٦- عَدّ الشيخ ضمن شيوخ الراوي في كتب الرجال .

٧- عدم نص أحد من الأئمة على عدم اتصال هذا الإسناد .

٨- عدم نص أحد من الأئمة على أن رواية التلميذ الفلاني عن شيخه فلان مرسلة .

وهذه النقاط كلها في كتب تراجم الرجال ، وبخاصة الكتب الموسعة ، والنقطة الأخيرة - وهي الحكم على راوٍ بأن روايته عن شيخه فلان مرسلة - يفيدك فيها كتب الرجال ، وكتب مراسيل الرجال ، مثل كتاب « المراسيل »[1] لابن أبي حاتم ، فإنه ليس لذكر الأحاديث المرسلة ، وإنما لبيان أن رواية فلان عن فلان مرسلة .

وكذلك كتاب « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » للعلائي ، وكذلك كتاب « تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل » للحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى ٨٢٦هـ ، وهو ابن الحافظ العراقي ، وكتابه أوسع من سابقيه .

٩- معرفة المدلسين من الرواة ، ونوع تدليس كل منهم ، وحكم تدليسه ، ذلك أن الراوي المدلس إذا لم يصرح بصيغة أداء قوية ، مثل : « سمعت » و« حدثني » و« أخبرني » فإنه يجب التوقف للبحث في ذلك ، فنجمع طرق الحديث ، فإذا وجدناه قد ثبت أنه روى في أحدها بما يفيد الاتصال اطمأننا لاتصال الإسناد ، أما إذا لم نجد طريقًا روى فيه المدلس بما يفيد الاتصال فإننا نبحث : من أي طبقات المدلسين هذا الراوي ؟ فإن كان من الطبقة الأولى أو الثانية فهاتان احتمل الأئمة تدليسهم - لأنهم تتبعوا مروياتهم فوجدوهم لا يروون إلا عن ثقة - وحكموا بأن عنعنتهم لا تضر باتصال الإسناد ، أما إذا كان الراوي من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين فما بعدها[2] فإن عنعنته تضر الإسناد ،

---

(١) راجع مقدمته عن كتب المراسيل .

(٢) راجع : تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، و« التبيين لأسماء المدلسين » لسبط ابن العجمي وأسماء المدلسين للسيوطي .

وتجعله ليس متصلًا ، وبالتالي فالحديث ضعيف . ومجمل القول : أن باب التدليس والإرسال من الأبواب ذات الشأن في اتصال الإسناد أو عدمه ، والأحكام فيها دقيقة ، والعام فيه مجازفة .

١٠- الاستفادة بعلوم السابقين لمعرفة ما في الإسناد من اتصال أو إرسال أو تدليس ، أو غير ذلك من أحوال الإسناد مما هو في كتب التخريج والعلل وغيرها . فإن ذلك يفيدنا كثيرًا .

١١- جمع طرق الحديث ، والمقارنة بينها ، لمعرفة ما في الإسناد من علو أو انقطاع ، أو نزول أو مزيد .

ثالثًا - سادسًا : دراسة حال الإسناد والمتن من حيث الشذوذ والعلة أو عدم ذلك :

من أصول دراسة حال الحديث والحكم عليه استبانة نواقض ثبوته ، بمعنى : هل ثبت أن في الحديث أمرًا ينفي صحته ، كتعارض بين حديث قوي وآخر أقوى ، أو سبب يقدح في ثبوته من انقطاع غامض أو إرسال خفي .

فإذا لم يوجد تعارض ولا سبب قادح ، واجتمع مع ذلك اتصال الإسناد وعدالة الرواة فالحديث صحيح .

أما إذا وجد التعارض فالقوي شاذ لا يعمل به ، والأقوى محفوظ يعمل به .

وإذا وجد السبب القادح فهذا هو المعل ، وعلى حسب درجة العلة يكون حال الحديث ، فإذا كان القدح شديدًا كرواية كذاب كنى بكنية ثقة فالحديث في غاية الضعف .

ويعرف الشذوذ والعلة بدراستك من خلال النقاط الآتية :

١- جمع الطرق - الإسناد والمتن - ومقارنتها ، فإذا وجدت حديثًا يعارض آية أو حديثًا أصح منه فهو شاذ لا يعمل به .

فمثلًا حديث : «عليكم بالعدس فإنه مبارك ، يرقق القلب ويكثر الدمعة ، قدس فيه سبعون نبيًا» تجده يتعارض مع الآية القرآنية : ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[١] ، فالعدس في الآية موصوف بالدون «أدنى» على من اختاره ، قرين البصل الذي لا يقرب المسجد من أكله ، وينفر الناس من رائحته .

وإذا وجدت مخرجًا للحديث يختلف عما عليه الثقات فهو شاذ ، لا يعول عليه ، ولا يعكر على الأقوى منه ، وهذا كثير في كتب المحدثين ، يروى الحديث متصلًا ومرسلًا ، أو مرفوعًا وموقوفًا[٢] ، فيرجحون أحدهما ، قائلين : والوصل أشبه أو المرسل أشبه ، أو الموقوف أشبه وهكذا .

٢- تحديد الرواة ودراسة أحوالهم .

٣- دراسة الإسناد ، ورواية كل تلميذ عن شيخه .

إن إتقان هذه النقاط الثلاث يعينك في معرفة سلامة الحديث من الشذوذ والعلة أو عدم سلامته ، وصحته في الأول ، وعدم صحته في الثاني .

ويعرف الشذوذ والعلة أو السلامة منهما من جهود السابقين ، وذلك من خلال :

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٦١.

(٢) راجع حديث : «أتردين عليه حديقته» في البخاري ٣٩٥/٩ رقم ٥٢٧٣ فما بعده موصولًا ومرسلًا . وراجع السنن الكبرى للبيهقي كتاب النكاح باب لا نكاح إلا بولي مرشد ٧/ ١٢٤، ففيه حديث : «لا نكاح إلا بإذن ولي مرشد» من عدة طرق مرفوع وموقوف وقال : المشهور موقوف على ابن عباس . وراجع تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف في فتح المغيث للسخاوي ١٦٤/١ - ١٦٨.

١- كتب العلل ، وأهمها « العلل » للدارقطني ، و« علل الحديث » لابن أبي حاتم . و« العلل الصغير » للترمذي ، وشرحه لابن رجب ، و« العلل الكبير » للترمذي أيضًا .

٢- كتب التخريج ، وقد سبق الكلام عليها تفصيلًا في الطريقة الأولى في الحكم على الحديث .

٣- كتب الموضوعات ، وأهمها في ذلك « تنزيه الشريعة المرفوعة » لابن عراق .



دراسة لتخريج حديث والحكم عليه واستخراج علته

حديث أنس عن رسول الله ﷺ : «لا وصية لوارث» .

* هذا الحديث أخرجه ابن ماجه هكذا :

حدثنا هشام بن عمار ، ثنا محمد بن شعيب بن شابور ، ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن سعيد بن أبي سعيد أنه حدثه عن أنس بن مالك قال : إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ عليّ لعابها ، فسمعته يقول : «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لوارث»[1] .

وأخرجه ٢/٨٠٢ عن هشام بن عمار وعبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقيين قالا : ثنا محمد بن شعيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن سعيد بن أبي سعيد عن أنس .

قال البوصيري : هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات[2] .

وقال محقق سنن ابن ماجه ومحقق مصباح الزجاجة نقلًا عن الزوائد : إسناده صحيح ، ومحمد بن شعيب وثقه دحيم[3] ، وأبو داود ، وباقي رجال الإسناد على شرط البخاري ، ونقل في الزوائد في الموطن الأول : وسعيد هو ابن أبي سعيد المقبري .

* وأخرجه الطبراني هكذا :

حدثنا أحمد بن أنس بن مالك ، ثنا هشام بن عمار ، ثنا محمد بن شعيب ،

---

(١) أخرجه في كتاب الوصايا باب لا وصية لوارث ٢/٩٠٦ رقم ٢٧١٤، والحديث وأخرج جمعتوى أخرين من الحديث في كتاب الصدقات باب العارية ٢/٨٠٢ رقم ٢٣٩٩ «العارية مؤداة ...» .

(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ٢/ ٣٦٨.

(٣) في الكتاب رحيم والتصويب من تهذيب الكمال ٢٥/ ٣٤٧.

ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أنس بن مالك قال : إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ يسيل عليّ لعابها ، فسمعته يقول : « إن الله جعل لكل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لوارث ، الولد للفراش وللعاهر الحَجَر ، ألا لا يتولنّ رجلٌ غير مواليه ، ولا يدعين إلى غير أبيه ، فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله متابعة إلى يوم القيامة ، ألا لا تنفقن امرأة من بيتها إلا بإذن زوجها . فقال رجل : إلا الطعام يا رسول الله . فقال : وهل أفضل أموالنا إلا الطعام ، ألا إن العارية مؤداة ، والمنيحة مردودة ، والدَّيْن مقضيٌّ ، والزعيم غارم »[1] .

إن الحديث عند الطبراني فيه متابعة تامة للحديث عند ابن ماجه ، فلقد التقى الطريقان في شيخ ابن ماجه ، واستمرت المتابعة إلى الصحابي .

وأخرجه أبو داود قال : حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ، أخبرنا عمر بن عبد الواحد ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، قال : حدثني سعيد بن أبي سعيد ونحن ببيروت ، عن أنس بن مالك قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من ادعى إلى غير أبيه ، أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله المتابعة إلى يوم القيامة »[2] .

وإسناد أبي داود متابعة لإسناد ابن ماجه والطبراني ، وهو أقوى من إسنادهما ، فسليمان بن عبد الرحمن بن عيسى الدمشقي ، إلى الثقة أقرب ، فهو أقوى من هشام بن عمار والذي هو صدوق ، وعمر بن عبد الواحد والذي هو ثقة أقوى من محمد بن شعيب بن شابور والذي هو صدوق .

* وأخرجه ابن عساكر بإسناديه ، فالتقى مع ابن ماجه والطبراني في هشام بن

---

(١) مسند الشاميين ١/ ٣٦٠، ٣٦١، رقم ٦٢١.

(٢) أخرجه في الأدب باب في الرجل ينتمي إلى غير مواليه ١٤/ ٢٠.

عمار ، إلى آخر الإسناد[١] ، وفي أحدهما : « عن سعيد بن أبي سعيد المقبري » .

* وأخرجه الدارقطني بإسناده : نا داود بن رُشَيْد ، نا عمر بن عبد الواحد ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، نا سعيد بن أبي سعيد ، عن أنس بن مالك ... الحديث[٢] .

* وأخرجه البيهقي من طريق الدارقطني يلتقيان مع ابن ماجه والطبراني في عبد الرحمن بن يزيد[٣] .

* وأخرجه ابن عساكر - قبل ما تقدم - بإسناده : نا سليمان بن أحمد الواسطي ، حدثني عمر بن عبد الواحد ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري ، ونحن ببيروت عن أنس بن مالك ... الحديث[٤] .

ثم قال : فرّق أبو بكر الخطيب في المتفق والمفترق بين المقبري وبين سعيد بن أبي سعيد الذي حدث ببيروت ، ووهم في ذلك .

* وأخرجه أحمد : حدثنا علي بن إسحاق ، أخبرنا ابن المبارك ، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، قال : حدثني سعيد بن أبي سعيد عمن سمع النبي ﷺ يقول : « ألا إن العارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضي ، والزعيم غارم »[٥] .

وهذا جزء من الحديث الذي معنا ، من رواياته الطويلة[٦] . وإبهام اسم

---

(١) تاريخ دمشق ٢١/ ٢٧٩، ٢٨٠ رقم ٤٧٩١، ٤٧٩٢.

(٢) سنن الدارقطني ، كتاب الفرائض ٤/٧٠ رقم ٨.

(٣) السنن الكبرى ٦/ ٢٦٤.

(٤) تاريخ دمشق ٢١/٢٧٨ رقم ٤٧٨٩.

(٥) المسند ٣٧/١٨٢ رقم ٢٢٥٠٧.

(٦) كما في مسند الشاميين والدارقطني والبيهقي وابن عساكر في الموطن الأخير ص٢٨٠ رقم ٤٧٩٢.

الصحابي تبينه الطرق الأخرى، وأنه أنس بن مالك، بقرينة اتحاد المخرج: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أنس.

* إن هذه الطرق قد وافق بعضها بعضًا، واتفقت على قدر من الإسناد، صححه البعض بناءً على أن سعيد بن أبي سعيد هو المقبري، صُرِّح بهذا في إسنادين من أسانيد ابن عساكر، وصاحب زوائد ابن ماجه صرح به أيضًا.

لكن ماذا، والخطيب البغدادي، يبين أن سعيدًا هذا ليس المقبري وإنما هو البيروتي(١)؟

ويعارضه في هذا ابن عساكر، ويحكم بأنه - أي الخطيب - وَهِمَ في هذا.

إنه كي يستبين الأمر، علينا:

١- أن نجمع بقية طرق الحديث، ونزداد في التخريج.

٢- ونجمع أقوال أئمة التخريج على الحديث.

٣- ونجمع أقوال الأئمة على رجال هذا الحديث.

حتى يتضح لنا من سعيد هذا؟ هل ستتواصل الطرق على أنه «المقبري» الثقة، أم أنه «الساحلي» المجهول، أو المنكر الحديث؟

أولًا: جمع بقية طرق الحديث؛ فنجد:

- الدارقطني قد أخرج الحديث عقب الرواية السابقة فقال:

* نا أبو بكر النيسابوري، نا عباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني سعيد بن أبي سعيد شيخ بالساحل قال: حدثني رجل من أهل المدينة قال: إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ ... الحديث كما في الرواية السابقة(٢).

---

(١) المتفق والمفترق ٢/ ١٠٤٥، ١٠٤٦.

(٢) السنن، كتاب الفرائض ٤/ ٧٠ رقم ٩.

- ونجد البيهقي قد أخرج الحديث أيضًا بإسناده عن الدارقطني بهذا الإسناد[١] كما تقدم، ثم علق رواية الدارقطني عن الوليد بن مزيد البيروتي... إلخ ما عند الدارقطني.

لقد أخرج الدارقطني الحديث من طريقين؛ أحدهما عن سعيد بن أبي سعيد، والثاني عن سعيد بن أبي سعيد شيخ بالساحل، ليبين بالثاني أن سعيد بن أبي سعيد في هذا الحديث إنما هو الساحلي البيروتي، وليس هو المقبري. وسار على درب الدارقطني (ت٣٨٥) البيهقي (ت٤٥٨) فساق الحديث بالإسناد الأول عند الدارقطني، وذكر الإسناد الثاني مقتصرًا على موطن الإفادة.

إن متابعة الدارقطني الثانية لم تؤيد رواية ابن ماجه والطبراني، وإنما أعلت الحديث، بمعنى أنها أظهرت راويًا على خلاف ما احتملته الفهوم، فبعد أن كان رجال الإسناد ثقات وسعيد بن أبي سعيد هو المقبري الثقة، أظهرت أنه ليس كذلك، وإنما هو شيخ بساحل بيروت، روايته قليلة، وحاله مجهول، وبالتالي فالحديث ضعيف.

ثانيًا: ننتقل لكلام الأئمة على الحديث، فنجد:

* تقدم أن الخطيب البغدادي (ت٤٦٣) نبّه على أن «سعيد بن أبي سعيد» إنما هو «الساحلي».

وأن ابن عساكر (ت٥٧١) ذهب إلى توهيم الخطيب، وأخرج الحديث بإسناد فيه التصريح بوصف «المقبري» وأنه حدث بهذا الحديث «في بيروت»، وشيء آخر: هو أنه أخرج الحديث تحت ترجمة «سعيد بن كيسان أبو سعد بن أبي سعيد المقبري».

وبنى على هذا الكلام في ترجمة المقبري فقال: قدم الشام مرابطًا، وحدث

---

(١) السنن الكبرى.

ببيروت من ساحل دمشق ، وسمع منه هناك عبد الرحمن بن يزيد بن جابر[١] .

ويروى بإسناده عن أبي زرعة قال - في تسمية من اسمه سعيد من رُوي عنه بالشام - سعيد بن أبي سعيد ببيروت ، روى عنه ابن جابر[٢] .

وهكذا يُصِرُّ ابن عساكر على أن « سعيد بن أبي سعيد » إنما هو المقبري ، وعلى الرغم من اطلاعه على تنبيه الخطيب على أنه الساحلي إلا أنه يرفض قول الخطيب ، ويحاول أن يثبت لأبي سعيد هذا رواية بالشام بساحل دمشق « بيروت » ، ويتفق الحافظُ المزيُّ مع الحافظ ابن عساكر فيذكر الحديث من طريقيه عند ابن ماجه تحت ترجمة « سعيد بن أبي سعيد المقبري أبو سعيد الليثي المدني عن أنس »[٣] على أنه مما ينبغي أن يراعى أنه وصف « المقبري » إنما هو من اجتهاد المزي ، وليس في شيء من إسنادي ابن ماجه ذكر المقبري .

وعلينا أن نراعي أن إسنادي ابن عساكر اللذين فيهما وصف « سعيد بن أبي سعيد » بالمقبري ، إنما هما إسنادان لا يصلحان للمتابعة !!

ذلك أن الأول منهما : عن سليمان بن أحمد الواسطي ، حدثني عمر بن عبد الرحمن ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري ونحن ببيروت عن أنس بن مالك قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ألا إن الله قد جعل لكل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لوارث » .

وسليمان بن أحمد الواسطي هذا لا تصلح روايته للمتابعة ، فهو مجروح وجرحه غائر ؛ كذَّبه يحيى بن معين ، وغيره[٤] ، بينما يقابله في إسناد الدارقطني

---

(١) تاريخ دمشق ٢١/ ٢٧٨، ترجمة رقم ٢٥٤٩ سعيد المقبري .

(٢) السابق ص ٢٨٣.

(٣) تحفة الأشراف ١/ ٢٢٥ مسند أنس بن مالك رقم ٢٠ رواية المقبري عنه رقم ٦٠ حديث رقم ٨٦٢، ٨٦٣.

(٤) راجع ترجمته في لسان الميزان ٢/ ٧٢، رقم ٢٧٢، وميزان الاعتدال ٢/ ١٩٤ رقم ٣٤٢١.

داود بن رُشَيد وهو ثقة[١]، ولم يصرح بـ « المقبري ».

وأما الثاني فمن روايته عن هشام بن عمار، وحديثه ضعيف، ولا يقوى على معارضة ما عند الدارقطني، وهو « داود بن رشيد » والذي هو ثقةٌ، وحديثه صحيح.

ويذكر ابن الجوزي (ت٥٩٧) الحديث من مسند أبي أمامة ثم يقول: ورواه سعيد بن أبي سعيد الساحلي عن أنس عن رسول الله ﷺ، ثم يقول: والساحلي مجهول[٢].

ويذكر الزيلعي في كتابه « نصب الراية »[٣] حديث أنس ويخرج عن الطبراني في مسند الشاميين ويذكر إسناده كما سبق لكن بزيادة « المقبري » في اسم سعيد ابن أبي سعيد، ويعتمد عليه فيما يبدو لي صاحب « التعليق المغني على الدارقطني » المحدث أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ويقول: رواه الطبراني من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري، ويتعقبه محقق مسند الشاميين فيقول: ليس في المخطوطة: « المقبري » لا في العنوان ولا في الحديثين.

ويعود الزيلعي ثانية فيذكر حديث أنس[٤] ويخرجه من سنن ابن ماجه، وينقل عن ابن عبد الهادي: « شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي المتوفى ٧٤٤» من كتابه « التنقيح » قوله: حديث أنس هذا ذكره ابن عساكر وشيخنا المزي في « الأطراف في ترجمة سعيد المقبري » وهو خطأ، وإنما هو الساحلي، ولا يحتج به، هكذا رواه الوليد بن مزيد البيروتي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد شيخ بالساحل، قال:

---

(١) ترجمته في تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٤، والتقريب ٣٠٥.

(٢) التحقيق ٧/ ٦٠، وأقره الذهبي في تنقيح التحقيق بهامشه ص ٦١.

(٣) ٤/٥٨ رقم ٦٤٦٢.

(٤) ٤/٢٠٤ رقم ٨٠٦٩.

حدثني رجل من أهل المدينة، قال: إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ فذكر الحديث، ذكره في الموطن الأول من نصب الراية بوصف المقبري، و« المقبري » ليس في المصدر الذي خرج منه كلام ابن عبد الهادي، ويُقرّه، وأن « سعيد بن أبي سعيد » ليس المقبري، وإنما هو « الساحلي ».

وفي نسخة « تحفة الأشراف » يعلق ابن عبد الهادي على حديث أنس هذا بمعنى ما نقله الزيلعي عن التنقيح فيقول: سعيد بن أبي سعيد راوي هذه الأحاديث عن أنس، ليس هو المقبري أحد الثقات، وإنما هو الساحلي، وهو غير محتج به، كذلك جاء مصرحًا به عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، والظاهر أنه سعيد بن خالد - الذي روى عنه محمد بن شعيب - الذي قبله[1].

أما الحافظ ابن حجر فيعلق أيضًا على التحفة فيقول: « سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أنس »[2] هو سعيد بن أبي سعيد الساحلي شامي، وأما المقبري فهو مدني، وقد أوضحت ذلك في التهذيب[3].

ويأتي معاصرنا الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله تعالى - فيصححه في السلسلة الصحيحة[4] من رواية أحمد بالإسناد الذي تقدم على أن الصحابي مجهول، وسعيد بن أبي سعيد هو المقبري!! وكذلك في إرواء الغليل[5]، وصحيح ابن ماجه[6]، وصحيح الجامع[7]!!

---

(١) أي الذي قبله في التحفة ١/٢٢٥ رقم ٥٩، وكلام ابن عبد الهادي هذا في هامش التحفة.

(٢) ينقل العنوان من التحفة ليرد عليه.

(٣) أيضًا هامش التحفة ١/٢٢٥ النكت الظراف.

(٤) ج٢ ص١٦٧ رقم ٦١٠.

(٥) ٥/٢٤٦.

(٦) ٢/١١٢ رقم ٢١٩٤ و٢/٤٩ رقم ١٩٤٣.

(٧) ٢/١٢٥٦ رقم ٧٥٧٠.

ثم ينتبه في موضع آخر من الإرواء[١] ، ويبين أن سعيد بن أبي سعيد ليس المقبري ، ويعكر صفو بحثه أمور :

١- أنه لم يراجع مسند الشاميين ، واعتمد فيه على ما في نصب الراية ، وأنه نص فيه على أن سعيد بن أبي سعيد هو المقبري ، وكما تقدم فليس في مسند الشاميين كلمة « المقبري » وإنما هي عند ابن عساكر .

٢- وحينما قال الحافظ ابن حجر : إن كلمة « المقبري » عند ابن عساكر من رواية سليمان بن أحمد الواسطي ، اعترض الألباني ، وقال : الواسطي ليس عند الطبراني ، وما ذلك إلا لأنه ما زال يظن أن « المقبري » في مسند الشاميين للطبراني ، وليس الأمر كذلك .

لكنه يخلص في هذا الموضع إلى أن الراوي عن أنس هو سعيد بن أبي سعيد الساحلي .

٣- أنه اعتمد في رواية الوليد بن مزيد على إخراج البيهقي ، ولم ينتبه إلى أن البيهقي إنما أخرج الحديث من طريقيه عن الدارقطني ، أخرج الدارقطني الطريقين تامين ، واختصر البيهقي ثانيهما .

ثالثًا : ننتقل لأقوال الأئمة على رجال الحديث :

١- الحافظ سعد الدين الحارثي ، عراقي مصري ، طلب الحديث ، وارتحل ، وكتب الكثير ، وحصل الأصول ، وتقدم في هذا الشأن ، وتكلم على الحديث ورجاله وعلى التراجم فأحسن وشفي ، شرح بعض سنن أبي داود ، ودرس بأماكن ، وولي القضاء فترة . روى عنه الحافظ المزي ، وأبو محمد البِرْزالي ، توفي سنة إحدى عشرة وسبعمائة[٢] .

---

(١) ٨٩/٦ رقم ١٦٥٥/ ٤.

(٢) ترجمته في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٥، والضوء اللامع ١٠٨/٦ - ١١٠.

ذكر الحارثي هذا أن ابن عساكر لم يصب في توهيم الخطيب .

فالحارثي يؤيد الخطيب فيما ذهب إليه ، ويعارض ابن عساكر ، ويؤكد على أن «سعيد بن أبي سعيد» الذي في هذا الحديث إنما هو الساحلي البيروتي ، وليس هو المقبري .

٢- الحافظ المزي صاحب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» ، و«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» المتوفى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة[١] .

نقل المزي كلام ابن عساكر ، وأن المقبري قدم الشام ، وحدث ببيروت ، وسمع منه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، وساق ما ساقه ابنُ عساكر من رواية الحديث من طريق سليمان بن أحمد الواسطي ... حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري ... ونقل توهيم ابن عساكر للخطيب ، وأقر ابن عساكر على هذا ، مما يفيد أنه يرى أن سعيد بن أبي سعيد إنما هو المقبري[٢] .

٣- الحافظ ابن حجر صاحب «فتح الباري» و«تهذيب التهذيب» والمؤلفات الكثيرة النافعة ، والمتوفى سنة ٨٥٢هـ[٣] .

ذكر في تهذيب التهذيب ما قاله الحافظ الحارثي ، ثم قال : وصدق الحارثي ، قد جاء في كثير من الروايات عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن سعيد بن أبي سعيد الساحلي ، عن أنس ، والرواية التي وقعت لابن عساكر ، وفيها : عن ابن جابر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، كأنها وهم من أحد الرواة وهو سليمان بن

---

(١) تراجع ترجمته في مقدمة كتابيه هذين .

(٢) تهذيب الكمال ١٠/ ٤٧١، وراجع التحفة ١/ ٢٢٥.

(٣) ترجم له تلميذه الحافظ السخاوي في كتاب سماه «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» ، وأيضًا في الضوء اللامع ٢/ ٣٦، وله ترجمة في البدر الطالع ١/ ٨٧، وفهرس الفهارس ١/ ٢٣٦.

أحمد الواسطي ، فإنه ضعيف جدًّا ، وإن المقبري لم يقل أحد إنه يُدْعى الساحلي ، وهذا الساحلي غير معروف ، تفرد عنه ابن جابر . وقد روى ابن ماجه في الجهاد عن عيسى بن يونس الرملي ، عن محمد بن شعيب بن شابور ، عن سعيد بن خالد بن أبي طويل الصيداوي ويقال البيروتي عن أنس حديثًا ، فيحتمل أن يكون سعيد بن أبي سعيد الساحلي هو سعيد بن خالد هذا ....[1] .

وهكذا يتناول علماء رجال الإسناد المسألة ، على طرفي نقيض :

الفريق الأول : الخطيب البغدادي ، وسعد الدين الحارثي ، وابن حجر يذهبون إلى أن سعيد بن أبي سعيد في هذا الحديث إنما هو الساحلي .

الفريق الثاني : الحافظ ابن عساكر ، ويتبعه الحافظ المزي ، يذهب ابن عساكر إلى أن المقبري هو الساحلي ، وهو المراد في هذا الحديث ، وينقل المزي كلامه ، دون تعليق أو تعقيب .

وعمدة ابن عساكر رواية وقعت له فيها وصف سعيد بالمقبري ، إلا أن هذه الرواية فيها راوٍ شديد الضعف ، ومن هنا لا يحتج بها .

أما عمدة الفريق الألو فرواية عند الدارقطني فيها وصف سعيد بالساحلي ، وهذه الرواية قوية ، ومن هنا فالرأي مع الفريق الأول ، وهو أن سعيد بن أبي سعيد إنما هو الساحلي وهو مجهول ، لا تقوم به حجة ، وعليه فالحديث ضعيف .

متابعات أخرى :

وبعد أن أطلت النفس في الكلام على حديث أنس من رواية سعيد بن أبي سعيد عنه فإني أضيف : أن حديث أنس هذا قد أخرجه أيضًا الأئمة من غير طريق سعيد بن أبي سعيد :

---

(١) تهذيب التهذيب ٣٩/٤ ترجمة سعيد بن أبي سعيد المقبري في نهايتها .

* فأخرجه تمام في فوائده قال: أخبرنا الحسن بن حبيب، نا أحمد بن كعب بن خريم المري بالراهب[1]، قال: حدثني أبي أبو حارثة كعب بن خريم، نا سليمان بن سالم الحراني عن الزهري، عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث، والولد للفراش، وللعاهر الحجر»[2].

وفي إسناده: أحمد بن كعب المري مجهول الحال. وفيه أيضًا سليمان بن سالم الحراني والذي يعرف بـ «بومة» ضعفه أبو حاتم، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يحتج به[3].

وهكذا فالحديث ضعيف بهذا الإسناد.

* وأخرجه الحافظ أبو القاسم البجلي الدمشقي الرازي المتوفى ٤١٤هـ في فوائده فالتقى مع تمام في شيخه الحسن بن حبيب[4]، فهو ضعيف أيضًا.

* وأخرجه ابن عساكر في ترجمة أحمد بن كعب بن خريم من طريق تمام[5]، فهو ضعيف أيضًا.

● ● ●

* وأخرجه ابن عدي قال: أخبرنا إسحاق - ابن إبراهيم بن يونس المنجنيقي - ثنا عبد الله - ابن شبيب - ثنا عبد الجبار بن سعيد، عن شعيب بن

---

(١) اسم محلة بدمشق.

(٢) الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام ٢/٣٤٠ رقم ٧١٨.

(٣) لسان الميزان ٢/٢٠٦ رقم ٣٤٥٦.

(٤) زوائد الأجزاء المنثورة على الكتب الستة المشهورة ص٢٦١ رقم ٧١٨/٣٩٠ أول كتاب الوصايا.

(٥) تاريخ دمشق ٥/١٧٨، ١٧٩.

بكر، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: «لا وصية لوارث»[١].

وفي إسناده عبد الله بن شبيب ضعيف، يعتبر بحديثه.

وهكذا فحديث أنس طرقه ضعيفة، لكن يقوي بعضها، وله شواهد تقويه أيضًا.

الشواهد:

وحديث: «لا وصية لوارث» لم يُرْوَ عن أنس وحده، وإنما روى عن جماعة من الصحابة، وهم: أبو أمامة، وعمرو بن خارجة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وزيد بن أرقم، والبراء بن عازب، ومعقل بن يسار. وهذه كلها شواهد لحديث أنس، وشواهد لبعضها، وأصح حديث في ذلك:

* **حديث أبي أمامة الباهلي**[٢] قال: سمعت رسول الله ﷺ في خطبته عام حجة الوداع: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، والولد للفراش وللعاهر الحجر، وحسابهم على الله، ومن ادعى إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله التابعة إلى يوم القيامة، لا تنفق المرأة شيئًا من بيتها إلا بإذن زوجها». فقيل: يا رسول الله، ولا الطعام؟ قال: «ذلك أفضل أموالنا». قال: ثم قال رسول الله ﷺ: «العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي،

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ١٥٧٥.

(٢) صُدَى بن عجلان صاحب رسول الله ﷺ، غزا مع رسول الله ﷺ كثيرًا، وروى علمًا كثيرًا، وكان في حجة الوداع ابن ثلاثين سنة، وعمّر فمات سنة ٨٦هـ وقيل ٨١، وقد جاوز المائة. راجع مسند أحمد ٣٦/ ٤٥١، وتهذيب الكمال ١٣/ ١٥٨، وسير أعلام النبلاء ٣/ ٣٥٩، وفيهما كثير من مصادر ترجمته.

والزعيم غارم »[١] .

* وحديث عمرو بن خارجة ، بنحو حديث أبي أمامة[٢] .

* وحديث عبد الله بن عباس قال رسول الله ﷺ : « لا وصية لوارث »[٣] .

* وحديث عبد الله بن عباس قال رسول الله ﷺ : « لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة »[٤] .

---

(١) أخرجه أحمد ٣٦/٦٢٨، رقم ٢٢٢٩٤، وقال محققه : إسناده حسن ، وخرجه من « المنتقى » لابن الجارود ، وقال : وإسناده صحيح ، وخرجه من الترمذي ونقل تحسينه وهو فيه ٦/٣٠٦ تحفة الأحوذي - وفيه تخريج له كثير ، وراجع أيضًا نصب الراية ٤/ ٤٠٣، والروض البسام ٢/٣١١ رقم ٦٩٨.

(٢) أخرجه أحمد ٢٩/ ٢١٢، رقم ١٧٦٦٤ - ١٧٦٦٦ وغير ذلك ، وقال محققه : صحيح لغيره ، وأخرجه الترمذي ٦/ ٣١٣، وقال : حسن صحيح ، والنسائي ٦/ ٢٠٧، وتمام ٢/ ٣٤٦ رقم ٧١٩، والطبراني ١٧/٣٣ - ٣٦ رقم ٦٠ - ٧١ وغير ذلك .

(٣) أخرجه الدارقطني ٤/ ٩٨، قال في التعليق المغني : في إسناده عبد الله بن ربيعة فهو إن كان ابن يزيد الدمشقي فمجهول ، وإن كان غيره فلا أعرفه ، وأخرجه ابن عدي ٤/ ١٥٧٠، فالتقى مع الدارقطني في عبد الله بن ربيعة هذا ، ذكره في ترجمته ، وأنه عبد الله بن محمد بن ربيعة بن قدامة ، وذكر أنه ضعيف ، وذكر الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٣/١٩٩ وقال : بسند حسن . والظاهر لي أنه حسن لغيره .

(٤) أخرجه الدارقطني كتاب الفرائض ٤/٩٧ رقم ٨٩ بإسناده عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، وأخرجه من طريقه البيهقي ٦/٢٦٣ وقال : عطاء هذا هو الخراساني ، لم يدرك ابن عباس ولم يره ، قاله أبو داود السجستاني وغيره . قلت : أخرج ابن أبي حاتم في المراسيل ص ١٥٦، ١٥٧ بإسناده عن أحمد بن حنبل : عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس شيئًا . ولقد دفع محقق فوائد تمام هذه القضية ، ورجح أن يكون عطاء هذا هو ابن أبي رباح لا الخراساني ، مستدلًا على ذلك بأن ابن جريج مشهور بملازمة ابن أبي رباح والإكثار عنه ، وقد قال الحافظ في الفتح ١/ ٢٠٤: القاعدة في كل من روى عن متفقي الاسم أن يُحمل مَنْ أُهمل نسبته على من يكون له به خصوصية من إكثار ونحوه . قلت : هو في الفتح في شرح حديث رقم ١١١ باب كتابة العلم .

وحديث عبد الله بن عمرو : أن النبي ﷺ قال : « لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة »[(١)] .

وفي رواية : « لا تجوز وصية لوارث ، والولد للفراش ، وللعاهر الحجر » .

وأسجل في هذا الحديث :

* ذكر الزيلعي هذا الحديث في نصب الراية تحت عنوان : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . أراد بذلك أن لا يخطئ الباحث فلا يفهم أنه حديث عبد الله بن عمرو .

* ذكر الزيلعي هذا الحديث بهذين اللفظين ، وخرجه من سنن الدارقطني والكامل لابن عدي . وهذا بناءً على أنه اعتبره حديثًا واحدًا .

بينما ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص باللفظ الأول فقط ، وخرجه من الدارقطني وحده ، وحكم عليه من طريق الدارقطني وحده ، والذي يترجح عندي أنه يرى أن هذين حديثان ، لكل منهما تخريجه ، وحاله .

* وحديث عبد الله بن عمر : « قضى رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية ، وأن لا وصية لوارث »[(٢)] .

---

(١) أخرجه الدارقطني في الفرائض ٤/٩٨ رقم ٩٣، لسان الميزان ٣/ ١٢١، ولذا قال الحافظ في التلخيص ٣/١٩٩ وإسناده واهي من طريق حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده باللفظ الثاني ، ولين حبيبًا هذا ، وقال : ولحبيب أحاديث صالحة وأرجو أنه مستقيم الرواية .
قلت : حبيب هذا وثقه أحمد . وقال : ما أصح حديثه ، ووثقه ابن معين وأبو زرعة ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال يحيى القطان لا يحدث عنه . الميزان ١/٤٥٦ رقم ١٧١٣، واحتج به الشيخان ، فهو لا يمثل ضعفًا في الإسناد ، وإنما الحديث حسن بناءً على تحسين عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده – عبد الله بن عمرو – وراجع فوائد تمام « الروض » ٢/ ٣٤٤، و« إرواء الغليل » ٦/ ٩١، ونصب الراية ٤/ ٤٠٤.

(٢) ذكره في نصب الراية ٤/ ٤٠٥، وعزاه للحارث بن أبي أسامة في مسنده ، وأخرجه ابن أبي شيبة ١١/١٥٠ رقم ١٠٧٦٨، لكن من قول ابن عمر يعني موقوفًا ، قال صاحب الروض =

* وحديث جابر عن النبي ﷺ قال: «لا وصية لوارث»[١].

* وحديث البراء وزيد بن أرقم قالا: قال رسول الله ﷺ: «ليس لوارث وصية»[٢].

* وحديث معقل بن يسار المزني قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وصية لوارث»[٣].

* وحديث علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وصية لوارث»[٤].

= البسام ٢/ ٣٤٤: أخطأ فيه ابن جابر بن سيار فرفعه والصواب أنه موقوف.

(١) أخرجه ابن عدي ٢٠٢/١ على أنه من مناكير أحمد بن محمد بن صاعد، وأخرجه الدارقطني ٩٧/٤ وقال: الصواب مرسل. أخرجه من غير طريق ابن صاعد، وإنما عن متابع له وهو الفضل بن سهل. وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٣٣٧/٦ متصلًا ومرسلًا، وأخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢٢٧/١ متصلًا ومرسلًا وأخرجه سعيد بن منصور في سننه ١٤٩/١ رقم ٤٢٦ عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن رسول الله ﷺ. أي مرسلًا.

(٢) أخرجه ابن عدي ٢٣٤٩/٦ على أنه من مناكير موسى بن عثمان الحضري، وقال: حديثه ليس بالمحفوظ.

(٣) أخرجه ابن عدي ١٨٥٣/٥ على أنه من بواطيل علي بن الحسن بن يعمر السامي، وهو ضعيف جدًا.

(٤) أخرجه ابن عدي ٧/ ٢٦٤٨، والدارقطني ٤/ ٩٧، والبيهقي ٢٦٧/٦ كلهم من طريق يحيى ابن أبي أنيسة الجزري. وروى ابن عدي بإسناده عن زيد بن أبي أنيسة أنه قال لعبيد الله بن عمرو: لا تكتب عن أخي يحيى فإنه كذاب، وروى أيضًا عن أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين والبخاري والنسائي شدة ضعفه (الكامل ٧/ ٢٦٤٤، ٢٦٤٥)، ثم قال - أي ابن عدي -: يقع في روايته ما يتابع عليه وما لا يتابع عليه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه. (الكامل ٢٦٤٩/٧).

وأخرجه ابن عدي ٢٥١١/٧ من طريق آخر فيه ناصح بن عبد الله، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليّ، على أنه مما انتقد على ناصح وهو ممن يكتب حديثه، على أنه في إسناده الحارث بن =

ولە أيضًا شواهد مرسلة وموقوفة ومقطوعة ، أذكر منها :

شواهد مرسلة :

وحديث أنس : « لا وصية لوارث » له شواهد مرسلة :

يرويه عمرو بن دينار عن رسول الله ﷺ[1] - وقد تقدم - .

ويرويه طاووس عن رسول الله ﷺ[2] .

ويرويه مجاهد عن رسول الله ﷺ[3] .

وترويه أسماء بنت يزيد عن رسول الله ﷺ[4] .

ويرويه الحسن عن رسول الله ﷺ[5] .

شواهد موقوفة ومقطوعة :

رُوي هذا الحديث عن علي بن أبي طالب من قوله : « ليس لوارث وصية »[6] .

ورُوي عن عبد الله بن عمر من قوله : « لا تجوز الوصية للوارث »[7] .

ورُوي عن الحسن وابن سيرين قالا : ليس لوارث وصية إلا إن شاء الورثة[8] .

ورُوي عن سعيد بن جبير قال : ليس لوارث وصية[9] .

= عبد الله الأعور ، وهو ضعيف وروايته عن علي مقبولة . تهذيب الكمال ٥/ ٢٤٤.

(١) أخرجه سعيد بن منصور ١٤٩/١ رقم ٤٢٦.

(٢) سنن سعيد بن منصور ١٥٠/١ رقم ٤٢٩.

(٣) أخرجه سعيد بن منصور ١٤٩/١ رقم ٤٢٥، وأخرجه البيهقي ٦/ ٢٦٤، وأخرجه مسدد كما في المطالب ١٣٠/٤ رقم ١٦٣٦.

(٤) أخرجه إسحاق بن راهويه كما في المطالب ١٣٠/٤ رقم ١٦٣٧.

(٥) ذكره في الدر المنثور ١٦٧/٢ وعزاه لعبد بن حميد .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ١٤٩/١١ رقم ١٠٧٦٧.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٠/١١ رقم ١٠٧٦٨.

(٨) ابن أبي شيبة ١٥٠/١١ رقم ١٠٧٦٩.

(٩) المصدر السابق رقم ١٧٧٠.

الفهــرس



طُرُقُ الْحُكْمِ عَلَىٰ الْحَدِيثِ

بالصحة أو الضعف

الجزء الثاني

تاليف

استاذ دكتور/ عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي

أستاذ ورئيس قسم الحديث

بكلية أصول الدين جامعة الأزهر

مكتبة الإيمان

٣٣٤٥٢٣٠٢

مكتبة الجامعة الأزهرية

أسيوط - ت : ٠١٠٦٣٠٦٢١

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م

رقم الإيداع : ٢٠٠٧/٥٧٣٥

ISBN: 977-5260-97-3

الناشـــر

مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع

٤ شارع أحمد سوكارنو - العجوزة - فاكس : ٣٠٤٤٨٤١

هاتف : ٣٣٤٥٢٣٠٢ - محمول : ٠١٠١٧١٩٧٩٥٠

elemanliblary @yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه والتابعين.

وبعدُ:

فهذا هو الجزء الثاني من كتاب «**طرق الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف**»، جعلت الجزء الأول في:

١- تقعيدات في الحكم على الحديث.

٢- الحكم على الحديث بالنقل عن الأئمة السابقين، ذكرت كتبهم وكيفية الاستفادة بها.

٣- وأوجزت الطريقة الثانية، والتي هي بدراسة الباحث لإسناد الحديث ومتنه، وحكمه بناء على ذلك بالصحة أو الضعف.

٤- وذكرت مثالًا، أبنت فيه عمل الباحث، وأن طرق الحكم على الحديث تبدأ باستيعاب طرق الحديث، وأنه بجمع الطرق يستفيد الباحث كثيرًا.

وفي هذا الجزء «الجزء الثاني»؛ أذكر إن شاء الله الطريقة الثانية، والتي هي حكم الباحث بدراسته الحديث سندًا ومتنًا، أذكرها تفصيلًا.

إن هذا الجزء إذا وقفت على حديث لا تعرف حاله من حيث الصحة أو الضعف، فإنه يمكنك من معرفة حال هذا الحديث، ذلك أنه:

١- يمكنك من تحديث الراوي، وتمييزه.

٢- يمكنك من معرفة مصادر ترجمة الراوي من كُتب الرجال وغيرها «وذلك بعلم الرجال».

٣- يمكنك من معرفة حال الراوي من حيث العدالة أو الجرح « وذلك بعلم الجرح والتعديل » .

وقد أوجزت هذين العلمين ، وذكرت فيهما ما أمكنني من الفوائد والدقائق .

٤- وكذلك بينت المنهج الذي تستطيع به معرفة اتصال الإسناد أو انقطاعه من تعليق أو انقطاع أو غير ذلك .

٥- وأيضًا أوضحت كيف تعرف هل الحديث سليم من الشذوذ والعلة ، أو فيه شيء من ذلك .

وبالجملة تستطيع بدراسة هذا الجزء أن تحكم على الحديث :

١- باتصال الإسناد أو عدمه .

٢- ثقة الرواة أو ضعفهم .

٣- سلامة الحديث من الشذوذ والعلة ، مما به تستطيع أن تحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف أو شدة الضعف ، أو الوضع .

وبهذا الجزء أيضًا تعرف الطريقة الثالثة للحكم على الحديث ، وهي مزيج من الطريقتين السابقتين .

وخطواتها هي :

١- تخرج الحديث من كتب السنة باستقصاء ، سواء بكتب التخريج ، أو بالحاسب الآلي « الكمبيوتر » .

٢- جمع أحكام الأئمة على الحديث ، سواء من كتب الرواية ، أو كتب التخريج ، أو غيرها مما سبق ذكره في الطريقة الأولى بالجزء الأول .

٣- دراستك الحديث إسنادًا ومتنًا كما في الطريقة الثانية التي في هذا الجزء .

٤- الاستفادة بأحكام الأئمة وكلامهم على الحديث ، والاستفادة بدراستك أنت لهذا الحديث ، مما يوضح الأمور أمامك تمامًا ، فتحكم على الحديث بدقة واطمئنان .

إن هذا الجزء استمر أعوامًا أدرسه للطلاب ، دون كتابة ، وأنا حريص على تحرير الفوائد مهما بدا من صعوبة تحرير العلوم العملية ، وإني أرجو أن تجمع بين القراءة ومراجعة الكتب التي تفيدك في الحكم على الحديث حتى تستفيد هذا العلم .

وإني منتظر نصائح الإخوة القراء من علماء وطلاب علم ، وأسأل الله أن يوفقنا لما يرضيه ، اللهم آمين .

عبد المهدي

المعادي - مصر

في : ١٦ المحرم ١٤٣١هـ

٢ يناير ٢٠١٠م

الطريقة الثانية

الحكم على الحديث بدراسة الإسناد والمتن

تقدم الكلام على الطريقة الأولى ، والتي هي الحكم على الحديث بواسطة كلام الأئمة والعلماء ، وهنا بمشيئة الله تعالى الكلام على الطريقة الثانية ، والتي هي الحكم على الحديث بواسطة دراسة إسناده ومتنه ، وذلك من خلال :

١- الترجمة لرواة الإسناد أو الأسانيد ، بتحديد كل راوٍ ، ومعرفة زمانه ، ومعرفة حال كلٍّ من حيث العدالة أو الجرح ، ومصادر ترجمته .

٢- معرفة حال الإسناد ، وهل هو متصل أو غير متصل ، وحكم كل صورة من صور ذلك .

٣- معرفة حال الإسناد والمتن من حيث الشذوذ أو عدمه .

٤- معرفة حال الإسناد والمتن من حيث العلة أو عدمها .

٥- معرفة المتابعات والشواهد وقدرها .

وهذا إجمال أتبعه بالتفصيل :

أولًا : الترجمة[1] للراوي :

يعنيني في الترجمة للراوي أمران :

الأول : كيفية الترجمة ، فالترجمة للراوي لها أسس :

١- التعريف بالراوي ، بذكر اسمه واسم أبيه ، ونسبه بما يحدده ، وبذكر نسبته ولقبه وكنيته[2] ، وبذكر بلده ورحلاته ، وإذا اقتضى الأمر التمييز بينه وبين

---

(١) تطلق الترجمة بمعنى ذكر أخبار الشخص ، وبمعنى نقل الكلام من لغة إلى لغة ، وبمعنى عنوان الموضوع ، وبمعنى تبليغ كلام محدث الجماعة إلى من بَعُد عنه .

(٢) لابد من جمع هذه المعلومات حتى تفهم وتحقق ، فمثلًا لو قرأت قول حبيب بن أبي ثابت : اجتمعت أنا وسعيد بن جبير وأبو البَخْتَري فكان الطائي أعلمنا وأفقهنا . ما فهمت معناه إلا إذا =

من يشاركه في بعض هذه المعلومات فافعل ذلك ، فإنه من اللازم ، وقد فعله الأئمة .

٢- تحديد الراوي :

وهذه قضية دقيقة ، وقد تكون شائكة !! ولذا فلا غرابة من التطويل في تناولها ، واصطياد الفوائد في توضيحها .

فعند التعريف بالراوي لابد من التمييز بين أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم إذا تكررت أو تشابهت ، حتى لا تظن الراوي الواحد اثنين[١] .

وكم من طالب جعل عبد الله بن قيس رجلًا ، وأبا موسى الأشعري رجلًا

= عرفت أن أبا البختري ، والطائي شخص واحد « أبو البختري » كنيته و« الطائي » نسبته ، واسمه سعيد بن فيروز كما في التهذيب ٤/ ٧٢، ٧٣.

(١) والعكس تظن الاثنين واحدًا ، أو تظن الراوي رجلًا غير الذي عندك ، وكم من تدقيقات للأئمة على بعضهم في هذا ، فعبد الله بن عدي بن الحمراء غير عبد الله بن عدي الأنصاري ، أخطأ بعض الأئمة فجعلهما واحدًا ، وحقق القول في ذلك ابن المديني ، والذهبي وابن حجر ، وهناك ثالث هو عبيد الله بن عدي بن الخيار ، وهذا يروى عن الثاني ؛ أي عن عبد الله بن عدي الأنصاري ، وأيضًا هذا الثالث بالتصغير عبيد الله .

والأول حديثه عند الترمذي والنسائي وابن ماجه .

أما الثاني فليس له في الكتب الستة ، وإنما ذكره ابن حجر في التهذيب للتمييز بينه وبين الأول « ابن الحمراء » .

وكم من تدقيقات للعلماء على بعضهم في هذا ، فالشيخ / أحمد شاكر ترجم لإسناد حديث أبي بكر عن رسول الله ﷺ : « لن تؤتوا شيئًا بعد كلمة الإخلاص مثل العافية ، فسلوا الله العافية » في مسند أحمد ، وفيه : « عبد الملك بن الحارث » ترجم له على أنه عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، ترجم له على أنه منسوب إلى والد جده ، وجاء محقق صحيح ابن حبان فتعقبه وبيّن أنه عبد الملك بن الحارث السهمي ، والذي ساعد محقق ابن حبان نص الإسناد ، ففيه عبد الملك بن الحارث السهمي بزيادة هذه النسبة ، والشيء نفسه في تحقيق مسند أحمد ، ط الرسالة .

راجع تهذيب الكمال ٢٨٩/١٥ - ٢٩٤، وتهذيب التهذيب ٥/ ٣١٨، ٣١٩.

آخر[١] ، وجعل الحديث الوارد عن عبد الله بن قيس ، غير الحديث الوارد عن أبي موسى الأشعري ، بينما هما رجل واحد ، اسمه عبد الله بن قيس ، وكنيته أبو موسى الأشعري ، الصحابي الجليل .

وكذلك في الألقاب ، فعبد الله بن أبي صالح ، وعباد بن أبي صالح ، عَدَّ البعض ذلك راويين ، بينما هما راوٍ واحد ، اسمه عبد الله بن أبي صالح ، ولقبه عباد .

ولقد اجتهد العلماء في التأليف في الأسماء والكنى والألقاب والأنساب مساعدة على توقي الخطأ في ذلك ، ومن أشهر هذه المؤلفات :

- « الأسامي والكنى » ، لأحمد بن حنبل .
- « الكنى » للبخاري في آخر كتابه « التاريخ الكبير » .
- « الكنى والأسماء » لمسلم .
- « تاريخ أسماء المحدثين وكناهم » للمقدمي محمد بن أحمد ، المتوفى ٣٠١هـ .
- « الكنى والأسماء » للدولابي محمد بن أحمد ، المتوفى ٣١٠هـ .
- « الكنى » لأبي أحمد الحاكم الكبير ، المتوفى ٣٧٨هـ ، وهو أكبر من الحاكم صاحب المستدرك .
- « موضح أوهام الجمع والتفريق » للخطيب البغدادي ، المتوفى ٤٦٣هـ[٢] ، استدرك فيه كثيرًا على بعض العلماء في مؤلفاتهم في الرجال ، واستدرك أيضًا عليه بعض من بعده !!
- « الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى » لابن عبد البر .

---

(١) راجع أحمد ٤/ ٣٩١، ٤١٣، ومجمع الزوائد ٧/ ١٥٢، ومسلم ٤/ ٢٠٧٦، ٢٠٧٧.
(٢) راجع مقدمته ص١٠م.

- «المقتنى في سرد الكنى» للذهبي، اختصر فيه كتاب الكنى للحاكم الكبير، وزاد عليه.

وهذه الكُتب كلها مطبوعة وشائعة، وغيرها كثير، وهناك قسم الكنى والألقاب في آخر تهذيب الكمال للمزي، وفي آخر تهذيب التهذيب لابن حجر، وكثير من كتب الرجال.

وحتى يكون العمل العلمي سليمًا يجب التنبه لأبواب التعريف بالراوي التي في علم مصطلح الحديث من:

١- المؤتلف والمختلف، وهو أن تتفق في الخط صورة اسم راويين فأكثر، وتختلف في اللفظ، ومثاله: **عُبَاد**: بعين مهملة مضمومة وباء موحدة من أسفل مفتوحة مسهلة وليست مشبددة، فألف فدال مهملة.

وعِبَاد: مثله لكن بكسر العين.

وعَبّاد: بالعين المهملة المفتوحة وباء موحدة من أسفل مشددة بعدها ألف ودال مهملة.

وعِيَاذ: بعين مهملة مكسورة فياء مثناة تحتية مخففة فألف فذال معجمة.

ومثال ثان: أحمد، وأجمد، وأحمر.

ومثال ثالث: أبو جمرة، بالجيم والراء. وأبو حمزة، بالحاء والزاي. الأول عن ابن عباس واحد في الكتب الستة، والثاني كثير، وشعبة عن أبي جمرة عن ابن عباس واحد. وشعبة عن أبي حمزة عن ابن عباس سبعة[1].

إن هذه الأسماء متفقة في الخط، فإذا لم تحقق لقرأت عِيَاذ عَبّاد، وتذهب تترجم للعين مع الباء الموحدة من أسفل، بينما هو من العين مع الياء المثناة من أسفل

(١) راجع عمدة القاري ١/ ٣٤٨، ومسلم ٥/ ٤٦٢، ط الشعب حديث: «اذهب وادع لي معاوية»، وفيه: «لا أشبع الله بطنه». وراجع تهذيب التهذيب باب الكنى: «أبو جمرة» ١٢/ ٦٠ و«أبو حمزة» ١٢/ ٧٨، ٧٩.

فتخطئ في تحديد الشخصية، وبالتالي تخطئ في كل دراستك للإسناد.

وأيضًا في المجموعة الثانية قد تقرأ «أجمد» بالجيم «أحمد» بالحاء المهملة، أو تقرأ «أحمر» على أنه أحمد وتترجم على ذلك فتخطئ في تحديد الراوي، وبالتالي تكون دراستك خطأ.

وفي المجموعة الثالثة قد تقرأ أحدهما مكان الآخر فتزل في دراستك.

وأيضًا تكون قراءتك خطأ، وفي ذلك ما فيه من العيب.

من هنا ألف علماء الحديث مؤلفات تقي العلماء وطلاب العلم الخطأ في هذا، ومن هذه المؤلفات:

- المؤتلف والمختلف للدارقطني (ت٣٨٥هـ).
- المؤتلف والمختلف ومشتبه النسبة، كلاهما لعبد الغني بن سعيد المصري (ت٤٠٩هـ).
- المؤتنف - بالنون بدل اللام - تكملة المؤتلف والمختلف للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، أتم به كتاب الدارقطني، وكتاب عبد الغني بن سعيد المصري.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا (ت٤٧٥هـ)، وهو تحقيق وتدقيق في الثلاثة كتب السابقة عليه هنا[١].
- تكملة الإكمال لابن نقطة (ت٦٢٩هـ) ذيل أو استدرك على الإكمال لابن ماكولا.
- تكملة إكمال الإكمال لابن الصابوني، وهو ذيل على تكملة ابن نقطة.

وهذه كلها مطبوعة سوى المؤتنف لم أره مطبوعًا.

٢- والمتفق والمفترق، وهذا واسع ومُشكل، وهو أن تتفق أسماء راويين

---

(١) راجع مقدمة الإكمال للشيخ المعلمي اليماني عبد الرحمن بن يحيى من ص١ - ٦١.

فأكثر في الخط واللفظ وتفترق في المسميات والأشخاص، سواء وقع الاتفاق في الاسم أو أكثر.

فمثلًا تقع في الإسناد: «يحيى»، و«خالد»، و«محمد»، وأمثال ذلك، وكل اسم منها هو اسم لكثير من الرواة.

وقد يكون الاشتباه في الاسم واسم الأب.

ومثاله: محمد بن مقاتل يشترك في هذا الاسم أربعة من رجال التهذيب[1]، أي من رجال الكتب الستة، وللعلماء جهود في التمييز بينهم.

وقد يكون الاشتباه في الاسم، واسم الأب، واسم الجد:

ومثاله: سعيد بن عمرو بن سعيد، اثنان في التهذيب[2].

وفي مسند أبي يعلى ج٨ رقم (٥٥٤ - ٤٩١٠) عن سليمان عن مسلم قال: قال مسروق عن عائشة.

ورقم (٥٥٥- ٤٩١١): حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا مسلم بن خالد عن طريف. والحديثان مختلفان، فهل تواليهما يجعلنا نحمل مسلم فيهما على أنه واحد؟ هذا أمر لا يصح، فواضح أنهما مختلفان في الطبقة، وبمراعاة ذلك يتضح أن مسلم في الأول هو أبو الضحى، وهو ثقة، أما الثاني فهو مسلم بن خالد الزنجي وهو حسن الحديث، وهكذا مطلوب منك أن تحقق، ولا تحدد الراوي بأمر سطحي، بل لا بد من التحقيق.

وقد يكون الاشتباه في الكنى:

مثاله: أبو عياش، كنية أربعة من رجال تهذيب التهذيب[3].

وأبو المنهال الذي في حديث (٢٠٦٠) في البخاري[4] هو عبد الرحمن بن مطعم.

---

(١) تهذيب ٩/٤٦٨ - ٤٧١.

(٢) ٤/ ٦٧، ٦٨، وراجع معجم مشتبه أسامي المحدثين للهروي.

(٣) ١٢/١٩٣، ١٩٤.

(٤) في كتاب البيوع، باب التجارة في البز وغيره ٤/ ٢٩٧.

وأبو المنهال الذي في حديث (٥٤١) في البخاري[١] هو سيار بن سلامة.

وقد يكون التشابه في الكنية والنسبة، ومثاله: سليمان بن داود اليمامي، أبو الجمل[٢]، وأيوب بن محمد أبو سهل العجلي اليمامي أبو الجمل[٣].

هذان اتفقا في النسبة «اليمامي» والكنية «أبو الجمل»، وعليك أن تنتبه حتى لا تضع أحدهما مكان الآخر.

ولقد كان الذهبي منتبهًا لذلك، فبين في ترجمة أيوب أنه يوافق سليمان في الكنية والنسبة، كما بيَّن في ترجمة سليمان أن البعض أخطأ فيه فخلطه بمن قبله «سليمان بن داود الخولاني»، وهكذا فعلماء السنة منتبهون لهذه القضية.

ومن المؤلفات في هذا:

- «المتفق والمفترق»، و«المتفق الكبير»، كلاهما لأبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي (ت٣٨٢هـ).

- و«المتفق والمفترق» للخطيب.

ولقد أكثر السيوطي في «تدريب الراوي» من نماذج هذا النوع وأمثاله، ويفيد فيه أيضًا كتب المتشابه الذي يأتي بعده.

٣- والمشتبه: وهو ما اجتمع فيه المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق، بأن يكون الأول في اسم الراوي، والثاني في أبيه، أو العكس.

والمثال يوضح: موسى بن عَلِيّ - بفتح العين وكسر اللام وتشديد الياء - اسم علم، وهؤلاء كثيرون[٤].

وموسى بن عُلَيّ - بضم العين وفتح اللام وتشديد الياء - مصغر: اسم

---

(١) في كتاب مواقيت الصلاة باب وقت الظهر عند الزوال ٢/ ٢٢.

(٢) الميزان ٢/ ٢٠٢، ترجمة رقم ٣٤٤٩.

(٣) الميزان ١/ ٢٩٣ ترجمة رقم ١٠٩٧.

(٤) راجع «تدريب الراوي» النوع الخامس والخمسون ٢/ ٨٣٦، فقد ذكر منهم عشرة.

أو لقب .

ومثال الأول : موسى بن عَلِي أبو بكر الأحول البزار . ومثال الثاني : موسى ابن عُلَيّ بن رباح المصري .

فهنا « موسى » متفق في الخط واللفظ ، مفترق في الأشخاص .

وهنا « عَلِيّ » و« عُلَيّ » مؤتلف في الحروف ، ومختلف في النطق ، فاجتمع المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق ، فسماه المحدثون المشتبه أو المتشابه .

ولقد أفرده بعض المحدثين بمؤلفات ، منها :

- « معجم مُشْتَبَه أسامي المحدثين والزيادات عليه » ، كلاهما لأبي الفضل الهروي (ت٤٣٨هـ) .
- « تلخيص المتشابه في الرسم » للخطيب البغدادي .
- « تالي التلخيص » للخطيب أيضًا ، وهو استدراك على التلخيص .
- « المشتبه في الرجال » : أسمائهم وأنسابهم للذهبي .
- « ذيل مشتبه النسبة » للذهبي ، تأليف السلامي (ت٧٧٤هـ) .
- « التوضيح » لابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ) تعقب فيه الذهبي في المشتبه .
- « الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام » لابن ناصر الدمشقي أيضًا .
- « تبصير المنتبه بتحرير المشتبه » لابن حجر العسقلاني .

وهذه الكتب كلها مطبوعة وشائعة ، وهي تساعد في ضبط الاسم وتحديده .

تدقيقات في تراجم الرواة :

وهناك أمور يجب أن تنتبه لها حتى لا تخطئ في تحديد الراوي ، ولقد نبه المحدثون عليها ، ودرسوا وربما وصلت دراستهم إلى مؤلفات في المسألة ، وهذه في

توافق الأسماء والكنى والنسبة ، فيخشى على دارس الأسماء أن يظن توافق هذه الأشياء تكرارًا أو انقلابًا ، أو غير ذلك مما يضيع الحقيقة فتخطئ الدراسة ، وإني أنبه إلى ذلك بإيجاز :

١- أن يذكر الراوي بأسماء أو صفات مختلفة تلتبس على من لا معرفة عنده بجميع أسمائه أو صفاته ، فيجب أن تراعي ذلك حذرًا من الخطأ ، فتعرف الراوي بكل أسمائه وأوصافه من الكتب المتخصصة في ذلك ، وبجمعك أنت .

ومثال ذلك : محمد بن السائب الكلبي المفسر النسابة الضعيف في الرواية ، فهذا يكنى « أبو النضر »[١] ، و« أبو هشام » ، وكناه عطيةُ العوفي « أبو سعيد » ليوهم الناس أنه يروي عن أبي سعيد الخدري .

ولمحمدبن السائب هذا اسم آخر هو : حماد بن السائب ، سماه به أبو أسامة حماد بن أسامة . غير اسمه « محمد » إلى « حماد »[٢] .

وله أيضًا اسم : محمد بن السائب .

وكذلك محمد بن أبي قيس الشامي المصلوب في الزندقة ، قلبوا اسمه على مائة اسم وزيادة ، فقيل : محمد بن سعيد . وقيل : محمد مولى بني هاشم . وقيل : محمد بن أبي قيس . وقيل : محمد بن الطبري . وقيل : محمد بن حسان[٣] .

ومنه ما يفعله الخطيب البغدادي كثيرًا في شيوخه ، فيروي في كتبه عن أبي

---

(١) له حديث في سنن الترمذي في كتاب التفسير سورة المائدة ، آية ١٠٦ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ﴾ أخرجه الترمذي بإسناده عن محمد بن إسحاق ، عن أبي النضر ، عن باذان مولى أم هانئ ، عن ابن عباس . وفي نهاية الحديث قال الترمذي : وأبو النضر الذي روى عنه محمد بن إسحاق هذا الحديث هو عندي محمد بن السائب الكلبي يُكْنى أبا النضر ، ثم راح يبين أن أبا النضر سالم المدني ليست له رواية عن باذان أبو صالح مولى أم هانئ ، وإنما الذي له رواية عنه إنما هو أبو النضر محمد بن السائب الكلبي . راجع الحديث في تحفة الأحوذي ٨/٤٢٦ - ٤٣١ .

(٢) راجع مستدرك الحاكم ٤/ ١٢٤، كتاب الأطعمة باب ذكاة كل مَسْك دباغه .

(٣) راجع تدريب الراوي النوع الثامن والأربعون ٢/ ٧٤٨.

القاسم الأزهري، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والكل واحد.

ومنه «علي بن الحسن المكتب»، له اسم آخر هو علي بن عبدة. ذكرهما الذهبي في موضعيهما، وحاول التوفيق[١].

وأيضًا «عبيد بن إسماعيل» يعرف أيضًا بـ «عبيد الله بن إسماعيل»[٢].

٢- قد يتفق اسم والد الراوي واسم شيخه، فيظن المتعجل أنه يروي عن والده، ومثاله: الربيع بن أنس عن أنس، فأنس الأب غير أنس الشيخ، أنس الشيخ هو الصحابي المشهور، أما أنس الأب فهذا آخر.

٣- وقد يتفق اسم الراوي واسم أبيه واسم جده. مثل: الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي، فتظن أنه وقع تكرار، وليس الأمر كذلك. وأحيانًا تتغير صيغة الأداء فتظن أنه الحسن عن الحسن، وليس كذلك.

وقد يتفق الاسم واسم الأب، مع الاسم واسم الأب فصاعدًا، مثل: زيد بن الحسن، ابن زيد بن الحسن، بن زيد بن الحسن. واليقظة هنا تقي الخطأ.

٤- وقد يتفق اسم الراوي واسم شيخه وشيخ شيخه، كعمران، عن عمران، عن عمران، فلا تظن تكرارًا، وراجع أعمال العلماء في تمييز هؤلاء المهملين، قال الحافظ ابن حجر: الأول يعرف بالقصير، والثاني أبو رجاء العطاردي، والثالث ابن حصين الصحابي، رضي الله عنه[٣].

٥- وقد يتفق اسم شيخ المترجم له، واسم الراوي عنه، كرواية مسلم عن البخاري عن مسلم.

قال الحافظ ابن حجر: وهو نوع لطيف، وفائدته رفع اللبس عمن يظن أن فيه

---

(١) ميزان ٣/١٢٠ رقم ٥٨٠٨، و٣/١٤٤ رقم ٥٨٨٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/٥٩ رقم ١١٩.

(٣) راجع نزهة النظر ص٧٤، ٧٥.

تكرارًا أو انقلابًا، فمسلم الراوي عن البخاري هو مسلم بن الحجاج، ومسلم الذي هو شيخ البخاري هو مسلم بن إبراهيم الفراهيدي البصري.

٦- ومما ينبغي التنبه له معرفة من اتفق اسمه وكنيته، حتى لا تحكم بالغلط عمن ذكره بأحدهما، ومثاله: القاسم أبو القاسم ابن الطيلسان الحافظ محدث الأندلس[١].

٧- وأيضًا من وافق اسمه نسبته، ومثاله: حمير بن بشير الحميري[٢].

٨- معرفة الأسماء التي يشترك فيها الرجال والنساء، وهو قسمان:

أ- أن يشتركا في الاسم فقط، كأسماء بن حارثة، وأسماء بنت أبي بكر.

ب- أن يشتركا في الاسم واسم الأب، كبسرة بن صفوان، وبسرة بنت صفوان[٣].

ومطلق هذا أعقد، فلو وجدت في الإسناد عن أسماء، أو عن بسرة فإنك لو بحثت عنه في الرجال وهو في النساء بَعُد الأمر، وأيضًا لو التبست كلمة ابن وبنت فإن الأمر يصعب، وقد يؤدي إلى الخطأ في تحديد الراوي، وبالتالي في الحكم على الحديث.

٩- من وافقت كنيته اسم أبيه، أو وافق اسمه كنية أبيه[٤]، ومثال الأول: أبو خالد أوس بن خالد البصري، ومثال الثاني: الحسن بن أبي الحسن البصري. وفائدته نفي الغلط عمن نسبه إلى أبيه.

١٠- معرفة طبقات الرواة، فذلك يساعد على تمييز الرواة المتفقين في الاسم، ولبعض العلماء مؤلفات في طبقات الرواة منها:

---

(١) تدريب الراوي ٢/٩٢٧، النوع ٨٦.

(٢) تدريب الراوي ٢/٩٢٧، النوع ٨٧.

(٣) تدريب الراوي ٢/٩٢٨، النوع ٨٨.

(٤) تدريب الراوي ٢/٩٢٠، النوع ٧٩، ٨٠.

- الطبقات الكبرى لابن سعد (ت ٢٣٠هـ) .
- وطبقات خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ) .
- وطبقات الإمام مسلم صاحب الصحيح .
- وتقريب التهذيب لابن حجر ، حدد طبقة كل راوٍ .

١١- معرفة أوطان الرواة وبلدانهم ، فإن وجدت في اسم الراوي نسبة إلى بلد فيمكنك أن تميزه بذلك عمن شاركه في الاسم واختلف معه في البلد ، وللعلماء مؤلفات في تراجم الرواة على حسب البلدان .

١٢- وقد ينسب الراوي إلى غير أبيه ، فيجب التنبه والحذر خشية أن تظن المنسوب إلى غير أبيه راويًا ، وهو إذ ينسب إلى أبيه راويًا آخر ،وربما أشكل ذلك عليك في الترجمة فتظن أنه لم يترجم له ، وحقيقة الأمر غير ذلك .

إن الراوي قد ينسب إلى **جده** ؛ كأحمد بن حنبل ، هو أحمد بن محمد بن حنبل .

وقد ينسب إلى **جد جده** ؛ كخريم - بالتصغير - بن فاتك الأسدي أبو يحيى ، وهو خريم بن الأخرم بن شداد بن عمرو بن فاتك ، نسب لجد جده[1] .

وقد ينسب إلى **أمه** كمحمد ابن الحنفية ، هو محمد بن الإمام علي بن أبي طالب ، وأمه من بني حنيفة ، نسب إليها .

وقد ينسب الراوي إلى **جدته** ؛ كبَشِير بن الخَصَاصِيَة[2] ، أم جده الثالث ، وأبوه : معبد بن سبع بن ضباري .

وقد ينسب إلى **أجنبي** لسبب ؛ كابن الأسود ، هو : المقداد بن عمرو

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/ ١٣٩، والتقريب ص٢٩٦ رقم ١٧١٨، وحديثه في مسند أحمد ٣/ ٤٩٩، ٤/ ٣٢١، ٣٤٥، وفي مجمع الزوائد ١٠/ ٦٠ في كتاب المناقب باب مناقب الشام .

(٢) صحابي مشهور .

الكندي ، تبناه الأسود بن عبد يغوث فنُسب إليه(١) .

١٣- وقد ينسب الراوي إلى خلاف ظاهر النسبة ، فانتبه لذلك ، فإذا قيل في الراوي البدري ، وهو لم يشهد بدرًا وإنما سكنها ، فإذا حملته على أنه شهد بدرًا فهذا يوقعك في خطأ اعتباره كبيرًا وقت بدر ، وقد يكون ليس كذلك ، وتعتبر له مناقب البدريين وليس كذلك ، وتعتبره قد أسلم قبل بدر وقد لا يكون كذلك ، وهكذا .

جهود أخرى للعلماء في تحديد الرواة :

والعلماء مجتهدون في تعريف الراوي وتحديده في أعمالهم الحديثية الأخرى ، من ذلك :

- عمل ابن حجر في مقدمة شرحه لـ « صحيح البخاري » ، والمسمى « فتح الباري » ، والمقدمة تسمى « هدي الساري » ، فلقد جعل الفصل السادس منها في بيان المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب والأنساب مما وقع في صحيح البخاري مرتبين على حروف المعجم ، تناول فيه المشتبه في صحيح البخاري ، وما اشتبه بما في البخاري ، وهو ليس في البخاري(٢) ، وجعل الفصل السابع في تبيين الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكها(٣) .

- وعقد النووي في مقدمته لشرح مسلم فصلًا في ضبط الأسماء المتكررة المشتبهة(٤) .

- وكذلك شراح الحديث اهتموا أيضًا بتحديد الراوي وضبط اسمه :

فابن حجر في الفتح عالج كثيرًا من قضايا الإبهام والإهمال والمتشابه في الرواة أثناء شرحه أحاديث البخاري ، من ذلك قوله : ليس في رجال الكتب الستة من

---

(١) راجع فتح الباري ٧/ ٢٨٧، شرح حديث ٣٩٥٢.

(٢) هدي الساري ص ٢٠٩.

(٣) هدي الساري ص ٢٢٢.

(٤) ص٣١ .

اسمه « عمر بن خالد » ، وإنما « عمرو بن خالد »[١] .

وفي غير الفتح في نتائج الأفكار أثناء تخريجه حديث : « اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن » ، والذي هو من رواية أبي داود ، والذي في إسناده : « ثنا غسان ابن عوف ، أنا الجريري » . يقول ابن حجر : والجريري - بالجيم مصغرًا - واسمه سعيد بن إياس ، وفي طبقته العباس الجريري ، لكن ما لغسان عنه رواية[٢] .

- وكذلك العيني في العمدة ميز المهمل وحدد الرواة وذكر فوائد في الأسانيد .

- وكذلك ابن عبد البر في « التمهيد » ، قدم دراسة في رجال أسانيد مالك .

- وكذلك النووي في شرحه صحيح مسلم ، حدد الرواة ، وضبط المؤتلف والمختلف ..

- وكذلك كتب التخريج[٣] والعلل[٤] ، فيها دراسات عن رجال الأسانيد ، من ضبط الأسماء ، وعلاج تشابه الرواة ، وأحوالهم جرحًا وتعديلًا .

- وكذلك كُتب المصطلح ، وإني وإن كنت بينت فيما سبق هنا بعض مواضعها من تدريب الراوي ، فراجع بقية كتب المصطلح[٥] ، فستجد فيها فوائد عديدة في هذه المسائل ، أعني المؤتلف والمختلف ، والمتفق والمفترق ، والمشتبه ، وما يترتب على تشابه الأسماء والكنى والنسبة من أخطاء ، واستفد بجهود العلماء في تحديد الرواية والتدقيق في دراسة التراجم .

---

(١) قاله في شرح إسناد حديث صلاته ﷺ قِبَل بيت المقدس ستة عشر شهرًا أو سبعة عشر شهرًا ،كتاب الإيمان ، باب الصلاة من الإيمان ١/٩٦ رقم ٤٠.

(٢) نتائج الأفكار ٢/ ٢٧٢، ٢٧٣، حديث رقم ٦٨٩.

(٣) تقدم الكثير منها في الطريقة الأولى .

(٤) سيأتي الحديث عنها إن شاء الله تعالى .

(٥) من أوسعها باب المؤتلف والمختلـ في فتح المغيث للسخاوي والأبواب التالية له .

وأذكر بعض الأمثلة :

مثال : قال البخاري : حدثنا محمد بن سَلَام ، قال : أخبرنا عَبْدَةُ ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أمرهم أمرهم من الإيمان بما يطيقون ... الحديث[1] .

فكيف نضبط اسم شيخ البخاري محمد بن سلام هل هو بالتشديد سلّام أم بالتخفيف ؟

والراوي الثاني : « عبدة » جاء هكذا مهملًا ، فمن هو ؟

والراوي الرابع : « والد هشام » جاء أيضًا هكذا مهملًا فمن هو ؟

إن الحافظ ابن حجر في شرحه صحيح البخاري المسمى « فتح الباري » قد بيَّن كل هذه الإشكالات .

فبيَّن أن شيخ البخاري « محمد بن سَلَام » بتخفيف اللام على الصحيح ، وأنه وإن ذهب البعض إلى التشديد « سلّام » فالمعتمد خلافه .

وبيَّن أن شيخ ابن سلام « عبدة » إنما هو « عبدة بن سليمان الكوفي » ، وبيَّن أن « هشام » إنما هو « هشام بن عروة بن الزبير بن العوام » ، وبالتالي : فعن أبيه التي في الإسناد إنما هو « عروة بن الزبير بن العوام » .

وهكذا أنهى الحافظ ابن حجر في شرحه كل إشكالات الإسناد ، وفي كثير جدًّا يضبط ويميز ويعين ، ويناقش اتصال الإسناد ، ويناقش قضايا المتن .

وليس هذا خاصًا بابن حجر ، بل كثير من الشراح يفعل هذا ، ولولا خشية الطول لذكرت الكثير من الأمثلة[2] .

مثال : أخرج الترمذي حديث : « اللهم اغفر لي ذنبي ، ووسع لي في

---

(١) كتاب الإيمان ، باب قول النبي ﷺ : « أنا أعلمكم بالله » ١/ ٧٠ رقم ٢٠.

(٢) راجع حديث رقم (٣٦٠٠) في البخاري، فتح الباري ٦/ ٦١١، ٦١٢، وحديث رقم (٦٤٩٥) فتح ١١/ ٣٣١، ٣٣٢ في الموطن الأول نسب عبد العزيز لجدة أبي سلمة ، وفي

داري ...» الحديث .

أخرجه بإسناده عن أبي السَّليل عن أبي هريرة ، وبعد أن ساق الحديث بإسناده ومتنه[١] .

قال : وأبو السليل اسمه ضُرَيْب بن نُقَيْر ، ويقال نُفَيْر .

وبهذا بيّن هذه الكنية . وهذا كثير عند الترمذي .

مثال : أخرج الترمذي حديث : « لا يرد القضاء إلا الدعاء ...» بإسناد فيه : « أبو مودود » ، وبعد أن ساقه قال : وأبو مودود اثنان ؛ أحدهما يقال له : فضة ، والآخر : عبد العزيز بن أبي سلمان ، أحدهما بصري ، والآخر مديني ، وكانا في عصر واحد ، وأبو مودود الذي روى هذا الحديث اسمه فضة بصري[٢] .

وهذا كثير عند الترمذي ، كما في حديث : « أعلنوا هذا النكاح ...» . ميز بين عيسى بن ميمون الذي في هذا الإسناد ، وأنه الأنصاري ، وبين عيسى بن ميمون الذي يروي عن ابن نجيح التفسير[٣] ، وأيضًا الحديث الذي قبله بين فيه اسم أبي بلج ، ومحمد بن حاطب ، وأنه صحابي صغير .

وفي حديث : « بدأ الإسلام غريبًا ..» في إسناده أبو الأحوص بيّنه وأن اسمه عوف بن مالك بن نضلة الجُشمي[٤] .

وإذا وجدت حديثك عند الترمذي ، فراجعه منه أولًا ، فلعله يفيدك في تحديد الراوي .

الموطن الثاني سماه الماجشون ، وفي الموطنين بيّن ابن حجر هذا الراوي الذي يحتاج إلى بيان .

(١) أخرجه في كتاب الدعوات باب ٨٢، حدثنا علي بن حجر ، أخبرنا عبد الحميد بن عمر الهلالي ٩/ ٤٧٣، ٤٧٤.

(٢) أخرجه في كتاب القدر ، باب ما جاء لا يرد القدر إلا الدعاء ٦/ ٣٤٧.

(٣) أخرجه في النكاح ، باب ما جاء في إعلان النكاح ٤/ ٢١٠.

(٤) أخرجه في الإيمان ، باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريبًا ٧/ ٣٨٠، ٣٨١.

البيهقي وابن التركماني :

أخرج البيهقي حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « عجلوا الخروج إلى مكة فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له من مرض أو حاجة »[1] . أخرجه بإسناده عن إسماعيل الكوفي عن فضيل بن عمرو الفقيمي ، إلى آخر المتن ، ثم قال : ورواه أبو إسرائيل الملائي عن فضيل ، وساق الإسناد الثاني والمتن على أن في أبا إسرائيل الملائي تابع إسماعيل الكوفي ، كلاهما عن فضيل .

وتعقبه ابن التركماني فقال : ظن البيهقي أن أبا إسرائيل الملائي غير إسماعيل الكوفي المذكور في السند الأول ، وليس الأمر كذلك ، بل هما واحد ، وهو أبو إسرائيل إسماعيل بن أبي إسحاق ، وهو ضعيف عندهم .

وهكذا حدد ابن التركمان الراوي عن فضيل ، وأنه ذكر مرة باسمه « إسماعيل الكوفي » ، ومرة بكنيته أبو إسرائيل الملائي .

ولقد بحثت عن ترجمته في ميزان الاعتدال فوجدته كما قال ابن التركماني هما شخص واحد هو : أبو إسرائيل الملائي الكوفي ، هو إسماعيل بن أبي إسحاق خليفة . هكذا ذكره الذهبي في الكنى عن الميزان[2] ، وذكره باسمه قبل ذلك في الأسماء[3] .

وفي كتب الرجال كم يحقق مؤلفوها في تحديد الراوي :

فصهيب مولى ابن عامر أبو موسى الحذاء الذي يروي عن عبد الله بن عمرو ، ويروي عنه عمرو بن دينار[4] .

وأبو موسى الحذاء الذي يروي عن عبد الله بن عمرو ، ويروي عنه حبيب بن

---

(١) أخرجه في الحج ، باب ما يستحب من تعجيل الحج إذا قدر عليه ٤/ ٣٤٠ .

(٢) ٤/٤٩٠ رقم ٩٩٥٧.

(٣) ١/٢٢٢ رقم ٨٤٩.

(٤) في إسناد حديث عند أحمد رقم ٦٥٥٠، ١١/١٠٨.

أبي ثابت[١] .

يورد البخاري في الكبير ٤/٣١٦ و ٩/٦٩، وابن حبان في الثقات ٤/٣٨١ و٥/ ٥٨٤ يوردان الترجمتين منفصلتين على أنهما راويان مختلفان تمامًا ، يوردان هذا جزمًا .

أما المزي في كنى التهذيب فيقول في الثاني : يحتمل أن يكون هو والذي قبله واحدًا .

وتابعه ابن حجر في التهذيب والتقريب ، والذهبي في الكاشف . هؤلاء الثلاثة يجعلون الأمر احتمالًا . أما الذهبي في الميزان فله رأي آخر تمامًا إذ يجزم أنهما واحد .

وفي كُتب الرجال الخاصة برجال الكتب الستة ، من تهذيب الكمال ، وتهذيب التهذيب ، وتقريب التهذيب وغير ذلك نجد تراجم الرواة وفيها من كُتِب قبله كلمة « تمييز » وهذا الراوي يتفق مع سابقه في الاسم واسم الأب وربما أكثر من ذلك ؛ فأراد المؤلف أن يفرق بين هذين الراويين ؛ عونًا للدارسين على تحديد الراوي المراد دراسته .

مثال :

ترجم الحافظ ابن حجر لخلاد بن يزيد الجعفي[٢] ، ورمز قبل الاسم بحرف « ت » للدلالة على أن حديثه عند الترمذي ، وبعد أن أكمل ترجمته ترجم لراوٍ آخر اسمه خلاد بن يزيد[٣] وذكر قبله كلمة تمييز للدلالة على أنه لا رواية له في الكتب الستة ، وإنما ذكره تمييزًا وأنه خلاد بن يزيد بن حبيب التميمي بصري ، وذكر شيئًا من أخباره .

وبعده ذكر أيضًا راويًا ثالثًا اسمه خلاد بن يزيد الباهلي[٤] وقبله كلمة « تمييز » كي يميزه عن خلاد بن يزيد الجعفي ، وخلاد بن يزيد بن حبيب .

---

(١) في إسناد حديث عند أحمد رقم ٦٨٠٨، ١١/ ٤١١.

(٢) تهذيب ٣/ ١٧٥.

(٣) الموضع السابق .

(٤) تهذيب ٣/ ١٧٦.

ومثال آخر :

وترجم الحافظ ابن حجر لروح بن الفرج البزار[١] ورمز قبله بحرف « ق » للدلالة على أنه ورد حديثه في سنن ابن ماجه القزويني . ثم ترجم لراوٍ آخر اسمه روح بن الفرج[٢] ، وذكر قبله كلمة « تمييز » للدلالة على أنه لا رواية له في الكتب الستة ، وإنما ذكره تمييزًا عن روح بن الفرج السابق ، وذكر كذلك راويًا ثالثًا ورابعًا[٣] كلهم يميز بينهم وبين روح بن الفرج البزار . والشيء نفسه تجده عند الحافظ المزي في « تهذيب الكمال »[٤] .

وهكذا يجتهد مؤلفو كُتب الرجال في تحديد الرواة ، حتى تكون دراسة الحديث سندًا ومتنًا دراسة صحيحة دقيقة .

● ● ●

وهناك قواعد تشيع ، منها :

عبد الله إذا أُطلق في التفسير فهو ابن عباس .

وإذا أطلق في الحديث فهو ابن مسعود . قال الداودي : إنهم في الأكثر إنما يطلقون عبد الله غير منسوبٍ عليه . قال ابن حجر : وليس ذلك مطردًا ، وإنما يعرف ذلك من جهة الرواة ، وبسط ذلك مقرر في علوم الحديث ، وقد صنف فيه الخطيب كتابًا حافلًا سماه « المجمل لبيان المهمل »[٥] .

---

(١) تهذيب ٣/٢٩٦- ٢٩٨.

(٢) تهذيب ٣/٢٩٦- ٢٩٨.

(٣) تهذيب ٣/٢٩٦- ٢٩٨.

(٤) تهذيب الكمال ٩/٢٤٨- ٢٥١.

(٥) فتح الباري ، شرح حديث إلقاء عقبة بن أبي معيط سلا الجزور على ظهر النبي ﷺ وهو ساجد ٧/١٦٧ شرح / ح ٣٨٥٤ بعنوان (تنبيه آخر) .

وأذكر أني وقفت على عبد الله مطلقًا هكذا في أحد أسانيد البخاري ، والقرائن تدل على أنه غير ابن مسعود ، لكني وجدت اسمه معينًا في الإسناد الذي قبله أيضًا مما أفهمني أنهم يعتمدون في الإسناد الثاني على الإسناد الأول ، كما عند ابن ماجه في إسناد الحديث الأول من باب « من أحيا سنة قد أميتت » ، رواه بإسناده عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني ، حدثني أبي عن جدي ...[١]

وفي الحديث الذي يليه : حدثني كثير بن عبد الله ، عن أبيه ، عن جده ... فوجدته لم يصرح باسم جد كثير في الثاني اعتمادًا على الأول .

وأخرج الخطيب عن سلمة بن سليمان قال :

- إذا قيل بمكة : عبد الله ، فهو ابن الزبير .
- وإذا قيل بالمدينة : عبد الله ، فهو ابن عمر .
- وإذا قيل بالكوفة : عبد الله ، فهو ابن مسعود .
- وإذا قيل بالبصرة : عبد الله ، فهو ابن عباس .
- وإذا قيل بخراسان : عبد الله ، فهو ابن المبارك[٢] .

● ● ●

جهود المسندين :

وللمحدثين جهود في تحديد الراوي أثناء أسانيدهم ، وتعليقهم على الأحاديث ، يذكر المحدث الإسناد ، وحسب سماعه بإهمال أحد الرواة ، وهم لا يستجيزون زيادة في الاسم ترفع الإهمال ، وإنما يروون كما سمعوا ، فإن أرادوا

---

(١) سند ابن ماجه في المقدمة ٧٦/١ رقم ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ١١٧/٢ ط الوفاء .

زيادة ترفع الإهمال بيّنوا أنهم زادوها، وإن لم يزيدوا فأحيانًا ينبهون بعد إيراد الحديث.

مثال قوي:

أخرج البخاري قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس رضي الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ ونحن معه بالمدينة الظهر أربعًا، والعصر بذي الحليفة ركعتين، ثم بات بها حتى أصبح ... الحديث.

ثم قال: قال بعضهم: هذا عن أيوب عن رجل عن أنس[(١)].

هكذا أخرج البخاري الحديث متصل الإسناد برواة مسمّين، لكنه نص على أن بعض الأئمة أخرجه بإسناد فيه رجل مبهم، وهذا المبهم يُعيَّن بما هنا، وهو أنه أبو قلابة.

لقد أخرج البخاري الحديث بإسناد متصل، لكنه لم يفته أن يذكر أنه قد رواه البعض بإسناد فيه مبهم، والإسناد المتصل يعين هذا المبهم، ولا زلت أعجب من أن ابن كثير ذكر في البداية[(٢)]، أن البخاري رواه من طريق أيوب عن رجل عن أنس!! أعجب لأني تتبعت الحديث من طرق عند البخاري فلم أجده بهذا المبهم، لكني لازلت أبحث.

مثال:

أخرج البخاري[(٣)] بإسناده عن عباد بن تميم عن عمه أنه شكا إلى رسول الله ﷺ الرجل الذي يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة ... الحديث هذا عم عباد

---

(١) أخرجه البخاري في الحج، باب التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال عند الركوب على الدابة ٣/ ٤١١، ٤١٢ رقم ١٥٥١. وتقدم عنده في تقصير الصلاة باب يقصر إذا خرج من موضعه ٢/٥٦٩ رقم ١٠٨٩ وفيه أرقامه.

(٢) باب صفة خروجه ﷺ من المدينة إلى مكة حاجًا. فصل ٥/ ١٢٩، ١٣٠.

(٣) في الوضوء باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ١/٢٣٧ رقم ١٣٧.

مبهم . لكن أخرج مسلم[1] الحديث نفسه عن عباد عن عمه ، وبعد سياقه الحديث قال شيخا مسلم : هو عبد الله بن زيد . وهكذا عيّنا هذا المبهم .

مثال آخر :

قال البيهقي : أخبرنا أبو نصر عمر بن عبد العزيز بن عمر بن قتادة ، ثنا أبو بكر محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى ، ثنا الفضل بن محمد ، ثنا عمرو - وهو ابن عون - ثنا خالد ، عن حُميد ، عن أبي رجاء مولى أبي قلابة ، عن أبي قلابة ، عن إدريس ، عن بلال ، أن النبي ﷺ مسح على الخفين وناصيته والعمامة .

حميد هذا هو الطويل . وخالد هذا هو ابن عبد الله الواسطي[2] .

إن البيهقي ذكر هذا الحديث بإسناده ومتنه ، وفيه عمرو هكذا مهملًا ، أضاف هو أو أحد الرجال ممن قبله ما يميزه فقال : وهو ابن عون .

وقال البيهقي بعد الحديث : حُميد هذا هو الطويل . فأزاح الإهمال وميزه . ثم قال : وخالد هذا هو ابن عبد الله الواسطي . فأزاح أيضًا هذا الإهمال وميز هذا الراوي .

وهكذا عولجت مشاكل الإسناد بإضافة في أثناء الإسناد وبتعليق بعد الحديث .

مثال آخر :

وأخرج الإمام مسلم في صحيحه قال : وحدثناه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن العلاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ... الحديث .

---

(١) في الحيض باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلى بطهارته تلك ٢٧٦/١ رقم ٩٨/ ٣٦١.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، في كتاب الطهارة ، باب إيجاب المسح بالرأس وإن كان متعممًا ٦٢/١ .

قال سفيان : حدثني به العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب[١] .

إنك تلاحظ أن العلاء ذكر مُهملًا في هذا الإسناد ، وبالتالي فوالده مبهم ، فوضح سفيان بن عيينة كل ذلك عقب الحديث مباشرة ، فروى عنه مسلم بإسناده هذا الحديث أن العلاء هذا هو العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، وأن أباه المبهم هنا هو عبد الرحمن بن يعقوب .

ومما ينبغي التنبيه له أن الإمام مسلمًا أخرج هذا الحديث من طريقين آخرين ، ذكر العلاء باسمه واسم أبيه وجده ، أي مميزًا ، وأباه معينًا[٢] .

وأخرج الترمذي حديث كعب بن عجرة قال : خرج إلينا رسول الله ﷺ وتسعة ... أنه سيكون بعدي أمراء ، فمن دخل عليهم فصدقهم ... الحديث .

أخرجه من عده طرقٍ أحدها :

قال هارون ابن إسحاق الهمداني ... وحدثني محمد ، عن سفيان ، عن زُبيد ، عن إبراهيم- وليس بالنخعي- عن كعب بن عجرة[٣] .

هكذا وضح هذا المهمل نوع توضيح ، وأنه إبراهيم لكن ليس إبراهيم النخعي .

ولقد وقف ابن حجر عند هذا الحد ، وأنه إبراهيم الذي روى عن كعب بن عجرة الحديث الذي هنا عند الترمذي ، رواه عنه زبيد اليامي ، وأنه ليس إبراهيم النخعي[٤] .

أما الذهبي فاحتمل أن يكون النخعي ، وأن الإسناد منقطع[٥] .

---

(١) أخرجه في الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ١/٢٩٦ رقم ٣٨- ٣٩٥.

(٢) رقم ٣٩، ٤٠.

(٣) أخرجه في الفتن ، باب حدثنا هارون بن إسحاق الهمداني ٦/٥٣٧ - ٥٣٨، رقم ٢٣٦٠.

(٤) تهذيب ١/ ٢٨٥.

(٥) ميزان ١/ ٧٧.

قال البيهقي : أخبرنا أبو نصر عمر بن عبد العزيز بن عمر بن قتادة ، ثنا أبو بكر محمد ابن المؤمل بن الحسن بن عيسى ، ثنا الفضل بن محمد ، ثنا عمرو- وهو ابن عون- ثنا خالد ، عن حميد ، عن أبي رجاء مولى أبي قلابة ، عن أبي قلابة ، عن إدريس ، عن بلال أن النبي ﷺ مسح على الخفين وناصيته والعمامة . حميد هذا هو الطويل ، وخالد هذا هو ابن عبد الله الواسطي(١) .

إن البيهقي ذكر هذا الحديث بإسناده ومتنه ، وفيه عمرو « هكذا مهملًا » أضاف هو أو أحد الرجال ممن قبله ما يميزه ، فقال : وهو ابن عون .

وقال البيهقي بعد الحديث : حميد هذا هو الطويل فأزاح الإهمال وميزه .

ثم قال : وخالد هذا هو ابن عبد الله الواسطي . فأزاح أيضًا هذا الإهمال وميز هذا الراوي .

وهكذا عولجت مشاكل الإسناد بإضافة في أثناء الإسناد ، وبتعليق بعد الحديث .

وأخرج البيهقي بإسناده عن محمد بن عجلان عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « إن هذا القرآن مأدبة الله » ... الحديث(٢) .

وبعد أن ساق الإسناد والمتن قال : أبو إسحاق هذا هو : إبراهيم الهجري . فميز هذا المهمل الذي ذكر بكنيته ، والتي يشاركه فيها غيره .

● ● ●

---

(١) أخرجه في السنن الكبرى في كتاب الطهارة ، باب إيجاب المسح بالرأس وإن كان متعممًا ١/ ٦٢.

(٢) جـ٣ ص٣٣٤ رقم ١٧٨٦.

جهود علماء الدراية :

ولعلماء الدراية دورهم في تحديد الرواة ، وتمييز المهمل وتعيين المبهم ، وذلك في كتبهم الخاصة بالتخريج ، وأيضًا كتب العلل ، وما شابه ذلك .

مثال :

بينما يخرج الزيلعي حديث جابر في صلاة الخوف ، قال : وأخرج الدارقطني عن عنبسة عن الحسن عن جابر ، أن النبي ﷺ كان محاصرًا لبني محارب ، فنودي بالصلاة ، فصلى بطائفة ركعتين ، ثم تأخروا ، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين ... الحديث ، ثم قال الزيلعي : فيه عنبسة بن سعيد القطان الواسطي[١] وهكذا عالج الزيلعي إشكال هذا الحديث ، وأبان أن عنبسة إنما هو : عنبسة بن سعيد القطان.

وفي تخريج حديث : « لا تأخذوا من الكسور شيئًا » . خرجه الزيلعي من سنن الدارقطني بإسناده عن ابن إسحاق عن المنهال بن الجراح ، عن حبيب بن نجيح ، عن عبادة بن نسي ، عن معاذ ، أن رسول الله ﷺ أمره حين وجهه إلى اليمن أن لا تأخذ من الكسور شيئًا ... الحديث .

خرجه الزيلعي وحكم بضعفه ، وتكلم عن المنهال بن الجراح ، وأنه هو : الجراح بن المنهال كان ابن إسحاق يقلب اسمه إذا روى عنه[٢] .

❁ ❁ ❁

وسأل عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي والده عن حديث رواه بقية ، عن أبي وهب الأسدي ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة قال : نهى

---

(١) نصب الرواية ٢/ ٥٦، ٥٧. وهو في سنن الدارقطني ٢/ ٦٠ كتاب الصلاة باب صفة صلاة الخوف وأقسامها رقم ١٠.

(٢) نصب الراية ٢/ ٣٦٧ رقم ٣٤٣٢ وهو في سنن الدارقطني ٢/ ٩٣ كتاب الزكاة باب ليس في الكسر شيء.

رسول الله ﷺ عن تلقي الجلب ، فإن اشتراه مشترٍ ... الحديث .

قال أبو حاتم : وأبو وهب هو عبيد الله بن عمرو الرقي[١] .

لقد حدد أبو حاتم هذا الراوي « أبا وهب الأسدي » ، وبخاصة أنه من تدليس بقية ، فهو لا يعرف بهذه الكنية ولا هذه النسبة ، ولو حاولت الترجمة له لأدركت كم وفر علينا أبو حاتم رضي الله عنه من جهد ووقت ، كان أيٌّ منها لا يكفي !!

سئل الحافظ الدارقطني عن حديث علي عن النبي ﷺ أنه قال : ستكون فتنة . قيل : ما المخرج منها ؟ قال : كتاب الله . فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم .. الحديث .

فقال - أي الدارقطني - : هو حديث يرويه ابن أخي الحارث الأعور ، واسمه سعيد بن عمرو ، عن الحارث .

حدث به عنه أبو البَخْتري الطائي ، وبكير الطائي ، وأبو المختار الطائي :

فأما حديث أبي البختري واسمه سعيد بن فيروز فرواه عنه عمرو بن مرة ، حدث به عن عمرو بن مرة : عمرو بن قيس الملائي .. إلى آخر ما قال الدارقطني[٢] .

لقد أبان الدارقطني هنا أسماء بعض الرواة ، فأزال الإبهام ، فابن أخي الحارث ذكر هكذا في أسانيد هذا الحديث ، فأزال الدارقطني هذا الإبهام ، وحدد اسمه وأنه سعيد بن عمرو .

وأبو البَخْتري الطائي لم يذكر اسمه ، فذكر الدارقطني اسمه وأنه : سعيد بن فيروز .

---

(١) علل ابن أبي حاتم ٦٦/٢ رقم ١١٧٧ علل أخبار البيوع وراجع جـ ٢ ص ٤٤٠، ٤٤١ رقم ١٩٥٧ ففيه تفصيل هذا الأمر ، وبمشيئة الله تعالى سأورد ذلك عند موضوع العلل .

(٢) العلل ١٣٧/٣ سؤال رقم ٣٢٢، والحديث أخرجه الترمذي في فضائل القرآن ، باب ما جاء في فضل القرآن ٢١٨/٨ والدارمي في فضائل القرآن والفريابي في فضائل القرآن ص١٨٤ رقم ٨٠، وتكلم عنه ابن كثير في فضائل القرآن في بداية تفسيره أو نهايته .

وفي كتاب «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» تأليف الحافظ ابن كثير، ذكر حديث معاذ بن جبل قال: لما بعثني رسول الله إلى اليمن ... إلخ .. إلى أن قال: فقلت: يا رسول الله، أرأيت ما سئلت عنه أو اختُصم إليّ فيه مما ليس في كتاب الله ولم أسمعه منك؟ قال: اجتهد، فإن الله إن علم منك الصدق وفقك للحق، ولا تقضين إلا بما تعلم، فإن أشكل عليك أمر فقف عليه حتى تتبينه أو تكتب إليّ فيه».

ذكره من رواية سعيد بن يحيى الأموي في المغازي- حدثني أبي، حدثني رجل عن عبادة بن نُسي ..

وذكره من رواية ابن ماجه، ثنا الحسن بن حماد سجادة، ثنا يحيى بن سعيد الأموي[1] عن محمد بن سعيد بن حسان، عن عبادة بن نُسيَ ...

قال ابن كثير: فتبيّنا بهذا أن الرجل الذي لم يُسَم في الرواية الأولى هو محمد بن سعيد بن حسان، وهو المطلوب وهو كذاب وضّاع للحديث، اتفقوا على تركه[2].

وهكذا يحدد علماء الدراية أسماء الرواة، يميزون المهمل، ويعينون المبهم، وبخاصة علماء العلل؛ فإنهم يعالجون المشكلات مهما استعصت، ويبينون الغوامض مهما دقت.

علماء زماننا أيضًا يحددون:

في حديث: «اطلبوا العلم يوم الاثنين فإنه ميسر لطالبه». ذكره السيوطي في الجامع الصغير، وعزاه لأبي الشيخ، ومسند الفردوس عن أنس، ورمز لضعفه. وفي شرح المناوي «فيض القدير» قال: أخرجه أبو الشيخ في الثواب، وزاد: وكذا ابن عساكر. وقال: وفيه مغيرة بن عبد الرحمن. أورده الذهبي في

(١) والد سعيد بن يحيى الذي أخرج الحديث من روايته السابقة.

(٢) تحفة الطالب ص ١٢٦- ١٢٨.

الضعفاء، وقال: قال ابن معين ليس بشيء، ووثقه طائفة[1].

وجاء الحافظ أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري من علماء زماننا (توفي ١٣٨٠هـ) وتعقب المناوي، وبين أن مغيرة بن عبد الرحمن الذي قال فيه ابن معين: لا شيء، ليس هو الوارد في إسناد هذا الحديث، فالذي في إسناد هذا الحديث هو: مغيرة بن عبد الرحمن بن عوف بن حبيب أبو أحمد الحراني من شيوخ النسائي متوفى ٢٤٣هـ وهو ثقة، وثقه النسائي ومسلم. وروى عنه أبو عروبة الحراني المتوفى ٣١٨هـ.

أما مغيرة بن عبد الرحمن الذي قال فيه ابن معين ليس بشيء، والذي ظن المناوي أنه الذي في إسناده هذا الحديث فإنه: مغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي وهو من طبقة مالك.

وهكذا حدد الغماري - رحمه الله تعالى- هذا الراوي «مغيرة بن عبد الرحمن» في هذا الإسناد[2].

دورنا لتحديد الراوي:

وإذا كان الأئمة والعلماء قد بذلوا جهدهم لتحديد الرواة وتمييزهم وضبط أسمائهم، وإعانتنا على الصواب، فإن هناك طرقًا لو سلكناها ساعدتنا على ذلك أيضًا، من ذلك:

١- جمع الطرق؛ فقد يكون في طريق منها زيادة في التعريف بالراوي تزيح الإشكال تمامًا، وتنهي الإهمال أو الإبهام أو ما إلى ذلك.

فقد تجد في طريق: حدثنا سفيان، وفي طريق آخر حدثنا سفيان بن عيينة، أو: حدثنا ابن عيينة، فيميز الراوي ويزول الإشكال.

---

(١) فيض القدير ١/٥٤٣ رقم ١١١٢ والمغني في الضعفاء ٢/٣١٩ رقم ٦٣٨٣.

(٢) راجع: المداوي للغماري ١/٦٠٥ رقم ٥٥٠/ ١١١٢.

فحديث عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « الراحمون يرحمهم الرحمن ...» الحديث .

يرويه الترمذي يقول : حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي قابوس ، عن عبد الله بن عمرو ... الحديث(١) .

هكذا سفيان مهملًا .

وأخرجه أبو داود عن شيخيه : مسدد ، وأبو بكر بن أبي شيبة قالا : أخبرنا سفيان ، عن عمرو ، عن أبي قابوس مولى لعبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو ... الحديث(٢) .

هكذا « سفيان » مهملًا ، بل وأيضًا « عمرو » مهملًا ، وتمييز أبي قابوس وأنه مولى عبد الله ابن عمرو .

وأخرجه أحمد : حدثنا سفيان ، عن عمرو ، عن أبي قابوس ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص(٣) بإهمال سفيان وعمرو .

وأخرجه الحاكم بإسناده عن علي بن المديني ، حدثنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي قابوس ، عن عبد الله بن عمرو ... الحديث(٤) .

وأخرجه البيهقي بإسناده عن عبد الرحمن بن بشر العبدي ، ثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي قابوس مولى لعبد الله بن عمرو بن العاص ، عن عبد الله بن عمرو ... الحديث(٥) .

فأبان إسناد البيهقي هذا مهملات هذا الإسناد : وأن سفيان هو : ابن عيينة .

---

(١) أخرجه في البر ، باب ما جاء في رحمة الناس ٦/ ٥١ ، وقال : حسن صحيح .

(٢) أخرجه في الأدب ، باب في الرحمة ١٣/ ٢٨٥ .

(٣) أخرجه ١١/ ٣٣ .

(٤) أخرجه في البر والصلة ، باب ارحموا أهل الأرض ٤/ ١٥٩ ، وقال قبله بكثير ص ١٥٧ : وقد روي بأسانيد واضحة ، وقال بعده : وهذه الأحاديث كلها صحيحة .

(٥) أخرجه في السير ، باب ما على الوالي من أمر الجيش ٩/ ٤١ .

وعمرو هو : ابن دينار .

وأبو قابوس هو : مولى عبد الله بن عمرو .

لقد جاء سفيان مهملًا في إسناد الترمذي وأبى داود وأحمد والحاكم ، وهذا إشكال شاق ، فمن هو يا ترى هل هو سفيان الثوري أم سفيان بن عيينة ؟ فجاء إسناد البيهقي فأنهى هذا الإشكال ، وبيَّن أنه سفيان بن عيينة .

وجاء عمرو مهملًا أيضًا في إسناد أبي داود وأحمد ، فجاء إسناد الترمذي والحاكم والبيهقي فميزه ، وأنه عمرو بن دينار . وأمثلة ذلك كثيرة[1] .

إن جمع الطرق له فوائد عديدة من أهمها تحديد الرواة ، وجمع الطرق ينبني على قوة فهمك لطرق التخريج ، فاستقص في التخريج ، سواء بالكتب أو بالحاسب بموسوعاته المختلفة ، فإنك تحقق الكثير من الفوائد ، ومنها تحديد الراوي .

٢- الاستفادة بالمعلومات التي في غير مظانها ، وبخاصة أننا في زمن تقنية المعلومات ، ما بين الحاسب الآلي (الكمبيوتر) ، وشبكة المعلومات (الإنترنت) ، فيمكن جمع أطراف الترجمة من هذه الموسوعات ، سواء ما كان من الترجمة الأصلية ، أو من مجرد ورود اسم صاحب الترجمة ، وفي ذلك من الفوائد الكثير ، فيمكنك جمع شيوخه وتلاميذه ، ويمكنك الوقوف على كلمة تقال على المترجم له في أثناء إسناد تفيد جرحًا أو تعديلًا .

ومن أهم ما رأيت في ذلك :

- ما أخرجه مسلم بإسناده عن عبد الله بن هُبيرة السَّبَائيّ و كان ثقة .. الحديث[2] .

---

(١) تقدم شيء منها ، وراجع مثلًا سنن النسائي الصغرى ، كتاب قيام الليل ، باب من كان له صلاة بالليل فغلبه عليها النوم ٢١٥/٣ أخرج الحديث من ثلاثة طرق الأول فيه مبهم ، والثانى والثالث فيهما بيان المبهم ، إلا أن فيهما راويًا ليس بالقوي . وأيضًا سنن النسائي الكبرى رقم ٧٢٧٩ فيهما مبهم وبعدهما روايات فيها بيان هذا المبهم .

(٢) أخرجه في صلاة المسافرين ، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها ٥٦٨/١ حديث رقم ٨٣٠/٢٩٢ الطريق الثاني .

إن جملة : « وكان ثقة » في الإسناد أفادت كثيرًا في توثيق عبد اللّٰه بن هبيرة ، وهي لم تأت في مظانها . لكنك إذا جمعت أماكن ورود عبد اللّٰه بن هبيرة وجدت هذه الجملة فأفادتك كثيرًا .

إنك لو ترجمت لعبد اللّٰه بن هبيرة هذا من تهذيب الكمال[١] لما وجدت هذه الجملة ، ووجدته قد ساق ما هو أضعف منها كثيرًا ، مثل قوله : وذكره ابن حبان في الثقات . أما ابن حجر فإنه التقط هذه الفائدة من صحيح مسلم ، وصدرها بـ « قلت »[٢] للدلالة على أنها مما أضافه من حفظه ، وليس من تهذيب الكمال .

❁ ❁ ❁

٣- الاستفادة من كتب الرجال :

أ- تمييز المهمل :

ويمكننا تحديد الراوي بواسطة كتب الرجال ، فإذا كان عندك راوٍ مهمل- ذكر اسمه أو أكثر دون أن يكون هذا المذكور كافيًا لتمييزه- فإنك تترجم لشيخه فستجد في تلامذته من اسمه اسم هذا المهمل ، وغالبًا تجد مع اسمه ما يميزه .

وكذلك راجع ترجمة تلميذ هذا الراوي المهمل فستجد في شيوخ هذا التلميذ من اسمه اسم هذا المهمل ، وغالبًا تجده قد ذكر مميزًا .

وأذكر مثالًا : أخرج أبو داود قال : حدثنا عثمان بن أبي شيبة : أخبرنا وكيع ، عن عيينة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي بكرة قال : قال رسول اللّٰه ﷺ : « مَن قَتل معاهدًا[٣] في غير كُنْهه[٤] حرَّم اللّٰه عليه الجنة »[٥] .

---

(١) ١٦/٢٤٢ ترجمة رقم ٣٦٢٨.

(٢) تهذيب التهذيب ٦/ ٦١، ٦٢ ترجمة رقم ١٢٠.

(٣) المعاهد : من يقيم بين المسلمين من غيرهم من أهل الكتاب أو الكفار ، وقد صولحوا على ترك الحرب .

(٤) أي في غير سبب يبيح قتله .

(٥) أخرجه في الجهاد ، باب في الوفاء للمعاهد وحرمة ذمته ٧/٤٤١ عون المعبود .

لقد أخرج أبو داود هذا الحديث بهذا الإسناد «وكيع» هكذا مهملًا.

وعيينة بن عبد الرحمن عن أبيه. وأبوه: «عبد الرحمن» هكذا مهملًا.

وبمراجعة تراجم هذا الإسناد من كتب الرجال تستطيع تحديد كل راوٍ من رجال هذا الإسناد فابحث عن ترجمة شيخ أبي داود و«عثمان بن أبي شيبة»، ولن تستطيعه بسهولة فهو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولاهم، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي، أخو أبي بكر بن أبي شيبة صاحب المصنف.

ولقد راجعته في تهذيب الكمال في الفهرس وعلى هدوء حتى تعرفت عليه، ثم راجعته في موضعه فوجدت ترجمته[1] وبحثت في شيوخه فوجدت فيهم «وكيع» واحد فقط وقد ذكر بما يميزه «وكيع ابن الجراح»[2] فميز هذا الراوي المهمل.

ثم ترجمت لـ «عيينة بن عبد الرحمن» فوجدت ترجمته وقد ذكر بما يوضح اسم أبيه وجده «عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن الغطفاني»[3] فعلمت من ذلك أن «عن أبيه» إنما هو «عبد الرحمن بن جوشن الغطفاني»، وبذا زال الإهمال الذي في اسم هذا الراوي.

وعبد الرحمن بن جوشن هذا يروي عن أبي بكرة- بالهاء في آخره- وحينما راجعت ترجمته[4] وجدته يروي عن «أبي بكرة الثقفي»، فأزاح ذلك الإهمال الذي كان في اسم الصحابي، وراجعت باب الكنى «أبو بكرة»، فوجدته «أبو

---

(١) ١٩/٤٧٨ رقم ٣٨٥٧.

(٢) ص ٤٨٠.

(٣) تهذيب الكمال ٢٣/٧٧ رقم ٤٦٧٥.

(٤) في تهذيب الكمال ١٧/ ٣٤، ٣٥.

بكرة الثقفي »[١] فعرفت أنه الذي معي . ووجدته قد زاد : الصحابي ، اسمه نفيع بن الحارث بن كلدة ، تقدم . أي في الأسماء .

وهكذا أمكن بكتب الرجال أن أحدد رواة هذا الإسناد ، وأن :

عثمان بن أبي شيبة هو : عثمان بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة[٢] .

ووكيع هو : وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي[٣] .

وعيينة بن عبد الرحمن هو : عيينة بن عبد الرحمن جوشن[٤] .

عن أبيه : هو عبد الرحمن بن جوشن الغطفاني[٥] .

أبي بكرة : هو أبو بكرة الثقفي الصحابي اسمه نفيع بن الحارث بن كلدة[٦] .

وبذا زال الإهمال ، وعلم كل راوٍ وحُدد ، وبالتالي أصبح من السهل جدًّا معرفة حاله من حيث العدالة والجرح ، وأيضًا معرفة اتصال الإسناد أو انقطاعه ، ومعرفة كل ما نريده من دراسة الإسناد والحكم على الحديث .

ب- تعيين المبهم

وقد تجد في إسناد راويًا مبهمًا ، مثل « عن رجل » أو « عن كاتب فلان » أو « عمن سمعه » مما يفيد أن هنا راويًا ، لكنه غير معين ، والحيلة هنا أن تراجع كتب الرجال . وفيه قسم خاص بهذا النوع عن الرواة ، عنوانه « المبهمات » ، رتب فيه هؤلاء الرواة على حسب تلامذتهم مرتبين على حروف المعجم .

---

(١) ترجمته في تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٦.

(٢) تهذيب الكمال ١٩/ ٤٧٨.

(٣) تهذيب التهذيب ١١/ ١٢٣.

(٤) تهذيب الكمال ٢٣/ ٧٧.

(٥) تهذيب الكمال ١٧/ ٣٤، ٣٥.

(٦) تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٦٩.

مثال :

أخرج ابن ماجه في سننه قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا داود بن عبد الله ، عن عبد العزيز بن محمد ، عن الحارث بن أبي ذباب ، عن عمه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ، فإذا أراد أن يعود فلْيُنحِّ الإناء ثم ليَعُد إن كان يريد »[١] .

في إسناد ابن ماجه هذا راوٍ مبهم هو عم الحارث بن أبي ذباب . فكيف تعينه ؟

إنك تراجع باب المبهمات في تهذيب التهذيب[٢] ، وتبحث عن الراوي عن هذا المبهم ، وهو الحارث بن أبي ذباب ، فتجده وفيه تعيين هذا المبهم ، وأنه : عبد الله بن المغيرة بن أبي ذباب .

وكذلك في تهذيب الكمال في باب المبهمات[٣] نقل عن الثقات لابن حبان في ترجمة عبد الله بن المغيرة بن أبي ذباب من أهل المدينة ، يروي عن أبي هريرة ، روى عنه ابن أخيه الحارث بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذباب[٤] .

إلى هنا أكون قد عينت الراوي المبهم في هذا الإسناد بواسطة كتب الرجال ، وبخاصة باب المبهمات ، وكما هو معلوم فالبحث العلمي بعيد القرار[٥] .

---

(١) أخرجه في الأشربة ، باب التنفس في الإناء ١١٣٣/٢ رقم ٣٤٢٧ ونقل محققه عن الزوائد : إسناد حديث أبي هريرة صحيح ، رجاله ثقات .

(٢) ١٢/ ٣٦٥.

(٣) ٣٥/ ٦٩.

(٤) الثقات لابن حبان ٣٤/٥ وفيه « ذئاب » .

(٥) وقد ظهر من ذلك شيء لي ، فراجعت ترجمة الحارث فوجدت المزي ذكر في شيوخه عمه وسماه « الحارث » تهذيب الكمال ٥/ ٢٥٤. وذكر الحافظ ابن حجر أن عمه اسمه الحارث ، وأيضا عياض تهذيب التهذيب ٢/ ١٤٨ ، وراجعت ترجمة عياض في الإصابة فنقل عن ابن منده أنه عم الحارث . الإصابة ٧٥٦/٤ رقم ٦١٤١. ويمكن استمرار البحث في كتب الرجال والتخريج والعلل لتظهر الفوائد والدرر .

التمييز بالكتاب الذي أخرج عن الراوي :

نستطيع أن نميز بين الرواة بالكتاب الذي أخرج عنه . أقوى ما يوضح ذلك المثال ، فهب أنك أردت أن تترجم لراوٍ ذكر بكنيته « أبو عيسى » في سنن أبي داود ، فإنك تراجع باب الكنى في تهذيب التهذيب[1] مثلاً .

فنجد عنوان « من كنيته أبو عيسى » ، وتحته ثلاث تراجم :

الأولى : (بخ م - أبو عيسى) الأسواري البصري .

الثانية : (د - أبو عيسى) الخراساني التميمي اسمه سليمان بن كيسان ...

الثالثة : (تمييز- أبو عيسى) الخراساني آخر : اسمه هارون بن زياد ...

وبمراعاة الرموز التي قبل الكنية يتضح أن :

الأول : أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأخرج له مسلم .

والثاني : أخرج عنه أبو داود .

والثالث : ليست له رواية في الكُتب الستة وملحقاتها ، وإنما ذكره في التهذيب للتمييز بينه وبين سابقه .

وعليه فإذا كنت تترجم لأبي عيسى في أسانيد أبي داود فهو الثاني ، وقد ميزت بينه وبين الآخرين بواسطة الكتاب الذي أخرج عنه .

⬢ ⬢ ⬢

٣- الاستفادة بتقعيدات تمييز الرواة :

ذكر الحافظ الذهبي قاعدة في التمييز بين حماد بن زيد ، وحماد بن سلمة وأخرى في التمييز بين سفيان الثوري وسفيان بن عيينة[2] ، وذلك أنه عقد فصلاً

---

(١) ١٢/ ١٩٥، ١٩٦.

(٢) وذلك في سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٦٤- ٤٦٦ آخر الجزء.

في نهاية ترجمة حماد بن زيد لهاتين القاعدتين، وأترك الأولى حرصًا على الاختصار، وأسوق الثانية نموذجًا يوضح:

ويقع مثل هذا الاشتراك سواء في السفيانين، فأصحاب سفيان الثوري كبار قدماء، وأصحاب ابن عيينة صغار لم يدركوا الثوري، وذلك أبْيَن، فمتى رأيت القديم قد روى فقال: حدثنا سفيان، وأبهم فهو الثوري، وهم: وكيع، وابن مهدي، والفريابي، وأبي نعيم، فإن روى واحد منهم عن ابن عيينة بَيَّنه. فأما الذي لم يلحق الثوري، وأدرك ابن عيينة، فلا يحتاج أن ينسبه لعدم الإلباس، فعليك بمعرفة طبقات الناس.

أخرج البخاري في صحيحه قال: حدثنا محمد بن سَلاَم، قال: أخبرنا وكيع، عن سفيان، عن مطرف، عن الشعبي، عن أبي جحيفة قال: قلت لعَليٍّ: هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلا كتابُ الله، أو فهم أُعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: فما هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر».[1]

هكذا أورد البخاري هذا الحديث، في إسناده «سفيان» دون بيان من هو: أسفيان الثوري أم سفيان بن عيينة؟

وجاء أبو مسعود الدمشقي صاحب كتاب الأطراف فقال: يقال: إنه ابن عيينة.

وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال: هو الثوري؛ لأن وكيعًا مشهور بالرواية عنه.

ثم قال: لو كان ابن عيينة لنسبه؛ لأن القاعدة في كل من روى عن متفقي الاسم أن يحمل من أهمل نسبته على من يكون له به خصوصية من إكثار ونحوه، كما قدمناه قبل هذا، وهكذا نقول هنا؛ لأن وكيعًا قليل الرواية عن ابن عيينة

---

(١) أخرجه في العلم باب كتابة العلم ١/٢٠٤ رقم ١١١.

بخلاف الثوري[١] .

هذه قاعدة ، سار عليها المحدثون ، ذكرها الحافظ ابن حجر ، وهي مفيدة جدًّا في تمييز الرواة : إن المحدث يهمل بذكر اسم الراوي فقط لحكمة ، ويذكر اسم الراوي ونسبه أيضًا لحكمة ، يهمل لغرض الاختصار ، على أن يكون له من العلاقة بهذا الشيخ ما يميزه ، ويطيل فيذكر من النسب ما يميزه حينما لا تكون له علاقة بهذا الشيخ وهذا سهل على طلاب الحديث وعلمائه ، الاختصار عند وجود القرينة التي تبين ، والبيان عند عدم وجود القرينة .

المشهورون بأسمائهم :

ولقد عقد الخطيب مبحثًا فيمن اشتهر باسمه فقط ، بحيث لا يشكل أمره ، أذكر من ذلك :

- أيوب : هو أيوب بن أبي تميمة السختياني .
- يونس : هو يونس بن عُبيد .
- سعيد : هو سعيد بن أبي عروبة .
- هشام : هو هشام بن أبي عبد الله .
- مالك : هو مالك بن أنس .
- الليث : هو الليث بن سعد .
- عبد الله : هو عبد الله بن المبارك .

المتفرد باسمه عن أهل طبقته :

وقد يُذكر المحدث باسمه فقط في الأسانيد ؛ لأنه ليس هناك أحد يتفق معه في اسمه من طبقته . من ذلك :

- قتادة : هو قتادة بن دعامة السدوسي .

---

(١) قاله في شرح الحديث السابق .

- مسعر : هو مسعر بن كدام الهلالي .
- شعبة : هو شعبة بن الحجاج بن الورد .
- وكيع : هو وكيع بن الجراح .
- هُشيم : هو هشيم بن بشير .
- عفان : هو عفان بن مسلم .
- مسدد : هو مسدد بن مسرهد .
- عارم : هو عارم بن الفضل .
- قتيبة : هو قتيبة بن سعيد[1] .

المشهورون بالنسبة إلى أبيهم أو جدهم أو أمهم أو عمهم أو نحو ذلك ، مثل[2] :

- ابن إسحاق : هو محمد بن إسحاق بن يسار صاحب السيرة .
- ابن الجارود : عبد الحميد بن المنذر .
- ابن جريج : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج .
- ابن حنبل : الإمام أحمد بن حنبل .
- ابن أبي ذئب : محمد بن عبد الرحمن .
- ابن سيرين : محمد بن سيرين .
- ابن شهاب : محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري .
- ابن أبي شيبة : أبو بكر عبد الله بن محمد ، وأخوه عثمان .
- ابن عباس : عبد الله بن عباس الصحابي ابن عم النبي ﷺ .
- ابن عمر : عبد الله بن عمر بن الخطاب .

(١) إلى هنا من الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ٢/ ١١٧.

(٢) من هنا انتقيته أنا من تهذيب التهذيب من ١٢/ ٢٨٤ ذيل الكنى .

- ابن عمرو : عبد الله بن عمرو بن العاص .

- ابن عيينة : سفيان بن عيينة .

- ابن لهيعة : عبد الله بن لهيعة - بفتح اللام و كسر الهاء - بن عقبة الحضري .

- ابن مهدي : عبد الرحمن بن مهدي .

المشهورون بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو غير ذلك[١] .

- الأوزاعي : عبد الرحمن بن عمرو .

- الثوري : سفيان بن سعيد . وغيره .

- الحميدي : عبد الله بن الزبير بن عيسى .

- الشافعي : إمام المذهب المشهور : محمد بن إدريس .

- الشعبي : عامر بن شراحيل .

- النخعي : إبراهيم بن يزيد . وغيره .

- النسائي : أحمد بن شعيب صاحب السنن .

- الواقدي : محمد بن عمرو .

المشهورون بالألقاب :

- الأعمش : سليمان بن مهران .

- الحذاء : خالد بن مهران .

- غندر : محمد بن جعفر .

- لوين : محمد بن سليمان بن حبيب المصيصي[٢] .

هذه أسماء أو كنى أو نسبة أو ألقاب اشتهر بها بعض الرواة ، حتى أصبحت تقوم بالنسبة لهم مقام الاسم والنسب ، جمعها بعض الأئمة في آخر كتب

---

(١) إلى هنا من تهذيب التهذيب ١٢/ ٣١٩، باب النسب .

(٢) من تهذيب التهذيب ١٢/ ٣٣٨ الألقاب .

الرجال، وفي كتب الدراية أحيانًا، وانتقيت ما شاع واشتهر، وأقللت كي يسهل حفظه، على أني تركت ما أنا مطمئن لحفظك له مثل: «الصديق» و«أبو بكر» للخليفة الأول لقب وكنية، و«الفاروق» لعمر، و«ذو النورين» لعثمان، و«أبو تراب»، و«أبو الحسن» لعلي بن أبي طالب. وهكذا.

٣- بيان زمان الراوي:

هذا هو الأساس الثالث من أسس الترجمة للراوي. فالأساس الأول هو: التعريف بالراوي: اسمه ونسبه... إلخ. والأساس الثاني هو: تحديد الراوي. وهذا الثاني أطلت فيه لدقته وأهميته.

أما الأساس الثالث الذي هنا فهو: بيان زمان الراوي، وذلك بتحديد الفترة التي عاش فيها، ببيان مولده ووفاته ما أمكن، أو ببيان شيوخه وتلامذته، وبالجملة بيان طبقته[1].

إن أي راوٍ يمثل حلقة في أسانيد بعض الأحاديث، وعلى الدارس أن يعلم طبقة الراوي الذي يترجم له: يروي عن فلان وفلان... إلخ.

وروى عنه فلان وفلان... إلخ.

حتى تكون سلسلة الإسناد أمامه واضحة، مما يمكنه من دراسة الإسناد والحكم عليه بالاتصال أو عدمه، وتمييز رواته، والحكم عليهم، والحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.

جهود المحدثين في بيان زمن الراوي:

لقد اهتم المحدثون بطبقات الرواة وأزمنتهم، وتجلى ذلك في عدة صور:

١- فمنهم من ترجم لهم بحسب الطبقات:

---

(١) الطبقة في اللغة: القوم المتشابهون. وفي الاصطلاح: قوم تقاربوا في السن والإسناد، أو في الإسناد فقط؛ بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه. راجع تدريب الراوي ٢/ ٣٨١، وعلم الجرح والتعديل ص ٩٧.

* كابن سعد، المتوفى ٢٣٠هـ، وكتابه «الطبقات الكبرى» شائع.

* وخليفة ابن خياط الإمام الحافظ الملقب بـ «شباب»، المتوفى ٢٤٠هـ له كتاب «الطبقات». وكتاب «طبقات القراء» و «التاريخ» كما له المسند وغير ذلك.

* والإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين، له كتاب «الطبقات».

* والإمام ابن حبان البستي صاحب الصحيح المشهور بـ «صحيح ابن حبان» واسمه «التقاسيم والأنواع»، توفي ابن حبان سنة أربع وخمسين وثلاثمائة (٣٥٤هـ).

وله كتابان على الطبقات هما: «الثقات»، و«مشاهير علماء الأمصار».

* والحافظ الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ له كتاب «تذكرة الحفاظ»، ويسمى أيضًا «طبقات الحفاظ» رتبه على الطبقات. وكذلك كتابه «تاريخ الإسلام» رتبه على الطبقات والسنين معًا، وله أيضًا كتاب «المعين في طبقات المحدثين»، وله «سير أعلام النبلاء». وكلها على الطبقات.

وعلم الطبقات يفيد في تحديد شخصيات الرواة، فإذا اتفق شخصان في الاسم فالطبقات تفرق بينهما، فهذا من طبقة كذا، أما الآخر فمن طبقة كذا، فيتمايزان.

٢- ومنهم من ألف في رواية الأكابر من الأصاغر، حتى لا يُظن أن انقلابًا حدث في السند، ولا يظن أن المروي عنه أكبر أو أفضل من الراوي؛ نظرًا لأن ذلك هو الأغلب.

إن الكبير هنا يكون بالسنّ ويكون بالقدر، فألف المحدثون في ذلك، حتى لا يظن أن تقديمًا وتأخيرًا حدث في السند.

فألف الخطيب البغدادي كتاب «رواية الصحابة عن التابعين».

* وألف رشيد العطار (ت ٩٠٢هـ) كتابًا سماه « الإعلام بمن حدث عن مالك بن أنس الإمام من مشايخه السادة الأعلام » .

* وكتب المصطلح فيها نماذج كثيرة[١] : كرواية عبد الغني بن سعيد المصري (ت ٤٠٩هـ) عن محمد بن علي الصوري (ت ٤٤١هـ) ، ورواية أبي هريرة والعبادلة من الصحابة عن كعب الأحبار .

٣- ومنهم من ألف في رواية الآباء عن الأبناء ، فإذا وُجدت رواية للأب عن ابنه فقد يجعلك هذا تظن الأب ابنًا !! أو تظن أن انقلابًا حدث في السند ، فإذا عرفت أن هذا من رواية الآباء عن الأبناء وضحت الصورة أمامك ، وعرفت زمن الراوي وطبقته ، وصواب الإسناد الذي معك .

وللخطيب البغدادي كتاب « رواية الآباء عن الأبناء » .

وفى كتب المصطلح باب في ذلك أكثروا فيه الكلام في ذلك[٢] .

٤- ومنهم من ألف في تراجم الرواة مركزًا على سنة الوفاة ، مما ييسر على الباحث معرفة زمان الراوي وأقرانه ، ومن هذه المؤلفات :

- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لأبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن زبر الرَّبعي قاضي مصر الدمشقي المتوفى ٣٧٩هـ ، وهو مشتمل على الوفيات من السنة الأولى الهجرية إلى سنة ٣٣٨هـ ، وذيل عليه كثيرون ممن بعده :

* فذيل عليه عبد العزيز أحمد الكتاني (ت ٤٦٦هـ) عن سنة ٣٣٨ إلى سنة ٤٦٢ .

* وذيل على الكتاني تلميذه أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني (ت ٥٢٤هـ) من ٤٦٣ إلى ٤٨٥ .

---

(١) راجع فتح المغيث للعراقي وأيضًا للسخاوي ، وتدريب الراوي للسيوطي ، والرسالة المستطرفة ص ١٦٣، باب رواية الأكابر عن الأصاغر .

(٢) راجع المصادر « السابقة » ومقدمة ابن الصلاح .

* وذيل على الأكفاني أبو الحسن بن المفضل المتوفى بالقاهرة (ت ٦١١هـ) ذيل عليه إلى سنة ٥٨١.

* ثم ذيل على ابن المفضل الحافظ المنذري صاحب «الترغيب والترهيب» (ت ٦٥٦هـ) في كتابه «التكملة لوفيات النقلة».

* ثم الشريف عز الدين أحمد بن محمد الحسيني (ت ٦٩٥هـ) ذيّل على كتاب المنذري.

* ثم المحدث أحمد بن أيبك الدمياطي (ت ٧٤٩هـ) ذيل إلى سنة وفاته.

* ثم ذيل على ابن أيبك الحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ) إلى سنة ٧٦٢هـ.

* ثم ذيل على العراقي ابنه ولي الدين أبو زرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ) إلى سنة وفاته.

هكذا استمر كتاب «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» يمتد موضوعه حتى دخل في القرن التاسع الهجري.

وهناك مؤلفات أخرى في وفيات الرواة أيضًا منها:

- التاريخ الأوسط للبخاري (ت ٢٥٦هـ) على السنين والطبقات.

- والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت ٢٧٩هـ)، وهو عظيم الفائدة، راجع مقدمة المحقق.

- تاريخ الإسلام للذهبي (ت ٤٧٨هـ).

- الوفيات لأبى رافع تقي الدين محمد بن رافع السّلامي (ت ٧٧٤هـ).

- البداية والنهاية لابن كثير (ت ٧٤٨هـ).

وهذه الكتب مطبوعة ومرتبة على السنين، وبها تعرف زمن المؤلف، ومدى اتصال الإسناد، ومعاصرة تلاميذه له.

وهناك كتب تراجم كثيرة تذكر زمن الرواة، لكنها ليست مرتبة على السنين،

وإنما على الحروف أو البلدان ، وبمشيئة الله تعالى سأتحدث عن كثير منها فيما بعد .

* ومن باب تحديد زمن الراوي وطبقته اهتم علماء الرجال بذكر شيوخ الراوي وتلاميذه حتى نعرف طبقته وموقعه من الأسانيد ، يذكرون لكل راوٍ عددًا من شيوخه ، وعددًا من تلاميذه . وهذه الطريقة أفادتنا كثيرًا في دراسة الإسناد ، ومعرفة اتصاله أو عدم اتصاله ، ومن أشهر الكتب في ذلك :

* كتاب « تهذيب الكمال في أسماء الرجال » للحافظ المزي (ت ٧٤٢هـ) ترجم فيه لرجال الكتب الستة وملحقاتها ، ورتب الرواة على حروف المعجم في اسم الراوي واسم أبيه وجده ، وساق شيوخ المترجم له وتلاميذه وفق منهج دقيق ، رام فيه أن يستقصي ذكر كل الشيوخ وكل التلاميذ[1] !!

ورتب الشيوخ والتلاميذ على حروف المعجم كما في ترتيب تراجم الرواة ، وهذا مفيد جدًّا في قضية اتصال الإسناد أو عدمه ، حتى إنه ربما تفرد هذا الكتاب بهذه الخاصية .

المثال الأول :

أخرج البخاري في صحيحه قال : حدثنا عبد الله بن يوسف ، أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل ، عن عبد الله بن عباس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام ... فأُخبر أن الطاعون قد وقع بأرض الشام ... فاستشار الصحابة .... فقال أبو عبيدة بن الجراح : أفرارًا من قدر الله ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : إن عندي في هذا علمًا ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه »[2] .

---

(١) راجع مقدمة الكتاب جـ ١ ص١٤٩- ١٥٦.

(٢) أخرجه البخاري في الطب ، باب ما يذكر في الطاعون ١٠/١٧٩ رقم ٥٧٢٩ ولقد اختصرت القصة .

إن هذا الحديث يرويه تابعي « ابن شهاب » عن تابعي « عبد الحميد بن عبد الرحمن » عن تابعي « عبد الله بن عبد الله بن الحارث » .

ويرويه ثلاثة من الصحابة « ابن عباس » و « عمر » و « أبو عبيدة » عن صحابي هو « عبد الرحمن بن عوف » .

ومعرفة رواية الأقران عن بعضهم ، وأن الرواة قد يروي عدد منهم من طبقة واحدة عن بعضهم ، ومعرفة ذلك يجعلك تفهم الإسناد صوابًا ، وإلا فلو ظننت أن الراوي عن ابن عباس والذي هو « عبد الله بن عبد الله بن الحارث » تابعي ، والراوي عن عبد الله هذا والذي هو « عبد الحميد » تابع تابعي ، والراوي عن عبد الحميد والذي هو « ابن شهاب » تابع تابع تابعي ، إذا ظننت هذا أخطأت في زمن الرواة ، وأخطأت في دراسة الإسناد .

المثال الثاني :

أخرج الإمام مسلم بإسناد عن الأعمش ، عن سعد بن عُبيدة ، عن المستورد بن الأحنف ، عن صلة بن زفر ، عن حذيفة قال : صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت : يركع عند المائة . ثم مضى . فقلت : يصلى بها في ركعة . فمضى . فقلت : يركع بها . ثم افتتح النساء فقرأها . ثم افتتح آل عمران فقرأها . يقرأ مترسلًا ... الحديث[1] .

هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون ، يروي بعضهم عن بعض ، وهم :

/ الأعمش/ وسعد بن عُبيدة/ والمستورد بن الأحنف/ وصلة بن زُفَر/

فهل يا ترى ستنتبه وتعرف أن هؤلاء الأربعة تابعيون ؟

أم أنك ستغفل وتجعل كل واحد منهم طبقة ؟

---

(١) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ١/٥٣٦ رقم ٢٠٣/ ٧٧٢.

تظن أن الراوي عنه وهو صلة تابعي . و« المستورد » تابع تابعي . و« سعد بن عُبيدة » من تبع الأتباع . و« الأعمش » تبع تبع الأتباع ، إن هذا الأخير والذي هو جعل كل واحد منهم طبقة يوقعك في الكثير من أخطاء الإسناد .

إنه لا بد أن تعرف طبقات الرواة حتى تعرف التدليس ، والانقطاع ، والإعضال ، والإرسال ، أم الاتصال إلى غير ذلك من أحوال الإسناد .

وأيضًا معرفة الطبقات تفيد في تحديد الرواة ممن تتفق أسماؤهم .

المثال الثالث :

أخرج النسائي قال : أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثنا عبد الرحمن قال : حدثنا زائدة ، عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن ربيع بن خُثَيْم ، عن عمرو بن ميمون ، عن ابن أبي ليلي . عن امرأة ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ قال : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثلث القرآن[1] .

قال أبو عبد الرحمن- النسائي- : ما أعرف إسنادًا أطول من هذا[2] .

وقال أيضًا : لا أعرف في الحديث الصحيح إسنادًا أطول من هذا[3] .

قال السيوطي- في شرح كلمة النسائي- : « ما أعرف إسنادًا أطول من هذا » - : فيه ستة من التابعين أولهم منصور . والمرأة هي امرأة أبي أيوب[4] .

قُلْتُ : امرأة أبي أيوب تابعية .

والحديث عند النسائي إسناده عشرة رواة ، وكذلك عند الترمذي . وعند أحمد تساعى . وقد جمع طرقه الخطيب في جزء له سماه « حديث الستة من

(١) أخرجه في الصغرى ، كتاب الافتتاح في قراءة « قل هو الله أحد » ٢/ ١٣٣. وفي عمل اليوم والليلة ، باب ما يستحب للإنسان أن يقرأ كل ليلة ص٤٢٤ رقم ٦٨١.

(٢) في الصغرى في الموطن السابق .

(٣) في عمل اليوم والليلة ، في الموطن السابق .

(٤) في زهر الربى على المجتبى ، الموطن السابق .

التابعين، وذكر طرقه واختلاف وجوهه»[١].

إن هذا الحديث فيه ستة رواة، كلهم تابعيون، يروي بعضهم عن بعض، ومعرفتك هذا تفيد كثيرًا في تحديد زمن الرواة، وتحديد شخص رواة الإسناد، وكل ذلك مفيد في ترجمة الرواة ودراسة الإسناد.

المثال الرابع:

* أخرج الأئمة حديث الخلع بأسانيدهم عن خالد الحذّاء عن عكرمة عن النبي ﷺ.

* وأخرجوه أيضًا عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس، ما أعتب عليه في خُلق، ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم. قال رسول الله ﷺ: اقبل الحديقة وطلقها تطليقة.

* وأخرجوه أيضًا عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ.

وهكذا مرة عكرمة يروي عن رسول الله ﷺ.

ومرة عكرمة يروي عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ!

فهل ستعرف زمن عكرمة هذا وأنه التابعي والذي هو مولى ابن عباس؟

رُوي الحديث عنه مرة مرسلًا ومرة متصلًا؟

أم أن الأمر سيُعمى عليك، وتظن أن عكرمة الذي روى عن رسول الله ﷺ إنما هو صحابي، وأن الحديث متصل؟ وترجع إلى كُتب التراجم وتجد فيها صحابي اسمه عكرمة، فيزداد هذا التوجه عندك.

والأمر ليس كذلك، فعكرمة الصحابي هو: عكرمة ابن أبي جهل عمرو بن هشام، أسلم عكرمة وحسن إسلامه، لكن روايته قليلة، حتى إنهم يذكرون له

---

(١) ص٣٠، طبع دار فواز بالسعودية، تحقيق الشيخ/ محمد طرهوني.

حديثًا واحدًا عن رسول الله ﷺ[١].

ولم يرو عنه خالد الحذاء، ولم يُرو عنه حديث الخلع!! بينما نجد بقية من اسمه عكرمة ليس لأحدهم رواية عن رسول الله ﷺ، فتعين أن يكون عكرمة الذي هنا ليس صحابيًا، وإنما هو بعد عداد الصحابة، فنفتش في كل من اسمه عكرمة في كتب الرجال فيتعين أنه مولى ابن عباس[٢]، وأنه روى الحديث مرة مرسلًا ومرة متصلًا، وبذا اتضح زمن الراوي. وعرف حال الإسناد.

المثال الخامس:

أخرج البخاري قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدثني سليمان، عن شريك بن عبد الله أنه قال: سمعت ابن مالك يقول: ليلة أُسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة ... الحديث[٣]. سليمان في هذا الإسناد هو ابن بلال. وابن مالك هو أنس بن مالك.

والسؤال: من شريك بن عبد الله هذا؟ أهو شريك بن عبد الله القاضي[٤] المشهور بالرواية أم غيره؟ إن كان القاضي، فالإسناد منقطع، فليس للقاضي رواية عن أنس، وهو ليس تابعيًا بالمرة. وإنما الذي هنا لا بد أن يكون تابعيًا؛ لأنه يروي عن أنس. **تأمل**: إنه لا بد من تحديد زمن الراوي وطبقته، وإلا وقع خطأ في الدراسة يترتب عليه مشاكل ومخاطر.

---

(١) راجع ترجمته في تهذيب التهذيب ٧/٢٥٨ رقم ٤٦٩.

(٢) راجع ترجمته في تهذيب التهذيب ٧/٢٦٣ رقم ٤٧٥ وأنه: عكرمة البربري أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس.

(٣) أخرجه البخاري في التوحيد، باب ما جاء في قوله عز وجل: «وكلم الله موسى تكليما» ١٣/٤٧٨ رقم ٧٥١٧، وتقدم عنده في المناقب، باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه ٦/٥٧٩ رقم ٣٥٧٠.

(٤) ترجمته في التهذيب ٤/٣٣٣ رقم ٥٧٧.

إن الدراسة تبين أن شريك بن عبد الله الذي في هذا الإسناد إنما هو : شريك ابن عبد الله بن أبي نَمِر - بفتح النون وكسر الميم - القرشي ، وقيل الليثي أبو عبد الله المدني ، وهو تابعي ، وأكبر من شريك القاضي ، هذا روى عن أنس[1] والقاضي لم يرو عن أنس .

وشريك الذي معنا - ابن أبي نمر روى عنه سليمان بن بلال .

وشريك القاضي لم يرو عنه سليمان هذا .

هذا ما تفيده الدراسة ، وجمع الطرق يؤكد ذلك ، فعند البخاري في المناقب تصريح بأنه : شريك بن عبد الله بن أبي نمر .

ورحم الله البخاري ، لما كان شريك هذا غير المشهور ، فإنه ميّزه عن المشهور وبخاصة في الموضع الأول من ورود الحديث في صحيحه .

وهكذا فإن دراسة كل إسناد تحتاج معرفة زمن كل راوٍ ، حتى نستطيع أن نستبين اتصال الإسناد أو عدمه ، وحتى نستطيع تمييز الرواة ، يساعدنا في ذلك دراسة رواية الأكابر عن الأصاغر ، ودراسة رواية الآباء عن الأبناء ، ودراسة رواية الأقران بعضهم عن بعض .

٤- التعريف بعدالة الراوي أو جرحه :

من أصول دراسة حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف معرفة أحوال رجال إسناده من حيث العدالة أو الجرح ، وهذا باب دقيق ، بل له جوانب متعددة ، كلما دققت فيها كان حكمك صحيحًا ودقيقًا .

تعلم من دراستك المصطلح أن الرواة العدول ينقسمون إلى مراتب بحسب درجة توثيقهم ، وأن الرواة المجروحين أيضًا ينقسمون إلى مراتب بحسب درجة جرحهم .

وأذكر هذه المراتب هنا للتذكرة ، وإلا فمكانها علم الجرح والتعديل :

---

(١) ترجمة التابعي في تهذيب التهذيب ٤/٣٣٧ رقم ٥٧٨.

مراتب التعديل :

المرتبة الأولى : ما أفاد أعلا درجات التوثيق ، مثل : أوثق الناس ، أثبت الناس ، أتقن من أدركت ، إليه المنتهى في التثبت ، لا أعرف له نظيرًا في الدنيا ، أمير المؤمنين ، نسيج وحده .

المرتبة الثانية : ما أفاد اشتهار الراوي بالتوثيق اشتهارًا جعله أعلا من أن يحتاج إلى من يعدله ، وإنما هو الذي يعدل الآخرين ، مثل : فلان يُسأل عن مثله !! ، مثلي يُسأل عن فلان !! فلان يُسأل عنه !! فلان يُسأل عن الناس .

المرتبة الثالثة : تكرار لفظ التوثيق الذي هو من ألفاظ التعديل العليا . مثل : ثقة ثبت ، ثقة متقن ، ثبت حجة ، ثبت حافظ ، ثقة ثقة ، ثبت ثبت ، عدل ضابط ، عدل متقن ، عدل حافظ .

وقد يكون التكرار بأكثر من مرتين ، وأكثر ما وُقف عليه في ذلك تسع مرات ، قال سفيان ابن عيينة : حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة .. تسع مرات ، قال السخاوي : وكأنه سكت لانقطاع نَفَسِه[1] .

المرتبة الرابعة : التعديل بلفظ التعديل العالي ، مثل : ثقة ، أو ثبت ، أو متقن ، أو حجة ، أو حافظ ، أو ضابط ، أو المصحف ، أو الميزان ، أو القبّان ، أو الجهْبِذ أو لا أعلم إلا خيرًا ، أو إمام .

المرتبة الخامسة : ما أفاد التعديل مع خفة الضبط ، مثل : صدوق ، لا بأس به ، ليس به بأس ، مأمون ، خيار ، خيار الخلق ، حسن الحديث ، جيد الحديث- مستقيم الحديث .

المرتبة السادسة : ما أفاد التعديل مع ضعف الضبط ، مثل : محله الصدق ، رووا عنه ، يُروى حديثه- روى الناس عنه ، يُروى عنه ، إلى الصدق ما هو ، شيخ

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٣٦.

وسط ، وسط ، شيخ ، صالح الحديث ، يعتبر به (أي في المتابعات والشواهد) يكتب حديثه ، مقارِب الحديث ، مقارَب الحديث - بفتح الراء وما قبلها بكسر الراء - ما أقرب حديثه ، صويلح ، صدوق إن شاء الله ، أرجو أنه لا بأس به ، ما أعلم به بأسًا . مقبول .

صدوق سيئ الحفظ ، صدوق يَهِم ، صدوق له أوهام ، صدوق تغير بآخره ، صدوق فيه تشيّع ، صدوق رُمي بالقدر ، صدوق رُمي بالنصب ، صدوق مرجئ ، صدوق جهمي ، ليس ببعيد من الصواب ، جائز الحديث .

وهذه المرتبة قسمها بعض العلماء إلى مرتبتين ، وبعضهم قسمها ثلاث مراتب .

هذه مراتب التعديل ، والمراتب من الأولى إلى الرابعة حديث أهلها صحيح ، فهم ثقات ، بمعنى عدول ضابطون ، فإذا اجتمع مع ذلك : اتصال الإسناد ، والسلامة من الشذوذ ومن العلة ؛ فالحديث صحيح .

أما المرتبة الخامسة فحديث أهلها حسن ، فهم عدول خفّ ضبطهم .

وأما المرتبة السادسة فحديث أهلها ضعيف يُعتبر به ، أي يتقوى بغيره ، ويقوي غيره ، فهم عدول ضعف ضبطهم .

مراتب الجرح

والمجروحون أيضًا على مراتب :

* **المرتبة الأولى** : الوصف بما يدل على المبالغة في الجرح ، مثل : أكذب الناس . أشر الناس وضعًا للحديث ، إليه المنتهى في الوضع . هو ركن الكذب أو منبعه أو معدنه . فلان ممن يُضرب المثل بكذبه ، هو جراب الكذب .

* **المرتبة الثانية** : الوصف بالكذب أو الوضع ، مثل : كذاب . أفّاك . وضاع . دجال . يضع : يكذب . يزرف . يكذب . يختلق الحديث . يفتعل الحديث . يثج الحديث[١] . وضع حديثًا ، له طامات ، أتى بالأباطيل .

* **المرتبة الثالثة** : الوصف بما يفيد الاتهام بالكذب ونحوه ، مثل : فلان يسرق الحديث ، متهم بالكذب ، متهم بالوضع ، ساقط ، هالك ، ذاهب ، أو ذاهب الحديث ، متروك ، أو متروك الحديث ، أو تركوه ، لا يُعتبر به ، أو لا يعتبر بحديثه ، فلان ليس بالثقة ، أو ليس بثقة ، أو غير ثقة .

* **المرتبة الرابعة** : الوصف بما يفيد رد حديث الراوي وعدم كتابته[٢] أو نحو ذلك مثل : فلان رُدّ حديثه ، أو ردوا حديثه ، أو مردود الحديث . فلان ضعيف جدًّا . واهٍ بمرة[٣] تالف ، طرحوا حديثه . ارم به . مطّرح ، أو مُطْرح الحديث . لا يكتب حديثه ، لا تحل كتابة حديثه . لا تحل الرواية عنه . ليس بشيء ، أو لا شيء ، أو فلان لا يساوي فلسًا ، أو لا يساوي شيئًا .

المرتبة الخامسة : الوصف بما يفيد عدم الاحتجاج بحديثه ، مثل : ضعيف ، أو ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، أو حديثه منكر ، أو له ما يُنكر ، أو مناكير ،

---

(١) الثبج : اضطراب الكلام وتفننه . وتعمية الخط وترك بيانه . والتثبيج : التخليط .

(٢) الذي يترجح عندي أن هذا بسبب مفسّق يقدح في العدالة .

(٣) أي قولًا واحدًا .

أو مضطرب الحديث ، واهٍ ، ضعّفوه ، لا يُحتج به .

المرتبة السادسة : الوصف بما يفيد التضعيف أو التليين ، مثل : فيه مقال ، أو أدنى مقال . ضُعِّف . به ضعف ، أو في حديثه ضعف . تنكر وتعرف . ليس بذاك ، أو ليس بذاك القوي ، أو ليس بالمتين ، أو ليس بالقوي ، ليس بحجة ، أو ليس بعمدة ، أو ليس بمأمون .

أو ليس من إبل القباب ، أو ليس من جمال المحامل ، أو ليس من جمازات[١] المحامل ، أو ليس بالمرضي ، أو ليس يحمدونه ، أو ليس بالحافظ ، أو غيره أوثق منه . في حديثه شيء . فلان مجهول ، أو فيه جهالة ، أولا أدري ما هو ، أو للضعف ما هو[٢] . فلان فيه خلف . فلان طعنوا فيه ، أو مطعون فيه . فلان نزكوه[٣] . فلان سيئ الحفظ . فلان لين ، أو لين الحديث ، أو فيه لين .

وحكم المراتب الأربع الأُوَل : أنه لا يُحتج بواحد من أهلها ، ولا يُستشهد به ، ولا يُعتبر به ، وهذا واضح من معانيها . فجرح أهلها من ناحية العدالة ، وهذا لا يُجبر .

أما المرتبة الخامسة والسادسة ، فهذه جرحها محتمل ، وبالتالي فيُروى أحاديث أهلها ، ويُكتب للاعتبار . أي أنه ضعيف لكن ضعفه محتمل ، فيقبل أن ينجبر ، وأن يتابع أو يُتابع ، وأن يُستشهد به ، أو يُستشهَد له .

إن جرح أهلها من جهة الضبط ، فمن هنا خف ، ويقبل الجبر .

ولاحظ أن هذه المراتب وإن جمعها حكم إلا أنها متميزة عن بعضها ، فليس معنى أن الأربع مراتب الأولى حكمها واحد أنها لا تختلف ، لا ، وإنما الأولى أبلغ في الجرح من الثانية وهكذا ، ولأضرب على ذلك مثالًا ، هو :

---

(١) جمع جَمَاز ، وهو البعير .

(٢) ليس ببعيد عن الضعف .

(٣) طعنوا فيه .

يحيى بن عُبيد الله بن عبد الله بن موهب قال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب : متروك ، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع . اهـ .

إن لفظ « متروك » من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح ، ولفظ « وضاع » أو « يضع » من المرتبة الثانية . وحينما نقل الحاكم الرجل من « متروك » إلى « يضع » قال ابن حجر : أفحش الحاكم . وما ذلك إلا لتميز هذه المراتب .

وأذكر عدة نقاط تحتاج إلى تدقيق وتوضيح :

لغة العلم : علماء الإسلام يقيمون مصطلحاتهم على أساس اللغة العربية ، وهذه القاعدة عامة ، لكنها هنا مهمة جدًا ، فألفاظ التوثيق والتجريح كثيرة ، ومراعاة اللغة يجعلك تعرف مراتبها بسهولة .

ولقد كنت في اجتماع قسم حديث من كلية ما ، وتقدم أحد الطلاب لتسجيل موضوع لدرجة التخصص أو العالمية (ماجستير أو دكتوراه) ، وكان الموضوع جَمْع ألفاظ الجرح والتعديل من قدر من كتاب من كتب الرجال . وطلبت أن لا تكون الرسالة مجرد الجمع ، وإنما الجمع وتحديد مرتبة كل لفظ ، وغضب أحد أعضاء القسم جدًا ، ففطنت أنه غير منتبه لهذه القاعدة ، على الرغم من أن العمل في مدرسة الحديث يؤكد ذلك ، فالصحيح ، والحسن والضعيف ، والمنكر ، والغريب ، والعزيز ، والثقة ، وليّن الحديث ، كل هذه المصطلحات وغيرها أساسها اللغة العربية .

ولو أن إمامًا من أئمة الجرح والتعديل خالف ظاهر اللفظ ، فإنه يبين ذلك ، أو يستفسر منه تلامذته ، أو يبينه المحدثون .

* وعليك إذا درست لفظًا ، وحددت مرتبته أن تدوِّن ذلك في كتبك أو مذكراتك حتى لا تحتاج مرة أخرى لهذه الدراسة .

* وقد تحتمل اللفظة أكثر من وجه من الضبط ، وكل وجه يؤدي معنًى ؛ فعليك بدراسة ذلك حتى يظهر لك المعنى الصواب ، فمثلًا : « فلان مُودٍ » إذا

قرئت مخففة هكذا فهي من أودى فلان أي هلك ، فهو مُودٍ أي هالك . وهذه جرح بل جرح غائر ، صاحبها لا يحتج ولا يعتبر بحديثه . أما إذا قرئت مُؤدٍ بالهمزة وتشديد الدال فهي من أدّى بمعنى أنه حسن الأداء ، أي حسن الرواية ، يؤدي ما سمعه من شيخه إلى تلامذته .

وكذلك : فلان على يدي عدل . إذا قرئت « على يديّ » فهي كلمة تعديل ، ومعناها : فلان بشهادتي عدل ، وإذا قرئت « على يديْ » فهي مَثَل ، كان أحد الخلفاء له رئيس شرطة يسمى « عدل » ، فإذا غضب على إنسان ، أمر عدلًا رئيس الشرطة أن يأخذه ليقتله ، فصار مثلًا لكل من سيهلك ، يقال : « هو على يديْ عدل » أي أنه سيهلك ، فإذا قيل في راوٍ فمعناه : أنه هالك .

وإذا كانت اللفظة تفيد أكثر من معنى ، فبالقرائن يمكنك تحديد المعنى المراد ، فمثلًا : إذا قيل في راوٍ « شيطان » أو « عفريت » ، فهذه تفيد أنه يأتي بالحديث على وجهه تمامًا ، أو أنه يصنع الحديث . وبمراجعة بقية الأقوال فيه ، وبقية أحواله يترجح لك أحدهما ، فإن اتضح لك خيريته فاللفظة للتعديل وعلى المعنى الأول . وإن اتضح لك خبثه فاللفظة للتجريح وعلى المعنى الثاني .

وكذلك لفظ « هو آية من الآيات » يحتمل أنه آية من الآيات في الصدق والخير ، ويحتمل أنه آية من الآيات في الكذب والشر ، فراجع بقية الترجمة فإنها تحدد لك أي الاتجاهين ، إما آية في الصدق فهو عدل ، وإما آية في الكذب فهو مجروح .

الجرح والتعديل المقبول :

يُقبل الجرح أو التعديل إذا صدر عمن يُحتج به وصح عنه ، أو نقله من يحتج به ، أما لو صدر من مجروح ، أو نقله مجروح فإنه لا يقبل .

فحماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي أحد الأئمة الأثبات ، اتفق الأئمة على توثيقه ، وأخرج له الجماعة ، وقال أحمد : كان ثبتًا ، ما كان أثبته ، لا يكاد

يخطئ ، وشذ أبو الفتح الأزدي فجعله في الضعفاء ، وحكى عن سفيان بن وكيع قوله : إني لأعجب كيف جاز حديثه ، كان أمره بيّنًا ، وكان من أسرق الناس لحديث حميد .

قال ابن حجر : وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يُعتد به ، كما لا يعتد بالناقل عنه وهو أبو الفتح الأزدي(١) .

وإبراهيم بن العلاء أبو هارون الغنوي ، قال الذهبي : وهّاه شعبة فيما قيل ، ولم يصح ، بل صح أنه حدّث عنه . ونقل ابن حجر هذا القول عن الذهبي . وبيّن ابن حجر أن الذي وهّى إبراهيم الغنوي إنما هو ابن الجوزي في الضعفاء له ، وهذا خطأ نشأ عن تصحيف ، وإنما هو أبو هارون العبدي وهو عمارة بن جوين ، مجمع على ضعفه . وقد نقل ابن الجوزي هذا القول عن شعبة في ترجمة أبي هارون العبدي أيضًا وهو الصواب(٢) .

وهكذا يرد الجرح الذي لم يصح ، وللأئمة في ذلك تأمل يكشف الزيف فيرد .

ويقبل الجرح أو التعديل إذا صدر من منصف ، لا يتعصب للراوي ولا عليه .

ولا يقبل الجرح من الأقران ولا مَنْ بينهم عداوة أو منافسة .

ولا يقبل الجرح في الأئمة المشهورين(٣) مثل : سعيد بن المسيب ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وعطاء بن أبي رباح ، ونافع مولى عبد الله بن عمر ، ومالك بن أنس ، والسفيانان ، وشعبة ، وعبد الله بن

---

(١) هدي الساري - مقدمة فتح الباري - ص٣٩٩ الفصل التاسع في سياق أسماء من طُعن فيه من رجال صحيح البخاري والجواب عن الاعتراضات موضعًا موضعًا .

(٢) راجع ميزان الاعتدال ٤٩/١ رقم ١٥٢، ولسان الميزان ٨٣/١، ٨٤.

(٣) فضلًا عن الصحابة الذين زكاهم الله في غير ما آية ، وأثنى عليهم رسول الله ﷺ ، وعدالتهم مفردة بباب خاص عند المحدثين .

المبارك ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، ويحيى ابن معين ، والبخاري ، ومسلم ، وابن حبان ، وابن خزيمة ، والخطيب ، والبيهقي ، والزيلعي والعراقي وابن حجر ، والسخاوي ، ومن ماثلهم[١] ، فهؤلاء قد اشتهروا بالعدالة ، وفاض خبرهم بالصدق والديانة ، وأجمعت الأمة على عدالتهم ، واعترف الأعلام بإمامتهم ، فثبتت لهم العدالة ، وانتفى عنهم الحرج تمامًا ، فلا يقبل فيهم جرح .

وكذلك لا يقبل التعديل لمن أجمعوا على ضعفه .

أحكام الأئمة بين التشدد والتساهل :

الأئمة في حكمهم على الرواة بالجرح أو التعديل على ثلاثة أقسام : متشدد . ومعتدل ، ومتساهل . وهذا وصف أغلبي ، بمعنى أن منهم مَنْ الغالب على أحكامه التشدد ، وقد يأتي في بعضها الاعتدال أو التساهل .

ومنهم مَنْ الغالب على أحكامه الاعتدال ، وقد يرد فيها التشدد أو التساهل .

ومنهم مَنْ الغالب على أحكامه التساهل[٢] ، وهذا لا يمنع أن يكون عنده بعض أحكام تشدد أو اعتدل فيها .

وعلى الباحث مراعاة ذلك ، فيحصي أحوال الأئمة ، بمعنى :

١- يعرف المتشددين من هم ، والمعتدلين من هم ، والمتساهلين من هم :

وأذكر من ذلك ما يحضرني : فمن المتشددين : شعبة (١٦٠هـ) ويحيى بن معين ، ومالك (١٧٩) ، وأبو حاتم الرازي ، والنسائي ، وأبو الفتح الأزدي ، وابن خراش عبد الرحمن بن يوسف ، وابن حزم ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعفان بن مسلم البصري ، وعلي بن المديني ، والجوزجاني إبراهيم بن يعقوب السعدي ،

---

(١) راجع تذكرة الحفاظ ، وكتب الثقات ، ومشاهير علماء الأمصار ، وسير أعلام النبلاء .

(٢) التساهل هنا ليس من باب الهوى ، وإنما من باب الاحتياط للدين أن يضيع منه حديث .

وأبو حاتم ابن حبان البستي (متشدد في الجرح) . والعقيلي محمد بن عمرو بن موسى ، وابن القطان علي بن محمد بن عبد الملك .

ومن المتساهلين : الترمذي ، والحاكم ، والعجلي ، والبيهقي ، وابن حبان (متساهل في التعديل) .

ومن المعتدلين : البخاري ، وأحمد بن حنبل ، وأبو زرعة الرازي ، وابن عدي ، والدارقطني (هـ ٣٨٥) وشعبة على القول الراجح . وزكريا بن يحيى الساجي . والترمذي على القول الراجح . والبيهقي على القول الراجح .

٢- يعرف منهج المحدثين في توجيه كلام المتشددين والمتساهلين :

فإذا تعارض جرح المتشدد مع توثيق معتبر لا يقبل جرح المتشدد إلا إذا كان مفسرًا ، وإذا كان الجرح مفسرًا فإنه يجمع بين التوثيق من معتبر وتجريح المتشدد بأن نجعل هذا الراوي حسن الحديث إذا توافرت الشروط الأخرى من أن يكون لا يخالف الثقات ، ويكون ممن يعتبر بتفرده . أما إذا كان يخالف من هو أوثق منه فهو شاذ (ضعيف) ، وإن كان ممن ضعف ضبطه فهذا ممن يعتبر بحديثه .

إذا ضعّف المتشدد راويًا ، ووافقه أحد المعتدلين ، ولم يوثقه أحد من الحذاق فإنه يقبل جرحه ، وهذا الراوي ضعيف .

إذا ضعف المتشدد راويًا ، ووافقه غيره سواء كان متشددًا أو معتدلًا- وعارضهما أحد الحذاق لجأنا إلى الترجيح ، إما بالنظر :

- للعدد فنحصي عدد المعدلين وعدد المجرحين ، ونحكم على الراوي بما حكم به الأكثر .

- أو بالنظر للقرائن الأخرى ، فننظر أيهما أدرى بالراوي ، كأن يكون من بلده ، أو من تلامذته ، فيحكم لهذا الذي هو أدرى .

جرح المتشدد إذا كان مُفسرًا ، ولم يخرج مخرج التشدد فإنه يُقدم على توثيق المتساهل .

أما إذا كان جرح المتشدد غير مفسَّر، أو مفسرًا وخرج مخرج التشدد، وعارضه توثيق متساهل، فإنه يقدم توثيق المتساهل.

وهذا أمر يقتضي أن نعرف مصدر تشدد المتشدد، ومصدر تساهل المتساهل: فابن حبان متساهل؛ لأنه يوثق مجهول الحال[1]، فعند توثيق هذا ندرس الأمر على الأصل، ونتبين حال من لم نعثر فيه على جرح أو تعديل، فنبحث عن جرح أو تعديل فيه، فإن لم نجد بحثنا عن حال المستور والرأي الراجح فيه.

ويحيى بن القطان متشدد، ومن أسباب تشدده أنه يضعف الراوي إذا لم يكن يعرفه!! فضعف إبراهيم بن سعد بن إبراهيم لأنه لا يعرفه، بينما وثقه غيره، كابن معين وأبو حاتم والعجلي، ورفض أحمد حكم يحيى هذا، وقال: أيش ينفع هذا، هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى[2]. فما دام الأمر خرج مخرج التشدد فإنه لا يُقبل، فإن المبدأ من أساسه مرفوض.

وشعبة يجرح أبا الزبير المكي لأنه رآه يزن بميزان فاسترجح، وهذا تشدد في سبب الجرح، ولقد رفض ابن حبان هذا الجرح، وقال: لم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله[3].

ومجمل القول أن عليك أن تراعي في أحكام الأئمة تساهل المتساهلين، وتشدد المتشددين، تعرف هؤلاء أولًا، وتراعي ذلك في أحكامهم ثانيًا، وتركز على الوصول للحكم الدقيق دون إفراط أو تفريط.

هذا وليس المتشدد متشددًا دائمًا، ولا المتساهل متساهل دائمًا.

المتشدد من يغلب على أحكامه التشدد، وقد يكون معتدلًا، بل ومتساهلًا، وكذلك المعتدل والمتساهل.

---

(١) الذي روى عنه اثنان، ولم يوثق ولم يجرح.

(٢) تهذيب التهذيب.

(٣) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤١، ٤٤٢، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٣٨١.

مثال : حبيب بن سالم الأنصاري أحد رجال مسلم والسنن الأربعة ، هذا الراوي يقول فيه أبو حاتم الرازي : ثقة . ويقول البخاري : فيه نظر[١] !!

فأبو حاتم على الرغم من أنه متشدد يوثقه .

والبخاري على الرغم من أنه معتدل يجرحه ، فيقول : فيه نظر ، وهي عنده من أعلى درجات الجرح .

والحق هنا مع أبي حاتم ، فلقد وثق حبيبًا هذا أبو داود وغيره ، ولم يتابع البخاري أحدٌ على تجريحه بهذا الجرح .

❁ ❁ ❁

التحامل والتعصب غير المقبول :

قد تظهر صفة التحامل أو التعصب في الجرح أو التعديل ؛ فتجعله غير مقبول ، ذلك أن الجرح والتعديل حكم ، والحكم لا بد فيه من الاعتدال ، فإذا اعتراه ميل عن الحق أفسده .

فها هو الإمام النسائي – أحمد بن شعيب بن علي بن سنان الخراساني صاحب السنن المشهورة ، والتي هي أحد الكتب الستة ، المتوفى ٣٠٣هـ – هذا الإمام المتفق على حفظه وإتقانه ، إمام في الرواية والدراية ، هذا الإمام الجِهْبِذ[٢] يتكلم في أحمد بن صالح أبو جعفر ابن الطبري المصري المتوفى سنة ٢٤٨هـ[٣] ، ويتحامل عليه ، ويقول : ليس بثقة ولا مأمون ، تركه محمد بن يحيى ، ورماه يحيى بالكذب !!

---

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ١٨٤.

(٢) الإرشاد ١/٤٣٥ ترجمة رقم ١٨٢، وتهذيب التهذيب ١/ ٣٦.

(٣) الإرشاد ١/٤٢٤ ترجمة رقم ١٧٧ وتهذيب التهذيب ١/ ٣٩.

وأحمد بن صالح هذا إمام حافظ حجة ، يقارن بأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، إلا أنه لم يوافق للنسائي على حضور مجلسه ، وكان النسائي جاء بأناس رآهم أحمد بن صالح ليسوا أهلًا لدرسه ، فلم يعجب هذا التصرف النسائي فجرح ابن الطبري هذا ، ولم يقبل العلماء تجريح النسائي ، وإنما رأوا أن تجريحه يحط من قدره لا من قدر أحمد بن صالح ابن الطبري .

إن حمل كلام يحيى بن معين على أحمد بن صالح ووصفه بالكذب ليس هو أحمد ابن صالح المصري ، وإنما هو أحمد بن صالح الشمومي المصري نزيل مكة[1] .

إن تجريح النسائي لأحمد بن صالح ابن الطبري تجريح من منطلق التحامل والجور ومثل هذا ليس جرحًا مقبولًا .

وكذلك تحامل العقيلي – أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى المكي – على الحافظ الجهبذ علي بن عبد الله المديني قرين أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، ذكره في كتابه الضعفاء[2] ، وأساء القول فيه ، فرد العلماء كلام العقيلي عليه ، وأخبروا أن التحامل كافٍ لرد كلام صاحبه عليه ، قال الحافظ الذهبي : أفما لك عقل يا عقيلي ، أتدري فيمن تتكلم ! وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذبّ عنهم ، ولنزيّف ما قيل فيهم ، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك ، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث .

ثم قال – الذهبي –: وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي ، مع كمال المعرفة بنقد الرجال ، وسعة الحفظ ، والتبحر في هذا الشأن ، بل

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٤٢.

(٢) الضعفاء الكبير ٣/٢٣٥– ٢٤٠.

لعله فرد زمانه في معناه[١].

إن تحامل العقيلي على علي بن المديني لم يقلل من قدره، ولم يحطّ من شأنه- إنه جرح مردود يصيب صاحبه ولا يؤثر في المقول فيه.

وكذلك تحامل أبي حنيفة على جابر الجعفي[٢].

وتحامل مالك على ابن إسحاق[٣].

وتحامل يحيى بن معين على الشافعي، حتى قال: إنه ليس بثقة. وقيل لأحمد بن حنبل: إن يحيى بن معين يتكلم في الشافعي. فقال أحمد: ومن أين يعرف يحيى الشافعي؟ هو لا يعرف الشافعي، ولا يعرف ما يقول الشافعي- أو نحو هذا- ومن جهل شيئًا عاداه[٤].

وتحامل ابن أبي ذئب على مالك[٥].

وتحامل ابن القطان- أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، المتوفى ٦٢٨هـ- فليّن هشام بن عروة، وسهيل بن أبي صالح ونحوهما[٦].

وراجع كلام ابن عبد البر ففيه كلام جيد في هذه المسألة، يفيد أن الجرح الذي منشؤه التحامل والتعصب إنما هو جرح رفضه العلماء، بل قلبوه على صاحبه.

مصطلحات خاصة:

إن الباحث في دراسة الأسانيد عليه أن يحرر العبارات، ويدقق في توقيع

---

(١) ميزان الاعتدال ١٣٨/٣- ١٤١.

(٢) جامع بيان العلم ١٠٩٦/٢ رقم ٢١٣٦.

(٣) جامع بيان العلم ١١٠٥/٢ قم ٢١٦٢.

(٤) جامع بيان العلم ٢/ ١١١٤.

(٥) المصدر السابق ص ١١١٥.

(٦) سير النبلاء ٣٠٦/٢٢، ٣٠٧.

المصطلحات موقعها ، فلبعض الأئمة استعمال لبعض المصطلحات بمعنى خاص به - وعلى الباحث أن يدقق ، فمثلًا :

البخاري يقول في الراوي « سكتوا عنه » ، والتي ظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل ، يستعملها بمعنى أنهم تركوه .

البخاري يستعمل « فيه نظر » و« سكتوا عنه » اللتين هما من المرتبة الثالثة في الجرح ، يستعملها في أعلا درجات الجرح ، أي مكان « أكذب الناس » و« كذاب » اللتين هما المرتبة الأولى والثانية ، وقلّ أن يقول « كذاب »[1] أو « وضّاع » ، وإنما يقول « كذبه فلان » و « رماه فلان بالكذب » .

وأبو حاتم يطلق « مجهول » والتي عند الجمهور لمجهول العين يطلقها على مجهول الحال ، وقد يطلق « مجهول » على المجهول عنده ، أما عند غيره فليس مجهول العين ولا الحال ، وعليه فلا يصح أن نفهم « مجهول » من كلام أبي حاتم كما نفهم هذا المصطلح من كلام الجمهور .

والبخاري يطلق على الراوي « ليس بالقوي » ، ويريد أنه ضعيف وأبو حاتم يطلق هذا المصطلح « ليس بالقوي » ويريد أنه لم يبلغ درجة القوي الثبت .

والبخاري يقول في سليمان بن داود اليمامي : منكر الحديث . قال الذهبي : قال البخاري : منْ قلت فيه منكر الحديث فلا تحلّ رواية حديثه[2] أي أنه ليس على منهج الجمهور ، وإنما على منهج خاص يجعل الكلمة جرحًا غائرًا لا يُعتبر بحديث أهلها .

وابن معين قد يستعمل « ليس بشيء » في الراوي الذي أحاديثه قليلة جدًّا .

---

(١) كما في ترجمة الحسن بن عمرو العبدي ، فإنه قال فيه « كذاب » التاريخ الكبير ٢٩٩/٢ ترجمة رقم ٢٥٣٦. وأشار في الهامش إلى أن هذه الترجمة ملحقة بهامش إحدى النسخ . وراجع كتابي « علم الجرح والتعديل ... » ص٨٦ ، وأيضًا ص ٤٧.

(٢) ميزان ٢٠٢/٢ ترجمة ٣٤٤٩.

فدقِّق في هذا وغيره، حتى تكون أحكامك دقيقة.

يقول الحافظ الذهبي: ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهمُّ من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجِهْبذ[1]، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة[2].

مثال: روي عن علي بن المديني قال: كان عطاء بآخره قد تركه ابن جريج وقيس بن سعد.

تأمل: علام ستحمل الترك هنا؟ على الترك الاصطلاحي، والذي هو من المرتبة الثالثة من الجرح، والتي حديث أهلها شديد الضعف. لا، فعطاء بن أبي رباح سيد التابعين علمًا وعملًا وإتقانًا في زمانه بمكة. ولذا فلا بد من تحرير العبارة لتتفق مع ما قيل في عطاء، ولذا قال الحافظ الذهبي: لم يَعْنِ الترك الاصطلاحي، بل أنهما تركا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت مرْضيّ[3].

مثال آخر: قال الشعبي: حدثني الحارث الأعور- وكان كذابًا.

علام ستحمل الكذب هنا؟ أتحمله على ما هو من ألفاظ الجرح الشديدة، والتي تفيد أن حديثه شديد الضعف؟

أم تحمله على الكذب بمعنى الخطأ؟

أم تحمله على الكذب في اللهجة والحكاية دون الحديث النبوي؟ لا بد من تحرير العبارة.

إن الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور حديثه في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به، وقوّى أمره، والجمهور على توهين أمره مع

---

(١) الجِهْبذ كزبرج بكسر الأول والثالث: النقاد الخبير بغوامض الأمور، البارع العارف بطرق النقد. وهو معرّب. تاج العروس ٢/ ٥٥٨.

(٢) الموقظة ص ٨٢.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ٧٠ رقم ٥٦٤٠.

روايتهم لحديثه في الأبواب ، فهذا الشعبي يكذبه ، ثم يروي عنه . والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته ، وأما في الحديث النبوي فلا ، وكان من أوعية العلم[١] .

المقارنة :

ومما تجب مراعاته مقارنة إمام الجرح والتعديل بين أكثر من راوٍ ، فإنهم في ذلك يستعملون المصطلحات على أساس المقارنة ، فيُسأل الواحد منهم عن الفاضل المتوسط الحال ، وعن الضعفاء فيقال له : ما تقول في فلان ، وفلان وفلان ، فيقول : فلان ثقة . يريد أنه ليس من نمط من قُرن به . فإذا سئل عنه بمفرده بيَّنَ حاله في التوسط .

مثال ذلك : سأل عثمان بن سعيد الدارمي يحيى بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ، كيف حديثهما ؟ فقال : ليس به بأس . فقال الدارمي : هو أحب إليك أو سعيد المقبري ؟ فقال : سعيد أوثق والعلاء ضعيف[٢] .

فابن معين لا يريد أن العلاء ضعيف مطلقًا ، بدليل أنه قال عنه قبل ذلك : ليس به بأس[٣] .

وإنما أراد أنه ضعيف بالمقارنة بسعيد المقبري .

مثال آخر : ترجم ابن حجر في هدي الساري : لمحمد بن عبيد الطنافسي من شيوخ أحمد بن حنبل قال : إنه كان صدوقًا ، ولكن يعلى أخوه أثبت منه . وقال في رواية أخرى : كان يخطئ ويصيب ، وهذا على ما يختار أحمد يكون ساقط الحديث ، لكن وثقه في رواية الأثرم ، وكذا وثقه ابن معين والعجلي والنسائي وابن سعد وابن عمار ، وزاد : كان أبصر إخوته بالحديث ، وكان يعلى أحفظهم .

---

(١) ميزان الاعتدال ١/٤٣٥- ٤٣٧ رقم ١٦٢٧.

(٢) تاريخ الدرامي عن يحيى بن معين ص، ١٧٣ رقم ٦٢٣، ٦٢٤.

(٣) وهي تعني عنده : أنه ثقة .

قلت : احتج بمحمد الأئمة كلهم ، ولعل ما أشار إليه أحمد كان في حديث واحد[١] .

وعلى هذا يمكننا التوفيق بين أقوال أئمة الجرح والتعديل ، على أن نبحث عن لفظهم في الرواة ؛ حتى نتبين الحكم العام والحكم النسبي[٢] ، وهناك سبل أخرى للتوفيق محلها كتب الجرح والتعديل ، وأبواب الجرح والتعديل من كتب المصطلح .

التدقيق في الأحكام على الرواة :

فلربما حكم أحدهم على راوٍ وتعقبه إمام آخر وأبان سبب الخطأ :

من ذلك عباد بن راشد التميمي ذكره البخاري في الضعفاء ، فأنكر عليه ذلك أبو حاتم الرازي ، وقال : يحول من هناك .[٣]

وأيضًا عباد بن راشد التميمي يجرحه ابن حبان بأنه كان ممن يأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها ، فبطل الاحتجاج به .. وقد روى عن الحسن بهذا الإسناد حديثًا طويلًا أكثرها موضوعه[٤] .

وتعقبه ابن حجر فقال : يشير إلى حديث المناهي ، وليس هو من رواية عباد بن راشد ، إنما هو من رواية عباد بن كثير ، فهذا عندي من أوهام ابن حبان[٥] .

● ويزيد بن سنان بن يزيد التميمي الجزري أبو فروة الرهاوي ضعفه الأكثرون مطلقًا إلا البخاري قال : لا بأس بحديثه إلا ما رواه عنه ابنه محمد ؛ فإنه يروي عنه مناكير[٦] .

---

(١) ص ٤٤١ حرف الميم من الفصل التاسع سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب .

(٢) راجع مقدمة لسان الميزان ١/ ١٧.

(٣) الضعفاء ص٨٩ رقم ٣٣٣ وتهذيب التهذيب ٥/ ٩٢.

(٤) المجروحين لابن حبان ٢/١٥٣ رقم ٧٨٣.

(٥) تهذيب التهذيب ٥/ ٩٢، ٩٣.

(٦) تهذيب التهذيب ١١/ ٣٣٥، وشرح علل الترمذي لابن رجب ٢/ ٧٧٧، ٧٧٨.

• وعبيد الله بن عبد الله بن موهب أبو يحيى التيمي المدني ، جهَّله أحمد والشافعي وابن القطان الناسي ، وقال ابن حبان : ثقة ، وإنما وقعت المناكير في أحاديثه من قبل ابنه[١] .

وأبو حية بن قيس الوادعي أفاد التهذيب أنه ثقة ، وأفاد التقريب أنه مقبول[٢] !! والعجب أن الكتابين لمؤلف واحد .

فترجم للراوي من أكثر من مصدر ، وبخاصة من الكتب المطولة ، وابحث عن تعقبات الأئمة بعضهم لبعض ، في كتب التخريج والشروح ، كالتلخيص الحبير ، ونصب الراية ، ونتائج الأفكار ، والبدر المنير في تخريج الرافعي الكبير ، وفتح الباري وبخاصة مقدمته .

إن كتب التراجم جمعت أخبار الرواة عمومًا ، ثم إن العلماء أثناء دراسة الأحاديث حقّقوا ودقّقوا في الحكم على الراوي . فاستفد من العملين ؛ فإنه في غاية الإفادة .

• وأبو داود الطيالسي الحافظ الكبير ، بل الذي فاق الحفاظ الكبار أمثال يحيى القطان ، وابن مهدي ، وابن المديني (الذي توفي ٢٠٤هـ) هذا الحافظ قال فيه إبراهيم بن سعيد الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث .

فهل يا ترى ستقبل هذا الكلام على الحقيقة ؟ إنك لو فعلت ذلك حكمت بضعفه ، بل بشدة ضعفه !! وإنما عليك أن تدقق فتجد أحمد بن حنبل يُسأل عن أبي داود هذا فيقول : ثقة صدوق فقال له : إنه يخطئ ، فيقول : يُحتمل له .

وأما الحافظ الذهبي فبعد أن ذكر قول إبراهيم الجوهري هذا- قال : هذا قاله إبراهيم على سبيل المبالغة ، ولو أخطأ في سُبْع هذا لضعفوه[٣] .

• والإمام الحافظ رَوْح بن عُبادة يقول عنه عبد الرحمن بن مهدي : تُكُلِّم فيه ؛

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٥، وراجع سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٤ رقم ٩٤٦.
(٢) تهذيب التهذيب ١١/٣٣٥ الترمذي لابن رجب ٢/ ٧٧٧، ٧٧٨.
(٣) سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٨٢، ٣٨٤.

وَهِم في إسناد حديث ، فهل يا ترى ستلاحظ صدر كلمة ابن مهدي ، وأن رَوْح هذا من أقل مراتب التعديل ، أي ممن يُعتبر بحديثهم ولا يحتج به ، أم ستلاحظ نهاية كلامه وأن الرجل الذي حفظ الآلاف وهم في حديث واحد فهو ثقة .

لقد وثقه كثير من الأئمة . وعلق الذهبي على كلام ابن مهدي فقال : هذا تعنت وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفًا كثيرة من الحديث ، فوهم في إسناد[١] .

أما الحافظ ابن حجر فذكر الإسناد الذي وهم فيه ، وأثبت حفظه وإتقانه وإصلاحه ما أخطأ فيه[٢] .

وأبو الفتح الأزدي قال في مقاتل بن حيان : سكتوا عنه . ونقل عن وكيع أنه قال : يُنسب إلى الكذب .

قال الحافظ الذهبي : وأحسبه التبس عليه مقاتل بن حيان بمقاتل بن سليمان ، فابن حيان صدوق قوي الحديث ، وأما الذي كذبه وكيع فابن سليمان[٣] .

إن الجرح والتعديل من المسائل التي تقوم على سعة العلم والإتقان ، قال الله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[٤] ، وفي قراءة : « فتثبتوا » ، وتبين أحوال الناس من الأمور الدقيقة جدًا ، والتثبت من صحة الخبر من المسائل التي تحتاج إلى دراسة عميقة .

إن علم الجرح والتعديل هو أساس سلامة النصوص ، وأخذ العلم عن الأخيار ، الصالحين الفطنين ، وهو سيف سلط على رقاب الكذابين والجهلاء والمغالين .

إنه علم أرسى الإسلام قواعده ، فامتثلت الأمة واجتهدت فيه ، ممثلة في علماء

---

(١) السير ٩/ ٤٠٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٤/١٨٢- ١٨٦.

(٣) ميزان ٤/ ١٧١، ١٧٢.

(٤) الحجرات : آية ٦.

الحديث، الذين جمعوا المعلومات عن الراوي من كل ناحية، فبحثوا سلامة دينه، ودقة روايته، وخبرته بالرجال والأسانيد وألفاظ المتون، حاسبوه بالغلطة والهفوة، ودققوا في معرفة أحواله، ومروياته كل التدقيق:

فها هو يحيى بن سعيد القطان يقول عن الحسين بن ذكوان المعلم: فيه اضطراب. ويئن الذهبي من تشدد القطان فيقول: الرجل- ابن ذكوان- ثقة، وقد احتج به صاحبا الصحيحين... وذكر العقيلي حديثًا واحدًا تفرد بوصله، وغيره من الحفاظ أرسله، فكان ماذا؟[١]

يقصد الذهبي أنه ماذا حدث من خطأ واحد وقع من ابن ذكوان؟ إنه خطأ واحد في أسانيد كثيرة، ونبّهه المحدثون، ورجع عن خطئه، ونسبته في صوابه نادرة جدًّا، فما ينبغي أن نبني على هذا الخطأ حكمًا على الرجل.

وخالد بن نافع الأشعري يقول فيه أبو حاتم: ليس بقوي يُكتب حديثه.

ويقول أبو داود: متروك الحديث. ويتعقبه الذهبي فيقول: وهذا تجاوز في الحد، فإن الرجل قد حدث عنه أحمد بن حنبل ومسدد، فلا يستحق الترك[٢].

وها هو ابن أبي حاتم يقول عن إبراهيم بن صالح بن نعيم النحام- يروي عن ابن عمر مرسلًا[٣]. قال الحافظ ابن حجر: والمراد بكون حديثه عن ابن عمر مرسلًا أنه لم يدرك القصة التي رواها يزيد بن أبي حبيب عنه عن ابن عمر[٤].

ويقول أحمد بن سعيد الدارمي: لا يعرف لابن علية- إسماعيل بن إبراهيم ابن مقسم[٥] - غلط إلا في حديث جابر في المدّبر، جعل اسم الغلام اسم المولى،

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤٦، ترجمة حسين المعلم.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٣، ٦٤٤ رقم ٢٤٦٨.

(٣) الجرح ٢/ ١٠٦.

(٤) تعجيل المنفعة ص ١٧.

(٥) تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٥.

واسم المولى اسم الغلام[١].

المدبّر : العبد يقول له سيده : أنت حرّ بعد موتي . أو : إذا أنا متُّ فأنت حر ، والحديث أخرجه أصحاب السنن وابن حبان والبيهقي[٢] .

إن أحمد بن سعيد الدارمي- أحد حفاظ الحديث وعالم الدراية برواته - يخبر أن ابن علية كان تام الضبط ، وأنه لم يخطئ إلا في حديث واحد ، جعل اسم السيد والذي هو أبو مذكور اسمًا للغلام ، وجعل اسم الغلام والذي هو يعقوب القبطي اسمًا لمالكه .

وهكذا كانوا يدققون في ضبط الرواة .

والإمام الحافظ الثقة قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي[٣] روى حديثًا بإسناده عن معاذ أن رسول الله ﷺ جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر[٤] ، وأخذ العلماء عليه أنه أدخل راويًا مكان راوٍ ، جعل يزيد بن أبي حبيب مكان أبي الزبير المكي .

قال الذهبي : الغفلة وقعت في الحديث من قتيبة ، وكان شيخ صدق ، قد روى نحوًا من مائة ألف ، فيُغتفر له الخطأ في حديث واحد .

والإمام الحافظ أبو القاسم البغوي عبد الله بن محمد بن عبد العزيز المتوفى ٣١٧هـ يذكره الحافظ ابن عدي في كتابه الكامل في الضعفاء ويضعّفه !! فيتعقبه الذهبي قائلًا : قد أسرف ابن عدي وبالغ ، ولم يقدر أن يُخرج له حديثًا غلط فيه سوى حديثين ، وهذا مما يقضي له بالحفظ والإتقان ؛ لأنه روى أزيد من مائة ألف

---

(١) تهذيب ١/ ٢٧٧.

(٢) السنن الكبرى ٣٠٨/١٠ كتاب المدبر ، باب بيع المدبر ، ونيل الأوطار ٦/ ٢١٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ١١/ ١٣.

(٤) راجع مسند أحمد ٤١٣/٣٦ رقم ٢٢٠٩٤ و ٢١/ ٢٠٣ رقم ١٣٥٨٤ ط الرسالة و ٥/ ٢٤١، ٢٤٢ ط الميمنية تصوير عدد من دور النشر ببيروت و ٣/ ٢٤٧ ط الميمنية أيضًا.

حديث لم يهم في شيء منها[١] .

والإمام الحافظ يحيى بن الضُّرَيْس بن يسار المتوفى ٢٠٣هـ قال فيه وكيع : هو من حفّاظ الناس ، وقد خلط في حديثين .

قال الذهبي : لو خلط في عشرين حديثًا في سعة ما روى لما عُدَّ إلا ثقة[٢] .

والحافظ الثبت محمد بن رُمْح بن المهاجر المتوفى ٢٤٢هـ يقول عنه النسائي : ما أخطأ ابن رمح في حديث واحد[٣] .

هكذا دقق علماء الجرح والتعديل في أحوال الرواة ومروياتهم ، مما نستفيد منهم أن هذا العلم دقيق ، بذل فيه العلماء غاية وسعهم ، وعلينا أن نحذو حذوهم .

الحكم على الراوي بين العموم والخصوص :

إنك قد تجد الحكم على الراوي في كتب الرجال عامًا ، كأن يقال : ثقة أو يقال : ضعيف . لكني أنصحك أن تدقق ، فمتى ضبط هذا الثقة ؟ وهل هذا الثقة ثقة بإطلاق أم ثقة في شيخ معين ، أو في حديث بلد معين ؟ أو في تحديثه من كتابه أو من حفظه ؟

وهل هذا الضعيف ضعيف بإطلاق ، أم في شيخ معين ، أو مكان معين ؟ أو أنه اختل بعد ضبط ، ومتى اختل ؟ ومن سمع منه قبل الاختلاط ، ومن سمع منه بعد الاختلاط ؟ أو أنه ضعيف إذا روى عنه راوٍ معين ، أو أهل بلد معين .

فمن الثقات بإطلاق : الصحابة جميعًا . ومن التابعين كثير : كسعيد بن المسيب ، والشعبي ، وعطاء بن أبي رباح ، ونافع مولى ابن عمر ، والحسن البصري ، والزهري .

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٥٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٠٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ١١/٤٩٩ .

ومن أتباع التابعين : شعبة ، والسفيانان ، ومالك ، والليث ، وابن المبارك ومن بعدهم أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني[١] .

ومن الثقات في شيخ معين : إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي هو في حديث جده أبي إسحاق السبيعي أقوى من شعبة ، ومن الثوري ومن شريك ، ويونس ، بل أقوى من أبيه يونس بن أبي إسحاق السبيعي . كان يكتب ، وكان قائد جده . وقال : كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن[٢] .

وإسرائيل هذا مثال أيضًا للثقة الذي كان لا يضبط ثم ضبط ، قال يحيى : كان إسرائيل لا يحفظ ثم حفظ بعدُ[٣] .

ومن الثقات في بلد معين : إسماعيل بن عباس بن سلم العنسي أبو عتبة الحمصي ، شامي ، وروايته عنهم أقوى من روايته عن غيرهم ، حتى قال عنه محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثقة فيما روى عن الشاميين[٤] .

وإسماعيل هذا مثال أيضًا للثقة الذي كان يضبط ثم خلط ، فقال عنه ابن أبي شيبة - السابق- وأما روايته عن أهل الحجاز ؛ فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم[٥] .

ومن الثقات في حال دون حال : مَعْمر بن راشد ، كانت كتبه معه باليمن فحدث صوابًا ، وحدث بالبصرة بدون كتبه ، فكثر خطؤه[٦].

---

(١) راجع تذكرة الحفاظ للذهبي .

(٢) راجع تهذيب التهذيب ١/٢٦١- ٢٦٣.

(٣) راجع تهذيب التهذيب ١/٢٦١- ٢٦٣.

(٤) تهذيب ١/٣٢١- ٣٢٦.

(٥) تهذيب ١/٣٢١- ٣٢٦.

(٦) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٠٢.

وكذلك أيوب بن عتبة حدث بالبصرة بدون كتبه وكان لا يحفظ ، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة .

ومعمر بن راشد سيئ الحفظ لأحاديث قتادة ؛ لأنه جلس إليه وهو صغير .

وعمرو بن الفلاس الحافظ الثقة روايته عن يزيد بن زريع ضعيفة ؛ لأنه كان صغيرًا .

وعبد الرزاق بن همام الصنعاني سماعه بمكة من سفيان مضطرب جدًا ، أما سماعه باليمن فأحاديثه صحاح[١] .

ومن الضعفاء بإطلاق : الوضاعون مثل : محمد بن سعيد المصلوب ، ومقاتل بن سليمان ، والكلبي ، وإسحاق بن نجيح الملطي[٢] .

وممن كثر خطؤهم ، وفحش غلطهم : أبان بن أبي عباش ، وإسماعيل بن زياد الكوفي[٣] ، وإسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيراء[٤] .

ومن الضعفاء الذين ينجبر ضعفهم : إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري ، فيه ضعف[٥] ، وحاتم بن ميمون الكلابي[٦] ، وسعيد بن خالد الخزاعي[٧] ، وليث بن أبي سليم[٨] .

ومن الضعفاء في علم دون علم : عاصم بن أبي النجود : صدوق له أوهام في الحديث ، لكنه حجة في القراءة ، إمام القراءة المشهور . وأيضًا شيخ المقرئين

---

(١) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٠٦.
(٢) المجروحين لابن حبان ١/١٤٤ رقم ٥٨.
(٣) تقريب التهذيب ص١٣٩ رقم ٤٥٠.
(٤) المجروحين ١/١٢٧ رقم ٣٧.
(٥) التقريب .
(٦) التقريب .
(٧) التقريب .
(٨) التقريب .

الدوري حفص بن عمر بن عبد العزيز . قال الدارقطني : ضعيف . قال الذهبي : يريد في ضبط الآثار ، أما في القراءات فثبت إمام ، وكذلك جماعة من القراء أثبات في القراءة دون الحديث كنافع والكسائي وحفص ، فإنهم نهضوا بأعباء الحروف وحرروها ولم يصنعوا ذلك في الحديث[١] .

وكذلك محمد بن إسحاق : إمام في المغازي ، أما في الحديث فصدوق ، وكذلك سيف بن عمر التميمي : عمدة في التاريخ . ضعيف في الحديث .

ومن الضعفاء عن شيخ معين : رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة ؛ لأنها كانت كتاب وقد ضاع .

وكذلك رواية سلام بن أبي مطيع عن قتادة ضعيفة ، أما عن غيره فثقة[٢] .

وكذلك حماد بن سلمة ضاع كتابه عن قيس بن سعد فكان يحدث من حفظه فيخطئ .

وسفيان بن حسين الواسطي ضُعِّف في الزهري ؛ لأنه لم يصحبه ، ولم يجتمع به غير أيام الموسم .

ومن الضعفاء في بلد معين : المسعودي- عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة- من سمع منه بالكوفة أو البصرة فسماعه صحيح ، ومن سمع منه ببغداد فهو في الاختلاط ، وممن سمع منه قبل الاختلاط وكيع وأبو نعيم ، وسلم بن قتيبة ، والثوري .

وممن سمع منه بعد الاختلاط يزيد بن هارون ، وحجاج ، وعاصم بن علي ، وأبو النضر ، وابن مهدي ، وأبو داود الطيالسي[٣] .

وقال أحمد بن حنبل : جرير بن حازم حدث بالوهم بمصر[٤] .

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٤٣.

(٢) الكامل لابن عدي ٣/ ٣٠٦.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/ ٥٧٠ وتدريب الراوي ٢/ ٩٠٠.

(٤) تهذيب ٢/ ٧١ وفتح الباري ١٢/ ١٢١ شرح ترجمة باب لا يرجم المجنون والمجنونة .

المختلطون :

من العلماء من اختلط وأصابه الخرف ، وهؤلاء بيَّن الأئمة أمرهم ، فحاله يحدد بدقة :

- فمن روى عنه قبل التخليط فسماعه صحيح ، كما في سماع شعبة والثوري عن عطاء بن السائب ، فإنه قبل الاختلاط فلا يضر .
- ومن رُوي عنه بعد التخليط لكن وافق حديثه بعد التخليط حديثه القديم ، فهو صحيح .
- ومن رُوي عنه بعد التخليط ووافق حديثه بعد التخليط حديث الثقات ، فحديثه صحيح .

– ويعرف زمن التخليط :

□ بالمكان ، كما تقدم في المسعودي .

□ ويعرف بالزمان ، فمحمد بن الفضل السدوسي المعروف بعارم ثقة ، إلا أنه اختلط في آخر عمره ، وحدد العلماء أن من سمع منه سنة (١٢٠) فسماعه جيد[١] . وما كان بعد ذلك فهو في الاختلاط ، إلا أنه لم يظهر له حديث منكر .

* ومن الرواة من اختلط ، فأمسك عن التحديث !! كما في عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ؛ فإنه اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع ، لكنه لم يحدث في هذه الفترة ، فلم يضره تغيره[٢] .

* ومن اختلط فروي عنه راوٍ أو وافقت روايته رواية مَن كان روى عنه قبل الاختلاط ، فإن الرواية القوية تعضد الضعيفة .

- فأبو إسحاق السبيعي بعد أن تغير روى زهير بن معاوية عنه ، لكن تابع

---

(١) تهذيب ٩/٤٠٢–٤٠٥ شرح علل الترمذي ٢/ ٥٧٤.

(٢) شرح علل الترمذي ٢/٥٧٢، وتدريب الراوي ٢/٩٠٣ .

زهيرًا هذا إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق راوية حديث جده قبل الاختلاط ؛ مما جعل البخاري يخرج الحديث عن الأول[١] ويعضده بالثاني[٢] وذلك في حديث الصلاة قِبَل بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهرًا .

● وكذلك أبو طاهر محمد بن الفضل حفيد ابن خزيمة ، فإنه اختلط قبل موته بسنتين ونصف ، ولم يُسمِع منه أحد في تلك الفترة .

ومثل هذين لا يؤثر الاختلاط في حديثهم .

● وأيضًا سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري ، هذا الإمام الثقة طال عمره حتى مات في التسعين ، قال يعقوب بن شيبة وابن سعد والواقدي : اختلط قبل موته بأربع سنين .

لكنا نجد من الأئمة من زكّاه إلى نهاية عمره ، فهذا شعبة يقول : حدثنا سعيد المقبري بعد ما كبر . وابن عدي يقول : وأرجو أن يكون من أهل الصدق ، وما تكلم فيه أحد إلا بخير .

وقال الذهبي : ما أحسبه روى شيئًا في مدة اختلاطه ، وكذلك لا يوجد له شيء منكر[٣] .

* ومنهم من اختلط فأمسك عن الرواية من حفظه وحدَّث من كتبه ، كعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تغير بآخره ، لكنه لم يحدث إلا من كتبه[٤] .

* وكذلك أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري ، قال أحمد : إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت ، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم[٥] . ومثل هذين

---

(١) في الإيمان ، باب الصلاة من الإيمان ١/٩٥ رقم ٤٠.

(٢) في الصلاة باب التوجه نحو القبلة حيث كان ١/٥٠٢ رقم ٣٩٩.

(٣) تهذيب ٤/٣٨، وسير أعلام النبلاء ٥/٢١٧، وميزان الاعتدال ٢/ ١٣٩.

(٤) تدريب الراوي ٢/ ٥٠٩.

(٥) جـ ٣٨ ص٤٧٦، رقم ٢٣٤٩ - ط الرسالة.

أيضًا لا يؤثر التغير في حديثهم .

مثال : حديث اليهودي الذي اعترف بورود وصف رسول الله ﷺ وأمته في التوراة ، والذي أخرجه أحمد[١] عن إسماعيل بن عُلية ، عن سعيد بن إياس الجريري . وإسماعيل روى عن الجريري قبل الاختلاط .

بينما روى الحديث أبو نعيم في معرفة الصحابة ، وأبو أحمد الحاكم في الكنى من طريق سالم ابن نوح ، وسالم روى عن الجريري في الاختلاط[٢] .

اختلاط لا يؤثر :

قال الإمام أبو داود السجستاني : إسحاق بن راهويه تغير قبل موته بخمسة أشهر ، وسمعت منه في تلك الأيام فرميت به .

قال الذهبي : هذه حكاية منكرة . وفي الجملة فكل أحد يتعلل قبل موته غالبًا ، ويمرض فيبقى أيام مرضه متغير القوة الحافظة ، ويموت إلى رحمة الله على تغيره ، ثم قبل موته بيسير يختلط ذهنه ، ويتلاشى علمه ، فإذا قضى زال بالموت حفظه ، فكان ماذا ؟

أفبمثل هذا يلينُ عالم قط ؟ ! كلا والله ، ولاسيما مثل هذا الجبل في حفظه وإتقانه[٣] .

وواضح من هذا أن الراوي إذا مرض فضعفت ذاكرته ، فليس هذا تخليطًا وإنما هو الضعف والشيب والموت .

وراجع في هذا : الاغتباط بمن رمي بالاختلاط « لسبط ابن العجمي » والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ، وكتاب « المختلطين » لصلاح الدين العلائي . وكلها بحمد الله مطبوعة .

---

(١) جـ ٣٨ ص٤٧٦، رقم ٢٣٤٩٩ - ط الرسالة .

(٢) راجع مسند أحمد الموطن السابق ، ودلائل النبوة لقوام السنة ١/٣٢٧- ٣٣٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٧٧، ٣٧٨.

الرأي للجمهور:

قد يعدل الجمهور راويًا ويشذّ أحد الأئمة فيجرحه، والعكس فيجرح الجمهور راويًا ويشذ أحد الأئمة فيعدله، وحينئذ فالرأي للجمهور:

فيحيى بن سعيد القطان يجرح إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، حتى إنه يقول: لا يُروى عنه، وكان فعلًا لا يحدث عنه، بينما يوثقه كثيرون غيره كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعبد الرحمن بن مهدي. والقوي رأي الجمهور، وبه يُتعقب رأي يحيى بن سعيد[1].

والعجلي يوثق شعبة الشعباني، ويقول أبو حاتم: مجهول. ويقول ابن حبان: لست أعرفه ولا أباه. ويقول الذهبي: مجهول[2]، فيؤخذ برأي الجمهور، ويقدم على رأى العجلي.

وكل الأئمة على توثيق عطاء الخراساني إلا البخاري فإنه ضعّفه جدًا، والرأي إنما هو للجمهور[3].

مَن ينجبر حديثه ومن لا ينجبر:

إذا وجدت في إسنادٍ راويًا ضَعْفُه جاء من جهة الطعن في عدالته، كأن قيل فيه «كذاب» أو «متهم بالكذب» أو مرمي بأي مفسق، كالمبتدع الداعي إلى بدعته[4]، والمتبع للهوى، فهذا ضعفه شديد، لا يحتج بحديثه، ولا يعتبر به، ولا يُقوي غيرَه، ولا يُقويه غيرُه.

ومهما جاء هذا الحديث المطعون في عدالة أحد رواته من طرق أخرى مساوية

---

(١) راجع سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٥٨، ٣٥٩.

(٢) راجع الثقات للعجلي المقدمة ص١٢٨، والأصل ص٤٥٧ رقم ٧٣٠. ط مكتبة الدار تحقيق عبد العليم البستوي.

(٣) راجع شرح علل الترمذي لابن جب، باب قواعد في الجرح والتعديل ٢/ ٧٨٠.

(٤) مقدمة ابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون: من تقبل روايته ومن ترد، المسألة التاسعة ص ١٤٨.

لطريقه أو دونها ، فإنه لا يتقوى بهذه الطرق ، وإنما يزداد بها ضعفًا .

❁ ❁ ❁

أما إذا كان الضعف من جهة الضبط ، وكان شديدًا ، كأن يكون الراوي كثير الوهم أو كثير الغلط ، فهذا شديد الضعف أيضًا ، وهو مردود منكر ، لكنه لما كان الضعف من جهة ضبط أحد رواته ، فإنه ليس تالفًا كالنوع السابق ، الذي ضعفه من جهة عدالة راويه ، إن الضعف الناشئ من ضعف الضبط . إذا لم يك شاذًا ، بمعنى لم يعارضه معارض ، وجاء من طرق أخرى مماثلة ، فإنه يرتقي من شديد الضعف إلى الضعيف الذي يجوز العمل به في الفضائل[1] .

هذا ما أراه تبعًا لكثير من الأئمة ، ولست مع الذين يحاولون الارتقاء بالنوع الأول الذي ضَعْفُه من الطعن في عدالة أحد رواته[2] ، وأيضًا لستُ مع الذين يحاولون تضييع النوع الثاني الذي ضَعْفُه من ضَعْفِ حفظ راويه .

دورك وجهد الأعلام :

واضح بعد هذه النقاط أن الحكم على الراوي بالجرح أو التعديل يحتاج كثيرًا من التدقيق والبحث وممارسة هذا الشأن ، وإني وقد ذكرت بعض هذه النقاط فإنك ستتوصل إلى المزيد بمشيئة الله تعالى ، فبالبحث يتجلى كثير من الفوائد ، المهم أن تتحلى بروح البحث ، من كثرة الاطلاع ، وعمق الفهم ، وطول النفس .

وأرجو أن تكون على ذكر من جهود الأعلام السابقين الذي قاموا بهذا الدور ، فترجموا للرواة ، وبلوروا حالهم من حيث العدالة أو الجرح في كلمة موجزة مفيدة ، وفي مؤلفات مختصرة ، من ذلك :

* الحافظ ابن حجر المتوفى ٨٥٢هـ صاحب فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، فإنه ترجم لرجال الكتب الستة في كتابه « تقريب التهذيب » ، ذكر فيه

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٥٠ الثاني من تنبيهات وتفريعات .

(٢) راجع تدريب الراوي آخر النوع الثاني « الحسن » ١/ ١٩٤.

ما أداه إليه اجتهاده من خلاصة أقوال الأئمة في الراوي . ثم إنه ترجم لزيادة رجال الأئمة الأربعة الفقهاء أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل ، ترجم لمن ليس له ترجمة في تقريب التهذيب من رجال أسانيد كتبهم ، وسمى هذا الكتاب « تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة »(١) .

* والحافظ الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ الملقب بـ « مؤرخ الإسلام » صاحب « تاريخ الإسلام » و « سير أعلام النبلاء » و « ميزان الاعتدال » له كتاب « الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة » ، أجمل فيه حال كل راوٍ من حيث العدالة والجرح .

* والحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي المتوفى بعد ٩٢٣هـ له كتاب « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال » .

وهذه الكتب الثلاثة مطبوعة شائعة ، وهي تمثل جهد هؤلاء العلماء في الحكم على معظم الرواة بالجرح أو التعديل ، يقول الحافظ ابن حجر : أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه ، وأعدل ما وصف به ، بألخص عبارة ، وأخلص إشارة ... وأذكر صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل(٢) .

❁ ❁ ❁

طبقات الرواة في مشايخهم :

والرواة ينقسمون إلى طبقات ؛ باعتبار عدالتهم وحفظهم وملازمتهم لشيوخهم ، ويترتب على ذلك ، انقسام الحديث إلى صحيح وأصح ، وحسن وضعيف .

---

(١) سيأتي الكلام على هذا واللذين بعده بالتفصيل في القريب إن شاء الله تعالى .

(٢) مقدمة التقريب ص ٨٠.

وتقسيم الرواة لهذه الطبقات يختلف عن مراتب العدالة والجرح، فهذا التقسيم مبتناه على ملازمة الشيخ، ومدى الممارسة لحديثه.

فالحديث يجتمع في الأئمة الحفاظ، فمن أهل المدينة: الزهري.

- ومن أهل مكة: عمرو بن دينار.
- ومن أهل البصرة: قتادة، ويحيى بن أبي كثير.
- ومن أهل الكوفة: أبو إسحاق السبيعي، وسليمان الأعمش[1].

وهؤلاء يختلف تلامذتهم في العدالة وفي ملازمتهم، فلنأخذ مثلًا: الزهري: فمن كان من تلامذته عدلًا، ملازمًا له، حتى أتقن حديثه فهؤلاء هم الطبقة الأولى، وهم الغاية في الصحة، وهم شرط البخاري.

* ومن كان عدلًا حافظًا إلا أنه قلّت ملازمته للزهري، فهؤلاء هم الطبقة الثانية، وهم أقل من الطبقة الأولى. وهؤلاء شرط مسلم.

* ومن كان فيه شيء من الجرح، وطول ملازمة للزهري فهؤلاء هم الطبقة الثالثة وهم شرط أبي داود.

* ومن كان فيه شيء من الجرح، وقلة ملازمتهم للزهري، فهؤلاء هم الطبقة الرابعة، وهم شرط الترمذي.

* ومن كان ضعيفًا أو مجهولًا فهؤلاء هم الطبقة الخامسة، وهم يخرج حديثهم على سبيل الاعتبار (المتابع والشاهد) عند أبي داود والترمذي فمن دونهما.

وهذه الطبقات ذكرها الحازمي في شروط الأئمة الخمسة، وذكر عددًا من كل طبقة[2]، وكذلك فعل الزركشي في نُكَته على مقدمة ابن الصلاح[3] نقلًا

(١) الجامع لأخلاق الراوي... ٢/ ٢٩٤.

(٢) شروط الأئمة الخمسة ص ٤٣.

(٣) جـ ١ ص٢٦٧.

عن الحازمي ، وأيضًا ابن حجر في مقدمته لـ « فتح الباري »[١] وعلى أساس هذه الطبقات كلام الأئمة ، البخاري يخرج عن الطبقة الأولى أصولًا ، ومسلم يخرج عن الأولى والثانية[٢] .

تسجيل القواعد :

ويقتضي هذا الباب- الجرح والتعديل- أن تدون كل قاعدة تدرسها وتحققها ، فهذا ييسر عليك كثيرًا ، وأسوق شيئًا من هذا :

عدالة الصحابة :

فالإجماع قائم على أنهم عدول ضابطون ، زكّاهم ربنا في كتابه ، وزكاهم رسول اللَّه في أحاديثه ، وتاريخهم يشهد بعدالتهم فيما ينقلون عن رسول اللَّه ، ويضبطهم لكل ما يحدثون عنه ﷺ ، لا يتحدثون عنه إلا بما تأكدوا من حفظهم له ، والخطأ عندهم نادر ، وهم يتناقشون ويتدارسون ، مما يظهر الخطأ ويعالجه ، فسلمت ساحة أحاديثهم من أي خطأ بزيادة أو نقص .

على هذا أجمعت الأمة ، فأصبحت هذه قاعدة نعمل على أساسها[٣] . وإذا جُهل اسم الصحابي فإنه لا يضر ، فإنه انتقال من ثقة إلى ثقة .

عدالة التابعين وأتباع التابعين :

أثنى ربنا سبحانه وتعالى على الصحابة وأتباعهم ؛ فقال سبحانه :

﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ

---

(١) ص٩ الفصل الثاني .

(٢) تدريب الراوي ١/ ٩٧.

(٣) راجع الكفاية للخطيب البغدادي ص٦٣، وفتح الباري ٤/ ١٧٨ كتاب الصيام باب الحجامة شرح حديث رقم ١٩٣٩، وكتابي السنة النبوية مكانتها وعوامل بقائها وتدوينها ص ٦٧.

أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[١].

وقال سبحانه مثنيًا على الصحابة وأتباعهم: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[٢].

وقال سبحانه أيضًا مثنيًا على الصحابة ومن بعدهم: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣﴾ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾[٣].

وهكذا تفيد الآيات عدالة الصحابة ومَنْ بعدهم، وتحدد الأحاديث أن أفضل القرون القرن الذي بُعث فيه ﷺ، وهم الذين آمنوا به منذ بعثته إلى آخر الصحابة موتًا أبي الطفيل، وذلك يقع في مائة وعشرين سنة أو دونها أو فوقها بقليل على الاختلاف في وفاة أبي الطفيل. وإن اعتبر ذلك من بعد وفاته ﷺ فيكون مائة سنة، أو تسعين، أو سبعًا وتسعين.

ويلي هؤلاء قرن التابعين، فإن اعتبر من سنة مائة كان نحو سبعين أو ثمانين.

عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم

(١) سورة التوبة آية ١٠٠.

(٢) سورة الحشر آية ٨- ١٠.

(٣) سورة الجمعة آية ٢ - ٤.

يمينه، ويمينُه شهادته »[١].

وأيضًا حديث أبي سعيد الخدري: « ... يغزو فئام من الناس »[٢].

وحديث واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله ﷺ: « ولا تزالون بخير ما دام فيكم من رآني وصاحبني، والله لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأى من رآني، وصاحب من صاحبني، والله لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأى من رأى من رآني وصاحب من صاحب من صاحبني »[٣].

ويلي هؤلاء أتباع التابعين، وزمنهم خمسون سنة.

وهكذا تختلف مدة القرن باختلاف أعمار كل زمان، وأن الثلاثة قرون التي في الحديث تشمل إلى سنة (٢٢٠) مائتين وعشرين للهجرة، كانت العدالة شائعة، والثقة بأهل هذا الزمان غالبة.

وبعد هذه القرون [الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين] ظهرت البدع ظهورًا فاشيًا، وأطلقت المعتزلة ألسنتها، ورفعت الفلاسفة رءوسها، وامتُحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن، وتغيرت الأحوال تغيرًا شديدًا[٤].

والأحاديث تنص على عدالة أهل القرون الثلاثة، وإن تفاوتت منازلهم في الفضل، وهذا محمول على الغالب والأكثرية، فقد وجد فيمن بعد الصحابة من القرنين من وُجدت فيه الصفات المذكورة المذمومة لكن بقلة، وأهل العلم من القرون الثلاثة لم تتسرب إليهم هذه الطبقات المذمومة.

---

(١) أخرجه البخاري في أول كتاب فضائل الصحابة جـ ٧ ص٣ رقم ٣٦٥١، ومسلم في فضائل الصحابة باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ١٩٦٢/٤ رقم ٢٥٣٣. وأخرجا أيضًا شواهد له. وهو من الأحاديث المتواترة، قال في نظم المتناثر ص١٢٧ رقم ٢٤٠: أورده في الأزهار من حديث ثلاثة عشر نفسًا.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم في موضع تخريج الحديث السابق.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ٩٨٣/٢ رقم ١٥٢٢، وقال محققه: إسناده صحيح وفيه تخريجه.

(٤) فتح الباري ٦/٧ شرح حديث « خير الناس قرني ....» الذي تقدم.

يقول الحافظ ابن حجر : واستدل بهذا الحديث : « خير الناس قرني ...» على تعديل أهل القرون الثلاثة ، وإن تفاوتت منازلهم في الفضل ، وهذا محمول على الغالب والأكثرية ، فقد وجد فيمن بعد الصحابة من القرنين[١] من وجدت فيه الصفات المذكورة المذمومة لكن بقلة ، بخلاف من بعد القرون الثلاثة فإن ذلك كثر فيهم واشتهر[٢] .

ويقول ابن كثير : إن المبهم الذي لم يُسَمّ ، أو سمِّي ولم يعرف عينه وكان في عصر التابعين والقرون المشهود لها بالخير ؛ فإنه يستأنس بروايته ، ويستضاء بها في مواطن[٣] .

وقال الذهبي : وأما المجهولون من الرواة فإذا كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتُمل حديثه ، وتُلُقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ .

وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين ، فيتأنى في رواية خبره . ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك .

وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به[٤] .

وقال الزركشي : وإنما قبل أبو حنيفة ذلك -رواية المجهول- في عصر التابعين لغلبة العدالة عليهم[٥].

وقال أبو محمد الخبازي : والمستور كالفاسق لا يكون خبره حجة في باب

---

(١) التابعين وأتباع التابعين .

(٢) فتح ٧/٧ مشرح حديث « خير الناس قرني ... » الذي شرحته قبل قليل .

(٣) اختصار علوم الحديث مع الباعث ص٨١ بتصرف .

(٤) ديوان الضعفاء والمتروكين ص ٤٧٨.

(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٣/٣٧٤ فقرة ٢٤٩.

الحديث ما لم تظهر عدالته إلا في الصدر الأول[١] ؛ لأن العدالة هناك غالبة[٢] .

وقال عبد العزيز البخاري : وعندنا خبر المجهول من القرون الثلاثة مقبول ؛ لأن العدالة كانت أصلًا في ذلك الزمان بخبر الرسول عليه السلام « خير الناس قرني الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم »[٣] .

وهكذا فالتابعون وأتباعهم حالهم على العدالة ما دام لم يثبت فيهم جرح[٤] .

ولعل هذا هو السبب في عدم حرص البخاري على توثيق الرواة في تاريخه الكبير ، وإنما حرص على جرح المجروح ، ذلك أن الراوي الذي لم يُجرح فالشأن فيه أنه عدل ؛ لأنه من أهل القرون الفاضلة .

معرفة البيوتات :

كثير من الرواة مختلف في تعديلهم وتجريحهم ، فإذا ترجمت لأحدهم ترجمة متقنة فاحتفظ بذلك حتى تكون في رصيدك العلمي ، تستفيد به ، ولا تكرر نفس الجهد .

وللعلماء أعمال ، في ذلك :

فالإمام أحمد بن حنبل يقول : كل أبي فروة ثقة ، إلا أبا فروة الجزري ، يعني يزيد بن سنان[٥] .

ويقول أيضًا : آل كعب بن مالك كلهم ثقات[٦] .

---

(١) القرون الثلاثة الفاضلة .

(٢) المغني في أصول الفقه ص ٢٠٢.

(٣) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ١/ ٣٨٦.

(٤) راجع كتابي « علم الجرح والتعديل » مبحث ما تثبت به العدالة ص٢٩- ٣٨.

(٥) راجع الكفاية للخطيب البغدادي ص٦٣، وفتح الباري ٤/ ١٧٨ كتاب الصيام باب الحجامة ، شرح حديث رقم ١٩٣٩، وكتابي : السنة مكانتها وعوامل بقائها وتدوينها ص ٦٧.

(٦) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٧٩.

ويقول : كل من روى عنه مالك فهو ثقة[١] .

ويقول : كل شيء روى ابن جريج عن عمر بن عطاء عن عكرمة فهو ابن ورّاز[٢] ، وكل شيء روى ابن جريج عن عمر بن عطاء عن ابن عباس فهو ابن أبي الخوار[٣] كان كبيرًا ، قيل له : أيروي ابن أبي الخوار عن عكرمة ؟ قال : لا[٤] .

وغير هذا كثير ، ولم أشأ أن أذكر كل ما قاله الأئمة ، وما حققت القول فيه لنفسي ، فإن هذين يطيلان البحث ، لكنني أريد أن ألفت النظر لهذه القاعدة ، وأنك كلما وقفت على قاعدة أو درست مسألة وأتيت على نهاية مطافها ، فدوِّن ذلك فإنه مفيد فابن لهيعة متى يُقبل حديثه ، ومتى يرد ؟ والحسن البصري هل روايته عن أبي هريرة متصلة أو مرسلة ؟

رواية الجلة عن الضعيف ترفع من حاله :

إذا روى الثقة أو الثقات عن راوٍ ضعيف ضعفًا محتملًا ، فمن العلماء من يرى أن ذلك يفيده ، ويرفع من حاله .

يقول ابن عبد البر : فإن قال قائل : إن عبد الله بن المؤمل ليس ممن يُحتج بحديثه لضعفه ، وقد انفرد بهذا الحديث[٥] . قيل له : هو سيئ الحفظ ؛ فلذلك اضطربت الرواية عنه ، وما علمنا له خربة تسقط عدالته ، وقد روى عنه جماعة من جلة العلماء[٦] ، وفي ذلك ما يرفع من حاله ... وقد اتفق شاهدان عدلان عليه ،

---

(١) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٧٩.

(٢) وهو ضعيف . تهذيب التهذيب ٧/٤٨٣ والجرح ٦/١٢٦ رقم ٦٨٥.

(٣) وهو ثقة . تهذيب ٧/٤٨٣ والجرح ٦/١٢٥ رقم ٦٨٤.

(٤) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٧٩.

(٥) حديث حبيبة بنت أبي تجراة : « اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي » ، كتاب الحج من التمهيد ٩/ ٥٣، ٥٤، طبعة الفاروق المرتبة .

(٦) الشافعي وأبو نعيم الفضل بن دكين .

وهما الشافعي وأبو نعيم ... ومما يشد حديث عبد الله بن المؤمل هذا حديث المغيرة ابن حكيم عن صفية بنت شيبة ، فإنه يبيِّن صحة ما قاله عبد الله بن المؤمل[١] .

وواضح أن الأمر ليس على إطلاقه ، وإنما إذا كان الضعف محتملًا ، وروى عنه الكبار ، وشهد لحديثه ما يرفعه .

ولذا لا نستغرب من أبي حاتم حينما سأله ابنه عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه ؟ قال : إذا كان معروفًا بالضعف لم تقوه روايته عنه ، وإن كان مجهولًا نفعه رواية الثقة عنه[٢] .

وهكذا يفرق أبو حاتم بين رواية الثقة عن الضعيف ، ورواية الثقة عن المجهول ، وأن رواية الثقة عن المجهول تنفعه ، وكذلك قال أبو زرعة[٣] .

وهناك أئمة لا يروون عن الضعفاء ، أمثال مالك وشعبة وغيرهما ، وعليه فروايتهما عن الراوي توثيق له ، على أن رواية مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق ، مما عُمِّي عليه ؛ لأنه ليس من بلده ، ورواية شعبة عن جابر الجعفي[٤] من باب الراوية عن الضعيف ليحذره .

المجهول :

من المسائل التي نحتاجها في تعديل الرواة وتجريحهم مسألة « المجهول » ، سواء مجهول العين ، وهو الذي لم يشتهر في مدرسة الحديث ، أو مجهول الحال والذي يسمى أيضًا « المستور » وهو الذي لم يُعرف حاله من حيث العدالة والجرح ، ومجهول العين ترتفع الجهالة عنه بواحد من الأمور الآتية :

رواية إمام من الأئمة الحفاظ الكبار عنه ، وبخاصة إذا عُلم أن هذا الإمام

---

(١) إلى هنا من « التمهيد » بتصرف .

(٢) الجرح والتعديل ٢/٣٦، وشرح علل الترمذي ١/٨٦.

(٣) السابق .

(٤) تهذيب ٢/ ٥٠.

لا يروي عن مجهولين، مثل ابن سيرين، ومالك والشعبي، وابن عيينة والنسائي وغيرهم ممن يحتاط فيمن يروي عنه. على أن يكون هذا الراوي غير متكلم فيه.

- رواية اثنين فأكثر من الرواة عنه.
- حكم أحد الأئمة عليه بجرح أو تعديل.

ومجهول الحال ترتفع جهالة حاله بتعديل أو تجريح أحد الأئمة له، سواء كان ذلك بقول، أو فعل، كإخراج حديثه في صحيحه.

ومجهول الحال أحسن حالاً من مجهول العين، ورواية الثقة عن المجهول ترفع شأنه، وتقدم زمان المجهول كأن يكون من أهل القرون الفاضلة يجعله ممن يستأنس بروايته.

وخبر مجهول العين ومجهول الحال يُعتبر به، فهما أحسن حالاً من المجروح.

ومجهول العين ومجهول الحال إذا روى عن أحدهما أحدُ الأئمة الحفاظ الذين لا يروون إلا عن ثقة؛ فهذا يفيد توثيق كل منهما، وتزول جهالة العين، وجهالة الحال، فمثلاً: عبد الرحمن بن مهدي، ومالك، ويحيى بن سعيد القطان وأمثالهم[١] هؤلاء لا يروون إلا عن ثقة، فرواية أحدهم عن مجهول الحال أو العين توثيق له.

ولقد أطال الحاكم النفَس في بيان إخراج البخاري ومسلم عن رواة ليس للواحد منهم إلا راوٍ واحد[٢].

التجهيل المُعارَض:

قد يحكم أحد الأئمة على راوٍ بالجهالة، وهو مجهول عنده فقط، أما عند غيره فمعروف حاله، وبالتالي عينه.

---

(١) كأحمد بن حنبل والبخاري ومسلم والنسائي .. إلخ.

(٢) راجع أول كتاب الطب الثاني الذي بعد تعبير الرؤيا ٤/ ٣٩٩.

فأسباط أبو اليسع جهّله أبو حاتم، وعرفه البخاري.

وبيان بن عمرو جهّله أبو حاتم، ووثقه ابن المديني، وابن حبان وابن عدي، وروى عنه البخاري وأبو زرعة وعبيد الله بن واصل[١].

وقال الذهبي في ترجمة أحمد بن نفيل السُّكوني- مجهول. وترجم له الحافظ ابن حجر، فقال: روى عن حفص بن غياث، وعنه النسائي وقال: لا بأس به. ثم تعقب الذهبي فقال: بل هو معروف، يكفيه رواية النسائي عنه. فاعتبر رواية النسائي عنه، وتوثيقه بقوله: «لا بأس به» رافعتين لجهالة العين وجهالة الحال.

توثيق المبهم:

* إذا قال الراوي: حدثني الثقة وسماه، فهذا توثيق منه لشيخه، يُقبل إذا كان هذا الموثِّق من أهل التعديل والتجريح، وتوافرت في هذا التعديل شروط القبول.

* وإذا قال الراوي: حدثني الثقة، وأبهمه ولم يُسَمِّه، لكن عرفه العلماء بالتتبع فهو كسابقه يُقبل إذا كان الموثِّق من علماء الجرح والتعديل، وتوافرت شروط القبول في توثيقه لشيخه هذا.

* وأكثر مَنْ رُوي عنه: حدثني الثقة. أو من لا أتهم: الإمام مالك، والإمام الشافعي. ولقد تتبع العلماء قولهم هذا، وبيّنوا المراد بـ «الثقة»، ولقد جمع السيوطي كثيرًا من قول مالك وقول الشافعي، وبيّن المراد بالثقة[٢]، ومن ذلك:

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٣٧٨.

(٢) راجع تدريب الراوي ١/٣٦٥ المسألة الخامسة في «صفة من تُقبل روايته»، وذلك عند قول مؤلف الأصل: «وإذا قال: حدثني الثقة». وراجع إرشاد الفحول للشوكاني ص ٦٧، وراجع الرسالة للشافعي ص ١٢٩، ١٣٠، فقرة ٣٧٩ وهامشها. وآداب الشافعي ص ٩٦.

إذا قال مالك : عن الثقة ، عن بكير بن عبد اللّه الأشج ، فالثقة مخرمة بن بكير .

وإذا قال : عن الثقة عن ابن عمر ، فالثقة نافع .

وإذا قال الشافعي : أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد ، فهو يحيى بن حسان .

وإذا قال : عن الثقة ، عن الزهري ، فهو سفيان بن عيينة .

أما إذا قال الراوي : حدثني الثقة ، ولم يُسَمِّه ، ولم يعرفه العلماء ؛ فقوله هذا لا يفيد تعديلًا ؛ لأنه قد يكون غيره اطلع على جرح قادح ، وقد روى مالك عن مبهم فتبين أنه ضعيف ، وهو عبد الكريم بن أبي المخارق .

❁ ❁ ❁

الحكم على الراوي بالحكم على الحديث :

كما يحكم على الراوي جرحًا وتعديلًا بكتب الرجال ؛ فكذلك يحكم عليه من خلال الأحاديث التي حُكم عليها بالصحة أو الضعف ، وهذا مبحث دقيق جدًا ، يستفاد به في :

١- تدقيقات الأئمة ، ذلك أن الحكم على الراوي في كتب الرجال لا يطبق عليه بظاهره ، وإنما هناك اعتبارات أخرى تؤثر في هذا الحكم كما في النقاط السابقة ، والحفاظ أدرى بها وأحوط في الحكم على الراوي .

فكثيرًا ما نجد الراوي فيه أقوال لعدد من أئمة الجرح والتعديل ، ومن أجل الترجيح أو التحقيق نحتاج جهدًا فكريًا وعمقًا بحثيًا ، والأيسر في ذلك والأدق أن ننظر أقوال الأئمة على حديث فيه هذا الراوي ، فإنهم ما حكموا إلا بعد دراسة عميقة .

خُذ مثلًا : عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ، تكلم فيه الأئمة كثيرًا ؛ فقال ابن معين وابن المديني : ضعيف .

- ومالك لم يدخله في كتبه .
- وقال أبو حاتم وغيره : لينّ الحديث
- وقال ابن خزيمة : لا أحتج به .
- وقال ابن حبان : رديء الحفظ ، يجيء بالحديث على غير سننه فوجبت مجانبة أخباره .
- وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه .
- وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالمتين عندهم .
- وقال أبو زرعة : يختلف عنه في الأسانيد .
- وقال الفسوي : في حديثه ضعف ، وهو صدوق .

- وروى الترمذي عن البخاري قال : كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بحديثه .

وقال الذهبي : حديثه في مرتبة الحسن .

وقال ابن حجر : صدوق في حديثه لين ، ويقال تغيّر بآخره(١) .

ماذا تفعل في استنتاج حال هذا الراوي(٢) ؟ نعم هناك قواعد في علم الجرح والتعديل لمثل هذه الحالة ، لكن تطبيقها يطول ، فأنت مطالب بمعرفة قدر كل إمام من هؤلاء في الجرح والتعديل ، وأيهم أدرى بالرجل ، وهذا بحث يطول .

لكنك لو بحثت عن حديث لهذا الراوي ، وبحثت عن حكم أحد الأئمة على هذا الحديث ، فإنك تستفيد بذلك في ترجيح الجرح أو التعديل في حال هذا الراوي .

فحديث : « مفتاح الصلاة الطُّهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ، أخرجه أحمد ، والترمذي(٣) ، وابن ماجه ، والشافعي ، وأحمد ، والبزار ، وصححه الحاكم ، وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن محمد ابن الحنفية ، عن علي ، عن النبي ﷺ .

وتكلم الترمذي عن عبد الله بن محمد بن عقيل هذا ببعض ما تقدم .

فإذا بحثنا عن آراء الأئمة في الحكم على هذا الحديث وجدنا ابن حجر ذكره في شرح حديث آخر من أحاديث البخاري(٤) ، وقال : أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح .

---

(١) راجع ميزان الاعتدال ٤٨٤/٢ رقم ٤٥٣٦، والتقريب ص٥٤٢ رقم ٣٦١٧.

(٢) هناك قاعدة : أن الراوي المختلف فيه حديثه حسن. لكن هذا بعد التدقيق وتقارب التوثيق والتجريح .

(٣) في الطهارة باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور ٣٦/١، تحفة الأحوذي .

(٤) كتاب الأذان ، باب التسليم ، حديث : كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء حين يقضي تسليمه ... الحديث ٣٢٢/٢ رقم ٨٣٧.

وقال الإمام النووي : هو حديث حسن[1] . نقله الزيلعي عنه في نصب الراية .

إننا عرفنا من حكم الأئمة على هذا الحديث أن عبد الله بن محمد بن عقيل يدور بين « ثقة » و« صدوق » ، وأن حديثه بين الصحيح والحسن ، وأن الرأي الراجح فيه مع مَنْ وثَّقه .

٢- ومن خلال أحكام الأئمة على الأحاديث نستطيع أن نحكم على الراوي الذي لم نجد فيه جرحًا أو تعديلًا . فإذا حكم أحد الأئمة على حديث بالصحة وفي إسناده راوٍ لا نعرف حاله من حيث العدالة أو الجرح ، فإننا نستطيع بذلك أن نحكم أن هذا الراوي ممن يصحح حديثه وأنه « ثقة » .

وقد أشرفت على رسالة دكتوراه كان موضوعها الرواة الذين لم يتكلم عليهم ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل ، وكان الباحث : نشأت كوجك يجمع أقوال الأئمة على الراوي مما معه يستطيع أن يعدله أو يجرحه ، لكن بقي عدد من الرواة لم يجد فيه كلامًا لأحد الأئمة ، وقلت له : اجمع ما استطعت من أحاديث هؤلاء ، وانظر أحكام الأئمة على هذه الأحاديث ، ومن خلال ذلك أحكم على هؤلاء الرواة ، ففعل ، وخلص إلى نتيجة في هؤلاء الرواة .

صحة أحاديث الراوي توثيق له :

قال الذهبي- في ترجمة مالك بن الخير الزبادي- قال ابن القطان : هو ممن لم تثبت عدالته . يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة .

ثم قال الذهبي : وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نص على توثيقهم . والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ، ولم يأت بما يُنكر عليه أن حديثه صحيح[2] .

وهذا أيضًا باب واسع من أبواب التوثيق ؛ فليس بشرط أن يوثق الراوي أحد

(١) قاله في كتابه خلاصة الأحكام .

(٢) ميزان الاعتدال ٤٢٦/٣ ترجمة رقم ٧٠١٥.

من أئمة الجرح والتعديل ، وإنما إذا لم يجرحه أحد ، واشتهر بالرواية عنه ، ولم ينكر عليه شيء من أحاديثه ؛ فهذا دليل سلامته ، وأنه ثقة .

عدالة رجال الكُتب الستة :

أحيانًا أجد في كتابات بعض الباحثين يقول في ترجمة راوٍ « من رجال التهذيب » أو « من رجال الكتب الستة » ، يريد بذلك تعديل هذا الراوي ، وهذا خطأ ، فليس كل رجال الكتب الستة عدولًا ، وإنما فيهم الضعيف ، ومن رُمي بالوضع .

فمثلًا : عمرو بن الحصين العقيلي من رجال التهذيب[١] ، وأخرج حديثه ابن ماجه ، وقال الدارقطني : متروك . وقال ابن حجر : متروك .

وسعيد بن سنان الحنفي أخرج عنه ابن ماجه ، وقال ابن حجر : متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع[٢] .

ونوح بن أبي مريم ، أخرج عنه الترمذي ، وابن ماجه في التفسير ، كذَّبوه في الحديث[٣] .

وشيخ ابن ماجه جبارة بن المغلِّس ، قال فيه البوصيري في زوائد ابن ماجه : إنه كذاب[٤] ، وقال ابن حجر : فيه مقال[٥] ، وأنا أختلف مع البوصيري وأوافق ابن حجر .

ومعلوم أن التهذيب ليس قصرًا على رجال الكتب الستة ، وإنما جمع ملحقاتها كالأدب المفرد للبخاري ، ومقدمة مسلم ، والمراسيل لأبي داود ، والشمائل للترمذي ، وخصائص علي للنسائي ، والتفسير لابن ماجه ، وغير ذلك ،

---

(١) سواء في ذلك تهذيب الكمال أو تهذيب التهذيب ، وهو في الأول ٥٨٧/٢١ رقم ٤٣٤٨.

(٢) تقريب التهذيب ص٣٨١ رقم ٢٣٤٦.

(٣) تقريب ١٠١٠، رقم ٧٢٥٩.

(٤) راجع سنن ابن ماجه ٢٤٤/١، رقم ٧٤٠، ٧٤١.

(٥) راجع فتح الباري ، كتاب الصلاة ، باب بنيان المساجد ٥٣٩/١ شرح عنوان الباب .

وهذه لم يشترط مؤلفوها ما اشترطوا في الكتب الستة. وأيضًا جمع مؤلفا التهذيب عددًا من الرواة من غير رواة الستة؛ وذلك للتمييز بينهم وبين من يشبههم من رواة الستة.

وهكذا فإن مصطلح «من رجال التهذيب» أو «من رجال الكتب الستة» اصطلاح مستحدث، ولا يفيد تعديلًا.

❁ ❁ ❁

توثيق رجال الصحيحين:

إذا أخرج صاحبا «الصحيحين» عن راوٍ لم يرد فيه تعديل من إمام من أئمة الجرح والتعديل، فإنه عدل بشرط أن يروي عنه جماعة، ولا يضعفه أحد، ولم يُنكر عليه حديث.

قال الذهبي في ترجمة حفص بن بُغَيل: قال ابن القطان: لا يُعرف له حال، ولا يُعرف. قلت -الذهبي- لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته. وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل[(١)].

وقال في ترجمة مالك بن الخير الزبادي... قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته. يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة.

وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نص على توثيقهم. والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما يُنكَر عليه أن حديثه صحيح[(٢)].

---

(١) ميزان الاعتدال ١/٥٥٦ رقم ٢١٠٩.

(٢) ميزان ٣/٤٢٦ رقم ٧٠١٥.

واعلم أن رواية أصحاب الصحيح عن راوٍ يقتضي الحكم له بالتعديل، لكن بعد دراسة، يقول ابن الصلاح: من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح، فقد غفل وأخطأ، بل ذلك متوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه، وعلى أي وجه اعتمد عليه[١].

ومن الدراسة التي تقيد هذا الحكم:

١- أن صاحبي الصحيحين يروون عن الثقة عندهم، وقد لا يوثقه غيرهم، كما في حديث: «عشر من الفطرة» وثق مسلم رواته، وفيهم راوٍ ضعفه النسائي.

٢- أنهما قد يرويان عمن فيه ضعف في المتابعات والشواهد، فيقال في ترجمته أخرج عنه صاحبا الصحيح، وقد يخفى عليك أنهما أخرجا عنه في المتابعات والشواهد، وأنه فيه ضعف.

٣- أنهما قد يرويان العالي عن الضعيف، ويتركون النازل عن الثقة الذي يؤيد هذا الضعيف العالي، معتمدين على أن هذا النازل عن الثقة يؤيد هذا العالي عن الضعيف[٢].

٤- أنهما يرويان عن الثقة إلى وقت روايتهما عنه[٣]، فقد يكون الراوي ثقة إلى وقت روايتها عنه. ثم إنه يختلط بعد ذلك، أو تضيع كتبه، أو يبتعد عنها إلى غير ذلك.

٥- أن صاحبي الصحيحين ينتقون، فلا بد أن تعرف أساس اعتمادهم هذا الراوي، فمثلاً إذا روى الراوي الثقة في أناس، الضعيف في آخرين، روى عمن هو ثقة فيهم فيخرج عنه أصحاب الصحيح وهو ثقة، ثم تأتي فتقف على حديث

---

(١) تدريب الراوي ١/ ١٣٩، المسألة الخامسة آخر التنبيه الخامس.

(٢) راجع في هذه النقاط الثلاث: تدريب الراوي ١/ ١٠٣.

(٣) تدريب الراوي ١/ ١٣٤.

يرويه عن أناس هو ضعيف فيهم ، وحينئذ فحكمك عليه بأنه من رواة الصحيح خطأ[١] .

سكوت البخاري ليس توثيقًا :

يرد على ألسنة بعض الباحثين أن سكوت البخاري عن الراوي في كتابه « التاريخ الكبير » توثيق له ، وهذا ليس صحيحًا ، والبخاري نفسه بيَّن هذا ، فقد ذكر المزي عنه أنه قال : كل من لم أبين فيه جُرْحة فهو على الاحتمال ، وإذا قلت فيه نظر فلا يحتمل[٢] .

❁ ❁ ❁

رواية المبتدع :

الوصف بالبدعة مما يؤثر في أحوال الرجال جرحًا وتعديلًا ، وأهل البدعة مقابل أهل السنة ، فأهل السنة : من يقيمون عقيدتهم وعبادتهم على القرآن الكريم والسنة النبوية .

وأهل البدعة : من يعتريهم في عقيدتهم أو في عبادتهم شيء من الأهواء المضلة ، أو الآراء الفاسدة ، وتقديم ذلك على الوحيين .

ولقد حثَّ ﷺ على اتباع السنة ، وحذَّر من البدع ، كما في حديث العرباض بن سارية عنه ﷺ قال : « أوصيكم بتقوى الله ، والطاعة والسمع ، وإن كان عبدًا حبشيًا ، فإنه من يعش منكم بعدي سيرى اختلافًا كثيرًا ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات

(١) تدريب ١/ ١٣٩.
(٢) ذكره المزي في تهذيب الكمال ١٨/ ٢٦٥ في آخر ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق ، نقله عن البخاري في التاريخ .

الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة »[١] .

وعن عمر بن الخطاب قال : إن ناسًا يجادلونكم بشبيه القرآن[٢] ، فخذوهم بالسنن ، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله تعالى[٣] .

وعن محمد بن سيرين قال : كانوا يقولون إذا كان الرجل على الأثر فهو على الطريق[٤] .

وهكذا يتضح أن الناس إما على سنته ﷺ ، وإما على البدعة ، فأهل السنة هم المتمسكون بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، وسنة الخلفاء الراشدين وجميع الصحابة رضي الله عنهم ، وجميع من تبعهم بإحسان من أئمة المسلمين ، تركوا الجدال والمراء والخصومة في الدين ، ولزموا مجانبة أهل البدع والأهواء والضلالات .

وخلاصة القول في المبتدع أنه :

١- إذا صحت عقيدته ، فلم يكن عنده ما يطعن فيها ، كمن ادعى حلول الإلهية في علي أو غيره ، أو كفَّر الصحابة .

٢- وسلم خُلُقه فاشتهر بالمروءة ، واتصف بالديانة والعبادة .

٣- واشتهر بالتحرز من الكذب ، وشاع عنه الصدق .

٤- وعرف عنه الضبط والتحري ودقة الأداء .

فمثل هذا تُقبل روايته ، ولا تضره بدعته في قبول روايته .

---

(١) أخرجه أبو داود في السنة ، باب في لزوم السنة ١٢/٣٥٨- ٣٦٠ عون المعبود . وأخرجه الترمذي في العلم ، باب الأخذ بالسنة واجتناب البدعة ٧/٤٣٨- ٤٤٢ وقال : حسن صحيح ، وراجع مزيدًا من تخريجه في مسند أحمد ٢٨/٣٦٦ رقم ١٧١٤١، ١٧١٤٤ - ١٧١٤٧.

(٢) أي متشابهة .

(٣) أخرجه الآجري في الشريعة ١/١٧٥ رقم ٩٩/ ٢٦ وفيه تخريجه .

(٤) أخرجه الآجري في الشريعة ١/١٣٢ رقم ٣٢/٩ وصححه محققه .

ولقد تكلم الأئمة في ذلك ، منهم ابن حبان في مقدمة صحيحه[١] ، والحاكم في المدخل إلى الإكليل[٢] ، وابن حجر في مقدمة فتح الباري والمسماة « هدي الساري » في الفصل التاسع المبحث الأول والأخير منه[٣] ، والسيوطي في المسألة السابعة من النوع الثالث والعشرين[٤] .

الثاني : مصادر الترجمة :

مصادر الترجمة في الأعم الأغلب كتب الرجال[٥] ، فهذه الكتب موضوعها التراجم لرواة السنة النبوية .

وكُتب الرجال كثيرة ومتنوعة ، وهي مفيدة في هذا الباب غاية الإفادة ، حتى إن أهل العلوم الأخرى يسعدون كثيرًا حينما يجدون الرجل من رجال علومهم له ترجمة في كتب رجال السنة ؛ إذ تصبح ترجمته سهلة ومكتملة العناصر .

ولسهولة الدراسة يمكن تقسيم كتب الرجال إلى مجموعات ، أذكرها بإيجاز ثم أفصّل إن شاء الله تعالى :

كتب الرجال بإيجاز :

١- كتب الصحابة ومنها : الإصابة لابن حجر ، والاستيعاب لابن عبد البر ، وأسد الغابة لابن الأثير .

٢- كتب رجال الكتب الستة ، ومنها : تهذيب الكمال للمزي ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ، وتقريب التهذيب لابن حجر أيضًا .

---

(١) ١/ ٨٩.

(٢) ص ٤٢.

(٣) ص ٣٨٤، و ص ٤٥٩

(٤) تدريب الراوي ١/ ٣٨٣.

(٥) وقد توجد الترجمة في كتب المتون والأسانيد ، كما سبق أن ذكرت من صحيح مسلم ٥٦٨/١ رقم تابع لرقم ٢٩٢/ ٨٣٠، وكما عند الترمذي في كثير من سننه ، والحاكم في مستدركه مع تلخيص الذهبي . وقد توجد في كتب التخريج ، والعلل ، والشروح .

٣- كتب رجال كتب الفقهاء، ومنها: تعجيل المنفعة، ورجال الموطأ، ورجال أحمد.

٤- كتب تراجم عامة، ومنها: التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وتاريخ ابن معين، ووفيات الأعيان لابن خلكان، وتاريخ الإسلام للذهبي.

٥- كتب تراجم البلدان، ومنها: تاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وتاريخ جرجان، وأخبار أصبهان.

٦- كتب الثقات ومنها: الثقات للعجلي، والثقات لابن حبان، ومشاهير علماء الأمصار له أيضًا، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، وتذكرة الحفاظ للذهبي.

٧- كتب الضعفاء ومنها: الضعفاء للبخاري، والضعفاء للنسائي، والضعفاء الكبير للعقيلي، والمجروحين لابن حبان، والكامل **في الضعفاء لابن** عدي، وميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر.

٨- كتب السؤالات ومنها: سؤالات الدوري لابن معين. **وسؤالا الدارمي** له أيضًا، وسؤالات عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني. **وسؤالات مسلم وأبي** داود لأحمد بن حنبل. وسؤالات الحاكم والسلمي والسهمي **للدارقطني**.

٩- كتب الموسوعات.

١٠- كتب الأحاديث المسندة والتخريج والعلل.

❁ ❁ ❁

كتب الرجال بالتفصيل

أولًا : كتب الصحابة : وكتب هذه الطائفة إنما هي :

١- لمعرفة أن هذا الراوي من عداد الصحابة ، وهذا يفيد عدالته .

٢- ولمعرفة معلومات أخرى تفيد في دراسة الإسناد ، كمعرفة من روى عنه ، وأنه روى عن رسول الله ﷺ حديث كذا ، وأنه حضر مشهد كذا .

وكتب الصحابة كثيرة ، منها ما هو خاص بالصحابة كالإصابة ، والاستيعاب ، وما هو جامع بين الصحابة وغيرهم . كالطبقات الكبرى لابن سعد ، وتهذيب الكمال ، وتاريخ الإسلام .

وسأكتفي بالكلام على أشهرها في موضوع التراجم[1] ، مقدمًا الأكثر تراجم ، ومثنيًا بالكتب المسندة :

١- الإصابة في تمييز الصحابة ، للحافظ ابن حجر ، المتوفى ٨٥٢هـ :

وقد رام في كتابه هذا تحقيق القول في إثبات الصحبة ، وتحقيق القول في الراوي إذا اشتبه في اسمه أو نسبه أو لقبه أو كنيته ، وأيضًا تحقيق القول في قضايا ترجمته .

بدأ الكتاب بذكر من ألف في الصحابة ، وهم كثيرون ، وختم هذا بالكلام

---

(١) وهناك مؤلفات أخرى في :

١- فضائل الصحابة ، منها : فضائل الصحابة للإمام أحمد ، وفضائل الصحابة للنسائي ، ودر السحابة في مناقب القرابة والصحابة للشوكاني ، والأحاديث الواردة في فضائل الصحابة للدكتور سعود بن عيد بن عمير الصاعدي ، جمعها من الكُتب التسعة ، ومسندي البزار وأبي يعلى ، ومعاجم الطبراني .

٢- ودفاع عن الصحابة ، منها : تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الطبري ، والمحدثين للدكتور محمد أمحزون ، وصب العذاب على من سب الأصحاب للإمام الألوسي ، وموقف الشيعة الاثني عشرية من صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم ، للدكتور عبد القادر ابن محمد عطا صوفي . وراجع مقدمة أسد الغابة في معرفة الصحابة ، مبحث الكتب التي أُلفت في الصحابة ٢٢/١ ، فقد ذكر فيه ٥٨ كتابًا .

على كتابه ، وأنه رتب الأسماء على حروف المعجم ، وقسّم تراجم كل حرف أربعة أقسام :

القسم الأول : من ثبتت صحبتهم بطريق ثابت ، وكانوا كبارًا أهلًا للرواية والفهم .

القسم الثاني : من أدركوا النبي ﷺ وكانوا صغارًا .

القسم الثالث : من أدركوا زمن النبي ﷺ وكانوا كبارًا إلا أنهم لم يلقوه .

القسم الرابع : من عدَّهم البعض في الصحابة ، وهم ليسوا صحابة .

ثم قدم للكتاب بفصول مهمة ، من تعريف الصحابي ، والطريق إلى معرفة كون الشخص صحابيًا .

وبيان حال الصحابة من العدالة .

وقد رقم التراجم ، وكل رقم بجواره [ز] فهو مما زاده على تجريد الصحابة للذهبي .

وقد بلغ عدد تراجم الكتاب من الرجال والنساء ، الأسماء والكنى [١٢٣٠٤] ترجمة ، وحينما تريد ترجمة لأحد الصحابة ، فإنك تبحث عنه في كل هذه الأقسام ، لكن في الطبعات الحديثة فهارس رتبت فيها التراجم على حروف المعجم ، وهذه تريحك تمامًا .

والكتاب له عدة طبعات ، والمهم أن تعتمد على الطبعة التي لها فهارس ، مثل طبعة دار نهضة مصر تحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي ، وهي ثمان مجلدات .

❁ ❁ ❁

٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير عز الدين أبي الحسن علي ابن محمد الجزري المتوفى ٦٣٠هـ :

ألف كثير من الأئمة مؤلفات في تراجم الصحابة كأبي القاسم البغوي ، وأبي بكر بن أبي داود ، وعبدان ، ومطين ، وأبي علي بن السكن ، وأبي حفص بن

شاهين، وأبي منصور الماوردي، وأبي حاتم بن حيان، والطبراني في المعجم الكبير، وأبي عبد الله بن منده، وأبي نعيم، وأبي عمر بن عبد البر، وذيّل على جماعة، وفي هذه الفترة - من القرن الثالث إلى السادس- ألف خلق كثيرون في معرفة الصحابة.

وفي أوائل القرن السابع جمع عز الدين بن الأثير كتابه هذا «أسد الغابة» جمع فيه كثيرًا من التصانيف المتقدمة، إلا أنه وقع فيما وقعوا فيه من أوهام[1].

جمع فيه كثيرًا من أصحاب رسول الله ﷺ، ورتبهم على حروف المعجم في الرجال الأسماء ثم الكنى، وكذلك في النساء، ورمز أمام كل ترجمة للكتب التي استقى الترجمة منها، وهذه بعض رموزه:

- «ب» يعني ابن عبد البر.
- «د» يعني ابن منده.
- «ع» يعني أبا نعيم.
- «س» يعني أبو موسى المديني.

ويصرح في نهاية الترجمة بمصادرها:

وإذا قال: أخرجها الثلاثة فهم الثلاثة الأول ابن عبد البر، وابن منده، وأبو نعيم.

وإذا كانت الترجمة من غير هذه الأربعة؛ فإنه يذكر الاسم صريحًا، كالغساني وابن حبيب في آخر الترجمة، ولا يرمز في أولها.

وقد يذكر الترجمة، ولا يذكر مصدرها.

وعنده تحقيقات كما في ترجمة عبد الله بن عباس ٣/٨ رقم ٣٠٣٧، وابن عباس ٥/١٦٨ رقم ٦٥٢٩، وعبد الرحمن بن حسنة رقم ٣٢٨٩، وعبد الرحمن ابن المطاع رقم ٣٣٩٤.

---

(١) راجع مقدمة مؤلف الإصابة ص ٢.

وقد يسوق الحديث بإسناده إلى رسول الله ﷺ .

وبلغت تراجمه [٧٧١٢] ترجمة .

❁ ❁ ❁

٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لابن عبد البر ، المتوفى ٤٦٣هـ :

ترجم فيه لمن له رواية في كتب السنة من الصحابة ، ويحقق في قضية الصحبة ، ومن روى عن هذا الصحابي ، وروايته عن رسول الله ﷺ وعن غيره .

وجعل جزءًا من الكتاب في السيرة النبوية .

ثم أسماء الصحابة مرتبين على حروف معجم المغاربة ، وهو يختلف عن حروف معجم المشارقة ، مما معه كان يشق علينا الوقوف على ترجمة من نريد . ثم جاء الأستاذ علي محمد البجاوي فرتبه على حروف المشارقة ، وصنع له فهرسًا في آخره ، فسهل على الباحث الوصول إلى الترجمة التي يريدها .

وبعد أسماء الصحابة ذكر كناهم .

ثم ذكر أسماء النساء ثم ذكر كناهم . وقد رتب البجاوي كل ذلك على حروف المشارقة . ولربما ذكر ابن عبد البر في الترجمة حديثًا بإسناده إلى رسول الله ﷺ .

ولقد بلغ عدد تراجم الكتاب [٤٢٢٤] ترجمة .

والكتاب مطبوع شائع ، والطبعة التي يين يدي طبعة نهضة مصر بتحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي ، وتقع في أربع مجلدات متسلسلة الأرقام .

وعلى كتاب الاستيعاب هذا ذيول ومختصرات ، ويعنينا الذيول لما فيها من زيادات ، ومنها :

كتاب ابن فتحون - أبي بكر محمد بن أبي القاسم خلف بن سليمان- المالكي الأندلسي المتوفى ٥١٩هـ « الذيل على الاستيعاب »[1] .

---

(١) راجع كتاب الرسالة المستطرفة ص ٢٠٣.

٤- معرفة الصحابة :

تأليف الإمام المحدث الحافظ أبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن إسحاق بن موسى بن مهران ، صاحب « حلية الأولياء » و« المستخرج على صحيح مسلم » ، و« دلائل النبوة » ، و« ذكر أخبار أصبهان » ، و« صفة الجنة » ، و« الطب النبوي » . توفي ٤٣٠هـ عن أربع وتسعين سنة .

قدم للكتاب بأخبار في مناقب الصحابة .

يعرف أبو نعيم بالصحابة تعريف الخبير المحقق ، يذكر اسم الصحابي ، وكنيته ونسبه ، والخلاف إن وُجد .

ويسوق أخبار الترجمة بالأسانيد .

ويسوق بعض أحاديث صاحب الترجمة بالأسانيد .

يجمع الطرق ويقارن بما يفيد اتساع روايته ، وكثرة مشايخه ، وقوة اطلاعه على مخارج الحديث وشعب طرقه .

رتب التراجم على حروف المعجم في الحرف الأول فقط ، فالذين أولهم ألف معًا ، لكن قد يقدم الألف مع السين عن الألف مع الحاء .

بدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ، وأطال في ترجمتهم أكثر من غيرهم ، وبعدهم من اسمه محمد قدمه على كل الحروف إجلالًا لاسم رسول الله ﷺ .

وبدأ الألف بمن اسمه إبراهيم إجلالًا للخليل أيضًا .

وفى تراجم النساء بدأ أولًا ببيت النبوة ، بذكر زوجات رسول الله ﷺ وبناته .

استفاد بجهود من سبقوه ، وحقّق ودقق ، فإذا عدوا من ليس صحابيًا في الصحابة بيَّن ، وإذا مالوا في الأسماء أو الكنى أو سنة الوفاة استدرك ، إنه ليس مجرد جامع ، وإنما محقق على أصول الرواية ، وهي أدق أصول .

اشتمل الكتاب على ٤٢٣٥ ترجمة ، و ٨١٠٥ خبر وحديث .

وإنما حرصت على التعريف بهذا الكتاب ؛ نظرًا لأن حقائقه مسندة ، تمكن

الباحث من استبانة الحقيقة، كما أن ذكره بعض أحاديث الصحابي تساعد على التعريف به.

والكتاب مطبوع بتحقيق عادل بن يوسف العزازي، طبعته دار الوطن بالرياض- السعودية، ويقع في ستة أجزاء وجزء فهارس، وتاريخ الطبع ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

❁ ❁ ❁

٥- كتاب الآحاد والمثاني: لابن أبي عاصم- أحمد بن عمرو بن الضحاك- الشيباني:

ترجم فيه لكثير من الصحابة [١٢٥٠ ترجمة] ما بين صحابي وصحابية، وذكر لكل صحابي أو صحابية حديثًا أو حديثين في الأعم الأغلب، وهذا سرّ تسمية الكتاب بالآحاد والمثاني، أي ذكر حديثًا أو حديثين في الترجمة وأحاديثه ٣٤٩٣ حديثًا.

رتَّب الصحابة على القبائل، لكنه بدأ بالعشرة المبشرين بالجنة.

ثم السابقين للإسلام.

ثم أهل بدر، وذكر الأحاديث الواردة في فضلهم.

ثم القبائل: قريش، وأولهم بنو هاشم ومواليهم، ثم بني نوفل ومواليهم، ثم بني أمية، ثم كنانة وما تفرع منهم.

- يصدر كل قبيلة بالأحاديث الواردة في فضائلهم.

وذكر فضائل الأنصار، وفضائل أهل اليمن.

وبعد الرجال ذكر النساء، بادئًا ببنات الرسول ﷺ، ثم بأمهات المؤمنين، ثم السابقات، ثم باقي النساء.

يترجم للمشاهير بشيء من التفصيل، ويذكر بعض المناقب، ثم يقول: ومما أسند، ثم يذكر له حديثًا أو حديثين، يسوق الحديث بإسناده، وربما جمع له طرقًا.

ويترجم لغير المشاهير بإيجاز ، ويذكر له حديثًا أو حديثين ، وربما لم يذكر له حديثًا ، وربما قال : ليس له حديث .

- وقد يتكلم على الأحاديث صحة أو ضعفًا .
- وقد يتكلم على الرواة توثيقًا أو تجريحًا .
- ويحقق القول في النسب والصحبة .

والكتاب مطبوع في ست مجلدات ، وله فهرس للتراجم والأحاديث .

حققه الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة ، وطبعته دار الراية بالرياض- السعودية .

كتب أخرى في الصحابة :

وهناك كتب أخرى في تراجم الصحابة ، أذكر منها الشائع المطبوع .

مثل :

- الطبقات الكبرى لابن سعد ، المتوفى ٢٣٠هـ :

قدم بمجلدين في السيرة ، وبعد السيرة تراجم الصحابة ، وترجم أيضًا للتابعين فمن بعدهم إلى وفاته ، يسوق الأحاديث والأخبار بإسناده ، ورتب التراجم على الطبقات ، وحقَّق في قضية الصحبة ، وعدَّل وجرح في الرواة ، وأحيانًا يترجم للراوي في أكثر من موضع .

والكتاب مطبوع متداول ، ويقع في ثمانية مجلدات ، والتاسع فهارس (فهرس الأعلام ، وأسماء الأماكن والأمم ، والأحاديث ، والقوافي) ، والعجيب أنه في فهرس الأعلام يذكر أماكن ورود اسم العلم في أماكن متفرقة من الكتاب ، لكنه لا يذكر موضع ترجمته .

مما جعل الوقوف على الترجمة من هذا الكتاب صعبًا جدًّا ، فقام الشيخ محمد علي أدلبي والشيخ محمد عوامة بعمل فهرس للتراجم أراح الباحثين ، ويسَّر الوقوف على الترجمة . ثم إن الطبعة القديمة كان قد سقط قدر منها فقام الأخ

الفاضل زياد محمد منصور بتحقيق هذا القدر ، وحصل به على درجة الماجستير ، وقامت الجامعة الإسلامية بطبع هذا القدر مع دراسة لحياة المؤلف وللكتاب .

❁ ❁ ❁

- معجم الصحابة لابن قانع - أبو الحسين عبد الباقي بن قانع- المتوفى ٣٥١هـ :

ترجم فيه لـ ١٢٢٦ صحابيًا كلهم رجال ، وليس فيه ترجمة لأي صحابية ، وهو يقصد الصحابي الذي له رواية ، ويورد له حديثًا أو أكثر ، يذكر الأحاديث بأسانيدها ، ويذكر ما عنده من طرق الحديث ، ورتب الصحابة على الحرف الأول فقط ، ولربما ترجم لمن رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ على أنه صحابي ، ولكنه تابعي ، والحديث مرسل .

والكتاب مطبوع في ثلاث مجلدات بتحقيق الفاضل / أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراتي – طبعة مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية- السعودية سنة ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م، ولقد وضع المحقق فهرسًا للكتاب يسَّر الوصول إلى المراد ، كما أنه وضح الحديث الذي أثبت به ابن قانع الصحبة ، وساهم أيضًا في تحقيق الصحبة ، لكنه لم يخرج الأحاديث .

❁ ❁ ❁

- المعجم الكبير للطبراني- سليمان بن أحمد – المتوفى ٣٦٠هـ :

وهو كتاب على طريقة المسانيد ، يذكر الصحابي وتحته أحاديث يرويها عن رسول الله ﷺ . لكنه حين يُعَنْون باسم الصحابي يترجم له ترجمة موجزة ، ويذكر بعض مناقبه ، ثم يذكر شيئًا من أحاديثه ، وربما بوَّب شيئًا من أحاديثه إذا كان جملة من أحاديثه في موضوع واحد . ويركز على قضية الصحبة .

بدأ الصحابة بالعشرة المبشرين بالجنة ، ورتب الباقين على حروف المعجم في الحرف الأول ، الأسماء ثم الكنى من الرجال .

ثم انتقل إلى النساء بدأهن ببنات وزوجات رسول الله ﷺ، ثم رتب الباقيات على حروف المعجم الأسماء، ثم الكنى .

وذكر عددًا من الصحابة ممن ليس له رواية، أخذهم من كتب المغازي والسير . فإذا أردت ترجمة لصحابي فانظره في فهارس أجزاء المعجم الكبير . فإن المحقق قد وضع لكل جزء فهارس (للآيات القرآنية، والأحاديث والآثار، والمواضيع، والتراجم على الأحرف الهجائية) كما أنه خرّج الأحاديث . ورقّم التراجم التي للصحابة، ورقّم الأحاديث، والكتاب مطبوع في خمسة وعشرين جزءًا إلا أنه سقط منه أجزاء من ١٣ إلى ١٦ و ٢١، حققه الأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي، وأسأل الله أن ييسر الحصول على بقية المخطوطة .

❁ ❁ ❁

- المعرفة والتاريخ للفسوي- يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي- المتوفى ٢٧٧هـ .

ترجم فيه لكثير من الصحابة، أطال في تراجم بعضهم، وأورد فيها كثيرًا من الأخبار والفضائل بالأسانيد .

وترجم للتابعين فمن بعدهم، مركزًا على رواة الأحاديث، ومركزًا في تراجم الرواة على قضية الجرح والتعديل .

والكتاب مطبوع منه الثلث الثاني والثالث بتحقيق دكتور أكرم ضياء العمري، والنسخة التي معي توزيع مكتبة ابن تيمية بالقاهرة . وتقع في ثلاثة مجلدات . والمحقق يخرج الأحاديث، ويذكر مصادر الترجمة .

وفي تراجم الصحابة راجع :

١- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي .

٢- تاريخ دمشق لابن عساكر .

٣- تاريخ الطبري .

٤- الكامل في التاريخ لابن الأثير.

٥- البداية والنهاية لابن كثير.

٦- تاريخ الإسلام للذهبي.

٧- وسير أعلام النبلاء للذهبي أيضًا.

وراجع أيضًا:

تهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب لابن حجر. وبمشيئة الله تعالى سأكتب عن معظم هذه الكتب عند الكلام على مصادر تراجم الرواة.



ثانيًا : كتب تراجم رجال الكتب الستة :

الكتب الستة أحاديثها أصول السنة النبوية ، ومن هنا اهتم الأئمة بها ، برجالها وأسانيدها ، ومتونها ، وغريبها ، وفقهها .

فألفت المؤلفات في رجال الكتب الستة ، صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود وسنن الترمذي ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه .

ومن المؤلفات في رجال هذه الكتب :

١- كتاب الكمال في أسماء الرجال للمقدسي- أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد- الجماعيلي الحنبلي ، المتوفى ٦٠٠هـ .

رام جمع رجال الكتب الستة لكنه لم يستوعب ، ورام أيضًا جمع أقوال الجرح والتعديل في كل راوٍ لكنه أيضًا لم يستوعب .

بدأ بتراجم الصحابة ، مقدمًا العشرة المبشرين بالجنة ، ثم بقية الرواة بادئًا بمن اسمه محمد ، ثم الباقين على حروف المعجم ، ثم النساء .

٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي- الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن عبد الملك- المتوفى ٧٤٢هـ .

ذكر بعد ديباجة الكتاب ثلاثة فصول :

الأول : الحث على الرواية عن الثقات أو فضل الإسناد ودراسته .

والثاني : شروط الأئمة الستة ، أو فضل الكتب الستة .

والثالث : في الترجمة النبوية « السيرة النبوية » .

ثم ترجم لرجال الكتب الستة ومعظم كتب مؤلفيها الأخرى فللبخاري :

١- القراءة خلف الإمام .

٢- ورفع اليدين في الصلاة .

٣- والأدب المفرد .

٤- وخلق أفعال العباد .

٥- وما ذكره من الصحيح معلقًا .

ولمسلم :

٦- مقدمة كتابه الصحيح .

ولأبي داود :

٧- كتاب المراسيل .

٨- الرد على أهل القدر .

٩- كتاب الناسخ والمنسوخ .

١٠- كتاب التفرد ، وهو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن.

١١- كتاب فضائل الأنصار .

١٢- كتاب مسائل الإمام أحمد (المسائل التي سأل عنها أبو داود الإمام أحمد بن حنبل) .

١٣- مسند حديث مالك بن أنس .

وللترمذي :

١٤- كتاب الشمائل .

وللنسائي :

١٥- عمل اليوم والليلة .

١٦- خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب .

١٧- مسند علي رضي الله عنه .

١٨- كتاب مسند حديث مالك بن أنس .

ولابن ماجه :

١٩- كتاب التفسير .

وترك عددًا من كتب مؤلفيها ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه « تهذيب التهذيب » ، وراجع مقدمة المزي في ذكر هذه الكتب ورموزها[١] .

ترجم المزي لرجال الستة وملحقاتها ، مرتبًا لهم على حروف المعجم في أسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم ، لكنه بدأ في حرف الألف بالأحمدين ، وفي الميم بالمحمدين ، لشرف هذين الاسمين .

وبعد ذلك ذكر المشهورين بالكنى على ترتيب الحروف دون النظر لكلمة « أبو » فإن كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير اختلاف فيه ذكره في الأسماء ، ثم نبّه عليه في الكنى ، وإن كان منهم من لا يعرف اسمه ، أو اختلف في اسمه فإنه يذكره في الكنى فقط وينبه على ما في اسمه من الاختلاف في ترجمته . وإذا كان الاسم يدخل في ترجمتين أو أكثر فإنه يذكره في أَوْلى التراجم به ، ثم ينبه عليه في الترجمة الأخرى .

ثم عقد عدة فصول بعد الكنى .

الفصل الأول : فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده ، أو أمه ، أو عمه ، أو نحو ذلك[٢] . فيقال له : ابن فلان : كابن الأجلح فيبينه المزي ، ويقول هو : عبد الله بن الأجلح .

ومن أدق ما عنده في هذا : فلان بن فلان بن الجارود له ذكر في صلاة الضحى من البخاري هو : عبد الحميد بن المنذر بن الجارود (ق) إن شاء الله[٣] .

ومنه : ابن أم مكتوم الأعمى ، اسمه عمرو بن قيس ، ويقال عبد الله .

---

(١) وذلك في مقدمة كتابه والتي تقع في الجزء الأول ص١٤٩ إلى ص ١٥٦.

(٢) جـ ٣٤ ص ٤٢٢.

(٣) ٤٢٩/٣٤ ورمز (ق) معناه أن حديثه في سنن ابن ماجه القزويني .

وليس الأمر هكذا في الجميع ، وإنما قد يذكر صاحب الترجمة بنسبته هذه ولا يبينه ، مثل : ابن أخي كثير بن الصلت ، عن زيد بن ثابت (س) عن عمر في الرجم .

روى محمد سيرين (س) عمن حدثه عنه ، روى له النسائي .

والفصل الثاني : فيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو نحو ذلك[١] ، مثل الأبّار والجمّال ، والزُّهْراني ، وكاتب المغيرة بن شعبة .

والفصل الثالث : فيمن اشتهر بلقب أو نحوه[٢] ، مثل : الأحدب والأحول .

وذكر من هذا تفريعات : فصل من الألقاب[٣] (ما صورته صورة الكنية ، وأفاد معنى اللقب) .

فصل آخر من الألقاب[٤] (ما صورته صورة النسبة ، وأفاد معنى اللقب) .

والفصل الرابع : في المبهمات[٥] .

ثم بدأ في تراجم النساء[٦] ، مرتبًا لهن كترتيب الرجال ، الأسماء على حروف المعجم ، ثم الكنى[٧] ، ثم الألقاب[٨] ثم المبهمات[٩] .

وكتاب المزي هذا مفيد جدًا في التراجم للرواة ، وذلك لما يأتي :

١ - لقد جمع عددًا كبيرًا من رواة الأحاديث النبوية ، وحمَلة الآثار ، وأئمة الدين ، وأهل الفتوى ، وأهل الزهد والورع والنسك ، وعامة المشهورين من كل

---

(١) جـ ٣٥/ ص ٤٠٣.
(٢) جـ ٣٥/ ص ٣٣.
(٣) جـ ٣٥/ ص ٥٨.
(٤) جـ٣٥/ ص ٦١.
(٥) جـ ٣٥/ ص٦٤- ١٢٢.
(٦) جـ ٣٥/ ص١٢٣
(٧) جـ ٣٥/ ص ٣٢٦.
(٨) جـ ٣٥/ ص ٣٩٩.
(٩) جـ٣٥/ ص ٤٠٠.

طائفة من طوائف أهل العلم المشار إليهم من أهل هذه الطبقات ، حتى إنك إذا أردت الترجمة لفقيه أو مفسر أو مؤرخ فإنك تجد ترجمته في هذا الكتاب ، وكم من محقق وجدته يراجع هذا الكتاب ، ويقتبس منه تراجم كتابه ، وكتابه هذا ليس من كتب الحديث !!

٢- حقق ودقق في التراجم ، يحدد الراوي ، ويتعمق في التمييز بين المتشابهين ، ولو كان التشابه بين من له رواية في الستة وآخر ليس له رواية فيها ، ويذكر الراوي باسمه ونسبه ، وكنيته ونسبته ، ولقبه . وهذا أمر له فائدته في دراسة الإسناد .

٣- يذكر شيوخ الراوي وتلاميذه على سبيل الاستقصاء ، مرتبًا لهم على حروف المعجم ، وهذا أمر له فائدته في قضية اتصال الإسناد ، وتمييز المهمل ، وتعيين المبهم . وبخاصة تحقيقاته في مسألة التحمل والأداء . كما أن ذلك يفيد في رفع جهالة العين أو بقائها .

٤- يذكر أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي ، عازيًا القول لقائله ، وربما ذكر القول مسندًا ، وربما قارن بين الأقوال وحقق في المسألة ، وبيّن حجم الجرح ومدته ، فهل الاختلاط شديدًا أم ضعيفًا ، ومتى بدأ . وهل بدعته شديدة وهو داعٍ إليها ، أم إنها ضعيفة وهو غير داعٍ . إنه عمل إنسان خبير بعلم الجرح والتعديل ، والذي عليه مبتنى التصحيح والتضعيف .

إنه يحقق في أخبار الجرح والتعديل ، فما اطمأن لثبوته ذكره بصيغة الجزم ، وما لم يطمئن لثبوته ذكره بصيغة التمريض .

ولم يغلق المزي الباب أمام من جاء بعده ، لا ، وإنما تركه مفتوحًا ، بل دل على ما يساعد فقال : إنه أخذ معلومات الجرح والتعديل من أربعة كتب هي :

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي .

٢- والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي .

٣- وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي .

٤- وتاريخ دمشق لابن عساكر .

ونبّه إلى أن من أراد زيادة فعليه بالكتب الآتية :

١- الطبقات الكبرى لابن سعد .

٢- التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة .

٣- الثقات لابن حبان .

٤- تاريخ مصر لابن يونس .

٥- تاريخ نيسابور للحاكم .

٦- تاريخ أصبهان لأبى نعيم .

وأرى أن المزي لم يذكر التاريخ الكبير للبخاري استغنى عنه بكتاب ابن أبي حاتم . وكم من كتب في الجرح والتعديل إلا أن المزي يرى أن هذه العشرة هي أمهات المؤلفات في هذا الفن .

٥- ولأول وهلة تعرف حديث الراوي في أي الكتب ، فيضع قبل اسم الراوي رموز من أخرج له من هؤلاء الأئمة الستة ، وفي أي كتاب من الكتب الستة وملحقاتها جاء حديثه ، وهذه رموزه :

- رمز (ع) معناه أخرجه الستة .

- ورمز (٤) معناه أخرجه أصحاب السنن الأربعة .

- ورمز (خ) معناه أخرجه البخاري في الصحيح .

- ورمز (خت) معناه أخرجه البخاري في صحيحه معلقًا .

- ورمز (ز) معناه أخرجه البخاري في القراءة خلف الإمام .

- ورمز (ي) معناه أخرجه البخاري في كتاب رفع اليدين في الصلاة .

- ورمز (بخ) معناه أخرجه البخاري في الأدب المفرد .

- ورمز (عخ) معناه أخرجه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد .
- ورمز (م) معناه أخرجه مسلم في صحيحه .
- ورمز (مق) معناه أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه .
- ورمز (د) معناه أخرجه أبو داود في سننه .
- ورمز (مد) معناه أخرجه أبو داود في كتابه المراسيل .
- ورمز (قد) معناه أخرجه أبو داود في الرد على أهل القدر .
- ورمز (خد) معناه أخرجه أبو داود في الناسخ والمنسوخ .
- ورمز (ف) معناه ما أخرجه أبو داود في كتاب التفرد ، وهو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن .
- ورمز (صد) معناه ما أخرجه أبو داود في فضائل الأنصار .
- ورمز (ل) معناه ما أخرجه أبو داود في كتاب المسائل التي سأل عنها الإمام أحمد بن حنبل .
- ورمز (كد) معناه ما أخرجه أبو داود في مسند حديث مالك بن أنس .
- ورمز (ت) معناه ما أخرجه الترمذي في سننه .
- ورمز (تم) معناه ما أخرجه الترمذي في الشمائل النبوية .
- ورمز (س) معناه ما أخرجه النسائي في السنن .
- ورمز (سي) معناه ما أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة .
- ورمز (ص) معناه ما أخرجه النسائي في كتاب خصائص أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب .
- ورمز (عس) معناه ما أخرجه النسائي في مسند علي بن أبي طالب .
- ورمز (كن) معناه ما أخرجه النسائي في مسند حديث مالك بن أنس
- ورمز (ق) معناه ما أخرجه ابن ماجه القزويني في السنن .

- ورمز (فق) معناه ما أخرجه ابن ماجه القزويني في كتابه التفسير[١] .

والمزي إذ يضع هذه الرموز قبل البدء في الترجمة للراوي ، فإنه لم يكتفِ بذلك ، وإنما يصرح في نهاية الترجمة أو قبل النهاية بقليل بأسماء من أخرج أحاديثه .

واستعمل المزي هذه الرموز أيضًا في التعريف بمكان رواية المترجم له عن شيوخه وتلاميذه ، فوضع رمزًا أو رموزًا فوق أسماء بعض الشيوخ والتلاميذ تفيد أن المترجَم له روى عن هذا الشيخ في كتاب كذا ، وروى عنه هذا التلميذ في كتاب كذا .

وهذه الرموز في النسخ الخطية موضوعة فوق اسم صاحب الترجمة وأسماء بعض الشيوخ وبعض التلاميذ ، أما في المطبوع فإن مقدرة الطباعة لم تستطع وضع الرموز فوق الأسماء ، فوضعوها قبل اسم الراوي ، وبعد اسم الشيوخ والتلاميذ .

لكنه أحيانًا لا يضع رموزًا قبل اسم المترجَم له ، وإنما يذكر كلمة « تمييز » ، وهذا معناه أن هذا الراوي ليست له رواية في الكتب الستة وملحقاتها ، وإنما يشبه اسمه اسم أحد رجال الكتب الستة ، فأراد أن يميز بينهما ، أو بينهم إذا كان التشابه في الأسماء بين أكثر من اثنين[٢] .

وربما لم يضع المزي رمزًا أمام الترجمة ولا ذكر من أخرج حديث صاحبها ، وذلك لواحد من الأسباب الآتية :

١- أصحاب الكتب الستة ، فإنه ترجم لهم ، وتلاميذهم ليسوا من موضوع الكتاب اللهم إلا من كان من رجال الستة ، فيضع أمامهم هذا فقط ، فمثلًا البخاري ومسلم وأبو داود ترجم له ووضع أمامهم رمز الترمذي (ت) فقط ؛ لأنه الذي روى عنهم من أصحاب الستة ، أما بقية تلامذتهم فليسوا من موضوع

(١) راجع هذه الرموز في مقدمة المزي ١/ ١٤٩، ١٥٠. راجع ١/٣٠٥ ترجمة ٣٣، ٣٤.

(٢) راجع مقدمة المحقق جـ ١ ص٣٧- ٩٠، ومقدمة المزي جـ ١ ص١٤٥- ١٥٦.

الكتاب . أما الترمذي والنسائي وابن ماجه فلم يضع أمامهم أي رمز ؛ لأنهم لم يرو عنهم أحد من رواة الستة[١] .

٢- الرواة الذين ترجم لهم عبد الغني المقدسي صاحب الكمال ، ولم يطمئن المزي لوجود رواية لهم في الكتب الستة[٢] .

٣- الرواة الذين ترجم لهم المقدسي في الكمال ، وثبت لدى المزي أن المقدسي واهم في هذا ، فلا يضع أمامه رمزًا ، وإنما يقول : ومن الأوهام ..[٣] .

والمزي يذكر تاريخ وفاة الراوي ، يذكره عمن حدوده ، ويقارن ويرجّح ، وهو الحافظ لأسانيد هذه الأقوال ، فالترجيح عنده مبني على علم .

وكل الأقوال عنده أسانيدها ، فأقوال سنة الوفاة ، وأقوال الجرح والتعديل ، بل والأسانيد التي فيها رواية المترجم له عن شيوخه ، والأسانيد التي فيها رواية تلاميذ المترجم له عنه ، كل ذلك عنده ، لكنه حذفها مخافة الطول ، واكتفى بإيراد نماذج[٤] حتى لا يخلو الكتاب من الإسناد الذي هو خصوصية هذه الأمة .

ومجمل القول أن تهذيب الكمال أنفع الكتب في بابه ، وأهم مصدر من مصادر دراسة الأسانيد ، والحكم على الحديث ، وهو كتاب بديع الترتيب يسهل الانتفاع به[٥] .

٣- كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر- أحمد بن علي- العسقلاني ، المتوفى ٨٥٢هـ .

---

(١) راجع تراجم أصحاب الكتب الستة : البخاري ٤٣٠/٢٤ رقم ٥٠٥٩، ومسلم ٤٩٩/٢٧ رقم ٥٩٢٣، وأبو داود ٣٥٥/١١ رقم ٢٤٩٢، والترمذي ٢٥٠/٢٦ رقم ٥٥٣١، والنسائي ٣٢٨/١ رقم ٤٨، وابن ماجه ٤٠/٢٧ رقم ٥٧١٠.

(٢) راجع ترجمة رقم ٥٩ جـ ١ ص٣٦٦ ورقم ١٦٥/ ٣٧٨ ورقم ٧٩ ١/ ٤٠٢

(٣) ومثال ذلك : ترجمة رقم ١٥/ ٢٥٤، ورقم ١٤٠/ ٣١٧، ورقم ١٤٢/ ٣١٩.

(٤) راجع ترجمة أحمد بن الأزهر رقم ٦ ١/ ٢٥٩- ٢٦١، وإيراده فيها حديث فضل علي ، ومناقشة حال الحديث .

(٥) راجع مقدمة المحقق جـ١ ص٣٧ - ٩٠، ومقدمة المزي جـ١ ص١٤٥ - ٥٦ .

هو في تراجم الكتب الستة - صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وملحقاتها التي تقدمت في تهذيب الكمال للمزي، وعمله في كتاب المزي حذف وإضافة:

١- فحذف منه الأحاديث والأخبار المسندة؛ لعدم حاجة المقام إليها.

٢- وحذف مقدمة الكتاب والتي هي في: شروط الأئمة الستة، والحث على الرواية عن الثقات، والسيرة النبوية.

٣- حذف كثيرًا من الشيوخ والتلاميذ، وبخاصة ممن أكثر المزي في سردهم.

٤- وحذف كثيرًا من الاختلافات التي ذكرها المزي في وفاة المترجَم له.

وأضاف:

١- ما وقف عليه من عبارات الجرح والتعديل، من كتاب علاء الدين مغلطاي «إكمال تهذيب الكمال» وغيره، وجعل ما أضافه في آخر الترجمة، وميَّزه بـ «قلت» في أوله، وهو يحقق ويدقِّق في هذا، مع الدراية والخبرة.

٢- زاد في عدد الرجال، فما حذفه المزي من كتاب عبد الغني المقدسي «الكمال» أعاده ابن حجر، وما وقف عليه في الكتب الستة وملحقاتها من رجال أضافه أيضًا.

فأصبح كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر جامعًا لما في كتاب تهذيب الكمال للمزي، ولما في كتاب «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي، مع بعض زيادات عليهما، ومع صغر حجمه، مما أعطاه شيوعًا وعلو درجة.

إنه يتكلم عن الرواة بما نحتاجه، فيميز في الأسماء، ويعدل ويجرح، ويبين الاتصال وعدمه، وكم بذل في قضية الكنى والألقاب والنسبة، وأيضًا كم بذل في قضية المبهمات مما جعل الكتاب مفيدًا غاية الإفادة.

لقد رتب الرواة على حروف المعجم في الرجال والنساء، في الأسماء والكنى

والألقاب ، واستعمل رموز الأصل ، لكنه وضعها في مطلع الترجمة ، ولم يضعها على الشيوخ ولا التلاميذ . وصرح بها في نهاية الترجمة أو قبيل النهاية .

❁ ❁ ❁

٤- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني :

بعد أن اختصر الحافظ ابن حجر كتاب المزي تهذيب الكمال في كتابه «تهذيب التهذيب» راح يختصر الأخير أي تهذيب التهذيب ، ولقد اختصره اختصارًا شديدًا ، فحذف الشيوخ والتلاميذ ، والكلام في الجرح والتعديل ، والكلام في سنة الوفاة .

لقد جعل ترجمة الراوي في سطر أو سطرين ، يذكر اسمه ونسبه ، ثم خلاصة ما قيل فيه من جرح أو تعديل في كلمة ، ثم يذكر طبقته ، وسنة وفاته إن وُجدت .

إن طلاب العلم يجدون كلامًا لأئمة الجرح والتعديل في الراوي غالبًا ما يكون كثيرًا ، ويستذكرون القواعد المتبعة عند اختلاف الأقوال ، سواء اختلاف الأئمة في الراوي أو اختلاف أقوال الإمام في الراوي الواحد ، إنها مشكلة وبخاصة عند المبتدئ ، وعند من لا وقت عنده ، وعند غير المتخصص ، فأراد ابن حجر أن يَخْلُص للقول الفصل في تعديل الراوي أو جرحه ففعل هذا في كتابه هذا «تقريب التهذيب» .

وكتاب التقريب الرواة فيه مرتبون على حروف المعجم في الأسماء والكنى والألقاب في الرجال والنساء ، كما في تهذيب الكمال للمزي ، وكما في تهذيب التهذيب لابن حجر .

والرموز أمام كل اسم ، وهي كما في الكتابين الأصل- تهذيب المزي ، وتهذيب ابن حجر- وهي قبل اسم المترجَم له ، ولم يصرح بها في الترجمة أو قبيل نهايتها .

وعلى الرغم من شدة اختصار ابن حجر في التقريب ، إلا أنه قد يضبط الاسم

بالحروف[١] ، وفي ذلك من الخير ما فيه للعَجِل أو غير المتخصص .

وإذا كان ابن حجر قد ذكر خلاصة الأقوال في جرح الراوي أو تعديله ، فإنه ترك الباب مفتوحًا أمام الباحث ، وذلك بذكره أقوال الأئمة في جرح الراوي وتعديله في كتابه « تهذيب التهذيب » ، إنك إن أردت ما خلص إليه ابن حجر فهو في « تقريب التهذيب » ، وإن أردت أن تبذل جهدك في استخلاص الحكم على الراوي بالعدالة أو الجرح فأمامك « تهذيب التهذيب » ، وإن أردت أقوال الأئمة ففي كتب الرجال المسندة التي هي أساس كتب الرجال من « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، « والكامل في ضعفاء الرجال » لابن عدي ، إلى آخر ما ذكرته في الكلام عن « تهذيب الكمال » للمزي[٢] .

وجعل ابن حجر الرواة على اثنتي عشرة مرتبة في العدالة والجرح ، وهذا اصطلاح خاص به :

فالمرتبة الأولى : والتي هي الصحابة ، وهم عدول بتعديل الله سبحانه وتعالى لهم ، وكذا تعديل رسول الله ﷺ .

المرتبة الثانية : وهم المبالغ في تعديلهم « أوثق الناس » ، أو « ثقة حافظ » .

والمرتبة الثالثة : وهم المعَدلون : كثقة أو عدل .

وهؤلاء حديثهم صحيح .

والمرتبة الرابعة : وهم المعدلون في دينهم ، وخفَّ ضبطهم كصدوق ، أو لا بأس به . وهؤلاء حديثهم حسن .

والمرتبة الخامسة : وهم المعدلون في دينهم ، وضعف ضبطهم ، كصدوق سيئ الحفظ ، أو فيه بدعة خفيفة ، لم يغال فيها ، ولم يَدْعُ إليها . وهذه حديث أهلها ضعيف يعتبر به .

---

(١) راجع الترجمة الثانية والثالثة والرابعة والسادسة ، وغير هذا كثير .

(٢) ص١١٦ .

والمرتبة السادسة : من قلّ حديثه ، وليس فيه جرح غائر ، قال الحافظ : وإليه الإشارة بلفظ « مقبول » حيث يتابع ، وإلا « فليّنُ الحديث » . وهذه حديث أهلها ضعيف يعتبر به .

والمرتبة السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ، ولم يُوَثَّق ، وإليه الإشارة بلفظ « مستور » أو : مجهول الحال . وهذه حديث أهلها ضعيف يقبل الجبر .

المرتبة الثامنة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ، ووجد فيه إطلاق الضعف ، ولو لم يُفَسَّر وإليه الإشارة بلفظ : ضعيف . أي يقبل الجبْر .

والمرتبة التاسعة : من لم يَرْوِ عنه غير واحد ، ولم يُوَثّق ، وإليه الإشارة بلفظ مجهول . أي مجهول الحال والعين ، وهذا حديث أهلها ضعيف يقبل الجبر ، لكنها دون سابقتها .

والمرتبة من الخامسة إلى التاسعة حديث أهلها ضعيف ، يرتقي بالمتابعات والشواهد ، ويصير حسنًا لغيره .

والمرتبة العاشرة : مَنْ لَمْ يُوثَّق البتة ، وضُعِّف مع ذلك بقادح ، وإليه الإشارة بـ « متروك » ، أو « متروك الحديث » ، أو « واهي الحديث » ، أو « ساقط » ، وحديث أهلها لا يعتبر به .

والمرتبة الحادية عشر : من اتُّهِم بالكذب ، وذلك بسبب كذبه في حديث الناس .

والمرتبة الثانية عشرة : من أطلق عليه اسم الكذب ، والوضع في حديث رسول الله ﷺ .

والمرتبة العاشرة أرى أن التضعيف القادح إنما هو في الضبط ، ولذا فإنه شديد الضعف ، لكن إذا كثرت طرقه أشعرَ أن له أصلًا ، فكثرة طرقه تجعله ضعيفًا ، وذلك بثلاث طرق ، فإن زاد عن ذلك ربما ارتقى إلى الحسن لغيره حسب حس الدارس .

أما المرتبة الحادية عشرة فحديث أهلها متروك ، وهو شديد الضعف .

وأما المرتبة الثانية عشرة فحديث أهلها « موضوع » أو « فيه وضاع » أو « فيه كذاب » وهاتان المرتبتان حديث أهلهم لا يصلح للاعتبار ، وإنما هو متروك .

❁ ❁ ❁

٥- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال :

بعد أن ألف المزي المتوفى ٧٤٢هـ كتابه « تهذيب الكمال » جاء الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ فاختصره في كتابه « تذهيب تهذيب الكمال » .

وجاء الخزرجي صفى الدين أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الأنصاري الساعدي فاختصر كتاب الذهبي « تذهيب تهذيب الكمال » في كتابه « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » الذي أكتب عنه هنا .

إن كتاب « تذهيب تهذيب الكمال » للذهبي لم أكتب عنه مع أنه أصل كتاب الخزرجي ؛ لأن كتاب الذهبي لم يُطبع ولم يَشِع في المكتبات ، وإنما فقط هو في دائرة التحقيق في رسائل علمية .

إن « الخلاصة » للخزرجي كتاب فيه تراجم لرجال الكتب الستة وملحقاتها ، شأن تهذيب المزي ، وتهذيب ابن حجر .

يترجم الخزرجي للراوي في سطرين أو ثلاثة أو خمسة ، يذكر اسمه ونسبه ونسبته وكنيته ، بما يميز الراوي عن غيره ، وربما تشابه اسم راوٍ في غير الستة مع راو في الستة ، فيذكره للتميز ، ويذكر أمامه كلمة تمييز[(١)] ، أما الذين لهم رواية في الستة ، فيذكر قبل اسم الراوي رموز من أخرج له في كتابه ، ومفتاح الرموز في أول الكتاب[(٢)] .

* يهتم الخزرجي كثيرًا بضبط الأسماء بالحروف لا بالشكل .

---

(١) راجع جـ١ ص٦٤ رقم ٤٣٠.

(٢) جـ١ ص ٣، ٤ من أصل الكتاب ، الذي سبقته مقدمة في اثنتين وثلاثين صفحة .

* يذكر عددًا من شيوخ وتلاميذ الراوي ، للتعريف بموقعه في طبقات الرواة .

* يركز على بيان حال الراوي من حيث العدالة أو الجرح ، يذكر ذلك أحيانًا من كلامه ، وأحيانًا نقلًا عن أحد أئمة الجرح والتعديل .

* يذكر سنة الوفاة بإيجاز .

* على منهج أصوله رتّب الرواة على حروف المعجم في الأسماء ثم الكنى ، ثم الألقاب في الرجال ، ثم في النساء . وعنده مصطلح خاص به وهو إيراد فصل « التفاريق » في آخر الحرف ، ففي آخر حرف الألف عقد فصل التفاريق ، وهو خاص بمن ابتداء اسمه ألف ، ولم يشاركه في اسمه أحد[1] .

بدأ حرف الألف بمن اسمه « أحمد » ، وبدأ حرف الميم بمن اسمه محمد .

وفى نهاية الاسم يذكر المبهمات فيه ، فيذكر مثلًا في نهاية من اسمه محمد ، محمد غير منسوب[2] ، ويذكر شيخه أو شيوخه ، ثم يحاول تحديده ما أمكن ، وفي الكثير الغالب يمكنه تعيينه . وبعد المبهمات التفاريق .

وكتاب الخلاصة مطبوع شائع ، له عدة طبعات ، والتي عندي بتحقيق الشيخ محمود عبد الوهاب فايد ، بمطبعة الفجالة ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م ، وتقع في ثلاث مجلدات .

● ● ●

٦- الكاشف في معرفة مَن له رواية في الكتب الستة للذهبي ت ٧٤٨هـ :

هذا الكتاب اختصر فيه الحافظ الذهبي كتاب « تهذيب الكمال » للمزي ، فهو ترجمة لرجال الكتب الستة ، ترجم باختصار ، حتى إن ترجمة الراوي تقع في سطرين أو ثلاثة .

---

(١) تفاريق الألف ١/ ١١٤، والباء ١/١٤٢ والتاء ١/١٤٧ وهكذا .

(٢) جـ ٢ ص ٤٧٣، ٤٧٤.

- في الكثير الغالب ، يذكر اسمه بما يميزه عن غيره ، سواء بالاسم ، واسم الأب فقط ، أو يضيف إليهما الكنية أو النسبة .

- ويذكر مع كل ترجمة شيخين أو ثلاثة من أشهر شيوخ المترجَم له ، واثنين أو ثلاثة من أشهر تلامذته أيضًا .

- ويذكر حاله من حيث الجرح أو التعديل باختصار ، ونادرًا ما يترك بيان حال الراوي ، وهنا يبدأ عمل محققي الكتاب ، فيلتقط محققو الطبعة المصرية حال الراوي من الخلاصة ، ويلتقط محققو الطبعة السعودية حال الراوي من حاشية سبط ابن العجمي أو من تقريب التهذيب لابن حجر ، وتستطيع أنت أن تراجع «لسان الميزان» أو «سير أعلام النبلاء» كلاهما للذهبي فتجد حال الراوي .

- اقتصر على تراجم رجال الكُتب الستة ، وترك رجال الكتب الأخرى لأصحاب الستة ، وترك من ذكره المزي للتمييز ، ومن كرره للتنبيه .

- رتب الرواة كرتيب الأصل ، الرجال أولًا ، ثم النساء ، يُرتب الأسماء على حروف المعجم ثم الكنى ، ثم الألقاب ، ثم الأنساب ، بادئًا الأسماء في الألف بأحمد ، وفي الميم بمحمد ، تاركًا آل التي في أول الاسم ، فالحارث بن أسد بعد حاجب بن الوليد ، لم يراع (ال) في الحارث .

- يذكر سنة الوفاة ، وقد لا يذكرها ، وهي مذكورة عند المزي مؤلف الأصل .

- يذكر فوق اسم المترجم رموز من أخرج عنه من الستة ، وفي الطبعة المصرية وضعت الرموز قبل الاسم ، وفي الطبعة السعودية وضعت الرموز في نهاية الترجمة .

- أحيانًا يذكر فوائد في تاريخ المترجَم له ، وهي دقيقة ورائعة .

- والكتاب مطبوع طبعته دار الكتب الحديثة بمصر بتحقيق الأستاذ الدكتور

عزت علي عيد عطية، والشيخ موسى محمد على الموشي سنة ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

ثم طبعته دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن كلاهما بالسعودية سنة ١٤١٣هـ ١٩٩٢ بتحقيق فضيلة الأخ الشيخ محمد عوامة، والشيخ أحمد محمد نمر الخطيب، وقدم الشيخ عوامة بمقدمة مطولة، وطبعا مع الكاشف حاشية سبط ابن العجمي ت ٨٤١هـ عليه. ولهما أيضًا حاشية عليه، جعلا حاشيتهما وحاشية سبط ابن العجمي في النصف الأسفل من الصفحة، ومزجا الحاشيتين معًا، وميّزا بينهما بأن جعلا حاشية سبط ابن العجمي بالخط الأسود وبين معكوفين [ ].

❁ ❁ ❁

٧- إتحاف المرتقي بتراجم شيوخ البيهقي ت ٤٥٨هـ:

الإمام البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى صاحب «السنن الكبرى»، و«الجامع لشعب الإيمان»، و«دلائل النبوة»، و«معرفة السنن والآثار»، وغيرها من المؤلفات النافعة المشهورة.

والإمام البيهقي من علماء القرن الخامس الهجري، وإسناده طويل، والطلاب حينما يحققون شيئًا من كتبه فإنهم يشتكون من صعوبة الترجمة لشيوخ البيهقي وشيوخ شيوخه، أو بعبارة أخرى مِن بعض تراجم القرن الرابع والخامس.

ووفق الله الأخ محمود بن عبد الفتاح النحال فجمع شيوخ البيهقي، وترجم لهم في هذا الكتب «إتحاف المرتقي بتراجم شيوخ البيهقي» بالطريقة التالية:

- جمع سبعة وعشرين كتابًا من كتب البيهقي.
- جمع طبعات كل كتاب منها ما أمكن.
- استفاد بالكتب التي استقت مادتها من كتب البيهقي.
- رجع إلى النسخ الخطية إذا دعت الحاجة.

وجمع شيوخ البيهقي وشيوخ شيوخه من هذه الكتب ، وترجم لهم على الطريقة الآتية :

يذكر اسم شيخ البيهقي على صوره في المصادر السابقة ، فيذكره بكنيته واسمه ، واسم أبيه ونسبته ، أو يذكره بكنيته ونسبته ، أو يذكره باسمه وكنيته وهكذا .

* ويذكر ما أمكنه من شيوخ شيخ البيهقي وتلاميذه ، مرتبًا لهم على حروف المعجم ، يذكر هؤلاء الشيوخ بأطول أسمائهم ؛ كي يسهل التعرف عليهم والترجمة لهم ، ولقد طلبت منه أن يذكر مصادر كل شيخ من هؤلاء ، وكذلك مصادر كل تلميذ من هؤلاء والذين هم أقران البيهقي .

* ويذكر ما بين شيخ البيهقي والبيهقي من علوم ، فيقول : سمع البيهقي منه كتاب كذا .

* ويذكر ما أمكنه من مصادر الترجمة .

* وينبه على التصحيفات أو التحريفات التي وقعت في بعض التراجم .

* وقد لا يجد للشيخ من شيوخ البيهقي ترجمة في كتب التراجم ، فيترجم له من أسانيد البيهقي فيذكر اسمه ، وشيوخه كما في الإسناد أو الأسانيد ، ويذكر تلميذه البيهقي[1] .

* ولقد جمع كثيرًا من المراجع مما أعانه على الترجمة لكثير ممن يخفون على مَن لم يجمع جمعه مَن المصادر .

* والكتاب طبعته دار الميمان بالرياض السعودية ، طبعة أولى ، سنة ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م .

---

(١) راجع ص١٦٨ ترجمة رقم ٥٢، الحسين بن محمد بن الحسين أبو عبد الله البجلي الكوفي .

٨- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لابن الملقن ت ٨٠٤هـ :

الإمام سراج الدين أبو علي عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي الشهير بابن الملقن ، تلميذ المزي ، وتلميذ علاء الدين مغلطاي .

اختصر ابن الملقن كتاب « تهذيب الكمال » للمزي ، وأضاف إليه رجال ستة كتب هي : مسند أحمد ، وصحيح ابن خزيمة ، وصحيح ابن حبان ، والمستدرك للحاكم ، والسنن للدارقطني ، والسنن للبيهقي .

وهذا الكتاب لا زال في دائرة المخطوطات ، وإنما ذكرته على غير عادتي من ذكر المطبوعات لحاجة مدرسة الحديث إليه ، ويمكن الباحث المحتاج إليه أن يعتمد عل نسخه الخطية[1] ، وأسأل الله أن يوفق من يقوم بإخراجه .

❁ ❁ ❁

٩- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال :

لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكحري الحنفي علاء الدين ، ت ٧٦٢هـ .

- استدرك ما فات المزي من تراجم ، وأقوال في الجرح والتعديل ، وأنساب الرواة ، وما فات المزي من أصحاب الستة الذين يرون عن المترجم له .

- رتب التراجم على حروف المعجم ، بادئًا الألف بمن اسمه أحمد ، وحرف الميم بمن اسمه محمد .

- يركز على ذكر نسب الراوي .

- ويركز على الجرح والتعديل .

- ويركز على من أخرج عن الراوي من أصحاب الصحاح كابن خزيمة ، وابن حبان .

- ويركز على سنة الوفاة .

---

(١) راجع فهرس معهد المخطوطات قسم التاريخ رقم ٥٩، وراجع بروكلمان ١/ ١٦٤.

- وبالجملة فالكتاب مفيد في عالم الرجال ، فقد تجد فيه ما لا تجده في كتب الرجال الأخرى .

- والكتاب مطبوع ، طبعته الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بمصر في اثني عشر مجلدًا .

❁ ❁ ❁

ثالثا : رجال كتب الفقهاء :

للأئمة الأربعة الفقهاء مؤلفات في الحديث النبوي :

- فمسند أبي حنيفة للحارثي[1] والمسند الذي خرَّجه الحسين بن محمد بن خسرو[2] من حديث الإمام أبي حنيفة .

- وموطأ مالك .

- ومسند الشافعي .

- ومسند أحمد .

هذه الكتب مع كتب المحدثين الستة تُكوِّن السنة النبوية .

ومن هنا اهتم علماء الدراية برجال هذه الكتب .

ويعنيني هنا كتابان :

١- التذكرة في رجال العشرة للحسيني شمس الدين أبو الحسن محمد بن

---

(١) الحافظ الفقيه أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي الكلاباذي ، المعروف بالأستاذ ، مكثر من الحديث ، وله رحلة ، وقد تكلم فيه بعض الأئمة واتهموه بالضعف والوضع ت ٣٤٠هـ . راجع ترجمته في تاريخ بغداد ١٠/ ١٢٦. والجواهر المضيئة ١/ ٢٨٩.

(٢) أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي ، محدث مكثر فقيه أهل العراق ببغداد في وقته ، جمع مسند الإمام أبي حنيفة ، وسمع الكثيرين ، تكلم فيه واتهم بالاعتزال ت ٥٢٢هـ ، راجع الجواهر المضية في طبقات الحنيفة لابن أبي الوفاء ١/ ٢١٨، واللسان ٢/ ٣١٢.

علي بن الحسن ابن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي المتوفى ٦٧٥هـ.

اختصر فيه تهذيب الكمال للمزي، فحذف من ليس في الكتب الستة، وأضاف رجال كتب الأربعة الفقهاء- أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد- والكتاب نسخه الخطية موجودة، فمن أراده فليراجعها.

٢- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة:

تأليف الحافظ ابن حجر، جمع فيه رجال كتب الأئمة الأربعة الفقهاء ممن ليس في كتابه «تهذيب التهذيب» ما كان منها في مسند أبي حنيفة، وموطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، والغرائب عن مالك للدارقطني، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي، والزهد لأحمد، والآثار لمحمد بن الحسن.

استفاد في ذلك بالكتب الآتية:

«التذكرة في رجال العشرة» للحسيني.

«الإكمال بمن في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال» للحسيني أيضًا.

«استدراكات الهيثمي على الحسيني فيما فات الحسيني من رجال أحمد».

و «ذيل الكاشف» لأبي زرعة العراقي.

وبذل بجانب هذه المراجع جهده في التحقيق ودقة الحكم، مميزًا ما كان من عنده من غير هذه الكتب بقوله «قلت».

رتب التراجم على حروف المعجم في أسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، لم يخالف ذلك إلا في اسمين هما «عبد الله» جعله في أول العبادلة.

واسم «محمد» جعله في أول حرف الميم، وذلك لشرف الاسمين.

ثم ذكر المشهورين بالكنى، ثم من أبهم بذكر أبيه أو جده أو نحو ذلك، ثم من أبهم بذكر أنسابهم وقبائلهم، ثم من أبهم فلم يسمَّ ولم ينسب على ترتيب الرواة عنهم.

وفصلًا رابعًا على ترتيب الرواة عنهم المشهورين بالكنى .

وهكذا في النساء الأسماء ، ثم الكنى ، ثم المبهمات .

يذكر قبل اسم الراوي المترجم له رمز من أخرج حديثه ، والرموز عنده هكذا :

- أبو حنيفة : (فه) .
- ومالك (ك) .
- والشافعي (فع) .
- وأحمد (أ) .
- وعبد الله بن أحمد عن غير أبيه (عب) .
- والبخاري (خ) .
- ومسلم (م) .
- وأبو داود (د) .
- والترمذي (ت) .
- والنسائي (س) .
- وابن ماجه القزويني (ق) .
- وللبيهقي فيما استدركه على الحسيني فيما فاته من رجال أحمد (هـ) .
- وورد رمز (ز) في ترجمتين واجتهد المحقق في تفسيره[١] .

وفي نهاية مقدمة التعجيل هذا قال ابن حجر : وبانضمام هذه المذكورات يصير تعجيل المنفعة إذا انضم إلى رجال التهذيب حاويًا إن شاء الله تعالى لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة .

هذا والكتاب مطبوع أكثر من طبعة ، والطبعة التي معي محققة ، وبها دراسات مفيدة ، حققها د / إكرام الله إمداد الحق ، نال بها درجه الدكتوراه

---

(١) جـ ١ ص ٥٧.

تخصص كتاب وسنة كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى في ٣٠/١١/١٤١٤هـ، وطبعتها دار البشائر الإسلامية ببيروت ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

❁ ❁ ❁

كتاب «الفرائد على مجمع الزوائد»:

حاول فيه جمع الرواة الذين لم يترجم لهم الحافظ نور الدين الهيثمي ت ٨٠٧هـ في كتابه «مجمع الزوائد».

فالهيثمي يذكر الحديث ويعزوه لمن أخرجه من الذين جمع زوائد كتبهم في مجمع الزوائد هذا، وهم: الإمام أحمد في مسنده، وأبو يعلى في مسنده، والبزار في مسنده، والطبراني في معاجمه الثلاثة.

ثم إن الهيثمي لما حذف إسناد الحديث استعاض ببيان جال الإسناد، فإن كان رجاله ثقات نص على ذلك، وإن كان في إسناده ضعيف ذكره.

إلا أنه ربما قال عن راوٍ: لم أعرفه. وربما قال: لم أجد له ترجمة.

وربما قال عن إسناد: وفيه من لم أعرفه، أو من لم أعرفهم.

فجاء الباحث / خليل بن محمد العربي وجمع هؤلاء الذين لم يترجم لهم الهيثمي، واجتهد في الترجمة لمن أمكنه أن يترجم له منهم.

ففي القسم الأول: جمع الرواة الذين سماهم الهيثمي، وقال: لم أعرفه، أو لم أجد له ترجمة.

- ورتبهم على حروف المعجم، الرجال بالاسم ثم الكنية، ثم النساء مع عزو كل راوٍ إلى موضعه من المجمع.

- ترجم للراوي ما أمكنه، وذكر مصدر الترجمة.

- قد لا يذكر في الراوي جرحًا ولا تعديلًا؛ لأنه لم يجد ذلك في المصدر الذي وجد ترجمته فيه.

- قد لا يذكر الراوي؛ لأنه لم يقف له على ترجمة، وقد حاولت الترجمة

منه لبعض من لم يعرفهم الهيثمي ، فلم أجد بعضهم ، منهم : الجراح بن يحيى[١] ، وعبيد بن القعقاع[٢] ، وسعد بن وهب[٣] ، ومحمد بن سليمان بن بزيع[٤] .

قال في المقدمة : هذا كتاب يشتمل على أكثر الرواة الذين لم يعرفهم الحافظ الهيثمي رحمه الله تعالى في كتابه المشهور « مجمع الزوائد ومنبع الفوائد » .

فأبان أنه إنما ترجم لأكثر الرواة ، وهذا الذي وجدناه فعلًا :

وهذا القسم فيه ٨٣٣ ترجمة . ٧٩١ للرجال و٤٢ للنساء ، وهذا القسم يمثل معظم الكتاب من صـ ٢٥ إلى صـ ٣٧٧.

وفي القسم الثاني : جمع من لم يسمهم الهيثمي وإنما أبهمهم ، أو قال : وفيه من لم أعرفهم ، فإنه يترجم لكل رجال السند . ورتبهم على حسب مجيئهم في المجمع وقد اشتمل هذا القسم على دراسة خمسة وستين سندًا ، واستغرق من صـ ٣٨١ إلى صـ ٤٣٤.

ولقد وضع المؤلف للكتاب مقدمة وخاتمة :

أما المقدمة فبين فيها كيفية البحث عن ترجمة للراوي المراد معرفته ، وهي مقدمة مفيدة في علم الرجال عمومًا[٥] .

وأما الخاتمة ففي الاستفادة بمجمع الزوائد .

ووضع فهرسًا للفوائد الحديثية في كتابه .

لم يضع فهرسًا للرواة ولا للأحاديث !! وليته يستدرك ذلك في الطبعة القادمة .

والكتاب مطبوع ، طبعته دار الإمام البخاري بالدوحة ، قطر .

---

(١) مجمع ١٠/ ١١٢.

(٢) مجمع ١٠/ ١١٠.

(٣) مجمع ٩/ ١٩١.

(٤) مجمع ٩/ ١٩٤.

(٥) من ص١٢ إلى ص ٢١.

كتب تراجم عامة :

ومن كتب الرجال كتب وسَّع مؤلفوها موضوعها ، فجعلوها لعموم تراجم الرواة ، وذلك مثل :

* التاريخ الكبير للبخاري ، والأوسط ، والصغير .
* وتاريخ ابن أبي خيثمة المتوفى ٢٧٩هـ .
* والجرح والتعديل لابن أبي حاتم .

وها هو التفصيل :

١- التاريخ الكبير للبخاري ، بدأه بسيرة النبي ﷺ ، روى أحاديثها بالأسانيد ، ثم تكلم عن ترتيب الكتاب ، وأنه بدأه بمن اسمه محمد ، رتبهم على أ ، ب ، ت ، ث في أسماء آبائهم ، ولما انتهى ممن اسمه محمد بدأ بالألف ، ثم الباء ثم التاء ثم الثاء إلى آخر الحروف الياء ، يقدم أسماء الصحابة ويرتب الأسماء على اسم الأب الحرف الأول منه أو من يقوم مقامه .

ومن لم يُعرف أبوه كالموالي جمعهم تحت عنوان « من أفناء الناس » .

ومن تفرد في الحرف بمعنى أنه لم يكن له من يشاركه في اسمه فإنه يجمعه تحت عنوان « باب الواحد » .

يذكر الراوي باسمه ، واسم أبيه ، وجده ، ونسبته وكنيته ، ثم يذكر شيخًا أو شيخين ، وكذلك التلاميذ يقصد بذلك تحديد زمن الراوي .

ولم يشأ تطويل التراجم ، وركز على قضية الجرح والتعديل بنقله عن شيوخه كأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعمرو بن الفلاس أو من تقدمهم كيحيى القطان وابن مهدي وغيرهم .

والبخاري إذا وجد الراوي مشهورًا باسمين فإنه يذكره في الموضعين ، ومثال ذلك عبد الله بن أبي صالح ذكوان ، والذي يعرف بعباد والذي سبق أن ذكرته في

تحديد الراوي ، ذكره البخاري في باب عبد الله ، وفي باب عباد وتكلم عليه في الموضعين .

والبخاري إذا وجد من وصف بوصفين ، وكان محتملًا أن يكون واحدًا ، وأن يكون اثنين ، فإنه يعقد ترجمتين ، وقد يرجح فيقول : أراه الأول . وقد لا يرجح ؛ اعتمادًا على الجمع بين الترجمتين ففيه تنبيه على هذا .

وربما اجتهد هو فحكم على الراوي ، وهو من المعتدلين ، لكنه من أشد المعتدلين ، فهو أشد بكثير من أحمد بن حنبل مثلًا .

وله مصطلحات خاصة به « ففيه نظر » و« سكتوا عنه » و« منكر الحديث » معناهما أن هذا الراوي عنده في أردأ المنازل ، وأنه متهم واهٍ ، أي جرحه غائر .

على أني أحب أن أنبّه أن هذا ليس على إطلاقه ، والتدقيق فيه من أكثر من ناحية : فقوله « فيه نظر » أو « سكتوا عنه » أو « منكر الحديث » ، ومعناه أنه في أردأ المنازل ، لكن هذا عند البخاري ، وقد يكون غيره يختلف عنه في الحكم على هذا الراوي . وعلى الباحث أن يرجّح .

فمثلًا : محمد بن أبي حميد ، ويقال حماد بن أبي حميد المدني ، قال البخاري : منكر الحديث[1] .

بينما قال ابن عدي : وحديثه مقارب ، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه[2] .

فالأول رأي البخاري ، والثاني رأي ابن عدي .

ومثال آخر : سويد بن سعيد بن سهل الهروي قال البخاري : فيه نظر ، كان عمي فلقن ما ليس من حديثه[3] .

---

(١) التاريخ الكبير ١/٧٠ رقم ١٦٨.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٢٢٠٣، ٢٢٠٤.

(٣) التاريخ الأوسط ٤/١٠٤٤ رقم ١٦٦٥.

وقال أبو حاتم : كان صدوقًا ، وكان يدلس يكثر ذاك ، يعني التدليس[(١)] .

تأمل كلام الإمامين ، البخاري يجرحه جرحًا غائرًا « فيه نظر » ؛ وأبو حاتم يوثقه يقول « صدوق » ، وهي من ألفاظ التعديل عنده .

ومن هذين المثالين نستفيد أن قول البخاري « فيه نظر » أو « سكتوا عنه » أو « منكر الحديث » هذه ألفاظ للجرح عنده . تحتاج أن نَدْرس حال الراوي في ضوء أقوال الأئمة الآخرين .

والبخاري قلما يُعدّل ، وكلامه كثير في الجرح الغائر ، ولقد نقل الحافظ المزي عن البخاري أنه قال : كل من لم أبين فيه جُرْحةً فهو على الاحتمال ، وإذا قلت : « فيه نظر » فلا يحتمل[(٢)] .

ومعنى ذلك أنه يتكلم فيمن اشتد ضعفه أو كان كذابًا ، أما من كان في دائرة القبول من أعلا درجاتها إلى أدنى درجاتها فإنه يسكت ، إنه رام جمع أسماء الرواة والتعريف بهم ، والنص على المجروح جرحًا تُرَد به روايته .

قوله : « في إسناده نظر » غير قوله : « فيه نظر » ؛ فالمصطلح الأول في حال الإسناد الذي فيه صاحب الترجمة ، فقد يكون فيه شائبة إرسال . أما المصطلح الثاني فمعناه أن هذا الراوي عند البخاري مردود الرواية .

ومن عجيب ما وقفت عليه عند البخاري ترجمته لصعصعة بن ناجية جد الفرزدق ، وإيراده له حديثًا مرفوعًا ، مما يدل على أنه صحابي ، ثم يقول : فيه نظر[(٣)] !!

فيكف يكون الرجل صحابيًا ، ويقول : « فيه نظر » الظاهر لي أنه « فيه نظر » أي في إسناد هذا الحديث الذي أخرجه عنه ، فالراوي عن صعصعة طفيل بن

---

(١) الجرح والتعديل ٤/٢٤٠ ترجمة رقم ١٠٢٦.

(٢) تهذيب الكمال ١٨/٢٦٥ نهاية ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق .

(٣) التاريخ الكبير ٤/٣١٩ ترجمة رقم ٢٩٧٨.

عمرو[١] ، قال فيه البخاري : لا يصح حديثه . أو أن قول البخاري « فيه نظر » أي في صحبة هذا الصحابي ، فمنهم من عدّه جد الفرزدق ، وهو صحابي ، ومنهم من عده عم الفرزدق وهو تابعي .

والراجح أن الفرزدق ليس له عم يقال له صعصعة ، وإنما هذا جده .

وعليه فقول البخاري هنا : « فيه نظر » ليس معناه أن جرحه غائر ، وإنما النظر في الإسناد أو النظر في إثبات الصحبة أو نفيها .

ولقد جمع الأئمة والعلماء نماذج من هذا ، وخلصوا إلى أن هذه القاعدة غير مطردة ، يقول الذهبي : لا يقول البخاري فيه نظر إلا فيمن يتهمه غالبًا[٢] . تأمل كلمة « غالبًا » فإنها تفيد أنه قد يطلقها ولا يتهم الرجل . وراجع نماذج لهذا في كتاب « دراسات في الجرح والتعديل » للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي[٣] جمع نماذج ونقل عن الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، الجملة ١٣ + ١١ = ٢٤، لا أسلم جميعها لهما ، كما في ترجمة صعصعة بن ناجية التي ذكرتها هنا ، بل إن الشيخ حبيب الرحمن هز هذه القاعدة ، وأن « فيه نظر » أو « منكر الحديث » قد يستعمل البخاري ذلك في غير الجرح الغائر ، فقد يستعملها في احتمال انقطاع الإسناد ، أو ضعف الراوي فيما انفرد به .

ولقد أنكر بعض الأئمة على البخاري تضعيف بعض الرواة ، فأنكر أبو حاتم عليه ذكره لأبي المنيب في الضعفاء ، وقد وثقه ابن معين ، وأنكر عليه أيضًا إدخال

---

(١) الحديث أخرجه الطبراني في الكبير ٧/٧٦ رقم ٧٤١٢، وفي طبعة أخرى ٨/٩١ وذكره ابن كثير في جامع المسانيد والسنن ٤/٥٤٥ رقم ٧١٤ تعليق المحقق ، وراجع مسند أحمد ٣٤/٢٠٠ رقم ٢٠٥٩٣ الهامش . وراجع الإصابة ٣/٤٢٩ رقم ٤٠٧٢، وكشف الأستار ١/ ٥٥، ومجمع الزوائد ١/ ٩٤، وتهذيب التهذيب ٤/ ٤٢٣، وتهذيب الكمال ١٣/ ١٧٥.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤١٦.

(٣) ص٢٦٠ جمع ونقل عن غيره .

عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي في الضعفاء، وأيضًا عبد الرحمن بن سلمان الرعيني قال فيه البخاري: فيه نظر. بينما أخرج له مسلم، وقال النسائي: لا بأس به، وكذا ابن حجر، ووثقه ابن يونس.

ولم يهتم البخاري في التاريخ الكبير بذكر سنة الوفاة. ولعله استعاض عن ذلك بذكر بعض الشيوخ والتلاميذ. وكتابه فيه سمة كتب العلل، فهو يشير لما في رواية الراوي من إرسال أو انقطاع أو غيرهما من أمور الإسناد، ويركز على زيادة راوٍ أو نقص راوٍ، وكذلك يدقق في حديث الراوي من أي بلد، فهذا حديثه في أهل المدينة، وهذا حديثه في البصريين، وهكذا مما يعين على تحديد الراوي.

* وعنده تدقيق في اسم الراوي، وفي اتصال الإسناد، وفي الضبط، ولبعض العلماء تعقبات على البخاري، منهم ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في كتابه «موضح أوهام الجرح والتعديل».

* ولقد سار البخاري في كتابه هذا على منهج الاختصار، حتى إنه ليحتاج إلى شرح يوضح مراميه.

* ولقد بُدئ في ذلك والحمد لله تعالى، فقام الأخ الدكتور محمد بن عبيد بتخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير للبخاري، وقد بلغت هذه الأحاديث عنده ١١٢٧ حديثًا، ولقد بقي في النسخة التي عندي قرابة عشرة أحاديث، ولا أدري لماذا تركها الدكتور محمد بن عبيد، وكذلك لم تشمل دراسته الأحاديث الموقوفة والمقطوعة، أسأل الله أن يوفق من يقوم بذلك.

* وأيضًا من الدراسات المتعلقة بالتاريخ الكبير للبخاري ما تقوم به كلية أصول الدين جامعة الأزهر من تقسيم الكتاب إلى رسائل، وقام الطلاب بها، وهي تقوم على تحقيق النص، ودراسة مسائل الكتاب، وتخريج نصوصه.

* وأيضًا قام الدكتور أحمد عايش عبد اللطيف بإنشاء موسوعة رجال تحت عنوان «لسان المحدثين» جمع فيها زيادات التاريخ الكبير على تهذيب الكمال.

ثم من مات في الستين إلى السبعين، وهكذا إلى من مات بعد خمسين ومائتين، وذكر من هؤلاء عددًا قليلًا، ثم ختم الكتاب بخبر وفاة البخاري سنة ست وخمسين ومائتين.

هكذا رتب الكتاب على الطبقات.

واهتم بالأسماء والأنساب والكنى للمترجمين، بكتب فوائد في غاية الأهمية:

* فـ «أبو قرصافة» جندرة بن خيشنة، من بني عمرو بن الحارث بن مالك بن كنانة نزل الشام[١].

* ويخرج حديثًا عن أبي جري، ومن طريق آخر عن أبي جزي، ثم يقول: والصواب: أبو جري، ويخرجه من طريق آخر فيستعمل نسبته فيقول: عن الهجيمي. ومن ثالث: عن أبي جري الهجيمي[٢].

ويقول: واسم أبي بَصرة الغفاري حُميل بن بَصْرة. قال علي[٣]: سألت رجلًا من غفار، فقال: اسمه حُميل. ومن قال: خميل فهو خطأ.

ويسوق الحديث من طرق، وفي إسناده «جميل»، وفيها أيضًا «بَصرة بن أبي بصرة»[٤]، وأستمر في القراءة فأجد كثيرًا من الفوائد في التحقيق في أسماء الرواة، ويسوق الأخبار في ذلك بالإسناد، ويرجح بناء على صحة أو ضعف الإسناد.

ويهتم البخاري في التاريخ الأوسط بوفيات المترجمين، فيحدّد وقت الوفاة،

(١) جـ ٢ ص ٧٣٨.

(٢) ٢/٧٣٣- ٧٣٨ حديث رقم ٤٥٠- ٤٥٥.

(٣) هو ابن المديني شيخ البخاري.

(٤) ٢/٧٤٧ خبر رقم ٤٦٤ وما قبله وما بعده؛ و ٢/٩٦٥ بعد خبر رقم ٧٣٦- ٧٣٨ و ٢/١٠٣٢ بعد رقم ٨٢٤- إلى ما شاء الله.

وربما ذكر مكانها أو سببها ، كما قد يذكر من صلى عليه[١] ، وقد يذكر في الخبر ما يفيد من أحكام ، من صلاة من هو من غير أقارب الميت ، وهل يدفن في المكان الذي مات فيه ، وهل يصلّى عليه في المسجد ، وما ترتيب الجنازات إذا كانت الصلاة على أكثر من واحد؟ إلى غير ذلك[٢] .

وكثيرًا ما يذكر من الوفاة ، وكثيرًا لا يذكره . وقد يحذف المائة أو المائتين من الرقم اعتمادًا على ما سبق .

ويجتهد في التعديل والتجريح ، بل يجتهد في بيان حال الحديث ، وهل هو معل أو غير معل ، وهل الموقوف أقوى أو المرفوع ، وهل المرسل أقوى أو غيره ، إنه يجمع الطرق ، ويدرس حال كل طريق ، وحال كل راوٍ ، وبخاصة الضعفاء .

فيقول في النعمان بن راشد : في بعض حديثه وهم ، وهو صدوق في الأصل[٣].

ويقول عن حنظلة السدوسي : رأيته وتركته على عمد ، كان اختلط[٤].

ويقول عن فائد بن عبد الرحمن العطار : كوفي لا يُتابع في حديثه.

ويقول : عن عبد الله بن محمد العدوي : عنده مناكير .

ويقول : عن عبد الرحمن بن سلمان : فيه نظر .

ويقول : عن عباد بن كثير الثقفي : سكتوا عنه .

- ويسوق بعض الأحاديث والآثار والأخبار ؛ لملاحظة ما فيها من فوائد وفرائد ، لكنه بعيد المرمى ، دقيق المغزى ، فعليك أن تلاحظ بدقة ، وأن تتأمل بِبُعد نظر حتى تستخرج ما فيه ، فإنه كتاب عموم علوم الدراية ، على الباحث أن يسبر

---

(١) راجع فقرة رقم ٣٧٩- ٣٩٢ جـ١ ص٦٧٢- ٦٨٣.

(٢) ٣/ ٤٤١.

(٣) ٣/٤٤١ رقم ٦٦١.

(٤) ٣/٤٥٦ رقم ٦٨٠.

غوره ، ليستخرج كنوزه ، ويتأمل كنوزه ليستخرج مكنونه[1].

إنه يؤرخ وفاة الراوي في سنة كذا ، ثم يذكر أسماء من مات في هذه السنة سردًا ، وغالبًا لا يعدل هؤلاء ولا يجرح ، وإنما يذكر الوفاة ويدقق .

إن دراسة هذا الكتاب تدرّب الطالب على دراسة الأسانيد ، وإدراك مرامي الأئمة ، والكتاب مطبوع عدة طبعات ، والطبعة التي في يدي طبعة مكتبة الرشد السعودية ، حققها اثنان من طلاب الدراسات العليا بجامعة أم القرى ، حقق النصف الأول الدكتور تيسير بن سعد أبو حميد ، وحقق النصف الثاني الدكتور يحيى بن عبد اللّه الثمالي ، والنصف الأول طُبع في مجلدين ، واشتمل من بداية الكتاب إلى سنة مائة ، وفي نهاية المجلدين خاتمة وملاحق وفهرس . أما المقدمة فتقع في ٢٣٣ من أول المجلد الأول .

أما النصف الثاني فيقع في مجلدين أيضًا ، واشتمل على التاريخ من أواخر المائة الأولى إلى نهاية حياة البخاري ٢٥٦هـ. وذكر بعض زيادات في نهاية الكتاب وجدها في رواية ابن زنجويه ، وليست في رواية الخفاف ، وملحقًا فيه زيادات رواية الخفاف على رواية زنجويه .

والمجلد الخامس فهارس نصفه الأول فهارس للمجلدين الأولين ، ونصفه الثاني من ص٢٦٧ فهارس للمجلدين الثالث والرابع .

وتاريخ الطبعة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م .

وإذا كان ابن رجب شرح علل الترمذي ، فلكم أسأل اللّه أن يوفق من يشرح تاريخ البخاري بمراحله الثلاث .

وتوجد طبعة للتاريخ الأوسط لكن مكتوب عليها التاريخ الصغير ، حققها

---

(١) راجع حديث ١٥٨ جـ١ ص٤١٣، وحديث ٣٢٩ جـ١ ص٦٠٥، وحديث ٧١٣ جـ٣ ص ٤٨١.

محمود إبراهيم زايد ، وطبعتها دار الوعي بحلب ، ودار التراث بالقاهرة ، مع أن القائم على الطباعة ذكر في المقدمة ص ر أن راوي هذا الكتاب عن البخاري هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأشقر ، بينما ذكر في صدر الكتاب (ص١) في إسناده أن راويه أبو محمد زنجويه ، ولو أنه انتبه لذلك ما سماه الصغير . وهذه الطبعة تقع في جزئين .

❁ ❁ ❁

- نهاية السول في رواة الستة الأصول لسبط ابن العجمي ت ٨٤١هـ :

ترجم فيه لرجال الكتب الستة ، مع من علق له البخاري ، أو ذكره في المتابعات ، أو قرنه مع غيره ، وأيضًا ما أخرج عنه مسلم في المقدمة ، وأيضًا رجال عمل اليوم والليلة للنسائي .

* يترجم لبعض من يشتبه بأحد رجال الستة ، ويضع أمام اسمه كلمة « تمييز » .

* استفاد كثيرًا بكتاب المزي والذهبي « التذهيب » ومن مغلطاي « إكمال تهذيب الكمال » .

* يذكر اسم المترجم ، ونسبه باختصار ، ويذكر نسبته وكنيته . ومن ذكر بلقبه اجتهد في بيان اسمه . ويذكر فوق اسم المترجم رموز من أخرج حديثه ، ثم يذكر بعض شيوخه ، وبعض تلامذته ، ويذكر ما يُعرّف بصفات الرجل .

* ويجتهد في جمع ما قيل في الراوي من تعديل أو تجريح ، حتى إنه ربما استفاده من مصدر بعيد كتلخيص الذهبي على المستدرك . وكتب الأئمة في دراسة الأحاديث .

* ويذكر بعض ما استنكر من حديث الرجل ، ويهتم بذكر تاريخ وفاة المترجم .

* وهذا الكتاب متوسط الحجم.

* بدأ مؤلفه بالسيرة النبوية باختصار.

* وثنّى بفوائد في الجرح والتعديل.

* وذكر عدة مسائل لها تعلق بالتراجم، كرواية المبتدع، والتدليس، والمخضرم، والاختلاط، ورواية المجهول، وزاد ما وقف عليه من مناقب للرجل.

* يضبط الأسماء والنسب المشتبهة بالحروف.

* اجتهد في تحقيق مسائل وهِم فيها أحد سابقيه.

* أضاف كراسة مطالعته للكتاب. فيذكر نوادر وفرائد غاية في الأهمية والفائدة، وبخاصة القواعد العامة.

* والتراجم مرتبة على حروف المعجم، وقدم في الهمزة من اسمه أحمد تبركًا.

* وبين هل الإمام من الستة أخرج عن الراوي وحده أي مستقلًا أو لابد أن يقرن معه غيره، فيكتب رمزه وبجواره كلمة «مقرون»[1] أو «مقرونًا بغيره».

* قد لا يحكم على المترجم بعدالة أو جرح، وهذا قليل[2]، وقد تجده عند ابن حجر وقد حكم عليه، وقد تجد عند السبط من حكم عليه، ولم يحكم ابن حجر عليه.

هذا وكتابه «نهاية السول ...» مطبوع شائع.

❁ ❁ ❁

(١) راجع ترجمة رقم ١٥١ ورقم ٢٩٢١.

(٢) راجع ٢٢٧، ٢٦٨٦.

- «كتاب الجرح والتعديل» لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المتوفى ٣٢٧هـ:

أراد ابن أبي حاتم أن يكمل عمل البخاري، فأضاف إلى كتاب البخاري «التاريخ الكبير» كثيرًا من التراجم، وأضاف علم أبيه وأبي زرعة، وعددًا من أقرانهما وشيوخهما إلى كتاب البخاري، فأضاف كثيرًا من أحكام الجرح والتعديل، وفوائد تتصل بأخبار الرواة. فجاء كتابه «الجرح والتعديل» كثير الفائدة في علم الرجال.

رام جمع رجال السنة النبوية، فأخذ رجال التاريخ الكبير، وأضاف إليهم كثيرًا:

- يشتمل التاريخ الكبير على ١٢,٥١٧ ترجمة.
- يشتمل الجرح والتعديل على ١٨,٠٤٠ ترجمة.

قدم للكتاب بمقدمة تقع في مجلد فيها مباحث عن الاحتياج إلى السنة النبوية، وبيان الحاجة إلى معرفة الصحيح من السقيم منها، وهذا يحتاج إلى معرفة أحوال الرواة، وعلماء الجرح والتعديل هم الذين يعرفون أحوال الرواة، وتكلم عن طبقات الرواة، وعدالة الصحابة، والثناء على التابعين وأتباعهم، وذكر مراتب الرواة، وذكر الأئمة وسرد بعض أسمائهم.

ثم عرَّف بمشاهير أئمة الجرح والتعديل مثل: الإمام مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن زيد، والأوزاعي، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم، ثمانية عشر إمامًا، ترجم لكل واحد منهم ترجمة موسعة، تبين مكانته العلمية، ودرايته بعلوم السنة، وساق فيها كثيرًا من الفوائد.

وفى الجزء الثاني: قدم له بمقدمة نفيسة في التعريف بمكانة السنة النبوية، ووجوب تناقلها، ووجوب تعلمها وتعليمها، ووجوب قيام النبلاء بالحفاظ عليها،

والتعريف بحال الرواة ، وصفة من تُقبل روايته ، وصفة من لا تُقبل روايته .

ثم بدأ في التراجم مرتبًا لها على حروف المعجم ، في الحرف الأول من الاسم ، وإذا كثرت التراجم في الحرف رتبها على الحرف الأول في أسماء الآباء ، وربما على الحرف الأول في أسماء الأجداد ، وفي نهاية كل حرف عقد عنوانًا للمبهمين ممن ذكروا بأسمائهم فقط ، ولم يعرف آباؤهم ، ثم عقد عنوانًا للأفراد ممن لم يشاركهم أحد في اسمهم .

يركز على ذكر بعض الشيوخ والتلاميذ ، وذلك مفيد في اتصال الإسناد ، ورفع الجهالة .

يركز على الجرح أو التعديل . وعنده رواة كثيرون لم يذكر فيهم جرحًا ولا تعديلًا ، يبلغ عددهم ٥٤٠٠ ترجمة . .

ثم ختم الكتاب بستة أبواب :

الأول : من لم يُعرف إلا بـ « ابن فلان » ، رتبهم على أسماء الآباء .

والثاني : من يقال له أخو فلان ، وفيه ترجمة واحدة .

والثالث : للمبهمات . وفيه ترجمتان فقط .

والرابع : لمن عُرف ابنه ولم يُعرف هو ، وفيه ترجمة واحدة .

والخامس : لمن عرف بكنيته ، ورتَّبها على الحروف .

والسادس : لمن عُرفت بكنيتها من النساء ، ورتبهن على الحروف أيضًا .

وفى الحروف التي لا تكثر فيها التراجم فإنه لا يرتبها .

ولقد ذكر مراتب التعديل والتجريح ، وذلك مرتين في كتابه :

المرة الأولى : جعلهم خمس مراتب :

١- الثبت الحافظ الناقد للحديث ، فهذا يُحتج بحديثه ، ويعتمد قوله في الرجال .

٢- العدل في نفسه ، الثبت في روايته ، فهذا يحتج بحديثه .

٣- الصدوق الورع الذي يَهِم أحيانًا ، وقبله الجهابذة فهذا يُحتج بحديثه .

٤- الصدوق الورع المغفل ، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو ، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب ، والزهد والآداب ، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام .

٥- من ليس من أهل الصدق والأمانة ، من ظهر للنقاد كذبه ، فهذا يترك حديثه ، وتطرح روايته[1] .

والمرة الثانية : جعلهم أربع منازل :

١- ثقة ، متقن ، ثبت ، فهذا يحتج بحديثه .

٢- صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به . فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه .

٣- شيخ صالح الحديث . ليس بقوي ، لين الحديث ، ضعيف الحديث فهذا يكتب حديثه ويعتبر به ، وكل مصطلح أعلا من الذي بعده .

٤- متروك الحديث ، ذاهب الحديث ، كذاب . فهذا لا يكتب حديثه[2] .

وواضح أنه أجمل المراتب . وأن من جاء بعده فصَّل في المراتب والألفاظ .

وكتاب الجرح والتعديل خُدِم بعدة أعمال منها :

قام قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة بحصر الرواة الذين لم يحكم عليهم بجرح أو تعديل بلغ العدد ٥٤٠٠ راوٍ ، قسمهم القسم على ثلاث رسائل دكتوراه - وقام الباحثون بالحكم عليهم ما أمكن ، ولست أدرى هل طُبعت هذه الرسائل أم لا ؟ .

قام الأخ/ محمد صالح بن عبد العزيز المراد بصنع فهارس للكتاب ، رتَّب فيها

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل جـ ١ ص١٠ تحت عنوان « مراتب الرواة » .

(٢) الجرح والتعديل جـ ٢ ص ٣٧.

الرواة ترتيبًا دقيقًا ، ورتب أيضًا الأحاديث والآثار ، وهذه الفهارس تقع في مجلد ، نشرته مكتبة دار الوفاء بجدة السعودية .

❁ ❁ ❁

– التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة أحمد بن زهير بن حرب (ت ٢٧٩هـ) :

رتبه على البلدان ، وفي داخل ذلك على الموضوعات ، يجمع من اشترك في صفة أو نسب أو قرابة .

يركز على تحديد الراوي ، فيذكر اسمه إن كان مذكورًا بلقبه أو كنيته ، أو يذكر كنيته إن كان مذكورًا باسمه فقط ، أو لقبه فقط ، أو يذكر بلده ، أو شيخًا يكون أشهر من تحمل عنه ، أو تلميذًا روى عنه . إنه يحرص على تحديد الراوي ما استطاع ، وهذه ميزة عظيمة .

يذكر شيئًا من مناقب المترجَم له ، وما كان من آرائه ، وربما ذكر حديثًا رُوي عنه ، أو من طريقه ، ويذكر ما أمكن من أسرته .

يذكر ما عنده مما قيل في الراوي من جرح أو تعديل ، سواء من اجتهاده هو ، أو من مروياته عن شيوخه كيحيى بن معين ، أو الثوري ، أو أحمد بن حنبل وغيرهم .

يذكر كل حقائقه بالإسناد ، وأسانيده في الأعم الأغلب صحيحة وعالية ، وهي مفيدة في عالم الراوية ، كسماع فلان من فلان أو عكسه ، يناقش ويتثبت ، يميز ما كان من حفظه عما كان من كتابه .

يهتم بالشخصيات الفذة ، فيذكر الكثير من أخبارهم وآرائهم ، والرواة عنهم ، ففي عطاء مثلًا أطال النَّفَس في التعريف به وبمروياته وآرائه . وكذا عمر بن عبد العزيز تكلم عن إحيائه السنة وإماتته للبدعة . وفي أويس القرني ذكر شيئًا من مناقبه . وفي ترجمة مجاهد ركز على دوره في التفسير ، وفي الزهري وقتادة وابن جريج وشعبة ركز على دورهم في الحديث ، والكلام على قضايا الرواية والسماع .

ويقف عند المسألة التي ترد في الترجمة، سواء كانت حديثية أو فقهية أو تاريخية، فيتناولها بالتحقيق والتوضيح، وبخاصة مسألة علل الحديث يوضحها من فهمه أو نقلًا عن شيوخه.

وروايته عن شيوخه كما في كتبهم تمامًا، مما يدل على دقة الرجل في الضبط، وتثبته في الرواية.

هذا والكتاب مطبوع، طبعته الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة مصر ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م في ثلاثة أجزاء والرابع فهارس: للآثار والأخبار السلفية والأقوال في السيرة ومصطلحات الجرح والتعديل.

* وفهرس للمترجم لهم صـ ١٣٨.
* وفهرس الأعلام صـ ١٨١.
* وفهرس المبهمات صـ ٣٧٥.
* وفهرس النساء صـ ٣٧٨.
* وفهرس الموضوعات والأبحاث والفوائد صـ ٣٨٦.

وهذه الفهارس قربت الكتاب للدارسين.

❁ ❁ ❁

- سير أعلام النبلاء للذهبي ٧٤٨هـ:

كتاب للتراجم عمومًا، من أول تاريخ الإسلام إلى سنة سبعمائة - عصره الذي عاش فيه - يقع الكتاب في أربعة عشر مجلدًا. الأول والثاني للسيرة النبوية والخلفاء الراشدين، أحال منها على كتابه «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» ليؤخذا منه ويضما إلى السير.

نظم الكتاب على الطبقات، فقسمه إلى أربعين طبقة، والطبقة: القوم المتشابهون من حيث اللقيا، مع التقارب في السن من حيث المولد والوفاة.

ونظام الطبقات يعين على فهم الإسناد إن كان متصلًا، أو فيه إرسال أو

انقطاع، أو عضل أو تدليس، ويعين على تعيين الرواة عند التشابه.

وهذا النظام وإن كان يؤخذ عليه صعوبة العثور على الترجمة لغير المتمرسين عليه، إلا أن الفهارس قد عالجت هذا العيب.

جمع الذهبي تراجم الأعلام البارزين جدًّا من فئات الناس، كالحكام والقضاة والقراء، والمحدثين والفقهاء، والأدباء، والمتكلمين وغيرهم من شرق العالم لغربه. يؤثر المحدثين على غيرهم.

- وقد يجمع تراجم الأقرباء في مكان واحد.

- يذكر اسم المترجم، ونسبه ولقبه، وكنيته ونسبته، ثم مولده ونشأته ودراسته، وأخذه عن الشيوخ الذين التقى بهم وروى عنهم، ثم تلامذته، وآثاره العلمية، ومنزلته وعقيدته، وأقوال الأئمة فيه، وبخاصة في الجرح والتعديل، يذكر أحكام الآخرين على الرواة وقد يناقشها، ويصدر حكمه الدقيق، سواء على المحدثين أو غيرهم، إلا أنه حكم على كل طائفة في ضوء تخصصها.

- ويذكر تاريخ وفاة الراوي، يوفق في ذلك ويرجح.

- نبّه على بعض الأوهام التي وقعت من غيره.

- وحكم على الأحاديث صحة وضعفًا، واجتهد في ذلك، وسحبه على الروايات التاريخية والأدبية.

هذا وكتاب «سير أعلام النبلاء» ليس مختصرًا لتاريخ الإسلام، وإنما هو مؤلف استقلالًا، ويتميز عن تاريخ الإسلام بعدة أمور:

١- تراجم الصدر الأول في السير غزيرة المادة العلمية، متقنة الترتيب.

٢- أفرد الحافظ الذهبي بعض الأعلام بترجمة مستقلة موسعة، فأدخلها في السير، ولم يدخلها في تاريخ الإسلام. ومن ذلك: ترجمة أبي بكر الصديق، وعثمان بن عفان، والسيدة عائشة، والإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وسعيد بن المسيب، وأحمد بن حنبل والشافعي، ومالك

وابن حزم ، وعمر بن عبد العزيز ، وعبد الله بن المبارك ، والبخاري .

٣- عند كتابة الذهبي كتابه «سير أعلام النبلاء» كان قد اتضح عنده أمور كثيرة ، فاستدرك وصوّب مما جعل السير أكثر تحقيقًا .

٤- أضاف عناصر جديدة للترجمة- كعدد الأحاديث ، فيقول في ترجمة عبد الله بن مسعود مثلًا : اتفق الشيخان على إخراج أربعة وستين حديثًا عنه ، وانفرد البخاري بواحد وعشرين ، وانفرد مسلم بخمسة وستين حديثًا عنه ، وله عند بقي بن مخلد ثمانمائة وأربعون حديثًا بالمكرر .

٥- يذكر في تراجم المحدثين أحاديث وقعت له من طريقهم بإسناد عالٍ ، موافقة أو بدلًا أو مساواة .

وسير أعلام النبلاء مطبوع في ثلاثة وعشرين جزءًا ، وصل إلى ٦٧٢هـ ، وعلمت أنه أضيف له جزءا السيرة والخلافة كما سبق أن ذكرت ، ولم أر الجزأين بعدُ ، ويظهر لي أن هذه الطبعة ينقصها مجلد أو أكثر ؛ إذ إنها تنتهي قبل موت الذهبي بكثير .

ثم طبع له فهارس تقع في مجلدين : المجلد رقم ٢٤ فيه فهرس الآيات ، والأحاديث ، والمؤلفين ، والأمثال ، وكلمات فسرها المؤلف ، وأسماء المؤلفات ، والأماكن ، والطبقات .

والمجلد رقم ٢٥ فيه فهرس الوقائع والحوادث ، وفهرس الأعلام المترجمين[1] ، وأسانيد الذهبي ، وأقوال الذهبي ، والأقوام والجماعات ، والشعر ، ومصادر تحقيق الكتاب .

والكتاب حققه مجموعة من العلماء ، أولوه من العناية الكثير ، فذكروا مصادر الترجمة ، وخرّجوا الأحاديث ، وبحثوا القضايا التي تحتاج إلى بحث .

وطبعته مؤسسة الرسالة ببيروت .

(١) وهذا يهمنا أكثر ، وأحب أن تعرف أنه في المجلد ٢٥ من ص١٥ إلى ص٥٠٨.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد - عبد الحي بن العماد الحنبلي ، ت ١٠٨٩هـ :

كتب التاريخ على السنين ، ومزجه بالتراجم .

لخص فيه تاريخ الإسلام للذهبي . والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ، والضوء اللامع بأعيان القرن التاسع للسخاوي ، والكواكب السائرة بمناقب أعيان المائة العاشرة للنجم الغزي .

وهو أيضًا موجز وذيل لما أُلف على السنين كتاريخ الطبري ، وابن الجوزي ، وابن الأثير ، ومرآة الزمان ، وعيون التواريخ ، وابن كثير . وما ألف على البلاد كتاريخ بغداد ، ودمشق ، وقزوين . وما أُلف على الأسماء كابن خلكان ، والوافي بالوفيات . وغير ذلك من المطبوعات والمخطوطات التي انتهت قبل سنة ألف .

وترجم فيه لمعاصرين من رجال القرن الحادي عشر .

ترجم فيه لأعيان الرجال ، رتبه على السنين . يذكر السنة وما فيها من أحداث ، ويترجم من مات فيها من الرواة والعلماء .

يترجم للراوي باسمه ونسبه بما يميزه ، وقد يذكر بعض شيوخه وتلاميذه ، وما اشتهر به من فروع العلم ، وإذا كان من رواة الحديث اجتهد في بيان حاله من الجرح أو التعديل ، ينقل عن غيره في الأعم الأغلب ، لكنه ربما نقَّح عبارة لم توافق ما عنده . ويعزو النقل إلى قائله ، وربما ترك ذلك طلبًا للاختصار .

له فهرس عام ، وفهرس للأعلام والقبائل والجماعات ، مرتَّب على حروف المعجم الرجال والنساء ، وكنى كل حرف في نهايته ، فأبو قحافة في نهاية القاف ، وبعده بنو قريظة وأم كلثوم بنت فاطمة في آخر الكاف .

مطبوع في ثمانية أجزاء طبع دار الفكر بيروت .

❁ ❁ ❁

- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣هـ :

قدم له بالتعريف ببغداد ، ثم من نزلها من الصحابة ، فترجم لخمسين منهم[1].
ثم ترجم لسائر العلماء الذين عاشوا ببغداد أو زاروها منذ إنشائها إلى عصره سنة ٤٦٣هـ ، معتمدًا على المصنفات التي سبقته ، والتي يرويها بأسانيده ، وقد يتعقب مؤلفيها في الشيء بعد الشيء . كما أنه اعتمد على مروياته التي تحملها عن شيوخه . وهذا كثير يصل إلى الربع .

يترجم للراوي بذكر اسمه ، ونسبه وكنيته ، وشيوخه وتلاميذه ، وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه ، وقد يعدله هو أو يجرحه ، وقوله له قيمته عند علماء الحديث ، ثم إنه يذكر تاريخ وفاته ما أمكن .

رتب التراجم على الحرف الأول فقط ، بادئًا بمن اسمه محمد تبركًا برسول الله ﷺ ، فإن كثرت التراجم في حرف رتبهم على الحرف الأول من أسماء آبائهم .

وهو يراعي الطبقات في داخل الحرف الواحد ، فيقدم من تقدمت وفاته ، ومن لم يعرف تاريخ وفاته ؛ فإنه يذكره في أثناء طبقته ممن عاصروه .

وبعد انتهاء الحرف يذكر الأسماء المفردة منه ، أي الاسم الذي لم يتسمّ به إلا راوٍ واحد .

وبعد أن أتم الأسماء ، عقد باب الكنى ذكر فيه من عُرف بكنيته دون ترتيب .

ثم ذكر من لم يعرف اسمه ولا كنيته .

ثم ذكر النساء دون ترتيب ، بل جعل الكنى وسط الأسماء فيهن .

يسوق معظم الحقائق بالأسانيد ، سواء منها ما يتصل بالحديث ورجاله ، أو بالتاريخ أو بالأدب ، ويرجح بين الروايات المتعارضة .

---

(١) في ١١٠ صفحة .

وقد يخرج أحاديث للمترجَم له ، ويتناول حال الحديث أحيانًا من حيث الصحة أو الضعف ، وحكمه هذا له قيمته .

وذَيل على تاريخ بغداد الحافظ ابن الدبيثي - محمد بن سعيد بن يحيى ت ٦٣٧هـ- واختصر ذيله هذا الحافظ الذهبي ، وطبع هذا المختصر في مجلد واحد ، هو رقم ١٥ في ترتيب أجزاء تاريخ بغداد وذيوله .

وذيّل عليه أيضًا الحافظ ابن النجار- محمد بن محمود بن الحسن ت ٦٤٣هـ- وتذييله طويل طُبع منه قرابة حرفين في خمسة أجزاء من رقم ١٦-٢٠ في ثلاث مجلدات ، تبدأ من ترجمة عبد المغيث بن زهير ، وتنتهي بترجمة الفضل ابن محمد .

وكان ابن الدمياطي- أحمد بن أيبك بن عبد الله الحسامي المتوفى ٧٤٩هـ - قد التقط من ذيل ابن النجار ٢١٤ ترجمة ، وسمى ذلك « المستفاد من ذيل تاريخ بغداد » ، فطبع ذلك مع الذيلين السابقين ، وهو في المجلد التاسع عشر جزء ٢١، وأما الجزء ٢٢ فهو كتاب الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي تأليف ابن النجار صاحب الذيل الثاني .

وكتاب تاريخ بغداد له فهارس في الجزء ٢٣ من صـ ٣ إلى ٤٠٢ فهرس الأحاديث النبوية ، ومن صـ ٤٠٣ إلى الآخر صـ ٧٢٩ فهرس تراجم تاريخ بغداد .

أما الذيول الثلاثة ففهرسها في الجزء ٢٤ من صـ ٣- ٦٩ فهرس الأحاديث النبوية ، ومن صـ ٧١ إلى الآخر صـ ٢١٣ فهرس تراجم الذيول الثلاثة (الدبيثي وابن النجار والدمياطي) .

والطبعة التي معي الآن طبعة دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان . تحقيق مصطفى عبد القادر عطا . الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م . والكتاب له أكثر من طبعة في المكتبة الإسلامية .

- تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر ت ٥٧١هـ :

أرَّخ فيه لمنطقة الشام ، وفضائلها وفتوحها .

وأرخ لمدينة دمشق خاصة ، فذكر فضائلها وأخبارها .

وترجم لمن دخلها أو اجتاز بنواحيها .

هو أوسع تواريخ البلدان ، وأوسع المصادر في تراجم الرجال .

جمع بين التحري والبسط ، وتوسع في سير المترجم لهم ، وجمع الكثير من الفوائد من أخبارهم ، يؤرخ لرجال من الجاهلية والمخضرمين .

وخصص قدرًا من الكتاب للسيرة النبوية[١] .

وترجم للخلفاء الراشدين[٢] .

بدأ بمن اسمه أحمد ، ثم رتب على الحروف في الحرف الأول والثاني والثالث في اسم المترجَم له واسم أبيه واسم جده .

ثم ذكر من عُرف بكنيته ثم بنسبته .

ثم من لم يسم ، ثم النسوة .

يعرف بالراوي اسمه ونسبه ونسبته ، ولقبه وكنيته ، وشيوخه وتلاميذه ، ثم يسوق عنه أحاديث وحقائق في ترجمته ، ومنها الجرح والتعديل ، كل ذلك بالأسانيد . ويركز على سنة الوفاة وهو في كل ذلك يحقق ويدقق .

والكتاب يقع في ٣٧ مجلدًا ، كل مجلد فيه جزءان ٣٧ × ٢= ٧٤ جزءًا .

كتب على كعب كل مجلد رقم هذا المجلد ، وتحته رقم الجزأين المشتمل عليهما ، وأرقام الأحاديث المشتمل عليها هذا المجلد ، وأرقام التراجم التي فيه .

والمجلد ٣٨ فهرس التراجم مرتبة على حروف المعجم .

---

(١) المجلد الثاني ص ٣، ٤ .

(٢) في أماكنهم حسب ترتيب الحروف .

والمجلد ٣٩ فيه فهرس الآيات القرآنية من صـ ٣ إلى صـ ١٢٧.

وفهرس الأحاديث النبوية من صـ ١٢٨ إلى صـ ٥٣٩.

وأمام الآية أو الحديث رقم الجزء ورقم الصفحة في هذا الجزء.

اشتمل الكتاب على ٩٨٥٦ ترجمة، وعلى ١٥٣٧٥ حديثًا.

وحققه أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، وطبعته دار إحياء التراث العربي.

❁ ❁ ❁

- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها:

لأبي الشيخ- عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري- ت ٣٦٩هـ، ذكر فيه ما ورد في فضل أصبهان، ووجه تسميتها، وكثرة خيراتها، وكيفية إنشائها.

وترجم فيه لمن نزلها من الصحابة[1] والتابعين[2]، ومن كان من أهل العلم من أهلها أو الواردين عليها، وبخاصة المحدثين، لكن جمعه هذا لم يكن على سبيل الاستيعاب.

رتب التراجم على الطبقات «الأجيال»، وجعله إحدى عشرة طبقة، والطبقة عنده ثلاثون سنة.

يذكر اسم المترجم له ونسبه وكنيته، وشيوخه وتلاميذه، وما قيل فيه من جرح أو تعديل، كما قد يذكر أولاد المترجم له وإخوته.

سرد الروايات والأحاديث بالأسانيد، وأعلا أسانيده رباعي، وأنزلها تساعي، أورد فيه الصحيح والواهي.

يذكر حديثًا تفرد به المترجم له، أو هو من مناكيره، أو من رواية غيره لكن يتعلق به، وقد يورد قصة من قصصه، ويذكر شيئًا من أقواله الحكيمة، أو تفسيره لآيات،

---

(١) وعددهم ١٥.

(٢) وعددهم ٢٦.

وقد يحكم على الأحاديث، وقد يقارن بين الأسانيد، ويرجّح بين أقوال الأئمة.

ولقد اعتنى المحقق بالكتاب، فخرج الأحاديث وحكم عليها، وترجم للرواة، مع الاعتناء بنص الكتاب. ووضع له فهارس عالجت مشكلة الطبقات.

فللكتاب عدة فهارس في الجزء الرابع، وأهمها في علم الرجال فهرس المترجمين عند المؤلف حسب الحروف(١) وفهرس الرواة والأعلام المترجم لهم(٢).

والكتاب طبعته مؤسسة الرسالة ببيروت بتحقيق أد/ عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي.

❁ ❁ ❁

- كتاب ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم- أحمد بن عبد الله- الأصبهاني ت ٤٣٠هـ:

بدأه بذكر أحاديث رُويت في فضل الفرس والعجم والموالى.

ثم عرف بأصبهان بدئها، وبنائها، وفتحها، وخصائصها.

ثم ترجم للرواة والمحدثين من أهلها، ممن حدث بها، ومن قدمها من القضاة والفقهاء: بدأ بالصحابة الذين نزلوها- أصبهان- أو الذين جاءوا من أهلها مهاجرين إلى رسول الله ﷺ.

ورتب الرواة بعد ذلك على حروف المعجم في الحرف الأول من الاسم، وفي كل حرف يقدم من اسمهم على اسم أحد من الأنبياء(٣)، وبعد أن أتم الأسماء ترجم للمبهمين، ثم الكنى ثم النساء وهما اثنتان فقط.

يعرف بالراوي بإيجاز، ثم يذكر حديثًا أو أكثر بأسانيده من طريق المترجم.

---

(١) ص ٤١٠.

(٢) ص ٤٣٥.

(٣) في الأنف بدأ بمن اسمهم أحمد، ثم من اسمهم إبراهيم ص ١٧٠، ثم من اسمهم إسماعيل ص٢٠٤ ثم إسحاق ص٢١٤ وفي الميم قدم من اسمهم محمد ثم موسى ثم محمود وهكذا.

وقد يعدّل المترجم وقد يجرحه .

يسوق الأحاديث بأسانيده ، وكثيرًا ما يسوق الأحاديث من أكثر من طريق .

والكتاب مطبوع جزءان في مجلد ، وفيه فهرس للمترجمين[1] وفهرس للأحاديث آخر الجزء الثاني بأرقام تبدأ من ص ١ ، وبين الفهرسين قرابة سبعين صفحة بلغة غير العربية .

والناشر للكتاب دار الكتاب الإسلامي وطباعة الفاروق بالقاهرة .

وطبع له فهرس مستقل بعنوان « مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان » صنعه العلّامة المحدث السيد/ عبد العزيز محمد بن الصديق الغماري ، وقدم له وأشرف على تصحيحه د/محمود الطحان . وطبعته مكتبة المعارف بالرياض السعودية .

❁ ❁ ❁

- **التدوين في أخبار قزوين للرافعي :**

عبد الكريم بن محمد القزويني من علماء القرن السادس بدأه بعدة مباحث عن قزوين ، ثم أخبار من ورد قزوين من الصحابة والتابعين ، ثم ترجم لمن كان بها من أهل العلم ، سواء كان من أهلها أو ممن ورد إليها . رتّبهم على حروف المعجم في الاسم ، واسم الأب ، واسم الجد .

على الأسماء ثم الكنى ، مقدّمًا من اسمه « محمد » ، ويعدّل ويجرح ، ويذكر سنة الوفاة .

وقد يخرج حديثًا من طريق المترجم له ، يسوقه بإسناده ويخرجه ويشرحه سندًا ومتنًا ، لكنه لم يبين حاله من حيث الصحة أو الضعف . وكذلك محقق الكتاب !!

(١) جـ٢ ص ٣٦٨.

راجع ترجمة محمد بن إبراهيم بن بندار البصير أبو جعفر التومجيني حديث : « إن الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ »[١] .

والكتاب مطبوع بدار الكتب العلمية ببيروت - لبنان ، حققه الشيخ عزيز الله العطاردي .

❁ ❁ ❁

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي ، ت ٩١١ هـ :

أرّخ فيه لمصر قبل الإسلام ، وبعد الإسلام ، وترجم لمن دخلها من الصحابة والتابعين ، وترجم فيه لعدد من حفاظ الحديث والمحدثين[٢] ، رتبهم على سنة الوفاة .

يحدد الراوي ، ويذكر شيئًا من شيوخه وتلاميذه ، ويحدد سنة الوفاة ، ويذكر عدد سنوات عمره ، وربما رمز لمن أخرج حديثه ، وقد يذكر شيئًا من الجرح أو التعديل في المترجَم له . وتراجم الكتاب موجزة .

والكتاب مطبوع .

❁ ❁ ❁

- تاريخ جرجان للسهمي[٣] - حمزة بن يوسف بن إبراهيم - ت٤٢٧هـ :

ترجم فيه لعلماء أهل جرجان وتواريخهم وأخبارهم ، وترجم فيه أيضًا لمن دخلها من الصحابة ، ومن دخلها من التابعين ، وتاريخ الخلفاء ، ومن حلَّ بها من العلماء وغيرهم من رواة الأخبار . ثم بدأ في ترجمة الرواة[٤] ، فرتبهم على حروف

---

(١) جـ١ ص١٣٨ فما بعدها .

(٢) من الجزء الأول ص٣٤٥ إلى ص ٣٩٧.

(٣) تلميذ ابن عدي - عبد الله بن عدي- صاحب الكامل في الضعفاء . والإسماعيلي- أحمد بن إبراهيم- صاحب مستخرج الإسماعيلي ، والدارقطني ، وشيخ البيهقي صاحب السنن .

(٤) ص ٥١.

المعجم في الحرف الأول من الاسم، ثم الكنى، ثم النساء، ثم ذكر زيادات من تاريخ استراباذ[١]، ثم من كتاب ابن شاهين.

يذكر الراوي بما يحدده، فيذكر اسمه ونسبه ونسبته وكنيته، وبعض شيوخه، وبعض تلاميذه، وقد يسوق بعض أحاديثه بإسناده، من طريق أو أكثر، وقد يذكر سنة المولد وسنة الوفاة. وقد يذكر شيئًا من الجرح والتعديل.

وللكتاب مجموعة فهارس، أهمها فهرس الأعلام صـ ٥٦٩، وليتك تقرأ مقدمة هذا الفهرس صـ ٥٦٧.

والكتاب مطبوع طبعته دار المعارف بالهند، ثم صورته عالم الكتب ببيروت لبنان سنة ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

❁ ❁ ❁

- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لابن شاهين- أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان- ت ٣٨٥هـ:

ترجم فيه للثقات مرتبًا لهم على حروف المعجم في الحرف الأول من الاسم، ينقل التوثيق عن كبار الجهابذة مثل: يحيى بن سعيد القطان ت ١٩٨هـ، ويحيى بن معين ت ٢٣٣، وعلي بن المديني ت ٢٣٤هـ، وأحمد بن حنبل ت ٢٤١، وأحمد بن صالح العجلي ت ٢٦١هـ، يذكر ما يرويه عن هؤلاء وأمثالهم بالرواية الصحيحة.

جعله للثقات ولكن وقع فيه ترجمة بعض الضعفاء، ضعّف البعض، ووثّق البعض، راجع ترجمة محمد بن القاسم الأسدي[٢].

والكتاب مطبوع طبعته دار الكتب العلمية ببيروت لبنان، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي في جزء واحد، ويشتمل على ١٥٦٩ ترجمة.

---

(١) من محيط جرحان.

(٢) ص٢٩٦ رقم ١٢٣٣.

- **تذكرة الحفاظ للذهبي ت ٧٤٨هـ :**

ترجم فيه للحفاظ الثقات ، سواء من الصحابة أو من بعدهم من أئمة الجرح والتعديل ، أو الحفظ والحكم على الأحاديث ، حتى زمن المؤلف منتصف القرن الثامن تقريبًا .

يذكر الراوي باسمه ونسبه ، ولقبه وكنيته ونسبته ، وعددًا من شيوخه وعددًا من تلاميذه ، وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه ، وسنة وفاته ، وشيئًا من أخباره ، وربما حديثًا من أحاديثه ، قد يكون وقع له عاليًا أو موافقة أو بدلًا .

وفي آخر الترجمة يذكر عددًا من الرواة بما يدل على الواحد منهم من اسم أو لقب أو كنية أو نسبة فقط ، وأنهم ممن مات في سنة موت المترجم له ، وقد يترجم لهم في الطبقة التالية ، وقد لا يترجم .

وسوف تجد أمام اسم الراوي رقم ترجمته في الكتاب ، ورقم ترجمته في طبقته ، ورمز من أخرج عنه من الستة- البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه- فمثلًا :

٣١٣ ١/٧ ع عبد الرحمن بن مهدي .

رقم ٣١٣ رقم ترجمة ابن مهدي في تذكرة الحفاظ .

ورقم ١/٧ الأعلى رقم ترجمة ابن مهدي في طبقته ، وأنه أول ترجمة ، والرقم ٧ الأسفل رقم الطبقة ، وأن ابن مهدي من الطبقة السابعة .

ورمز (ع) لمن أخرج حديث ابن مهدي ، و« ع » معناها : أخرج له الستة .

والرواة فيه مرتبون على الطبقات (٢١ طبقة) .

وفي أول كل جزء فهرس للرواة المترجمين فيه مرتبين على حسب الطبقات والذي هو ترتيب المؤلف .

وفى آخر الجزء الرابع فهرس لجميع تراجم الكتاب ، ومن ذكروا بإيجاز ربما بسنة وفاتهم فقط مرتبين على حروف المعجم في الأسماء ، وأدخل الكنى

والأنساب في الأسماء ، بل وجعل الأسماء للرجال والنساء ، لكنه يحيل في الكنية أو النسبة على الاسم .

يذكر مقابل الاسم رقم الصفحة ، وصفحات الكتاب مسلسلة في الأجزاء الأربعة من ١- ١٥٠٩، والفهرس من ١ إلى صـ ١٦٣.

وإذا كان الاسم له ترجمة فإنه يضع مقابله في الفهرس رمز م .

وإذا كان ذكر بوفاته فقط فإنه لا يضع مقابله رمزًا .

اشتمل الكتاب على ١١٧٦ ترجمة ، وآخره ترجمة الحافظ المزي المتوفى ٧٤٢هـ شيخ الذهبي المؤلف .

والكتاب له مجموعة ذيول مفيدة .

والكتاب مطبوع في أربعة أجزاء ، والطبعة التي معي طباعة دائرة المعارف العثمانية بالهند الطبعة الرابعة ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م قام على تصحيحها أحد خبراء دائرة المعارف . وزادها حسنًا تصويب الإمام عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، وقربها بالفهارس والترقيمات .

❁ ❁ ❁

- الثقات لابن حبان - محمد بن حبان- ت ٣٥٤هـ :

قدم له بمقدمة في علوم السنة النبوية .

ثم كتب في سيرة رسول الله ﷺ .

ثم زمن الخلافة (وهذه الثلاث نقاط شملت الجزأين الأولين) .

ثم ترجم للصحابة مرتبًا لهم على حروف المعجم . هادفًا من ذلك إثبات الصحبة ، وأن الواحد منهم لقي رسول الله ﷺ . (وهذه في الجزء الثالث) .

ثم ترجم للقرون الثلاثة بعد الصحابة- التابعين وأتباع التابعين ، وتبع الأتباع- معتمدًا على إحدى روايات حديث- « خير الناس قرني ... » وفيها : « ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » ؛ ففيه إثبات الخيرية لأربعة قرون .

ترجم للتابعين على حروف المعجم في الحرف الأول فقط، يذكر الأسماء- الرجال ثم النساء، ثم الحرف الذي يليه.

ولربما ذكر عددًا من الأسماء «سليمان» مثلًا، ثم انتقل لـ «سالم» فذكر عددًا، ثم عاد لـ «سليمان» فإذا لم تجد راويك في مجموعة «سليمان» الأولى، فلا تنصرف حتى تتابع كل أسماء الحرف. وبعد إتمام أسماء السين من الرجال ينتقل إلى أسماء النساء(١).

وبعد الأسماء - أسماء الرجال جميعًا- ذكر الكنى.

يؤكد أن الرواة الذين في كتابه إنما هم ثقات، وأنه إذا ظهر حديث في إسناده واحد منهم، وهو غير صحيح، فمرد ذلك إلى ضعف في راو غيره قبله أو بعده، أو عيب في الإسناد من إرسال أو انقطاع أو مدلس معنعن(٢)، وقد استغرقت تراجم التابعين الجزء الرابع والخامس.

* ثم ترجم لأتباع التابعين، في الجزء السادس والسابع.

* ثم تبع الأتباع في الثامن والتاسع.

وتقسيم الرواة عنده إلى طبقات، والتزام الترتيب في الحرف الأول فقط جعل العثور على الترجمة صعبًا أحيانًا، إلا أنه بفضل اللّٰه تعالى ظهر في الفترة الأخيرة مجلد بعنوان «جامع فهارس الثقات» صنعه حسين إبراهيم زهران، جمع فيه سبعة فهارس، من أعجبها «مسندات ابن حبان» جمع فيه مسند ابن حبان من كتاب الثقات، ساقها بالإسناد والمتن، وقد بلغت ٧١٢ حديثًا.

يذكر الحديث بإسناده ومتنه عن الثقات، وأمامه رقمه المسلسل، ورقم جزئه وصفحته من الثقات، ثم وضع فهرسًا لأطراف أحاديث الثقات أحال فيه على الفهرس السابق بالرقم المسلسل.

---

(١) جـ٤ ص ٣٥١.

(٢) كرر هذه الشروط الخمسة في أول التابعين، وفى نهايتهم ٥/٩٤ وأول السادس جـ٦ ص ٢.

والفهرس السابع وهو الذي يهمنا في تراجم الرواة، فهو فهرس لتراجم رجال الثقات مرتب على حروف المعجم: أسماء الرجال صـ ٢٢٩، ثم كناهم صـ ٥٦٩، ثم أسماء النساء صـ ٥٧٧.

وكتاب الثقات مطبوع بدائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

وكتاب جامع فهارس الثقات طبعته مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت- لبنان ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

❁ ❁ ❁

- معرفة الثقات للعجلي - أحمد بن عبد الله - الكوفي:

نزيل طرابلس الغرب ت ٢٦١هـ، رتبه الهيثمي ت ٨٠٧هـ والسبكي ت٧٥٦هـ.

- تراجمه مختصرة جدًا، حتى إن معظم التراجم تقع في أقل من سطر.

- يذكر الراوي باسمه ونسبه ولقبه أو نسبته، وقد ينص على قبيلته أو بلده أو طبقته.

- رتبه الهيثمي والسبكي على حروف المعجم في الأسماء، ثم الكنى، ثم ابن فلان، ثم الأنساب، ثم النساء.

- ذكر فيه كثيرًا من الصحابة.

- وهو واسع الخطو في التوثيق.

قارن المحقق بينه وبين التقريب، فأحيانًا ينقل عن التقريب: صدوق، وأحيانًا مقبول، وأحيانًا: فيه لين. هذا فيمن وثقه العجلي !!

والكتاب له أكثر من طبعة، منها طبعة بتحقيق الباحث عبد العليم عبد العظيم البستوي حققه لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

وطبعته مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ويقع في مجلدين.

- **الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ، ت ٣٦٥هـ :**

* قدم له بمقدمة طويلة في التحذير من الكذب وتشديد العقوبة فيه ، وهذه تقع في ٦٠ صفحة .

* وذكر أقوال بعض السلف من الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى زمن ابن عدي سنة ٣٦٥هـ ، ذكر قولهم في جواز تبيين من تبين كذبه (وذلك في تسعين صفحة من صـ ٦١ إلى صـ ١٤٩) .

* ثم ذكر عدة أبواب فيمن لا يؤخذ عنه العلم ، ومن يؤخذ عنه (وذلك في عشرين صفحة من ص١٤٩ إلى ص١٦٨) .

المقدمة في هذا القدر من الصفحات ، يسوق حقائقها بالإسناد .

* ثم بدأ في تراجم الضعفاء من الرواة ، قال : وذاكر في كتابي هذا كل من :

١- ذكر بضرب من الضعف .

٢- من اختُلف فيه فجرَّحه البعض ، وعدَّله البعض الآخر ، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة ، فلعل من قبَّح أمره أو حسَّنه تحامل عليه أو مال إليه .

٣- وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يضعف من أجله ، أو يلحقه بروايته ، وله اسم الضعف لحاجة الناس إليها[1] .

وواضح أنه جمع كل من تُكلم فيه بضعف ، وكلَّ من اختُلف فيه ، وكل من أُخذ عليه حديث وقد يكون السبب في ضعف هذا الحديث غير الراوي المترجم له ، ومن هنا أصبح الكتاب ليس خالصًا للضعفاء ، بل فيه الثقة والصدوق والضعيف ، ولذا عاب العلماء على ابن عدي هذا الشرط- ذكر كل من تكلم فيه- بل هو نفسه اشتكى هذا الشرط كثيرًا ، فحينما يذكر أحد الثقات يعض على

---

(١) مقدمة المؤلف ص ١٥، ١٦.

أنامله قائلًا : ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تَكلّم فيه متكلم ما ذكرته[(١)] .

وعليه فأرجو أن تدقق في ترجمة الرجل ، وتجمع أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه لتخلص لرأي فصل فيه ، وكذلك الحديث الذي يرد في الكامل ليس بشرط أن يكون سبب ضعف الراوي الذي ذكر هذا الحديث في ترجمته ، وكذلك عليك أن تراعي الطرق الأخرى (المتابع والشاهد) .

* رتب الرواة على حروف المعجم في الأسماء ، ثم الكنى ، وليس فيه ذكر للنساء .

* يترجم للراوي بذكر اسمه ونسبته ، ولقبه وكنيته ، وحاله من حيث الجرح والتعديل ، ثم يسوق بالإسناد نسبه وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه[(٢)] ، ثم يسوق بعض الأحاديث التي أُنكرت عليه ، يجمع الطرق ويناقش العلل ، وأحيانًا ينص على أن الحديث ضعيف من طريق المترجم له ، بينما فيه من هو أضعف منه .

ثم إنه يذكر سنة الوفاة ، ويسوقها أحيانًا بالإسناد ، ويرجّح عند التعارض .

وفي ختام الترجمة يذكر رأيه في الراوي جرحًا وتعديلًا ، ورأيه في أحاديثه استقامة أو نكارة ، وهو في هذا أدق مما يصدر به الترجمة[(٣)] .

والكتاب مطبوع في سبعة أجزاء ، وفي نهاية كل جزء فهرس للرواة المترجَم

---

(١) راجع ترجمة أحمد بن عقدة ١/ ٢٠٩ ، وأحمد بن صالح ١/ ١٨٧ ، وعبد الله البغوي أبو القاسم ٤/ ١٥٧٩ .

(٢) ويزعجني ما رأيته فيه من تعصب ضد الإمام أبي حنيفة - النعمان بن ثابت - صاحب المذهب الفقهي المشهور ، فلقد ذكر أقوال المجرحين ولم يذكر أقوال المعدلين ، مما جعل الأحناف يجرحونه ! وهذه سنة لله كونية « من جَرّح العلماء بدون وجه حق جُرّح » ، راجع الرفع والتكميل لعبد الحي اللكنوي . إيقاظ ٢١ ص ٢٠٨ .

(٣) راجع ترجمة سلام بن أبي مطيع ٣/١١٥٣ - ١١٥٥ . وترجمة ربيع بن عبد الله بن خطاف أبو محمد ٣/٩٩٥ ، ففي آخر الترجمتين تحرير المقال في الراويين وفي أحاديثهما .

لهم في هذا الجزء حسب ترتيب المؤلف وله جزء فيه فهرس للأحاديث قد رتبت على حروف الهجاء، ومقابل مطلع الحديث اسم الراوي الأعلى، ثم رقم الجزء ورقم الصفحة.

❁ ❁ ❁

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ت ٧٤٨هـ:

ألفه بعد كتابه «المغني في الضعفاء» طوّل فيه العبارة، وزاد في عدد التراجم، وما زاده فإنما هو من كتاب «الحافل في تكملة الكامل لابن عدي» ومؤلف الحافل هو أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج البناني المعروف بابن الرومية المتوفى ٦٢٧هـ.

وقدم للكتاب بمقدمة موجزة مفيدة، وفي التراجم يذكر أحيانًا بعض الفوائد عن منهجه أو منهج غيره[١].

رتبه على حروف المعجم في الأسماء- رجال ونساء[٢]- ثم الكنى، ثم الأبناء، ثم الأنساب ثم المجاهيل، ثم النسوة المجهولات، ثم كنى النساء، ثم من لم تسم، يحقق في الأسماء المتشابهة[٣].

يرمز على اسم المترجم من أخرج له من الستة، ورموزه كما يلي:

- البخاري= خ.
- مسلم= م.
- أبو داود= د.
- الترمذي= ت.
- النسائي= س.
- ابن ماجه القزويني= ق.
- الستة=ع.
- السنن الأربعة= عو.

---

(١) راجع الترجمة رقم ١، ٢، ٣، ٤، ٦، ٢٠، ٧٣، ٩٩، ١٨٨، وغير ذلك.

(٢) جعل أسماء النساء مع أسماء الرجال حسب ترتيب الحروف راجع مثلًا «زينب» تجدها في آخر الزاي بعد أسماء الرجال.

(٣) راجع إبراهيم بن البراء بن النضر ترجمة ٤٩ جـ١ ص ٢١، وترجمة إبراهيم بن البراء عن سليمان الشاذكوني، ترجمة ٥٠ جـ١ ص ٢٢.

ومن ليس له رواية في الستة فإنه لا يضع بجانب اسمه رموزًا .

ووضعه (صح) في أول الترجمة فمعناه أن العمل على توثيق ذلك الراوي[1]

ترجم فيه لمن رُمي بالضعف في كتب سابقيه مثل : يحيى بن سعيد القطان ، وتلامذته يحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، وعمرو بن الفلاس ، وأبو خيثمة .

وتلامذتهم : أبو زرعة الرازي ، وأبو حاتم ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو إسحاق الجوزجاني السعدي ، وخلق بعدهم : النسائي ، وابن خزيمة ، والترمذي ، والدولابي ، والعقيلي ، وابن حبان وابن عدي ، وأبو الفتح الأزدي ، وابن أبي حاتم ، والدارقطني ، والحاكم ، وابن الجوزي استفاد بهذه الكتب فترجم لمن ضُعِّف ، يزن ما قيل فيه ، فإن رضي قول إمام من سابقيه ذكره في الراوي ، ونسبه لقائله ، وإن لم يرتض قولًا اجتهد وذكر قولًا من عنده ، أما الثقات الذين تكلم فيهم بجرح ، فإنه يترجم لهم لا ليجرحهم ، ولكن ليدافع عنهم حتى تكون الأمور في نصابها .

له تحقيقات في الجرح مفيدة ، فقد يوضح الجرح فيصير غير مؤثر ، فإبراهيم بن جرير وصفه البعض بأنه صدوق ، وقال يحيى بن معين : لم يسمع من أبيه . فقال الذهبي : فضعف حديثه جاء من جهة الانقطاع لا من قبل الحفظ[2] .

وفي ترجمة أبان بن حاتم الأملوكي قال : مجهول . ثم بيَّن أنه كلما قال ذلك فإنما هو عن أبي حاتم الرازي[3] .

وقد سبق أن بينت أن قول الإمام أبي حاتم في راوٍ مجهول أنه يعني جهالة الحال ، لا جهالة العين ، وهذا أيضًا حسب درايته هو ، فلا ينافي ذلك أن يكون هناك رأي لآخر يحكم إمام آخر على هذا الراوي بغير ذلك .

---

(١) راجع ترجمة ٢ وترجمة ٢٠.

(٢) جـ١ ص٢٥ ترجمة رقم ٦١.

(٣) ميزان الاعتدال ٦/١ ترجمة رقم ٤.

والذهبي أحيانًا يذكر حديثًا أو أكثر مما أخذه البعض على الراوي، أو ضُعِّف براوٍ آخر فيه، وهو يدافع عن الحديث ويدرس بعمق[١].

إن ميزان الاعتدال مرحلة أعلى في التأليف من كتاب «المغني في الضعفاء» رام الذهبي بهما وضع موسوعة للضعفاء كما صنع موسوعة للأعلام في كتابه «سير أعلام النبلاء».

والكتاب مطبوع شائع والعلماء وطلاب العلم ينتفعون به، وفي نهاية الجزء الرابع فهارس لتراجمه مرتبة على حروف الهجاء، حققه الأستاذ/ علي محمد البجاوي. وطبعته مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

ولميزان الاعتدال كتب تزيد عليه وتكمله، من المطبوع منها «ذيل ميزان الاعتدال» للحافظ العراقي ت ٨٠٦هـ، وهو مطبوع ضمن مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة في مجلد.

وللحافظ ابن حجر كتاب على ميزان الاعتدال سماه «لسان الميزان» سيأتي الكلام عنه بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

وللذهبي كتاب آخر في الضعفاء اسمه «المغني في الضعفاء» مطبوع في مجلدين. وكتاب آخر بعنوان «ديوان الضعفاء والمتروكين»، وسيأتي الكلام عنه[٢].

* * *

- لسان الميزان للحافظ ابن حجر، ت٨٥٢ هـ:

ترجم فيه للمتكلم فيهم من الرواة، رام أن يستوعبهم فجمع الكثير منهم. قدم بمقدمة في منزلة السنة، وتاريخ التأليف في المجروحين، وساق خطبة ميزان الاعتدال، وعدة فصول تفيد في الجرح والتعديل.

---

(١) راجع ترجمة إبراهيم بن طهمان جـ١ ص٣٨ رقم ١١٦، ومناقشته لحديث سدرة المنتهى. وأيضًا مناقشته لتضعيف البعض لابن طهمان هذا، وذهاب الذهبي لتوثيقه.

(٢) ص١٨٤.

تراجمه أطول من تراجم الميزان وأكثر فائدة .

اقتصر على المتكلم فيهم من رجال الميزان ، وحذف من كان منهم في تهذيب الكمال ، وزاد على ذلك ما أمكنه ، وأخذ من ذيل الميزان للعراقي . وله زيادات وتنبيهات وتحريرات .

يترجم للراوي بذكر اسمه ونسبه ونسبته ، وشيخًا أو أكثر ليُعرَف به ، وينقل كلام علماء الجرح والتعديل فيه . ويذكر حديثًا أو أكثر مما انتقد على هذا الراوي . ويذكر سنة الوفاة .

وإذا أراد زيادة كلام من عنده أو من عند غيره على الذهبي قال في آخر كلام الذهبي : انتهى ، ثم يبدأ كلام من أراد إضافة شيء من كلامه ، فيقول مثلًا : قال ابن عدي ، أما إذا كان الكلام من عنده هو- ابن حجر- فإنه يتكلم بعد « انتهى » مباشرة .

وإذا زاد ترجمة ميزها بوضع حرف (ز) أمامها .

وإذا أخذ ترجمة من كتاب « ذيل ميزان الاعتدال » للعراقي ، فإنه يضع أمامها حرف (ذ) يعلم أنها زيدت من ذيل الميزان .

رتب الأسماء- الرجال والنساء- على حروف المعجم في الاسم الأول واسم الأب ، دون الجد فمن بعده . ثم عقد باب الكنى- وفيه غَيَّر الرموز قليلًا[1] - ثم المبهمات ثم الأنساب .

ثم عقد فصلًا في تجريد أسماء الرواة الذين حذفهم من الميزان ؛ نظرًا لوجود تراجمهم في تهذيب الكمال ، حصر في هذا الفصل أسماءهم ، وبيَّن الفائدة منه ، ولقد استعمل في هذا الفصل رموز تهذيب الكمال[2] ، ورموز الميزان[3]

(١) فما كان من الميزان فعليه رمز (ص) أي من الأصل الذي هو الميزان ، وما أضافه ابن حجر فليس عليه أي رمز ، نظر لكثرته .

(٢) وقد تقدمت ص١٧٤ .

(٣) وبخاصة رمز (صح) إشارة إلى من فيه كلام والعمل على توثيقه .

واللسان[١] ، ووضع محقق اللسان بجانب كل اسم مكانه في الميزان برقم الجزء ورقم الصفحة ورقم الترجمة .

هذا ولسان الميزان طبع عدة مرات . أقدمها طبعة دائرة المعارف الهندية ، وذلك سنة ١٣٢٩هـ أي منذ أكثر من مائة سنة ، وأقومها طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م بتحقيق فضيلة المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، واعتناء ابنه سلمان أبو غدة ، وهذه الطبعة أراحتني من ويلات الطبعة الهندية ، ولها مقدمة وفهارس متقنة .

ولما كانت الطبعة الهندية ومصوراتها قد ملأت المكتبات فإن الشيخ أبا غدة ربط طبعته بها ، فتجد في الهامش أماكن الصفحات في الطبعة الهندية ، فيكتب على الهامش الخارجي رقم الجزء والصفحة من الطبعة الهندية .

والطبعة الهندية في سبعة أجزاء ، وطبعة الشيخ أبي غدة في تسعة أجزاء ، والجزء العاشر فهارس ، وعلى كعب كل جزء أرقام التراجم التي فيه .

❁ ❁ ❁

- المجروحين من المحدثين لابن حبان ، ت ٣٥٤هـ :

قدم له بمقدمة في : الحث على حفظ السنن ونشرها . والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ . والدليل على استحباب معرفة الضعفاء . والدليل على وجوب جرح المجروحين . وأنواع الوضاعين ، جعلهم عشرين نوعًا . وإثبات نصرة أهل الحق الذابين عن السنة . وذكر أجناس المجروحين ، جعلهم ستة أجناس[٢] .

ثم ساق التراجم مرتبة على حروف المعجم في الحرف الأول فقط من

---

(١) وبخاصة رمز (هـ) إشارة إلى اختلاف الأئمة في صاحب الترجمة بين التوثيق والتجريح ، وهذا في فصل التجريد .

(٢) اشتملت هذه المقدمة على الصفحات من ١٣ إلى ٨٨.

الاسم[1]، ثم الكنى[2] يذكر اسم المترجم له، واسم أبيه، وربما الكنية، وربما النسبة، وربما عددًا من شيوخه وتلاميذه. ثم يعرف به وبحاله من حيث الجرح والتعديل، معتمدًا على من سبقه من النقاد كابن معين وأحمد والفلاس، وابن مهدي، والقطان. ومن لم يجد فيه جرحًا، فإنه يسبر رواياته ويستخلص الحكم من ذلك.

وقد يذكر حديثًا أو أكثر من مرويات المترجم له، وقد يروي من منتصف الإسناد إلى آخر المتن، ثم يذكر صدر الإسناد، وقد يبين حال الحديث، ويناقش ما في الإسناد بقوة، وأيضًا ما في المتن.

والكتاب له أكثر من طبعة، والطبعة التي معي بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي طبعة دار الصميعي بالرياض السعودية، ولقد اعتنى بها المحقق في: إتقان النص.

ووضع كثيرًا من مصادر ترجمة الراوي في الحاشية.

ووضع لها فهارس لأطراف الأحاديث.

ولأسماء المترجم لهم على حروف المعجم في اسم الراوي واسم أبيه وجده.

أما الأحاديث فأحال في تخريجها على كتاب «تذكرة الحفاظ».

* * *

- **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان:**

وللحافظ الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) تعقبات على بعض قضايا كتاب «المجروحين» لابن حبان أودع ذلك في هوامش نسخته من المجروحين ومدار تعقباته على:

- يضعف ابن حبان الحديث براوٍ، فيتعقبه الدارقطني بأنه ضعيف بغير هذا الراوي الذي ذكرت.

---

(١) اشتمل على ١٢٥١ ترجمة.

(٢) الكنى جـ٢ ص٤٩٩ من رقم ١٢٥٢ إلى ١٢٨٢.

- وقد يخلط ابن حبان بين راويين مشتركين في الاسم، واسم الأب، أحدهما ضعيف والآخر ثقة، فيضعف الثقة.

- قد يخطئ ابن حبان في تعيين بعض الرواة، فيكني شخصًا بكنية آخر لاشتراكها في الاسم.

- ويزيد على ابن حبان أحيانًا توثيق أو تجريح راو، أو تعيين راو مبهم.

- ويزيد حديثًا مما استنكر عليه.

- ووجد محقق الكتاب شيئًا من كلام الإمام الساجي- زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن ت٣٠٧هـ مؤلف كتاب «الضعفاء والمنسوبين إلى البدعة من المحدثين والعلل»، والذي هو أصل كتب الضعفاء بعده- رواه عنه الإيادي محمد بن على البصري، وررواه عن الإيادي ابن شاقلا- إبراهيم بن أحمد بن عمر البغدادي- فاستفاد من كلام الساجي شيئًا مما هو تدقيقات لكتاب المجروحين. وطبع هذا القدر مع تعليقات الدارقطني.

يسوق المحقق الحديث أو القضية أو الراوي المترجم له من كلام ابن حبان، ثم يورد تعقب الدارقطني أو الساجي.

تعقبه الدارقطني في عدة نقاط في المقدمة.

وتعقبه الدارقطني والساجي في ٤٢٣ ترجمة، وقد يأخذا عليه أكثر من نقطة في الترجمة.

والتعليقات مطبوع بتحقيق خليل بن محمد العربي طبعته الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ودار الكتاب الإسلامي بالقاهرة سنة ١٤١٤هـ سنة ١٩٩٤م.

❁ ❁ ❁

- الضعفاء الكبير للعقيلي- محمد بن عمرو بن موسى، ت ٣٢٢هـ:

- ألفه المؤلف في بيان أحوال الضعفاء من الرواة، قدم له بمقدمة في أحوال من نقل عنه الحديث، وبيان أن جرح الرواة أمر واجب شرعًا.

- ثم ترجم للرواة مرتبًا لهم على الحرف الأول فقط من اسم المترجم له .

- يذكر اسم الراوي واسم أبيه ، وربما ذكر كنيته أو نسبته ، وقد يحكم عليه بجرح أو تعديل من اجتهاده ، أو نقلًا بالإسناد عن إمام من أئمة الجرح والتعديل .

- وأحيانًا يذكر حديثًا أو أكثر من طريق المترجم له ، ويتكلم على هذا الحديث ، فيقارن الطرق ، ويظهر التفرد أو المتابعة ، ويبين الوقف أو الرفع ، وهل له طريق أقوى من طريق المترجم له . وفي ضوء هذا يحكم على الراوي بالجرح أو التعديل .

- وعنده بعض تراجم طوّل فيها ، وأخرى قصيرة جدًا ، فترجمة مقاتل بن سليمان الخراساني في أكثر من صفحتين[١] ، بينما ترجمة مفضل بن صدقة أبو حماد الحنفي في سطرين[٢] .

واستعمل عبارة « لا يتابع على حديثه » كثيرًا ، وهذا ليس بجرح إلا إذا كثرت من الراوي رواية المناكير ومخالفة الثقات قاله أبو الحسن بن القطان دفاعًا عن ثابت بن عجلان الأنصاري[٣] .

وأكثر من الجرح الذي لا يُقبل ، فجرح بقول أبي حاتم مجهول . وهذا حسب علم أبي حاتم وغيره يوثقه ، كما في ترجمة الحكم بن عبد الله البصري وغيره[٤] . وجرح بقول ابن معين : « ليس به بأس » ، وقد سئل عنه ابن معين فبيّن أنه توثيق[٥] .

وجرح بما لم يثبت ، كأن يخرج الجرح بإسناد ضعيف ، وقد بالغ في هذا حتى جرح برؤيا منامية !![٦].

---

(١) ٤/ ٢٣٨ رقم ١٨٣٣.

(٢) ٤/ ٢٤٣ رقم ١٨٣٦.

(٣) مقدمة المحقق ص ٦٢.

(٤) مقدمة المحقق ص ٦٣.

(٥) مقدمة المحقق ص ٦٢.

(٦) ٣/ ٢٣٩.

وجرح بعض الثقات مثل: عبد الرزاق الصنعاني، وعبد الله بن دينار، وعلي بن المديني وغيرهم[1]، ولقد أنّبه الذهبي على ذكره هؤلاء في الضعفاء، حتى قال: أفما لك عقل يا عقيلي ...[2].

لقد جمع العقيلي في كتابه هذا كثيرًا من المجروحين، بلغت تراجمهم ٢١٠١ ترجمة.

وطبع الكتاب أكثر من طبعة، منها طبعة د/ عبد المعطي أمين قلعجي بدار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٤هـ سنة ١٩٨٤م في أربعة أجزاء.

قدم لها المحقق بمقدمة في ٦٩ صفحة في التأليف في الضعفاء، وشرعية الجرح، وأئمة الجرح والتعديل والترجمة لهم، والمصنفين في الجرح والتعديل والترجمة لهم، والعقيلي وقواعد الجرح.

وعند كل ترجمة من تراجم الضعفاء يذكر المحقق في الهامش بعض مصادر الترجمة- وينقل أحكام بعض الأئمة على المترجم له، وأحيانًا يخرّج أحاديث.

وصنع للكتاب عدة فهارس.

فهرس للآيات القرآنية.

فهرس للأحاديث التي لها طرق صحت من بعضها.

وفهرس للأحاديث التي لم تصح من أي طريق.

❁ ❁ ❁

- الضعفاء للبخاري[3]، ت ٢٥٦ هـ:

- ترجم فيه لعدد ٤٤٢ راوٍ من الضعفاء. وتراجمه موجزة تقع في سطر أو سطرين وقل ما يزيد عن ذلك.

---

(١) راجع مقدمة المحقق جـ١ ص٥٩ و جـ ٣ ص ٢٣٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ١٤٠، ١٤١.

(٣) بعض الطبعات تسميه «الضعفاء الصغير».

- يذكر الراوي باسمه ونسبه ، وربما ذكر بعضًا من شيوخه وتلاميذه .
- رتبه على الحرف الأول من الاسم .
- والمحقق يذكر شيئًا من مصادر ترجمة الراوي ، وبخاصة تاريخ البخاري الكبير والأوسط ، والكامل لابن عدي ، والضعفاء الكبير للعقيلي .
- والكتاب له عدة طبعات ، والتي بين يدي طبعة مكتبة ابن عباس بسمنود مصر . تحقيق أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم أبي العينين ، قدم له ببحث في الرواة الذين سكت عنهم الأئمة .

❁ ❁ ❁

- الضعفاء والمتروكين للنسائي ، ت ٣٠٣هـ :

* ترجم فيه بإيجاز شديد ؛ حتى ربما لم يتميز فيها الراوي ، مما اضطر معه المحقق إلى إيراد الاسم والنسب والنسبة والكنية بما يميزه .
* يجرح بعبارة موجزة ، ومعظم التراجم في أقل من سطر .
* ترجم فيه لـ ٦٧٥ راوٍ .
* وفي نهايته طبع عدة رسائل للنسائي ، منها ما هو قصير جدًا .
* والكتاب مطبوع بـ « دار الوعي » بحلب سورية ، بتحقيق محمد إبراهيم زايد ، وهو في هذه الطبعة مع الضعفاء للبخاري - الذي تقدم - في جزء واحد .

❁ ❁ ❁

- كتاب الضعفاء لأبي زرعة الرازي - عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي- ت ٢٦٤هـ وأجوبته على أسئلة الحافظ البرذعي- سعيد بن عمرو بن عمار أبو عثمان- ت ٢٩٢هـ :

يدقق في الحكم على الراوي ، وقد ينقل الحكم عن غيره كيحيى بن معين ، وقد يذكر الراوي الثقة الذي تكلم فيه البعض . وقد يميز المترجَم له بالراوي عنه .

والرواة غير مرتبين ، وإنما الفهرس يساعد على تحديد مكان الراوي الذي تريد ترجمته .

طبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة السعودية . بتحقيق د/ سعد الهاشمي .

وأضاف للكتابين عددًا من الرواة الذين حكم عليهم أبو زرعة بجرح أو تعديل في غير هذين الكتابين .

• • •

- الضعفاء والمتروكون : للدارقطني- علي بن عمر أبو الحسن- المتوفى ٣٨٥هـ :

ترجم فيه لـ ٦٣١ راوٍ ، وأحكامه على الرواة معتدلة ودقيقة .

يترجم باختصار ، فيذكر ما يحدد الراوي من : اسمه ، ونسبه ، ونسبته ، ولقبه ، وكنيته .

ويذكر بعضًا من شيوخه ، وبعضًا من تلامذته ، ويذكر شيئًا من مروياته ، ويبين حاله من حيث الجرح أو التعديل ، وربما ذكر بعض أقاربه .

يذكر من هذه العناصر ما تقتضيه مصلحة الترجمة .

رتبه على حروف المعجم بالنسبة لاسم الراوي ، ذكر الأسماء[1] ثم الكنى .

عنده كثير من الجرح بلفظ « روى حديثًا لم يتابع عليه » .

عنده تراجم لم يحكم عليها ، يرى بعض العلماء أن مجرد ذكره الراوي في كتاب الضعفاء هو حكم عليه بالضعف .

اجتهد المحقق في جمع آراء في تعديله أو تجريحه وبخاصة من تقريب التهذيب لابن حجر .

وقد ينقل المحقق عن الدارقطني أحكامًا على الرواة ليست في كتابه الضعفاء

(١) بعد الكنى ذكر أربعة أسماء ، وليس عندي وقت لدراسة ذلك .

هذا، وإنما نُقلت عنه في كتب أخرى له، كالجرح والتعديل، وتعليقاته على المجروحين لابن حبان، والذيل على التاريخ الكبير للبخاري، وسؤالات أبي نعيم للدارقطني، وسؤالات أبي ذر عبد بن أحمد الهروي للدارقطني، وسؤالات عبد الغني بن سعيد الأزدي للدارقطني.

والكتاب مطبوع في جزء واحد، طبعته مكتبة المعارف بالرياض السعودية، بتحقيق أد/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر سنة ١٤٠٤هـ سنة ١٩٨٤م.

❁ ❁ ❁

- ديوان الضعفاء والمتروكين: للذهبي شمس الدين بن عثمان، ت ٧٤٨هـ:

ترجم فيه لكثير من الضعفاء رتبهم على حروف المعجم، يذكر نسب الراوي، وحاله من حيث الجرح.

يذكر الجرح من عنده، أو ينقله عن الغير، كيحيى بن معين، وأبو حاتم، والبخاري، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان، والخطيب.

ويرمز لمن أخرج عن المترجم له من الستة، إن كان حديثه فيها أو في بعضها.

والكتاب مطبوع طبعته دار القلم ببيروت- لبنان سنة ١٤٠٨هـ سنة ١٩٨٨م، وعدد تراجمه ٥٩٩ ترجمة، وحققته لجنة من العلماء بإشراف الناشر، ينقلون بعض عبارات في الجرح، ويذكرون بعض المصادر في الكثير الغالب.

❁ ❁ ❁

- الوفيات لابن رافع - تقي الدين أبي المعالي محمد بن رافع السلامي- ت ٧٧٤ هـ:

ترجم فيه للمحدثين والفقهاء والقضاة والمؤرخين، وكل من كانت له عناية بالعلم، وجل اهتمامه بالمحدثين؛ لأنه محدث.

بدأه من سنة ٧٣٧هـ إلى قرابة وفاته في ٧٧٤هـ .

التراجم موجزة ، يذكر اسم المترجم له ، ونسبه وكنيته ، ودراساته ، ومسموعاته ، وتحديثه وتدريسه ، وتأليفه ومكانته ، وولادته ووفاته .

يذكر السنة ، ويترجم لمن مات فيها من المحدثين .

والكتاب يفيد في اتصال الإسناد .

والكتاب مطبوع ، طبعته مؤسسة الرسالة ببيروت لبنان ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م تحقيق صالح مهدي عباس وبشار عواد معروف .

❂ ❂ ❂

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لابن خلكان- أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر- ت ٦٨١هـ .

❂ ❂ ❂

- فوات الوفيات والذيل عليها : لمحمد بن شاكر الكتبي ، ت ٧٦٤هـ :

في الكتابين تراجم للكثير من الأدباء ، وقلة من المحدثين ، وتراجمهما قوية ، يذكر مؤلفاهما فيهما الاسم والنسب ، والنسبة واللقب ، والكنية ، وسنة الولادة ، وسنة الوفاة ، وشيوخه وتلاميذه ، ورحلاته ، وثناء العلماء عليه .

راجع في الوفيات ترجمة ابن النجار ٣٦/٤ رقم ٤٩٤.

والوفيات مطبوع ، وصورته دار صادر بيروت .

وفوات الوفيات طبعته دار الثقافة ببيروت تحقيق د/ إحسان عباس .

❂ ❂ ❂

- الوافي بالوفيات : لصلاح الدين الصفدي- خليل بن أيبك بن عبد الله ، ت ٧٦٤هـ :

قدم له بفصول في التاريخ مفيدة ، وترجم فيه لأعيان الصحابة والتابعين ،

والخلفاء الراشدين ، والملوك والأمراء ، وأعيان كل فن .

وكتب فيه السيرة النبوية باختصار .

بدأ بمن اسمه محمد ، واسم أبيه محمد ، تبركًا باسم النبي ﷺ .

رتب التراجم على الحروف في الاسم ، واسم الأب .

يهتم بسماعات المترجَم له ، ومؤلفاته ، وسنة مولده ، وسنة وفاته .

يهتم بجرح أو تعديل المحدثين .

يقع الكتاب في ثلاثين مجلدًا بخط تلامذة المؤلف ، منها ست مجلدات في كتاب سماه « أعوان النصر وأعيان العصر » لأهل عصره .

والكتاب مطبوع في مطبعة المتوسط ، بيروت لبنان .



٨- السؤالات :

من مصادر التراجم كتب « السؤالات » أو « المسائل » ، وهي كتب يوجه فيها التلاميذ الأسئلة لشيوخهم الكبار ، فيجيبون عليها ، فيكتب التلاميذ وتشيع النسخ والمعلومات .

ويهمنا في علم الرجال الأسئلة المتعلقة بتراجم الرواة[١] ، وكتب السؤالات تتميز بما يلي :

* فيها تراجم للرواة عمومًا ، غير متقيدة برواة كتاب معين ، ولا بلد ، ولا زمن . بل هو حسبما يَعِنُّ للطالب ، وهم علماء باحثون ، فيسألون أسئلة مفيدة ؛ إذ غالبًا ما تكون عما يشكل .

* والإجابات في هذه الكتب مختصرة جدًّا ، ومفيدة للغاية .

* والأسئلة قد تكون عن تحديد الراوي فيمن يشتبه به .

* وقد تكون الأسئلة عن زمن الراوي ، بتحديد طبقته ، أو شيوخه أو تلاميذه .

* وغالبًا ما تكون الأسئلة عن جرح الراوي أو تعديله .

* وربما كانت الأسئلة عن سنة وفاة الراوي .

* وقد تكون عن أكثر من عنصر من هذه العناصر .

* والتراجم في هذه الكتب غير مرتبة على أي نحو ؛ إذ يلقيها التلميذ أو التلاميذ حسبما يرد على خواطرهم . ولكن وُضعت فهارس لهذه الكتب يسَّرت استعمالها وحلت مشاكلها .

وأذكر بعض هذه « السؤالات » .

١- مسائل عباس بن محمد بن حاتم الدوري في الرجال والعلل ليحيى بن

---

(١) أما سؤالات الفقه فيهتم بها الفقهاء .

معين ، وقد سمى الدوري هذه المعلومات التي حصل عليها من يحيى بن معين «التاريخ والعلل»[1] .

والكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد نور سيف ، طبعه مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة «جامعة أم القرى» .

٢- سؤالات ابن الجنيد أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الخُتّلي المتوفى ٢٦٠هـ تقريبًا ليحيى بن معين أيضًا ، تحقيق أ د/ أحمد محمد نور سيف ، طبع مكتبة الدار بالمدينة المنورة .

٣- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي المتوفى ٢٨٠هـ ليحيى بن معين أيضًا في تجريح الرواة وتعديلهم تحقيق أ د/ أحمد محمد نور سيف ، طبع مكتبة دار المأمون للتراث بدمشق وبيروت .

٤- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ، رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم ابن طهمان البادي . تحقيق أد/ أحمد نور سيف ، طبع مكتبه دار المأمون للتراث ، بدمشق وبيروت .

٥- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة المتوفى ٢٩٧هـ لعلي بن المديني المتوفى ٢٣٤هـ في الجرح والتعديل بتحقيق أد/ موفق بن عبدالله بن عبد القادر . طبع المعارف بالرياض .

٦- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني في الجرح والتعديل ، تحقيق محمد علي قاسم العُمري ، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

٧- أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي تحقيق أد/ سعدي الهاشمي ضمن رسالته التي بعنوان «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية» ، مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي ، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(١) وهذا وإن تسمى باسم التاريخ والعلل لكني ذكرته في السؤالات ؛ لأنه مبني على السؤال والجواب ، أما كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم فهو وإن كان أكثر فيه من التساؤلات لكنه أشبه بالتاريخ .

٩- الموسوعات :

وهناك موسوعات لتراجم الرواة ، أذكر منها :

- الأعلام لخير الدين الزركلي ت ١٩٧٦م .

هذا ليس كتاب رجال ، ولا علاقة له بالجرح والتعديل ، وإنما هو قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، فحوى من ضمن ما حوى كثيرًا من المحدثين ، يترجم للواحد منهم ترجمة موجزة ، ثم يذكر شيئًا من مصادر ترجمته ، كما حوى تراجم كثير من العلماء والأدباء ، فأردت أن أعرِّف به كموسوعة تراجم .

رتب التراجم على حروف المعجم في اسم المترجم واسم أبيه ، وجعل الكنى في الأسماء دون اعتبار «أب» أو «أم» أو «ابن» أو «بنت» فأبو بكر في حرف الباء ، وأبو هريرة في الهاء مع الراء[1] .

واعتبر رسم الحروف فـ «صدى» في الصاد والدال والياء ، و«مؤمن» في الميم مع الواو .

وضع صورة المترجم إذا كانت عنده .

ووضع صورة لشيء من خطه إذا كان عنده أيضًا .

واستعمل رموزًا لما يتكرر كثيرًا ، وهذا مفتاحها[2] :

- (=) معناه : انظر أو راجع .
- (رض) رضي الله عنه .
- (إلخ) معناه : إلى آخره .
- (ق م) قبل الميلاد .
- (ت) معناه : ترجمة .
- (ق هـ) قبل الهجرة .
- (ط) معناه : مطبوع .
- (ك) المستدرك .

---

(١) وأحال فيه على اسمه عبد الرحمن بن صخر .

(٢) وهو في صدر الكتاب ص ٢٢.

- (خ) معناه : مخطوط . - (م) ميلادية .
- (ص) معناه : ﷺ[1] . - (هـ) هجرية .

يجعل عنوان الترجمة ما اشتهر به المترجم له من لقب أو نسبة ، ثم يذكر أسفل هذا العنوان مولده ووفاته بالتاريخ الهجري والتاريخ الميلادي ، ثم يبدأ الترجمة باسمه ، واسم أبيه ، واسم جده ، ولقبه ونسبته ، ويعرّف به ، وبمكانته ، ومؤلفاته ، ويميز المطبوع من المخطوط[2] ، وفي نهاية الترجمة يضع علامة هامش ، ويذكر مصادر الترجمة في هامش الصفحة .

والطبعة التي معي تقع في ثمانية أجزاء من القطع الطويل ، وكل صفحة فيها ثلاثة أعمدة ، وفي كعب كل جزء الحروف التي في أول تراجم هذا الجزء .

وفي نهاية الجزء الثامن ترجمة المؤلف[3] .

وبعد ترجمته فهرس المصادر والمراجع[4] مرتبة على حروف المعجم ، وفي نهاية الكتاب استدراك ثلاث صفحات أخرى في المصادر والمراجع ، لم توضع لهذه أرقام صفحات .

والكتاب طبع عدة مرات حسب مستوى ما جمع المؤلف ، والطبعة التي تحدثت عنها هنا هي الطبعة الكاملة ، وطبعتها دار العلم للملايين- بيروت- لبنان .

● ● ●

(١) المحدثون يرفضون هذه الاختصارات .
(٢) بدهي أن هذا وقت تأليفه الكتاب ، ولذا فقد تجد ما رمز بعده برمز (خ) أي أنه مخطوط قد تجده قد طبع .
(٣) ٨/ ٢٦٧.
(٤) ٨/ ٢٧٥- ٣٤٩.

الحاسب وتراجم الرواة

وكما كان للحاسب الآلي « الكمبيوتر » دور بارز في تخريج الأحاديث والآثار ، فكذلك له دور قوي في تراجم الرواة ، ففيه موسوعات اشتملت على أعداد كبيرة من تراجم الرواة ، وهذه تساعد الباحث على :

- الوقوف بسهولة على ترجمة الراوي من خلال كتب الرجال الكثيرة ، فبدلًا من البحث في عديد من الكتب عن الترجمة ، نستطيع أن نعطي الجهاز اسم الراوي فيعطينا ترجمة تفصيلية له ، مع تحديد أماكنها في العديد من الكتب .
- الحاسب يعطينا حصرًا شاملًا لأئمة الجرح والتعديل ، وحصرًا لألفاظهم .
- ويعطينا أحوال الراوي من حيث العدالة أو الجرح ، مع ذكر المصادر .
- ويعطينا مقارنة بين أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي .
- ويعطينا حصرًا شاملًا لمرويات كل صحابي ، ومرويات كل راو ، ويعطينا الأحاديث وأماكن وجودها .
- ويعطينا أحوال الراوي الحديثية ، هل أخرج المحدثون حديثه احتجاجًا أو متابعة أو استشهادًا . وهذه الأمور دور الحاسب فيها تيسير العملية البحثية ، لكنه يفيد جديدًا في الأمور الآتية :

فوائده الجديدة :

نستطيع بالحاسب معرفة حال الراوي من حيث العدالة أو الجرح بأن نبحث عن حديث هو في إسناده ، وقد حكم إمام أو أكثر على هذا الحديث بالصحة ، فنعرف أن هذا الراوي ثقة في رأي من صحح هذا الحديث . وهكذا .

- يوقفنا الحاسب على عبارات الجرح أو التعديل في كتب الرجال أو الرواية في أثناء الإسناد ، كأن يقول الراوي : حدثني فلان وهو ثقة .
- يوقفنا الحاسب على قواعد في علوم الرجال والدراية وردت في غير

مظانها ، فلا يمكننا الوقوف عليها إلا بالحاسب .

وموسوعات الرجال عديدة والحمد لله ، منها :

- **موسوعة جامع الرواة والمحدثين :** إنتاج « أفق » للبرمجيات ، التي أنتجت قبل ذلك موسوعة الأحاديث والتي اسمها « جوامع الكلم » .

وموسوعة جامع الرواة هذه تشتمل على ٣٥٠٠٠ ترجمة في آخر مرة اطلعت عليها .

- **الموسوعة الذهبية :** هذه سبق الكلام عنها في تخريج الحديث بالكمبيوتر ، وهي فيها ١٥٠,٠٠٠ ترجمة .

- **الموسوعة الألفية :** وهي أيضًا لتخريج الأحاديث ، وفيها ٣٠٠,٠٠ ترجمة .

- **موسوعة المكنز :** وهي لتخريج الأحاديث وتراجم الرواة ، وفيها معلومات دقيقة وغزيرة عن رواة كتبها ، وهي في ازدياد .

- **موسوعة حرف :** وفيها تخريج الأحاديث وتراجم رواة كتبها ، ودراستها ناضجة ومخدومة حاسوبيًا ، وكانت توقفت ، ثم انطلقت فزادت كتبًا مع التراجم لرواتها .

- **موسوعة نور للرجال :** إنتاج شركة الإسكندرية .

- **المكتبة الشاملة :** وهي مكتبة واسعة جدًا ، في جمع كتب المكتبة العربية الإسلامية ، وسعتها ٢٠٠ جيجا ، وهذا كمّ ضخم في سعة هذه المكتبة ، وفيها تراجم الرواة على سبيل الاستيعاب .

❁ ❁ ❁

١٠- كتب الأحاديث المسندة :

من مصادر الترجمة أيضًا كتب الأحاديث المسندة ، وكتب التخريج ، وكتب العلل ؛ فلقد ذكر علماء الحديث فوائد من أخبار الرجال أرادوا بها نفع الدارس ، وعون الممارس ، ولقد كانت الفوائد في ذاكرتهم فساقوها بكل سهولة ويسر .

من ذلك :

مثال من البخاري :

قال البخاري : حدثنا سعيد بن عفير قال : حدثنا الليث قال : حدثني عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك ، وهو من أصحاب رسول الله ﷺ ، ممن شهد بدرًا من الأنصار أنه أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي ... الحديث[١] .

فهذا الإسناد فيه تعريف بعتبان بن مالك ، وأنه من أصحاب رسول الله ﷺ وأنه من أهل بدر ، وأنه من الأنصار . وهذه فوائد جليلة ساقها البخاري أثناء إسناد الحديث في صحيحه .

ومثال من مسلم :

قال مسلم : وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن ابن إسحاق قال : حدثني يزيد بن أبي حبيب عن خير بن نعيم الحضرمي عن عبد الله بن هبيرة السبائي وكان ثقة عن أبي تميم الجيشاني عن أبي بَصْرة الغفاري قال : صلى بنا رسول الله ﷺ العصر ...[٢] .

إنه في أثناء الإسناد يوثق عبد الله بن هبيرة السبائي ، وهذا في غاية الفائدة من حيث قوة المصدر ، وتوثيق الراوي .

---

(١) أخرجه البخاري في الصلاة ، باب المساجد في البيوت ١/٥١٩ رقم ٤٢٥، وتقدم عنده رقم ٤٢٤، وفيه ذكر أطرافه .

(٢) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها ١/٥٦٨ رقم ٢٩٢ / ٨٣٠ طريق ثان .

وبعد الحديث السابق بحديث أخرج مسلم حديثًا آخر أيضًا بإسناده حدثنا عكرمة ابن عمار حدثنا شداد بن عبد الله أبو عمار ويحيى بن أبي كثير عن أبي أمامة .

قال عكرمة : ولقي شداد أبا أمامة وواثلة وصحب أنسًا إلى الشام ، وأثنى عليه فضلًا وخيرًا عن أبي أمامة قال : قال عمرو بن عَبَسة السلمي : كنت وأنا في الجاهلية أظن أن الناس على ضلالة ، فسمعت برجل بمكة .. فإذا رسول الله ﷺ .. إلى آخر حديث إسلام عمرو بن عبسة[1] .

هكذا أخرج مسلم في هذا الحديث ترجمة مفيدة لشداد بن عبد الله ، وأنه لقي عددًا من الصحابة ، وأنه من أهل التوثيق العالي .

ومثال من النسائي :

أخرج النسائي في سننه الكبرى قال :

أخبرنا سليمان بن داود ، عن ابن وهب ، قال أخبرني عمرو بن الحارث ، أن عبد ربه بن سعيد حدثه ، أن البناني وهو ثابت بن أسلم حدثه عن أنس بن مالك «أن الصلاة فرضت بمكة ، وأن ملكين أتيا رسول الله ﷺ فذهبا به إلى زمزم فشقا بطنه ، وأخرجا حشوه في طست من ذهب فغسلاه بماء زمزم ثم كبسا جوفه حكمة وإيمانًا » .

قال لنا أبو عبد الرحمن : عبد ربه بن سعيد ، ويحيى بن سعيد ، وسعد بن سعيد بني قيس بن قهد الأنصاري ، وهم ثلاثة إخوة ، فيحيى أجلّهم وأنبلهم ، وهو أحد الأئمة ، وليس بالمدينة بعد الزهري في عصره أجلّ منه ، وعبد ربه ثقة ، وسعد ضعيف[2] .

---

(١) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين ، باب إسلام عمرو بن عبسة ١/٥٦٩ رقم ٢٩٤/ ٨٣٢.

(٢) السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب أين فرضت الصلاة ١/ ٢٠٠ رقم ٣١٢ ، و «قال لنا أبو عبد الرحمن» فاعل قال تلميذ النسائي . وأبو عبد الرحمن هو الإمام النسائي صاحب السنن «المجتبى» و«السنن الكبرى» .

لاحظ في هذا الكتاب وهو كتاب رواية اشتمل على ترجمة موجزة لهؤلاء الرواة الثلاثة، وهذا مفيد غاية الإفادة. وهذا كثير في السنن الكبرى[1].

ومثال من سنن ابن ماجه:

قال ابن ماجه: حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع. عن سعدان الجهني، عن سعد أبي مجاهد الطائي وكان ثقة، عن أبي مُدلّة وكان ثقة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا ترد دعوتهم: الإمام العادل، والصائم حتى يفطر، ودعوة المظلوم يرفعها الله دون الغمام يوم القيامة، وتفتح لها أبواب السماء، ويقول: بعزتي لأنصرنك ولو بعد حين»[2]!!.

لقد وثق راويان هنا أثناء الإسناد؛ وثق سعد أبي مجاهد الطائي، ووثق أبو مُدِلة.

وأيضًا ابن حبان:

أخرج حديث أبي هريرة الذي عند ابن ماجه عن سعد الطائي عن أبي المدلة عن أبي هريرة، وبعد أن ساقه ابن حبان قال: أبو المدلة اسمه عبيد الله بن عبد الله، مدني ثقة[3] وعند ابن حبان كثير من الفوائد في تراجم الرجال وغيرها مما يفيدنا في الحكم على الحديث.

وهكذا التقطنا هذه الدرر في ترجمة هذا الراوي من كتب الحديث المسندة، وهي درر في غاية الأهمية، سواء في تحديد الترجمة، أو في التعديل والتجريح.

---

(١) راجع حديث ٣١٥، ٣١٦ وغير هذا كثير.

(٢) أخرجه ابن ماجه في الصيام باب في الصائم لا ترد دعوته ١/٥٥٧ رقم ١٧٥٢.

(٣) أخرجه في الصوم باب ذكر رجاء استجابة دعاء الصائم عند إفطاره ٨/٢١٤ رقم ٣٤٢٨، وأخرجه مطولًا في فضائل الصحابة باب وصف الجنة في ذكر الإخبار عن وصف بناء الجنة ... ١٦/٣٩٦ رقم ٧٣٨٧.

وأيضًا الترمذي :

وحديث أبي هريرة هذا : « ثلاثة لا ترد دعوتهم .... » أخرجه الترمذي بإسناده عن سعدان القُمِّي عن أبي مجاهد عن أبي مدلة عن أبي هريرة ثم قال الترمذي : هذا حديث حسن . وسعدان القُمِّي هو سعدان بن بشر ، وقد روى عنه عيسى بن يونس ، وأبو عاصم وغير واحد من كبار أهل الحديث ، وأبو مجاهد هو سعد الطائي ، وأبو مدلة هو مولى أم المؤمنين عائشة ، وإنما نعرفه بهذا الحديث ، ويروى عنه هذا الحديث أطول من هذا وأتم[1] .

واضح أن الترمذي أفادنا هنا فوائد عدة في الحكم على الحديث ، وتحديد الراوي ، وبيان حاله ، لقد أفادنا في ترجمة ثلاثة رواة هنا ، ومثل هذا وغيره كثير في سنن الترمذي .

ومن مسند الإمام أحمد بن حنبل :

أمامي من مسند أحمد « حديث عياض بن حمار المجاشعي »[2] أحاديث بأسانيدها ، لكن بين ثناياها فوائد في التراجم ودراسة الأسانيد .

فيخرج حديث « إن الله عز وجل أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني ... » .

يسوقه بإسناده عن قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حمار عن رسول الله ﷺ[3] .

ومن طريق آخر عن حكيم الأثرم عن الحسن حدثني مطرف حدثني عياض[4] .

ومن طريق ثالث حدثنا همام ، حدثنا قتادة حدثنا العلاء بن زياد العدوي .

---

(١) أخرجه في الدعوات ، باب بعد باب أي الكلام أحب إلى الله ١٠/٥٦.

(٢) مسند أحمد ٣٠/٢٨١- ٢٨٦.

(٣) رقم ١٨٣٣٨.

(٤) رقم ١٨٣٣٩.

وحدثني يزيد أخو مطرف .

وحدثني عقبة .

كل هؤلاء يقول : حدثني مطرف أن عياض بن حمار حدثه أنه سمع النبي ﷺ[١] ، ويسوق الحديث ، ثم يقول : قال همام : قال بعض أصحاب قتادة- ولا أعلمه إلا قال يوسف الإسكاف - قال لي : إن قتادة لم يسمع حديث عياض بن حمار من مطرف . قلت : هو حدثنا عن مطرف ، وتقول أنت : لم يسمعه من مطرف ! قال : فجاء أعرابي فجعل يسأله ، واجترأ عليه . قال : فقلنا للأعرابي : سله هل سمع حديث عياض بن حمار من مطرف ؟ فسأله ، فقال : لا ، حدثني أربعة عن مطرف ، فسمى ثلاثة ، الذين قلت لكم .

ثم يعلق على كل هذا بهذا الخبر :

حدثنا عبد الله حدثني أبي قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : مطرف أكبر من الحسن بعشرين سنة ، وأبو العلاء[٢] أكبر من الحسن بعشر سنين . قال عبد الله قال أبي : حدثنيه أخ لأبي بكر بن أبي الأسود ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبي عقيل الدورقي بهذا[٣] .

وهكذا يفيدنا الإمام أحمد في مسنده العديد من الفوائد ، فالحسن تابع قتادة ، وقتادة يروي عن مطرف عاليًا[٤] ، ويروي عن راوٍ عن مطرف نازلًا .

ويحدد سن مطرف ، وأخيه أبي العلاء ، وسن الحسن ؛ كل ذلك يفيده بالإسناد المتصل .

---

(١) رقم ١٨٣٤٠.

(٢) هو أبو العلاء بن عبد الله بن الشخير ، أخو مطرف .

(٣) رقم ١٨٣٤٤.

(٤) وهو عند مسلم في كتاب الجنة ، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار ٤/ ٢١٩٧ رقم ٢٨٦٥.

وفي سنن الدارقطني :

قال الدارقطني : حدثنا أحمد بن إسحاق بن بُهْلول ، ثنا عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج ، ثنا عقبة بن خالد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن عبد الله بن زيد قال : كان أذان رسول الله ﷺ شفعًا شفعًا في الأذان والإقامة .

قال الدارقطني بعد أن ساق هذا الحديث : ابن أبي ليلى هو القاضي محمد بن عبد الرحمن ، ضعيف الحديث ، سيئ الحفظ ، وابن أبي ليلى[1] لا يثبت سماعه من عبد الله بن زيد . وقال الأعمش والمسعودي عن عمرو ابن مرة ، عن ابن أبي ليلى ، عن معاذ بن جبل ولا يثبت . والصواب ما رواه الثوري وشعبة ، عن عمرو بن مرة ، وحسين بن عبد الرحمن عن ابن أبي ليلى مرسلًا . وحديث ابن إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم ، عن محمد بن عبد الله بن زيد ، عن أبيه ، متصل ، وهو خلاف ما رواه الكوفيون[2] .

لقد أفادنا الدارقطني في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . وأيضًا في ترجمة والده وقارن بين طرق الحديث وما يصح وما لم يصح ، والمتصل والمرسل .

وفوائد الدارقطني كثيرة : في سننه ، وفي علله ، وفي كتبه ، يترجم ، ويعدّل ويجرح ، ويدرس الأسانيد ، وأدق من ذلك العلل ، وهي الأمور الدقيقة .

وفي تفسير ابن كثير :

الحافظ ابن كثير إمام محدث مفسر ، وحينما كتب تفسير القرآن ظهرت الخبرة الحديثية فتجده يسوق الحديث بإسناده من أحد المؤلفين إلى رسول الله ﷺ يسوق الإسناد والمتن ، ويتكلم في التراجم ، وفي الإسناد ، والحكم على الحديث .

---

(١) عبد الرحمن بن أبي ليلى والد القاضي محمد .

(٢) أخرجه الدارقطني في الصلاة باب ذكر الإقامة ... ١/٥٣٣ رقم ٩٢٤.

مثال : في حديث أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ كان يقرأ عشر آيات من آخر سورة آل عمران كل ليلة » .

ساقه ابن كثير بإسناد ابن مردويه ، ثم قال في آخره : مظاهر بن أسلم ضعيف[١] .

وغير هذا كثير ، يترجم للرواة ، ويعدل ويجرح ، ويبين حال الإسناد ، ويقارن بين الروايات .

وغير ابن كثير كثير ، محدثون يتكلمون في كثير من العلوم ، بغرض التصحيح والتضعيف .

ففي كتب التخريج تجد كثيرًا من الفوائد ، سواء في التراجم ، أو الجرح ، كنصب الراية ، والتلخيص الحبير ، وغيرها .

وكذلك في كتب العلل تجد كثيرًا من الفوائد في علم الدراية عمومًا ، راجع علل ابن أبي حاتم . وعلل الدارقطني وغير ذلك .

● ● ●

(١) ساقه في آخر تفسير الآيات من ١٩٠- ١٩٤ ﴿إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب﴾ ٢/ ١٩٠.

مصادر أخرى للتراجم

وكتب متون فيها تراجم :

ومثال ذلك كتاب « تنزيه الشريعة » لابن عراق ، فلقد ترجم في بداية الكتاب لكثير من الرواة ، الذين لُمز أحد أحاديث الكتاب أو أكثر بسبب هذا الراوي .

وكذلك كتاب « الترغيب والترهيب » للمنذري . فإنه ترجم لكثير من الرواة الذين لُمز ... حديث أو أكثر بسببهم ، ترجم لهم في آخر الكتاب .

وكذلك كتاب « تنوير الحوالك شرح موطأ مالك » للسيوطي ، فإنه ترجم في آخر الكتاب لرواة موطأ مالك .

وكتب التخريج فيها فوائد كثيرة ومفيدة في تراجم الرجال وغيرها من مسائل الدراية ، من ذلك كتاب « نصب الراية » للزيلعي .

وكتاب« التلخيص الحبير » لابن حجر .

وكتاب « البدر المنير » لابن الملقن[1] .

كتب التخريج ودروها في دراسة الأسانيد :

كتب التخريج هي التطبيق العملي لكل علوم الدراية ، من علم الإسناد ، وعلم الرجال ، وعلم الجرح والتعديل .

إن في كتب التخريج من الفوائد ما لا نجده في كتب الرجال ، والجرح والتعديل .

إن فيها كثيرًا من التدقيقات في تحديد الرواة ، والحكم بالعدالة أو الجرح[2] .

إن علماء الدراية يُعْملون كثيرًا من العلوم مع بعضها . ويضيفون الكثير من

---

(١) راجع كتب الطريقة الأولى من طرق الحكم على الحديث «الحكم النقلي» .

(٢) وفيها من التدقيقات في مسألة الإسناد : اتصاله أو انقطاعه ، وما قد يكون في الحديث من شذوذ أو علة مما سيأتي إن شاء الله تعالى .

التدقيقات مما يفيدك بهذه العلوم . ويفيدك هذا المنهج ، ويفيدك معرفة حال الراوي والإسناد والمتن .

خذ مثالاً :

حديث « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

ذكره الزيلعي في نصب الراية[1] وقال : رُوي من حديث أبي هريرة ومن حديث سعيد بن زيد ، ومن حديث أبي سعيد الخدري ، ومن حديث سهل بن سعد الساعدي ، ومن حديث أبي سبرة .

ثم راح يخرج حديث كل صحابي على حده ، ويحقق القول ، وهل الراوي الذي في إسناد حديث أبي هريرة هل هو يعقوب بن أبي سلمة الماجشون ، واسم أبي سلمة دينار أم هو يعقوب بن سلمة الليثي ؟ وبالأول احتج مسلم ، ولم يحتج بالثاني .

وراح يرجّح .. وأن ابن ماجه والدارقطني روياه عن يعقوب بن سلمة ، ونقل عن البخاري في الكبير : لا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة ، ولا ليعقوب من أبيه .

ورواه الدارقطني من حديث أيوب بن النجار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

وقال : وأيوب بن النجار وثّقه جماعة ، لكن البيهقي رواه ، وأعله بأن فيه انقطاعًا ، قال : كان أيوب بن النجار يقول : لم أسمع من يحيى بن أبي كثير إلا حديثًا واحدًا . وهو حديث التقى آدم وموسى ، ذكر ذلك يحيى بن معين فيما رواه عنه ابن أبي مريم .

وهكذا في كل حديث من الخمسة يذكر من خرجه ، وكلام الأئمة عليه ،

---

(١) جـ ١ ص٣- ٥.

ففي حديث سعيد بن زيد فيه أبي ثفال، ويبحث ويبين أن اسمه ثمامة بن حصين، وفي حديث أبي سعيد الخدري ينقل عن البخاري: رُبيح بن عبد الرحمن منكر الحديث.

ثم إنه يورد حديثًا يشكل على حديث التسمية، ويخرجه ويتكلم على رواته، وأن في إسناده سعيد بن أبي عروبة، وقد اختلط بآخره، ويسوق أن هذا الحديث رواه مَن روى عنه قبل الاختلاط[١].

مثال آخر:

خرَّج الزيلعي حديث القلتين، وأطال النَّفَس فيه، ونقل عن ابن دقيق العيد كلامه عن هذا الحديث في كتابه «الإمام» لخصه وحرره يتكلم عن الرواة حتى إنه يضبط اسم الراوي «محمد بن عبادة» بفتح العين.

ويعدل فينقل عن ابن أبي حاتم عن أبيه: محمد بن عباد بن جعفر ثقة، ومحمد بن جعفر بن الزبير ثقة.

ويقارن بين الطرق، وينقل أقوال الأئمة. ويتكلم عن الاضطراب في الإسناد، وفي المتن وفي المعنى يكتب في ذلك أكثر من سبع صفحات[٢]!!

ومثال في التلخيص:

وأسوق مثالًا من «التلخيص الحبير» قال ابن حجر:

حديث جابر «إذا أذَّنت فترسل فإذا أقمت فاحدر» الترمذي والحاكم والبيهقي وابن عدي، وضعفوه إلا الحاكم، فقال: ليس في إسناده مطعون غير عمرو بن فائد. قلت[٣]: لم يقع إلا في روايته هو، ولم يقع في رواية الباقين، لكن عندهم فيه عبد المنعم صاحب السقاء وهو كافٍ في تضعيف الحديث. وروى

---

(١) ويؤيد ذلك المهمش على الكتاب «صاحب بغية الألمعي» نقلًا عن فتح المغيث.

(٢) نصب الراية ١/١٠٤- ١١٢.

(٣) ابن حجر.

الدارقطني من حديث سويد بن غفلة عن علي قال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نرتل الأذان ، ونحدر الإقامة ، وفيه عمرو بن شمر ، وهو متروك . وقال البيهقي : رُوي بإسناد آخر عن الحسن وعطاء عن أبي هريرة ثم ساقه ، وقال : الإسناد الأول أشهر يعني - طريق جابر- وروى الدارقطني من حديث عمر موقوفًا نحوه ، وليس في إسناده إلا أبو الزبير مؤذن بيت المقدس ، وهو تابعي قديم مشهور[1] .

تأمل كم في شغل الحافظ ابن حجر من فوائد ، سواء في أحوال الرواة ، أو الطرق أو النصوص ، أو الرفع والوقف ، تأمل ذلك وغيره فإنه يفيدك في دراسة الحديث والوصول إلى حاله من حيث الصحة أو الضعف ، تأمل هذا المثال وغيره .

وكتب التخريج قد استعرضت الكثير منها في الطريقة الأولى ، فأرجو أن تكون ذاكرًا لها ، وأردت هنا أن أنبه إلى أن فيها الكثير من الفوائد في التراجم وغيرها .

وليت أحد النشطين يجمع ما في كتب الرواية ، وما في كتب التخريج ، وما في كتب العلل ، يجمع ما فيها من فوائد ، ويجعل تحت كل راوٍ ما في هذه الكتب ، فإنه يفيد مدرسة الحديث كثيرًا .

● ● ●

(١) التلخيص الحبير ١/ ٣٥٩، ٣٦٠ رقم ٢٩٥.

كتب العلل ودورها في دراسة الأسانيد

- **كتب العلل** هي خلاصة تدقيق الجهابذة في صحة الحديث أو ضعفه ، فيها فوائد كثيرة في تحديد الراوي ، وتحديد الحديث ، والتراجم والجرح والتعديل ، وانتظام الإسناد واتصاله أو انقطاعه ، وأسباب الضعف الجلية أو الخفية . أحاط أصحابها علمًا بالسنة النبوية من كل جوانبها ، وأجادوا دراستها وتأملها ، فأبانوا عما في أي حديث من سبب يمثل فيه ضعفًا ، وجمعوا بين الأحاديث ، وأعطوا كل حديث قدره .

إنها كتب اشتملت على دقائق في التراجم قد لا نجدها في كتب الرجال !! وعلى أحكام في الجرح والتعديل ، وفوائد في اتصال الأسانيد أو انقطاعها ، تثري دراستنا وتفيد بحثنا .

مثال :

سئل الدارقطني عن حديث ربعي عن علي عن النبي ﷺ : «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت» ، فقال : حدث به عبد الرحمن بن أبي حماد المقري- واسم أبي حماد شكيل ، وهو من كبار أصحاب حمزة ، وأبي بكر بن عباس في القراءة- عن شريك ، عن منصور[(١)] .

ووهم فيه .

والصواب عن منصور ، عن ربعي ، عن أبي مسعود الأنصاري .

وقال إبراهيم بن سعد ، عن الثوري ، عن منصور ، عن ربعي ، عن حذيفة .

ووهم أيضًا .

وقال أبو مالك الأشجعي ، عن ربعي ، عن حذيفة .

---

(١) أي عن ربعي عن علي كما في أول السؤال .

وحديث أبي مسعود هو الصواب . اهـ[١] .

لقد وضح الدارقطني ترجمة أبي حماد المقري ، وأنه شكيل ، وأنه من كبار أصحاب حمزة وأبي بكر بن عباش في القراءة ، فأفادنا هذه الفائدة في الترجمة .

وزاد على ذلك أن جمَع طرق الحديث وقارن بينها ، ونص على أن الصواب رواية منصور عن ربعي ، عن أبي مسعود الأنصاري . وأن الروايات غيرها وهْم .

واعجب معي من دقة المحدثين ، ذلك أن البخاري أخرج الحديث من الطريق الصواب الذي حدده الدارقطني : حدثنا منصور ، عن ربعي بن حراش حدثنا أبو مسعود عقبة قال : قال النبي ﷺ : «إن مما أدرك الناسُ من كلام النبوة ... » الحديث أخرجه البخاري من هذا الطريق من وجهين في أحاديث الأنبياء[٢] ، ومن أحدهما في الأدب[٣] .

ولاحظ أن البخاري قد وضح ربعي وأنه ابن حراش ، وأيضًا وضح أبا مسعود وأنه عقبة .

ولقد تكلم ابن حجر في الفتح على طرق الحديث ، فاستفاد بما ذكره الدارقطني وزاد عليه . حتى إن النووي حينما ذكر هذا الحديث في الأربعين النووية أخرجه من حديث أبي مسعود صححه البخاري والدارقطني وغيرهما ، وزاد النووي فعرف بأبي مسعود وأنه عقبة بن عمرو الأنصاري البدري . وجاء ابن رجب المتوفى ٧٩٥هـ فشرح الحديث وخرجه من كتب عديدة .

وجاء المعاصرون فجمعوا طرقه ، وخرجوه عن أبي مسعود الأنصاري ، وعن

---

(١) علل الدارقطني ٣/ ١٩٧، ١٩٨ سؤال رقم ٣٥٨.

(٢) باب رقم ٥٤ حدثنا أبو اليمان ٦/٥١٥ رقم ٣٤٨٣، ٣٤٨٤.

(٣) باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت ١٠/٥٢٣ رقم ٦١٢٠.

حذيفة ، خرجوه في مسند أحمد[1] ، وعلل الدارقطني[2] ، ومسند البزار[3] ، وصحيح ابن حبان[4] خرجوه من كثير من الكتب ، وعن الصحابيين ، ودرسوا قضية وروده عن أبي مسعود وحذيفة ، وكان الرأي عندهم كما عند ابن حجر وأن ربعي بن حراش رواه عن أبي مسعود وحذيفة ، يختلفون في ذلك عن أصحاب العلل[5] الذين يصححونه عن ربعي عن أبي مسعود .

وهكذا يتبين أن كتب العلل فيها كثير من الفوائد في تراجم الرواة ودراسة الأسانيد ، وعلينا أن نهتم بالاستفادة منها .

وعندي فوائد في ذلك كثيرة لكن خشية الطول تجعلني أكتفي بهذا ، وقد سبق منه قدر .

● ● ●

---

(١) ٣١٨/٢٨ رقم ١٧٠٩٠ و ٢٩٠/٣٨ رقم ٢٣٢٥٤ وأحالوا على مواضعه الأخرى .

(٢) ١٩٧/٣، ١٩٨ هوامش من ٤٤- ٥١.

(٣) ٢٥٦/٧ رقم ٢٨٣٥.

(٤) ٣٧١/٢ رقم ٦٠٧.

(٥) علل ابن أبي حاتم ١٦١٤/٣ رقم ٢٥٦٥.

اتصال الإسناد او عدم اتصاله

سبل الحكم باتصال الإسناد :

يعرف اتصال الإسناد بما يلي :

١- إخراج المحدثين الحديث بإسناد كل راو من رواته يؤدي بما يفيد الاتصال كـ « سمعت » و « حدثنا » و « أخبرنا » .

٢- إخراج المحدثين الحديث بإسناد في رواته من يؤدي بما ليس نصًا في الاتصال كـ « عن » و « إن » و « قال » ، ولكن هذا المُعنعن ليس بمدلس ، وقد لقي شيخه ، أو مدلس من الطبقتين الأولى والثانية من طبقات المدلسين[1] .

٣- حكم أحد الأئمة على إسناد بالاتصال ، كأئمة التخريج ، وأئمة العلل ؛ فهؤلاء إذا حكموا على إسناد بالاتصال فهو متصل ، وإذا صححوا حديثًا أو حسّنوه فإسناده متصل . وإذا حكموا على راوٍ بأن روايته عن شيخه فلان متصلة فقد استفدنا ذلك منهم .

٤- الاستفادة بكتب الرجال ، فنتثبّت بها من سماع كل تلميذ من شيخه ، وكتب الرجال من أهدافها الأساسية ذكر من سمع منهم المترجَم له ، وذكر من سمع منه ، مما يفيد اتصال الإسناد ، يركزون على ذكر وفاة المترجم له ، وذكر شيوخه وذكر تلاميذه ، وذكر رحلاته مما يفيد اتصال الإسناد أو انقطاعه .

لقد بلغ اهتمام مؤلفي كتب الرجال باتصال الإسناد أن تتبعوا شيوخ الراوي وتلاميذه ، ومنهم من جمع على سبيل الاستقصاء ، كالحافظ المزي في كتابه « تهذيب الكمال » ، ومنهم من ذكر الأشهر .

ومنهم من نص على الشيوخ الذين يروي عنهم المترجَم له لكن دون اتصال ،

(١) فهاتان احتمل الأئمة تدليسهم ، إذ سبروا رواياتهم فوجدوهم لا يدلسون إلا عن ثقة .

ككتب المراسيل : المراسيل لابن أبي حاتم . وجامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي .

وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لابن الحافظ العراقي « أبي زرعة »[١] .

ومن كتب الرجال ما ينص على أن رواية المترجم له عن شيخه فلان مرسلة وليست متصلة ، ومن أكثر هؤلاء الحافظ ابن حجر في كتابه « تهذيب التهذيب » .

إن دور علم الرجال في الحكم على الحديث دور مهم جدًّا ، فهو أساس معرفة رجال الإسناد ، ومعرفة اتصال الإسناد أو انقطاعه ، وهو أساس معرفة عدالة الرواة أو جرحهم .

أحوال الإسناد :

* اتصال الإسناد هو : رواية المحدث عن شيخه الذي يمكن سماعه منه ، وشيخه هذا يروي أيضًا عن شيخه الذي يمكن سماعه منه ، وهكذا إلى الصحابي ، إلى رسول الله ﷺ .

* وعدم الاتصال هو عكس ذلك ، كأن يروي المحدث عن شيخ لم يعاصره ، مما يدل على سقوط راوٍ أو أكثر من أول الإسناد ، مما يسمى بالمعلق .

أو سقوط راوٍ أو أكثر من وسط الإسناد ، مما يسمى بالمنقطع أو المعضل .

أو سقوط راوٍ من آخر الإسناد بأن يقول التابعي : قال رسول الله ﷺ ... مما يسمى بالمرسل .

فمثال المتصل :

ما أخرجه أحمد بن حنبل قال : حدثنا إسماعيل ، حدثنا سليمان التيمي ، حدثنا أنس قال : عطس رجلان عند النبي ﷺ فشمّت أحدهما- أو قال :

(١) فيه كلام أوسع عند الحديث عن كتب الرجال .

فسمّت أحدهما- وترك الآخر، فقيل: هما رجلان عطسا، فشمت- أو قال: فسّمت- أحدهما وتركتَ الآخر! فقال: «إن هذا حَمِد الله، وإن هذا لم يحمد الله» قال سليمان: أراه نحوًا من هذا[١].

هذا حديث ثلاثي يعني بين الإمام أحمد وبين رسول الله ﷺ ثلاثة رواة، هم: إسماعيل بن إبراهيم بن عُلية. ولد ١١٠هـ وتوفي ١٩٣هـ[٢].

وسليمان بن طرخان التيمي. وُلد ٤٦هـ وتوفي ١٤٣هـ[٣].

وأنس بن مالك. ولد قبل الهجرة بعشر سنين، وتوفي ٩٣هـ[٤].

روى كل واحد من رجال الإسناد عن شيخه بالتحديث، والتي هي نص في الاتصال، وتعاصر كل تلميذ وشيخه، والتقى كل تلميذ وشيخه، وسمع كل تلميذ من شيخه، سمع أحمد من إسماعيل ابن علية، وسمع إسماعيل من سليمان التيمي، وسمع سليمان من أنس، وسمع أنس من رسول الله ﷺ، فالإسناد متصل تمامًا، ولذا قال محقق مسند أحمد: إسناده صحيح على شرط الشيخين. والحديث أخرجه البخاري ومسلم[٥]، وغيرهما.

ومثال المعلق:

أخرج البخاري في صحيحه:

وقال حجاج بن منهال: حدثنا جرير بن حازم عن الحسن حدثنا جندب رضي الله عنه في هذا المسجد فما نسينا وما نخاف أن يكذب جندب على

---

(١) أخرجه أحمد ٢٠/١٩١ رقم ١٢٧٩٨، وهو من ثلاثيات الإمام أحمد، ولذا ذكره صاحب ثلاثيات مسند أحمد في الثلاثيات. وشرح السفاريني في شرح ثلاثيات الإمام أحمد ١/ ٣٢٥.

(٢) ترجمته في التهذيب ١/ ٢٧٥.

(٣) ترجمته في التهذيب ٤/ ٢٠١.

(٤) ترجمة في التهذيب ١/ ٣٧٦.

(٥) البخاري ١٠/٥٩٩ رقم ٦٢٢١ و ١٠/٦١٠ رقم ٦٢٢٥ ومسلم ٤/٢٢٩٢ رقم ٢٩٩١.

النبي ﷺ قال: «كان برجل جراح فقتل نفسه، فقال الله: بدرني عبدي بنفسه، حرمت عليه الجنة»[١].

وأخرج الحديث نفسه في موضع آخر فقال:

حدثنا محمد قال حدثنا حجاج حدثنا جرير عن الحسن حدثنا جندب بن عبد الله في هذا المسجد، وما نسينا منذ حدثنا، وما نخشى أن يكون جندب كذب على النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح فجزع فأخذ سكينًا فحزَّ بها يده، فما رقأ الدم حتى مات، قال الله تعالى: بادرني عبدي بنفسه، حرمت عليه الجنة»[٢].

ففي الإسناد الأول علق البخاري الحديث عن شيخه حجاج بن منهال[٣]، وبيَّن بالإسناد الثاني الواسطة الذي بينه وبين شيخه حجاج بن منهال، ألا وهو محمد بن معمر، وبهذا عالج التعليق الذي في الإسناد الأول بالإسناد الثاني، وصار الإسناد الأول موصولًا بالإسناد الثاني[٤].

وهكذا فالمعلق إذا عُلم الساقط منه فالإسناد متصل، والحديث صحيح إذا توافرت فيه بقية شروط الصحة.

مثال المنقطع:

أخرج الإمام أحمد في مسنده[٥] قال: حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا أبو العلاء. ومحمد بن يزيد، عن أبي العلاء، عن قتادة.

---

(١) أخرجه في الجنائز، باب ما جاء في قاتل النفس ٣/ ٢٢٦ رقم ١٣٦٤.

(٢) أخرجه في أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل ٦/٤٩٦ رقم ٣٤٦٣.

(٣) حجاج أحد شيوخ البخاري، إلا أن البخاري يروي هذا الحديث عن محمد بن معمر عن الحجاج. ترجمة حجاج في تهذيب التهذيب ٢/٢٠٦.

(٤) راجع هدى الساري ص ٣٤.

(٥) ٣٩/٢٢٢ رقم ٢٣٨٨٨، وقال محققه: صحيح لغيره. وهذا إسناده ضعيف لضعف شهر بن حوشب، وهو لم يدرك بلالًا.

عن شهر بن حوشب، عن بلال، قال: قال رسول الله ﷺ «أفطر الحاجم والمحجوم»[(١)].

اتصال هذا الإسناد أو انقطاعه أود أن أنبه إلى أن الباحث يجب أن يكون ألمعيًا في قراءة الأسانيد، فالأئمة لهم في صياغة الأسانيد مناهج فيها الكثير من الذكاء.

فهل يا ترى ستفهم ترتيب الرجال هنا على أن محمد بن يزيد معطوف على أبي العلاء؟

لا وإنما محمد بن يزيد معطوف على يزيد بن هارون، ويعين هذا أنه يروي عن أبي العلاء كما يروي يزيد بن هارون عن أبي العلاء.

ولربما تقول لماذا صاغ أحمد الإسناد بهذه الطريقة، ولم يعطف محمد بن يزيد على يزيد مباشرة؟ فيقول: حدثنا يزيد بن هارون ومحمد بن يزيد عن أبي العلاء؟

وأجيبك: بأن الإمام أحمد تحمل عن يزيد يرويه عن أبي العلاء بالإخبار - القراءة - ويرويه عن محمد بن يزيد عن أبي العلاء بالعنعنة.

فحرص الإمام أحمد أن يخرج عن كل واحد من شيخيه بالصيغة التي أخبر بها، وأشار إلى أن محمد بن يزيد شيخ آخر لأحمد بذكر أبي العلاء ثانية، كما أن يزيد ين هارون يروي عن أبي العلاء، فكذلك محمد بن يزيد يروي عن أبي العلاء، وكلاهما شيخ للإمام أحمد.

وأعود إلى مسألة اتصال الإسناد أو انقطاعه، فهل يا ترى عاصر كل تلميذ شيخه؟ وهل لقي كل تلميذ شيخه، وهل سمع كل تلميذ شيخه؟ المسألة هنا في الانقطاع سهلة جدًا، فهي محسوبة بالزمن فإذا علمت أن شهر بن حوشب وُلد

(١) وأخرجه الشاشي في مسنده ٢/٣٧٤ رقم ٩٨٠ عن يزيد بن هارون ورقم ٩٨١ عن محمد بن يزيد، ويزيد بن هارون، وفيهما تخريج له أكثر.

بعد سنة ثلاثين[١] ، وشيخه بلال بن رباح توفي سنة خمس وعشرين[٢] ، فشهر وُلد بعد موت شيخه بأكثر من خمس سنوات ؛ فالانقطاع ظاهر .

ويدرك الانقطاع أيضًا من أقوال الأئمة ، قال البزار بعد أن ذكر الحديث : وشهر لم يلق بلالًا ، مات بلال في خلافة عمر[٣] .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد[٤] : شهر لم يلق بلالًا .

ويدرك الانقطاع أيضًا من كتب المراسيل ، ففي المراسيل لابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : قال لي ابن أبي شيبة يومًا : شهر بن حوشب عن بلال- متصل هو ؟

قلت : لا ، هو مرسل[٥] .

وقال في تحفة التحصيل : وقال أبو حاتم : لم يسمع من بلال ...[٦] .

وقال في جامع التحصيل : وقال أبو حاتم : لم يسمع من بلال ... وقال العلائي وقد ذكر في التهذيب بعض هؤلاء ، ولم ينبه على أنه مرسل[٧] . يقصد العلائي أن المزي ذكر أن شهر بن حوشب روى عن بلال ، وعمرو بن عبسة ، ولم يبين أن روايته عنهما مرسلة أي ليست متصلة[٨] .

قلت : بهذا الحديث ثبت أن شهر بن حوشب روى عن بلال ، وقول المزي : إنه روى عن بلال يقره هذا الحديث ، ويبقى أن شهرًا قال آخرون : لم يرو عن

---

(١) شهر مات ١١٢ عن ثمانين سنة ، فيكون ولد ٣٢هـ ، تهذيب ٤/ ٣٧.

(٢) وبلال مات ٢٥هـ تهذيب ١/ ٥٠٢.

(٣) أخرجه في الصوم باب كراهة الحجامة للصائم ١/ ٤٧٦ كشف الأستار.

(٤) ٣/ ١٦٨.

(٥) ص٨٩ ترجمة رقم ١٤١ فقرة ٣٢٢.

(٦) ص ١٤٩.

(٧) ص٢٣٩ رقم ٢٩١.

(٨) تهذيب الكمال ١٢/ ٥٧٩.

بلال . فنستفيد من هذا أن المزي يذكر شيوخ الراوي ، ولو روى عنهم بالإرسال ، ولا نلزمه بهذا ؛ فالرجل يجمع أخبار المترجَم له ، وعلماء النقد يحققون .

بقي أن أقول لك : من الذي حدَّد لنا الراوي الأعلى لهذا الحديث ، وهو أنه بلال بن رباح ؟ إن كتب المسانيد قد حددت ذلك ، فمسند أحمد حدده(١) وكذلك مسند الشاشي(٢) .

وهكذا يتضح أن الإسناد منقطع ، فالحديث ضعيف ، لكنه له شواهد تقويه . منها ما أخرجه النسائي في الكبرى ، في الصيام ، باب الحجامة للصائم(٣) جمعه عن كثير من الصحابة ، ومنها ما أخرجه أحمد في مسنده(٤) عن أبي هريرة . ومن هذه الشواهد ما صححه الأئمة ، فصححه ابن حبان عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ إذ أخرجه في صحيحه(٥) ، وصححه أيضًا ابن خزيمة(٦) والحاكم(٧) قال أحمد والبخاري : هو أصح ما روي فيه .

وصححه أيضًا ابن حبان عن شداد بن أوس(٨) ، أخرجه من طريقين ، قال البخاري : حديث شداد وثوبان هما أصح شيء في الباب كذا في العلل الكبير للترمذي .

---

(١) ٣٩/ ٣١٥، ٣١٩ حديث رقم ٢٣٨٨٥.

(٢) مسند الشاشي ٢/ ٣٤٥، ٣٤٧.

(٣) ٣/٣١٧- ٣٣٥ من رقم ٣١٢٠ إلى ٣١٨٢.

(٤) ١٤/٣٧٣ رقم ٨٧٦٨، وقد أفاض محققه في جمع طرقه ، وراجع فهرس مسند أحمد فستجد الكثير من شواهده .

(٥) كتاب الصوم ، باب حجامة الصائم ٨/ ٣١٠ رقم ٣٥٣٢، وذكر محققه مواضع كثيرة لتخريجه ، وقال محققه : إسناده صحيح على شرط البخاري .

(٦) رقم ١٩٦٢.

(٧) ١/ ٤٢٧.

(٨) ٨/ ٣٠٢، ٣٠٤، وقال محققه : إسناده صحيح على شرط مسلم . و٥/ ٨/ ٣٠٦، وقال محققه : إسناده صحيح على شرط مسلم .

وصححه أيضًا ابن حبان عن رافع بن خديج[١] وصححه أيضًا ابن خزيمة[٢] والحاكم عنه[٣].

وقد ذكره الحافظ في التلخيص الحبير[٤]، وذكر أنه روى عن ستة عشر صحابيًا، وذكره الزيلعي في نصب الراية[٥]، وخرّجه عن كثير من الصحابة، ونقل عن البخاري وابن المديني تصحيحيهما لحديث ثوبان وحديث شداد.

ونقل عن أحمد أن حديث رافع أصح شيء في الباب، وكذلك عن ابن المديني، عمم الزيلعي الكلام على هذا الحديث، ونقل قول البعض بالتضعيف، وقول البعض بالتصحيح، بل بالتواتر[٦].

وكذلك ابن الجوزي في التحقيق[٧]، والذهبي في تنقيح التحقيق[٧].

وقد ذكره البيهقي، وأطال النفس فيه.

فأخرجه عن عدد من الصحابة، وجمع أقوال الحفاظ في تصحيحه، ووفّق بينه وبين ما ظاهره التعارض[٨].

ومن المنقطع أيضًا ما إذا قيل في الإسناد عن رجل أو عن شيخ؛ فإنه منقطع يُبحَث في طرقه لعل هذا الذي انبهم يُعين؛ فيصير الإسناد متصلًا، وإلا فهو منقطع، وهو من الضعيف.

---

(١) ٣٠٦/٨ رقم ٣٥٣٥.

(٢) ٢٢٧/٣ رقم ١٩٦٤، ونقل عن ابن المديني أنه قال: لا أعلم في «أفطر الحاجم والمحجوم» حديثًا أصح من ذا.

(٣) ٤٢٨/١.

(٤) ٣٦٨/٢.

(٥) ٤٧٢/٢.

(٦) ٤٨٢/٢.

(٧) جـ٥ ص١٦٤- ١٧٢.

(٨) ٢٦٤/٤- ٢٦٩.

والانقطاع خلل في الإسناد يجعله ضعيفًا ، إلا إذا أمكن علاج هذا الخلل .

ومثال المعضل :

قال يحيى - راوي الموطأ عن مالك - حدثني مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ، ولا يكلَّف من العمل إلا ما يطيق »[1] .

هكذا أخرجه مالك في الموطأ موضحًا أنه بلغه عن أبي هريرة ، وأنه لم يصرح بمن بينه وبين أبي هريرة . لكن أخرجه ابن عبد البر في شرحه « التمهيد » أخرجه متصلًا ، مصرحًا بما بين مالك وأبي هريرة ، وأنه من رواية مالك عن محمد بن عجلان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ : « للمملوك طعامه ... » الحديث . أي أنه معضل ، سقط منه راويان ، وساق له عدة طرق . منها ما هو عن مالك متصلًا ، ومنها ما هو عن غير مالك[2] .

وهذا يوضح أن هذا الحديث من رواية مالك في الموطأ إنما هو معضل ، لكن جاء من طرق أخرى عن مالك في غير الموطأ متصلًا ، مما عالج هذا السقط ، وأزال هذا العيب ، وسلم بذلك الإسناد . وأيضًا جاء الحديث من طرق أخرى عن غير مالك متصلًا .

وهذا يبين سلامة منهج المحدثين ، وأن مالكًا ذكره في الموطأ معضلًا ، وهو يعلم أنه متصل وأنه صحيح . ويبدو أنهم ما كانوا يعتبرون ذلك خللًا في الإسناد ، فإن الساقط معلوم . وإنما المعضل الذي يعيب الإسناد ما سقط منه راويان ، وليس له طريق آخر عمن أعضله ذكر فيه الساقطين .

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الاستئذان ، باب الأمر بالرفق بالمملوك ٢/ ٩٨٠ رقم ٤٠.

(٢) راجع التمهيد ١٦/ ٢٨٣- ٢٨٥، طبع الفاروق الحديثة القاهرة- مصر .

والحديث أخرجه مسلم في الإيمان ، باب إطعام المملوك مما يأكل ٣/ ١٢٨٤ رقم ١٦٦٢، وأخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٣٧ عن مالك معضلًا وموصولًا .

وساق الحاكم مثالين على المعضل الضار بالإسناد[١]، أذكر أحدهما :

وحدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا محمد بن عبد الله ، أنا ابن وهب أخبرني مسلمة بن علي أن النبي ﷺ قال : « إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة حتى إذا حضرته الوفاة حاف في وصيته فوجبت له النار ، وإن العبد ليعمل بعمل أهل النار حتى إذا حضرته الوفاة عدل في وصيته فوجبت له الجنة » .

قال الحاكم : أعضل هذا الإسناد مسلمة بن علي[٢]، ثم لا نعلم أحدًا من الرواة وصله ولا أرسله عنه ، فالحديث معضل . ا هـ .

أقول : الحديث أخرجه عبد الرزاق عن شهر عن أبي هريرة[٣] . وأحمد[٤] عن عبد الرزاق وأبو داود في الوصايا[٥] وكذلك الترمذي وقال : حسن غريب[٦] وابن ماجه[٧] والخطيب في موضح أوهام الجمع[٨] جميعًا من غير طريق مسلمة بن علي .

ومدار الحديث عند هؤلاء الأئمة على شهر بن حوشب ، وهو حسن الحديث . وله شاهد يقويه ، وهو حديث ابن عباس : « الإضرار في الوصية من الكبائر » ، رواه سعيد بن منصور موقوفًا بإسناد صحيح ، والنسائي مرفوعًا ، ورجاله ثقات .

---

(١) راجع معرفة علوم الحديث ص٣٦ .

(٢) مسلمة بن علي بن خلف الخشني أبو سعيد الدمشقي ، متروك ، مات قبل سنة ١٩٠هـ تهذيب التهذيب ١٠/ ١٤٦، وتقريب التهذيب ٩٤٣ رقم ٦٧٠٦.

(٣) رقم ١٦٤٥٥ جـ٩ ص ٨٨.

(٤) أحمد ١٣/١٦٧ رقم ٧٧٤٢.

(٥) رقم ٢٨٦٧.

(٦) رقم ٢١١٨

(٧) في الوصايا ، باب الحيف في الوصية ٢/٩٠٢ رقم ٢٧٠٤.

(٨) ١/ ٢٣٠.

وإذا كان التعليق والانقطاع والإعضال صور من انقطاع الإسناد وعدم اتصاله، فإنه الأمرين الآتيين الإرسال والتدليس من أدق مسائل اتصال الإسناد أو عدم اتصاله، ولذا فإن تناولهما يحتاج إلى طول، ويحتاج إلى دراسة هذين الموضوعين من علم المصطلح:

المرسل:

المرسل مصطلح يطلقه المحدثون في التعريفات على: ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ. ويطلقه الفقهاء والأصوليون على: ما في إسناده انقطاع من أي مكان، فهو يشمل عندهم المنقطع والمعضل والمعلق والمرسل.

إلا أن المحدثين عند مكابدة دراسة الأسانيد والتراجم استعملوا المرسل أوسع من تعريفه عندهم، فاستعملوه في الراوي يروي عمن لم يسمع منه، سواء كان تابعيًا أو تابع تابعي ... إلخ، تجد ذلك في كتب المراسيل الخاصة بالرواة، وفي كتب الأحاديث والتخريج والعلل.

ففي تحفة التحصيل:

حدير بن كريب الحضرمي أبو الزاهرية. سُئل عنه أبو زرعة إذ يروي عن عثمان؟ فقال: مرسل.

وسُئل أبو حاتم: أبو الزاهرية عن أبي الدرداء؟ فقال: مرسل[1].

لقد اعتبر أبو زرعة وأبو حاتم عدم سماع أبي الزاهرية من الصحابيين، وروايته مع ذلك عنهما إرسالًا؛ مما يدل على أن الإرسال ليس رواية التابعي عن الرسول ﷺ فقط، وإنما يشمل كل انقطاع في الإسناد.

وكذلك صفوان بن عمرو الحمصي عن عكرمة، قال أبو زرعة: لا أظنه سمع منه.

قال العلائي: وروى عن أنس أيضًا، وهو مرسل لم يدركه، قاله ابن عساكر[2]

(١) تحفة التحصيل ص٦٣.

(٢) تحفة التحصيل ص ١٥٢، وجامع التحصيل ص٢٤١ رقم ٢٩٨.

وهكذا رواية الراوي عن تابعي أو صحابي لم يسمع منه عدُّوه إرسالًا ، مما يدل على أنهم - أي المحدثين- يتوسعون في استعمال المرسل ، ويستعملونه في كل انقطاع .

وفي سنن أبي داود :

وأخرج أبو داود بإسناده عن عون بن عبد الله بن عتبة ، عن عبد الله بن مسعود قال : قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات : سبحان ربي العظيم ثلاثًا ..» الحديث .

أخرج أبو داود هذا الحديث بإسناده ومتنه ، ثم قال :

وهذا مرسل ، عون لم يدرك عبد الله[١] .

وحكم كثير من الأئمة على رواية عون هذا عن أي صحابي بأنها مرسلة[٢] .

وهكذا يطلقون على رواية التابعي عن صحابيٍ لم يَلْقَه : إنه مرسل .

وعند الترمذي :

أخرج الترمذي في سننه في الدعوات ، باب ما يقول عند الغضب :

حدثنا محمود بن غيلان ، أخبرنا قبيصة ، أخبرنا سفيان ، عن عبد الملك بن عُمير ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن معاذ بن جبل قال : استبّ رجلان عند النبي ﷺ حتى عُرف الغضب في وجه أحدهما . فقال النبي ﷺ : « إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب غضبه : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

قال الترمذي : هذا حديث مرسل ، عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل[٣] .

---

(١) أخرجه في الصلاة باب مقدار الركوع والسجود ٣/ ١٤٠ عون المعبود .

(٢) راجع تهذيب الكمال ٢٢/ ٤٥٦ ، وطبقات ابن سعد ٦/ ٣١٣ ، وجامع التحصيل ص ٣٠٥ رقم ٥٩٨ .

(٣) أخرجه الترمذي ٩/ ٤١٥ تحفة الأحوذي ، وقد ذكر شارحه طريق الحديث المتصل عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن أبي بن كعب .

وهكذا يرى الترمذي : أن الانقطاع الذي بين التابعي والصحابي يطلق عليه مصطلح « مرسل » .

والبخاري أيضًا يتوسع في المرسل :

قال البخاري : حدثنا عمر بن حفص ، حدثنا أبي ، حدثنا الأعمش ، حدثنا إبراهيم والضحاك المشرقي عن أبي سعيد الخدري رضي اللّٰه عنه قال : قال النبي ﷺ لأصحابه : « **أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة ؟ فشق ذلك عليهم ، وقالوا : أينا يطيق ذلك يا رسول اللّٰه ؟ فقال : اللّٰه الواحد الصمد ثلث القرآن** » . قال الفربري : سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم ورّاق أبي عبد اللّٰه يقول : قال أبو عبد اللّٰه : عن إبراهيم مرسل ، وعن الضحاك المشرقي مسند[1] .

قال الحافظ ابن حجر : قال الفربري ... إلخ ، ثبت هذا عند أبي ذر عن شيوخه ، والمراد أن رواية إبراهيم النخعي عن أبي سعيد منقطعة ، ورواية الضحاك عنه متصلة ، وأبو عبد اللّٰه المذكور هو البخاري المصنف ، وكأن الفربري ما سمع هذا الكلام منه فحمله عن أبي جعفر عنه ، وأبو جعفر كان يورق للبخاري ، أي ينسخ له ، وكان من الملازمين له والعارفين به والمكثرين عنه ، وقد ذكر الفربري عنه في الحج والمظالم والاعتصام وغيرها فوائد عن البخاري ، ويؤخذ من هذا الكلام أن البخاري كان يطلق على المنقطع لفظ المرسل ، وعلى المتصل لفظ المسند ، والمشهور في الاستعمال أن المرسل ما يضيفه التابعي إلى النبي ﷺ ، والمسند ما يضيفه الصحابي إلى النبي ﷺ ، بشرط أن يكون ظاهر الإسناد إليه الاتصال ، وهذا الثاني لا ينافي ما أطلقه المصنف[2] ، وواضح من هذا أن البخاري أيضًا يتوسع في المرسل ويطلقه على المنقطع .

---

(١) أخرجه في فضائل القرآن باب فضل قل هو اللّٰه أحد ٩/٥٩ رقم ٥٠١٥.

(٢) فتح الباري ٩/٦٠ شرح الحديث رقم ٥٠٥١. المتقدم هنا .

والدارقطني أيضًا :

وأخرج الدارقطني في سننه بإسناده عن مكحول ، عن عبادة بن الصامت قال : سألنا رسولُ الله ﷺ : هل تقرءون معي وأنا أصلي ؟ قلنا : إنا نقرأ نَهُذُّهُ هذا ، وندرسه درسًا . قال : فلا تقرءوا إلا بأم القرآن سرًّا في أنفسكم . ثم قال الدارقطني : هذا مرسل[١] .

إن الإرسال هنا إنما هو من رواية مكحول عن عبادة بن الصامت ، ومكحول تابعي ، لكنه لم يسمع من عبادة بن الصامت ، بل ولم يره ، أفاد ذلك أبو حاتم وأبو داود ، كما في جامع التحصيل[٢] .

إن الدارقطني محدث جهبذ ، وأطلق الإرسال على الانقطاع الذي بين التابعي والصحابي مما يدل على أن المحدثين لا يقتصرون في إطلاق المرسل على رفع التابعي الحديث إلى رسول الله ﷺ ، بل إنهم يتوسعون عن ذلك .

مثال المرسل :

جاء في موطأ مالك رواية يحيى عن مالك :

حدثني يحيى عن مالك ، عن أبي حازم بن دينار ، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر .

أخرج مالك هذا الحديث في الموطأ مرسلًا ، هكذا يرويه التابعي سعيد بن المسيب عن رسول الله ﷺ[٣] ، والرواة عن مالك متفقون على روايته على الإرسال .

وقد جاء برواية الثقات بإسناد متصل ، أخرجه هكذا الإمام مسلم في صحيحه قال : وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن إدريس

---

(١) مسند الدارقطني كتاب الصلاة باب وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة وخلف الإمام ١/٦٦٢ رقم ١٢٠٤/ ١١.

(٢) ص٣٥٢ رقم ٧٩٦.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ كتاب البيوع باب بيع الغرر ٢/٦٦٤ رقم ٧٥.

ويحيى بن سعيد وأبو أسامة عن عبيد الله . ح وحدثني زهير بن حرب - واللفظ له - حدثنا يحيى بن سعيد ، عن عبيد الله ، حدثني أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر[١] .

إن المرسل عند جمهور المحدثين نوع خاص من أنواع انقطاع الإسناد ، إنه رواية التابعي عن رسول الله صلى الله عيه وسلم وهو لم يلقه بعبارة موهمة ، وهذا يفيد عدم اتصال الإسناد وضعفه ، لكن ليس هذا على إطلاقه ، وإنما قد تقترن بالمرسِل أو المرسَل أحوال تقويه ، وهي :

١- إذا ثبت أن المرسِل لا يروي إلا عن صحابي .

٢- إذا كان المرسِل تتبع العلماء رواياته فوجدوه لا يرسل إلا عن ثقة ، كمرسلات سعيد بن المسيب ، والإمام مالك ، وإبراهيم النخعي[٢] ، وشعبة بن الحجاج ، ومحمد بن سيرين ، ومجاهد ، وطاووس ، وسعيد بن جبير ، وإسماعيل بن أبي خالد ، والشعبي ، وعمرو بن قرة ، ومعاوية بن قرة . وشريح القاضي ، ومحمد بن المنكدر ، وعمرو بن دينار .

٣- إذا كان المرسِل من أئمة النقل المرجوع إلى قولهم في الجرح والتعديل ، ورواه بصيغة الجزم[٣] .

٤- أن يكون المرسِل عارفًا بأحاديث مَن يرسل عنه ، خبيرًا بصحتها ، ولم يُنتقد عليه فيها حديث .

مثال ذلك :

قال ابن المديني في حديث يرويه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه :

---

(١) أخرجه مسلم في البيوع باب بطلان بيع الحصاة ، والبيع الذي فيه غرر ٣/١١٥٣ رقم ١٥١٣.

(٢) أخرج في شرح علل الترمذي ١/٢٧٧ عن الأعمش قلت لإبراهيم النخعي أسند لي عن عبد الله ابن مسعود فقال إبراهيم : إذا حدثتك عن رجل عن عبد الله فهو الذي سميت ، وإذا قلت : قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله .

(٣) هذا والذي قبله في شرح علل الترمذي ١/ ٢٩٤.

هو منقطع، وهو حديث ثبت.

قال يعقوب بن شيبة: إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند- يعني في الحديث المتصل- لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر[١].

٥- أن يكون المرسِل إمامًا كبيرًا.

مثال ذلك:

نقل مهنا عن أحمد أنه ذكر حديث إبراهيم بن محمد بن طلحة قال: قال عمر: «لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء»، قال: فقلت له: هذا مرسل عن عمر؟ قال: نعم، ولكن إبراهيم بن محمد بن طلحة كبير[٢].

٦- أن يكون المرسَل لا مخالف له.

إذا كان الحديث المرسل لا يخالفه حديث مسند، ولا قول صحابي، فإنه يُعمَل به.

قال الأثرم: كان أبو عبد الله ربما كان الحديث عن النبي ﷺ وفي إسناده شيء فيأخذ به إذا لم يجيء خلافه أثبت منه، مثل حديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهجري، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجيء خلافه[٣].

وقال أبو داود السجستاني- صاحب السنن- فإذا لم يكن مسند ضد المراسيل، ولم يوجد مسند، فالمرسل يُحتج به، وليس هو مثل المتصل في القوة[٤].

---

(١) شرح العلل الترمذي ١/ ٢٩٨.

(٢) شرح علل الترمذي ١/ ٣١١.

(٣) شرح علل الترمذي ١/ ٣١٣.

(٤) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه ص ٢٥.

٧- إذا جاء المرسَل من طريق آخر متصلًا ، فإنه يكون قد عولج إرساله ، واتصل إسناده .

٨- إذا عضد المرسَل بمرسَل آخر ، أو بمسند من وجه آخر ، أو بقول بعض الصحابة ، أو بإفتاء كثير من أهل العلم بما يفيده .

والمرسلون معروفون ، جمعهم ابن أبي حاتم في كتابه « المراسيل »[1] فبلغ عددهم ٤٩٢ راويًا ، وجمعهم العلائي في كتابه « جامع التحصيل »[2] ، ورتبهم على حروف المعجم فبلغوا ١٠٣٩ راويًا[3] ، وجمع ما في الكتابين وزاد على ما فيها من رواة يرسلون الحافظ أحمد بن الحافظ العراقي ، وذلك في كتابه « تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل »[4] والتراجم فيه غير مرقمة ، ولذا لم أذكر عدد المرسلين فيه ، وإنما لاحظت أنه لأدنى وصف للراوي بالبعد عن شيخه فإنه يعده من المرسلين .

والمرسلون في الكتب الستة في تحفة الأشراف من رقم ٩٨٧ إلى ١٣٩١= ٤٠٤ راوٍ أرسلوا ، والأحاديث من ١٨٣٩٠ إلى ١٩٦٢٦= ١٢٣٦ حديثًا مرسلًا .

وعدد مراسيل سعيد بن المسيب ٦٤ حديثًا . وعدد مراسيل إبراهيم النخعي ٣٧ حديثًا مرسلًا[5] .

فإذا استثنينا من هذا العدد الأصناف السابقة الذين قبل الأئمة إرسالهم فإن

---

(١) والكتاب مطبوع .

(٢) والكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ/ حمدي عبد المجيد السلفي ، طبع العراق .

(٣) جامع التحصيل من ص١٦٥ إلى ص ٣٩٥.

(٤) والكتاب مطبوع ، طبعته مكتبة الرشد بالسعودية بتحقيق عبد الله نوارة .

(٥) راجع تحفة الأشراف ١٣/١٣٣ قسم المراسيل ، ومنه يستبين قلة الأحاديث المرسلة في الكتب الستة ، وقلة عدد من يرسل من الرواة .

عدد المرسلين يصبح قليلًا .

وهناك رواة ضَعَّف الأئمة مراسيلهم ، كعطاء بن أبي رباح ، وأبي إسحاق السبيعي ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وإبراهيم بن يزيد التيمي ، ويحيى بن أبي كثير ، وسفيان الثوري ، والزهري ، وقتادة ، والحسن ، وابن جريج ، والحجاج بن دينار ، وجابر الجعفي ، وأبي قلابة ، وأبي العالية الرياحي .



فوائد في موضوع المرسل

المرسل قد يكون أقوى من المسند !! :

عن الخصيب بن ناصح قال : كان الحسن إذا حدثه رجل واحد عن النبي ﷺ بحديث ذكره ، فإذا حدثه أربعة بحديث عن النبي ﷺ ألقاهم ، وقال : قال رسول الله ﷺ[١] .

وروي نحو هذا من أوجه وطرق .

وأخرج الترمذي بإسناده عن سليمان الأعمش قال : قلت لإبراهيم النخعي أسند لي عن عبد الله بن مسعود .

فقال إبراهيم : إذا حدثتك عن رجل عن عبد الله فهو الذي سميت ، وإذا قلت : قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله[٢] .

وأخرج البخاري تعليقًا ومسندًا عن الحسن : عن غير واحد عن النبي ﷺ « أفطر الحاجم والمحجوم »[٣] .

وأخرج النسائي في الكبرى عن أبي حُرَّة ، عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » . قلت - أبو حُرَّة -: عمن ؟ قال : عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ ، عن النبي ﷺ[٤] .

وأخرجه أيضًا البيهقي يصل إسناد البخاري ، ويذكره بإسناده هكذا عن الحسن عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ[٥] بما يفيد أن

---

(١) ذكره في شرح علل الترمذي ١/ ٢٨٥.

(٢) شرح علل الترمذي ١/ ٢٧٧.

(٣) أخرجه في الصوم ، باب الحجامة والقيء للصائم ٤/ ١٧٤.

(٤) أخرجه في الصيام ، باب الحجامة للصائم ٣٢٨/٣ رقم ٣١٥٦- ٣١٥٩.

(٥) أخرجه البيهقي في الكبرى ، في الصيام ، باب الحديث الذي روي عن الإفطار بالحجامة ٢٦٤/٤.

الإرسال قد يكون ميزة، وأنهم قد يرسلون إذا كثرت مشايخهم ويسندون إذا قلوا.

قد يكون الضعف لغير الإرسال:

يقول علي بن المديني: مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها[١].

وقال ابن معين: مرسلات الحسن ليس بها بأس.

وقال أبو زرعة: كل شيء يقول الحسن: قال رسول الله ﷺ وجدت له أصلًا ثابتًا ما خلا أربعة أحاديث. وقال يحيى القطان إلا حديثًا واحدًا أو حديثين.

وهذا يفيد أن الإرسال وحده ليس مانعًا من القبول، إنما المانع رواية الراوي الضعيف عن الحسن.

المحدثون على دراية بالأحاديث:

واضح مما سبق أن المحدثين على دراية بالمرسِلين، من لا يرسل إلا عن ثقة، ومن ثم فمراسيله صحيحة، ومن يرسل عن ضعفاء ومن ثم فمراسيله ضعيفة. ولقد صدرت عنهم أحكام عامة كما سبق، وأضيف شيئًا آخر من أحكامهم، أفيدك هذه الأحكام، وأضعها بين يديك عساك أن تقيس عليها فتُقَعِّد أيضًا!! وتعرف سعة علم المحدثين بتخصصهم:

درايتهم بمرويات الرواة:

قال يحيى بن معين: مرسلات إبراهيم- النخعي- صحيحة، إلا حديث تاجر البحرين، وحديث الضحك في الصلاة[٢].

وقال العجلي: مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحًا[٣].

---

(١) شرح علل الترمذي ١/ ٢٨٥.

(٢) راجع شرح علل الترمذي ١/ ٢٩٤.

(٣) شرح علل الترمذي ١/ ٢٩٦، وفي هامش المحقق نص الأحاديث وتخريجها.

واضح من ذلك أن المحدثين كانوا على دراية بأحاديث كل راوٍ، وأنهم تتبعوا الأحاديث وأصولها، وخرجوا بأحكام في غاية الدقة.

مرسلو البلدان:

ومن دراية المحدثين بالأحاديث والرواة، ما قاله الحاكم: وأكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المسيب، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال، ومن أهل الشام عن مكحول الدمشقي، ومن أهل البصرة عن الحسن بن أبي الحسن، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي(١).

بين الوصل والإرسال:

ماذا إذا روي الحديث موصولًا من طريق أو أكثر، ومرسلًا من طريق أو أكثر؟

لقد أخرج البخاري حديث الخلع، وأن امرأة ثابت بن قيس طلبت فراق زوجها، فقال لها رسول الله ﷺ: «أتردين عليه حديقته؟»(٢).

لقد أخرج البخاري هذا الحديث موصولًا من أكثر من طريق.

وأخرجه مرسلًا.

قال الحافظ: إن الأكثر إذا وصلوا وأرسل الأقل قُدِّم الواصل، ولو كان الذي أرسل أحفظ، ولا يلزم منه أنه تقدم رواية الواصل على المرسل دائمًا(٣).

المرسل في صدر الإسلام:

كان المرسَل مطمَأنًا إليه من المحدثين حتى قرب نهاية القرن الثاني الهجري، كان الناس صادقين، والرواة حريصين على سلامة النص، مما جعل الأئمة يقبلون

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٥.

(٢) أخرجه في الطلاق، باب الخلع ٩/٣٩٥ رقم ٥٢٧٣- ٥٢٧٧.

(٣) شرح الحديث السابق ٩/ ٤٠١.

المرسل ويعملون به ، ثم بدأ الاحتياط يستدعي تقييد الأمر ، واشتراط ما يؤكد الصحة .

يقول أبو داود السجستاني : وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ت١٦١هـ ، ومالك بن أنس ت١٧٩هـ ، والأوزعي ت١٥٧هـ حتى جاء الشافعي ت٢٠٤هـ فتكلم فيها ، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل ت٢٤١هـ وغيره ، رضوان الله عليهم[١] .

ويقول ابن جرير : إن إطلاق القول بأن المرسل ليس بحجة من غير تفصيل بدعةٌ حدثت بعد المائتين[٢] .

الإرسال والضعف :

حينما يتحدث البعض عن قبول المرسل فإنما ذلك إذا اجتمعت فيه أسباب القبول ، أما إذا وُجد سبب ضعف آخر كجرح أحد الرواة ؛ فإن المرسل يعتريه الضعف لهذا السبب ، وربما كان هذا الضعف أقوى من ضعف المسند إذا وجد فيه هذا الجرح ؛ وذلك لضعف المرسل عن المسند[٣] .

التدليس :

من الأمور المهمة في اتصال الإسناد سلامته من عنعنة المدلس ، فإذا كان في الإسناد راو مدلس ، وروى عن شيخه بـ « عن » ، أو « قال » ، أو « روى » ، أو « ذكر » أو « إن » من الصيغ التي ليست نصًّا في الاتصال ، فإن هذه مسألة تحتاج إلى الدراسة ؛ حتى تستبين هل الإسناد متصل أو منقطع .

وأوجز هذه الدراسة في نقاط :

* ليس كل إسناد معنعن غير متصل ، وإنما إذا الراوي المعنعن غير مدلِّس

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٤.

(٢) شرح علل الترمذي ١/ ٢٩٨.

(٣) نكت الزركشي ١/٤٩٩ عن ابن القطان في الوهم والإيهام.

فالإسناد متصل .

* وإذا كان الراوي المدلس قد عنعن ؛ فليس الحال أن الإسناد غير متصل ، وإنما نجمع طرق الحديث ، فإذا وجدنا طريقًا منها بـ « سمعت » أو « حدثني » أو « أخبرني » فالإسناد متصل ، على أن يكون طريق السماع أو التحديث هذه ليست واهية .

ومثال ذلك ما أخرجه البخاري من حديث أنس بن مالك : أن أم الربيع بنت البراء أم حارثة بن سراقة أتت النبي ﷺ فقالت : يا نبي الله ، ألا تحدثني عن حارثة .. وكان قتل يوم بدر أصابه سهم غرب ؛ فإن كان في الجنة صبرت ، وإن كان غير ذلك اجتهدت عليه في البكاء . قال : « يا أم حارثة ، إنها جنان في الجنة ، وإن ابنك أصاب الفردوس الأعلى »(١) .

هذا الحديث يرويه الأئمة عن شيبان عن قتادة حدثنا أنس(٢) .

وعن سعيد بن عروبة عن قتادة عن أنس(٣) .

قال الحافظ ابن حجر : إنما اختار البخاري رواية شيبان على رواية سعيد لتصريح شيبان في روايته بتحديث أنس لقتادة ، وللبخاري حرص على مثل ذلك إذا وقعت الرواية عن مدلس أو معاصر(٤) .

ومثال آخر :

أخرج البخاري حديث تحويل القبلة فقال : حدثنا عمرو بن خالد ، قال حدثنا زهير ، قال حدثنا أبو إسحاق عن البراء أن النبي ﷺ كان أول ما قدم المدينة نزل على أجداده- أو قال أخواله- من الأنصار ، وأنه صلى قِبَل بيت المقدس ستة عشر

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد ، باب من أتاه سهم غرب فقتله ٦/٢٥- ٢٧.

(٢) أخرجه البخاري في الموطن السابق .

(٣) رواية الترمذي وابن خزيمة كما في الفتح في الموطن السابق .

(٤) فتح الباري ، الموطن السابق ٦/ ٢٧.

شهرًا أو سبعة عشر شهرًا ... الحديث .

وفى هذا الإسناد رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحاق - عمرو بن عبد الله- السبيعي وزهير روى عن أبي إسحاق بعد أن بدأ تغيره- كما قال أحمد- ومن هنا عالج هذه القضية البخاري فأخرج الحديث من طريق آخر عن إسرائيل- حفيد أبي إسحاق- عن أبي إسحاق[١] ، وإسرائيل روى عن جده قبل بدء التغير ، وكان راوية أحاديث جده .

وفى هذا الإسناد أيضًا رواية أبي إسحاق عن البراء ، وأبو إسحاق مدلس ، وقد عنعن هنا ، وقد عالج البخاري هنا هذا الأمر فأخرج الحديث من طريق آخر عن أبي إسحاق ، قال : سمعت البراء[٢] فزال ما كنا نخشاه من تدليس أبي إسحاق ، وأصبحت العنعنة معالجة بمجيء الإسناد من طريق آخر بـ « سمعت » .

* وكذلك إذا كان الراوي مدلسًا ، وصحح هذا الإسناد أو حسنه أحد الأئمة المعتبر قولهم في التصحيح والتضعيف . فمعنى هذا أن الإسناد متصل ، فإن هذا الإمام ما صحح أو حسَّن الإسناد إلا وهو يعلم سببًا يطمئنه لعنعنة هذا المدلس ، وهذا له أسباب عدة :

* ليس كل منْ قيل فيه « مدلس » هو مدلس ، وإنما قد يكون حكمًا غير مقبول ، فأبو الفرج النهرواني قال عن شعبة بن الحجاج : إنه مدلس ، وأبعد الناس عن التدليس شعبة هذا ، ولذا رد الحافظ ابن حجر قول أبي الفرج هذا[٣] .

- والمدلسون من الرواة قليلون جدًا ، أوصلهم العلائي إلى ٦٨ راويًا[٤] .

---

(١) وذلك في أخبار الآحاد ، الباب الأول ١٣/٢٣٢ رقم ٧٢٥٢.

(٢) أخرجه في كتاب التفسير باب ولكل وجهة ٨/١٧٤ رقم ٤٤٩٢.

(٣) راجع نكت ابن حجر على ابن الصلاح ٢/ ٦٢٨.

(٤) جامع التحصيل ص١١٩- ١٢٩.

وأوصلهم ابن حجر إلى ١٥٢ راويًا[١] .

وأوصلهم محمد طلعت في معجم المدلسين إلى ١٨٢ راويًا[٢] جمع فيه كل من وسم بالتدليس .

والمدلسون تدليسهم نادر ، فقد يدلس الواحد منهم حديثًا واحدًا ، فيعتبره العلماء مدلسًا .

مثال ذلك : جرير بن حازم ، وصفه يحيى الحماني بالتدليس في حديثه عن أبي حازم عن سهل بن سعد ، في صفة صلاة النبي ﷺ خلف أبي بكر . إنه دلس هذا الحديث فقط ، فوُصف بالتدليس ، لكن ذكروه في الذين يُقبل حديثهم ، وتُحتمل عنعنتهم[٣] .

وكذلك جرير بن عبد الحميد الضبي قالوا : إنه دلس حديثًا أن النبي ﷺ قضى أن الخراج بالضمان .

وروي من أكثر من طريق . قال الترمذي : وحديث جرير يقال تدليس ، دلس فيه جرير ، لم يسمعه من هشام بن عروة[٤] .

وكذلك شريك بن عبد الله النخعي ، وصفه بعضهم بأنه يدلس ، وبعضهم على أنه لا يدلس ، وبعضهم على أنه يدلس قليلًا ، والراجح أنه لا يدلس[٥] .

والتقييدات كثيرة ، وهي تفيد قلة المدلسين ، وقلة تدليس كل منهم ، وأن أئمة التصحيح والتضعيف يعرفون كل حديث دلس فيه صاحبه ، ويحكمون عليه .

---

(١) طبقات المدلسين .

(٢) معجم المدلسين من ص٤٥- ٥١٨.

(٣) معجم المدلسين ص ١١٩.

(٤) معجم المدلسين ص١١٩- ١٢٢.

(٥) معجم المدلسين ص٢٤٨ ، وطبقات المدلسين ص ٢٣.

أذكر من ذلك :

* وصف ابن حبان حميد الطويل بالتدليس ، وتدليسه خاص بروايته عن أنس ، حتى تدليسه عن أنس لا يضر ؛ لأنه يرويه إما عن ثابت البناني عن أنس ، وإما عن قتادة عن أنس ، وإما عن الحسن عن أنس ، وكلهم ثقات ، وبالتالي فعنعنته عن غير أنس خارج دائرة التدليس ، وعنعنته عن أنس لا تضر ؛ لأن الواسطة معروف وهو ثقة(١) .

- أخرج البغوي بإسناده عن شعبة قال : ما رأيت أحدًا من أصحاب الحديث إلا يدلس إلا ابن عون وعمرو بن مرة(٢) .

وتعميم شعبة هذا منتقض بما سبق من تقييدات ، وبأغراضهم من التدليس ، فأحيانًا كانوا يدلسون لجذب انتباه الطلاب ، وأحيانًا لاختبارهم ، وهذا قد درسته في المصطلح . وغرضي من سوق كلام شعبة أن أبين أن عبد الله بن عون وعمرو بن مرة برءاء من التدليس .

- وأخرج البيهقي بإسناده عن شعبة أنه قال : كفيتكم تدليس ثلاثة : الأعمش ، وأبي إسحاق ، وقتادة(٣) .

وقال الحافظ ابن حجر : هذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة : أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنعنة .

- إذا كان المدلس مقلًا من التدليس مكثرًا من الرواية فلا تضر عنعنته ، كما سئل أحمد عن تدليس الأعمش فقال : يضيق هذا ، أي أنك تحتج به(٤) .

---

(١) معجم المدلسين ص ١٧١، ١٧٢.

(٢) أخرجه في مسند ابن الجعد ١/٢٧٧ رقم ٥٢. وابن عون هو : عبد الله بن عون ابن أرطبان أبو عون البصري ، ثقة ثبت فاضل ، توفي ١٥٠هـ .

(٣) معرفة السنين والآثار ١/١٥٢ رقم ٢٠٤.

(٤) سؤالات أبي داود لأحمد رقم ١٣٨.

- ابن جريج مدلس ، لكنه قال : إذا قلت قال عطاء فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل سمعت[١] .

- يحيى بن سعيد القطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموعًا لهم[٢] .

لقد ساق ابن حجر هذه القضية في فتح الباري ، وقفت عليها مرتين في موضعين لكن يتضح منهما أنه لا يروي عن شيخ له مدلس إلا ما سمع ممن فوقه ، وكذلك لا يروي عن شيخ شيخه المدلس إلا ما ثبت سماعه ممن فوقه . ورواية يحيى لهذين الحديثين ليست عند البخاري ، وإنما عند غيره ، واستدل الأئمة برواية يحيى القطان التي عند غير البخاري على اتصال الإسناد عند البخاري .

- وأبو الزبير المكي- محمد بن مسلم بن تدرس- يدلس إلا أن الليث بن سعد روى عنه واستطاع أن يسلم من تدليسه .

أخرج العقيلي بإسناده عن الليث بن سعد قال : قدمت مكة فجئت أبا الزبير فدفع إليّ كتابين ، وانقلبت بهما ، ثم قلت في نفسي : لو عاودته فسألته : أسمع هذا كله من جابر ؟ فقال : منه ما سمعت ، ومنه ما حُدّثناه عنه . فقلت له : أعلم لي على ما سمعت ، فأعلم لي على هذا الذي عندي[٣] .

وعليه فمحمد بن مسلم أبو الزبير المكي مدلس ، لكن إذا روى الليث بن سعد عنه عن جابر فالإسناد متصل ولو كان بالعنعنة .

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/٤٠٦.

(٢) فتح الباري ١/٣٠٩ شرح حديث ٢٠٦، كتاب الوضوء ، باب إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان ، وتقدم عنده قبل ذلك في ص ٢٥٨ شرح حديث ١٥٦ باب لا يستنجى بروث .

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/١٣٣ ترجمة ١٦٩٠ أبو الزبير آخر الترجمة . وذكره في معجم المدلسين ص٤٠٧، وترجم لبعض رجال إسناده العقيلي . وراجع أيضًا تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٢، وجامع التحصيل ص١٢٦، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٣٨٢.

وما رواه أبو الزبير بالسماع أو التحديث أو الإخبار فهو متصل .

وما رواه عنه أصحاب الصحيح كمسلم مما قال فيه أبو الزبير عن جابر وليست من طريق الليث فهو على الاتصال ، وهو محمول على أن مسلمًا رضي الله عنه اطلع على أنه رواه الليث عنه من طريق آخر ، أو رُوي عنه بالسماع من طريق آخر .

- **ومن تقييدات التدليس أن التدليس يطلق بمعنى المرسل ، فمثلًا يطلق** على إبراهيم بن يزيد النخعي أنه مدلس ، بينما هو مرسل . وكذلك أيوب بن أبي تميمة السختياني يقال عنه : إنه مدلس ، وفي التحقيق أنه مرسل ، وهكذا في بعض الرواة ممن لم يسمعوا من شيوخ ويروون عنهم ، كالحسن البصري ، والحسن بن ذكوان ، وعثمان بن عاصم ، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني ، والمطلب بن عبد الله بن حنطب ، وكثير من الأئمة المتقدمين يطلقون على من روى عمن لم يسمع منه « مدلس » .

- **والحكم بن عتبة وُصف بالتدليس** ، لكن تدليسه يبدو أنه خاص بروايته التفسير عن مجاهد[1] .

- **وسفيان الثوري كان قليل التدليس** : له شيوخ كان لا يدلس عنهم ، قال البخاري : لا يُعرف لسفيان تدليس عن حبيب بن أبي ثابت ، ولا عن سلمة بن كهيل ، ولا عن منصور ، وذكر مشايخ كثيرة .

وكان سفيان يدلس عن شيوخ ضعفاء لا يسميهم ، ويذكرهم بكناهم حتى لا يُعرفوا- وهؤلاء يعرفهم الجهابذة ، واجتهدوا في سؤال الثوري عنهم فأجاب بحق .

ومن أكثر الناس تدقيقًا مع الثوري في كشف من دلس عنهم الإمام يحيى بن

---

(١) معجم المدلسين ص ١٦٥.

سعيد القطان ، حتى قال يحيى هذا : جهد الثوري أن يدلس عليَّ رجلًا ضعيفًا فما أمكنه .

وقال الثوري مرة : ثنا أبو سهل عن الشعبي ، فقال له يحيى بن سعيد : أبو سهل محمد بن سالم ؟

فقال : يا يحيى ما رأيت مثلك لا يذهب عليك شيء[١] !! .

لقد كشف الأئمة تدليس الشيوخ الذي فعله الثوري :

فإذا قال : قال أبو سهل فهو محمد بن سالم الكوفي أبو سهل .

وإذا قال : قال أبو عبد الكريم عرفوا أنه عبيدة بن معتب .

وإذا قال : قال أبو معاذ عرفوا أنه سليمان بن أرقم .

وإذا قال : قال أبو الفضل عرفوا أنه بحر بن كنيز السقاء .

وإذا قال : قال أبو النضر عرفوا أنه محمد بن السائب الكلبي .

وإذا قال : قال أبو شعيب عرفوا أنه الصلت بن دينار .

وإذا قال : قال أبو يونس عرفوا أنه سالم بن أبي حفصة .

وإذا قال : قال أبو عباد عرفوا أنه عبد الله بن سعيد المقبري .

وإذا قال : قال أبو سعيد السليطي عرفوا أنه الحسن بن دينار .

وإذا قال : قال أبو سعيد عرفوا أنه عبد القدوس الشامي .

وإذا قال : قال أبو الصباح بن قسيم عرفوا أنه سفيان بن قسيم .

وإذا قال : قال أبو إسحاق الشيباني عرفوا أنه إبراهيم بن هراسة[٢] .

وإذا جمعت ترجمة الثوري ظهر أن تدليسه قليل . وأن من سأله عمن دلس عنه أجابه بما أبان الحقيقة ، وأزاح التدليس . ومن أكثر الناس في ذلك يحيى القطان .

---

(١) راجع تهذيب التهذيب ترجمة « محمد بن سالم » .

(٢) معجم المدلسين ص٢٠٤- ٢١٨.

- **والحسن البصري** لا يصح وصفه بالتدليس إلا عن سمرة بن جندب ، فإنه لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة[١] ، ودلس عنه باقي الأحاديث . والحسن من المرتبة الثانية التي احتمل الأئمة تدليسهم ، والعجب أن بعض محققي زماننا يضعفون حديثه بالتدليس !!

والحسن لا يدلس ، وإنما يرسل ، فما رواه بالعنعنة عمن لم يسمع منه فهو منقطع ، وما رواه بالعنعنة عمن سمع منه فهو متصل .

- **وإسماعيل بن أبي خالد** تدليسه خاص بروايته عن الشعبي[٢] .

- **وعطية بن سعد العوفي** يُرمَى بالتدليس ، والتدقيق أنه إنما دلس التفسير عن أبي النضر محمد بن السائب الكلبي ، وكناه أبا سعيد فيظن الظانّ أنه أبو سعيد الخدري ، وليس كذلك ، فيتوقف في روايته التفسير عن أبي سعيد الذي يدلسه وهو الكلبي[٣]

- أما عنعنته في غير التفسير وعن غير أبي سعيد فلا إشكال فيها .

- **وسفيان بن عيينة** يدلس لكنه لا يدلس إلا عن ثقة ، ولو طُلب منه أن يبين بيَّن .

- **وكذلك قتادة** يدلس عن جابر وهو تدليس عن ثقة ؛ لأنه يروي عنه بواسطة صحيفة سليمان اليشكري ، وسليمان هذا ثقة .

وكذلك عنعنة قتادة عن أنس الأصل فيها القبول .

وكذلك عنعنته عن الحسن .

- **والأعمش- سليمان بن مهران-** إذا قال « حدثنا » فصحيح ، وكذلك إذا قال « عن » وكان الراوي عنه حفص بن غياث ، فالعنعنة لا تضر ؛ لأن حفصًا كان

---

(١) تحفة الأشراف ٤/٦١ وتخريج أحاديث التاريخ الكبير ١/ ٣٢٧.

(٢) معجم المدلسين ص ١٤٥.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٩٠. وراجع تعليق المحقق.

يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه .

وكذلك إذا عنعن عن شيوخ أكثر الرواية عنهم كإبراهيم النخعي ، وأبي وائل ، وأبي صالح السمان ، فروايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال .

وتبقى القاعدة العامة ، وهي أن الأعمش من الطبقة الثانية التي احتمل الأئمة تدليسهم .

ولعله يكون قد اتضح أن الأمر ليس على إطلاقه ، وإنما هناك تقييدات تضيق أثر التدليس على الإسناد . وأضيف إلى ذلك :

تقييدات أخرى :

مراتب المدلسين :

ومن التقييد في موضوع التدليس أن المدلسين ليسوا على مرتبة واحدة ، وإنما هم مراتب ، وكل مرتبة لها حكمها ، ولقد قسمهم ابن حجر إلى خمس مراتب ، الأولى والثانية : تدليسهم لا يضر ؛ لأنهم لا يدلسون إلا عن ثقة ، والثالثة والرابعة : عنعنتهم تضر ، ويقبل ما صرحوا فيه بالسماع ونحوه ، والخامسة : من ضُعِّف بأمر آخر مع التدليس ؛ فحديثهم على حسب ضعفهم ، والتدليس أيضًا يضيف شيئًا من الضعف .

أنواع التدليس :

ومن التقييد أيضًا مراعاة نوع التدليس ، وكيف يعالج :

فتدليس الإسناد والذي في صيغ الأداء يعالج بجمع الطرق ، فإذا وجدنا طريقًا صُرِّح فيه بما يفيد الاتصال فقد زال التدليس ، وصار الإسناد متصلًا .

وتدليس الشيوخ يعالج بمعرفة اسم من ذُكر بكنية لا تُعرف ، كما تقدم في الكلام عن تدليس الثوري ، وأنه إذا قال : قال أبو معاذ فهو سليمان بن أرقم ، فقد زال خطر التدليس .

وتدليس التسوية لا يعالج بمعرفة المحذوف ، كما في حديث « إن الله ليحب

الملحين في الدعاء» أخرجه البيهقي بإسناده عن بقية بن الوليد، حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يحب الملحين في الدعاء»، ثم قال البيهقي: هكذا قال «حدثنا الأوزاعي» وهو خطأ.

ثم ساق إسنادًا آخر عن بقية بن الوليد- والذي هو أفعل الناس لتدليس التسوية- أخبرني يوسف بن السفر عن الأوزاعي فذكره.

وذكر عن يعقوب بن سفيان أنه قال: يوسف بيروتي لا يكتب حديثه إلا للمعرفة، يعني للمعرفة بحاله وضعفه في الرواية[1].

قلت: هكذا دلس بقية بن الوليد هذا الحديث، فأسقط من بين الأوزاعي والزهري، يوسف بن السَّفر، وهو في عداد المتروكين، ومَنْ يروي البواطيل ويكذب[2].

وواضح أن الإسناد الثاني لا يفيد الحديث، ولا يعالج التدليس؛ فإن المحذوف شديد الضعف أو يكذب.

والمدلسون تدليس تسوية هم: بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم، وسنيد بن داود، ولقد ذكر أحد المعاصرين زيادة عليهم[3]، لكنني لا أوافقه على ما زاد عن هؤلاء.

وعندي نماذج أخرى لتدليسهم، لكنني أخشى الطول.

وإذا كانت ذكرت المثال السابق لبيان أن مدلس التسوية لو حذف الضعيف، ثم جاء إسناد آخر فحدد المحذوف فإنه لا يفيد الحديث ويبقى بشدة ضعفه.

فإني أورد مثالًا عكس ذلك، وهو ادعاء أحد المحققين المعاصرين على أحد الرواة بأنه يدلس ويسوي، وبالتالي لا تفيده صيغة الاتصال، فدققت في ذلك بما

---

(١) شعب الإيمان ٢/ ٣٦٤، ٣٦٥ رقم ١٠٧٣.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٦٦.

(٣) منهج المتقدمين في التدليس لناصر بن حمد الفهد ص ٢٨، ٢٩.

أزاح التسوية، واستفاد الإسناد بالتحديث، فحسن الحديث وارتقى.

فلقد ذهب محقق كتاب «مفتاح الجنة» إلى أن مبارك بن فضالة مدلس تدليس تسوية !! ولذا لما خرج حديث عمر قال لي رسول الله ﷺ: يا عمر تراني أرضى وتأبى أنت؟ فرضيت قال: إسناده ضعيف، فيه المبارك بن فضالة وهو مدلس، وهو صرح بالتحديث عند أبي يعلى، ولكن لا ينفعه ذلك؛ لأنه يدلس تدليس التسوية كما في ترجمته في التهذيب لابن حجر ١٠/٢٩-٣١[1] !!.

قلت: لم يقل أحد بأن مبارك بن فضالة يدلس ويسوي إلا ابن حجر في «تقريب التهذيب» !! ويترجح عندي أن ذلك خطأ من الناسخ أو من الطابع، فكل كتب التراجم ليس فيها شيء من ذلك، حتى كتب ابن حجر «طبقات المدلسين» و «تهذيب التهذيب» لم يذكر فيها أن مبارك يدلس ويسوي.

ولقد كان صاحب «معجم المدلسين» منتبها لهذا فنبّه عليه، وخلص إلى أن مبارك بن فضالة يدلس تدليس إسناد فقط[2].

وعليه فالحديث حسن، وله شاهد يرتقي به.

❁ ❁ ❁

(١) مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة ص١٠٠ رقم ١٩٥، تحقيق بدر بن عبد الله البدر.

(٢) معجم المدلسين ص ٤٣٠، ٤٣١.

السلامة من الشذوذ

يشترط في الحديث الصحيح والحسن السلامة من الشذوذ، وأوصاف الحديث الشاذ هي:

١- أن يرويه ثقة يتفرد به، يخالف من هو أوثق منه. ويترجح الأوثق إما بقوة الضبط، أو بكثرة العدد، أو بالقرائن الدالة على رجحان حديث الأوثق.

٢- أن يكون حديث الثقة وحديث الأوثق إنما يرويانه عن شيخ واحد يختلفان عليه.

٣- أن تكون المخالفة بين حديث الثقة والأوثق يتعذر معها الجمع بينهما.

٤- أن تكون مخالفة الثقة للأوثق نادرة، أما لو خالف الثقات كثيرًا فليس بثقة؛ لأنه بكثرة المخالفة زال عنه وصف الضبط، والذي هو الشرط الثالث في الصحيح والحسن.

٥- أن لا يوجد لحديث الثقة هذا متابع أو شاهد، وإلا زال عنه التفرد، وأصبح في دائرة أخرى غير دائرة الشاذ، يدرس ويحكم عليه في ضوئها.

٦- أن يمكن الترجيح بين حديث الثقة والأوثق وحديث الثقة هو الشاذ «وهو المرجوح» وهو ضعيف مردود لا يُعمل به. وحديث الأوثق هو المحفوظ وهو الراجح وهو يعمل به.

أما إذا لم يمكن الترجيح بينهما (حديث الثقة والأوثق) فهما من المضطرب، وهو ضعيف.

٧- الشاذ ينقدح في نفس الناقد أنه غلط، وقد تقصر عبارته عن إقامة الحجة على دعواه، ولا يقوم به إلا من رزقه الله الفهم الثاقب، والحفظ الواسع، والمعرفة التامة بمراتب الرواة، والملكة القوية بالأسانيد والمتون.

إنه أغمض الأنواع وأدقها، وهو أدق من المعلل بكثير.

- ويقع الشذوذ في السند كالموصول والمنقطع، والمرفوع والموقوف، ويقع أيضًا في المتن كاختلاف الرواة في زيادة بعض المتن أو نقصه.

مثال الشاذ في السند:

أخرج الأئمة بإسنادهم من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس أن رجلًا مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثًا، إلا عبدًا هو أعتقه، فأعطاه النبي ﷺ ميراثه.

أخرجه الترمذي[١] وابن ماجه[٢] والحميدي[٣] وأحمد[٤] والطبراني[٥] والنسائي في الكبرى[٦].

وسعيد بن منصور[٧]، والبيهقي[٨].

- وأخرجوا أيضًا عن حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس، أخرجه أبو داود[٩]، والحاكم[١٠]، والبيهقي[١١].

- وأخرجوه أيضًا عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن

---

(١) في الفرائض، باب بعد باب ما جاء في الذي يموت وليس له وارث ٦/٢٨٥ تحفة الأحوذي، وقال حسن.

(٢) في الفرائض باب من لا وارث له ١/ ٩١٥.

(٣) ١/٢٤١ رقم ٥٢٣.

(٤) ٣/ ٤٠٥.

(٥) رقم ١٢٢١٠.

(٦) ٦/١٣٢ رقم ٦٣٧٦.

(٧) ١/٩٧ رقم ١٩٤.

(٨) ٦/ ٢٤٢.

(٩) آخر الفرائض ٨/١١٤ عون المعبود.

(١٠) ٤/ ٣٤٧.

(١١) ٦/ ٢٤٢.

عباس . أخرجه أحمد[١] ، والطبراني[٢] .

- وأخرجوه أيضًا عن محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو بن دينار ، عن عوسجة ، عن ابن عباس . أخرجه الطبراني[٣] .

أخرجه هؤلاء الأئمة :

١ - سفيان بن عيينة .

٢ - حماد بن سلمة .

٣ - محمد بن مسلم الطائفي .

أخرجوه عن هؤلاء والأئمة موصولًا عن عوسجة ، عن ابن عباس ، عن رسول ﷺ .

- وأخرجوه أيضًا عن خماد بن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن عوسجة أن رجلًا مات على عهد رسول الله ﷺ ... الحديث أي مرسلًا .

وأيضًا عن روح بن القاسم ، عن عمرو بن دينار ، عن عوسجة أن رجلًا ، أي مرسلًا أيضًا[٤] .

وبذا يصبح الحديث يروى موصولًا ، ويروى مرسلًا . فننظر أيها أقوى فهو الراجح وهو المحفوظ ، أما مقابله فهو مرجوح وهو الشاذ وهو المردود .

ولقد سأل ابن أبي حاتم والده عن هذا الحديث ، فنص على أن الذين يروونه عن ابن عباس أي موصولًا حديثهم هو المحفوظ[٥] .

---

(١) ٥/ ٣٦٥.

(٢) ١١/ ٤٢٦ من طريقين .

(٣) رقم ١٢٢١١.

(٤) أخرجه البيهقي بإسناده عن حماد بن زيد ، وروح بن القاسم ٦/ ٢٤٢.

(٥) علل ابن أبي حاتم ٢/ ١٢٤٤ رقم ١٦٥٥ ! ط الخانجي بمصر و ٢/ ٢٩٢ رقم ١٦٤٣، ط الرشد بالسعودية .

قال السيوطي : قال شيخ الإسلام : فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ، ومع ذلك رجّح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددًا منه ، قال : وعرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه . قال : وهذا هو المعتمد في حدّ الشاذ بحسب الاصطلاح .

شذوذ آخر في هذا الحديث :

وأثناء تخريج حديث ابن عباس هذا « أن رجلًا مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثًا إلا عبدًا هو أعتقه ، فأعطاه النبي ﷺ ميراثه » أثناء تخريج هذا الحديث من مستدرك الحاكم لاحظت أن عنده في الإسناد عن عكرمة عن ابن عباس ، وتعجبت فالحديث كما سبق عن كثير من الثقات عن عوسجة عن ابن عباس فكيف هذا الذي عند الحاكم ؟

إن نص الإسناد عند الحاكم : أخبرني أبو الحسين محمد بن أحمد الخياط بقنطرة بردان ، ثنا أبو قلابة ، ثنا أبو عاصم ، أنبأ ابن جريج ، أخبرني عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلًا مات فقال النبي ﷺ التمسوا له وارثًا فلم يوجد إلا مولى له هو الذي أعتقه ، فقال رسول الله ﷺ أعطوه إياه » .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه . إلا أن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة روياه عن عمرو بن دينار ، عن عوسجة مولى ابن عباس عن ابن عباس .

ثم ساق حديث حماد بن سلمة ، وحديث ابن عيينة .

إن الحاكم يوضح أن هذا الحديث الذي عنده عن أبي الحسين الخياط عن أبي قلابة إنما هو حديث شاذ ، وأن ورود عكرمة عن ابن عباس إنما هو من هذا الطريق وحده . أما الأئمة الثقات فقد رووه عن عوسجة عن ابن عباس ، أخرجه بذلك سفيان بن عيينة ، وحماد بن سلمة ، وابن جريج ، ومحمد بن مسلم الطائفي ، كما تقدم في دراسة هذا الإسناد موصولًا ومرسلًا .

وهذا الإسناد وجدته عند النسائي في الكبرى كتاب الفرائض باب إذا مات المعتِق وبقي المعتَق[1] ونصه : عن أبي داود - واسمه سليمان بن سيف الحراني قال : حدثنا أبو عاصم - واسمه الضحاك بن مخلد - عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن عوسجة ، عن ابن عباس .

يلتقي إسناد الحاكم وإسناد النسائي في أبي عاصم الضحاك بن مخلد ؛ فعلمنا أن الاختلاف بذكر عكرمة بدل عوسجة في إسناد الحاكم إنما هو ممن بعد أبي عاصم ، أي من أبي قلابة الرقاشي ، وصارت المقارنة بين أبي قلابة هذا وبين شيخ النسائي أبي داود سليمان بن سيف الحراني ، وأبو قلابة هو : عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي ت ٢٧٦ هـ مدحه البعض وذمه البعض ومثل هذا نتوسط فيه ، فنحكم على حديثه بالحسن إلا أنه اختلط في آخره ، فوجب دراسة أحاديثه ، فوجدنا الدارقطني يقول فيه : صدوق كثير الخطأ في الأسانيد والمتون كان يحدث من حفظه ، فكثرت الأوهام في روايته[2] .

ووجدنا البيهقي يلمز حديثه ، فيقول : ورواه بعض الرواة عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس وهو غلط لا شك فيه[3] .

ووجدت الحافظ ابن حجر يذكر هذا الحديث من طريق الحاكم ، ثم يقول : قلت الصواب عن عوسجة ، كذا أخرجه النسائي من طريق عاصم عن ابن جريج[4] .

ووجدت الحافظ ابن حجر يذكر هذا الحديث من طريق الحاكم ، ثم يقول : قلت : الصواب عن عوسجة. كذا أخرجه النسائي من طريق عاصم عن ابن جريج .

ووجدت الحافظ ابن حجر ينهي الكلام في ترجمة أبي قلابة الرقاشي بأنه :

---

(١) ٦/ ٣٢ رقم ٦٣٧٧.

(٢) راجع تهذيب التهذيب ٦/ ٤٢٠.

(٣) السنن الكبرى كتاب الفرائض باب ما جاء في المولى من أسفل ٦/ ٢٤٢.

(٤) إتحاف المهرة ٧/ ٦٦٤، ٦٦٥ رقم ٨٧١٩. وتقدم عنده ٧/ ٥٣٠ رقم ٨٣٩٥.

صدوق يخطئ تغير حفظه لما سكن بغداد(١) .

ثم نظرت مقابل أبي قلابة الرقاشي - الذي في إسناد الحاكم والذي أخرج الحديث عن عكرمة عن ابن عباس - نظرت مقابله في إسناد النسائي ، وهو : أبو داود سليمان بن سيف بن يحيى الطائي فوجدت الأئمة يثنون عليه ، والنسائي يوثقه ، وابن أبي حاتم يقول : كنت بحمص وهو بحران ، ولم يقض لي دخول حران ، وكتب إليّ ببعض حديثه(٢) .

وابن حجر يلخص أحواله فيقول : ثقة حافظ(٣) .

وهكذا خالف أبو قلابة الرقاشي - وهو ضعيف خالف أبا داود الطائي الحراني الثقة ، فأفاد ذلك شذوذ رواية الرقاشي ، وحفظ رواية الحراني .

لقد خالف أبا قلابة الرقاشي من هو أوثق منه وهو الطائي الحراني ، مما جعل رواية الرقاشي « عكرمة عن ابن عباس » شاذة . ورواية الحراني « عوسجة عن ابن عباس » محفوظة . وإنما قارنت رواية الرقاشي برواية الحراني فقط ؛ لالتقائهما في أبي عاصم الضحاك بن مخلد ، ولكن يؤيد رواية الحراني الثقات الآخرون السابقون : سفيان بن عيينة ، وحماد بن سلمة ، وابن جريج ، ومحمد بن مسلم الطائفي .

ولقد أشار العلماء لهذا الشذوذ كما قدمت ، ولا يغرنك قول الحاكم : إن الحديث من رواية أبي قلابة على شرط البخاري ، لا وألف لا ، فأبو قلابة ليس له رواية في البخاري ، وإنما له رواية في سنن ابن ماجه فقط من الكتب الستة .

وهكذا فرواية الضعيف ما يخالف الثقة رواية منكرة ، وهي أقل من الشاذ ، وتدخل في الشاذ ولها حكمه والذي هو الرد .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٩٦ رقم ٤٢١٠.

(٢) تهذيب الكمال ١١/ ٤٥٢ رقم ٢٥٢٩، وتهذيب التهذيب ٤/ ١٩٩.

(٣) تقريب التهذيب ص ٢٨٥ رقم ٢٥٧١.

مثال الشذوذ في المتن :

ومن الشذوذ أن يروي الثقة المتن على ما يخالف الأوثق ، ومثاله : حديث الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ، فقد رواه بعض الأئمة من قوله ﷺ ، والآخرون من فعله ﷺ .

أخرج أبو داود قال : حدثنا مسدد ، وأبو كامل ، وعبيد الله بن عمر بن ميسرة قالوا : أخبرنا عبد الواحد ، أخبرنا الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه»[1] .

وأخرج النسائي في الكبرى قال : أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم ، قال : حدثنا محمد بن صلت - كوفي - قال حدثنا أبو كُدينة ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ يضطجع بعد ركعتي الفجر على شقه الأيمن ثم يجلس[2] .

أما الحديث الأول والذي هو من السنة القولية ؛ فالكل أخرجه عن عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم ، أبو بشر ، وقيل أبو عبيدة البصري وهو ثقة ، لكن في حديثه عن الأعمش شيء[3] .

أما الحديث الثاني ، والذي هو من السنة الفعلية ، فأخرجه الأئمة عن كثيرين

(١) أخرجه أبو داود في التطوع باب الاضطجاع بعدها - بعد ركعتي الفجر - ٤/١٣٨ عون المعبود . وأخرجه الترمذي في المواقيت ، باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ٢/٤٧٦ تحفة الأحوذي ، وقال : حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وأحمد ١٥/٩٣٦٨ وأخرجه ابن خزيمة ٢/١٦٧ رقم ١١٥ وابن حبان ٦/٢٢٠ رقم ٢٤٦٨. وأخرجه البغوي في شرح السنة ٣/٤٦١ رقم ٨٨٧.

(٢) أخرجه ابن ماجه ١/ ٣٧٨ رقم ١١٩٩، والنسائي في الكبرى ٢/ ١٧٦ رقم ١٤٥٩، والبيهقي ٣/ ٤٥، وله شاهد عن عائشة أخرجه البخاري رقم ٦٢٦، ومسلم ٧٣٦. وعن ابن عباس عند البيهقي ٣/٤٥ .

(٣) تهذيب الكمال ١٨/ ٤٥٣، وتقريب التهذيب ص ٣٩٨ رقم ٤٢٤٠.

من الرواة ، وعن عدد من الصحابة أشرت لذلك في التخريج في الهامش .

إن عبد الواحد تفرّد برواية هذا الحديث من قوله ﷺ ، وهو بهذا يخالف الكثيرين مما يجعل حديثه شاذًا مردودًا ، أما حديث الثقات الآخرين فهو المحفوظ الصحيح .

الحديث الفرد :

إذا انفرد الراوي بشيء ولم يخالف غيره ، فإن كان عدلًا تام الضبط ؛ فحديثه صحيح ، كحديث : « إنما الأعمال بالنيات ... » ، فقد تفرد به من الصحابة عمر بن الخطاب ، وتفرد به عن عمر علقمة ، وتفرد به عن علقمة إبراهيم التيمي ، وتفرد به عن إبراهيم يحيى بن سعيد الأنصاري .

وإن كان المتفرد عدلًا خفيف الضبط فحديثه حسن .

وإن كان المتفرد أقل من أن يكون حسن الحديث ، فإنا ننظر هل تفرد عن شيخ تلامذته كثيرون ، فإن كان كذلك فالتفرد علة تدخله في دائرة الشاذ .

وإن تفرد عن شيخ تلامذته قليلون ، فليس هذا التفرد بعلة ، وإنما يبقى الحديث بدرجة هذا الراوي وغيره .

طرق الحكم على الشاذ والفرد :

وبعد دراسة الشاذ والفرد ، وبيان ما يُقبل وما يُرد نتساءل كيف نحكم بالقبول أو الرد ؟

والجواب :

إننا نتوصل لهذا الحكم بالطرق الآتية :

جمع الطرق والتأكد من :

- تفرد راوي الحديث الشاذ ، وأنه لا متابع له .
- وأن الثقة والأوثق إنما يرويان الحديث عن شيخ واحد .

إنه إذا ثبت هذان ؛ فالحديث شاذ مردود ، ومقابله محفوظ . وإذا لم يثبت هذان ، أو لم يثبت أحدهما ؛ فالحديث ليس شاذًا ، وإنما يدرس على القاعدة الأصلية .

٢- التعمق في معنى الحديث وأحوال الرجال حتى يُعلم تعذر الجمع بين حديث الثقة والأوثق .

٣- التعمق في معنى الحديث وأحوال الرجال حتى يُعلم إمكان الترجيح بين الحديثين ؛ فإن علم تعذر الجمع ، وعلم إمكان الترجيح فحديث الثقة شاذ ، وحديث الأوثق محفوظ ، أما إذا لم يتعذر الجمع فلا شذوذ ، وإذا لم يمكن الترجيح فلا شذوذ أيضًا ، ويصبح حديث الثقة على القاعدة الأصلية ، ولا شذوذ فيه .

٤- ومما يساعدنا في معرفة حال الحديث ، وهل هو شاذ أو فرد ، أو هو غير ذلك جهودُ السابقين من علماء التخريج[١] والعلل[٢] ، فهؤلاء لهم دراسات دقيقة توضح لنا أحوال الأحاديث ، وما يقبل منها وما يُرد .

زيادة الثقة :

ماذا لو روى جماعة من الثقات حديثًا عن شيخهم ، ولكن زاد أحدهم فيه شيئًا ، سواء في المتن أو الإسناد ؟

الجواب :

- إن كانت الزيادة من صحابي ، فالكل على قبولها .
- وإن كانت عن تابعي فمن بعده فيُشترط لقبولها :

١- أن يستوي من رواها مع من لم يروها في العدالة والضبط ، أو يكون

---

(١) تكلمت على كثير منها في الطريقة الأولى ص إلى ص .

(٢) تكلمت على كثير منها .

راويها أحفظ . أما إن كان راويها أقل ممن لم يروها في الحفظ ؛ فإنها تدخل في دائرة الشاذ ، فتكون مردودة .

٢- أن لا يعترض من لم يروها عليها .

٣- أن تؤيدها القرائن الأخرى ، فإن القرائن لها دورها البارز في الحكم على الحديث .

٤- أن يكون من روى الزيادة غير من روى الحديث بدون زيادة ، أما لو كان راوي الحديث بالزيادة هو الذي رواه بدون الزيادة ، فإنا نحتاج إلى التحقق ، فإن أخبر بأنه سمع هذا وسمع هذا ، أو أنه أُنسيها ثم تذكرها ؛ فإنه يقبل منه هذه الزيادة ، وإذا لم نستطع التحقق فإنها من المردود .

طرق معرفة حال زيادة الثقة :

نعرف حال زيادة الثقة بما يلي :

١- جمع طرق الحديث ، سواء الذي فيه الزيادة ، أم الذي ليس فيه ، نجمع أسانيده ومتونه وذلك للآتي :

أ - معرفة حال راوي الزيادة ، وهل هو صحابي فتقبل مطلقًا ، أو غير صحابي فتدرس كما سبق .

ب - ومعرفة هل اعترض عليها أحد ممن لم يروها فتُرَدّ ، أم لا ، فلا ترد .

ج - لمعرفة هل هناك قرائن تؤيدها فتُقبل ، أو قرائن تعارضها فترد .

د - ولمعرفة هل من روى الزيادة غير من لم يروها ، أم أنه هو ، وأفاد ثبوتها بأن قال : إنه سمع الحديث بالزيادة وبدونها ، أو أنه نسيها ثم تذكرها ، إن كان كذلك فتقبل ، وإلا فترد .

٢- الاستفادة بجهود السابقين ، من جهابذة علماء الحديث ، الذين درسوا الأحاديث ، وحكموا عليها ، وهم والحمد لله كثيرون ، وعمّ عملهم كل أحاديث السنة النبوية .

السلامة من العلة

من شروط الحديث الصحيح والحسن : السلامة من العلة ، والعلة سبب خفي غامض يقدح في صحة الحديث ، والسبب الخفي الذي يقدح في صحة الحديث متعدد ، أذكر منه :

- قد تكون العلة أن أحد الرواة يخطئ فيذكر راويًا مكان راوٍ ، كمن يخطئ في حديث : « أسلم سالمها الله » فيرويه عن جابر ، وإنما هو عن ابن عمر .

- وقد تكون العلة تفرد الراوي بالحديث ، وهو لا يحتمل تفرده .

- وقد تكون رواية راوٍ عن شيخ هو فيه ضعيف .

- وقد تكون أن يزيد شيئًا في السند ، كحديث « من ضحى فليأكل من أضحيته » رواه أحمد بإسناده عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ[1] .

قال أبو حاتم : هذا خطأ ، وساق إسناده عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلًا ، لا يقول فيه : أبو هريرة[2].

- وقد تكون أن يخطئ شيئًا في السند والمتن كما في حديث الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : « من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك » .

قال أبو حاتم : هذا خطأ المتن والإسناد ، إنما هو الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها » . وأما قوله : « من صلاة الجمعة » فليس هذا في الحديث ، فوهم في كليهما[3] .

- وقد تكون العلة في صيغة الأداء !! قال ابن المديني : سألت يحيى بن سعيد

---

(١) أخرجه أحمد ١٥/ ٣٦.

(٢) العلل ٢/ ١٢٠٥ رقم ١٦٠٧.

(٣) علل ابن أبي حاتم ١/ ٣٨٦ فقرة ٤٩٢، وفيه تخريج الحديثين. والعزو أيضًا لعلل الدارقطني ٩/ ٢١٣- ٢٢٥ مسألة رقم ١٧٣٠.

عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني فقال: ضعيف. قلت ليحيى: إنه يقول: أخبرني؟ قال: لا شيء، كله ضعيف، إنما هو كتاب دفعه إليه[١].

- وقد تكون العلة أن يقف الجهبذ على انتقال الراوي من متن إلى متن.
- وقد تكون رفع موقوف.
- وقد تكون وصل مرسل.
- وقد تكون زيادة راوٍ فأكثر وهمًا.
- وقد تكون إسقاط راوٍ.
- وقد تكون انقلاب سند أو متن على الراوي.
- وقد تكون تصحيفًا في الحديث.
- وقد تكون اختصارًا مخلًا.
- وقد تكون خطأ في رواية الحديث بالمعنى.
- وقد تكون باشتباه اسم راوٍ بغيره.
- وقد تكون باضطراب الثقة في الحديث.
- وقد تكون بجمع الراوي بين روايات شيوخه، فيحمل حديث بعضهم على بعض.

هذه أسباب علة الحديث، أكثرت منها كي أوضح العلة، لعلك تقيس ما شابه هذا عليه، فتعرف كل أسباب العلة، فتستطيع أن تستبينها، إني ذكرت بعض صورها لأوضحها، لكني لم أستقص خشية الطول.

ومجمل القول أنه يكون الحديث في ظاهره جيد، ولكن عُرف بالبحث أن فيه علة، من رفع موقوف، أو إسناد مرسل، أو ناقص وزائد، أو إدخال حديث في حديث.

---

(١) تهذيب التهذيب، آخر ترجمة عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج ٦/ ٤٠٦.

قواعد في علم العلل :

١- إن المحدث لا يمكنه أن يتكلم في علم العلل ، ويكون مبرزًا فيه حتى يتقن سائر علوم الحديث إتقانًا تامًا ، ويستحضر أسرارها ودقائقها .

٢- من عجيب أمر العلل أنه علم يبحث في الأوهام التي يمكن أن تكون وقعت لبعض الرواة الثقات .

٣- ليس الشأن عند عالم العلل أن يكون الحديث رواته مبرزون في الحفظ والضبط ، بل العبرة أن يسلم من الوهم والغلط والعلل الخفية القادحة التي لا يتفطن لها أكثر المحدثين .

٤- إن الباحث في العلل عليه أن يكون دقيق الملاحظة ، ومستقصٍ في البحث ، وقادرًا على استنباط النتائج .

٥- دراسة علة حديث قد تحتاج طويلًا من الوقت ، حتى قال علي بن المديني : ربما أدركت علة الحديث بعد أربعين سنة .

٦- الحكم بالعلة ليس قاعدة مطردة ، فأحيانًا يرجحون زيادة الراوي ، وأحيانًا يعلّون بها ، وأحيانًا يقبلون تفرد الراوي ، وأحيانًا يعلون بالتفرد ، وإن لم يكن له مخالف .

٧- علم العلل يدرس للخاصة ، ولا يصح أن يقدم للعامة ، فإنه فوق مستواهم ، وهكذا كل علم يقدم لأهله ، ومن يفهمونه ، إنه يدرس لطلاب قسم الحديث ، بل لطلاب الدراسات العليا .

٨- العلة تُدْفَع أحيانًا :

كما سبق أن العلة لا يطلع عليها إلا الجهبذ ، فكذلك قد يدفعها الجهبذ ؛ ذلك أن العلة أمر يقدح في صحة الحديث ، يراه كذلك أحد الأفذاذ ، ولربما رآه غيره غير قادح في صحة الحديث ، فيرد هذا النقد عن هذا الحديث .

وقد أطال الحافظ ابن حجر النَّفَس في رد انتقادات الدارقطني وغيره لبعض

أحاديث في البخاري ومسلم[١] بلغت مائة وعشرة أحاديث ، وأسوق مثالًا من ذلك :

مثال لعلة يردها الحافظ ابن حجر :

انتقد الدارقطني على البخاري حديث صاحبي القبرين اللذين كانا يعذبان ؛ إذ كان أحدهما لا يستبرئ من بوله ، وكان الآخر يمشي بالنميمة بين الناس ، وذكر أن البخاري ومسلم أخرجاه عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن طاووس ، عن ابن عباس ، وأن البخاري أخرجه عن منصور ، عن مجاهد ، عن ابن عباس[٢] بزيادة طاووس في طريق الأعمش ، ونقصه من طريق منصور ، إنه ينتقد طريق منصور لإسقاطه طاووسًا بين مجاهد وابن عباس . إنه يعل الإسناد الناقص بالإسناد الزائد .

وأجاب الحافظ ابن حجر فخرَّج حديث الأعمش بزيادة طاووس من البخاري والستة ، وخرج حديث منصور بدون طاووس من البخاري وأبي داود والنسائي وابن خزيمة .

ثم قال : وهذا في التحقيق ليس بعلة ؛ لأن مجاهدًا لم يوصف بالتدليس ، وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الأحاديث ، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش ، مع أن الأعمش أيضًا من الحفاظ .

فالحديث كيفما دارَ دار على ثقة . والإسناد كيفما دار كان متصلًا ، فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث إذا لم يكن رواية مدلسًا ، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا ، ولم يستوعب الدارقطني انتقاده ، والله الموفق[٣] .

---

(١) في هدى الساري مقدمة فتح الباري ، الفصل الثامن في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد ، وإيرادها حديثًا حديثًا على سياق الكتاب ، وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك ص ٢٤٦ - ٣٨٣.

(٢) الإلزامات ص ٣٣٤، ٣٣٥ حديث رقم ١٧٨.

(٣) هدى الساري ص ٣٥٠ الحديث الثاني من كتاب الطهارة.

وهكذا يرد الحافظ هذه العلة بأن مجاهدًا ليس مدلسًا ، وسماعه من ابن عباس صحيح واقع ، ومنصور إمام حافظ ، وهكذا فحديث منصور ليس من باب المنقطع ، وإنما من باب المزيد من متصل الأسانيد .

ومثل ابن حجر آخرون من الأئمة يبينون ما في الأحاديث من علة ، ويردون تعليل آخرين ، يظهر هذا في كتب العلل والشروح والتخريج .

وهذا واجبك ؛ فإذا أتقنت علوم الدراية ، وأصبحت على مقدرة من دراسة الحديث من كل زاوية ، فتأمل ما انتقد به أحد الأئمة الحديث ، وتعمق في هذا ؛ فإما وافقته وحكمت على الحديث بالضعف ، وإما خالفته ورددت حكمه ، وحكمت على الحديث بالسلامة .

مثال للمُعَلّ :

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : وسمعت أبي ، وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه ، عن بقية قال : حدثني أبو وهب الأسدي قال : حدثنا نافع ، عن ابن عمر قال : لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه .

قال أبي : هذا الحديث له علة قل من يفهمها. روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو ، عن إسحاق ابن أبي فروة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ .. الحديث .

وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب ، وهو أسدي ، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو ، ونسبه إلى بني أسد ؛ لكيلا يُفطن به ، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي له ، وكان بقية من أفعل الناس لهذا .

وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية عن أبي وهب ، حدثنا نافع ، فهو وهم ، غير أن وجهه عندي أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث ، ولما يفطن لما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط ، وتكنيته عبيد الله بن عمرو ، فلم يتفقد

لفظة بقية في قوله : حدثنا نافع ، أو عن نافع[١] .

تأمل : لقد أدرك أبو حاتم تدليس بقية ، وأنه كنى عبيد الله بن عمرو بكنية ليس مشهورًا بها ، ثم نسبه أيضًا بنسبة غير مشهور بها مما يلبسه على القارئ أو السامع ، فلا يهتدي لحذف إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة هذا الراوي المتروك ، الذي أراد بقية حذفه ليستر ضعف هذا الإسناد .

وعلة أخرى وهي رواية أبي وهب الأسدي عن نافع بـ « حدثنا » ، وهو لم يسمع منه ، ترى هذا من فعل بقية أو خطأ إسحاق بن راهويه ، لو فعلها بقية لكانت قاصمة الظهر له ، ولنزلت به من مدلس إلى كذاب ، فلم يبق إلا أن تكون من وهم إسحاق ابن راهويه كما بيَّن أبو حاتم رحمه الله تعالى .

وهكذا أظهر أبو حاتم هاتين العلتين ، وهما في غاية الدقة .

كيف نكتشف العلة ؟

يشيع على ألسنة بعض العلماء ، وبعض طلاب العلم أن اكتشاف العلة لا يستطيعه إلا الجهابذة الذين أحاطوا علمًا بالسنة النبوية من أمثال شعبة بن الحجاج ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ومالك ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو زرعة الرازي ، وأبو حاتم الرازي ، وأمثال هؤلاء .

وأنا أوافق على هذه القاعدة ، لكنى لا أربطها بزمن ، فالعلة لا يكتشفها إلا الجهابذة ، والجهابذة ، والحمد لله ، موجودون في كل عصر ، بدأ جهدهم من زمن الصحابة ، كعمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس وعائشة مرورًا بمن ذكرت قبل ذلك من الأئمة ، حتى ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) ، والعراقي

---

(١) راجع العلل لابن أبي حاتم ٢/١٤٨٨ رقم ١٩٧٢ . والحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء ١/١٠٣ وابن حبان في المجروحين ١/ ١٤٢ ترجمة إسحاق بن أبي فروة . أخرجه ابن أبي الدنيا في العقل ص٢٦ رقم ٨.

(ت٨٠٦هـ) ، وابن حجر (٨٥٢) هـ ووصولًا إلى زماننا من أئمة السنة النبوية أمثال الشيخ أحمد شاكر ، والشيخ الألباني ، والحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠) وكتابه «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي» ينطق بخبرة الرجل في علوم الحديث وذروتها العلل .

وأيضًا أساتذة الحديث في العالم ، منهم البارع في علوم الدراية ، ومنهم من في علم العلل . وأيضًا كتب العلل التي ألفها الأئمة السابقون قام بعض علماء الحديث المعاصرون بتحقيقها والمزيد عليها .

وهكذا فعلم العلل مخدوم على طول عمر الأمة ، وعلماء الحديث يولون الأحاديث كل اهتمام وتدقيق في المجالات كلها . وطلاب كل جامعة يعرفون علماء كل فرع من فروع الأحاديث ، ومنها «العلل» ولست أريد ذكر أساتذة العلل خشية غضب الآخرين . وإنما أنصح طلاب وأساتذة الحديث بالاهتمام بعلمي الرواية والدراية كي يخدموا السنة على خير وجه .

وهذه بعض فوائد في اكتشاف العلل :

١- الاستفادة بكتب الأئمة من كتب الصحيح والحسن ، والضعيف والعلل ، والتخريج والشروح والموضوعات : فكل هذه الكتب فيها الكثير من جهود الأئمة في دراسة الأسانيد والمتون ، وبيان ما فيها من صحيح وحسن سلم من العلة ، وما فيها من مُعَل وبيان علته .

إن الكتب التي ألفت في الصحيح والحسن - وهي بحمد الله تعالى كثيرة - هي جهود علماء في دراسة هذه الأحاديث وبيان سلامتها من العلة . وأيضًا الكتب التي فيها حكم على الأحاديث ، فما كان فيها من صحيح أو حسن ، فمعناه أن الإمام المؤلف قد درس هذه الأحاديث ، وبان له سلامتها من العلة وكل أسباب الضعف[1] .

---

(١) راجع الطريقة الأولى وكتب الصحيح والحسن منها .

وكذلك الكتب التي فيها أحاديث ضعيفة وبيان علتها، هي كتب حكم الأئمة عليها، وأبانوا علتها إن كان لها علة[١].

وكتب العلل والتخريج والشروح والموضوعات أيضًا كتب أبان مؤلفوها علة الحديث الذي فيه علة، ودرسوا ذلك بدقة وتحقيق.

إنك لست البادئ بدراسة العلل، وإنما عمر الأمة حافل بالأئمة الذين درسوا وأبانوا ما في الأحاديث من علل إن وجدت، وما فيها من صحة أو حسن. فاستفد بجهود هؤلاء في دراسة حديثك، وخذ ما حكموا به على الحديث من صحة أو حسن أو ضعف، وما أبانوه من علة إذا كان معلًا.

إنك إذا أردت دراسة حديث من حيث الصحة أو الضعف فخرِّجه، واستبن حكم الأئمة عليه، فإن كانوا قد حكموا بالصحة أو الحسن؛ فهذا معناه أنه سلم من العلة، وأما إذا ضعفوه وأبانوا سبب ضعفه، وأنه معل بكذا، فافهم ذلك، واعلم أن حديثك فيه هذه العلة التي بينوها.

واعلم أن الأحاديث التي حكم عليها الأئمة كثيرة جدًا، حتى لا يكاد يوجد حديث إلا وقد حكموا عليه، ولو أتقنت البحث لوقفت على حكمهم.

ونحن نشرح ونوضح حتى إذا وجدت حديثًا ولم تجد حكمهم عليه استطعت أن تدرسه أنت وتحكم عليه، وكذلك إذا وجدت حكمهم تستطيع أن تشاركهم الرأي، وقد تُوَفَّق لاستبانة مفيد في الحكم على الحديث.

٢- جمع طرق الحديث:

واجب أن تستقصي في هذا عند دراستك أي ناحية من نواحي الحكم على الحديث، حتى يظهر لك كل مسائل دراسة الإسناد والمتن، ومنها سلامة الحديث من العلة أو وقوعها فيه.

---

(١) راجع الطريقة الأولى وكتب الضعيف والتخريج والعلل فيها.

وجمع الطرق يقتضي البراعة في التخريج ، سواء بالكتب أو بالحاسب ، والاستقصاء في الوقوف على الكتب ، وطرق الحديث .

إن استقصاء طرق الحديث يظهر لك ما يمكن أن يكون في الإسناد والمتن من علل وخلل . ويقول الخطيب : والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجمع بين طرقه ، وينظر في اختلاف رواته ، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط[١] .

وقال علي بن المديني : « الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه »[٢] .

وقال يحيى بن معين : « لو لم نكتب الحديث عن ثلاثين وجهًا ما عقلنا »[٣] .

وقال أبو حاتم الرازي : « لو لم نكتب الحديث من ستين وجهًا ما عقلناه »[٤] .

فوائد جمع الطرق :

ولجمع الطرق فوائد عديدة ، لوحظت في كل مبحث ومطلب مما سبق ، وأوجزها فيما يلي :

١- بها نستطيع تحديد الرواة ، وتمييز المهمل ، وتعيين المبهم ، مما يمكننا من دراسة الإسناد ومعرفة حاله .

٢- أحيانًا تبين الساقط من الإسناد ، مما يعالج خللَه ، ويوضح رجاله .

٣- إظهار ما في الحديث من علة أو علل حتى نحكم عليه في ضوء ذلك .

٤- معرفة عنعنة المدلس ، وهل جاءت من طريق آخر بما يفيد الاتصال ، حتى يسلم الإسناد .

٥- تقوية الحديث بجمع المتابعات والشواهد والقرائن المفيدة لقوته .

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢/٢٩٥ باب بيان علل المسند .

(٢) الخطيب في الجامع ٢/٢١٢ رقم ١٦١٤.

(٣) الجامع للخطيب ٢/٢١٢ رقم ١٦٣٩.

(٤) ذكره السخاوي في فتح المغيث ٣/ ٢٩٩.

٦- معرفة حال الحديث ، هل هو فرد أو عزيز ، أو مشهور ، أو متواتر ، حتى نعطيه درجته من الثبوت أو الضعف .

٧- قد يكون في طريق توثيق أو تجريح راو فيفيدنا ذلك في معرفة حال الرواة .

٨- وبجمع الطرق نعرف حال الأسانيد من العالي والنازل ، والمنقطع والمزيد في متصل الأسانيد .

٩- قد يكون المتن من طريق فيه بيان غريب ، أو تفسير مشكل مما يفيد في فهم المتن .

١٠- وبجمع الطرق نعرف المدرج .

١١- وبجمع الطرق نصحح صِيَغ الأداء ، مما يفيد في الحكم على الحديث .

٣- سعة تراجم الرواة :

ذلك أن جمع الترجمة من كل مصادرها - من كتب التراجم وغيرها كما سبق - ، وتأملها وفهمها يوقفنا على سلامة الحديث من العلة ، أو وقوع العلة فيه ، من خلال ما يأتي :

- معرفة مراتب الرواة في التوثيق ، وطبقاتهم في شيوخهم ، مما يبين الثقة والأوثق ، والقوي والأقوى والضعيف .

- معرفة كيفية تحملهم ، وهل وقع ذلك بسلامة أو ضعف ، وكم يمثل هذا الضعف من علة .

- معرفة حالهم في الإتقان والحفظ ، أو الغلط والوهم ، وفي ضوء هذا نعرف السلامة أو العلة .

- معرفة سن الراوي ورحلاته ، وما بينه وبين شيوخه من معاصرة ولقيا وسماع ، أو عدم ذلك ، وأثر ذلك في اتصال الإسناد أو عدمه ، وما في ذلك من سلامة أو علة .

- معرفة أسامي الرواة وكناهم وألقابهم وطبقاتهم ، والتحري في ذلك حتى

يمكن تحديد الراوي، واستبانة المشتبه، ويوضح ما فيه إشكال. كما في قول ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه خالد الواسطي، عن يزيد بن أبي زياد، عن داود بن أبي عاصم، عن عروة بن مسعود قال: سألت ابن عمر عن الصلاة بمنى. فقال: صليت مع النبي ﷺ ركعتين؟ فقال أبي: هذا خطأ إنما هو داود بن أبي عاصم عن عروة بن مسعود الثقفي، وهو الذي سأل ابن عمر.

قوله: «عروة بن مسعود سألت ابن عمر» محال. وسعيد بن السائب يبينه[1]. اهـ.

٤- كثرة الاشتغال بالحديث، ومدارسته ومذكراته، ومجالسة العلماء وطلاب العلم، مما يجعلك على خبرة بالأحاديث، أسانيدها ومتونها، رواتها ونصوصها.

تعرف الأحاديث التي تأتي على الجادة فتصححها، وما يأتي على غير الجادة فتستبين علته. وبكثرة المذاكرة أيضًا تعرف مخارج كل حديث، مما معه يتضح الصواب، وما انحرف عن ذلك وعلته.

قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي يقول في حديث حدثناه محمد بن عوف الحمصي، عن الهيثم بن جميل، عن عثمان بن واقد، عن فرقد السبخي، عن مرة الطيب، عن أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ قال: لا يدخل الجنة سيء الملكة، ملعون من ضارّ مسلمًا أو ماكره» فسمعت أبي يقول: أخطأ من قال في هذا الحديث عثمان بن واقد، إنما هو عثمان بن مقسم البري، والهيثم بن جميل لم يلق عثمان بن واقد. وعثمان بن واقد لم يسمع من فرقد.

قال: وعثمان بن مقسم البري ضعيف الحديث[2].

---

(١) علل ابن أبي حاتم ٢٧٩/١ رقم ٣٢٢، ورواية سعيد بن السائب في مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الصلاة، باب من كان يقصر الصلاة ٣٧٣/٥ رقم ٨٢٦٢.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ١٨١٢/٣ رقم ٢٣٨٩.

فوائد

لا تحسبن أن كل حديث يقابلك لا بد أن تقوم أنت وحدك بدراسة سنده ومتنه ، والحكم عليه بالصحة أو الضعف ، لا ، الأمر أيسر من ذلك ، فقد حَكَم الأئمة على معظم الأحاديث ، وكلما اجتهدت في البحث كلما وجدت أحكامهم ، مما يقلل الجهد المطلوب للتحقيق في الحكم على الأحاديث .

فإذا كنت تعد بحثًا ، ووجدت فيه مثلًا ثلاثين حديثًا ، فإنك ستجد أكثرها قد حكم الأئمة عليه بالصحة أو الضعف ، ويبقى القليل تقوم أنت بدراسته والحكم عليه .

ولقد ذكرت في الطريقة الأولى كثيرًا من كتب الأئمة الذين حكموا فيها على الأحاديث وذكرت هذه النتفة هنا كي أذكِّرك بما سبق .

- والأئمة يحكمون على الحديث صراحة بالصحة أو الحسن أحيانًا ، وقد يفيد كلامهم أن الحديث مقبول ويُعمل به ، وهذا أيضًا حكم بصحته وقبوله ، ولا بد أنه ثبت عندهم صحته أو حسنه[(١)].

يقول السخاوي : إذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول يُعمل به على الصحيح[(٢)] .

- إذا كان الحديث مضطربًا فهو ضعيف ، وإن رواه الثقات ، فإن الاضطراب مشعر بعدم الضبط الذي هو شرط في صحة الحديث أو حسنه[(٣)] .

- الحكم للإسناد بالصحة أو الحسن لا يستلزم صحة المتن أو حسنه ، فقد يصح السند أو يحسن لاتصاله وعدالة وضبط رواته دون المتن لشذوذ أو علة .

وكذلك الضعف ؛ فقد يحكم لإسناد بالضعف لسوء حفظ أو انقطاع ،

---

(١) راجع مقدمة صحيح مسلم ١/١٤ ط الشعب ، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٣٣، ونكت الزركشي على مقدمة ابن الصلاح ١/ ١٠٨، ١٠٩، والتمهيد لابن عبد البر ١١/ ٧٧.

(٢) فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٣٣.

(٣) تدريب الراوي ١/ ٣٠٨ النوع ١٩.

ويصح أو يحسن المتن من طريق آخر صحيح أو حسن[1].

ولذلك تجد بعض العلماء يقول على الحديث: إسناده صحيح. وهذا يفيد اتصال الإسناد مع عدالة وضبط الرواة. دون سلامة المتن من الشذوذ والعلة. فالحكم على الإسناد فقط. وأحيانًا يقول أحدهم: رجاله ثقات. وهذا أقل من سابقه، فهو يفيد عدالة وضبط الرواة دون اتصال الإسناد، ودون سلامة المتن.

- والعجيب أن كثيرًا من الباحثين المعاصرين يفعلون هذا!! يترجمون للرواة، وللأسف ترجمة موجزة، غالبًا ما تبنَى على تقريب التهذيب. فلان ثقة. وفلان ثقة. وفلان ثقة، والنتيجة: إسناده صحيح. وهذا خطأ من عدة نواحٍ:

- فالترجمة الموجزة تعطي نتائج غير دقيقة، ولا بد من طول النَّفَس، فرُبَّ ثقةٍ في الحكم العام ليس ثقة في هذا الإسناد، لروايته عمن هو ضعيف فيه.

- وعدم دراسة اتصال الإسناد، تجعل الحكم على الإسناد بالصحة بناء على توثيق رواته فقط حكمًا خطأ.

- والحكم على الإسناد بالصحة لا يفيد القارئ الفائدة التامة، فلا زال لا يُعرف حال الإسناد من حيث الاتصال أو عدمه، ولا زال لا يعرف حال المتن من حيث السلامة من الشذوذ أو العلة.

- وأنصح الباحثين المعاصرين بالاستفادة من تخريج الحديث، ومن أقوال الأئمة في الحكم عليه، فهذا يفيدهم في عناصر الحكم على الحديث كلها. على أن يسبق ذلك الدقة في تحديد الحديث، وقد أطلت الكتابة في ذلك فيما سبق، ولعل ذلك نتيجة لما رأيته من مجازفات في عمل المعاصرين، سواء في تحديد الحديث، أو تحديد الراوي، أو الحكم على الراوي بالعدالة أو الجرح، أو اتصال الإسناد، أو دراسة المتن.

---

(١) راجع هذا وأمثلته في فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٠٧، ١٠٨، باب الحسن، مبحث عدم التلازم بين صحة الإسناد والمتن.

اسانيد حكم الأئمة عليها

وإذا كان الأئمة قد حكموا على معظم الأحاديث بالصحة أو الضعف ، فإنهم أيضًا حكموا على بعض الأسانيد بالصحة ، وعلى بعضها بالحسن ، وعلى بعضها بالضعف ، وعليك الاهتمام بذلك حتى تستفيد به في حكمك على الحديث .

وإني أسوق لك بعض ذلك :

أسانيد حكم عليها بالأصحية :

أسوق الأسانيد التي حكموا عليها بأنها : أصح الأسانيد ، وهي ثلاثة أنواع :

- أصح الأسانيد مطلقًا .
- أصح أسانيد صحابي معين .
- أصح أسانيد بلد معين .

والأصحية المطلقة تتعدد فيها الآراء :

- يقول البخاري : أصح الأسانيد ، مالك عن نافع ، عن ابن عمر . وأجلّ من روى عن مالك الشافعي ، وأجلّ من روى عن الشافعي أحمد بن حنبل .

ويقول علي بن المديني ، وعمرو بن علي الفلاس ، وسليمان بن حرب[1] : أصح الأسانيد ؛ أيوب السختياني ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي عمرو عبيدة السلماني ، عن علي بن أبي طالب .

ويقول النسائي ، وعبد الرزاق ، وابن أبي شيبة : أصح الأسانيد : الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه عن علي .

ويقول يحيى بن معين : أصح الأسانيد : سليمان بن مهران الأعمش ، عن إبراهيم النخعي ، عن علقمة بن قيس ، عن ابن مسعود . وقال مرة : بدل

(١) أبو أيوب البصري ، توفي ٢٢٤ هـ . تهذيب التهذيب ١٧٨/٤ رقم ٣١١.

الأعمش : منصور وإسحاق بن راهويه .

ويقول أحمد بن حنبل : أصح الأسانيد : محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه .

ويقول سليمان بن داود الهاشمي[1] : أصح الأسانيد ؛ يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وأصح أسانيد صحابي معين :

أصح أسانيد أهل البيت ؛ جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي ، إذا كان الراوي عن جعفر ثقة .

وأصح أسانيد أبي بكر : إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر .

وأصح أسانيد عمر ؛ الزهري ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، عن عمر .

وقول آخر : الزهري ، عن السائب ابن يزيد ، عن عمر .

وأصح أسانيد أبي هريرة ؛ الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

ورأي آخر : مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

وقول آخر : معمر ، عن همام ، عن أبي هريرة .

وقول آخر : يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وأصح أسانيد ابن عمر : مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر .

وأصح أسانيد عائشة : عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، عن القاسم ابن محمد بن أبي بكر ، عن عائشة رضي الله عنها .

ورأي آخر : عبد الرحمن بن القاسم ، عن القاسم ، عن عائشة .

(١) المتوفى سنة ٢١٩ هـ . تهذيب التهذيب ٤/ ١٨٧ رقم ٣١٨.

ورأي آخر : محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

وأصح أسانيد ابن مسعود : الثوري ، عن منصور ، عن إبراهيم النخعي ، عن علقمة ، عن ابن مسعود .

وأصح أسانيد أنس : مالك ، عن الزهري عن أنس .

وأصح أسانيد بريدة بن الحُصَيْب ، الحسين بن واقد ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه بريدة .

وأصح أسانيد عقبة بن عامر الجهني : الليث بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير ، عن عقبة .

وأصح أسانيد : سعد بن أبي وقاص ؛ علي بن الحسين بن علي ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد .

وأصح أسانيد البلاد :

أصح أسانيد المكيين : سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر .

وأصح أسانيد اليمنيين : معمر ، عن همام بن منبه ، عن أبي هريرة .

وأصح أسانيد المصريين : الليث بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير ، عن عقبة بن عامر الجهني .

وأصح أسانيد الشاميين : عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، عن حسان بن عطية ، عن الصحابة .

وأصح أسانيد الخراسانين : الحسين بن واقد ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه[1] .

---

(١) راجع : الكفاية ٢/ ٤٥٩، الموقظة للذهبي ص ٢٤، تدريب الراوي ١/ ٧٦ - ٨٨، جامع الأصول ١/ ١٥٤، معجم مصطلحات الحديث للأعظمي ص ٣٦، وراجع : طرح التثريب من شرح التقريب « المقدمة » .

تنبيهات :

- هذه جملة من الأقوال في أصح الأسانيد ، تفيدك عند دراسة إسناد حديث ما ، فإذا وجدته من ذلك اطمأننت لصحته ، وإن كان أطول من هذا اطمأننت لهذا القدر منه ، ودرست ما بعد ذلك .

- من المكثرين في الاستفادة بهذه الدراسات الحافظ العراقي المتوفى ٨٠٦هـ . فلقد جمع ستة عشر إسنادًا من هذه الأسانيد ، وجمع جملة من أحاديث الأحكام مما جاء بهذه الأسانيد المنتقاة ، وسماه « تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد » . وشرحه هو وابنه ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى ٨٢٦ هـ ، وسمى الشرح « التثريب في شرح التقريب »[1] .

- واضح من هذه الأسانيد التي ذكرتها أن فيها تكرارًا :

فأصح الأسانيد مطلقًا من قول البخاري ، هو أصح أسانيد ابن عمر .

وأصح الأسانيد مطلقًا من قول سليمان بن داود الهاشمي هو أصح أسانيد أبي هريرة .

وأصح الأسانيد مطلقًا من قول يحيى بن معين هو أصح أسانيد ابن مسعود .

وأصح أسانيد عقبة بن عامر هو أصح أسانيد المصريين .

وأصح أسانيد اليمنيين هو أحد أصح أسانيد أبي هريرة .

وأصح أسانيد الخراسانيين هو أصح أسانيد بريدة بن الحُصَيْب .

- إذا مَحَّصت هذه الأسانيد ، وحفظتها أو وضعتها في كراسة مطالعتك وفرت عليك وأفادتك .

❁ ❁ ❁

(١) وهو مطبوع شائع .

أسانيد حسنة :

وأيضًا هناك أسانيد حكم الأئمة عليها بأنها أعلا مراتب الحسن ، من ذلك :

- بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده .
- وعمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .
- ومحمد بن عمرو بن علقمة ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .
- ومحمد بن إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم التميمي .
- ومحمد بن إسحاق ، عن عاصم بن عمر ، عن جابر .

فهذه الأسانيد يرى بعض العلماء أنها صحيحة ، ويرى بعض آخر أنها حسنة ، أو أدنى مراتب الصحيح .

ويلي ما سبق تراجم يحسِّن بعضهم أسانيدها ، ويضعِّف آخرون ما وُجدت فيه :

كحديث في إسناده : الحارث بن عبد الله الأعور .

وحديث في إسناده : عاصم بن ضمرة .

وحديث في إسناده : حجاج بن أرطأة .

وحديث في إسناده : خصيف بن عبد الرحمن الجزري .

وحديث في إسناده : دراج أبي السمح .

وخلق سواهم[١] .

ويجدر بك أنك كلما وجدت دراسة لإسناد يتكرر أن تحتفظ بهذه الدراسة لتستفيد بها كلما احتجت الحكم عليه .

فمثلًا :

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده تجد له دراسة في : ميزان الاعتدال[٢] .

---

(١) راجع « الموقظة في علم مصطلح الحديث » للذهبي ص ٣٢.

(٢) ٣/ ٢٦٣ رقم ٦٣٨٣.

وفي مستدرك الحاكم[١] وفي «التقصي لحديث الموطأ»[٢] لابن عبد البر . والسنن الكبرى للبيهقي[٣] . وسير أعلام النبلاء[٤] للذهبي ، والجرح والتعديل[٥] لابن أبي حاتم . وفي مجموع فتاوى ابن تيمية[٦] . وفي «معرفة السنن والآثار»[٧] ، ولقد أطال العراقي النَّفَس في جمع أقوال الأئمة في هذا الإسناد وذلك في باب رواية الآباء عن الأبناء وعكسه[٨] ، وفي تهذيب الكمال للمزي[٩] ، وفي تهذيب التهذيب[١٠] لابن حجر ، وحسَّنه الألباني في صحيح أبي داود[١١] ، وحسنه محققو مسند أحمد[١٢] . وتكلم عنه الزيلعي في نصب الراية في أكثر من موضع[١٣] .

أوهى الأسانيد :

وكما أن من الأسانيد الصحيح والأصح ، فكذلك منها الضعيف وشديد الضعف ، أو الواهي والأوهى ، وقد ذكر العلماء بعض ذلك :

- فأوهى أسانيد أبي بكر الصديق : صدقة الدقيقي ، عن فرقد السبخي ، عن

---

(١) ١/ ١٠٥ و ٢/ ٦٥.
(٢) ص ٢٥٤، ٢٥٥.
(٣) ٥/ ٩٢ و٧/ ٣٩٧.
(٤) ٥/ ١٦٧ - ١٨٠.
(٥) ٦/ ٢٣٨.
(٦) جـ ١٨ ص ٨.
(٧) ٤/ ١٥٤، ١٥٥ رقم ٥٧٣٧ هامش رقم ٢.
(٨) وذلك في فتح المغيث ٤/ ٦٨، ٦٩.
(٩) ٢٢/ ٦٤ - ٧٥.
(١٠) ٨/ ٤٨ - ٥٥.
(١١) رقم ١٢٤.
(١٢) ١١/ ٢٥٠، ٣٠٤ - ط الرسالة .
(١٣) ١/ ٥٨، ٢/ ٣٣١.

مرة الطيب ، عنه .

- وأوهى أسانيد أهل البيت : عمرو بن شمر ، عن جابر الجعفي ، عن الحارث الأعور ، عن علي .

- وأوهى أسانيد العمريين : محمد بن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم ، عن أبيه عن جده ، فإن محمدًا والقاسم وعبد الله لا يُحتج بهم .

- وأوهى أسانيد أبي هريرة : السري بن إسماعيل ، عن داود بن يزيد الأودي ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

- وأوهى أسانيد عائشة : نسخة عند البصريين ، عن الحارث بن شبل ، عن أم النعمان ، عن عائشة .

- وأوهى أسانيد عبد الله بن مسعود : شريك بن عبد الله النخعي ، عن أبي فزارة راشد بن كيسان ، عن أبي زيد المخزومي ، عن ابن مسعود .

- وأوهى أسانيد أنس بن مالك : داود بن المحبر بن مخدم ، عن أبيه ، عن أبان بن أبي عياش ، عن أنس .

- وأوهى أسانيد المكيين ، عبد الله بن ميمون القداح ، عن شهاب بن خراش ، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .

- وأوهى أسانيد اليمانيين : حفص بن عمر العدني ، عن الحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .

- وأوهى أسانيد المصريين : أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشْدِين ، عن أبيه ، عن جده ، عن قرة بن عبد الرحمن بن حَيْوِيل ، عن كل من روى عنه ، فإنها نسخة كبيرة .

- وأوهى أسانيد الشاميين : محمد بن قيس المصلوب ، عن عبيد الله بن زحر ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة .

وأوهى أسانيد الخراسانيين : عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة ، عن نهشل بن سعيد ، عن الضحاك ، عن ابن عباس .

- وأوهى أسانيد ابن عباس مطلقًا : السدي الصغير محمد بن مروان ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس[1] ، قال ابن حجر : هذه سلسلة الكذب ، لا سلسلة الذهب .

● ● ●

---

(١) هذا زاده السيوطي في تدريب الراوي النوع الثالث « الضعيف » ١/ ١٩٧. وساق فيه الأسانيد الواهية التي ذكرها الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٥٦- ٥٨، ونقلها عنه أيضًا ابن دقيق العيد في كتابه «الاقتراح» ص ١٧٨ - ١٩١.

الطريقة الثالثة

أسأل الله أن تكون الطريقة الثانية قد وضحت ، وأن تكون أصبحت تستطيع أن : تحكم على الحديث بالصحة أو الضعف من خلال دراستك إسناده ومتنه .

وبقي مسلك آخر تتبعه في الحكم على الحديث ، وهو الطريقة الثالثة ، والتي هي مزيج من الطريقة الأولى : حكم الأئمة على الحديث .

ومن الطريقة الثانية : حكمك أنت على الحديث بجهدك ودراستك .

إن الطريقة الثالثة هي الحكم على الحديث من خلال جمعك أحكام الأئمة عليه ، ودراستك أنت الحديث بنفسك ، مما يمكنك من الحكم بدقة من خلال جهود السابقين والمعاصرين إنك تجمع أقوال السابقين ، وتستوضحها بجهدك ودراستك مما يمكنك من الوصول لأدق حكم على الحديث .

إنك إذا وجدت حكمًا لإمام على الحديث ، قال فيه : ضعيف فيه فلان منكر الحديث .

فواجب عليك :

١- أن تدرس ترجمة هذا الراوي ، وتبذل جهدك في استبانة حاله ، والحكم عليه .

٢- وأن تدرس أحكام الأئمة الآخرين على هذا الحديث .

٣- وأن تدرس أحكام الأئمة الآخرين على هذا الراوي .

مجمل القول أنك ستعمل كل دراستك الدرائية ، وكل أحكام الأئمة ، وهذا يوصلك لأدق الأحكام .

❁ ❁ ❁

نماذج لدراسة حديث

النموذج الأول :

قال الإمام مسلم :

١- حدثنا يحيى بن أيوب ، وقتيبة بن سعيد ، وعلي بن حجر ، جميعًا عن :

٢- إسماعيل بن جعفر - قال ابن أيوب : حدثنا إسماعيل بن جعفر - قال :

٣- أخبرنا العلاء وهو ابن عبد الرحمن مولى الحُرَقة .

٤- عن معبد بن كعب السلمي .

٥- عن أخيه عبد الله بن كعب .

٦- عن أبي أمامة .

أن رسول الله ﷺ قال : من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار ، وحرم عليه الجنة ، فقال له رجل : وإن كان شيئًا يسيرًا يا رسول الله ؟ قال : وإن قضيبًا من أراك[1] .

١- اتصال الإسناد :

هذا الحديث إسناده مكون من ست طبقات :

الأولى : شيوخ الإمام مسلم ، وهم ثلاثة : يحيى بن أيوب ، وقتيبة بن سعيد ، وعلي بن حجر .

والثانية : إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري .

والثالثة : العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي .

والرابعة : معبد بن كعب بن مالك الأنصاري .

والخامسة : عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري .

---

(١) أخرجه في كتاب الإيمان باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار ١/ ٣٤٢ ط الشعب .

والسادسة : أبو أمامة الصحابي .

وصيغ الأداء فيه : التحديث ، والإخبار ، والعنعنة . وليس فيه أحد مدلس . فالإسناد متصل .

وحينما أردت دراسة اتصاله راجعت تراجم هؤلاء الرواة في تهذيب الكمال ، فوجدت في شيوخ كل واحد منهم شيخه الذي هنا ، ووجدت في تلاميذ كل واحد منهم تلميذه الذي هنا .

كما أنني راجعت كتب الإرسال والتدليس ، فلم أجد واحدًا منهم مدلسًا أو يرسل .

٢- رجال الإسناد :

وأترجم لرجال الإسناد ، وهم :

١- يحيى بن أيوب المقابري أبو زكريا البغدادي العابد .

روى عن إسماعيل بن جعفر المدني ، وابن المبارك ، ووكيع بن الجراح وغيرهم وروى عنه مسلم ، وأبو داود ، وأحمد بن حنبل وغيرهم .

ذكره مسلم باسمه واسم أبيه فقط « يحيى بن أيوب » ، وفي تهذيب الكمال اثنان اسم كل منهما « يحيى بن أيوب » ، فكيف نميز الذي معنا من غيره ؟

إن « يحيى بن أيوب » ، الذي هنا : شيخ الإمام مسلم .

وشيخه إسماعيل بن جعفر .

فننظر في ترجمة « يحيى بن أيوب » المترجم له في تهذيب الكمال أولًا ، فنجده « يحيى بن أيوب الغافقي »[1] ورمز له برمز (ع) ، ومعناه أنه أخرج حديثه الجماعة ؛ فيحتمل أن يكون الذي معنا في هذا الإسناد ، فإنه إسناد مسلم ، فأنظر في شيوخه فلا أجد فيهم إسماعيل بن جعفر ، وأنظر في تلامذته فلا أجد فيهم

(١) ٣١/ ٢٣٣.

الإمام مسلم. وبالتالي فليس هو المراد في هذا الإسناد الذي أدرسه.

وانظر ترجمة الثاني وهو « يحيى بن أيوب المقابري » فأجد المزي قد رمز في أول ترجمته[١] برموز منها رمز « م »، وهذا معناه أي روى له مسلم في صحيحه، فيجعلني أتوقع أن يكون الذي في هذا الإسناد الذي ندرسه، فأنظر في ترجمته فأجد في شيوخه إسماعيل بن جعفر، وأجد في تلامذته الإمام مسلم. فاتضح الأمر، وثبت أن يحيى بن أيوب الذي في هذا الإسناد الذي ندرسه إنما هو « يحيى بن أيوب المقابري »، وهكذا أمكن تحديد الراوي بشيوخه وتلاميذه.

وهو إمام ثقة عابد توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين[٢].

٢- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبد الله الثقفي أبو رجاء البلخي البقلاني روى عن إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، وحماد بن زيد، وابن عيينة، وعبد الله ابن المبارك وغيرهم.

وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد بن حنبل وغيرهم، وهو ثقة حافظ إمام، توفي سنة أربعين ومائتين[٣] وليس في رجال الستة من اسمه قتيبة إلا هذا، ومن ثم لم أحتج إلى تحديده.

٣- علي بن حُجر بن إياس بن مقاتل أبو الحسن المروزي.

روى عن إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير المدني، وعن سفيان بن عيينة، وعن عبد الله بن المبارك وغيرهم. وليس في رجال الستة من اسمه « علي بن حجر » إلا هذا، ولذا لم أحتج إلى تمييزه أو تعيينه.

وهو ثقة حافظ توفي سنة أربع وأربعين ومائتين[٤]. وروى عنه البخاري

---

(١) ٣١/ ٢٣٨.

(٢) ترجمته مطولة في تهذيب الكمال ٣١/ ٢٣٨.

(٣) ترجمته في تهذيب الكمال ٢٣/ ٥٢٣.

(٤) تهذيب الكمال ٢٠/ ٣٥٥.

ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وغيرهم .

٤- إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الخزرجي الزرقي مولاهم أبو إسحاق المدني .

وروى عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، وحميد الطويل ، وغيرهم .

وروى عنه يحيى بن أيوب المقابري ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وقتيبة بن سعيد ، وغيرهم . وهو ثقة ، وتوفي سنة ثمانين ومائة[1] . وليس في رجال الستة من اسمه إسماعيل بن جعفر إلا هذا ، ومن ثم لم أحتج إلى تحديده .

٥- العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي أبو شبل المدني ، مولى الحُرَقة من جهينة .

روى عن أنس بن مالك ، وعبد الله بن عمر ، ومعبد بن كعب بن مالك . وغيرهم .

وروى عنه إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وشعبة بن الحجاج ، ومالك . وغيرهم . وليس في رجال الستة من اسمه العلاء بن عبد الرحمن إلا هذا .

وثقة أحمد ، وقال ابن معين : ليس بذاك ، لم يزل الناس يتوقون حديثه ، وما أرى به بأسًا . وخرج مسلم عنه في صحيحه كما هنا . وقال العجلي : مدني تابعي ثقة . ولم يرمه أحد بالتدليس ولا بالإرسال ، فعنعنته لا تضر ، والإسناد متصل .

وذكره ابن شاهين في كتابه - ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه - ذكره وسهيل بن أبي صالح ذكوان السمان ، وقال : وهما عندي على حكم الثقة والأمانة[2] .

---

(١) تهذيب الكمال ٣/ ٥٦.

(٢) ص ٨٤، ٨٥ رقم ٣٩، ٤٠.

توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة[١].

٦- مَعْبَد بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي المدني.

روى عن جابر بن عبد الله، وأخويه عبد الله بن كعب بن مالك، وعبيد الله بن كعب بن مالك، وأبي قتادة الأنصاري. وغيرهم.

وروى عنه العلاء بن عبد الرحمن - الذي تقدمت ترجمته هنا - ومحمد بن إسحاق بن يسار، والوليد بن كثير. وغيرهم. وليس في رجال الستة من اسمه معبد بن كعب إلا هذا. له حديث في البخاري ومسلم. وقال العجلي: مدني تابعي ثقة[٢].

وذكره ابن حبان في الثقات[٣] ولم يرمه أحد بالتدليس، فعنعنته لا تضر. وكذلك لم يذكر فيمن يرسل. وعده الذهبي في الطبقة الثانية عشرة من سنة إحدى عشرة ومائة إلى سنة عشرين ومائة[٤].

٧- عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي المدني.

روى عن أبي أمامة بن ثعلبة البلوي، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وعثمان بن عفان، وروى أيضًا عن أبيه كعب بن مالك، وغيرهم.

وروى عنه أخوه معبد بن كعب بن مالك، وابن شهاب الزهري، وعبد الله ابن أبي أمامة بن ثعلبة البلوي، وغيرهم. روى له الجماعة إلا الترمذي، وليس في رجال الستة من اسمه عبد الله بن كعب السلمي إلا هو.

ولقد ذكر مسلم معبد بن كعب السلمي ثم ذكر أخاه عبد الله بن كعب فعلمنا أنه السلمي، وليس في رجال الستة من اسمه عبد الله بن كعب

---

(١) تهذيب الكمال ٢٢/ ٥٢٠.
(٢) تاريخ الثقات ص ٤٣٣ رقم ١٦٠١.
(٣) ٥/ ٤٣٢.
(٤) تاريخ الإسلام ٧/ ١٥٩ رقم ٢٤٥ وترجمته في تهذيب الكمال ٢٨/ ٢٣٦.

السلمي إلا هذا . وليس له ذكر في المدلسين ، ولا في المرسلين . وهو وإن كان في الإسناد الذي معنا يروي بالعنعنة فإنه في الإسناد الثاني عند مسلم يروي بالتحديث .

وهو تابعي ، ويقال : له رؤية ، أي أنه رأى النبي ﷺ وهو مدني . وهو ثقة ، مات سنة سبع وتسعين أو ثمان وتسعين(١) .

٨- عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال :

هكذا جاء هذا القدر من هذا الإسناد عند مسلم . وأبو أمامة الذي هنا ليس هو الصحابي المشهور أبو أمامة الباهلي صدي بن عجلان بن وهب ، توفي سنة ستة وثمانين ، إنه صحابي آخر كنيته أبو أمامة . والذي يعين عليَّ أن أقول : إنه ليس الصحابي المشهور أبو أمامة الباهلي عدة أشياء :

١- أن الإمام مسلم أخرج هذا الحديث من طريقين ، والطريق الثاني فيه : أن أبا أمامة الحارثي .

٢- الحديث الذي معنا أخرجه الإمام أحمد من طريقين الثاني منهما : عن أبي أمامة بن سهل أحد بني حارثة . قال أبو عبد الرحمن : هذا أبو أمامة الحارثي ، وليس هو أبا أمامة الباهلي(٢) .

٣- وأيضًا أخرج الحديث الذي معنا الطبراني في الكبير(٣) ، تحت عنوان : إياس بن ثعلبة أبو أمامة البلوي ، وساق الحديث من عدة طرق : في أحدها(٤) : أبا أمامة بن ثعلبة .

---

(١) ترجمته في تهذيب الكمال ١٥/ ٤٧٣.

(٢) مسند أحمد ٣٦/ ٥٧٦، ٥٨٠ رقم ٢٢٢٣٩، ٢٢٢٤٠. وأبو عبد الرحمن هو : عبد الله بن الإمام أحمد ابن حنبل .

(٣) جـ١ ص ٢٧١.

(٤) حديث رقم ٧٩٦.

وفي آخر[1] : أبا أمامة بن ثعلبة الحارثي .

٤- وأخرج الحديث الذي معنا أيضًا ابن ماجه[2] وفيه : أن أبا أمامة الحارثي

٥- وأخرجه النسائي في الكبرى[3] وفيه : أن أبا أمامة الحارثي .

٦- وأخرجه ابن ماجه[4] وفيه : أن أبا أمامة الحارثي .

٧- وفي ترجمة « أبو أمامة إياس بن ثعلبة الأنصاري الأوسي » عند ابن قانع في معجم الصحابة[5] ، ذكر هذا الحديث بإسناده عن العلاء بن عبد الرحمن إلى آخر ما عند مسلم عن أبي أمامة ، فحدد لنا هذا الصحابي ، وأنه أبو أمامة إياس بن ثعلبة .

٨- وفي ترجمة « إياس بن ثعلبة أبو أمامة البلوي » في معرفة الصحابي لأبي نعيم[6] ، ترجم أبو نعيم لأبي أمامة هذا ، ثم أخرج الحديث الذي معنا عنه بإسناده التقى مع مسلم في العلاء بن عبد الرحمن .

٩- أثناء شرح النووي للحديث الذي معنا قال : اعلم أن أبا أمامة هذا ليس هو أبا أمامة الباهلي صدى بن عجلان المشهور ، بل هذا غيره ، واسم هذا إياس بن ثعلبة الأنصاري الحارثي من بني الحارث ابن الخزرج ، وقيل إنه بلوي ، وهو حليف بني حارثة ، وهو ابن أخت أبي بردة بن نيار . هذا هو المشهور في اسمه ، وقال أبو حاتم الرازي : اسمه عبد الله بن ثعلبة ، ويقال : ثعلبة بن عبد الله[7] .

١٠- في ترجمة أبي أمامة البلوي الحارثي في الرواة عنه عبد الله بن كعب بن

---

(١) حديث رقم ٧٩٩.

(٢) رقم ٣٣٢٤ جـ٢ ص ٧٧٩.

(٣) ٥/ ٤٢٠ رقم ٥٩٤٠.

(٤) ٢/ ٧٧٩ رقم ٣٣٢٤.

(٥) ١/ ٢٥ ترجمة رقم ٢٠.

(٦) ١/٢٩٢ ترجمة رقم ١٦١.

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي ١/ ٣٤٤. ولاحظ أن تنبيه النووي هذا بعد الحديث الذي هنا بصفحتين عند تعليقه على أسماء الباب ولغاته .

مالك الراوي عنه[١] . وأما أبو أمامة الباهلي فليس لعبد الله بن كعب رواية عنه[٢] .

وهكذا يتضح أن أبا أمامة الراوي الأعلى لهذا الحديث إنما هو أبو أمامة البلوي الحارثي ، دل على ذلك أسانيد هذا الحديث ، وكتب الصحابة ، ودراسات الأئمة ، ودراستنا لكتب الرجال .

١- أسانيد هذا الحديث : فبجمع الطرق عرفنا أنه الحارثي -كما عند مسلم ، في الطريق الثاني- وأنه أبو أمامة بن سهل أحد بني حارثة - كما عند أحمد - وأنه إياس بن ثعلبة - كما عند الطبراني - .

٢- كتب الصحابة في معجم الصحابة لابن قانع حدده أيضًا لنا ، وأنه أبو أمامة إياس بن ثعلبة ، وفي معرفة الصحابة لأبي نعيم إياس بن ثعلبة أبو أمامة البلوي .

٣- دراسات الأئمة : فأبان أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد أنه : أبو أمامة الحارثي ، وليس هو أبا أمامة الباهلي . هكذا قال .

وكذلك بين الإمام الثوري أن أبا أمامة هذا ليس هو أبا أمامة الباهلي صدي بن عجلان ، بل هذا غيره ، واسم هذا إياس بن ثعلبة الأنصاري الحارثي .

٤- دراستنا لكتب الرجال : فوجدنا في الرواة عن أبي أمامة البلوي الحارثي عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري ، ولم نجده في الرواة عن أبي أمامة الباهلي . بل إن المزي ساق هذا الحديث في ترجمة أبي أمامة البلوي بإسناده ، وكذلك أبو نعيم ساق الحديث بإسناده عن أبي أمامة ضمن ترجمة إياس بن ثعلبة أبو أمامة البلوي . وكذلك ابن قانع ساق الحديث بإسناده عن أبي أمامة إياس بن ثعلبة الأنصاري - كما تقدم - .

---

(١) راجع تهذيب الكمال ٣٣/ ٥٠.

(٢) تهذيب الكمال ١٣/ ١٥٩.

إشكال آخر :

في بعض كتب الرجال بيان أن أبا أمامة البلوي توفي منصرف النبي ﷺ من أحد ، والراوي عنه عبد الله بن كعب بن مالك تابعي ، وعليه فالإسناد منقطع ، فإنه لا يمكن لتابعي أن يروي عن صحابي مات سنة ثلاث من الهجرة ، وإلا كان هذا التابعي صحابيًا .

لكنا وجدنا عبد الله بن كعب هذا يروي عن أبي أمامة بالتحديث[1] مما يدل على أنه سمع منه ، وأن الإسناد متصل ، وها هو الإمام مسلم قد أخرجه في صحيحه ، وعليه فليس أمامنا إلا أن ندقق في سنة وفاة أبي أمامة هذا . وفعلًا وجدت في كلام الأئمة ما يفيد ذلك ، فقد قال الإمام النووي : ثم اعلم أن هنا دقيقة لا بد من التنبيه عليها ، وهي أن الذين صنّفوا في أسماء الصحابة رضي الله عنهم ذكر كثير منهم أن أبا أمامة هذا الحارثي رضي الله عنه توفي عند انصراف النبي ﷺ من أُحد فصلى عليه .

ومقتضى هذا التاريخ أن يكون هذا الحديث الذي رواه مسلم منقطعًا ، فإن عبد الله بن كعب تابعي ، فكيف يسمع من توفي عام أحد في السنة الثالثة من الهجرة؟ لكن هذا النقل في وفاة أبي أمامة ليس بصحيح ، فإنه صح عن عبد الله بن كعب أنه قال : حدثني أبو أمامة . كما ذكره مسلم في الرواية الثانية ، فهذا تصريح بسماع عبد الله بن كعب التابعي منه ، فبطل ما قيل في وفاته ، ولو كان ما قيل في وفاته صحيحًا لم يخرج مسلم حديثه .

ولقد أحسن الإمام أبو البركات الجزري المعروف بابن الأثير ؛ حيث أنكر في كتابه معرفة الصحابة رضي الله عنهم هذا القول في وفاته ، والله أعلم[2] .

---

(١) كما عند مسلم في الطريق الثاني .

(٢) مسلم بشرح النووي ١/ ٣٤٥.

وبهذا أكون قد تأكدت من :

١- اتصال الإسناد ، وأن رواية عبد الله بن كعب عن أبي أمامة ليست منقطعة .

٢- تحديد رجال الإسناد ، وأن أبا أمامة ليس الباهلي ، وإنما الحارثي البلوي .

٣- الترجمة لكل راوٍ بما به تأكدت من عدالته وضبطه ، وذلك من خلال الترجمات المطولة ، وأقول أئمة الجرح والتعديل .

٤- سلامة الإسناد والمتن من الشذوذ والعلة .

مما به استبان صحة الحديث ، وهو وإن كان قد أخرجه مسلم في صحيحه إلا أن الدراسة أبانت لنا توافر شروط الصحة فيه ، ولقد خرّجت الحديث تخريجًا مستفيضًا من كثير من الكتب ، ووضعت الروايات أمامي أستفيد بها في دراسة الإسناد والمتن ، لقد خرجته من أربعة وثلاثين موضعًا[1] ، مكنتني من رؤية الإسناد والمتن رؤية دقيقة ، واعتمدت على النسخ المحققة مما أبان أمامي كل ما في الإسناد والمتن ، مما أبانه المحققون والباحثون .

وبما أن الحديث صحيح فإني لم أحتج إلى جمع المتابعات والشواهد .

* * *

(١) ولولا خشية الطول لذكرت ذلك ، ولكن راجع مسند أحمد ، طبعة الرسالة ٣٦/ ٥٧٦ رقم ٢٢٢٣٩، و٣٩/٤٩٢، وشرح مشكل الآثار .

النموذج الثاني :

قال محمد بن نصر المروزي[١] في كتابه تعظيم قدر الصلاة[٢] :

حدثنا علي بن حجر ، أنا خلف بن خليفة ، عن حجاج بن دينار ، عن محمد بن ذكوان ، عن عبيد بن عمير ، عن عمرو بن عبسة : أن رجلًا أتى النبي ﷺ فقال : أي الصلاة أفضل ؟ قال : طول القنوت .

هذا الحديث أخرجه محمد بن نصر المروزي بهذا الإسناد ، وهذا شرح الإسناد :

١- علي بن حجر بن إياس أبو الحسن المروزي . ثقة حافظ - تقدم في النموذج السابق .

٢- خلف بن خليفة بن صاعد بن برام الأشجعي مولاهم . يقال : إنه رأى عمرو بن حريث - صاحب النبي ﷺ - روى عن أبيه ، وعن مالك بن أنس ، وأبان بن بشير المكتب .

وروى عنه علي بن حجر ، وسعيد بن منصور ، ووكيع بن الجراح .

وقال أبو حاتم : صدوق . وقال ابن معين وابن عدي : لا بأس به . ووثقه ابن سعد وابن حبان وعثمان بن أبي شيبة ، وابن شاهين . وأخرج عنه مسلم في الصحيح .

توفي سنة إحدى وثمانين ومائة[٣] . وهكذا فحديثه صحيح .

٣- حجاج بن دينار الأشجعي .

روى عنه الحكم بن عتيبة ، ومحمد بن ذكوان ، ومنصور بن المعتمر .

---

(١) صاحب كتاب « السنة » وغيره ، متوفى ٢٩٤.

(٢) ١/ ٣٢٣ رقم ٣٠٨ و٢/ ٦٠٤ رقم ٦٤٤.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٢٨٤ رقم ١٧٠٧.

وروى عنه شعبة بن الحجاج ، وعبد الرحمن بن إسحاق ، ومحمد بن فضيل بن غزوان . وثقه ابن المبارك والعجلي وغيرهما . وقال أحمد وابن معين : ليس به بأس[١] .

٤- محمد بن ذكوان الأزدي الطاحي ، ويقال : الجهضمي مولاهم ، البصري . خال ولد حماد بن زيد .

روى عن ثابت البناني ، والحسن البصري ، والحكم بن عتيبة .

وروى عنه حجاج بن دينار ، وشعبة بن الحجاج ، ومحمد بن إسحاق بن يسار .

جعل أبو الفرج بن الجوزي محمد بن ذكوان الجهضمي آخر غير محمد بن ذكوان خال ولد حماد بن زيد ، وهذا وهم بل هما رجل واحد[٢] . والأئمة في هذا الراوي فريقان :

أ – الموثقون :

- قال شعبة : حدثني محمد بن ذكوان ، وكان كخير الرجال .
- وقال يحيى بن معين : محمد بن ذكوان الذي روى عنه شعبة ثقة .
- وذكره ابن حبان في الثقات[٣] .

ب – المضعفون :

- وقال الدارقطني : ضعيف .
- وقال ابن عدي : منكر الحديث ، وله غير هذا من الحديث ، وعامة ما يرويه إفرادات وغرائب ، ومع ضعفه يكتب حديثه .

---

(١) تهذيب الكمال ٥/ ٤٣٥ رقم ١١١٨.

(٢) كما في تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب .

(٣) ٧/ ٣٧٩.

- وقال البزار : لين الحديث ، حدث بحديث كثير ، لم يتابع عليه .

- وقال ابن حبان : يروي عن الثقات المناكير ، والمعضلات عن المشاهير على قلة روايته ، حتى سقط عن الاحتجاج به(١) .

- وقال أبو حاتم : منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، كثير الخطأ .

- وقال البخاري : منكر الحديث .

وقال ابن حجر : ضعيف(٢) .

قراءة كلام الأئمة :

هذا الراوي يوثقه شعبة ويحيى بن معين .

وغيرهما ينزل به عن درجة الثقة ، لكن نزول محتمل ، فابن عدي يقول : يكتب حديثه ، والبزار يلين حديثه ، وابن حبان ينزل به عن درجة الاحتجاج ، أي أنه في درجة الاعتبار ، وأبو حاتم يرى أنه ضعيف . وأرى أن البخاري كأبي حاتم ينزل به إلى ضعيف ، أي أن الرجل يعتبر بحديثه .

ومن مراعاة أقوال المضعفين يكون الحديث ضعيفًا ، يعتبر به ، وكذلك هذا الراوي - محمد بن ذكوان - ضعيف يعتبر بحديثه .

٥- عبيد بن عمير بن قتادة بن سعد أبو عاصم المكي ، قاصّ أهل مكة .

قال الإمام مسلم : وُلد في زمان النبي ﷺ .

وقال غيره : رأى النبي ﷺ .

روى عن : أُبي بن كعب ، وعبد الله بن حبش ، وعبد الله بن عباس وكثير من الصحابة ، وروى عنه : عطاء بن أبي رباح ، ومجاهد بن جبر ، وعلي الأزدي .

من كبار التابعين ، مجمع على ثقته ، روى له الجماعة .

---

(١) المجروحين ٢/ ٢٧١ ترجمة رقم ٩٤٠.

(٢) تهذيب الكمال ١٨١/٢٥ الأصل والهامش.

توفي سنة ٦٨ قبل عبد الله بن عمر[١].

٦- عمرو بن عَبَسَة السُّلَمِي أبو نجيح، صاحب رسول الله ﷺ، قديم الإسلام روى عن النبي ﷺ.

وروى عنه سهل بن سعد، وعبد الله بن مسعود، وأبو أمامة الباهلي وغيرهم.

وفاته في آخر خلافة عثمان.

● ● ●

تحكيم القواعد:

وإذا كان محمد بن ذكوان ضعيفًا يُعتبر به. والحديث من طريقة ضعيف يُعتبر به، فهناك قواعد تغير هذا الحكم، وهي:

- إذا كان هذا الراويْ من خلال كلام من يضعّفونه ضعيفًا، فما حاله بمراعاة كلام الموثقين له، مجموعة (أ) شعبة وابن معين؟

إن القاعدة أن الراوي المختلف فيه؛ بعضهم يوثقه وبعضهم يضعفه، فهو حسن الحديث، وعليه فمحمد بن ذكوان حسن الحديث.

- وإذا كان هذا الحديث من هذا الطريق حسنًا، فإن مراعاة المتابعات ترقيه إلى الصحيح لغيره[٢]، ومراعاة الشواهد، وأنه روى عن كثير من الصحابة:

روى عن جابر بن عبد الله[٣]، وعبد الله بن حبشي[٤]، وأبي

---

(١) ترجمته في تهذيب الكمال ١٩/ ٢٢٣ رقم ٣٧٣٠، وتهذيب التهذيب ٦/ ٧١.

(٢) وافقني في هذا محققو مسند أحمد طبع الرسالة، راجع ٣٢/ ١٧٨ رقم ١٩٤٣٥. والحديث مروي عن عمرو بن عبسة من غير الطريق الذي معنا، مما يقوّي الذي معنا.

(٣) أخرجه مسلم رقم ٧٥٦، والترمذي ٢/ ٣٩٦، وابن ماجه ١/ ٤٥٦، والبيهقي ٣/ ٨، وشرح معاني الآثار ١/ ٢٩٩، وابن حبان ٥/ ٥٤، وتعظيم قدر الصلاة ٢/ ٦٠٦ رقم ٦٤٦.

(٤) أخرجه أبو داود في قيام الليل، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين ٤/ ٦٠٢ عن علي الأزدي عن عبيد بن عمير عن عبد الله بن حبشي. وأيضًا في الوتر باب طول القيام ٤/ ٣٢٣، والنسائي في الإيمان باب ذكر أفضل الأعمال ٨/ ٨٦، وأحمد ٢٤/ ١٢٢، وشرح معاني الآثار ١/ ٢٩٩.

ذر[١]، وعمير بن قتادة[٢]، وقتادة بن سعد[٣]، وأبي موسى[٤]، مراعاة هذه الشواهد ترقيه أيضًا . وتفيد في نفس الوقت أن المتن صحيح .

وعلى ذلك يصبح الحكم على الحديث أنه من هذا الطريق صحيح لغيره . أما المتن فهو صحيح عن جابر الذي أخرجه مسلم وغيره مما هو مذكور في التخريج هنا أدناه .

إن رجال إسناد هذا الحديث ما بين ثقة ، وحسن الحديث . والإسناد فيه عنعنات ، لكنها ليست عنعنة مدلس فلا تضر ، وعليه فالإسناد متصل ، والرواة عدول وأهل ضبط ، وقد توبع الحديث ، وصح الحديث من طريق آخر .

لكن بقي الشرطان الأخيران من شروط الصحة أو الحسن ، وهما السلامة من الشذوذ . والسلامة من العلة .

إن الحديث الذي معنا والذي يبين أن طول القيام في الصلاة ، وكثرة القراءة أحب الأعمال إلى الله ، وأفضل من سائر أركان الصلاة ، هذا الحديث يعارضه حديثان آخران ، ذكرهما العلماء معه ، فبعد أن ذكر الترمذي حديث الباب عن جابر ذكر في الباب بعده حديثًا آخر هو :

- حديث ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما مِن عبد يسجد لله سجدة إلا رفعه الله بها درجة ، وحطَّ عنه بها خطيئة »[٥] .

أخرجه وقال : حسن صحيح .

---

(١) أخرجه ابن حبان في البر ، باب ما جاء في الطاعات وثوابها ٢/ ٧٦ رقم ٣٦١، وهو حديث طويل وقال محققه : ضعيف جدًا ، وأطال النفس في تخريجه .

(٢) أخرجه الطبراني ١٧/ ٤٨ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٢٩٩، وأبو نعيم في الحلية ٣/ ٣٥٧، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٦٠٥ رقم ٦٤٠.

(٣) أخرجه الطبراني كما في المجمع ٣/ ١١٦.

(٤) أخرجه الطبراني كما في المجمع ١/ ٦٠، ورجاله موثقون .

(٥) أخرجه الترمذي في الصلاة ، باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود ٢/ ٢٩٧.

وذكر صاحب منتقى الأخبار في كتاب الصلاة، باب ما جاء في طول القيام وكثرة الركوع والسجود[١] حديث جابر هذا، وذكر قبله:

- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء»[٢].

وحديث ثوبان الذي سقته من الترمذي[٣].

- وحديث ربيعة بن كعب قال: كنت أبيت مع النبي ﷺ آتيه بوضوئه وحاجته، فقال: «سلني. فقلت: أسألك مرافقتك في الجنة. فقال: أوَ غير ذلك؟ فقلت هو ذاك. فقال: أعني على نفسك بكثرة السجود»[٤].

واضح من هذا أن الحديث معنا (أفضل الصلاة طول القنوت) أو (طول القيام).

يختلف مع هذه الأحاديث التي تفيد فضل السجود، فهل هذا يمثل ضعفًا في حديثنا، أو بتعبير آخر: هل هذا يجعل حديثنا شاذًّا، فيخرج من دائرة الصحة والحسن؟

الجواب: لا. هذا التعارض الظاهري لا يجعل حديثنا شاذًّا، ولا يخرجه من دائرة الصحة والحسن، وذلك لما يأتي:

١- لقد صحح العلماء الحديث الذي معنا؛ إذ أخرجه مسلم في الصحيح، وقال الترمذي: حسن صحيح.

٢- ولقد وفق الأئمة بين حديثنا «أفضل الصلاة طول القنوت» وبين الأحاديث التي تفيد فضل السجود.

---

(١) ٣/ ٩٠.

(٢) عزاه لأحمد ومسلم وأبي داود والنسائي.

(٣) وعزاه لأحمد ومسلم وأبي داود.

(٤) عزاه لأحمد ومسلم والنسائي وأبي داود.

فقال الترمذي : وقد اختلف أهل العلم في هذا ، فقال بعضهم : طول القيام في الصلاة أفضل من كثرة الركوع والسجود ، وقال بعضهم : كثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام .

وقال أحمد بن حنبل : قد روي عن النبي ﷺ في هذا حديثان ، ولم يقض فيه بشيء .

وقال إسحاق : أما بالنهار فكثرة الركوع والسجود ، وأما بالليل فطول القيام . إلا أن يكون : رجل له جزء بالليل يأتي عليه ، فكثرة الركوع والسجود في هذا أحب إليّ ، لأنه يأتي على جزئه وقد ربح كثرة الركوع والسجود .

وقال أبو عيسى : وإنما قال إسحاق هذا ؛ لأنه كذا وُصفت صلاة النبي ﷺ بالليل ، ووُصف طول القيام . وأما بالنهار فلم تُوصف من صلاته من طول القيام ما وصف بالليل[1] .

وقال الشوكاني : والحديث : « أفضل الصلاة طول القنوت » يدل على أن القيام أفضل من السجود والركوع وغيرهما ، وإلى ذلك ذهب جماعة منهم الشافعي وهو الظاهر ، ولا يعارض حديث الباب وما في معناه الأحاديث المتقدمة في فضل السجود ؛ لأن صيغة أفعل الدالة على التفضيل إنما وردت في فضل طول القيام ، ولا يلزم من فضل الركوع والسجود أفضليتهما على طول القيام .

وقال – الشوكاني – ولا يلزم من كون العبد أقرب إلى ربه حال سجوده بأفضليته على القيام ؛ لأن ذلك إنما هو باعتبار إجابة الدعاء .

ونقل عن العراقي أنه قال : الظاهر أن أحاديث أفضلية طول القيام محمولة على صلاة النفل التي لا تُشرع فيها الجماعة ، وعلى صلاة المنفرد ، فأما الإمام في

(١) راجع تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في طول القيام في الصلاة ، والباب الذي يليه باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود ، ذكر هذا الكلام بعد حديث ثوبان في الباب الثاني جـ٢ ص ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

الفرائض والنوافل فهو مأمور بالتخفيف المشروع إلا إذا علم من حال المأمومين المحصورين إيثار التطويل، ولم يحدث ما يقتضي التخفيف من بكاء صبي ونحوه؛ فلا بأس بالتطويل، وعليه يحمل صلاته ﷺ في المغرب بالأعراف[1].

* * *

(١) نيل الأوطار، كتاب الصلاة باب ما جاء في طول القيام وكثرة الركوع والسجود ٣/ ٩٢.

النموذج الثالث

قال الإمام مسلم : حدثنا قتيبة بن سعيد ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب قالوا : حدثنا وكيع ، عن زكريا بن أبي زائدة ، عن مصعب بن شيبة ، عن طلق بن حبيب ، عن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : «عشر من الفطرة : قص الشارب ، وإعفاء اللحية ، والسواك ، واستنشاق الماء ، وقص الأظفار ، وغسل البراجم ، ونتف الإبط ، وحلق العانة ، وانتقاص الماء» .

قال زكريا : قال مصعب : ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة .

زاد قتيبة : قال وكيع : انتقاص الماء يعني الاستنجاء[1] .

هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ، حاكمًا عليه بالصحة ، وبنظرة في إسناده نلاحظ :

١- شيوخ مسلم في هذا الحديث ثلاثة ، يرون عن شيخهم بالتحديث .

٢- شيخهم وكيع يروي عمن بعده بالعنعنة . إلا أنها عنعنة الإمام مسلم ؛ فهي محمولة على الاتصال .

٣- على الرغم من أنها عنعنة أحد صاحبي الصحيح إلا أنني لم أجد منهم مدلسًا ، إلا زكريا بن أبي زائدة ، كان يدلس عن الشعبي وابن جريج ، وروايته هنا عن مصعب بن شيبة فعنعنته لا تضر . وكذا عنعنة ما بعده لا تضر .

ترجمة رجال الإسناد :

١- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريق بن عبد الله الثقفي أبو رجاء البلخي البغلاني :

---

(١) أخرجه في الطهارة ، باب خصال الفطرة ١/ ٢٢٣ رقم ٥٦/ ٢٦١.

ثقة حافظ تقدمت ترجمته في النموذج الأول[١] .

٢- أبو بكر بن أبي شيبة : بحثت عنه في الكنى من تهذيب الكمال ، فلم أجد إلا واحدًا ، قال المزي : اسمه عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، تقدم في الأسماء ، فلم أجد مشقة في تحديده ، وأنه :

عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولاهم أبو بكر بن شيبة ، روى عن سفيان بن عيينة ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وقتيبة بن سعيد .

وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه .

وثّقه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، وابن حبان ، والعجلي ، والذهبي وابن حجر . مات سنة خمس وثلاثين ومائتين[٢] .

٣- زهير بن حرب بن شداد الجرشي أبو خيثمة النسائي .

روى عن سفيان بن عيينة ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني .

وروى عنه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه .

وثّقه ابن معين ، وأبو داود ، والنسائي ، والخطيب ، وغيرهم .

توفى سنة أربع وثلاثين ومائتين[٣] .

هؤلاء شيوخ مسلم في هذا الحديث ، وكل واحد منهم ثبت أن الإمام مسلم روى عنه ، وكل منهم ثقة . وثلاثتهم يروي هذا الحديث عن :

٢- وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ، أبو سفيان الكوفي .

---

(١) ص٢٧٢ .

(٢) تهذيب الكمال ١٦/ ٣٤.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٤٠٢.

روى عن زكريا بن أبي زائدة ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وشعبة .

وروى عنه أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو خيثمة زهير بن حرب .

قال أحمد بن حنبل : ما رأيت رجلًا قط مثل وكيع في العلم والحفظ ، والإسناد والأبواب ، مع خشوع وورع . وقال أيضًا : ما رأت عيناي مثله قط ، يحفظ الحديث جيدًا ، ويذاكر بالفقه فيحسن ، مع ورع واجتهاد ، ولا يتكلم في أحد[1] .

وقال محمد بن سعد : كان ثقة مأمونًا ، عاليًا ، رفيعًا ، كثير الحديث ، حجة[2] .

وقال العجلي : كوفي ثقة عابد ، صالح ، أديب ، من حُفّاظ الحديث ، وكان يفتي[3] .

توفي سنة ست وتسعين ومائة[4] .

٣- زكريا بن أبي زائدة - واسمه خالد - ابن ميمون بن فيروز ، الهمداني ، الوادعي أبو يحيى الكوفي .

روى عن : سماك بن حرب ، ومصعب بن شيبة ، وأبي إسحاق السبيعي . وغيرهم .

وروى عنه : السفيانان ، وشعبة ، وعبد الله بن المبارك وغيرهم .

وثّقه أبو داود ، والنسائي ، ووثقه أحمد ، ووثقه البزار وابن سعد وابن شاهين ، والذهبي وابن حجر . وهو يدلس عن الشعبي ، والذي يسقطه هو : أبو حريز .

---

(١) تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٦٢.

(٢) تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٨٢.

(٣) تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٨٢.

(٤) تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٨٣.

توفى سنة سبع وأربعين ومائة[١] .

٤- مصعب بن شيبة بن جبير بن شيبة بن عثمان بن أبي طلحة القرشي العبدري المكي الحَجَبِيّ . ليس في رواة الستة من يشاركه في الاسم ، فسهل تحديده .

روى عن أبيه شيبة بن جبير ، وطلق بن حبيب ، ومسافع بن شيبة الحجبي .

وروى عنه : ابنه فزارة بن مصعب بن شيبة ، وزكريا بن أبي زائدة ، وعبد الملك بن جريج .

وثَّقه ابن معين ، والعجلي ، وتخريج مسلم حديثه توثيق له .

وضعفه أبو حاتم ، والنسائي ، والدارقطني ، وابن عدي[٢] .

٥- طلق بن حبيب العنزي البصري . ليس في رواة الستة من يتفق معه في الاسم ، فسهل عليّ تحديده .

روى عن : أنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن الزبير ، وغيرهم .

وروى عنه : أيوب السختياني ، ومصعب بن شيبة ، ومنصور بن المعتمر ، وغيرهم .

وقال أبو حاتم : صدوق في الحديث ، وكان يرى الإرجاء .

وقال أبو زرعة : ثقة ، ولكن كان يرى الإرجاء .

وقال ابن سعد : كان مرجئًا ، وكان ثقة إن شاء الله .

وذكره العجلي في الثقات ، وذكره ابن حبان في الثقات .

---

(١) تهذيب الكمال ٩/ ٣٥٩ - ٣٦٣.

(٢) تهذيب الكمال ٢٨/ ٣١.

وأخرج له مسلم في الصحيح .

وقال البخاري : يرى الإرجاء ، وهو صدوق في الحديث .

ذكره البخاري فيمن مات بين التسعين ومائة[١] .

٦- عبد الله بن الزبير . هذا اسم لثلاثة من رواة الستة :

١- عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد القرشي الأسدي أبو بكر[٢] .

٢- عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله ، أبو بكر الحميدي[٣] .

٣- عبد الله بن الزبير بن معبد الباهلي أبو الزبير البصري[٤] .

فمن يعين المذكور في الإسناد الذي معنا ، إنه يروي عن أم المؤمنين عائشة ؛ فيتعين أن يكون الأول ، فهي خالته ، وهو ابن أختها أسماء . ثم إن المزي ذكر أنه روى له الجماعة ، وحديثه هذا في مسلم ، أما الثاني والثالث فليس لهما رواية في صحيح مسلم ، فتعين أن الأول هو المراد هنا وهو :

عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد القرشي الأسدي ، أبوه : الزبير بن العوام ابن عمة رسول الله ﷺ ، وأمه أسماء بنت أبي بكر .

وعبد الله بن الزبير هذا ، صحابي ابن صحابي ، وهو أول مولود ولد في الإسلام بالمدينة في قريش .

وتوفي رسول الله ﷺ وعبد الله بن الزبير هذا ابن ثماني سنين وأربعة أشهر ، وكان فصيحًا ذا لسان وذا شجاعة وقوة .

روى عن النبي ﷺ ، وعن أبيه الزبير بن العوام ، وعن عثمان بن عفان ،

---

(١) تهذيب الكمال ١٣/ ٤٥١.

(٢) تهذيب الكمال ١٤/ ٥٠٨.

(٣) تهذيب الكمال ١٤/ ٥١٢.

(٤) تهذيب الكمال ١٤/ ٥١٦.

وعن علي وعمر، وجده الصديق، وخالته عائشة.

وروى عنه: ابناه عامر بن عبد الله بن الزبير، وعباد بن عبد الله بن الزبير، وأخوه عروة بن الزبير.

بويع بالخلافة بعد موت يزيد بن معاوية سنة أربع وستين، واستمرت ولايته تسع سنين.

توفي سنة ثلاث وسبعين[١].

هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، ومع ذلك بينت كيف استبنت اتصال إسناده، وأيضًا أبنت عدالة رواته وضبطهم.

وبقي أن أبين سلامته من الشذوذ والعلة.

أما سلامته من الشذوذ، فقد عارضه حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الفطرة: قص الأظفار، وأخذ الشارب، وحلق العانة»[٢].

وأيضًا حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الفطرة خمس: الاختتان، والاستحداد، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الآباط»[٣].

أقول: لا تعارض بين حديث ابن عمر الذي عدَّ ثلاثًا من خصال الفطرة، وحديث أبي هريرة الذي عد خمسًا من خصال الفطرة، وبين حديث عائشة الذي معنا، والذي عد فيه ﷺ عشرًا من خصال الفطرة، إن حديث أبي هريرة في رواية مسلم: «الفطرة خمس، أو خمس من الفطرة ...» وحديث عائشة:

---

(١) تهذيب الكمال ١٤/ ٥٠٨ - ٥١١.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢/ ١٦٥ رقم ٦٨٢، وصححه محققه، وخرجه من النسائي ١/ ١٥ وأحمد ٢/ ١١٨، والبخاري ٥٨٨٨ و ٥٨٩٠، وابن حبان ٥٤٧٨.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢/ ١٦٥ رقم ٦٨٣، وصححه محققه، وخرجه مسلم ٢٥٧، والنسائي ١/ ١٣، ١٤، وابن حبان ٥٤٨٠، وأيضًا ٥٤٧٩، ٥٤٨١، ٥٤٨٢، وتخريجه في ابن حبان أتم من هنا.

« عشر من الفطرة ... » ، وكل ذلك يفيد أنه ﷺ يذكر في كل حديث بعضًا من خصال الفطرة ، ذكر ثلاثًا ، ثم زاده الله فصارت خمسًا ، ثم زاده حتى صارت عشرًا ، وبذا تجتمع هذه الأحاديث ، ولا شيء منها يوصف بالشذوذ ، وإنما هذا من مختلف الحديث الذي يبدو في الظاهر متعارضًا ثم يوفَّق بينه العلماء(١) .

وأما سلامته من العلة : فقد أعله ابن منده بعلتين :

الأولى : في إسناده مصعب بن شيبة . قال النسائي : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ليس بقوي ولا يحمدونه .

الثانية : أنه روى عن طلق بن حبيب من قوله . أخرجه النسائي عن المعتمر بن سليمان عن أبيه سليمان التيمي قال : سمعت طلقًا يذكر عشرة من الفطرة ... الحديث(٢) .

ومن طريق آخر عن أبي بشر جعفر بن إياس عن طلق بن حبيب قال : عشرة من السنة ... الحديث(٣) .

ثم قال النسائي : وحديث سليمان التيمي ، وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة ، ومصعب منكر الحديث(٤) .

قلت : أما العلة الأولى ، والتي هي ضعف مصعب بن شيبة ، فهذه لا تقبل ؛ لأن مصعبًا وإن ضعفه النسائي وأبو حاتم والدارقطني وابن عدي(٥) فقد وثقه ابن

---

(١) راجع الموضع السابق من الطحاوي .

(٢) أخرجهما في كتاب الزينة ٨/ ١١٠، وأخرج حديث عائشة الذي نحن بصدد دراسته ٨/ ١٠٩.

(٣) أخرجهما في كتاب الزينة ٨/ ١١٠، وأخرج حديث عائشة الذي نحن بصدد دراسته ٨/ ١٠٩.

(٤) أخرجهما في كتاب الزينة ٨/ ١١٠، وأخرج حديث عائشة الذي نحن بصدد دراسته ٨/ ١٠٩.

(٥) كما سبق أن بينت في ترجمته .

معين والعجلي ، وأخرج مسلم حديثه في صحيحه موثِّقًا له ، وعليه فلا إشكال في إيراد الحديث من طريق مصعب بن شيبة .

أما العلة الثانية - والتي هي ورود الحديث موقوفًا - فإنها ليست علة ، ذلك أن الإمام مسلم يرى أن مصعب بن شيبة ثقة ، والثقة إذا وصل حديثًا يقدم وصله على الإرسال[1] هكذا أجاب الأئمة عن العلتين ، وحكموا بعلاجهما ، وأن الحديث صحيح .

إن العلماء في هذا الحديث فريقان :

١- فريق يصحّحه ، ومنهم الإمام مسلم ، وهو إمام من أئمة الجرح والتعديل ، وإمام في انتقاء الحديث والحكم عليه .

٢- وفريق يضعّفه ، وعلى رأسهم الإمام النسائي.. يضعّفونه بعلتين مترتبتين على بعضهما ، فمصعب ضعيف ، وهو يرفع الحديث ، بينما غيره يرويه مرسلًا .

٣- وتدخلت بين الفريقين ففندت العلتين ، وبينت صحة الحديث ، مستعملًا الطريقتين معًا : جهود علماء الرواية ، وجهود علماء الرواية ، وبذلت جهدي بما معه اتضح صحة الحديث .

❁ ❁ ❁

---

(١) راجع الإحكام لابن دقيق العيد ، فصل في خصال الفطرة ١/ ٤٠١ ، ٤٠٢ ، والتتبع للدارقطني ص ٣٣٩ وص ٣٤٠ رقم ١٨٢ مسند عائشة ، ونصب الراية ١/ ٧٦ فصل في الغسل . والعلل للدارقطني ١/ ٨٩ رقم ٣٤٤٣.

وختامًا :

فهذه دراسة تأصيلية ، وتوصيف لدراسة عملية ، أردت بها أن أدوّن لك كيف تحكم على حديث بالصحة أو الضعف . أطلت النَّفَس فيها كي أوضح خطوات العمل .

وأوصيك :

١- بطول النَّفَس في الدراسة .

٢- وبدراسة علم الدراية جيدًا .

٣- وبالاستيعاب في التخريج وفي أقوال الأئمة في الحكم على الحديث .

ولا تتسرع ولا تغتر ، فالأمر دين ، عليك أن تتحرى الصواب ما أمكن .

وأن تجمع أطراف الموضوع من :

- جمع الطرق .
- وجمع أقوال الأئمة في الحكم على الحديث .
- وجمع أقوال الأئمة في الراوي الذي يمثل مشكلة في الحكم على الحديث .
- والتدقيق في الحكم على الراوي ، والحكم على الحديث .
- والتدقيق في اتصال الإسناد .
- والتحري في جمع أقوال الأئمة ، وبذل مجهودك معهم ؛ كي تتوصل للحكم على الحديث .

إن الحكم على الحديث عمل واسع ، يقتضي الحيطة والدقة ، كي يخرج على النحو الذي يرضي الله سبحانه وتعالى .

لقد ذكرت لك ثلاث طرق :

١- الحكم النقلي .

٢- الحكم الدرائي .

٣- والحكم النقلي والدرائي.

وهي تعمل مجتمعة، بل وبكل عمق كي تخرج الدراسة محققة متقنة.

وأوصي من أراد أن يدخل هذه الدائرة - دائرة الحكم على الحديث - أن يجتهد في ذلك.

وأن يدون ما يفيد من دقائق، وأن يكتب ما يفيد إخوانه؛ فهذا فرض فرضه الله تبارك وتعالى على أهل العلم؛ فقال سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ۝١٥٩ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[1].

«أسأل الله علمًا نافعًا، وقلبًا خاشعًا، وطرفًا دامعًا، ورزقًا واسعًا» اللهم آمين.

وصلِّ اللهم وسلم وبارك على عبدك ورسولك سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين.

والحمد لله رب العالمين.



(١) البقرة آية ١٥٩، ١٦٠.

كتب للمؤلف

١- طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ، طبع مكتبة الإيمان بالقاهرة .
٢- طرق تخريج أقوال الصحابة والتابعين والتخريج بالكمبيوتر، طبع مكتبة الإيمان .
٣- المدخل إلى السنة النبوية «بحوث في القضايا الأساسية عن السنة النبوية»، طبع مكتبة الإيمان .
٤- السنة النبوية : مكانتها، وعوامل بقائها، وتدوينها . طبع مكتبة الإيمان .
٥- مسند علي بن الجعد . تحقيق ودراسة . طبع مكتبة الفلاح بالكويت .
٦- علم الجرح والتعديل قواعده وأئمته . طبع المؤلف، ويطلب من مكتبة الإيمان .
٧- السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، طبع نهضة مصر، وطبع المؤلف، ويطلب من مكتبة الإيمان .
٨- كيف نصوم رمضان؟ «رسالة صغيرة»، يطلب من مكتبة الإيمان .
٩- رسالة إلى كل مريض؟ «رسالة صغيرة»، يطلب من مكتبة الإيمان .
١٠- الإرهاب العالمي من يصنعه؟ ومن يمنعه؟ - طبع مكتبة الإيمان .
١١- الرد على د/ مصطفى محمود في إنكار الشفاعة، والرد على اللواء محمد شبل في إنكار يوم عرفة، يطلب من مكتبة الإيمان .
١٢- دفع أباطيل د/ مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، يطلب من مكتبة الإيمان .
١٣- د/ مصطفى محمود إلى أين؟ يطلب من مكتبة الإيمان .
١٤- دفع الشبهات عن السنة النبوية . يطلب من مكتبة الإيمان .

١٥- معجزات الرسول ﷺ التي ظهرت في زماننا «طبع الجزء الأول والثاني والثالث مكتبة الإيمان».

١٦- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين. للنووي. تحقيق ودراسة. طبع دار القرآن.



فهرس الكتاب

الموضوع | الصفحة

